

الإمبراطورية المصرية في عهد إسماعيل والتدخل الأنجلو / فرنسي (١٨٦٣ - ١٨٧٩)



تأليف: محمد صبري السوربوني
ترجمة: ناجي رمضان عطية
مراجعة وتقديم: أحمد زكريا الشلق

لقد كان السربونى مؤمناً بعظمة مصر وبقدرتها على وضع إمبراطورية تمتد فى قلب القارة الإفريقية لتنتشر فى ربوعها الحضارة والسلام. وقد نجحت فى ذلك بالفعل، ولكن التدخل الأنجلو/ فرنسى حاصر هذه الإمبراطورية، وأضعف مصر ذاتها، وقد انعكست آثاره على ممتلكاتها وإمبراطوريتها الإفريقية.

وفى هذا العمل راح المؤلف يدرس بعمق أوضاع مصر والضغط الأجنبية عليها والأزمات المالية التى أرهقتها، قبل دراسته لتوسعها فى أفريقيا فى عهد إسماعيل؛ لاعتقاده بأنه لن يتسنى لنا أن نتفهم أوضاع الإمبراطورية، ما لم نتفهم ما الذى يدور فى رأسها وهو القاهرة.

الإمبراطورية المصرية فى عهد إسماعيل
والتدخل الأنجلو / فرنسى
(١٨٦٣ - ١٨٧٩)
الجزء الأول

المركز القومي للترجمة

إشراف: جابر عصفور

- العدد: 1444
- الإمبراطورية المصرية في عهد إسماعيل والتدخل الأنجلو فرنسي (١٨٦٣ - ١٨٧٩) ج ١
- محمد صبرى السوربونى
- ناجى رمضان عطية
- أحمد زكريا الشلق
- الطبعة الأولى 2010

هذه ترجمة كتاب:

L'Empire Égyptien
Sous Ismail
et
L'Ingérence Anglo - Française
(1863 - 1879)
De: Mohamed Sabry
"جميع الحقوق محفوظة لأسرة المؤلف"

حقوق الترجمة والنشر بالعربية محفوظة للمركز القومي للترجمة.

شارع الجبلية بالأسوار - الجزيرة - القاهرة. ت: ٢٧٣٥٤٥٢٤ - ٢٧٣٥٤٥٢٦ فاكس: ٢٧٣٥٤٥٥٤

El Gabalaya st. Opera House, El Gezira, Cairo.

E-mail: egyptcouncil@yahoo.com Tel: 27354524-2735426 Fax: 27354554

**الإمبراطورية المصرية فى عهد إسماعيل
والتدخل الأجلو فرنسى (١٨٦٣ - ١٨٧٩)
الجزء الأول**

**تأليف: محمد صبرى السوربونى
ترجمة: ناجى رمضان عطية
مراجعة وتقديم: أحمد زكريا الشلق**



2010

بطاقة الفهرسة
إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية

السوربونى، محمد صبرى.
الإمبراطورية المصرية فى عهد إسماعيل والتدخل الأنجلو
فرنسى (١٨٦٣ - ١٨٧٩) ج ١، تأليف: محمد صبرى
السوربونى؛ ترجمة: ناجى رمضان عطية؛ مراجعة وتقديم: أحمد
زكريا الشلق.

ط ١ - القاهرة. المركز القومى للترجمة، ٢٠١٠.

٥٧٢ ص، ٢٤ سم

١- مصر - تاريخ - العصر الحديث - عصر إسماعيل
(١٨٦٣ - ١٨٧٩ م)

أ- عطية، ناجى رمضان (مترجم)

ب- الشلق، أحمد زكريا (مراجع ومقدم)

رقم الإيداع: ٢٠٠٨/٩٦٨١

الترقيم الدولى: 5 - 210 - 479 - 477 - 978 I.S.B.N

طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

تهدف إصدارات المركز القومى للترجمة إلى تقديم الاتجاهات والمذاهب الفكرية المختلفة
للقارئ العربى، وتعريفه بها، والأفكار التى تتضمنها هى اجتهادات أصحابها فى ثقافتهم،
ولا تعبر بالضرورة عن رأى المركز.

المحتويات

7.....	تقديم:
23.....	تنويه:
31.....	الفصل الأول: عباس الأول (١٨٤٩-١٨٥٤).....
57.....	الفصل الثانى: الغزو الديبلوماسى والقنصلى لمصر (١٨٥٤ - ١٨٦٣).....
91.....	الفصل الثالث: الغزو الاقتصادى وشركة قناة السويس (١٨٥٤ - ١٨٦٣).....
143.....	الفصل الرابع: الغزو عن طريق الرهن العقارى.....
173.....	الفصل الخامس: المالية والتدخل الأجنبى.....
	الفصل السادس: العصر الذهبى للقناصل والمغامرين أو نظام الامتيازات الأجنبية
329.....	والإصلاح القضائى.....
405.....	الفصل السابع: خسائر مصر فى قناة السويس.....
489.....	الفصل الثامن: رأى العام.....

تقديم

يعد الأستاذ الدكتور محمد صبرى "السوربونى" (١٨٩٠ - ١٩٧٨)، مؤلف هذا السفر، واحداً من فرسان الرعيل الأول من المؤرخين الأكاديميين الذين وضعوا أسس المدرسة التاريخية الحديثة فى مصر، التى تعتمد المنهج العلمى للبحث التاريخى، وتؤصل تقاليد الكتابة الحديثة لتاريخ مصر، والتى شاركه فيها رفيقاه الأستاذان محمد رفعت بك ومحمد شفيق غربال بك، تلك المدرسة التى برزت فى أعقاب ثورة ١٩١٩، وبسببها، لنشارك فى قضية استقلال الوطن، فى مجال نهضة الكتابة التاريخية وتحديثها، وهو مجال لا يقل - فى تقديرنا - عن مجال النضال السياسى. ولقد كان ثلاثتهم طليعة جيل جديد من المؤرخين الذين درسوا خارج الوطن، بعد أن آمنوا بأن العلم لا وطن له وأنه يجب التماسه حيثما تقدمت مناهجه وطرائقه، ثم عادوا إلى مصر وقدموا دراسات رائدة، تنطلق من شعور قومى رشيد، وليس من تعصب بغىض، مستكدين إلى أسس المنهج العلمى الحديث، بما فيه من روح نقدية وموضوعية.

ولا نرى بأساً من أن نقدم ترجمة موجزة لحياة الدكتور محمد صبرى، قبل أن نبرز أهمية هذا الكتاب الذى بين أيدينا، حتى نلم بنشأته وتكوينه العلمى والثقافى، والوظائف التى تولاها، مما يلقى مزيداً من الضوء حول فكره ومنهجه ويضيء جوانب هذا العمل.

لقد ولد محمد صبرى عام ١٨٩٠ - على وجه التقريب - فى المرج؛ إحدى بلاد مديرية القليوبية، لوالد كان يعمل مفتشاً للزراعة فى تفتيش الأسرة المالكة، مما وفر له حياة كريمة جعلته يلتبس العلم خارج مصر على نفقة والده، المهم أن الصبى تلقى تعليمه الأولى فى المرج ثم انتقل إلى القاهرة؛ حيث درس بمدرسة النحاسين الابتدائية، ثم الخديوية الثانوية، إلى أن حصل على البكالوريا عام

١٩١٣، وفي القاهرة انضم إلى المنتديات الأدبية والثقافية والتقى بشعراء عصره. وكتب بعضاً من الأشعار في صحف هذا الزمان، وكانت مصر تشهد نهضة صحافية كبيرة وتموج بحركة وطنية جديدة بعثها مصطفى كامل ورفاقه، مما فتح وعى فتاناً وبصيرته على تلك الحركة الشابة وأسهم في تكوين وجدانه الوطني وفكره القومي، وهو ما عبر عنه في قصائده التي أبرزت هذه الروح، بعد أن انجذب إلى الأدب والشعر على نحو خاص، فوضع كتابه الأول "شعراء العصر" عام ١٩١٠، الذي قدم فيه تاريخاً أدبياً لعدد من الشعراء وكتاباتهم، مما كشف عن شخصيته كأديب صاحب حس تاريخي برز أكثر في مؤلفاته الأدبية التالية، وكمؤرخ لم يفارقه حسه الأدبي، فكان أدبياً مؤرخاً، أو مؤرخاً أدبياً، حيث ستتضافر الصفتان - أو الموهبتان - في شخصه وتتجاذبان نشاطه الفكري وإنتاجه الثقافي العلمي طوال حياته العريضة والثرية.

وفي عام ١٩١٣ سافر إلى فرنسا لاستكمال الدراسة على نفقته الخاصة، فأقام فترة في ليون، صقلت لغته الفرنسية وجعلته يتذوق الشعر الفرنسي وأكسبته القدرة على مواجهة الحياة الاجتماعية في فرنسا، وفيها تأثر بما عايشه في المجتمع - حسب تعبيره - "من حب الحركة والجدية والنشاط والعمل، والطموح الذي يحفز الغرب، فضلاً عن مظهر الجشع المادي والاستعمارى الذى يحييه ويقتله، ومظهر التناحور والجرى وراء "الحياة". وانتقل محمد صبرى إلى باريس حيث التحق بالسوربون، لكنه لم يمكث طويلاً حينما اضطرت ظروف الحرب العالمية الأولى إلى العودة إلى مصر، حيث عكف على كتابة المقالات الأدبية في صحيفة "المؤيد" جمعياً فيما بعد في كتابه "تذكرى الماضى أو سياحة فى الجبل" نشره عام ١٩١٥.

ولم يلبث أن عاد إلى فرنسا عام ١٩١٥؛ ليستكمل دراسته لمرحلة الليسانس فأنجزها عام ١٩١٩، واختار أن يتخصص في التاريخ الحديث، على أن يكون الأدب هو دراسته الفرعية، وكان يرى أن معرفة التاريخ الأدبى ضرورة لدراسة التاريخ السياسى والاجتماعى. ومن المعروف أن مؤرخنا التقى فى باريس بأعضاء

"الوفد المصري"، الذين وفدوا إلى باريس في أبريل ١٩١٩ لعرض قضية مصر الوطنية على مؤتمر الصلح، ووضع نفسه في خدمة نشاط الوفد حين عمل سكرتيراً له ولزعيمه سعد زغلول، الذي وصفه آنذاك بأنه مثقف وميذب وخبير بالحياة الفرنسية وله علاقات طيبة بالصحافة الفرنسية.

وبناء على نصيحة سعد زغلول عكف محمد صبرى على كتابة "تاريخ واقعى معاصر" لأحداث ثورة مصر عام ١٩١٩ تحت عنوان "الثورة المصرية"، نشر فى جزئين عامى ١٩١٩ و ١٩٢١، ترجم أولهما مجدى عبد الحافظ وعلى كورخان (المشروع القومى للترجمة عدد ٥٩٢ عام ٢٠٠٣). كما نشر محمد صبرى - عام ١٩٢٠ - كتيباً آخر بعنوان "المسألة المصرية منذ بونابرت حتى ثورة ١٩١٩"، ترجمه ناجى رمضان عطية ونشر بعدد يناير ٢٠٠٧ من مجلة "مصر الحديثة"، التى تصدرها دار الكتب المصرية، ويبدو أنه جاء فى شكل تقرير تاريخى خدمة للوفد المصرى وللقضية الوطنية المصرية.

وعندما غادر الوفد وعاد إلى مصر فى أواخر عام ١٩٢١ عمل محمد صبرى محرراً ومترجماً بصحيفة "السياسة"، التى كانت لسان حال حزب الأحرار الدستوريين منذ أكتوبر ١٩٢٢، فكان ينشر فيها مقالاته الأدبية والتاريخية دون أن ينخرط فى سياسة الحزب متمسكاً باستقلالية المؤرخ وحرية، خاصة وأنه بدأ يهين نفسه لإعداد رسالته للدكتوراه فى التاريخ عن "نشأة الروح القومية المصرية ١٨٦٣ - ١٨٨٢"، التى أتمها فى جامعة السوربون وصدرت عام ١٩٢٤، ليكون أول مصرى ينال دكتوراه الدولة فى الأدب (وهى غير دكتوراه الجامعة) من السوربون. وقد ترجم هذه الدراسة المهمة مترجمنا ناجى رمضان عطية وصدرت عن المركز القومى للترجمة (عدد ١٠٣٥ عام ٢٠٠٦).

ومنذ عاد بالدكتوراه من السوربون اعتاد أصدقاؤه أن يتبعوا اسمه بلقب "السوربونى" ذلك الذى أصبح علماً على اسمه فاشتهر به. وكانت أول وظيفة شغلها بعد عودته هى مدرس للتاريخ بمدرسة المعلمين العليا فى نوفمبر ١٩٢٤، ثم انتقل

إلى التدريس بالجامعة المصرية بعد أن ضمت إلى وزارة المعارف منذ عام ١٩٢٥، انتقل بعدها إلى التدريس بدار العلوم عامي ١٩٢٧ و ١٩٢٨.

وبين سنتي ١٩٢٥ و ١٩٣٣ استأنف مؤرخنا دراساته فوضع كتابه "تاريخ مصر الحديث من محمد علي إلى اليوم" عام ١٩٢٦، الذي قرره وزارة المعارف على المدارس الثانوية ومعاهد التعليم العالي، وأعقب ذلك بدراسة عن "الثورة الفرنسية ونابليون" عام ١٩٢٧، وقد زواج بين الأدب والتاريخ في كتابه "أدب وتاريخ" الذي نشره في العام نفسه. وخلال الفترة نفسها من حياته وضع سفيرين كبيرين بالفرنسية أولهما عن "الإمبراطورية المصرية في عهد محمد علي والمسألة الشرقية" وقد صدر عام ١٩٣٠، وترجمه ناجي رمضان عطية

وهو تحت الطبع، والآخر هو هذا الكتاب الذي بين أيدينا عن "الإمبراطورية المصرية في عصر إسماعيل والتدخل الأجنبي - فرنسي" والذي صدر عام ١٩٣٣. فضلاً عن إعداده لدراسة أخرى باللغة العربية تحت عنوان "مصر في أفريقيا الشرقية: حرر وزيلع وبربرة" وقد صدرت في العام نفسه.

ولأن مؤرخنا كان يحب السفر إلى أوروبا ليكون قريباً من مصادر دراساته، فقد عمل مديراً للبعثة التعليمية في جنيف (١٩٣٤-١٩٣٧) على الرغم من أن هذه الوظيفة كانت دون مستواه العلمي، فقد ظل بها حتى انتهت مدة عمله وكان عليه أن يعود إلى مصر، لكنه أثار البقاء في باريس عام ١٩٣٨ بعد أن ترك الوظيفة، خاصة بعد زواجه من سيدة سويسرية كانت تقيم في فرنسا، عاد بها إلى مصر عام ١٩٣٩ ليظل فترة دون وظيفة، عين بعدها مديراً لإدارة المطبوعات والنشر في أواخر العام نفسه، لينتدب بعدها مفتشاً لمادة التاريخ بمدارس وزارة المعارف، ومنها انتقل إلى وظيفة نائب مدير دار الكتب المصرية عام ١٩٤٤، والتي صار مديراً لها بالنيابة منذ أواخر عام ١٩٤٦.

ولما كان محمد صبرى خبيراً وعالمًا بدقائق المسألة المصرية فقد عهد إليه رئيس الوزراء محمود فهمى النقراشي، الذى كان يستعد لعرض قضية مصر على مجلس الأمن عام ١٩٤٧، بأن يعد دراسة عن المسألة السودانية تطبعها وزارة الخارجية فى شكل كتاب يحمله معه إلى مجلس الأمن، مما أثار حفيظة وزير المعارف عبد الرزاق السنهورى الذى كان قد أعد كتاباً عن الموضوع نفسه تحت عنوان "قضية وادى النيل" لذلك لم يقدر السوربونى حق قدره ويعينه فى وظيفة مدير دار الكتب - التى كان يشغلها بالنيابة - مما جعله يقدم استقالته التى قبلها السنهورى باشاً.

كذلك لقي السوربونى ما اعتبره ظلماً آخر حاق به عندما تقدم عام ١٩٤٩ لنيل جائزة فاروق الأول فى العلوم الاجتماعية بكتابه عن الإمبراطورية السودانية والأطلس الملحق به، ولم ينلها بينما نالها أحد أعضاء اللجنة المנוطة بها فحص الكتب المتقدمة. وفى عام ١٩٥٠ عاد مؤرخنا إلى الجامعة أستاذًا للتاريخ الحديث بجامعة فؤاد الأول (القاهرة الآن) بقرار من وزير المعارف الدكتور طه حسين، الذى عيّد إليه فى العام التالى بإدارة معهد الوثائق والمكتبات بكلية الآداب، وهو مارأى فيه السوربونى تقديرًا لعلمه وخدمته فى الوثائق ودار الكتب.

وبعد قيام ثورة يوليو ١٩٥٢، قررت لجنة التطهير التى شكلتها الثورة، فصله من وظيفته بالجامعة فى ديسمبر ١٩٥٢ ليصبح من "ضحايا الثورة" بعد أن جرى تحقيق معه عن وشايات لم يدر عنها شيئاً، حيث تشككت القيادة الجديدة فى ولائه، وبسبب بعض الخلافات القديمة بينه وبين بعض أصحاب النفوذ، وربما كان لحمله لرتبة البكوية التى منحه الملك إياها دخلاً فى جعله محسوباً على النظام القديم... وما لبثت قيادة الثورة أن راجعت موقفها منه، وقدرت كفاءته العلمية وخبرته بشأن المسألة السودانية، فعهدت إليه وزارة الإرشاد القومى فى سبتمبر ١٩٥٣ بأن يعد بحثاً عن السودان، كما طلبت إليه الإذاعة المصرية فى يناير ١٩٥٤ أن يعد سلسلة أحاديث عن السودان، فأنجز ذلك على خير ما يرجى.

وعندما أثيرت قضية تأميم قناة السويس عام ١٩٥٦، قدم السوربونى كتابًا يتناول قضية التدويل واتفاقية عام ١٨٨٨* ليثبت أنها قضية استعمارية بالدرجة الأولى، وقد تلقى من الرئيس عبد الناصر خطابًا يشكره على هذا الكتاب وعلى خدماته الوطنية.

وعلى الرغم من أن مؤرخنا عاش حياة غير مستقرة، وظيفيًا وأكاديميًا، فإنه لم يكف عن التأليف والإنتاج العلمي، الذى وضعه فى مصاف كبار المؤرخين الرواد. وفى سنوات حياته الأخيرة ازداد ضيقًا بالناس وأثر العزلة حتى توفى فى يناير عام ١٩٧٨، بعد أن خلف تراثًا قيمًا من الدراسات التاريخية العلمية والموثقة جديرًا بترجمة ما تبقى منه، ودراسته ووضعه فى مكانته اللائقة به بين كبار مؤرخى مصر الحديثة. ولعل المجلس القومى للترجمة قد حقق هذا الأمل بالفعل عندما نشر ترجمة لكتابه عن الثورة المصرية (ج١) ثم كتابه عن نشأة الروح القومية، وأخيرًا - وليس آخرًا - هذا الكتاب الكبير عن الإمبراطورية المصرية فى عهد الخديوى إسماعيل، والذى سيعقبه نشر كتابه الآخر الكبير عن الإمبراطورية المصرية فى عهد محمد على (تحت الطبع).



بعد أن أتم السوربونى دراساته عن الثورة المصرية، والمسألة المصرية، ونشأة الروح القومية، كانت القضية الوطنية قد دخلت فى مرحلة المفاوضات المصرية - البريطانية، بعد أن انعطفت الأحداث بالثورة الوطنية إلى هذه المرحلة الطويلة والمرهقة (والتي استمرت حتى توقيع اتفاقية الجلاء التام عام ١٩٥٤)، وكانت قضية السودان من أهم العقبات التى تعطلت عليها المفاوضات بسبب سياسة بريطانيا تجاه السودان ورغبتها فى انتزاعه.. الأمر الذى أثار الشعور الوطنى على نحو كبير، ومن هنا أخذ السوربونى على عاتقه دراسة تاريخ علاقة مصر بالسودان فى إطار وحدة وادى النيل، منذ أن نشأت هذه الوحدة فى عصر محمد على ليقدم معرفة تاريخية، علمية وموثقة لخدمة القضية الوطنية، فدرس

خلال الفترة (١٩٢٦-١٩٣٣) التوسع المصري في أفريقيا وتأسيس الإمبراطورية في عهدي محمد علي والخديو إسماعيل. وما أحاط بذلك من صراع دولي وتدخل أوروبي. وكان ثمرة هذا الجهد كتابين كبيرين نشرهما بالفرنسية هما كتاب "الإمبراطورية المصرية في عهد محمد علي والمسألة الشرقية ١٨١١-١٨٤٩" - على نحو ما أشرنا - وكتاب "الإمبراطورية المصرية في عهد إسماعيل والتدخل الإنجليزي - الفرنسي ١٨٦٣-١٨٧٩". وقد صدر الأول عام ١٩٣٠ والثاني عام ١٩٣٣. وفي هذا العام نفسه رأى أن يفرد كتابا بالعربية عن ممتلكات مصر في أفريقيا الشرقية (هرر وزيلع وبربرة) ليفصل ما أجمله بشأن هذه الممتلكات ويستكمل دراسته مركزا على دور مصر الحضاري في هذه المنطقة.

وقد ظل السوربوني معنا بالموضوع وبتاريخ مصر في القرن التاسع عشر، والتأريخ للإمبراطورية المصرية ووضع السودان المصري، فأعد دراسته المعروفة "السودان المصري ١٨٢١-١٨٩٨" بالفرنسية عام ١٩٤٧ وهو الكتاب الذي أشرنا إلى استعانة النفراشي باشا به عند عرضه للقضية المصرية على مجلس الأمن، وكان السوربوني سعيدا بإنجاز هذه المهمة لكي يظهر "حقائق علمية أراد الكثيرون طمسها وتشويهها" فوضع بذلك التاريخ العلمي في خدمة قضايا الوطن ونضاله السياسي، وقد ترجم هذا الكتاب إلى العربية ليصدر في العام نفسه.

ولم يكتف مؤرخنا بذلك بل أراد أن يوسع دراسته لتشمل القرن التاسع عشر بأكمله، وأن يضيف فصولا جديدة عن الحدود الجغرافية للإمبراطورية وأطلسا للخرائط، وكان من نتيجة ذلك أن أصدر كتابه "الإمبراطورية السودانية في القرن التاسع عشر" عام ١٩٤٨ ليؤكد أن السودان المصري صار إمبراطورية عظيمة، تمت حدودها شرقا إلى البحر الأحمر والمحيط الهندي، وجنوبا ليشمل منابع النيل ومنطقة خط الاستواء، وليثبت أن مشروعات "السودنة" والفصل بين مصر والسودان واحتلال منابع النيل وممالكه، هي سياسة استعمارية بريطانية. كما رد على النظرية البريطانية المتداولة في الكتب الرسمية وغير الرسمية والتي رددتها

كتب الأوربيين جميعًا بشأن فساد الحكم التركي - المصري للسودان، وعن أسباب الثورة المهدية، كما كشفت عن الفساد الذي عانى منه السودان في ظل الحكم الثنائي ودور الإنجليز والأوربيين في فصله عن مصر.

يبقى أن نشير إلى أن السوربونى نجح فى توظيف التاريخ والمعرفة العلمية لخدمة قضايا وطنه من ناحية، وتأكيد الشعور القومى من ناحية أخرى، لإدراكه العميق لأهمية التاريخ فى تشكيل الوعى القومى وتنمية الشعور الوطنى والحفاظ على الشخصية القومية، فضلًا عن التصدى للقوى الاستعمارية وفضح سياساتها بالأسلوب الذى تفهمه، وبلغتها أيضًا.. لقد كان مؤمنًا بأن وراء أى تحرك وطنى روحًا دافعة ومؤثرة، يتعهدا المؤرخون والفلاسفة ويكشفون عن عظمتها، ولعل هذا كان دافعًا أساسيًا لكتابته عن عظمة ودور الإمبراطورية المصرية فى القرن التاسع عشر فى عهدى محمد على وإسماعيل... وأسأذن القارئ الكريم فى أن يرجع إلى ما كتبه عن رؤية السوربونى للتاريخ وملامح منهجه فى دراستى التى قدمت بها كتابه عن نشأة الروح القومية (المشروع القومى للترجمة عدد ١٠٣٥ فى ٢٠٠٦) إذا ما أراد تفصيلًا لذلك.



أما عن هذا الكتاب الذى بين أيدينا فينبغى ملاحظة أن السوربونى كان مؤمنًا بعظمة مصر وبقدرتها على صنع إمبراطورية لها تمتد فى قلب القارة الأفريقية، لتنتشر فى ربوعها الحضارة والسلام، وأنها نجحت فى ذلك بالفعل، ولكن التدخل الأنگلو - فرنسى هو الذى حاصر هذه الإمبراطورية، وأضعف مصر ذاتها وهو ما انعكست آثاره بطبيعة الحال على ممتلكاتها وإمبراطوريتها الأفريقية، وسلاحظ كذلك أن المؤلف راح يدرس بعمق واتساع أوضاع مصر والضغط الأجنبية عليها والأزمات المالية التى أرهقتها، قبل دراسته لتوسعها فى أفريقيا، وهو ما استغرق فصولًا تجاوزت نصف حجم الكتاب؛ لأنه لن يتسنى لنا أن نتفهم أوضاع الإمبراطورية ما لم نتفهم ما الذى يدور فى رأسها، وهو القاهرة.

وفى صبر وأناة شديدين وبتوثيق محكم جعل السوربونى يتتبع جذور أزمة الديون التى أمسكت تدريجيا بخناق البلاد، فصور كيف أصبحت مصر - منذ عهد محمد سعيد باشا (١٨٥٤-١٨٦٣) - مرتعا للمضاربات والمؤامرات المالية والاقتصادية، فى ظل حكومة مصرية تريد الحصول على المال بأى ثمن، فدخلت منذ تلك الفترة فى الحلقة المفرغة لهذا النظام المدمر الذى يتلخص فى تسديد الديون القديمة باقتراض ديون جديدة وليس بأية وسيلة أخرى.

ونقل المؤلف لنا ما ذكره جوستاف فلوبيير - الروائى الفرنسى المعروف - عندما زار مصر فى عام ١٨٥٠ حيث رصد الصراع الإنجليزى - الفرنسى لالتهم الفطيرة المحشوة - مصر - ورأى أن فرنسا هى التى أعدتها لكى تلتهمها إنجلترا وأنها هى التى مهدت لإنجلترا غزو مصر ديبلوماسيا واقتصاديا وبواسطة الرهونات فى ظل تساهل سعيد باشا. لقد وثق سعيد بصداقة فرنسا وأوربا له؛ ولكن بدلاً من أن تكسب أوربا مصر، بالتعاطف معها على هيئة تعاون علمى وثقى وجامعى، فإن أوربا فضلت إرسال المغامرين أو المحتالين والمستوطنين إلى مصر لتدشين عهد من الفضائح والتجاوزات تحت راية "الحماية القنصلية" التى كانت تدخلاً أجنبياً غير مبرر فى شئون مصر الداخلية. وقد وصف من أسموهم رجال المال من الأوربيين بالمحتالين والمرابين أولئك الذين استفادوا من تواطؤ الدبلوماسية الدولية معهم، مما تناقض مع قوانين البلاد وكل القوانين الأخلاقية.

وقد قدم لنا السوربونى صورة للخديو إسماعيل (١٨٦٣-١٨٧٩) تختلف عن تلك الصورة المشوهة التى وصفته بالسفه والبذخ، عندما تحدث عن إنشاءاته وحروبه وتوسعات مصر فى عهده، وما أنفقه كذلك على الباب العالى - مرغما - لمواجهة التدفق الأوربي، وللحصول على الفرمانات التى توسع من استقلاله بمصر، وعلى رأسها فرمان عام ١٨٧٣ الشامل، الذى وصفه المؤلف بأنه كان بمثابة "دستور سياسى لمصر" على اعتبار أنه حصر وراثه الحكم فى أبناء إسماعيل فقط، ومنحه لقب خديوي، وسمح له بزيادة عدد أفراد الجيش عما حددته

معاهدة لندن، وكذلك سمح له بالاقتراض من الدول الأوروبية، ومنحه حق عقد اتفاقيات تجارية معها... وبالرغم من أن المؤلف قد وضع كتابه في عهد الملك فؤاد، وهو ابن الخديو إسماعيل، إلا أن تحليله لعصره تميز بنظرة ناقدة، فعندما تحدث عن توسيع استقلال مصر، رأى أنه عند التطبيق العملي حدثت ثغرة كبرى في هذا الاستقلال ذلك أنه عندما شجع الباب العالي إسماعيل على الاستقلال الذاتي مالياً، فإنه ساعده على تسليم ولاية مصر إلى قوة ثالثة. إن الخديو نفسه لا يستحق الشفقة - في نظر المؤلف - بسبب ولعه بالمضاربة على الأوراق المالية وهيامه بالاقتراض. ولم يكن إسماعيل وحده هو الفريسة، لكنها كانت ثروة مصر نفسها.

ومن الموضوعات الجديرة بالتأمل والمراجعة ما قدمه السوريون من وجه آخر لإسماعيل صديق (المفتش) وزير مالية الخديوي إسماعيل الذي عرفت عنه قسوته مع الفلاحين المصريين، فقد نقل عنه شهادات من القناصل الأوروبيين تفيد بأنه كان زعيماً للحزب المعارض للنفوذ الأوربي، وأنه كان ممن تصدوا لمحاولات أوروبا السيطرة على الإدارة المالية لمصر، وأنه أعد مشروعاً إصلاحياً مضاداً للمشروع الأوروبي، ومن ثم كان عقبة حقيقية تعيق تنفيذ المخطط الأوربي، وأوضح أن اغتيال إسماعيل صديق - أو التخلص منه - كان من أكبر أخطاء الخديوي إسماعيل السياسية.

ومن الموضوعات الخطيرة التي كشف عنها هذا الكتاب دور قناصل الدول الأوروبية، وما فعلوه بمصر وحاكمها، مما كان كارثة، فأوضح إلى أي مدى تدخلوا في أوضاع مصر بشكل خطير، وهو ما أسماه المؤلف بالعصر الذهبي للقناصل، حيث قدم تحليلاً لجذور وأسس وتطبيق نظام الامتيازات الأجنبية، الذي عانت منه مصر طويلاً، حتى قدر له أن يلغى (عام ١٩٣٧) بعد كفاح مرير من الحركة الوطنية المصرية. لقد قدم الكتاب تحليلاً تاريخياً موثقاً لنظام الامتيازات الأجنبية وكيف حاق الظلم بمصر والمصريين من جراء تفسير القناصل والجاليات للقوانين حسب مصالحهم، مع ضعف الولاة الذين تعاقبوا على حكم مصر بعد عهد محمد

على "لقد كان نظام الامتيازات الأجنبية يهدف إلى جعل مصر ملجأ لكل العناصر التي تمارس التجريب والتي تلفظها أوروبا خارج أرضها...".

وحين درس مؤلفنا نظام تطبيق العدالة في مصر أو النظام القضائي، الذي كان إقضاءً قنصلياً، ومحاولات إصلاحه، لم يفصله عن الشق السياسي الذي يتمثل في تدخلات القناصل في سير العدالة لصالح رعاياهم من الأوروبيين، وكشف كيف قاومت الدول الأوروبية مشروعات الإصلاح القضائي في عهد إسماعيل، ورأى أن "الشعب المصري بات يئن من قهر مزدوج تمارسه الحكومة والقناصل عليه..". وحتى عندما أنشأ إسماعيل مجلساً للنواب، ووافق - أو أرغم - على قبول وزيرين أوروبيين (ويلسون ودي بلينير) في وزارة نوبار، التي سميت بالوزارة الأوروبية أو "وزارة نوبار - ويلسون"، أوضح أن هذين الوزيرين كانا يرفضان الحضور إلى مجلس النواب لدراسة ملاحظات النواب والرد عليها "وهذا السلوك يتعارض بطبيعة الحال مع الممارسات البرلمانية في أوروبا" بما يعنى أن أوروبا تريد التدخل والسيطرة ولا تريد الإصلاح، وأنها لا تؤمن بالنظام البرلماني إلا في بلادها.

وفي هذا السياق يتضح لنا أن المؤلف إن كان يؤيد أوروبا "الحضارية" التي درس في جامعاتها وآمن بتفوقها الحضاري وضرورة الاستفادة منه، فإنه يفضح أوروبا "الاستعمارية والعدوانية" وفي عبارة دالة ومهمة يقول "إن مصر - أم كل الحضارات - تحتاج اليوم إلى أنوار وعلوم أوروبا، ولذلك فهي تتوجه إلى العلماء والفنيين الأوروبيين - العاملين لديها - وليس إلى المغامرين من كل صنف، فهؤلاء المغامرون يريدون تكبيل مصر بقوانينهم وعاداتهم، ويبدلون كل جهودهم لإنهاء وجودها بصفتها أمة؛ لكي يجدوا في انقيارها وإذلالها وسيلة لاستمرار سياستهم التي عفا عليها الزمن" إنه هنا يفرق ويميز بين أوروبا المدنية والحضارة وأوروبا الاستعمار والاستغلال، ويؤكد أن أوروبا لم تكن جادة في معاونة مصر

على إصلاح شئونها أو رغبة في ذلك، بل على العكس جعلتها فريسة للمغامرين والصوص ورجال المال الذين اعتصروها في ظل حماية قناصلها.

لقد قدم الدكتور محمد صبرى تفصيلات مؤقّة ومدهشة عن موقف بريطانيا من الخديوى إسماعيل وممتلكات مصر في أفريقيا الشرقية وفي أفريقيا الاستوائية، فصور كيف كانت تحاربه وتفشّ سفنه، وتحصل - بضغوط كبيرة - على توقيعه على اتفاقية إلغاء الرقيق وهي تعرف أن ذلك سيفجر ثورة القبائل المحلية عليه على اعتبار أن هذه التجارة هي مصدر رزقها الأساسي، كما جعلت جيوشه تشن حملات ضارية ضد النخاسة، مما ألقي بذور التمرد المقبل في السودان، كذلك فإن الاتفاقية شجعت الأسطول البريطانى على ممارسة مراقبة مستمرة على كل تصرفات وأفعال السلطات المصرية في البحر الأحمر وبلاد أفريقيا الشرقية مما أعاق نمو السيادة المصرية في هذه البلاد... بينما كانت مصر تتخذ أساليب تنمية اقتصادية واجتماعية وإنسانية هادئة كانت ستقضى تدريجيا على النخاسة دون صراع دموي. لقد أثبت السوربونى أن هدف بريطانيا من اتفاقية إلغاء تجارة الرقيق لم يكن هدفاً "إنسانياً" كما ادعت، بل كان هدفاً سياسياً خالصاً.

ومن الموضوعات المهمة التى أضاءها هذا الكتاب أنه درس الدور المصرى فى هرر وزبلع وبولهار وبربرة وبقية ساحل الصومال خلال وقوع هذه المناطق تحت الحكم المصرى خلال الفترة (١٨٧٢-١٨٨٤) حيث ركز على الدور الحضارى الرائع الذى أجهضه الإنجليز عندما أخذوا على عاتقهم سحب القوات والإدارة المصرية من هذه المنطقة ، مما كان له وقع الصاعقة على الجالية المصرية التى بلغت ١٤٥٠٠ فرد من المدنيين والعسكريين والذين مارسوا سياسة التسامح الدينى وأصهروا إلى أهالى البلاد، وبنوا منازل كثيرة اضطروا إلى بيعها مع ممتلكاتهم بالمزاد "وخرجوا من هرر كما خرج العرب من أسبانيا.." بعد أن كانت هرر قد وصلت إلى أعلى درجات الرفاهية والتقدم، غير أن بريطانيا ودول أوروبا لم تكن تسمح بتشجيع هذه السياسة "لقد كان يجب على مصر أن تتخلى عن

كل تطلعاتها للعظمة والقوة.. ولأن مصر في تلك البقعة الأفريقية الجميلة كانت متحررة من كل القيود الأوروبية، فإنها استطاعت إظهار مدى عبقريتها وأدت مهمتها الحضارية في القارة السوداء بكفاءة عظيمة..“

ومن الموضوعات الخطيرة التي أبرزتها الدراسة في هذا الكتاب مهمة صمويل بيكر في المنطقة الاستوائية لمد السيادة المصرية ومحاربة النخاسة وإقامة حكومة قوية ودائمة هناك (١٨٦٩-١٨٧٣) فذكر كيف أن الدعاية الإنجليزية سجلت تاريخ هذه المهمة وجعلت من بيكر بطلاً، فتصدى السوربونى لذلك وقدم شهادات موثقة أثبتت أن بيكر بدد أموال مصر في مغامرة شائنة ومنع إنشاء خطوط مواصلات منقظمة في السودان، رغم أهميتها لإلغاء النخاسة، وأوضح كيف أن مديرية خط الاستواء التي أنشأها لم توجد إلا بالاسم فقط، فلم تكن مصر مستيطرة عليها، خاصة وأن بيكر خلق أعداء لمصر في كل مكان، وأن هذه الحملة فعلت كل شيء ما عدا نشر السلام والتقدم والحضارة وهو ما أراده الخديوى في رسالته التي أرسلها إليه في فبراير ١٨٧٢ (راجع نص هذه الرسالة التي تكشف عن نكاه ووعى الخديوي، في سياق حديث المؤلف عن مهمة بيكر). وفي النهاية أضاف مؤلفنا أن بيكر ألقى على كاهل الخزانة المصرية عبئاً مالياً جديداً، علماً بأنه لم يلمس مرتبه وإنما تركه يتراكم لدى المصارف حتى بلغ مليون فرنك، وتسبب في كراهية الرأي العام للسلطات المصرية، والأخطر أن هذه المهمة قد عملت على زيادة النفوذ الإنجليزي في مصر زيادة هائلة.

كذلك شرح الدكتور محمد صبرى أبعاد دور جوردون وحل شخصيته تحليلًا دقيقًا - ومثيرًا - تلك الشخصية التي أضفى عليها المؤرخون والكاتبون طابعاً أسطورياً، فأوضح كيف أضاع جهود مصر الكشفية في خط الاستواء ومنطقة البحيرات، بينما كان مكلفاً من الخديوى بتوسيعها والدفاع عنها وتأمينها، وكان ذلك لصالح بلاده بطبيعة الحال؛ وبعد أن قدم تحليلاً نفسياً فريداً لشخصيته المعقدة والمركبة، خرج السوربونى بنتيجة مؤداها أننا إذا جردنا جوردون من

الأساطير التي تحاك حول شخصيته ، فسجد أن جوردون الحقيقى لم يكن محاربا عظيما ولا إداريا جيدا ولا دبلوماسيا كفوا... لقد نجح فى نشر الفوضى فى السودان، تمهيدا للاستيلاء عليه بعد فصله عن مصر... لقد نبّه مؤلفنا إلى ضرورة الفصل ما بين حكومة جوردون وحكومة المصريين، ذلك أن هناك مؤرخين ودبلوماسيين إنجليز يبذلون قصارى جهدهم لكى يخلطوا الأوراق بهدف إلقاء مسئولية الإدارة السيئة فى السودان على عاتق المصريين. لقد كانت إدارة جوردون للسودان إدارة معادية لمصر، فقد تجاهل سلطة الخديوى وقام بعملية إقصاء الموظفين المصريين واستبدالهم بموظفين أوروبيين وسودانيين أقل كفاءة ومقدرة.

• • •

بقى أن نشير إلى عدد من الملاحظات العامة والمنهجية التى أحاطت بتأليف هذا الكتاب: من هذه الملاحظات أن القارئ قد يعتقد أن ثمة خللا منهجيا عندما يرى أن المؤلف خصص الجزء الأكبر من كتابه للحديث عن مصر؛ فقد خصص الكتاب الأول للحديث عن مصر من عهد محمد على حتى عهد إسماعيل وبدايات التدخل الأوربي؛ أما الكتاب الثانى فقد عالج تحول مصر فى عهد إسماعيل ورد الفعل بقيام الحركة القومية ضد التدخل الأوربي؛ أما الكتاب الثالث فقد خصصه لإمبراطورية مصر الأفريقية فى السودان والصومال وشرق أفريقيا ثم المديرية الاستوائية وأوغندا، ولكن هذا الأمر له دلالاته: فالكتاب عن تاريخ مصر - بالدرجة الأولى - وإمبراطوريتها الأفريقية فى عهد إسماعيل، ومن ثم كان الاهتمام بالرأس أكثر من الاهتمام بسائر الجسد، وما حدث للإمبراطورية أدير من القاهرة فى شكل صراع مرير بين حاكم حالم بالعظمة والمجد وبين فنام من القناصل والمغامرين والمحتالين وأصحاب الامتيازات ورجال المال الأوروبيين.

ومن هذه الملاحظات كذلك ما يتعلق بتعمد السوربونى إعداد كتابه هذا - ومن قبله كتابه عن إمبراطورية محمد على - باللغة الفرنسية لكى يقرأه الأوروبيون - وهم الفاعلون الحقيقيون لهذه الأحداث - رغبة منه فى مخاطبة

العقل الأوروبي - أولاً - ذلك العقل الذى يصف نفسه باحتكار الحقيقة والعلم والموضوعية... وحسب تعبيره "لأن الأمانة العلمية وقوة الحكم والتقدير متوفرتان عند الأوروبيين، ولأن مصدر تشويه الحقائق ونشرها شرقاً وغرباً هو أوروبا ذاتها" لقد فسر السوربونى ذلك أيضاً بتوفر مصادر التاريخ المصرى ووثائقه باللغات الأجنبية، وأراد تحليل هذه المصادر نقداً لإظهار الحقائق ووضعها فى متناول المؤرخين والقراء الأجانب أولاً لكى تؤدى رسالتها من الناحية العلمية، ولكى يكشف لهم من وجهة النظر القومية ما يصحح المعلومات الخاطئة والمشوهة التى يروجها الكتاب الأجانب عن تاريخنا.

وسلاحظ القارئ الكريم أننا بدأنا بترجمة هذا العمل عن عهد إسماعيل قبل ترجمة كتاب السوربونى عن عهد محمد على، وذلك لعدم توفر النسخة الفرنسية لكتاب عهد محمد على، والتى وفرتها لنا - فى النهاية - كريمته الأستاذة/ منى محمد صبرى.

ومن المهم أن نلاحظ كذلك أن هذه الدراسة كانت مفتاحاً لدراسات علمية مفصلة جادة أعقبها تناولت تاريخ مصر فى أفريقيا أبرزها كتاب تاريخ مديرية خط الاستواء المصرية" للأمير عمر طوسون (١٩٣٧)، وكتاب على إبراهيم عبده عن "مصر وأفريقيا فى العصر الحديث" (١٩٦٢)، وكتابى محمد فؤاد شكرى "الحكم المصرى فى السودان" (١٩٤٧)، "ومصر والسودان، تاريخ وحدة وادى النيل" (١٩٥٧)، فضلاً عن دراسته بالإنجليزية عن جهود إسماعيل فى مقاومة الرقيق (١٩٥٧)، ثم دراسة جميل عبيد عن "المديرية الاستوائية" (١٩٦٨)، ودراسة شوقي الجمل عن "سياسة مصر فى البحر الأحمر" (١٩٧٤) وأخيراً كتابات الجيل الأحدث عن "التطور الاقتصادى والاجتماعى فى السودان" (١٨٤١-١٨٨١) لحمدنا الله مصطفى (١٩٨٥)، "وجيود مصر الكشفية فى أفريقيا فى عصر إسماعيل" لعبد العليم خلاف (٢٠٠٧).

لقد ظلت مؤلفات الدكتور محمد صبرى حبيسة اللغة الفرنسية زمنا طويلا إلى أن قيض الله لها مترجما ملهما وهو الأستاذ ناجى رمضان عطية، الذى قرأها بعناية وقدر قيمتها التاريخية والوطنية وترجمها لنا فى لسان عربى مبين، وكشفت ترجمته عن مقدرة فذة فى فهم الألفاظ والمصطلحات القديمة التى اقتبسها السوربونى من مصادرها العتيقة، كما كشفت عن فهم دقيق لأفكار المؤلف والإحساس بمعانيه وتعبيراته، وفى ظنى أن المؤلف لو كان حيا بيننا الآن لابتسم راضيا عن تلك الصياغة العربية التى تميزت بالسلاسة والطلاوة، قدر تميزها بالأمانة العلمية مع النص. وقد سبق لمترجمنا أن قدم ترجمة ممتازة لأطروحة السوربونى عن نشأة الروح القومية المصرية، نشرها المركز القومى للترجمة (عدد ١٠٣٥ عام ٢٠٠٦)، كما ترجم مترجمنا، وقد صار خبيراً بكتابات السوربونى، دراسته الضخمة عن الإمبراطورية المصرية فى عهد محمد على (تحت الطبع الآن).

ولا يسعنا إلا أن ننثى على مقدرته وكفاءته، ونقدر جهده وجلده ومثابرته على إنجاز هذه الأعمال الكبيرة لتكون متاحة للدارسين والمثقفين والقراء جميعا بلغتهم القومية، خدمة لتاريخنا ولنهضة وطننا.

والله المستعان،،،،

أحمد زكريا الشلق

القاهرة - يناير ٢٠٠٩

تنويه

لعبت مصر دوراً هاماً في السياسة الدولية في القرن التاسع عشر: فبعد تقطيع أوصال إمبراطورية محمد علي في سنة ١٨٤١م، أدارت مصر ظهرها لآسيا لكي تقوم بدورها "كقوة أفريقية". لكنها، للمرة الثانية، اصطدمت في كل مكان ليس فقط بإنجلترا - كما حدث في عهد محمد علي - بل بأوروبا كلها في هذا المجال الفسيح المفتوح أمام النشاط الإنساني، أي في القارة الأفريقية البكر.

وبفضل موقع مصر الرائع كملتقى لقارتي آسيا وأفريقيا و للبحرين الأحمر والمتوسط، فإن مصر قد طرحت مشكلة مزدهجة: "المسألة الشرقية" و"المسألة الأفريقية"، أي المشكلة "الكولونيالية" الحديثة بصفاتها دولة تتصارع القوى البحرية للسيطرة عليها؛ وفي الوقت نفسه، لكونها - هي نفسها - قوة كولونيالية تسعى للتفوق على أوروبا في مجالي: تقسيم الإمبراطورية العثمانية، وتقسيم القارة الغامضة.

ولذلك، دارت حول مصر صراعات هائلة خاصة بالمصالح والمنافسات بين كل القوى الأوروبية، تحديداً بين إنجلترا وفرنسا - من جهة - وما يسمى بـ "القوى الأوروبية"، من جهة أخرى.

لقد اتخذت الصراعات - ضد مصر - شكل التدخل العسكري في سنتي ١٨٤٠ و ١٨٨٢. وبين هذين التاريخين، اتخذت الشكل الدبلوماسي والاقتصادي والرهن العقاري. ونتج عن هذه الصراعات - في مصر وحول مصر - سلسلة من الفضائح و التصرفات الخسيسة تكشف عن مرحلة من أكثر مراحل التاريخ المعاصر إبلاماً، وعن أبشع نتائج التحالف بين كبار الماليين العالميين وكبار الدبلوماسيين الدوليين بهدف استغلال أكبر جزء من أفريقيا.

وهذه الصراعات - التي اتخذت شكل الغزو السلمي - تذكرنا بالتغلغل الإنجليزي/ الروسي في بلاد فارس: فهي قد بدأت تنشط بفاعلية منذ وفاة محمد علي (سنة ١٨٤٩م)، ودخلت مرحلتها الحاسمة في عهد الخديوى إسماعيل (من سنة ١٨٦٣ حتى سنة ١٨٧٩).

ولكى نفهم الأحداث بشكل جيد، كان يجب علينا دراسة المرحلة الوسيطة بين العيدين، أى فترة حكم عباس وسعيد (بين سنتي ١٨٤٩ و ١٨٦٣): فهذه الفترة تفصل بين إمبراطوريتين وعهدين مجيدين.

و دراسة عهد إسماعيل تشبه تمامًا دراسة تاريخ منطقة البلقان: فهي صعبة بل ربما تكون أكثر صعوبة منها لأنها حساسة ومعقدة للغاية، ويزيد من تعقيدها تشابك عوامل تشريعية ومالية وسياسية... مع بعضها البعض. ولغض هذا التشابك وتوضيحه، فقد لجأنا إلى كل المصادر التي قدمها التاريخ لنا، وكان هدفنا هو الوصول إلى الحقيقة الكاملة.

لقد تشجعنا بالاستقبال الطيب الذى لاقته دراستنا عن عهد محمد علي، فقررنا المضى قُدماً فى هذا الطريق. وفى وسط هذا الخضم من المشاعر والأفكار الدنيئة التى تربك أوروبا، فإن الإنسان يُحب أن يرى هذا الشعاع الأخلاقى - المنبعث من روح النقد - يعلو فوق الأفكار المسبقة ويقوى النفوس.

إن هيمنة السياسة على التاريخ قد شوّهت تاريخ مصر فى عهد إسماعيل كما شوّهته فى عهد محمد علي. ولذلك فإن شخصية جوردون^[١] - التى تذكرنا بشخصيات روبسبير^[٢]، وكرومويل^[٣] ومحمد علي - مازالت تحير أذهان

^[١] "جوردون باشا" [شارلز جوردون] Charles Gordon (١٨٢٣ - ١٨٨٥) جنرال بريطاني، عينه إسماعيل حاكماً على المديرية الاستوائية، قتل بعد سقوط الخرطوم سنة ١٨٨٤م فى أثناء ثورة المنيية [المترجم].

^[٢] روبسبير Robespierre (١٧٥٨ - ١٧٩٤) محام وسياسى فرنسى من أصول برجوازية ولكنه انتمى للطبقة الشعبية وأصبح جمهورياً [المترجم].

^[٣] أوليفر كرومويل Oliver Cromwell (١٥٩٩ - ١٦٥٨) سياسى بيورترانى إنجليزى كان يمثل الطبقة الوسطى ساكنة الريف والمدن فى البرلمان، عارض الملك وهزم قواته وطرد

أذكى المؤرخين. ونأمل أن تتجح دراستنا هذه في إلقاء بعض الضوء على هذه الشخصية المليئة بالمتناقضات والمشوقة للغاية والمثيرة للجدل.

وبمناسبة الاحتفال بمرور مائة سنة على ميلاد جوردون (في سنة ١٩٣١م)، صدرت مؤخرًا دراسة عن سيرة حياته، ولكنها لم تستعن بما ورد عنه في ملفات أرشيف وزارة الخارجية البريطانية. ولكننا - بفضل اطلاعنا على هذا الأرشيف - نعتقد أننا قد أظهرنا الفروق الدقيقة الهامة وحددناها لكي نعرف جيدًا هذا الرجل الذي يعتبره بعض الإنجليز - بالحق أو بالباطل - واحدًا من أعظم الشخصيات في القرن التاسع عشر.

وبالطبع، فقد قادتنا الدراسة لعقد مقارنة بين الإدارة الإنجليزية في السودان - ممثلة في بيكر ^(١) وجوردون - والإدارة المصرية الخالصة في شرق أفريقيا: على شاطئ الصومال (وهي حاليًا منطقة الصومال الإنجليزي)، وفي ولاية هرر (حيث أجبرت إنجلترا مصر على الانسحاب منها وسمحت للحبشة باحتلالها في سنة ١٨٨٧م). وينسى الجميع أن مصر قد تركت أثرًا من شخصيتها وحضارتها - نصف الشرقية ونصف الغربية - في هذا الجزء من أفريقيا.

وفي الفصلين المخصصين لدراسة "شركة البرزخ" وقناة السويس، سمحت لنا دراسة الملفات بكشف الستار عن خفايا فضيحة لا تقل عن "فضيحة قناة بنما" في خطورتها، ولكنها كانت مجهولة !!! وفي الواقع، فإن المؤرخ لا يستطيع فهم موضوع "فضيحة بنما" إلا إذا رجع إلى أصولها، أي إلى الأساليب الاحتياالية التي

= النواب الموالين له من البرلمان. حاكم الملك تشارلز الأول ثم حول النظام الملكي البريطاني إلى النظام الجمهوري [المترجم].

^(١) السير صمويل بيكر Samuel White Baker (١٨٢١ - ١٨٩٢) بريطاني اكتشف منطقة أعالي النيل وبحيرة البرت في سنة ١٨٦٤ م. دخل في خدمة إسماعيل وحارب قطاع الطرق وتجار الرقيق في السودان المصري [المترجم].

استخدمها دى ليسيبس^(٥) لتمويل مشروع "قناة السويس". فهل نحتاج إلى القول بأن مشروع قناة بنما لا يقل عن "مشروع قناة السويس"؟؟

لقد بذلنا قصارى جهدنا لتجديد مادة الكتاب الخاصة بكل المواضيع الأخرى التى تناولناها فيه: فاستقدنا بأرشفات الدول، وبالأرشفات الخاصة بالأفراد، استفادة قصوى. وبالإضافة إلى "ذكريات" المصلح الكبير الشيخ محمد عبده، فقد استطعنا استخدام "مذكرات" - لم يسبق نشرها - لديبلوماسى كبير معاصر أثر ألا نذكر اسمه.

ولا أستطيع أن أنهى هذا التتويه بدون التعبير عن عرفانى بالجميل لصاحب الجلالة الملك فؤاد الأول الذى يمتد ظل رعايته فيشمل كل المجالات، ويسبغ تشجيعه على كل المنفقين: فبفضل جلالته، أتيج لنا الاطلاع على ملفات القصر الملكى ووجدنا فيها وثائق على أعلى درجة من الأهمية.

كما أتوجه بالشكر أيضا لمديرى وزارة الخارجية البريطانية - خصوصاً المستر جازلى (Gaselee) مدير المكتبة - على كل العون الذى لقيته منهم، ولمنحى ترخيص خاص سمح لى بمد مجال أبحاثى - فى الملفات - إلى مجالات جديدة. ويسعدنى هنا أن أسجل تقديرى لروح الـ "Fair play" (اللعب الشريف)، هذه الروح الإنجليزية البالغة الكمال، ولسعة الأفق وحس العدالة التى أثرت فىنا.

^(٥) دى ليسيبس (Ferdinand Marie, Vicomte de Lesseps) (١٨٠٥ - ١٨٩٤م) ديبلوماسى وإدارى فرنسى. أقيل من وزارة الخارجية الفرنسية سنة ١٨٤٩م. استعاده صديقه سعيد باشا - والى مصر - سنة ١٨٥٤. أنشأ "الشركة العالمية لقناة السويس البحرية". لعب دوراً مهماً فى خداع وهزيمة أحمد عرابى. انتهت حياته "بفضيحة قناة بنما" سنة ١٨٨٩م، وأدين فيها بتهمة: خيانة الأمانة والنصب، فحكم عليه بالسجن ٥ سنوات وغرامه ٣ آلاف فرنك. استخدم الزعيم جمال عبد الناصر اسمه وكرره عدة مرات لكى تتم عملية الاستيلاء على مقار "شركة قناة السويس" - فى مصر - يوم تأميم الشركة فى ٢٦ يوليو سنة ١٩٥٦ (المترجم).

ولا يفوتنى تسجيل اعترافى بالجميل لمديرى أرشيف وزارة الخارجية
الفرنسية الذين منحونا كرم الضيافة واهتموا بنا اهتماماً جدياً ومهذباً.

* * *

الكتاب الأول

مصر من عهد محمد علي حتى

عهد إسماعيل وبدايات التدخل الأوروبي

(١٨٥٠ - ١٨٦٣)

الفصل الأول

عباس الأول (١٨٤٩ - ١٨٥٤)

١. شخصية عباس.
٢. بدايات عهد نفوذ القناصل في مصر.
٣. السياسة الخارجية لعباس.

عباس الأول (١٨٤٩ - ١٨٥٤)

أسس محمد على إمبراطورية عظيمة في أفريقيا وآسيا. وبعد تصفية "المسألة الشرقية" الشهيرة - بين سنتي ١٨٤٠ و ١٨٤١ - اضطر والى مصر للاكتفاء بحكم ولاية مصر والسودان حكما وراثيا لأفراد أسرته، وأصبح هذان البلدان نواة لإمبراطورية جديدة في أفريقيا سيرتكز عليها إسماعيل - حفيد محمد على - (بين سنتي ١٨٦٣ و ١٨٧٩م) وسيمد حدودها من البحر المتوسط حتى خط الاستواء وسواحل البحر الأحمر والمحيط الهندي.

وكما حدث لمحمد على عندما اصطدم بأوروبا - بخصوص "المسألة الشرقية" - اصطدم حفيده إسماعيل بها في موضوع "سياسة التقسيم في أفريقيا".

وبما أن الأسباب نفسها يجب أن تؤدي إلى النتائج نفسها، فإن مصير الإمبراطورية المصرية الثانية يجب أن يكون مماثلاً لمصير الإمبراطورية المصرية الأولى. وإذا كان الصراع بين محمد على وأوروبا ظالماً ومأساوياً، فإن صراع إسماعيل مع أوروبا كان فاضحاً ومثيلاً بمعنى الكلمة: فمن جهة، نجد أن مصر كانت ولاية مستضعفة؛ وفي المقابل، سجدت حكومات أوروبا تدافع عن مصالح المراهبين والمغامرين بهدف استغلال مصر ووراثتها نورها في طول وادي النيل وعرضه.

وفيما يتعلق بموضوع "المسألة المصرية"، سنلاحظ بوضوح وجود مرحلتين - في تاريخ المظالم الدبلوماسية - أسوأ بكثير من موضوع تقسيم بولندا: المرحلة الأولى تبدأ من سنة ١٨٥٠م حتى سنة ١٨٧٥م؛ وتبدأ المرحلة الثانية من سنة ١٨٧٥م وتنتهي في سنة ١٨٨٥م.

ففى المرحلة الأولى (١٨٥٠ - ١٨٧٥)، تعاملت الدبلوماسية الدولية مع مصر وكأنها فى بلد محتل: ففرقت أوروبا "عملية الإصلاح" الداخلى، وتعتمدت نشر الفساد والفوضى فى كل أرجاء القطر، واستغلت الدبلوماسية الدولية "الامتيازات الأجنبية" أسوأ استغلال، وعجز الوالى عن مقاومة ١٧ قنصلية أوروبية - أو بالأحرى ١٧ دولة داخل الدولة - فقهرت الدبلوماسية الأوروبية الضعيف وساندت - بقوة - شرذمة من المغامرين الأفاقين الذين عملوا على استغلال كرم والى مصر. وكانت إنجلترا هى الدولة الوحيدة - من بين القوى الأوروبية العظمى - التى لم تشارك فى انتهاج هذه السياسة منذ وفاة محمد على.

لكن فى "المرحلة الثانية"، منذ عام ١٨٧٦م، مارست إنجلترا - فى وادى النيل - سياسة شرسة وعنيدة لم تحد عنها بهدف تقطيع أوصال إمبراطورية إسماعيل ثم الاستيلاء عليها. لقد كان لتكوين إمبراطورية إسماعيل أهمية سياسية عظيمة لإنجلترا دفعتها لاتباع هذه السياسة. وأصبحت إنجلترا هى الممثلة الوحيدة من السياسة الدولية - خصوصا الفرنسية - تجاه مصر.

لقد تولى عباس ثم سعيد حكم مصر قبل إسماعيل، ومن الأقوال الشائعة لدى العموم أن التدهور قد بدأ فى عهد سعيد لكنه - فى الواقع - كان قد بدأ فى عهد عباس.

إن ولاية مصر (عباس وسعيد وإسماعيل) فقدوا ثقة شعبهم ومصدقينهم لديه، بالضبط كما حدث للنظام الملكى فى فرنسا من عهد لويس الرابع عشر حتى لويس السادس عشر. كما تزامنت فترة حكمهم مع وقوع أزمة اجتماعية/اقتصادية، وقد زاد التدخل الأوروبى من تفاقمها، فتراكمت أسباب التدمير التى أدت إلى اندلاع الثورة: لقد عاش الولاة الثلاثة عيشة البذخ والتبذير، وانغمسوا فى الحفلات الصاخبة التى تناقضت تناقضا حادا مع حياة النقشف والاعتدال التى عاشها محمد على وإبراهيم، وهذه الحياة غير المعتادة هى التى أدت لفقدانهم شعبيتهم.

أولاً: شخصية عباس:

اتسمت شخصية عباس بأنها شخصية مليئة بالعيوب ولم تظهر فيها أية ميزة عظيمة، فهي:

• شخصية بليدة وطائشة:

كان عباس شغوفا ببناء قصوره وتأنيثها وتزيينها بأشغال البرونز والثريرات والسجاجيد و أطقم اليورسيلين. كما كان يهوى اقتناء الخيول الأصيلة وإسطنبولاتها، وأنواع الكلاب والحمام المختلفة.

• شخصية تؤمن بالخرافات:

امتلات شوارع القاهرة والإسكندرية - في عهده - بالمنجمين والعرافين. ومع أن الوالى كان يطاردهم فى كل مكان، ونفى عددا كبيرا منهم، إلا أنه كان يستشير المنجمين باستمرار لدرجة أنه ضمَّ إلى حاشيته المقرية شيخا ليقرا له الطالع.

• شخصية متشككة وكتومة، باردة وصامتة:

كان عباس يهوى العيش بطريقة الأمير الإقطاعى العظيم المنعزل عن الناس فى قصوره أو فى الصحراء حيث كانت له علاقات دائمة مع البدو. وكان يُكبِت أية انطلاقة مَرَح، ويشجع الوشاية والجاسوسية ويثير حوله - فى كل مكان - ضيقا معنوياً غير محدد الأسباب: لقد كان عهده هو عهد الصمت.

• شخصية قاسية وطاغية:

أشاع عباس الفرع والرعب فى جميع أرجاء البلاد؛ وخلق كل شعور بالحرية، ذلك الشعور الذى كان قد بدأ يبرز فى روح المصريين. وأمر - ذات مرة - بتخيط شفاة إحدى زوجاته لأنها دُخِنَتْ فى الحرملك وخالفت أوامره، كما قام بنفى أو إبعاد كل الأعيان ذوى النفوذ.

• عقلية رجعية معادية للتحديث:

قام عباس بتمير كل ما أنشأه جده، وألغى أغلب المؤسسات التي أقامها محمد علي في مصر. وكانت لديه رغبة عارمة في إرجاع كل الأمور إلى ما كانت عليه قبل إصلاحات جده. وعلى سبيل المثال لا الحصر: كان محمد علي قد أدخل، بصعوبة، نظام استخدام الدفاتر المزدوجة في جميع مكاتب المحاسبة، ولكن عباس أمر المجلس الاستشاري (الديوان الكبير) - في سنة ١٨٤٩م - بإعادة نظام الأوراق المنفصلة للتدوين عليها في جميع مكاتب الإدارات المالية^(١).

• عقلية سفيهة متعطشة للفخامة والملاذات:

على الرغم من أن عباس لم يقترض أية قروض، فإنه مهد لخلفائه طريق الخراب عندما افتتح عيد النفقات الموهلة والابتذال والانحرافات المكلفة التي أثقلت كاهل الخزانة بالديون: ففي سنة ١٨٤٩م، وبمناسبة ختان ابنه إلهامي، دامت الاحتفالات لمدة أسبوعين متصلين، وأطلقت مائة ألف طلقة مدفعية، وتجاوزت تكاليف الاحتفال مبلغ ٢,٥ مليون فرنك، فكان هذا الاحتفال حدثاً غير مسبوق.

وفي أواخر سنة ١٨٤٩م، أمر عباس بإعادة تأثيث قصوره الخمسة: فانشغل كل عمال ضاحية "سانت أنطوان" - في باريس - بصناعة هذا الأثاث الذي تكلف ٧ مليون فرنك.

أما رحلته إلى الأسنانة - لاستلام مرسوم الولاية - فقد تكلفت خمسة ملايين فرنك^(٢).

وبلغ سوء الإدارة في عهده حداً غير مسبوق: فكان موظفو الحكومة يقبضون مرتباتهم على هيئة "تذاكر" (أي اعتراف رسمي بالمبلغ المستحق) وليس نقداً. وكان الموظفون الحكوميون مجبرين على بيع هذه "التذاكر" لليهود بخسارة تصل إلى ١٥ أو ٢٠ وأحياناً ٣٠ ٪ من قيمتها.

• شخصية غريبة الأطوار و متقلبة:

كان عباس يغير مسئولى الدولة باستمرار حسب نزواته: فلم يكن أحد - من كبار الموظفين - يضمن استمراره فى منصبه حتى اليوم التالى، فانتشر الاضطراب والركود فى كل المجالات.

ومنذ السنة الأولى من سنوات حكمه، تسبب عباس فى إثارة السخط العام بين جميع الطبقات المستتيرة فى المجتمع المصرى، ولم يؤيده سوى رجال الدين والبدو والغوغاء - وكلهم يمثلون العناصر الرجعية المتعصبة فى البلاد - فكانوا هم كل الحلفاء الطبيعيين لعباس باشا.

ثانيا: بدايات عهد نفوذ القناصل فى مصر:

لم يحظ خلفاء محمد على بعقريته لكى يستكملوا عملية الإصلاح الداخلى - انتهى بدأها - أو لوضعها على أسس سليمة، بل إنهم أيضا لم يستكملوا تنفيذ سياسته العظيمة التى كانت تهدف إلى تحرير مصر - داخليا وخارجيا - من هيمنة الأتراك والأوروبيين على مقاديرها، تلك الهيمنة التى أقرتها معاهدة سنة ١٨٤٠م.

ولكن منذ سنة ١٨٤١م - أى فى حياة محمد على نفسه - ازداد موقف ولاية مصر صعوبة يوما بعد يوم: لقد فقدت مصر أسباب القوة والعظمة التى كانت لديها، وكان مطلوب منها الدفاع عن نفسها ضد تعديات القوى الأوروبية وتدخلها فى شئونها الداخلية.

إن سوء استغلال الأوروبيين لوضعهم المتميز - فى الإمبراطورية العثمانية - أعطى للقناصل الأوروبيين - فى مصر - وسيلة للحصول على حقوق جديدة لهم، ولمضايقة السلطات المحلية دوما بمطالب مبالغ فيها جداً لصالح الرعايا الأجانب، وخلق مواقف محرجة للحاكم تهدف للحط من منزلته لصالح القوى الأجنبية.

ولم يرغب عباس في إجهاد ذهنه البلبد المنغلق والرجعى - من ناحية - أو الحفاظ على استقلال مصر الذاتى - من ناحية أخرى - فقرر إتلاف ما أنجزه جده وإغلاق أبواب مصر فى وجه الأوروبيين: فطرد عددا من الفرنسيين الذين كانوا يخدمون فى مصر؛ وفى سنة ١٨٥٤م، انتهز فرصة حدوث قطيعة تركيا مع اليونان، فطرد اليونانيين من مصر، وهذه التصرفات هى التى وصّمت سمعته بالتعصب.

وعندما قام بتدمير منشآت جده - بحجة الاستغناء عن التعاون مع الأوروبيين - فإنه قد دمر، أساسا، الجزء الصحى والمفيد من التأثير الأوروبى على مصر. وكان يجب عليه أن يحارب العناصر الضارة التى تمارس عمليات التهريب، والتى كانت تُشكّل أساس المهاجرين الأجانب الذين لم يستطيع إغلاق أبواب الدلتا فى وجوههم.

ومع ذلك، يجب علينا الاعتراف بأن سياسة عباس اليقظة والصارمة قد أقامت سدا منع تنفق الأوروبيين إلى مصر، خصوصا بالتعليمات التى تُصَيّق من حرية التجارة الداخلية والتى منعت الأوروبيين - وأغلبهم من الأروام [اليونانيين] - من النفاذ إلى عمق البلاد، ومنعتهم من مغادرة القاهرة والإسكندرية والانتشار فى الريف والمتاجرة مباشرة مع الفلاحين الأميين.

وهكذا نجح عباس فى وقف انتشار الضرر الذى سينتشر فيما بعد - كبقعة الزيت فى عهد خليفته (سعيد) ولكن الضرر كان موجودا بالفعل.

ومع أن عدد الأجانب فى مصر كان محدودا فى عهد عباس، فإن القناصل الأوروبيين أصبحوا لا يخشون سلطة الوالى: فعملوا على الاستفادة من وجود هذه العناصر الأجنبية لإيقاع مصر فى شبكة "الامتيازات"، وخنق انطلاقتها، ووضعها تحت سيطرتهم المطلقة.

وأحيانا، كانت الحكومات الأوروبية - ومعها الحكومة الأمريكية - هي التي تشجع هذه السياسة؛ وأحيانا أخرى، كان ممثلوها الرسميون يمارسونها بموافقة ضمنية أو صريحة من حكوماتهم. وكان القناصل العموميون يُساندون - علنا- المصالح غير المعترف بها، أو يخلطون هذه المصالح بالمصالح السياسية التي كانوا مُكَلِّفين بالدفاع عنها. ولكي نفهم موقفهم بشكل أفضل، يجب أن نقر بأنهم لم يرغبوا في مطابقة سلوكهم - في الشرق - حَسَبَ قواعد الأخلاق العادية أو حتى حَسَبَ المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان.

وفي فترة حكم عباس، بدأ فعلاً عهد نفوذ قناصل الدول الأوروبية في مصر فبجحة وقوع ضرر ما، حقيقى أو وهمى، تسببت فيه الدولة المصرية - أو أحد رعاياها - كان المغامرون الأوروبيون يطالبون الحكومة المصرية بدفع تعويضات باهظة جدا. وكان قناصل الدول الأوروبية هم الذين يرفعون هذه المطالبات ودعاوى التعويضات، وكانوا يشاركون مواطنيهم - أحيانا - في اقتسام المبالغ المتحصلة عنها.

إن المواضيع التي كانت - في أية دولة عادية - من اختصاص المحاكم، كانت في مصر تُسَوَّى عن طريق الدبلوماسية، ودعاوى المطالبة بالتعويضات هذه استهدفت السلطات المصرية باستمرار وسببت لها مشاكل واضطرابات لا حصر لها لأن رغبة الوالى في الإصلاح وحرية حركته كانتا مقيدتين .

وحسبما ذكر دبلوماسى معاصر، فإن أول دعوى للمطالبة بتعويض- افتتحت عهد نفوذ القناصل- رفعها شخص يدعى روسيتى (Rossetti)، وهو ابن أخ روسيتى المشهور، فنصل النمسا في بداية عهد محمد على^(٢)؛ فقد عطف محمد على على هذا الشاب وقَدَّم له فرصة للثراء. وعندما أفلس، قَدَّم له يد العون ثانية فاستعاد ثروته ثم أفلس للمرة الثانية. وفي هذه المرة، رفض محمد على مساعدته لأنه غير منظم. وكان والى مصر العظيم قد منحه حق احتكار تجارة نبات

السنامكى^[١] فى بلاد النوبة، ثم سحب هذا الاحتكار منه. فطالب روسيتى بالحصول على تعويض ولكن لم يلتفت إليه أحد: فقد كان هذا التصرف مستهجنا فى ذلك العهد.

ولكن روسيتى كان يحظى برضا الملك فى روما الذى أصدر توصية لفرنسا والنمسا: فتحدث قنصلا الدولتين مع عباس بشأن إعطائه تعويضا، وفى تلك الأثناء، أشير روسيتى إفلاسه، ولكنه كان قد حرص على أن يضم معه دائنين من جنسيات أوروبية مختلفة، وأعلن لهم أنه سيسدد ديونه عندما يحصل على حقوقه المزعومة من التعويض، وعندئذ تدخل جميع القناصل لدى عباس الذى اعتبر تصرفهم هذا بمثابة تدخل غير مبرر.

وبعد وفاة عباس، عُرِضت مطالب روسيتى للتحكيم، فقَّدر له المحكمون تعويضا يبلغ ٤ مليون فرنك. وبعد ذلك، أصبحت هذه الطريقة المستحدثة للثراء متاحة للجميع.

وبتاريخ ١٢ مارس ١٨٥٢ م، ذكر قنصل فرنسا مايلى عن أجنبى ادعى أنه أمريكى: "كان قنصل الولايات المتحدة الأمريكية يُطالب - منذ عام ١٨٤٦م - بتعويض لأحد مواطنيه بالأسكندرية (مهنته خباز) لأن المخبز الذى استأجره ما يزال عقد إيجاره سارى المفعول لمدة سنتين. ولكن الإيجار ألغى نتيجة لبيع العقار وهدمه فى خطة تنظيم أشغال الاستحكامات العسكرية بالإسكندرية". ورفضت السلطات المصرية دفع تعويض للأمريكى وطلبت منه أن يلتمس ذلك من صاحب المنزل الذى حصل على تعويض مجز من السلطات. ومع ذلك، أراد الوالى التخلص من الإلحاح المستمر: فعرض دفع مبلغ ألف تالارى^[٢] للشخص المذكور. لكن هذا المبلغ لم يرض القنصل الأمريكى: فأعلن منذ حوالى ستة أسابيع أنه إذا لم

[١] السنامكى نبات برى ينمو فى صحراء النوبة، وله تأثير ملين على الأمعاء [المترجم].
[٢] "التالارى" (أو "الداهر" Dhaler أو Thalari): عملة ألمانية قديمة من الفضة [المترجم].

يتسلم تعويضاً أكبر - فى خلال عشرين يوماً- فإنه سيُعلق علاقاته الرسمية وسيُنزل علم بلاده من فوق مبنى القنصلية الأمريكية . وهذا ما نفذه فعلاً فى نهاية هذه المدة.

وفى مساء اليوم نفسه، خرجت مذكرة من وزارة الخارجية المصرية تعلن له أن الحكومة المصرية قد وافقت على طلبه بإحالة الموضوع للتحكيم. ولكن المستر ماك أولى (Mac Auley) رفض التحكيم بعد ما كان يُطالب به بل زاد من مطالبه. وَكَحَلَ نهائى، أرسل الوالى أحد مترجميه ومعه أمرا بإنهاء المشكلة بأى ثَمَن. واستطاع المترجم إقناع القنصل العمومى للولايات المتحدة الأمريكية بقبول مبلغ ٨ آلاف دولارى بصفة تعويض، فوافق القنصل على إعادة رفع علم بلاده على مبنى القنصلية بشرط إطلاق ٢١ طلقة مدفع تحية له*.

وهناك سببان دفعا المستر ماك أولى ليتجاوز الحدود بمطالبه هذه ويخلق فضيحة مدوية للحكومة المصرية، السبب الأول: الضيق الذى كان يشعر به - منذ زمن طويل - لرؤية إنجلترا تكاد تكون هى صاحبة النفوذ الوحيد فى مصر، مما يُعتبر - بالتالى - استخفافاً ببقية الأمم خصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية. أما السبب الثانى، فهو أقل احتراماً وغير مشرف ولكنه يقال علناً وبصوت عال: وهو أن القنصل تشدد فى مطالبه لكى يحصل على نصيبه من التعويض الذى سيناله مواطنه(٤).

ومن الآن فصاعداً، فإن عدم قدرة الحكومة المصرية على تسوية موضوع شخصى - مشكوك فيه ويخص أحد الأفراد - قد يتحول إلى أزمة دبلوماسية خطيرة تتصاعد لدرجة أن قنصلاً عاماً يُنزل علم بلاده ويطلب من حكومته استخدام القوة ضد مصر.

وأراد قنصل فرنسا نفسه تقليد زميله الأمريكى، فكتب فى الرسالة نفسها المذكورة سلفاً: "وبمناسبة الحديث عن هذا الموضوع الذى عرضته عليكم، فإننى -

يا سيادة الوزير - أعتقد أنه من واجبي إخباركم بأن الشكوتين (الخاصتين بـ"مارياني" و"برناسكوني") لم يفصل فيهما بعد. وفي كل مرة ألح فيها لحسم هذين الموضوعين، فإن الحكومة المصرية تتحجج بضرورة استكمال المعلومات وتجرى تحقيقاً بعد تحقيق. إذن، ففي مثل هذه الحالة، تستطيع حكومة الجمهورية أن تنتهز فرصة رائعة لتذكير الوالى بقوتها، وذلك بإعطائى أمراً لحل هذه المسألة فوراً وتدعيم إنذارى الرسمى - الذى سأقدمه - بالوصول المفاجئ لبعض السفن الحربية [إلى مصر]."

إذن، "الوصول المفاجئ لبعض السفن الحربية" - لتدعيم الإنذار الرسمى الذى سيقدمه قنصل فرنسا - كان لصالح شخص اسمه "مارياني" كان يعمل بوظيفة طبيب لدى الحكومة المصرية. ومع أنه كان يملك منزلاً محروساً حراسة جيدة فى مدينة "شبين" - وهى مدينة آمنة وعامرة بالسكان - إلا أنه ادعى سرقة مبلغ خمسين ألف فرنك منه، كان قد وضعه فى قرية معزولة لم يكن يُقيم بها. وبدلاً من أن يلوم نفسه بسبب غفلته، فإنه اتهم الحكومة المصرية بالإهمال، وطالبها بدفع تعويض له مستنداً إلى مزاعم غير مؤكدة، وقَدَّم قنصل فرنسا هذه المطالبة إلى الحكومة المصرية.

ولتجنب حدوث مشاكل، قرر "المجلس المدنى" أن تدفع "الخزانة العامة" للمدعى مبلغ ١٨٧٥٠ فرنك. ولكنه رفض وطالب بدفع المبلغ - الذى ادعى سرقة منه - بالكامل، وفى برقية تالية، ذكر قنصل فرنسا - بصريح العبارة - أن المسيو مارياني قد فعل ذلك "على سبيل المضاربة"^(٥).

وهذه الأمثلة تكفى لإعطاء فكرة عن هذا "الاختراع" القنصلى الذى بدأ فى عهد عباس لصالح نظام "رفع دعوى المطالبة بتعويض"، ذلك النظام المشين من وجهة النظر القانونية والأخلاقية. لقد أجبرت مصر - فى القرن التاسع عشر الميلادى - على قبول أية بدعة أو أية عادة همجية كما لو كانت نعمة من الآلهة:

فكل أوروبى كان يستطيع أن يتجاهل الشرعية ويُطالب الحكومة المصرية بدفع تعويض له عن خطأ وهمى أو شخصى يدعيه.

ولم تكن الدولة المصرية قادرة على أن تقوم بدور غير دورها، أى أن تصبح مجرد محكمة؛ فاستجاب القناصل - ذوو البأس الشديد - نمزاعم السرقة التى يدعى مواطنوهم أنهم قد تعرضوا لها، واعتادوا على إنزال رايات بلادهم عن مباني القنصليات، وعلى طلب تدخل أساطيل بلادهم، وتحويل أى خلاف شخصى أو أى موضوع تافه (ليس له علاقة بالقناصل ولا بالدولة المصرية) إلى حالة حرب بين دولة كبرى ودولة نصف مستقلة [مصر] تابعة لدولة أخرى [تركيا].

وبإمكاننا الآن أن نفهم لماذا سعى عباس - منذ بداية حكمه - إلى زيادة ارتباط مصر بتركيا، وإلى تأكيد تبعيتها لها لكى "يتخلص من الإلحاح المزعج - الذى سببه له القناصل العموميون - وذلك بجعل الأسئنة صاحبة القرار فيما يتعلق بالمسائل الهامة التى قد تنشأ بين الحكومة [المصرية] وممثلى القوى الأجنبية"^(١).

ثالثاً: السياسة الخارجية لعباس:

منذ عام ١٨٤١م، كانت الرغبة فى الحصول على الحماية - ضد التدخل الأوروبى - أحد الأسباب الحاسمة التى دفعت محمد على لانتهاج سياسة التقارب مع تركيا. وقبل تولى عباس حكم مصر بزمان طويل، صرّح لصديق مقرب منه عن رأيه فى طبيعة العلاقات التى سيقمها مع الباب العالى فى حالة وصوله لحكم مصر: "إن مصر لم تُعدّ بلداً تركيا، إنها بلد مسيحي؛ فممثلو القوى الأجنبية يؤثرون على كل تصرفات حكومتها. لقد تصوّر جدى أنه حاكم مطلق، وكان كذلك بالفعل بالنسبة لنا وبالنسبة لخدمه وأولاده؛ ولكنه كان عبداً أمام القناصل العموميين. حسن!! إن الأمر لن يكون كذلك عندما أصبح أنا واليا على مصر"^(٢).

إن، فقد كان على عباس أن يختار ما بين الاستقلال المصطنع - الذى بدأ محمد على يشعر بمدى ثقله على قوته - والاستسلام التام. ولو كان إبراهيم فى

مكانه، لكان قد حُسم بوضوح هذه المشكلة - شديدة التعقيد - التي خلقتها الدبلوماسية التركية والدولية في مصر. ولكن عباس كان يعتقد أن: "أوروبا قد سيطرت طويلاً على مصر، وأن الصراع الدائم بين السلطان والوالى في مصر سيفيد أوروبا فقط، وأنه سيؤدي للدمار التام للإمبراطورية العثمانية، وأن خلاص مصر يوجد في القسطنطينية"^(٨).

ولكن، هل كان بمقدور تركيا أن تنسى ذكرياتها القريبة وتساعد مصر في الخروج من مشكلاتها وأن تصبح حليفتها الطبيعية ؟ وحتى إذا أرادت ذلك، فإن القوى الحامية - مع فرنسا وإنجلترا - كانت متربصة لمنع حدوث أى تضامن حقيقى أو أن يسود استقلال حقيقى فى علاقات مصر بتركيا. لقد كان البلدان يريدان تطبيق اتفاقية عام ١٨٤٠م تطبيقاً دقيقاً وصارماً، وهى الاتفاقية التى حسمت مصير مصر ونظمت مستقبلها الدبلوماسى.

وفى إطار هذه المعاهدة، أراد عباس - مثلاً أراد جده - أن يُنشئ "تضامناً" وثيقاً مع تركيا وليس "تبعية" تامة لها. ولكن القوى الأجنبية كانت تخشى هذا التقارب، كما كانت تركيا - من جانبها - لا تفكر سوى فى إخضاع مصر إخضاعاً تاماً لسلطتها وذلك بالمخالفة لبنود معاهدة سنة ١٨٤١م.

لقد كانت أوروبا تريد الاستفادة من تبعية مصر - خارجياً - ومن ضعفها السياسى لى تستولى - لصالحها - على استقلال الولاية الداخلى بوسيلتين: إما بتشجيع تدخل القناصل فى شئون مصر الداخلية؛ وإما بتشجيع قيام "مجموعات مصالح" مختلفة تصبح مناطق نفوذ للإدارات الأجنبية على الأراضى المصرية.

وكانت تركيا وإنجلترا وفرنسا على رأس من طبقوا هذه السياسة: فتركيا حاولت الاستفادة من عدم شعبية عباس واستخدمت كل الوسائل لبسط يدها مباشرة على الإدارة المصرية؛ وأرادت إنجلترا - تحديداً - الحصول على احتكار تجارة

الترانزيت"، ومد خط سكة حديد في مصر؛ أما فرنسا، فقد سعت لتنفيذ "مشروع قناة السويس"، وهيمنة العنصر الفرنسي على البلاد .

وأراد عباس - باى ثمن - تجنب سقوط الإدارة المصرية في فخ الرهونات الضارة بمستقبلها. ولكن خاب مسعاه بسبب اتفاق القناصل على موضوعى دعاوى التعويضات، والامتيازات المجحفة بحق مصر. ولكن على العكس مما سبق فإن القناصل شجعوا فكرته - إلى حد ما - فيما يتعلق بالسياسة العامة التي تقادى بأن تصدر التعليمات والأوامر من الحكومة مباشرة - وليس من القناصل - بسبب التنافس الطبيعي بين الدول الأوروبية وبعضها البعض.

إن سياسة "التفاهم" مع تركيا قد طبقت منذ سنة ١٨٤٩م ولكنها لم تساند موقف عباس - أبداً - في مواجهة "ممثلى القوى الأجنبية الذين يهيمنون على كل تصرفات الحكومة". وبالإضافة إلى ذلك، فقد أدرك عباس أن الباب العالي مستمر فى اتباع سياسة إضعاف مصر. وذكر المسيو بينيديتى بحق: "إن الباب العالي وعباس سيندمان - فيما بعد - لأنهما لم يستفيدا من أفضل جزء من التفاهم الذى يوحدهما اليوم"^(١).

ولم يفكر الباب العالي إلا فى الاستفادة من الاتييمات التى وجهها لرتين بك (وسامى باشا وكل الأعيان المصريين اللاجئين فى الأستانة) ضد سياسة عباس الاستبدادية الرجعية. وحاول الباب العالي تغيير الوالى بأخر والاستيلاء على الشؤون الإدارية والقضائية والسياسية فى مصر. ومنذ عام ١٨٥٠م، حاولت تركيا فرض "التنظيمات"^(٢) - أو "ميثاق الإصلاحات" - الصادرة فى ١٨٣٨م - على مصر بحجة أن معاهدة سنة ١٨٤١م تشترط تطبيق القوانين التركية فى جميع أرجاء الإمبراطورية العثمانية. وساند سفيرا إنجلترا وفرنسا - فى الأستانة -

(٢) "التنظيمات": مجموعة من التشريعات أدخلها السلطان محمود الثانى (١٨٠٨ - ١٨٣٩) والسلطان عبد المجيد الأول (١٨٣٩ - ١٨٦١) لإصلاح مؤسسات الدولة العثمانية وتحديثها [المترجم].

وجهة النظر العثمانية في بادئ الأمر. ولكن وجهة النظر المصرية هي التي رجحت في النهاية.

وكانت وجهة نظر مصر تقول بأن هذا الشرط قد تم تعديله - صراحة - عن طريق مادة تنص على أن "تطبيق القوانين يجب أن يتناسب مع ظروف وأحوال البلد"؛ وبالتالي، فإن تطبيق "التنظيمات" على مصر يعنى - في الواقع - إلغاء استقلالها الذاتي الداخلي الذي تضمنه معاهدة ١٨٤١. فمثلاً، جاء في المادة السادسة من الفصل السادس "للتنظيمات" ما يلي: "لكل إقليم حكومة تتكون من ثلاث سلطات منفصلة عن بعضها: السلطة القضائية والسلطة الإدارية والسلطة الضريبية، وكلها تتبع الباب العالي".

وبالطبع، فإن مهام الوالى ستندرج ضمن أعمال السلطة الإدارية، وموارد البلاد المالية ستسند إلى "الدفتردار" - وهو موظف تابع للباب العالي - وهكذا ينتهى أمر الحكم الوراثى فى مصر. ولكن عباس لم يكن يرغب فى أن يتحول إلى "مجرد باشا يحكم ولاية مثل ولاية الروملى أو ولاية دمشق". ولذلك، فإنه قاوم هذه المحاولة الجريئة التى حاولت تركيا فرضها عليه، بل ونصح تركيا بالاهتمام بولاية بغداد، وإعادة النظام - أولاً - إلى ولاياتها المنهارة.

وفى الواقع، فإن الوالى قد تصرف بمهارة شديدة عندما اعتبر نفسه مدافعاً عن الاستقلال الذاتى لمصر ضد تعدييات تركيا، وأعلن للتقصل الإنجليزى - المستر موراى (Murray) - أن "معاهدة سنة ١٨٤٠م - التى وقعت عليها القوى الأوروبية - ستصبح مجرد قطعة من الورق فيما يتعلق بحقوقه الوراثية"^(١٠).

ولكن مع هذا رأى الرسمى، كان هناك أيضاً "الرأى المصرى" الذى يمثلّه الناطقون باسمه فى الأستانة: فعباس كان قد أثار غضب جميع الطبقات فى مصر بتطبيقه للوسائل الاستبدادية مثل نفى جميع الأعيان إلى السودان وتركيا، ونزع سلاح السكان، واضطهاد الأفكار التحررية.

وإزاء هذا الحكم المتعسف وانعدام الأمان - اللذان خيما على حياة المصريين وثرواتهم - تصور المصريون أنهم يستطيعون الاحتماء بقوة السلطان؛ فالوالى هو مجرد مندوب عنه. ولكنهم عندما لجئوا لتركيا - لكى تُصلح من سياسة عباس - فإنهم لم يقصدوا قط التضحية بحقوق مصر الدائمة. ولهذا السبب، عندما طلب السلطان من عباس تطبيق "التنظيمات"، فإنه - فى الواقع - كان يريد التمويه على هدفه الأساسى ألا وهو: تحجيم مصر وتحويلها إلى مجرد ولاية عثمانية مثل غيرها. وكان أول بند من بنود "التنظيمات" طلب السلطان تنفيذه هو الانفراد بحق "القصاص" الذى ينزع من حكام الولايات الحق فى الحكم بالإعدام ويجعله حكرا على السلطان فقط. وأراد عباس الاستمرار فى استخدام هذا الحق مثل من سبقوه نظرا لأن السلطان قد أوكل هذا الحق إليه.

كما أراد عباس - أيضا - منع الباب العالى من تنفيذ تهديداته، فسعى - منذ سنة ١٨٥١ - لكسب تأييد إنجلترا له؛ فوعدها بتفضيل مصالحها فى مصر عن غيرها من الدول؛ ومن ثم، بدأت الصحافة الإنجليزية واللورد بالميرستون^(٤) والقنصل موراي بتوجيه اللوم لمطالب الباب العالى المبالغ فيها. وفى الوقت نفسه، أخذوا يُهتتون عباس لمنحه إنجلترا امتياز مد خط السكة الحديد بين القاهرة والإسكندرية. وهذا الامتياز هو ثمن التحالف مع إنجلترا حسبما نصح نوبار سكرتير الوالى ورجل الدولة المقبل.

ولابد من دراسة هذا التحالف المؤقت فى ضوء السياسة العامة التى انتهجتها مصر وإنجلترا وفرنسا، خصوصا أن مصالح كل دولة كانت مُتعارضة مع مصالح الدولتين الأخريين نظرا لوجود عداوات قديمة بينها كلها. لقد كان الهدف الفورى

(٤) بالميرستون (Palmerstone): سياسى بريطانى من المحافظين؛ كان وزيرا للخارجية ثم رئيسا للوزراء من سنة ١٨٥٥ حتى سنة ١٨٦٥م. تصدى لسياسات فرنسا وروسيا وعمل على إفشالها (المترجم).

والمباشر لعباس هو التخلص من المشاكل الهائلة والمتعددة التى أثقلت بها تركيا والدول الأوروبية استقلاله الداخلى.

ولكن الهدف العام والدائم لسياسته كان لا يقتصر فقط على تغيير قانون وراثه الحكم لصالح ابنه، أو الحصول على لقب "العزیز" (أو "الملك")^(١١)، بل كان يهدف أيضا للاستفادة من الحرب التركية/ الروسية (التي كانت تزد فتح موضوع وراثه العرش فى تركيا) لإقامة دولة عظمى مستقلة - كما فعل جده - أو إقامة إمبراطورية إسلامية عظمى. وبالفعل، طلب عباس من الباب العالي منحه "جبل شمر" - فى شبه الجزيرة العربية - الذى يقع على طريق الحج بين بغداد ومكة والذى تقدسه القبائل العربية.

وبالإضافة إلى هذا الطلب، درس عباس - بدقة - الموارد الاقتصادية لپاشوية (ولاية) بغداد، وطلب - أيضا - من الباب العالي أن يمنحها له مقابل زيادة مقدار الجزية السنوية زيادة كبيرة^(١٢).

ولتنفيذ هذه السياسة الطموحة، كان يجب على عباس أن يفعل مثلما فعل جده، أى أن يحظى بموافقة إنجلترا. ولكن الحكومة الإنجليزية لم تلتبس الأمور عليها بخصوص طبيعة هذه السياسة: فيد إنجلترا العاجل كان خلق مصالح لها فى مصر، وتمهيد الأوضاع تحسبا للمستقبل؛ ولكن هدفها العام والدائم كان انتظار تداعى الأحداث لغزو مصر (كان لفرنسا هدف مماثل منذ سنة ١٨٤١م).

وكانت كلاً من القوتين تزعم - بحق - أنها تريد منع منافستها من أن تسبقها فى بلد تعتبره ضمن مناطق نفوذها، وكانت مصر قد فقدت نفوذها وقوتها السابقين، ولم يعد بمقدورها - منذ سنة ١٨٤١م - أن تكون نقطة ارتكاز كدولة "حليفة" أو "صديقة" لأية دولة فى البحر المتوسط أو أفريقيا؛ ولكن، كان من الممكن استخدامها كقاعدة بصفتهما "محمية" أو "مستعمرة" تخدم إمبراطورية جديدة تنشأها إنجلترا أو فرنسا فى أفريقيا. وكانت فكرة اختراق أفريقيا قد بدأت تظهر، وكان

احتلال مصر هو أول مرحلة لتحقيق هذه السياسة فى المجال الفسيح والجديد المفتوح أمام النشاط الأوروبى.

إن مقولة نابوليون الشهيرة "سياسة كل الدول تكمن فى جغرافيتها" تنطبق بالضبط على مصر التى تسيطر بموقعها الرائع على البحر المتوسط والبحر الأحمر والنيل؛ كما أن ضعفها أو قوتها يثيران طمع الأمم المجاورة فيها ويفسران كل تاريخها. ومنذ سنة ١٧٩٥م، عاش شخص إيطالى فى مصر، وكانت ميوله الإنجليزية معروفة، وكان يُدعى "ألليز بوتشيانتى" (Allys Bucianti). ويتاريخ ١٢ مارس ١٨٥٢م، وجه هذا الشخص "مذكرة" إلى اللورد بالمرستون بخصوص زراعة القطن فى مصر وفى الولايات المتحدة الأمريكية. وهذه "المذكرة" غريبة للغاية لأن نتائجها السياسية تقترح احتلال إنجلترا لمصر والسودان^(١٣).

وفى الحقيقة، فإن موضوع احتلال إنجلترا لوادى النيل كان قد سبق طرحه فى إنجلترا: ففي نهاية عام ١٨٤٩م سرت إشاعة قوية بأن إنجلترا قد غزت مصر بالفعل. وفى بداية سنة ١٨٥٠، أنشأ عباس مركزا عسكريا مصرية - لأول مرة - فى "الطور"، فى شبه جزيرة سيناء، شمال البحر الأحمر. وكان وكيل إنجلترا وقنصلها العام قد سبق وأن زار منطقة "الطور" - فى السنة السابقة - وأقام فيها لمدة شهرين ومعه بعض الضباط الإنجليز، ويُقال إنه سعى لإنشاء علاقات ودية مع بدو هذه المنطقة.

وعندما شغلت حكومة مصر منطقة "الطور"، يبدو أنها كانت تريد تنبيه الإنجليز لحدودها الشرقية. كما كان لهذا المشروع صلة بخطة "تجارة الترانزيت" عبر مصر: فمنذ سنة ١٨٤٨م، لم يكف القنصل موراى عن الإلحاح على عباس لمد خط سكة حديد من القاهرة إلى السويس أو الإسكندرية وذلك بناءً على تعليمات بالمرستون؛ ولكن الوالى رفض باستمرار منح الأجانب امتيازاً من هذا النوع، وشجعتة فرنسا على مقاومة هذا المشروع.

ولكن، فى سنة ١٨٥٠م، وجد الوالى نفسه وحيدا أمام ثلاث قوى: تركيا، (التي كانت تسعى لكى تسلب منه الامتيازات الوراثية المكتسبة فى سنة ١٨٤١م)؛ وإنجلترا وفرنسا، اللتان كان سفيريهما فى الأستانة ("كاننج" و"أوبيك") يساندان سياسة تركيا المعادية لمصر.

ولذلك، كان على عباس أن يحاول كسب صداقة إنجلترا لكى يمنع تطبيق "التنظيمات" حرفيا فى مصر أو أن يدخل عليها تعديلات فى مصر، وأيضا لكى يحقق طموحاته بمساعدتها. ولم تترك إنجلترا هذه الفرصة دون الاستفادة منها: فحصلت على امتياز مد خط سكة حديد من القاهرة إلى الإسكندرية مما أثار غضب تركيا وفرنسا.

وتناقش قنصل فرنسا مع أحد المصريين بخصوص هذا الامتياز، وعلق عليه قائلاً عليه: "انتبه!! من المؤكد أن الباشا يعتقد الآن أنه ترك إصبعه الصغير - فقط - فى عجلة تروس، وأنه يستطيع سحبه وقتما يشاء بحرية إذا شعر بزيادة الضغط عليه. حسن!! إنه يخدع نفسه: لقد وضع إصبعه الصغير فى عجلة سنلتهم إصبعه، ثم يده، وبعدها ذراعه؛ وبعد ذلك ستجذب جسمه كله وتحطمه بلا رحمة"^(١٤).

لقد كان تنبؤ القنصل الفرنسى صحيحا. ولكن كيف كان الوالى يستطيع تفادى عجلة التروس هذه التى كان يجدها فى كل مكان وفى علاقاته بالقوى العظمى وممثلها فى مصر؟

ورغما عن معارضة تركيا وفرنسا، فقد تمسك عباس - بعناد - بالتحالف مع إنجلترا التى حاولت بجد تأجيل تطبيق "التنظيمات" فى مصر، أو تعديلها على الأقل. ونجحت هذه المحاولة، ولكن إنجلترا لم تكن لديها "أية رغبة فى استقلال مصر عن الباب العالى"^(١٥).

وفي الواقع، فإن تطبيق "التنظيمات" - إجمالاً - في مصر قد تأجل إلا فيما يتعلق ببند تطبيق "القصاص". وفي ١٨٥٢م، بعث الباب العالي ديبلوماسياً بارعا (هو فؤاد أفندي) لكي يتوصل إلى اتفاق مع عباس حول هذا الموضوع. وبعد مفاوضات طويلة، تم الاتفاق على أن يمارس الوالي الحق في إصدار الحكم بالإعدام - لمدة سبع سنوات - بدون طلب التصديق المسبق عليه من الباب العالي بل يكتفى بإخطاره بعد صدور الحكم.

إن هذا الحق الذي منحه السلطان لعباس كان محاطا بالضمانات، وتم الاتفاق على إنشاء "مجلس عال" لدراسة قضايا المجرمين المحكوم عليهم بالإعدام قبل تنفيذ العقوبة فيهم، والترم عباس تماما بهذا الاتفاق. وذكر القنصل بروس (Bruce) عن هذا المجلس ما يلي: "ربما كان وجوده قد أسهم - إلى حد كبير - في اختفاء عقوبة الإعدام تماما طوال عهده"^(١٦).

وبفضل مساندة إنجلترا، احتفظ عباس بحق إصدار أحكام الإعدام. ولكن الحقيقة تثبت أن مطالبة تركيا بالحد من تطبيق هذا الحق تحسب لصالح قضية العدل والحريّة في مصر لأنها وضعت قيودا على تصرفات الاستبداد الداخلي.

ومن الخطأ تصور أن عباس قد اطمأن لهذا التحالف المؤقت مع إنجلترا لأنه كان يرتاب فيها دائما مثل جده؛ فبتاريخ ٣١ مارس سنة ١٨٥٤م، كتب قنصل فرنسا ما يلي: "إن عباس باشا ينتظر دائما وقوع أحداث غير متوقعة أو كوارث مباغتة؛ فذات يوم سيطرت عليه فكرة ثابتة بأن إنجلترا ستحتل مصر مما أرق مضجعه، وقال لندمائه: إن الأزمة الحالية ستكون بمثابة كارثة على تركيا، ولن يستطيع السلطان أن يبقى في الأستانة بعد تحرير المسيحيين من سلطته. ومن يدري؟ فالقوى التي تحميها الآن لهدف محدد ستقاسم نهش بقاياتنا"^(١٧).

ومن المؤكد أن عباس كان لديه نفاذ بصيرة فيما يتعلق بالسياسة الخارجية، ولكن سياسته الداخلية كانت على العكس: ضعيفة ومتسخة ورجعية. ولا يستطيع

أحد إنكار أنه حد من هجرة الأوروبيين إلى مصر، وأنهم انتظروا موته لكي يتدفقوا عليها؛ ورفض كذلك مشروع قناة السويس الذى عرضه عليه دى ليسيبس وغيره من المشاريع الأوروبية وبذلك يكون عباس قد منع الانتشار الكثيف لرؤوس الأموال الأجنبية - المندمجة مع المصالح الأجنبية - وأوقف توغليا في مصر .

ولكن الجانب المدمر في سياسته كان هو الأكثر وضوحا: فلقد دمر عباس المؤسسات التى أقامها جده، واضطهد الرجال المرموقين باستمرار. إن شيوخ عمليات النفي والاعتقال والمراقبة البوليسية قد ستمّ مناخ البلاد وأثر سلبيا على جميع تصرفات وأفعال المصريين.

لقد تربى عباس في الحرمك، ولم يتلق أية تربية أوروبية حديثة، ولم تكن لديه أية موهبة عظيمة أو ملكة طبيعية من تلك التى كونت عبقرية محمد على وإبراهيم: فلم يقدر إلا على إيقاف المشروع الحضارى التقدمى الذى بدأه جده، وأثار الغضب والفوضى في كل مكان. إن عملية اغتياله أو موته المفاجئ - في قصره ببنيها يوم ١٢ يوليو سنة ١٨٥٤م - قد خلصت مصر من حاكم كنم أنفاسيا طوال عيده بعدما كانت قد بدأت تتنفس وتعيش فترة مجيدة في عهد سلفه العظيم.

هوامش الفصل الأول

(1) *Archives françaises*, A.E. Correspondance politique, Egypte, Vol. 21. Le Caire, le 5 juin 1849.

(2) Ibid. Annexe à la dépêche d' Alexandrie F.O. 30, 5 décembre 1849.

(٣) ذكر جون نينيه (John Ninet) في كتابه *"Au pays des Khédivés"* المعلومات التالية عن روسيتي (Rossetti): "إن الكوماندور أ. دى روسيتي - القنصل العمومي لتوسكانيا في مصر في عهد محمد علي - زميل دراسة قديم في ثانوية Pio Nino ، وهو من أكثر الشخصيات حبا لاقتناء الأشياء الغربية المجلوبة من البلاد البعيدة. وأقام روسيتي في الإسكندرية حيث تولى مهام وظيفته الدبلوماسية وأدار أيضا وكالة تجارية مهمة، وحظى بالحماية المطلقة من باشا مصر. وبدون شك، فقد كان قنصل توسكانيا العمومي أكثر القناصل انشغالا بعمله لأن عدد رعايا جراندوق توسكانيا - المقيمين في مصر - كانوا أكثر رعايا دول شبه جزيرة إيطاليا عدداً (لكنهم لم يكونوا أفضلهم).

ومن المفيد أن نذكر أنه - في تلك الفترة - ازدهرت في بلاد الشرق عمليات التلاعب التي مارستها القنصليات الأوروبية. ونتيجة ليذا التلاعب، كان رعايا عثمانيون - من اليهود والمسيحيين فقط - يستيقظون ذات صباح ليجدوا أنفسهم تحت "حماية" إحدى الدول الغربية وأحياناً من "رعاياها". وكان ذلك يخالف الاتفاقيات الدولية. واشتهرت قنصلية توسكانيا بممارسة هذا النوع من التجارة السرية على أوسع نطاق، أي: بيع جوازات السفر بسعر غال.

(4) *Archives françaises*, A.E. Correspondance politique, Egypte, Vol. 24. Le Caire, le 12 mars 1852.

(5) Ibid.. Alexandrie, 15 décembre 1852.

(6) Ibid. Le Caire, le 5 mars 1849.

(7) Ibid. Vol. 21, Le Caire, le 5 mars 1849.

ويذكر الكولونيل ب. ج. الجود (P.G Elgood) هذا التصريح نفسه -
بصيغة أخرى- في كتابه:

The Transit of Egypt, P. 55.

(8) *Archives françaises*. Ibid. Le Caire, le 17 avril 1849.

(9) Ibid. Le Caire, le 18 avril 1849.

(10) *Archives anglaises*, F.O. 78, Vol. 916. Le Caire,

من Murray إلى Canning le 24 avril 1852

(11) Ibid. Vol. 1036 Le Caire, le 2 août 1854.

(12) Ibid. Le Caire, le 13 août 1854.

(13) Ibid. Vol. 969.

وهي مذكرة مكتوبة في الإسكندرية بتاريخ ١٢ مارس ١٨٥٢م قدمها أليز
بوتشيانتى (Allys Bucianti)، ٥٩ سنة ومقيم في مصر.

(14) Ibid. Vol. 875.

وهى مقتطفات من رسالة أركيل نوبار، مكتوبة فى الإسكندرية بتاريخ ١٩ يوليو ١٨٥١م، وموجّهة إلى السكرتير الخاص لصاحب السمو فى القاهرة، يذكر فيها حديثه مع قنصل فرنسا.

(15) *Archives françaises*, A.E. Correspondance politique. Egypte, Vol. 24.

وهى جزء من برقية أرسلها اللورد وولمسبورى (Walmesbury) إلى اللورد كوفلى (Cowley) - سفير إنجلترا فى باريس - بتاريخ ١٦ أبريل ١٨٥٢م.

(16) *Archives anglaises*, F.O. Vol. 1222. Alexandrie, le 17 avril 1856 (Fo. 14).

(17) *Archives françaises*, A.E. Correspondance politique, Vol. 25. Le Caire, le 13 mars 1854.

* * *

الفصل الثانى

الغزو الدبلوماسى والقنصرلى لمصر (١٨٥٤ - ١٨٦٣)

- ١- مصر والقوى الأوروبية فى بداية عهد سعيد.
- ٢- نظرة على إنجازات سعيد الداخلية.
- ٣- المشروع الإنجليزى لإنشاء محكمة دولية لنزع اختصاص قضايا التعويض من يد العمل الدبلوماسى والقنصرلى.
- ٤- ملاحظات عامة على الأوروبيين الموجودين فى مصر (١).

-
- (١) هكذا سجّل المؤلف محتويات هذا الفصل (فى أربعة عناوين فرعية فقط)، لكنه أضاف عنوانا فرعيا خامسا (لم يذكره هنا ولا فى الفهرس العام للكتاب)، وغير الترتيب والعنوان الفرعى الثالث؛ وعند الترجمة، فضلنا وضع ترتيب العناوين الفرعية كما جاءت فى نص الكتاب على النحو التالى:
- ١- مصر والقوى الأوروبية فى بداية عهد سعيد.
 - ٢- نظرة على إنجازات سعيد الداخلية.
 - ٣- أوروبا و"الناباب".
 - ٤- مشروع إنجلترا النينز.
 - ٥- ملاحظات عامة على الأوروبيين الموجودين فى مصر [المترجم].

الغزو الدبلوماسى والقنصلى لمصر (١٨٥٤ - ١٨٦٣)

بعد وفاة عباس، تنفست مصر الصعداء كما لو كانت قد استيقظت من كابوس: فبعد والٍ مستبد وشكاك، تولى الحكم والٍ مستنير ومتحرر أراد أن يستكمل مشروع محمد على الذى أوقفه عباس بفظاظة.

والوالى الجديد - محمد سعيد باشا - ولد سنة ١٨٢٢م بعد عباس بتسع سنوات، وتولى الحكم من سنة ١٨٥٤م حتى سنة ١٨٦٣. وتربى محمد سعيد فى مصر تحت إشراف مُستشرق فرنسى عظيم، هو المسيو كونيغ (Koenig): فَتَشَرَّبَ الولع بالحضارة الغربية مبكرا وأصبح مؤيدا متحمسا لها. وأراد والده - محمد على باشا - أن يوجهه لدراسة العلوم البحرية، فتولى مدرس فرنسى آخر (هو الضابط البحرى هوسار Houssart الذى كان قائد بارجة) تدريسه الرياضيات والملاحة البحرية.

وعلى ظهر السفينة، أحاطه مدرسه بأطفال من نفس سنه اختارهم كلهم من أبناء الشعب المصرى، وكان سعيد يتناول طعامه معهم ويتربى مثلهم. ومن هذه التربية التى تلقاها فى طفولته، احتفظ سعيد طوال حياته بحب الشعب المصرى وعامله معاملة إنسانية طوال فترة حكمه.

وإذا كان أخوه إبراهيم باشا - بطل معركتى "نزيب" ^(١) و"قونية" ^(٢) - هو صديق الجندى، فإن سعيد كان صديق الجندى والفلاح معا. لقد كان سعيد وطنياً

(٢) "نزيب" (أو "تصيين"): مدينة تركية تقع على بُعد ٩٠ فرسخاً من الأستانة. انتصر فيها الجيش المصرى انتصاراً ساحقاً على القوات العثمانية يوم ٢٤ يونيو سنة ١٨٣٩ [المترجم].

(٣) "قونية": مدينة تركية فى هضبة الأناضول. فى هذه الموقعة، سحق الجيش المصرى الجيش العثمانى فى ٢١ ديسمبر سنة ١٨٣٢ [المترجم].

بحق، أراد رفع شأن بلده - مصر - وعظمتها. ولكن هذه الصفات العظيمة سابتها عيوب خطيرة لازمت طبيعته الخجولة والرخوة، الاستبدادية والمتقلبة، المتعطشة للمرح وللأشياء الغريبة والمبتذلة، النشطة واللامبالية. إنها شخصية وُجدت لكي تجذب المغامرين الأوروبيين وتفتح لهم أبواب الدلتا على مصراعها لكي ينتشروا فيها بعدما أغلقها عباس تملأها في وجوههم.

ووصفه إدمون آبو (Edmond About) على النحو التالي: "إنه مثل جارجانتوا^(٤)؛ فهو عملاق طيب القلب؛ محب للحياة، مرح ويحب المزاح؛ يحب الشراب بدرجة مدهشة، وحجم يده يسمح له بضرب فيل، ووجهه عريض ومتورد يشع بالطيبة والصراحة والكرم والشجاعة. ولكن كل هذه الصفات الحميدة يلوثها التهكم واحتقار البشر وعدم احترام أى شخص بقدر كاف حتى نفسه".

وفي الواقع، لم تكن الشجاعة هي التي تميز سعيد، بل إن العكس هو الصحيح: فجبته المرتبط بأخلاقه المنحلة قلل من هيئته في نظر رعيته ولدى قناصل الدول وفي الخارج.

أولاً: مصر والقوى الأوروبية في بداية عهد سعيد:

كانت مصر في حاجة ليد صارمة ونشطة؛ لكي تقودها في سبيل التطور الاجتماعي والسياسي، وفي الوقت نفسه، تتصدى لاجتياح الدبلوماسية الفرنسية والإنجليزية.

(٤) Gargantua : عملاق بطل رواية ساخرة كتبها رابليه (في سنة ١٥٣٤م)، وهو يمثل نموذج المذهب "الإنساني" (Humanisme) في القرن السادس عشر - في فرنسا - الذي ناد به رابليه (Rabelais) (١٤٨٣ - ١٥٥٣م) [المترجم].

ومنذ سنة ١٨٥٦م، كان نابوليون الثالث^(٥) قد اقترح على إنجلترا خطة لتقسيم شمال أفريقيا: فتكون مصر من نصيب إنجلترا، وتستولى فرنسا على المغرب، وتترك طرابلس لمملكة سردينيا. ولكن بالمرستون عارض هذه الخطة.

وفي الأول من مارس سنة ١٨٥٦م، وجّه رجل الدولة العجوز رسالة إلى اللورد كلاريندون - الذي كان وزيرا للخارجية - يعلن فيها الأسس الأخلاقية للإنسانية ووحدة الدولة العثمانية، وأنه لا يريد الاشتراك في سياسة تهدف إلى تقسيم أفريقيا مثلما حدث في بولندا.

إن هذه النزاهة التي أبداهما بالمرستون لم تكن سوى خداع: فبصفته دبلوماسيا بارعا، أراد تجنب نتائج الإعلان - صراحة - عن وجود سياسة للتقسيم، وفصل استخدام تكتيك التدرّج السلمى الهادئ لتحقيق هذا التقسيم تحت ستار الحفاظ على سلامة ووحدة الأراضي العثمانية، والعظمة الأخلاقية لاتحاد فرنسا وإنجلترا.

وبناء على رأى بالمرستون، فإن هذا الاتحاد يجب أن يؤسس على مبدأ مقاومة أى هجوم غاشم، والدفاع عن الضعيف ضد القوى، والحفاظ على التوازن القائم - وقتذاك - بين القوى الأوروبية. لقد كان ذلك فى فترة "حرب القرم" التى اشتركت فيها روسيا وتركيا وفرنسا وإنجلترا وسردينيا، وقُدمت مصر أسطولا حربيا و ٣٠ ألف رجل ظهرت شجاعتهم فى الدفاع عن سيلىستر^(٦).

(٥) نابوليون الثالث (Napoleón III) (١٨٠٨ - ١٨٧٣): 'إمبراطور الفرنسيين' (١٨٥٢-١٨٧٠) ابن أخ نابليون بونابرت. اشتهر بالذكاء والثقافة والعناد. أطلق على عهده "الإمبراطورية الثانية" [المترجم].

(٦) سيلىسترا (Silistrie): مدينة فى بلغاريا على حدودها مع رومانيا. كانت بها قلعة مهمة فى أثناء الاحتلال التركى لها. هاجمها الروس عدة مرات فى القرن ١٩ [المترجم].

وكان مصير الدولة العثمانية - ومصر - معلقا على نتيجة هذه الحرب: فأخذ سعيد يزيد من عدد أفراد جيشه لكي لا يؤخذ على حين غرة إذا حدثت تعقيدات في الموقف. وعلى الرغم من نهاية الحرب، فإنه أدرك جيدا أن المشاكل لم تنته تماما، وكانت وجهة نظره ثاقبة عندما تنبأ قائلا: "إن المشكلة الحقيقية لن تبدأ إلا عندما يبدأ تطبيق الإجراءات التي سيفرضونها - بالتأكيد - على الباب العالي لصالح الشعوب المسيحية. وسينتهي أمر الأتراك إذا قدموا تنازلات حقيقية. ولتجنب إفساد كل شيء، فسيكون من الأفضل - من الآن فصاعدا - أن ينسحب الأتراك إلى آسيا، وأن يترك السلطان لحلفائه مهمة - أو بالأحرى مازق - تنظيم الجزء الأوروبي من تركيا كما يشاءون"^(١).

وخملت معاهدة باريس - الموقعة بتاريخ ٣٠ مارس سنة ١٨٥٦م - توقعات الدول الخمس المتحاربة بالإضافة إلى النمسا وبروسيا. ونظرا لانسجام وضع هاتين الدولتين مع باقي دول أوروبا، كان لابد من حضورهما هذا الحدث الذي "سيضع ضمانات فعالة ومتبادلة لاستقلال الإمبراطورية العثمانية ووحدة أراضيها".

وكما صرّح فريسنيه (Freycinet)^(٧)، فإن مصر - منذ تلك اللحظة - أصبحت تخضع للضمان الجماعي للقوى الأوروبية. ومنذ ذلك التاريخ، وبناء على المادة الثامنة لمعاهدة باريس، فإن مبدأ التحكيم الإجباري امتد ليشمل كل المسائل التي قد تنشأ بسبب "المسألة الشرقية".

لقد سبق لمعاهدة لندن - سنة ١٨٤٠م - وأن ضمنت "استقلال الإمبراطورية العثمانية ووحدة أراضيها" ولكنها لم تمنع فصل الجزائر - وبلاد غيرها - عن الدولة العثمانية. وفي حقيقة الأمر، فإن مثل هذه الضمانات القانونية

(٧) "دي فريسنيه" (de Freycinet) (١٨٢٨ - ١٩٢٣) سياسي فرنسي أصبح رئيسا للوزراء وألف كتاب "تذكرات" [المترجم].

استخدمت لتنظيم "سياسة التقسيم"، وللد من إمكانية حدوث صراع لا يحتمله التنافس الأوروبي على توزيع الأنصبة.

وفضلاً عن ذلك، فإن وجود "القانون الأوروبي العام" كان يُعتبر دليلاً على ظهور حضارة جديدة، وكان مطلوباً منه تغطية كل عمل من أعمال الغزو والتقسيم بقناع مقبول. وعندما يقع هذا الغزو أو التقسيم، كان مطلوباً من هذا "القانون" أن يضمن عليه أهدافاً أخلاقية وإنسانية. إذن، فقد ظلت مصر هي هدف القوى الأوروبية لأن كثيراً من المصالح المهمة كانت تنجذب إليها.

وإلى أن يتم غزو مصر بقوة السلاح، سَعَت إنجلترا وفرنسا - ببطء وبالتدريج - إلى غزوها: أحياناً في شكل "التدخل الدبلوماسي والقنصلي" (باستغلال نظام "الامتيازات الأجنبية"، وبدعمهما لرعايا الدول الأوروبية)، وأحياناً أخرى في شكل "الاستيطان السلمي" (بواسطة المشاريع الأوروبية والشركات والبنوك والامتيازات من كل نوع)، وأخيراً في شكل نظام الرهن العقاري" (عن طريق نظام القروض المالية والحجز الإداري).

وفي عهدى محمد على وعباس، فشَل نظام الغزو عن طريق "الرهن العقاري" لأن الوالئين نجبا - بحرص - الحصول على أى قرض أجنبى.

وفيما يتعلق "بالغزو الاقتصادى"، فإن محمد على وعباس قللا من خطورته بوضع "تجارة الترانزيت" والمصالح الأجنبية الأخرى فى يد السلطة المصرية، وبمعارضة تنفيذ "مشروع قناة السويس" فى ظل ظروف غير مناسبة لوضع البلاد.

وعندما منح عباس "امتياز مد خط السكة الحديد" من القاهرة للإسكندرية - الذى افتتح فى عهد سعيد سنة ١٨٥٦م - فإنه كان يستجيب لضرورة سياسية واقتصادية؛ كما أن الباب العالى كان قد اشترط - للموافقة على هذا المشروع - ما يلى: "ممنوع منعا باتاً إنشاء شركة أجنبية لتنفيذ هذا الخط".

وأيضاً، فإن "الغزو الديبلوماسية والقنصلية" قد حقّق نجاحاً محدوداً لأن محمد على دافع بشراسة عن سلطاته وامتيازاته ضد محاولات تَدْخُلُ القناصل في شئون مصر الداخلية. أما عباس، فقد وضع عوائق تجارية أمام الأجانب في كل أرجاء مصر فمنع تدفّق الهجرة الأوروبية إليها.

ولفهم مدى تدخل القناصل الأوروبيين في شئون مصر في عهد سعيد، علينا - أولاً - إلقاء نظرة على إنجازاته الداخلية.

ثانياً: نظرة على إنجازات سعيد الداخلية:

كانت كل إصلاحات سعيد تدل على تمتعه بعقلية ديموقراطية وشخصية تتصف بالكرم. لقد اتبع محمد على سياسة "الاستبداد المستنير"؛ وبفضل حروبه وأعماله العظيمة واحتكاراته، استطاع أن يُسيطر على جميع موارد البلاد وأخضع الشعب للدولة وذلك لتحقيق الصالح العام في الحاضر والمستقبل.

وبعد عهد "الاستبداد المستنير"، احتاجت مصر "لنظام انتقالي" لا تسيطر فيه الدولة على كل شيء في البلاد (كما حدث في عهد محمد على والذي كان مناسباً في بداية فترة التطور فقط)، ولم تكن بحاجة لنظام "استبدادي" تام في بلد بدأ يعرف مبدأ النقد والمعارضة وبدأ يدرك قيمة نفسه (كما حدث في عهد عباس). وكذلك فإن النظام "الليبرالي" التام لم يكن يناسبها لأن أوروبا كانت تقف لها بالمرصاد (كما حدث في عهد سعيد).

ومنذ سنة ١٨٤٠م، أورثت الإدارة المصرية لخلفاء محمد على مشكلة حساسة بسبب الوضع الخاص الذي خلقته الدبلوماسية الدولية في مصر، من جهة، وضرورة الانتقال من وضع "اجتماعي" - عفا عليه الزمن - إلى وضع اجتماعي جديد، من جهة أخرى، فكان لابد - باستمرار - من إدارة ومراقبة الحركة

الاجتماعية والسياسية الواسعة التي تتم، ومنع العناصر المختلفة التي تثير الاضطرابات والفوضى من التسلل إلى هذه الحركة.

وكانت هذه المهمة صعبة - إن لم تكن مستحيلة - بالنسبة لحاكم لم تكن لديه أية حرية للحركة لا في الداخل ولا في الخارج. ولو حدث وارتكب هذا الحاكم - مهما بلغ من درجات الكمال - أية هفوة لا يمكن تجنبها في إدارته، فسيكون ذلك بمثابة خراب للأسرة الحاكمة وللبلد على حد سواء.

وفي الواقع، فإن الميثاق الذي فرضته القوى الأجنبية على مصر - في سنة ١٨٤٠ - كان يُحدد بوضوح نظام تعامل وُضع خصيصاً لـ "أرض الزاوية" كما أسماها هانوتو (Hanotaux) : لقد ضُمَّت أوروبا بشكل جماعي الاستقلال الذاتي الداخلي لمصر تحت ضغط الأحداث بعدما انتزعت منها - فعلياً (de Facto) - استقلالها الذي حصلت عليه بقوة السلاح. وفي الحقيقة، فإن بعض القوى الأوروبية كانت تراهن - منذ ذلك الوقت - على الضعف المحتمل لخلفاء محمد علي لكي تضع مصر تحت وصايتها.

لقد حصلت مصر على أسرة حاكمة إلا أنها لم تحصل على حكام بنفس مستوى وضعها "الخاص" لدى أوروبا: ففي عهد محمد علي، حظيت مصر - هذه القوة الشرقية والأفريقية - بفرصة نادرة ألا وهي الصداقة المثينة مع فرنسا. وبالتأكيد، فإن صداقة فرنسا كانت مفيدة وخصبة بالنسبة لمصر: فقادت فرنسا خطى مصر الأولى في طريق التطور، وقامت بحمايته. ولكن بعد ذلك، لم يُعد بمقدور مصر الاعتماد على أية مساعدة من أية قوة أوروبية.

إن الخطر الخارجي - المتمثل في غزو عسكري أوروبي لأرض مصر - كان يجد ما يمنعه نظراً لتنافس القوى الأوروبية وصراعاتها مع بعضها؛ أما الخطر الداخلي - المتمثل في التغلغل الأوروبي السلمي البطيء - فقد كان يمثل مشكلة في غاية التعقيد والصعوبة بالنسبة لمصر.

وكان الدعم الخبير والمتعاطف - من أوروبا لمصر - يستطيع وحده تمهيد طريق التقدم الذي ستسير مصر فيه في عهدة سعيد وإسماعيل، ويخفف من النتائج المشنومة للأخطاء التي ارتكبتها الولايات.

لقد كان سعيد صديقاً مخلصاً للتقدم، وكانت بعض إصلاحاته مناسبة تماماً لوضع البلاد، وأصلحت بعض الأخطاء الجسيمة التي ارتكبتها إدارة محمد على التي كانت - بالتأكيد - عنيفة وثورية. ويتصف إنجاز سعيد بأنه كان يميل أكثر إلى "القطور" الذي تحتاجه البلاد بعد الهزات الأولى التي تعرضت لها؛ فمثلاً، في موضوع تنظيم الخدمة العسكرية، أجرى الولاى تغييراً جذرياً: فأصبح المصريون متساوين أمام القانون، ولم تعد هناك محاباة لأبناء مشايخ القرى، وألغى الاستغلال، ولم يعد هناك "تجيش" للشعب كله، وأصبح الاستدعاء يتم حسب الدور الذي في دفاقر الموالي.

ولم يقتصر الأمر على الخدمة العسكرية: فمن المعروف أن إبراهيم باشا نجح في جعل الجندي "وحدة" متحركة قادرة على القتال والانتصار، ولكنه فشل في إقناع والده بأن يترقى الجندي المصري إلى أعلى رتب الجيش على حساب العنصر التركي. وأراد سعيد تمصير الجيش تماماً: فألغى القواعد القديمة، وسمح بترقية الجنود المصريين - أبناء الشعب - من تحت السلاح إلى رتب الضباط، فتكون بذلك عنصر من أبناء البلاد قادر على منافسة العنصر التركي في قيادات الجيش العليا.

ويعطينا عرابي باشا - قائد ثورة سنة ١٨٨١م المقبلة - معلومات غريبة عن هذا الموضوع في "ذكرياته": ففي فصل عنوانه "أجمل أيام حياتي"، يحكى عن سنواته الأولى في الخدمة العسكرية - بين سنتي ١٨٥٤ و ١٨٦٠م - عندما كان

مجرد جندي بسيط حتى ترقى وأصبح "كبكاشي"^(٨) فيقول: "كنت موضع عطف المرحوم محمد سعيد ... وتعبيرا عن إعجابه بي أهداني - في أثناء رحلته إلى شبه الجزيرة العربية"^(٩) كتابا باللغة العربية مطبوعا في بيروت عنوانه "تاريخ نابوليون بوناپرت"^(١٠). وبهذه المناسبة، حدثني بمرارة عن السيوالة التي استطاع بها الفرنسيون غزو مصر، وعن ضرورة حماية الوطن من الاحتلال الأجنبي. إن قراءة هذا الكتاب جعلتني أشعر بضرورة حقيقية لوجود حكومة دستورية في مصر. ومنذ ذلك الحين، بدأت أهتم بتاريخ الشعوب الغربية.

ثم زاد هذا الشعور أكثر عندما سمعت خطبة ألقاها سعيد باشا بعد وليمة أقامها - في ثكنات "قصر النيل" - للعلماء وأعضاء الأسرة المالكة وضباط الجيش وأعيان المملكة قال فيها: "يا أصدقائي، لقد فكرت في أحوال هذا الشعب المصري الذي تعرض للقمع والذل والعبودية - طوال تاريخه - على يد كل شعوب الأرض: الرعاة^(١١) والآشوريين والفرس والليبيين والسودانيين والإغريق والرومان. ولم تنته آلامه عند هذا الحد، فبعد ظهور الإسلام، احتل مصر: الأمويون والعباسيون والفاطيون والأكراد والشرکس والأترک وفرنسيو بوناپرت.

"ولهذا السبب، وبصفتي مصرياً، فإنني أعتقد أنه من واجبي العمل على تربية هذا الشعب وأن أجعله قادراً على منافسة الأجانب، لقد قررت تنفيذ هذه الفكرة".

(٨) "كبكاشي" رتبة عسكرية تركية تعادل رتبة "مقدم" في اللغة العربية و "نيفانت" - كولونيل في الفرنسية [المترجم].

(٩) "الرعاة": هم "الليكسوس" أطلق المصريون القدماء عليهم اسم: "حقاو خاسوت" (أي "حكام البلاد الأجنبية") وهم أول من احتل شمال مصر ووسطها في تاريخها الطويل بين سنتي ١٧٨٥ و ١٥٨٠ ق.م، طردهم أحمر نياثيا من مصر في سنة ١٥٨٠ ق.م [المترجم].

ثم يُعلق عرابى بقوله: "بعد هذه الخطبة، خرج الأمراء والأعيان وهم مندهشون وغاضبون. لكن المصريين - على العكس - خرجوا مشبعين بالفرحة والأمل. أما عنى شخصياً، فأعتقد أن هذه الخطبة كانت أول لبنة في صرح "مبدأ مصر للمصريين" وأن محمد سعيد يمكن اعتباره - بحق - باعث النهضة القومية".

لقد ألقى سعيد هذه الخطبة يوم ١٩ نوفمبر ١٨٥٩م - في أثناء الحرب الفرنسية/ النمساوية - وكان قد جهّز جيشاً قوامه ٣٥ ألف جندي، فأراد الاستفادة من الحرب الناشبة في أوروبا لإعلان استقلاله، وكان لدى كل خلفاء محمد على هذه الرغبة ولكن لم يكن لدى أى منهم - باستثناء إبراهيم باشا - الشجاعة الكافية لكى يجرؤ على رفض تبعية مصر للباب العالي فى مواجهة أوروبا.

ومنذ أن اعتلى سعيد ولاية مصر، اهتم بالشعور الوطنى للجيش بل وشجّع الأدباء على نظم أناشيد وطنية له، وهذا شيء غريب للغاية. ولأول مرة فى تاريخ مصر الحديثة، بدأت كلمتا: "الوطن" و"الأمة" تتخلان قاموس الأدب المتداول.

ولسوء الحظ، فإن شخصية سعيد لم تكن متوازنة: ففيها تتجاوز العظمة مع الابتذال، ولكن هذا الحاكم النابه - الذى كان ذكاؤه يقوده إلى أعظم الأفكار - كان أيضاً طفلاً كبيراً منقلب المزاج ومهووس ومصاب بالملل: فكان يحب كثيراً السفر بالقطارات البخارية، ويحب أن يلعب دور الجندي، ولذلك، كان دائم السفر من مدينة لأخرى ومعه رؤساء الإدارات المدنية وجيشه - الذى عامله ببذخ - وأدّى ذلك كله إلى شيوع الفوضى الاقتصادية والإدارية فى طول البلاد وعرضها.

وفى مجالى الزراعة والتجارة، كان لإنجاز سعيد تأثيراً عميقاً فى تحول البلاد: فإليه يرجع الفخر والفضل فى ظهور الملكية [الزراعية] فى مصر. لقد كان محمد على هو الذى خلق الملكيات [الزراعية] الكبيرة: ففي أواخر سنوات حكمه، وزّع مساحات واسعة من الأراضى [الزراعية] على كبار رجال دولته، وكان يرى

أن هؤلاء الكبار لديهم الخبرة ورأس المال اللازمان لتطوير الزراعات وجنى أرباح طائلة منها. وكانت فكرته هذه تقف في منتصف الطريق بين "نظام الاحتكار" - الذي تخلى عنه بعد عقد معاهدة السلام في سنة ١٨٤٠ - وبين "نظام الملكيات [الزراعية] الصغيرة" الذي يجازف بوضع الأرض تحت رحمة الفلاح، ويجعل الفلاح تحت سطوة المرابي والتاجر الأجبيين.

أما عباس، فقد ألغى الملكيات [الزراعية] الكبيرة ووزع مساحات صغيرة من الأراضي على الفلاحين ومنعهم من الإتجار بحرية مع التجار الأجانب.

وكان سعيد يدرك جيدا أهمية الدور الذي تلعبه الملكية [الزراعية] في حياة الشعب: فقام بتوزيع الأرض - في كل قرية - على من يزرعونها، وسمح للفلاحين بحق نقل الملكية والتملك. وفي الوقت نفسه، أسقط الضرائب المتأخرة والتي كانت تُقدَّر بمبالغ طائلة، وأصدر قرارا بتحصيل الضرائب نقدا وليس عينا، وأصلح الوعاء الضريبي ليتخلص من تعسف جباة الضرائب، وألغى كل الإجراءات الجائرة وكل الجمارك والمكوس الداخلية، وأزال جميع العوائق التي قد تعرقل تطور المعاملات التجارية.

وسرعان ما نشطت التجارة في الإسكندرية، وتكوّنت الثروات [المالية] الكبيرة بسرعة: لقد كان عصر سعيد - بحق - هو "عصر الفلاح".

ولم يكن السودان بعيدا عن حركة الإصلاح التي تعتبر بمثابة ثورة اقتصادية واجتماعية: ففي شهر يناير سنة ١٨٥٧م، قام سعيد برحلة إلى ربوع السودان وأصدر - هناك - القرارات المشيرة لتنظيم الإدارة فيه، فأقال الحكام الأتراك، واتخذ إجراءات تهدف إلى تفادي السودانين الظلم لكي يستطيعوا أن يصلوا إلى قمة الرخاء بإبعاد انظم وسوء استخدام السلطة عنهم، وألغى الرسوم العالية المفروضة على السواقي والأراضي، كما ألغى رسوم السخرة وفوائد الديون المتأخرة وغيرها.

وفى مرسوم أصدره لحكام السودان الجدد، ذكر ما يلى: "ومما يدعم رخاء بلد ما هو بناء المنازل فى المدن. ولكن يجب عليكم الانتباه إلى عدم البناء فى عرض الشارع أو وجود بروز أو ارتداد كما يحدث حالياً، بل يجب أن تكون المنشآت على خط مستقيم... وعليكم بتشجيع السكان ليزرعوا الأشجار فى الشوارع وعلى طول مجرى النيل".

وكان فردينان دى ليسيبس موجوداً فى حاشية سعيد فى أثناء تلك الزيارة فكتب ما يلى: "إن اللهجة السائدة فى هذه التعليمات تذكرنا بالأوامر القديمة - التى كان يصدرها ملوكنا - والتقاليد الأبوية (البطريركية) الموجودة فى التوراة".

لقد كانت هذه الإصلاحات التحررية مفيدة جداً لبلد مثل السودان - لأنه كان لا يزال بعيداً عن أطماع أوروبا - ولكنها لم تكن مفيدة بالقدر نفسه لمصر.

ثالثاً: أوروبا و "النباب" (١٠):

تسبب اعتلاء سعيد لعرش مصر فى تدفق الأوروبيين عليها. وحدثت موجة هجرة - كانت فى منتهى الخطورة على البلاد - نتيجة لاستعادة التجار والمغامرين من فتح أبواب الحرية فى الداخل. لقد تولى سعيد الحكم - بعد وفاة عباس - يوم ١٤ يوليو سنة ١٨٥٤م ودخل القاهرة يوم ٢٠ من الشهر نفسه. وفى يوم ١٢ أغسطس، أبحر إلى الأستانة وعاد منها يوم ١٥ سبتمبر ١٨٥٤م بعدما وزع الإكراميات المعتادة^(١).

(١٠) "ناباب" (Nabab) كلمة هندية من أصل عربى ("نواب") وهو حاكم إقليمى من حكام الإمبراطورية المغولية فى الهند. وتستخدم - مجازاً - بمعنى "تري عظيم" أو "أمير" أو "شخص فاحش الثراء" وألف الفونس دوديه (Alphonse Daudet) رواية عنوانها (Nabab) [المترجم].

ولأنه كان ثاقب الفكر، فقد كان عليه - بصفته والى مصر الجديد - أن يواجه فوراً كل مظاهر مشكلة الهجرة الأوروبية الخطيرة وعلاقتها بعملية "أوزيرة" مصر، تلك المشكلة التي طرحها وفاة سلفه.

إن كرم سعيد المشهور وثروة مصر الخرافية جعلاً من البلد مقصداً لكل المغامرين. وبتاريخ ٢ أكتوبر ١٨٥٤م، كتب قنصل فرنسا ما يلي: "إن المديرين والباحثين عن الذهب يتحركون باستمرار حول والى الجديد. وفور انتشار أول إشاعة بوفاة عباس باشا، هجم الكثيرون منهم بكثافة - من كل دول أوروبا - على مصر (كما لو كانت كاليفورنيا الجديدة)، وقدموا لسموه أكثر المشروعات غرابة وأكثر الخطط عبثية. وفي رأيي، أنه قد أخطأ عندما أضاع وقته الثمين في دراستها. وأخشى أن يكون سعيد باشا مختلفاً عن أخيه في هذا المجال: فروحه للمغامرة مستعدة دائماً لسماع وقبول كلمات الإغراء الزنانة التي يرددونها على مسامعه في كل لحظة"^(٥).

لقد كان المسيو ساباتييه على صواب: فالمغامرون أرادوا استغلال كرم والى فسعوا لكسب صداقته، وأقنعوه بأن إنشاء بلاط ضخم وإدخال رؤوس الأموال والمشاريع الأوروبية يجب أن يختص بها الحكم الحديث في الشرق.

وغامر سعيد بالدخول في مشروعات جديدة بلا رؤية وبدون دراسة وبدون تنظيم إدارته المالية: فخزينة الدولة كانت خاوية وكانت المتأخرات تزداد يوماً بعد يوم.

وبالطبع، فقد كان من الصعب تنفيذ إصلاحات في مصر بدون وجود الأوروبيين أو حتى مع وجودهم على حد سواء: فبدون الاستعانة بالوجود الأوروبي، لم تكن مصر الفتية تمتلك بعد أدواتها القومية من الرجال الأكفاء العارفين بكل فروع النشاط الإنساني للحضارة الأوروبية. ومع الاستعانة بالأوروبيين، كان قنصل دولهم ينتحلون - بدون وجه حق - الامتيازات التي كان

يتمتع بها القناصل الرومان في الزمن القديم، ويساندون مواطنيهم ضد الدولة المصرية بالحق أو بالباطل.

وفي عهد محمد علي، كانت هذه المسألة أقل تعقيدا وصعوبة لأن الوالي كان ذا شخصية حازمة وقوية؛ وأيضا، كان عدد الأجانب - في مصر - محدودا للغاية؛ كما أن السفن البخارية والسكك الحديدية لم تكن قد خلقت - بعد - هذه الثورة في وسائل المواصلات التي شجعت فيما بعد التجار والباحثين عن الذهب.

وإذا كان يحق لنا أن نلوم سعيدا لضعفه وكرمه المبالغ فيهما - اللذين يصلان لدرجة الغباء والتخريب - تجاه الأجانب، فيجب علينا أيضا ألا ننسى أن الأجانب كانوا يحظون بتشجيع وحماية قناصل بلادهم الذين كانوا يشلون حركة السلطات المحلية لدرجة أنهم قد أصبحوا لعنة قاتلة أصيبت بها الحكومة المصرية.

وفي عهد سعيد، اشتهر قنصلان شهرة خاصة في مجال النصب، هما المستر دي ليون (de Léon) - قنصل الولايات المتحدة الأمريكية - والمسيو زيزينيا (Zizinia) قنصل بلجيكا - لأن سوء استخدامهما لسلطاتهما، بشكل مخجل، قد تجاوز كل الحدود. لقد كان هذان القنصلان يدعمان قضايا المطالبة بالتعويضات التي يرفعها مواطنوا دولتيهما - ومن يتمتعون بحمايتيها - ضد الدولة المصرية ويقسمان المكاسب معهم.

وبما أن مصر لم يكن بها سوى مواطن أمريكي واحد، فإن المستر دي ليون لم يتردد قط في إضفاء حماية دولته على لاجئين إيطاليين وبولنديين ورعايا مسيحيين تابعين للدولة العثمانية (مصريين وغيرهم)، مع أن الرعايا العثمانيين لا يجب أن يتمتعوا بأية حماية أجنبية حسبما جاء في الاتفاقيات^(٦).

أما المسيو زيزينيا، فقد كان تاجرا وديبلوماسيا، ومواطننا يونانيا يتمتع بالحماية الفرنسية وقنصلا عموميا لبلجيكا، في وقت واحد. إن رجل الأعمال هذا، الذي يسكن الإسكندرية، قد حظى بحماية فائقة أسبغها عليه قنصلان في وقت

واحد: قنصل فرنسا وقنصل بلجيكا، أى أنه حظى بحماية نفسه بنفسه، فأعطاه هذا الوضع المميز قوة زائدة جعلت من واجبه أن يرفع قضية مطالبة بتعويض ضد الحكومة المصرية.

وكانت هذه القضية مبنية على طلب تعويض من نوع جديد: فلقد ادعى المسيو زيزينيا أن محمد على قد أعطاه "وعدا شغويا" بمنحه "امتياز خدمة تجارة الترانزيت" فى مصر. وبما أن هذا الوعد لم يتحقق، فقد كان على الحكومة المصرية أن تدفع له تعويضا عن خسارته، أى مبلغ زهيد قدره ٣ ملايين جنيه!!!

وفى سنة ١٨٥٩م، طلب المسيو زيزينيا من الحكومة الفرنسية تدعيم مطالبته هذه، ودرس "قسم القضايا" - التابع للحكومة الفرنسية - هذه القضية ورفض مساندة رفع دعوى تعتمد - فقط - على مجرد وعد شفهي^(٧). ولكن زميله المسيو ساباتييه - قنصل فرنسا - كان يؤيده بحماس شديد: فمارس ضغطا شديدا على سعيد - الذى استقطع مضايقاته ومطالبته المستمرة - فاقترح عليه تسوية هذه القضية على أن تدفع الحكومة المصرية لزيزينيا مبلغ ٢٠ ألف جنيه على هيئة سندات على الخزانة المصرية.

ورفض المسيو زيزينيا هذا الحل لأنه كان يريد مغنا أكبر من ذلك المبلغ المقترح: فنجح - بمعاونة ساباتييه المستمرة له - فى أن يجعل سعيد يمنحه "امتياز جباية رسوم العبور" التى ستدفعها المراكب التى ستمر من هويس المحمودية الجديد والذى سيربط ترعة المحمودية بميناء الإسكندرية. وتم تقدير أن هذا الامتياز سيجلب مبلغ ٨ آلاف جنيه (أو ٢٠٠ ألف فرنك) سنويا. ومع ذلك، لم يتوقف زيزينيا عن رفع قضايا تعويض جديدة ضد الحكومة المصرية، ولم يتوقف ساباتييه عن مساندته واستغلال طيبة وكرم والى مصر.

ورأى المصريون أن هذه الحقوق تقع فى يد هذا الأجنبي فوجهوا تحذيرات عديدة للحكومة. وحينئذ، قرر الوالى استعادة ملكيته للأهوسة: فدفع للمسيو زيزينيا

- فى شهر سبتمبر سنة ١٨٦٠م - تعويضا قدره ١٣٠ ألف جنيه، أى ما يساوى ٣ ملايين فرنك فرنسى^(٨).

إن قنصل فرنسا يتحمل مسؤولية خطيرة للغاية فى هذه العملية: فهو الذى دعم قضية تعويض - لم يسبق لها مثيل - مبنية على مجرد وعد شفهي مشكوك فى صحته، ألغاه حاكم توفى منذ ما يزيد عن العشر سنوات. هذه القضية لم تكن الوحيدة التى شارك فيها قنصل فرنسا فى مصر - المسيو ساباتييه - ولم يكن زيزينيا هو المستفيد الوحيد من صداقة هذا القنصل الذى شجّع المغامرين - على نطاق واسع - لتكوين ثرواتهم الهائلة التى تفوح منها رائحة الفساد.

ولكن ملك هذه الطغمة من الـ "Rasta"^(١١) كان - بلا منازع - هو "برافاي" (Bravay) الذى كان بطل لرواية عنوانها "Nabab"^(١٢) لقد كان برافاي من إقليم پروفانس وهو أحد الدماء الذين يعيشون بلا أية أخلاق. وبفضل أحاديثه التى تختلط فيها الطرائف بالمجون، استطاع أن ينال إعجاب سعيد وأصبح من ندمائه. "لقد حطّ برافاي - فى ميناء الإسكندرية - وهو مفلس وبماض مشبوه، ولكنه استطاع أن يصبح نديما لسعيد باشا ومديرا لأعماله. وهكذا كوّن ثروة تزيد عن ٣٠ مليون فرنك مما سمح له بأن يصبح نائبا فى برلمان الإمبراطورية الثانية"^(١٣) لقد كان هذا الشخص الأسمى عبقرى فى الدسائس^(١٤).

(١١) "Rasta": اختصار لكلمة "rasta cuero" الإسبانية التى تعنى "وُصُولِي" أو "انتيازى". وتستخدم لوصف شخص غنى ومشبوه يعيش ببذخ - فى بلد غريب - ولا يُعرف له مورد رزق محدد [المترجم].

(١٢) راجع ملحوظة المترجم رقم [١٠] [المترجم].

(١٣) "الإمبراطورية الثانية" (Le Second Empire) اسم يطلق على نظام الحكم فى فرنسا من ٢ ديسمبر سنة ١٨٥٢م حتى ٤ سبتمبر سنة ١٨٧٠. اتسمت هذه الفترة بازدهار اقتصادى فى جميع المجالات خصوصا فى مجالى التجارة والبنوك [المترجم].

ومع كل ما ذكرناه سلفا، فإن سعيد لم يكن غافلاً دائماً عن عمليات الخداع التى يمارسها صديقه ضده - بمعاونة المسيو ساباتييه - والتى مكنته من أن ينتزع منه امتيازات كثيرة وتعويضات ضخمة: لقد منح سعيد صديقة امتياز استغلال منجم للكبريت فى منطقة البحر الأحمر. لكن برفاى وشركاؤه لم يمارسوا أى نشاط. وبعد فترة، أدرك الوالى الأهمية الفائقة لهذا المنجم، فاشتراه من صاحب الامتياز بحوالى مليون فرنك.

وبعد المسيو ساباتييه، شغل المسيو دى بوفال (de Beauval) منصب قنصل فرنسا فى مصر، وذكر أن برفاى لم يغفر له (أى لى بوفال) "أنه وقف فى وجه ثروته وعارض خراب مصر عندما منعه من السيطرة على الوالى بواسطة القنصلية، ومنعه من السيطرة على القنصلية بواسطة الوالى"^(١٠).

ولسوء الحظ، فإن القناصل الشرفاء كان ينتهى بهم الأمر - غالبا - إلى مسيطرة التيار العام السائد فى مصر والرضوخ لبعض التأثيرات التى تأتتيم من رؤسائهم الذين كانوا يدعمون ممارسات هؤلاء المغامرين: فغالبا ما كانت الحكومات تؤيد هؤلاء المغامرين - ومصالحهم المخزية - سرا وبدون علم القناصل، وكان القناصل يفعلون الشيء نفسه بدون علم حكوماتهم.

لقد ترك سعيد الجميع يستغلونه. وسنذكر فيما يلى عملية نصب نمطية توضح تماما نوعية العدالة التى مارسها القناصل فى هذا العيد المتسبب: فبعد روسيى وزيرينا وبرفاى، يأتى فى مقدمة المغامرين الكونت دى كاستيلانى (de Castellani). وكان هذا الكونت قد قام برحلة موليا العديد من رجال الصناعة الإيطاليين والفرنسيين لى ينقل لصالحهم شرائق دود القز من الصين إلى أوروبا ووضع الكونت هذه الشرائق فى ٣٨ صندوقا واتبع طريقتين لحفظها. وفى أثناء العودة، لاحظ أن الشرائق - المحفوظة بإحدى الطريقتين فى ٢٨ صندوقا - قد أصابها التلف؛ فقرر أن يترك باقى الصناديق - وعددها عشرة - تنقل سرا ومباشرة

عبر الأراضي المصرية من السويس حتى الإسكندرية، ثم إلى إيطاليا حسب العادة، واحتفظ بحوزته بالثمانية وعشرين صندوقاً التالفة.

ووصل الكونت إلى السويس يوم ٢١ أكتوبر سنة ١٨٥٩م وأعلن أنه يريد فتح الصناديق لتبويتها قبل أن يتحرك للقاهرة ثم الإسكندرية. وهذا الطريق غير المباشر لم يكن هو الطريق المعتاد لإرسال البضائع من السويس إلى الإسكندرية ولكنه كان يخدم أغراضه. وفعلاً، عندما وصل إلى القاهرة، اتفق فوراً مع بعض المحامين لرفع دعوى ضد الحكومة المصرية للمطالبة بتعويض قدره مليون فرنك مدعياً مسئوليتها عن إتلاف بضاعته بسبب تعطل قطار السويس عدة ساعات مما عرض البضاعة لحرارة الشمس فتلفّت.

وفى يوم ٥ نوفمبر، وجه قنصل النمسا رسالة إلى الحكومة المصرية تساند دعوى التعويض التى رفعها مواطنه بحجة أنه مُطالب بسداد هذا المبلغ لموكله خلال شهرين. وفى الوقت نفسه، تدخل الأرشيدوق ماكسميليان لموازرة الكونت وطلب من سعيد بُنْصَلْب عجيب^(١١) دفع هذا التعويض.

ولكن الحكومة المصرية وجّدت - بالصدفة البحتة - وثيقة تدحض مزاعم الكونت ومن يدعمون موقفه: فعند وصوله إلى القاهرة، كان قد أعلن أن جميع الشرائق محفوظة فى الثمانية وعشرين صندوقاً التى رفع الدعوى بشأنها. وعندما سئل عن محتوى العشرة صناديق الأخرى، أقسم بشرفه أنها كانت تحتوى على عينات من الشرائق مجهزة بشكل خاص للاستخدام فى مختبر الدراسات الخاص به بل وأعلن استعداداه لتأكيد ذلك بحلف اليمين.

ولحسن حظ الحكومة المصرية، فإنه قد نمتى لعلمنا أن جريدة La Nazione - التى تصدر فى فلورنسا - قد عرضت، بتاريخ ٢١ نوفمبر سنة ١٨٥٩م، منشوراً دورياً يعلن فيه الكونت لموكله عن وصول عشرة صناديق فى أحسن حال.

وأجرى واحد من أشرف التجار (المستر ثوربورن Thurborn القنصل الإنجليزي السابق) تحريات أثبتت كذب الكونت. وظهرت نتيجة هذه التحريات في تقرير قوى الحجة للغاية بتاريخ ٢١ يناير سنة ١٨٦١م. لكن المنشور والتقرير لم يستطيعا إثبات قنصل النمسا - شرايفر (Schreiner) - ولا الأرشيديوق عن سلوكهما المتصف بانعدام الذمة، وهما اللذان جروا على اتهام الحكومة المصرية بالامتناع عن الحكم في الدعوى المرفوعة ضدهما.

ولكن ضعف سعيد كان بلا حدود: فبدلاً من رفض دعوى الكونت كاستيللاني بلا قيد ولا شرط - بناءً على تقرير ثورنبرن - فإنه اكتفى بإرسال هذا التقرير إلى الأرشيديوق معلناً أنه يُقبل - مقدماً - بحكمه: فحكم عليه الأرشيديوق بأن يُعوّض الكونت بمبلغ ٢٦ ألف جنيه (حوالي ٦٠٠ ألف فرنك حسب سعر تحويل العملة في ذلك التاريخ)!!!

وبتاريخ ١٥ يونيو سنة ١٨٦١م، كتب سعيد - من الإسكندرية - رسالة للأرشيديوق جاء فيها: "وفي مثل هذه الظروف، يا سيدي، فإن هذا الحكم بالتعويض الصادر من سموكم سيضعف من إعجابي بكم، ويجعل من في مصر يتجراؤون على إلح الخ...و لتجنب هذه المشكلة، فإنني أقترح، يا سيدي، ما يلي: بدلاً من دفع ٢٦ ألف جنيه للكونت كاستيللاني بصفة تعويض. فإنني مستعد لأن أدفع له مبلغاً يقله الرأي العام المصري، ولنتفق على أنه بمثابة تشجيع لمشاريع تربية دودة القز وإنتاج الحرير"^(١٦).

ويبدو أن سعيد قد استلهم هذا الحل التوفيقى من قنصل فرنسا - المسيو دي بوفال - الذي درس هذه المسألة وحكم برفض طلب التعويض. ومع ذلك، فإن هذا القنصل نفسه قد نصح الوالى بأن "يُبدى" للكونت مبلغ ١٥٠ ألف فرنك لتشجيعه على القيام برحلة علمية جديدة إلى الصين. ولكن سعيد امتنع من هذا الاقتراح، وأعلن أمام العديد من أفراد أسرته "كما ترون، فإنهم جميعاً من الطينة

نفسيا: لقد اتفق ساباتييه وبيكلار (Béclard) وبوفال جميعا على تدمير الحكومة المصرية^(١٣).

وكان يجب على سعيد ألا يلومَنَ إلا نفسه: فالقوة التي يستمدّها من الحق كانت تجعله مستغنيا تماما عن اللجوء إلى قنصل فرنسا أو لأرشيدوق النمسا (الذي لا يجب أن يكون خصما وحكما في الوقت نفسه) أو لتركيا.

وأمام الرفض العنيد الذي أبداه الأرشيدوق، تصوّر سعيد أنه بمقدوره اللجوء إلى تركيا كملاذ أخير له: فأرسل ملف القضية بأكمله إلى الأستانة، ولكن الباب العالي استغلها ونصب كميناً لسعيد "كلفه ٧٠ ألف فرنك ووقع فيه سعيد بشكل مُخزٍ"^(١٤).

وكان يحلو لسعيد أن يُعلّق على هذه المواقف بطريقة لاذعة وساخرة، وتواتر عنه تعبير ينتقم فيه من وباء دعاوى التعويضات التي أنيكت خزانة الدولة: فذات يوم كان يستقبل في قصر رأس التين أحد القناصل العموميين، وكان الجو حارا وكل النوافذ مفتوحة لكي يدخل منها نسيم البحر العليل؛ وحسب قواعد البروتوكول، خلع القنصل قبعته ووضعها على ركبته في حضرة الوالي. وبعد لحظات، سعل القنصل مرتين؛ وفي الثالثة، صاح به سعيد قائلاً: "غط رأسك، يا عزيزي القنصل، غطيا لأنك إذا أصبت بزكام فستطالبنى حكومتك بتعويض".

رابعا: مشروع إنجلترا النبيل:

منذ سنة ١٨٦٠م، حاول ممثل بريطانيا العظمى علاج هذا الوضع المحزن: فسعى سعيا حثيثا - يُشكر عليه - لدى الحكومة المصرية والقناصل العموميين لإقناعهم بضرورة إنشاء محكمة دولية تختص بالنظر في دعاوى المطالبة بالتعويضات وفصلها عن العمل الدبلوماسي. وفي ذلك الوقت، كانت توجد "محكمة مختلطة" واحدة - في الإسكندرية - مختصة بالنظر في المنازعات التجارية.

وبتاريخ ١٢ أغسطس ١٨٦١م، كتب القنصل الإنجليزي ما يلي: "تحدثت عن النظام المشين الذى يتبناه زملائي ألا وهو مساندة دعاوى - مرفوعة ضد الحكومة المصرية - لا تصمد للحظة واحدة أمام أى تحقيق تجريه أية محكمة نظامية. وهذه الدعاوى كانت معينة لا ينضب لإثراء أشخاص لا يستحقون أن يحملوا لقب "تاجر"، وأخشى أن تكون هذه الدعاوى تجلب الفائدة - دائما - لمن يساندونها. والدليل على صحة ما أقول هو الثروات الهائلة التى جمعها هؤلاء القناصل.

وَمَعَ وجود رئيس دولة مثل هذا الوالى، فإن القنصل يكتفيه الإصرار على دعاوى المطالبة بالتعويض - التى يرفعها رعاياه - لضمان الفوز على المدى الطويل... إن المبالغ التى دفعت مقدما لتسوية الدعاوى التى رفعها روسيتى وبرافاي وجيبارا (Gibarra) - وأخيرا كاستيلانى - تعادل وحدها رُبْع ديون سعيد^(١٥).

وفى شهر يونيو سنة ١٨٦٠م اتفق شريف باشا - وزير الخارجية المصرى - مع ممثلى الدول الخمس الموقعة على اتفاقية سنة ١٨٤٠م على إنشاء "محكمة مختلطة دولية" تكلف بالتحقيق فى دعاوى المطالبة التى تتجاوز قيمتها ٢٥٠ ألف فرنك. وذكر المسيو بيكلار أن هذه "المحكمة" يجب أن يُنشأ القناصل بأنفسهم "لقمع التجاوزات المخزية".

وأكمل قنصل فرنسا رأيه موضحا: "ومع ذلك، فإن المستر دى ليون - القنصل العمومى للولايات المتحدة الأمريكية - أعلن أنه قرّر عدم الاعتداد بوجودها بتاتا، ويبدو أن مشروع هذه المحكمة يتعارض مع مصالحه الخاصة"^(١٦).

وبالفعل، فقد فشل هذا المشروع بسبب معارضة قنصل الولايات المتحدة الأمريكية وبعض القناصل العموميين الآخرين. وعندئذ، شجّع القنصل الإنجليزي سعيدا على الاستفادة من قضية كاستيلانى، وفشل مساعيه فى سنة ١٨٦٠م

(الرامية لإنشاء محكمة مختطة)، لكي يتخلص من المحاكم القنصلية "ويتمسك بإصرار بحقه في أن تفصل المحاكم المصرية في هذا النوع من القضايا، وذلك بحضور القنصل - أو من يفوب عنه - الذي يستطيع الاستئناف أمام محاكم الأستانة" (١٧).

وبتاريخ ٨ أغسطس سنة ١٨٦١م، وجه القنصل الإنجليزي مذكرة للحكومة المصرية يحض فيها الوالى على: رفع شأن القضاء في مصر، وتجنب حكومته تبعات نظام فاسد غريب عن البلاد، وذلك بتكليف المحاكم المصرية بالتحقيق في العلاقات التى تنشأ بين المصريين والأجانب حسبما نصت عليه معاهدات نظام الامتيازات الأجنبية".

ولم يكتف القنصل الإنجليزي بذلك، بل إنه أشرك زميله الفرنسى - الذى وافقه تماما - فى مشروع تنظيم المحاكم المصرية". وكتب القنصل الإنجليزي لوزير خارجيته معبرا عن دهشته قائلاً: "وبإمكانكم - يا سيادة الوزير - تخيل مدى دهشتى عندما جاءنى المسيو دى بوفال فى مساء اليوم نفسه (٨ أغسطس) لى يخبرنى بأنه استشار مواطنيه الذين أعلنوا أنهم لن يمثلوا أمام محكمة مصرية لأن أول مبادئ الحكومة - لدى المسلمين - هو سحق المسيحيين...

"ولكنى لفت نظره إلى أننا نرغب فى إنهاء هذه التجاوزات - التى لا تحتل - والتى تسببت فى وجود المشاكل المالية الحالية التى يعانى منها الوالى. كما لفت نظره أن جميع الخطط السابقة قد فشلت... وفى الوقت الحالى، فإننى أطلب تنفيذ الاتفاقيات. فإذا استطعت تنفيذ هذا المشروع - الذى أعتقد بضمير مستريح أنه مشروع عادل - فإننى لن أهتم أبدا بالاعتراضات التى ستصلنى - تحديدا - من أناس يعيشون ويكونون ثروات من هذه التجاوزات التى نشكى منها" (١٨).

ومن المؤسف - حقا - أن سعيد لم تكن لديه الجرأة اللازمة للاستفادة من هذا التأييد الذى قدمه له قناصل إنجلترا وروسيا وهولندا لتنفيذ مشروع لم يكن

يُحْظَى - في كل الأحوال - بتأييد كل قناصل الدول الأوروبية لأنه كان سينتهى الاستغلال الذي يمارسه القناصل وغالبية رعاياهم للحكومة المصرية. وكان لابد من تجاوز هذا العائق الدائم الذي تضعه الأضرار المعنوية. وتطهير الإدارة الفاسدة بسبب هيمنة العنصر الأوروبي ودسائسه.

خامساً: نظرة عامة على الأوروبيين المقيمين في مصر:

أحاط سعيد نفسه بحاشية براقية سيطر عليها المغامرون و"الناياب" من أمثال: برفاي وپاستريه (Pastré) وپاولينو (Paulino) وسكاكيني، وأقام حفلات باذخة على الطريقة الأوروبية.

وبدلاً من هذا النوع من الحياة، كان عليه أن يتذكر البلاط المتقشف الذي عاش فيه محمد على محاطاً بأدباء مرموقين مثل: سامي باشا وصبحي بك وكياميل بك الذين كانوا مسئولين عن المراسلات مع الأستانة. وبالإضافة إلى ما سبق، فإن محمد على عرف كيف ينتقى رجالاً - مصريين وأتراكاً وأوروبيين - على درجة عالية من الكفاءة وعيد إليهم بإدارة شؤون البلاد. ومن المؤكد أن وجود مثل هؤلاء الرجال حول الوالي قد حوّل من التدخل الأجنبي وغيّر من طبيعته، خصوصاً وأن هذا التدخل لم يكن يستند إلى القانون ولا العدالة ولا على روح نظام الامتيازات الأجنبية.

ولذلك، فإن تعيين نوبار في إدارة السكك الحديدية - التي كان يسيطر عليها العنصر الأوروبي - قد عدل مظهر التدخل الأوروبي تماماً. لقد كان نوبار يتصف بالكفاءة والحزم والمرونة؛ وهو ابن أخ بوغوص (وزير الخارجية في عهد محمد على). وأيد نوبار بشدة إدخال العنصر الأوروبي إلى مصر لأنه كان يؤمن بضرورته وبفائدته للبلاد، ولكنه كان يريد استخدامه بشكل نافع كما فعل محمد على العظيم.

لقد كان محمد على هو أول من استقدم المدرسين والعلماء والمهندسين والأطباء والتجار من أوروبا إلى مصر، واحترمهم ووفر لهم الحماية. وسمح بأن يكون لهم نفوذ على السكان المحليين، بدون أن يتأثر هو نفسه بهذا النفوذ تأثراً أعمى أو يتنازل أبداً عن سلطته لصالحهم: لقد احتفظ محمد على بالأوروبيين دائماً تحت إدارته العبقريّة وتحت سيطرة يده القويّة.

وفي ١٨٥٧م، تولى نوبار إدارة "الترانزيت" والسكك الحديدية في مصر خلفاً للمستتر جرين الذي أصبح يُدير أعمال القنصل العمومي لإنجلترا. وكانت الفوضى التامة تضرب أطناًها في هذين المرفقين لدرجة أن بند الإيرادات كان مجيئاً فيهما ولم يكن مذكوراً في أي سجل من سجلاتهما. وكان سعيد يُعلّق على هذا الوضع بقوله: "في مرفق السكك الحديدية، كان الجميع يُصدرون أوامره وكان لكل شخص سلطات ماعداى أنا".

وكان سعيد على حق: فالمزاج الشخصي كان هو القاعدة المعمول بها في هذين المرفقين وكانت مطالبة القناصل بدفع ثمن التذكرة تُعتبر بمثابة إهانة لهم. وهذا الحق المكتسب في الانتقال المجاني بالقطارات امتد ليشمل كل أفراد عائلات القناصل وخدمهم وكل من له صلة بهم من قريب أو بعيد.

وأغلب العاملين في هذين المرفقين كانوا من الأوروبيين الذين لا يستطيع أحد أن يفصلهم من وظائفهم أو يُوقع عليهم أية مخالفة أو يُوجّه إليهم أي انتقاد إلا بعد إعلام قنصل البلد - التابع له هذا الموظف - خوفاً من حدوث أزمة دبلوماسية.

لقد كان نوبار هو الوحيد القادر على تنظيم هذا الخليط من عدم الالتزام والتجاوزات. وظهر حزمه سريعاً منذ الأيام الأولى لتولية مهام منصبه: فقد أضرب قسم الميكانيكا - وأغلبه أوروبيين - احتجاجاً على قيام ميكانيكي مصري بصيانة جرار أحد قطارات الركاب وتأهب القناصل للتدخل. وبدون أي انفعال،

اتخذ نوبار إجراءات سريعة وفعالة: فقد صل كل المضربين الأجانب، وجمع بعض الميكانيكية المصريين - الذين كان يثق بهم - وجعلهم مسئولين عن قطارات الركاب على الرغم من كل الاعتراضات التي أبداهم الأوروبيون.

وبفضل يقظته الدائمة ونشاطه الذي لا يكل، أدار نوبار هذا المرفق بكفاءة وأمان. وعلى عكس ما كان يشيعه الأجانب، أثبت نوبار أن المصري كفء لأداء أى عمل يكلف به، وأنه يمكن الاستغناء عن العنصر الأوروبي (مع الاعتراف بفائدته). وبالتالي، لا يجب الخضوع دائما لمطالبه المبالغ فيها والمتزايدة ولا لشروطه المجحفة.

إن هذا التصرف الحازم قد أعاد الصواب لرؤوس الجميع، وكف القناصل العموميون عن تدخلهم - غير المبرر - فى مجال إدارة السكك الحديدية بل وقبلوا - بعد معارضة بسيطة - الحصول على بطاقات انتقال اسمية دائمة فى القطارات. وألغت هذه البطاقات الاسمية نظام المجانية القديم الذى كان القناصل يسيئون استخدامه والذى كان يستفيد منه عدد كبير من الأشخاص بدون وجه حق^(١٩). وخلال ستة أشهر فقط، استطاع نوبار بك إعادة تنظيم مرفقى السكك الحديدية و"تجارة ترائزيت" الهند المارة بطريق الإسكندرية/ القاهرة/ السويس.

ولكن هؤلاء الرجال الأكفاء - مثل نوبار بك وأدهم باشا - كانوا نادرين فضلاً عن أن الوالى لم يُساندهم المساندة الكافية لكى يستطيعوا مقاومة القوة الطاغية والهجمة العارمة للعناصر الأوروبية على مصر.

إن السخاء العبثى الذى مارسه سعيد طوال عهده، والثروة الخيالية التى تتمتع بها مصر، جذبا إليهما جماعات من كل أرجاء أوروبا أرادت اقتراض كل شيء: أموال الوالى وثروة مصر. وهكذا، فقد رجع الأروام [اليونانيون] - الذين سبق وأن طردهم عباس - إلى مصر بأعداد كبيرة، وانتشروا فى القرى، واستغلوا

جيل وأمية الفلاحين: فقد أقرضوهم الأموال بنسبة فوائد باهظة جلبت الخراب عليهم.

وبالإضافة إلى اليونانيين، جاء لاجئون من كل البلاد التي تَمُوج بالثورات فكَوَّنُوا تياراً ضاراً جداً في مصر، وكانوا بطاردون سعيد - دائماً - بمطالبتهم المبالغ فيها. وحتى في أثناء رحلة قام بها لباريس - سنة ١٨٦٢م - وجدهم في أعقابهم.

وبتاريخ ١٠ مايو سنة ١٨٦٢م، كتب قنصل فرنسا لوزير خارجيته ما يلي: "سافر قنصل هذه الدولة (إنجلترا) إلى باريس بحُجَج مختلفة ولكنه - بالتأكيد - كان يريد مراقبة كل شيء هناك. وفي باريس، سيجد جُمُوعاً من أجناب الإسكندرية. وستكابدون سعادتكُم مشقة الدفاع عن هذا الوالى الذى يسعون إلى إفلاسه.

"ومع ذلك، فإن سعيد - قبل سفره - قام بتوزيع إكراميات أو تصفية حسابات - لا فَرْقَ بينيما - بلغت قيمتها سبعة ملايين [فرنك]، وسدَّد ديونا ترجع لعبد محمد على باشا، كما سَدَّد كمبيالة قيمتها أكثر من مليون [فرنك] يقال إنها مَزُورَة.

"إن المقيمين الأوروبيين في مصر قد فقدوا التمييز بين العدل والظلم: قمينا البصل" - وهو سوق كبير للقمح في الإسكندرية - أصبح في حالة سيئة جداً. وطالب التجار الحكومة بإصلاحه على أن يقوموا هم بالسداد. وتدخلت الحكومة فأصلحته على نفقتها ولكنها طَلَبَت من أصحاب الحوانيت المظلة على الطريق إنشاء رصيف ورفض بعضهم ذلك رفضاً مطلقاً، فتوقفت الأشغال. ومن جهة أخرى، يطالب الأوروبيون بإنشاء "مجلس بلدى" ولكنهم لا يريدون دفع الضريبة، وهذا هو حالهم في كل المجالات^(٢٠).

وكان محمد على قد سمح للأوروبيين بحق التملك في مصر - قبل صدور القانون العثماني في سنة ١٨٥٦م بزمان طويل - ولكنهم كانوا خاضعين للضرائب

المصرية. أما في عيد سعيد، فقد رفض الأوروبيون دفع الضرائب كما رفضوا الامتثال للتشريعات المحلية.

ولذلك، فإن إلياهم باشا - ابن عباس - أبرم عقداً مع "مؤسسة أوبنهايم وشركاه" التجارية لكي تصبح وكيلته وتتوب عنه في إدارة أملاكه الواسعة. ومن بين مديري هذه المؤسسة، كان يوجد: أوبنهايم (بروسى) وشواباخ (نمساوى) وشابيرت (إنجليزى). وهذا التشكيل كان هدفه الأساسى حصول كل مدير على الحماية من قنصل دولته، وفى حالة حدوث نزاع ما، كان كل منيم سيطلب تدخل قنصله لدى السلطات المصرية والحصول على تعويض كبير منها.

وفعل حليم باشا - أخو الوالى - الشيء نفسه مع شركة "بريجز وشركاه" الإنجليزية: فأبرم معها عقداً لمدة عشر سنوات. وبعد فترة قصيرة من توقيع هذا العقد - فى يونيو سنة ١٨٦٠م - تقابل وزير الخارجية المصرى مع القنصل الإنجليزى، بناءً على أمر الوالى، وأبلغه أن مدير إحدى المديريات وجّه رسالة إلى حليم باشا يطلب منه فيها تقديم مجموعة من الرجال - التابعين لأحد أملاكه - للمعاونة فى تطهير الترع قبل حلول موسم الفيضان طبقاً للأيام التى حدّدها القانون. ولكن المدير تلقى رسالة من شركة "بريجز وشركاه" - وليس من حليم باشا - تخبره فيها: بأنها هى التى تُدير هذه الأملاك، وأنها ترفض رفضاً باتاً تقديم العدد المطلوب من الرجال، مع تهديدها بترك إدارة هذه الأملاك، وأنها ستطالب الحكومة المصرية بدفع تعويض عن الخسائر التى ستلق بها إذا أخذت المديرية هؤلاء العمال بالقوة.

وأعلن قنصل إنجلترا للوزير أنه لن يتدخل فى هذا الموضوع، وأن الرعايا البريطانيين - الذين يديرون ملكية الأراضى فى مصر - يجب عليهم الامتثال لجميع القوانين واللوائح السارية فى البلاد. كما قام أيضاً - بإبلاغ اللورد چون راسل بهذا الموقف فوجّه له رسالة - بتاريخ ١٠ يونيو سنة ١٨٦٠م - ذكر فيها: "ولست بحاجة لأن أوضح لسعادتكم أننا نخاطر بإرساء مبدأ سيجعل نسبة كبيرة

جدا من الأراضي الزراعية المصرية تقع بين أيدي الأجانب في وقت قصير للغاية. وهؤلاء الأجانب لا يعترفون بسلطة الحكومة المصرية عليهم^(٢١).

وفي يونيو سنة ١٨٦٠م، أرسلت الحكومة الإنجليزية مذكرة لقنصلها في القاهرة توافق فيها تماما على وجهة نظره وتؤكد أن "الأجانب الذين يُشرفون على الزراعة في مصر يخضعون للتشريع المحلي ولا يجب على القناصل التدخل في هذا الأمر". وعلى الرغم من هذا الموقف العادل والنبل الذي يوضح تماما مبدأ "اللعب الشريف" (Fair play) الإنجليزي، قامت شركة "بريجز وشركاه" بإشراك تجّار أجانب آخرين معها - من الجنسيات الأوروبية المختلفة - لكي تحصل الشركة على الحماية من عدة قناصل ولكي تخلق عدة مشاكل للحكومة المصرية.

وأراد سعيد إقناع أخيه بفسخ هذا العقد، فدفع عنه كل ديونه كما دفع للشركة كل المبالغ المنصوص عليها في العقد نظير إدارتها لأملك أخيه، أى أنه دفع مبلغ ٢٠ ألف جنيه (أو ما يساوى ٥٠٠ ألف فرنك ذهبي). وعلق القنصل الإنجليزي بدقة على هذا الموضوع فكتب متسائلاً: "كيف نستطيع تنظيم مالية هذا البلد وهي تُعثر بهذه الطريقة؟"^(٢٢).

إن هذا الوضع المحزن قد ألم المصريين المستبشرين والأوروبيين الشرفاء الذين بدا لهم أنه لا مخرج من هذه الكارثة: فالسبع عشرة قنصلية أصبحت تمثل سبع عشرة دولة داخل الدولة، وأدى تعارض مصالحها إلى خلق فوضى عارمة. ولم يستطع قنصل إنجلترا - وهو أقوى القناصل - إصلاح "القضاء القنصلي" الذي اتفق عليه ممثلو الدول الخمس الموقعة على اتفاقية لندن: فكيف يمكن حكم بلد به هذا الكم من المشاكل المستعصية وهذا الكم من المفاسد؟

وفي نهاية سنة ١٨٦٢م، زار السير هنرى بولوير (Henri Bulwer) مصر، وأدان هذا الوضع المُرّى. وفي أثناء وليمة أقامها التجار الإنجليز - في الإسكندرية - على شرفه، قال لهم: "تظنّوا لأن الوالى يتسم بالطيبة الشديدة، فإنه قد

أخطأ عندما نعى المثل القائل "إن الذباب يأكل العسل"، ونسى أيضا أن الذباب - في مصر - متعدد الأنواع فمنه الذباب القنصلى والتجارى والمحلى، وكله ينتيم العسل".

وأكمل بولوير خطبته قائلاً: "على الأقل، كان يجب عليهم معرفة القناعة. ألم يفهم استغلال: المناخ وحركة الأعمال والمكاسب الهائلة وزراعات القمح والقطن الواسعة؟ ألم يفهم استغلال مدينة تضاهى باريس ولندن وغير ذلك من المزايا المجتمعة؟ ... إنهم يسعون لامتلاك المزيد بدون دفع أية ضريبة، وهذا ليس بعدل. إن سعيد باشا يُطالب بإنشاء "مجلس بلدى" ولذلك فإنه يُطالب بالعدالة الضرائبية للجميع وهو على حق فى مطلبه هذا"^(٢٣).

ولكن، هل يعرف الذباب معنى القناعة؟! إن حقوق مصر ومصالحها كانت ضائعة وغير معترف بها على أرض مصر نفسها، فى حين أن دعاوى المطالبة بالتعويضات - بالغة الظلم - كانت تلقى التأييد والدعم من الدبلوماسية ومن الأساطيل الحربية إذا لزم الأمر. هذا هو المصير الذى يلقاه الضعفاء من الأقوياء منذ بدء الخليقة.

وبالفعل، لقد كان من الصعب السباحة ضد التيار فى عهدى محمد على وعباس. ولكن عندما يُصبح التيار سيلاً، وعندما يُسيطر التنافس الدولى على مصر متخفياً وراء الألقاب الرسمية، عندئذ يجب على الحاكم إقامة مأتم للأخلاق وللبلد الذى يحكمه.

* * *

هوامش الفصل الثانى

(1) *Archives françaises*, A.E. Correspondance politique. Egypte. Vol. 26. Le Caire, le 8 février 1856.

(٢) كان عرابى يرافق سعيد باشا بصفته ياورا له.

(٣) بتاريخ ١٦ مارس سنة ١٩٠٣م، روى عرابى للمستتر بلنت أن أول كتاب أوحى له بأفكاره السياسية كان ترجمة عربية لكتاب " *La vie de Bona parte* " من تأليف الكولونيل سانت لويس. وكان سعيد باشا، فى أثناء أدائه لفريضة الحج، قد قرأ هذا الكتاب الذى يحكى عن "غزو ٣٠ ألف جندى فرنسى لمصر"، وقال سعيد لعرابى: "انظر كيف ترك مواطنوك أنفسهم ينزيمون". وقال عرابى: "فقررت بدورى قراءة هذا الكتاب. وبعد قراءته، استنتجت أن انتصار الفرنسيين كان بفضل تنظيمهم وتدريبهم، وأنا نستطيع أن نفعل الشيء نفسه فى مصر".

(٤) نسلم فريد أفندى - مبعوث الباب العالى - ما لا يقل عن ٥٠٠ ألف فرنك نقدا غير الهدايا من كل صنف، وحوالى ٢٠ مليون قرش (خمسة ملايين فرنك) كان سعيد قد حملها معه.

(5) Ibid., Vol. 25. Alexandrie, le 2 octobre 1854.

(6) *Archives anglaises*, F.O. 78. Vol. 1523. Alexandrie, le 3 octobre 1860.

(7) Ibid. Vol. 1467. Alexandrie, le 6 mars 1859.

(8) Ibid. Vol. 1523. Alexandrie, le 4 octobre 1860.

(9) Charles Mesmer: "*Souvenirs du monde musulman*", Paris 1892.

(10) *Archives françaises*, A.E. Correspondance politique. Egypte. Vol. 29. Alexandrie, le 28 août 1861.

(11) *Archives anglaises*, F.O. 78. Vol. 1590. Le Caire, le 17 avril 1861.

(12) Ibid. Alexandrie, les 8 et 18 juin 1861.

(13) Ibid. Le Caire, le 15 avril 1861.

(14) *Archives françaises*. A. E. Correspondance politique. Egypte. Vol. 30, Alexandrie, le 21 janvier 1862.

(15) *Archives anglaises*. F.O. 78. Vol. 1591. Alexandrie, le 12 août 1861.

(16) *Archives françaises*. A.E. Correspondance politique. Egypte. Vol. 29. Alexandrie, le 17 juin 1860.

(17) *Archives anglaises*. F.O. 70. Vol. 1590. Le Caire, le 17 avril 1861.

(18) Ibid. Vol. 1591. Alexandrie, le 12 août 1861.

(19) M. Emile Bertrand: "Nubar Pacha (1825 - 1899), *Notes et impressions*"; Le Caire, 1904.

(20) *Archives françaises*. A.E. Correspondance politique. Egypte. Vol. 30. Alexandrie, le 10 mai 1862.

(21) *Archives anglaises*. F.O. 78. Vol. 1522. Alexandrie, le 11 juin 1860.

(22) Ibid. Vol. 1523 Alexandrie, le 11 août 1860.

(23) *Archives françaises*. A.E. Correspondance politique.
Egypte. Vol. 31. Alexandrie, le 2 janvier 1863.

* * *

الفصل الثالث

الغزو الاقتصادي وشركة قناة السويس (١٨٥٤ - ١٨٦٣)

- ١- مشروع أوروبا ورأسمالها في مصر.
- ٢- مشروع شق قناة السويس وموقف إنجلترا وتركيا منه.
- ٣- إنشاء شركة قناة السويس ومساهمة مصر فيها.
- ٤- سوء النية الاستعماري في مشروع القناة.
- ٥- مشروع إنجلترا المضاد.

الغزو الاقتصادي وشركة قناة السويس (١٨٥٤ - ١٨٦٣)

فى يوم ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٥٤م، منح سعيد لشركة أجنبية - هى شركة برزخ السويس - امتياز شق قناة تربط البحر الأحمر بالبحر المتوسط. ولم يقتصر الأمر على هذا الامتياز وحده بل إنه منحها امتيازات أخرى منها: حق ملكية أرض واسعة فى قلب مصر تعادل مساحتها مساحة مديرية كاملة.

ولكى ندرك جيدا خطورة منح هذا الامتياز، يجب أن نتذكر أن حكومات أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية كانت تؤيد خلق جماعات مصالح أجنبية - فى مصر - منذ بداية عهد سعيد.

إن محمد على اليقظ وعباس اللفظ لم يكونا ليسمحا قط بمثل هذه المشروعات.

أولاً: مشروع أوروبا ورأسمالها فى مصر:

اتصف سعيد بروح سمحة وغير حذرة، ولذلك تصوّر أنه يستطيع الاستفادة من مشاريع أوروبا ورأسمالها - معا - لزيادة رفاهية مصر. ولكنه لم يحظ بتلك العقلية البقريّة التى تمتع بها محمد على والتى أُناحت للدولة - فى عهده - أن تأخذ من موارد البلاد الذاتية رأس المال اللازم لتنفيذ أعظم المشاريع العسكرية والاقتصادية بدون اللجوء للاقتراض. وفى نيابة عهده، سعى محمد على لتأمين خدمة الترانزيت - التى كانت تديرها شركة إنجليزية - وكذلك كل المصالح الأجنبية فى مصر.

أمّا عباس، فقد منح امتياز مشروع "مد خط السكة الحديد" - من القاهرة إلى الإسكندرية - لمهندس إنجليزي. وعند انتهاء المشروع، أدارته الحكومة المصرية؛ فقد كان مملوكا لها.

لقد منع محمد علي وعباس تنفيذ "مشروع قناة السويس" لأنهما أرادا - أولاً - أن يُحيطا هذا العمل بضمانات أمان كافية.

إن الصراع المرير والعنيف الذي دار بين القوى الأوروبية - في مصر - حول الامتيازات يُبين بوضوح الخطر الذي ستعرض له سيادة البلاد من جراء المشروع الأوروبي.

وكما عارضت فرنسا "مشروع السكة الحديد" لأسباب سياسية، فإن إنجلترا حاربت - بكل الوسائل - مشروع شق قناة برزخ السويس: هكذا كان الوضع بالنسبة لجميع المشاريع الأوروبية في مصر. وكانت كل دولة - أو بالأحرى كل قنصلية - تعترض على أى امتياز يمنحه الوالى لأية دولة أخرى، لدرجة أن بعض المالين قرروا إنشاء شركات "مُختلطة" يكون أعضاؤها من جنسيات أوروبية مختلفة - خصوصاً من فرنسا وإنجلترا - لتُخطى هذه العقبة.

ومع كل ما يحدث في مصر، فإن الحكومة البريطانية لم تهمل مصالحها السياسية الكبرى فيها: لقد تجنبت بريطانيا - بعناية فائقة - التدخل لدى الحكومة المصرية لدعم مطالب "المصالح الفردية" لرعاياها، وكان سلوكها نزيها ومُشرفاً لأبعد حد. ولكن الحكومة البريطانية ساندت إنشاء بنك إنجليزي في مصر - بين سنتي ١٨٥٥ و ١٨٥٦م (Banque d'Egypte) "لأسباب تجارية وسياسية"، وهذا ما أثار اعتراضات القنصل الفرنسي (المسيو ساباتييه) إلا أن قنصل إنجلترا رفض - في شهر أبريل سنة ١٨٥٧م - مساندة هذا البنك عندما نشب نزاع بينه وبين الحكومة المصرية^(١).

ومن المؤكد أن هذا الموقف لم يكن يخلو من وجود حسابات مُعينة بالإضافة إلى وجهة نظر أنانية: لقد كانت إنجلترا تدرك جيدا أن النفوذ الفرنسي هو الذى سيفوز لدى سعيد الذى كان فرنسيا بالقلب والتربية. ولذلك، فضلت إنجلترا عدم التصرف مثل فرنسا والدول الأوروبية الأخرى التى كانت تنتهز أية فرصة للانتفاص من سيادة السلطات المصرية بواسطة التدخل المستمر فى شئونها: فاختارت إنجلترا محاربة هذه التأثيرات للحفاظ على مصالحها العليا فى مصر ولكى تكسب - فى الوقت نفسه - عرفان مصر بالجميل.

وليداً السبب، فإننا سنجد ممثلى بريطانيا العظمى يعارضون - غالباً - الامتيازات والمزايا التى كان سعيد يمنحها للشركات الأجنبية المختلفة، والتى يُعيد شرائها منها مُتكبداً خسائر جسيمة لكى يتخلص من مضايقات تلك الشركات له. وبتاريخ ١٦ أبريل سنة ١٨٥٧م، كتب القنصل الإنجليزى ما يلى: "تسمى هذه الشركات للسيطرة على الوالى وإلغاء سلطته... مستترة "خلف الراية الفرنسية". وتمنع هذه الشركات نمو النفوذ الإنجليزى بواسطة مصالحها المادية. ولو كان المجال مفتوحاً أمام إنجلترا لكى تنافسها منافسة عادلة - برأسمالها ومشاريعها - لازداد النفوذ الإنجليزى قوة"^(٧).

وأشار القنصل الإنجليزى للشرط الذى وضعه الباب العالى عندما وافق على منح امتياز مد خط السكة الحديد، وهو الشرط الذى حاولت الشركات الإنجليزية والمختلطة الاستئثار به. واختتم القنصل رسالته بالتنبيه على ضرورة احتفاظ الحكومة المصرية بالمزايا المختلفة بدلاً من التنازل عنها للشركات الأجنبية.

وبسبب ضعفه، خضع سعيد - فى حالات عديدة - للضغوط التى مارسها القناصل عليه للموافقة على إنشاء هذه الشركات، التى كانت تضايقه باستمرار نتيجة لمطالباتها التى لا تنتهى. ولكى يتخلص سعيد من مشكلة ما، فإنه كان يقع فى مشكلة أكبر عندما ترك الشركات الأجنبية تحل محل الدولة المصرية فى إنشاء

المشاريع الصناعية والزراعية الضخمة، ولقد كانت هذه المشاريع مفيدة - بكل تأكيد - ولكنها كانت ذات طابع سياسى خطير.

وبتاريخ ١٤ سبتمبر سنة ١٨٥٤م، سجد سعيد يسمح بإنشاء "الشركة المصرية لقطر المراكب بالقاطرات البخارية فى النيل والترع المصرية". وكان سعيد يهدف إلى "تشجيع إنشاء المشاريع الخاصة التى تساهم فى رفاهية البلاد ورخائها" عن طريق "منح امتياز مدته ١٥ سنة للمسيو رويسينارز (Ruysenaers) (فصل هولندا، آنذاك، والذى سيصبح - فيما بعد - نائب رئيس "شركة برزخ السويس") والمسيو أ. پوپولانى (A. Populani) وغيرهما لكى يقطروا ويسحبوا المراكب - المحملة بالبضائع المستوردة والمُصدرة مثل الحبوب وغيرها - باستخدام القاطرات البخارية فى كل أرجاء مصر سواء فى النيل أو الترع".

ونصت المادة رقم ١٢ من حق الامتياز على أن "هذه الشركة مصرية بالكامل، وليس من حق أى عضو من أعضائها، أو أى شخص من حملة أسهمها، أن يلجأ إلى أية قنصلية فى حالة نشوب أى خلاف مع الحكومة المصرية".

وعلى الرغم من هذا الإجراء الاحترازى الحكيم، فإن سعيد قد منح - فعلياً (De Facto) - للأجانب سلطة على فرع من فروع الصناعة كان يجب - فى الأحوال الطبيعية - أن يكون خاضعاً للإدارة المصرية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن هذا الامتياز سيجلب لأصحابه مكاسب ضخمة جداً. وهذا ما أثار احتجاجات إنجلترا وبروسيا اللتين كانتا متفقتين فى سياستهما تجاه مصر.

واقترح أحد رعايا بروسيا المقيمين فى مصر بأن والى مصر ليس من حقه منح مثل هذا الامتياز: فقرر أن يتولى بنفسه مشروع قطر المراكب بالقاطرات البخارية بدون الحصول على إذن مسبق من الحاكم، وذلك بعد إنشاء الشركة صاحبة الامتياز ورغماً عن وجودها، وتشجع بمساندة قنصل بروسيا له، ونجح فى

إحضار مراكب إلى الإسكندرية محملة بالبضائع تجرها قاطرتان بخاريتان ترفعان علم پروسيا. وأمرته الحكومة المصرية بإلغاء مشروعه هذا، وبعدم رفع أية راية أجنبية في المياه الداخلية المصرية؛ حيث لا ترفع سوى الراية العثمانية فقط منذ عهد محمد علي. فتدخل البارون دي بينتر (Baron de Pentz) لصالح مواطنه وطالب الحكومة المصرية بدفع تعويض له وأعلن أن حكومته ستعرض هذا الخلاف على الباب العالي".

وبالإضافة إلى ذلك، اعترضت "شركة باركر" (وهي شركة إنجليزية) على الامتياز الممنوح "للشركة المصرية"، وطالبت الحكومة المصرية بدفع تعويض لعدم تنفيذ الوعد "الشفهي" - الذي ادعت أن الوالي قد منحه لها - بإنشاء شركة للقاطرات البخارية في النيل. وخشى سعيد من حدوث مشاكل مالية وسياسية بسبب هذا المشروع، فاضطر - في سنة ١٨٥٧م - لشراء أغلب أسهم هذه الشركة بخمسة أضعاف ثمنها.

وكان هناك مشروع آخر يستكمل المشروع الأول وبه يُسيطر الأجانب على الزراعة، أي على الجزء الأساسي من إدارة البلاد: فتقدم دي ليسيبس - ومعه بعض رجال المال الفرنسيين - للحصول على امتياز لجر المراكب بالحبال في ترع الدلتا. ووضع هذا المشروع تحت رعاية قنصل الولايات المتحدة الأمريكية - "الرجل المتخصص في رفع القضايا الاحتياطية"^(٣). ولكن قنصل فرنسا - المسيو ساياتيه - حارب هذا المشروع.

وفي شهر أبريل سنة ١٨٥٧م، قُدم المسيو دي ليون مذكرة للحكومة يشرح فيها نشاط هذه الشركة الجديدة: فهي تريد أن تجعل ترع الدلتا صالحة للملاحة النهرية طوال العام، وجر المراكب المحملة بالبضائع بالحبال على طول هذه الترع، والاستفادة من مساقط المياه لإنشاء مصانع تديرها المياه تكون خاصة بالصناعات الزراعية، وتوفير المياه اللازمة للزراعات الصيفية إلخ... وكان من المقرر أن يُمنح هذا الامتياز لمدة عشرين عاما، فعلق قنصلا فرنسا وإنجلترا على

هذا المشروع قائلين إنه يعنى - فى واقع الأمر - الاستيلاء على أراضى الدلتا استيلاء تاما.

لقد أثار موضوع هذا الامتياز استياء الوزراء المصريين الذين قدموا استقالاتهم الجماعية للوالى، وكان من بينهم أربعة أمراء، بتاريخ ٢٣ أبريل سنة ١٨٥٧م. وقبل سعيد استقالة وزرائه، ولكنه لم يجرؤ على منح دى ليسيبس هذا الامتياز الجديد الذى كان خطره واضحا، والذى كان سيصبح معنا لا ينضب للمشاكل والقضايا التى سترفع ضد الحكومة المصرية.

ثانيا: مشروع شق قناة السويس وموقف إنجلترا وتركيا منه:

كان فردينان دى ليسيبس هو الذى ساند مشروعى "القاطرات البخارية" و"سحب المراكب بالحبال" على الرغم من معارضة قنصلى فرنسا وإنجلترا ووزراء مصر للمشروعين، وهو نفسه الذى نجح فى الحصول - من سعيد - على امتياز مشروع شق قناة للملاحة البحرية بين البحرين: الأحمر والمتوسط عبر برزخ السويس. لقد كان هذا المشروع كارثة ضربت اقتصاديات مصر ومستقبلها السياسى؛ وبتنفيذه، تحققت فكرة بوناپرت التى كانت تهدف تحويل مصر إلى مستعمرة فرنسية تتحكم فى طريق الهند بواسطة "قناة السويس".

إن السيطرة على مصر تعنى: السيطرة على نهر النيل، والبحر الأحمر، وكذلك النفاذ إلى أفريقيا. وبناءً عليه، فقد أوجع هذا المشروع نيران التنافس والصراع بين إنجلترا وفرنسا وتزايد نشاطهما السياسى فى مصر.

لقد اتصف دى ليسيبس بانعدام الذمة بشكل لا يُصدق: فى الجانب المالى، استطاع - فى عهد سعيد وخصوصا فى عهد إسماعيل - أن ينهب مبالغ هائلة من

مصر كانت هي السبب في ديونها. وكما حدث بالضبط في "قضية مشروع قناة بنما"، فإن "مشروع قناة السويس" كان له أيضا جانبه الخسيس والمُشين.

إن "قناة السويس" قد دُعِمت - بحق - مجد دى ليسيبس ولذلك لم يهتم أحد بمعرفة الوسائل التي استخدمها والتي أسهمت في نجاح هذا المشروع. وإنما إذ نُشيد بعبقريّة دى ليسيبس ودأبه وإيمانه بمشروعه وشجاعته - وهي عوامل جعلته يتخطى عقبات لا تستطيع حكومة بكل إمكانياتها أن تتخطاها إلا بصعوبة - إلا أنه يجب علينا ذكر الحقيقة كاملة^(١).

فبتاريخ ١٥ نوفمبر سنة ١٨٥٤م، رفع فردينان دى ليسيبس إلى محمد سعيد - والى مصر وملحقاتها - مذكرة بخصوص "مشروع القناة" تناول فيها عدة نقاط في غاية الأهمية:

النقطة الأولى ذكرت أن هذه القناة ستصبح بوسفورا^(٢) جديدا لكنها لن تنتقص شيئا من استقلال مصر، بل إنها ستزيده لأن كل القوى الأوروبية ستعتبر أن حياد هذا الممر المائى مسألة حيوية. وبالتالي، فستمنع استيلاء إحداهما عليه لكي لا تسيطر على باقى هذه القوى ويختل التوازن الذى يحرص الجميع عليه.

وأوضحت **النقطة الثانية** أن نفقات شق القناة وتكاليفها لا تقارن أبدا بالنفع العميم أو المكاسب التي سيجنحها هذا المشروع العظيم: "سيصبح السفر إلى مكة مضمونا في كل الأوقات وسيلاً على كل المسلمين. وسيعطى هذا المشروع دفعة هائلة للملاحة البخارية والسفريات طويلة المدى. وستستفيد منه كل الدول التي تقع على سواحل البحر الأحمر، والخليج الفارسي، ودول سواحل شرق أفريقيا، والهند، ومملكة سيام، والهند الصينية، واليابان، وإمبراطورية الصين الفسحة، وجزر

[١] "البوسفور": مضيق يقع بالكامل في تركيا، ويفصل ما بين أوروبا وآسيا كما يصل البحر الأسود ببحر مرمرة. يبلغ طوله حوالى ٢٠ كم. وتقع استانبول على الضفة الغربية الأوروبية منه [المترجم].

الفلبين، وأستراليا (هذا الأرخيبل الهائل التى ستقصده الهجرات من أوروبا القديمة). وكل هذه الدول ستستفيد من اختصار حوالى ٣ آلاف فرسخ^(٢) تفصلها حاليا عن حوض البحر المتوسط. وستستفيد منه - أيضا - دول شمال أوروبا وشمال أمريكا: تلك هى النتائج المباشرة والسريعة لشق قناة برزخ السويس".

وبتاريخ ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٥٤م، وقع سمو والى مصر على فرمان الامتياز. وأسرع الإمبراطور نابليون الثالث - فى شهر ديسمبر - فمنح سعيد الوشاح الأكبر "لجوقه الشرف"^(٣) لإصداره هذا الامتياز.

أما دى ليسيبس، فبمجرد حصوله على الامتياز، فإنه بدأ فى القيام بحملة لجمع تأييد دول أوروبا الأساسية لمشروعه وضمان نجاحه، وسعى - على وجه الخصوص - للحصول على تصديق السلطان العثمانى على فرمان الوالى. ولكن اللورد بالمرستون - ومعه أهم صحف الرأى العام فى إنجلترا - حذروا السلطان من التصديق على مشروع "خيالى" سيؤدى إلى انفصال مصر عن تركيا.

وفى الآستانة، تخوّف الجميع من نتائج شق قناة برزخ السويس. وفى بداية شهر أبريل سنة ١٨٥٥م، تلقى سعيد رسالتين بخصوص هذا الموضوع. وكانت الرسالة الأولى من كيامل باشا - زوج أخت الوالى - وتناولت "المشروع المشنوم الذى ستكون أولى مصائبه هى جلب أعداد هائلة من الأوروبيين إلى مصر". أما الرسالة الثانية، فكانت من الصدر الأعظم - رشيد باشا - وكانت رسالة عاطفية مؤثرة جاء فيها: "فلتسمح لى سموك - بحق الصداقة - أن أصارك بأننى لا أجد أى مبرر مقبول يجعلك ترتضى بين أحضان فرنسا. فلنتذكر عواقب ثقة والدكم فى هذه الحكومة غير المستقرة لاهى ولا وكلائها. إن فرنسا لا تملك لكم نفعا ولا ضرا فى حين أن إنجلترا تستطيع أن تسبب لكم أضرارا كثيرة"^(٤).

(٢) "الفرسخ": مقياس للمسافات يبلغ طوله حوالى ٤ كم [المترجم].

(٣) (La Légion d'honneur) وسام فرنسى يمنح لتكريم المدنيين والعسكريين الذين أدوا خدمات متميزة للدولة الفرنسية [المترجم].

ولكن سعيد كان يرى أن رشيد باشا مجرد "ممثل خبيث وفاسد"، فضلاً عن أنه كان مقتنعاً تماماً بأن شق هذه القناة سيؤكد عظمته وقوته. ولذلك، قدّم لدى ليسيبس الأموال اللازمة: لتنفيذ الأعمال التمهيدية، ولجعل الرأي العام - في أوروبا - يؤيد هذا المشروع.

وفي تلك الأثناء، كان دي ليسيبس يواجه عداء إنجلترا وتركيا لمشروعه لكنه استمر في تدعيم موقفه؛ فقام بتشكيل "لجنة فنية دولية" من العلماء المختلفين لدراسة المشروع على أرض الواقع^(١). وفي الثاني من يناير سنة ١٨٥٦م، رفّعت اللجنة "تقريراً مختصراً لوالى مصر" سجلت فيه رأيها الحاسم بضرورة رفض أية فكرة ترمى إلى توصيل القناة إلى الإسكندرية؛ وبذلك تتجنب مصر الأخطار الجمة والعواقب الناجمة عن مرور طريق مواصلات عالمي بداخل البلاد. ووافقت "اللجنة" على شق القناة من خليج السويس إلى خليج بالوظة مباشرة.

إن هذا الحكم الذى أصدره "مجمع الحكماء العلمى" كان له تأثير سريع وعميق على أوروبا، فاستفاد منه دي ليسيبس لإقناع سعيد بمنحه مرسوم امتياز جديد - بتاريخ ٥ يناير سنة ١٨٥٦م - أشمل وأدق من مرسوم ٣٠ نوفمبر ١٨٥٤م. وهذا المرسوم الجديد وضّح مهام وحقوق والتزامات "الشركة العالمية" وحدّد أيضاً امتيازاتها وحصانتها والمزايا التى تتمتع بها.

وفي اليوم نفسه، تلقى دي ليسيبس مذكرة من والى يوضح له فيها أن حق الامتياز الممنوح "للشركة العالمية لقناة السويس" يهدف إلى تسهيل مهمته فى إنشاء هذه الشركة المالية، "أما فيما يتعلق بالأشغال الخاصة بشق البرزخ، فإن الشركة تستطيع أن تقوم به بنفسها مباشرة بعدما يسمح لى الباب العالى بذلك".

وبين سنتى ١٨٥٦ و ١٨٥٨م، سعى دي ليسيبس لإقناع الرأي العام فى كل البلاد، وقام بحملة نشطة للغاية لتكوين شركته التى وافق والى مصر على لوائحها الأساسية. ولكنه فشل فى نزع فتيل عداوة إنجلترا لمشروعه خصوصاً وأن حق

امتياز الشركة في امتلاك الأراضي - الواقعة على ضفتي "القناة الملاحية" و"الترعة الحلوة" - كان يُعطيها وسيلة لإنشاء مركز استعماري في مصر.

لقد كان بالمرستون لا يطبق رؤية نفوذ محمد علي ينافس نفوذ إنجلترا أو يمتد لمناطق البحر الأحمر والخليج الفارسي، وبنفس هذا القدر من الكراهية، كان يريد - بأى ثمن - أن يطرد النفوذ الفرنسي من البحر الأحمر والمحيط الهندي؛ فالشرق يجب أن يكون حكرا على إنجلترا وحدها.

وتجلت هذه السياسة العتيقة والأثنية - بوضوح - فى تصريحات بعض الوزراء البريطانيين وتعليقات الصحف البريطانية: فبتاريخ ٧ أبريل سنة ١٨٥٨م، ذكرت جريدة Times أن "الشعب الفرنسي غير راضٍ عن موقعه فى القارة [الأوروبية] ولا يريد الاعتراف بحقيقة أن رسالته هى رسالة أوروبية تماما. ولذلك، فإنه يريد أن يلاحقنا فى كل مكان نصل إليه فى العالم لمجرد إرضاء غروره المزعج وذلك بالتدخل فى كل شئوننا. ولا توجد لفرنسا أية مصلحة فى البحر الأحمر ولا فى المحيط الهندي. ولا يمثلها - فى مصر - سوى بعض المغامرين الذين تقربوا من المسلمين واعتنقوا عاداتهم وأخلاقهم؛ وفى أغلب الأحيان، اعتنقوا الدين السائد فى الوسط الذى يعيشون فيه. ولم تكن لدى الإنجليز أية رغبة فى تقليد هؤلاء المغامرين الفرنسيين. إن الغيرة المريرة تجاه الإنجليز كانت هى المحرك الدائم لهذه الطغمة الفرنسية. وبإيحاء من هؤلاء الفرنسيين - الباحثين عن الثروة - ظهرت خطة شق قناة تصل البحر المتوسط بالسويس: هذا المشروع المغامر للغاية وغير العملى بالمرة لدرجة أنه لا يوجد أحد مقتنع - جديا - بأن المشروع مطروح لهدف تجارى وبحرى.

ثالثاً: إنشاء شركة قناة السويس ومساهمة مصر فيها:

صنم دى ليسيبس على الانتصار على معارضة إنجلترا والسلطان لمشروعه الذى تحدد رأسماله بـ ٢٠٠ مليون فرنك. ولتحقيق فكرته، اعتمدت تصرفاته على ثلاثة مبادئ أساسية:

أولاً: وضع الدول الأوروبية أمام "الأمر الواقع" لأنها لن تتفق أبداً على تشجيعه.

ثانياً: "يجب ألا يعتمد إلا على نفسه فقط". وبالتالي، يجب ألا يلجأ بتاتا إلى رجال المال. وعندما كان ديبلوماسيا شابا فى مصر، نصحه محمد على قائلاً: "يا صديقى الشاب، تذكر أنك إذا أردت تنفيذ شيء مهم جداً، فعليك بالاعتماد على نفسك فقط. فإذا كنتم اثنين، فسيكون هناك واحد لا لزوم له". وفيما بعد، كان يحلو لى ليسيبس أن يتذكر نصيحة هذا المصلح العظيم.

ثالثاً: يجب عليه عدم الاهتمام بأى مبدأ أخلاقى يعوقه عن تنفيذ مشروعه وأن يستخدم كل الوسائل التى توصله إلى غايته.

ورداً على سؤال طرحه اللورد كلاريندون (Clarendon) بخصوص تكاليف شق القناة، أكد له دى ليسيبس أن "والى مصر قد تخطى تماماً عن مهمة الإنشاء حتى بدون أن يضمن أى مكسب، وعهد بها إلى مجموعة من الرأسماليين المستقلين من جميع البلاد"^(٧)، وأن "الخدويى قد سلم - تلقائياً - قناة السويس للصناعة الخاصة، ولم يجد فى ذلك التصرف شيئاً ضاراً بموارد البلد الذى يحكمه"^(٨).

وفىما يتعلق بسعيد، فإنه لم يأخذ أى تعهد مالى من دى ليسيبس بل إن سعيداً أعطاه وعداً شفهيًا بالمساهمة فى الاكتتاب العام بمبلغ يناسب وضع مصر المالى. ولم يتخذ سعيد أية احتياطات لما قد يحدث فى المستقبل من خلافات مع الشركة.

وعلق دى ليسيبس بقوله: "إن هذا الأمير الرائع كان لا يريد أن يشغل باله لكى يستطيع الاهتمام بشئونه: فهو يكره الشكاوى والشروح والتفسيرات والنزاعات، فاعتمد على لكى يتخلص من أى إزعاج قد يسببه تنفيذ هذا المشروع. ولهذا السبب، فإن الفرمان يخلو من أية مادة تتعلق بالمنازعات المالية التى قد تنشأ بين الشركة والحكومة المصرية"^(١).

ولكن تاريخ "قناة السويس" - بالنسبة لمصر - لم يكن سوى سلسلة لا تنتهى من المضايقات السياسية والنزاعات المالية بين الحكومة والشركة. لقد استفاد دى ليسيبس من سيطرته على سعيد لكى يضع - أولاً - إصبع مصر فى تروس الآلة فسحبت الآلة الأصبع ثم اليد فالذراع. وبعد ذلك، سحب الجسم كله وحطمته بلا رحمة.

وأدرك دى ليسيبس أنه لن يستطيع أن يجمع - بسهولة - رأس المال اللازم لتكوين شركته المالية - أى ٢٠٠ مليون فرنك - كما أيقن أنه حتى لو جمع هذا المبلغ فإنه لن يكفى لتكملة المشروع. ومنذ ذلك الحين، فكر فى إدخال مصر فى مشروعه المالى بصفتها مساهمة فيه، مع احتمال نجاحه فى جعلها تتحمل تدريجياً أثقل الأعباء، ووضع مواردها الهائلة فى خدمة فكرته، وذلك كله بدون أن يهتم بقدراتها المالية ولا باحتياجات حكومتها.

وفى شهر يوليو سنة ١٨٥٨م، عندما طرح دى ليسيبس أسهم الشركة الجديدة، كان الوضع المالى لمصر متقللاً تماماً بالديون نتيجة: للبخ المجنون الذى مارسه سعيد، والتعويضات الهائلة التى دفعها للأجانب لكى يتنازلوا عن رفع قضاياهم المختلفة ضده.

ووصف كاتبان مطلعان تماماً وضع مصر بدقة فى كتابين، الأول هو ج. ك (جان كلودى Jean Claudy) الذى ذكر: "فى البداية، افترض وزير المالية مبالغ على الحساب الجارى من بعض بنوك القاهرة والإسكندرية، ودفعها بواسطة سندات

اسمية غير قابلة للتحويل. وكان يجب تجديد أغلب هذه السندات عند موعد السداد، ولكن قيمة الإصدارات الجديدة والمهمة أضيفت إلى هذا التجديد.

وكاد رصيد الحكومة أن ينفد إذا استمر في الدوران في هذه الحلقة الضيقة. ولكن بعض الرأسماليين المتغطرسين انتبهوا لذلك وقاموا بتحويل المشكلة: فنصحوا الوزير بضرورة إصدار سندات ذات تاريخ استحقاق محدد وتدفع لحاملها. وكان هذا الابتكار خطيرا لأنه - منذ ذلك التاريخ - أفلتت الإصدارات من أى إشراف: فأصبحت تُصدّر بلا ضوابط وبلا قيد سوى ثقة الجمهور فيها. إن الاعتماد على حكمة السلطة المطلقة لهُو جنون مطلق. ومع ذلك، فقد وجدت السندات الجديدة مَنْ يشترونها بسهولة، وفتحت جميع البورصات - الكبيرة والصغيرة - أبوابها لرغبات الوالى: فقد أغرتنا نسبة الفائدة العالية التى طرحت بها...

واستمر سعيد فى لهوه وممارسة هواياته: بناء القصور والحرملكات وهدمها، وإعادة بنائها وتوسيعها وتغييرها؛ وتوزيع الهبات والإكراميات؛ وترك النصابين يسرقونه بلا مبالاة مزجيا بالاحتقار والسخرية^(١٠).

أما المؤلف الثانى، فهو "سيدى لقمان الحكيم" (الاسم المستعز لجون نينه (John Ninet) الذى حدد هوية هؤلاء البعض من "الرأسماليين المتغطرسين" بأنهما: براقاي ودى ليسيبس. وذكر نينه ما يلى: "كان سعيد حكيما عند رفض تنمية الإيرادات العامة للدولة عن طريق زيادة الضرائب أو استخدام العصا، وهما وسيلتا التمويل المعتادتان فى مصر منذ أزمان بعيدة مشنومة. وفكر - بشكل عام - فى عقد قرض، ولكنه ابتعد عن السبل المتوازنة ولم يلجأ للتوفير فى نفقاته، أى الوسيلة الأرخص والأكرم له لبلوغ هدفه.

"ولم يأخذ أحد بهذا المفهوم الخاص بحسن الإدارة: فميول سعيد وأهواؤه كانت تسيطر عليه، ولم يلتفت أصدقاؤه لهذا المفهوم، خصوصا دى ليسيبس الذى كان يريد كسب المال بأية وسيلة سهلة متخطيا القانون وفرمانات حق الامتياز.

ولتحقيق ما يريده، جعل الوالى ينفق باستمرار وتملق نقاط ضعفه، أى شق قناة السويس. وتوقف - مؤقتاً - دور دى ليسيبس بصفته مقاولاً سيشق القناة، وبرز دوره كرجل من رجال المال والاقتصاد، على الأقل فى الفترة التى سبقت تنفيذ مشروع القناة.

وطوال سنة ١٨٥٨م، كان سعيد باشا مترددا بين حلين: إما فرض ضرائب جديدة (تعارض مع آرائه الليبرالية) وإما عقد قرض لمواجهة احتياجاته المالية (التي سيثير مجموعها استخفاف رجال البنوك المصريين). وفى تلك الظروف، قرر سعيد إصدار سندات خزانة بفوائد محددة ولكنها ذات تواريخ استحقاق مختلفة بناءً على نصيحة مستشاره وصديقه دى ليسيبس وبدون أن يحسب حساب المستقبل.

وتصاعدت الاحتجاجات ضد هذا الإجراء الذى سيترك مالية البلاد. وأياً كان الأمر، فإن سندات الخزنة قد صدرت بالفعل وتم تداولها فى الأوساط التجارية، وهذه السندات كانت أشبه بالدواء المسكن الذى يُريح المريض لكنه لا يعالج الداء^(١).

وسعى دى ليسيبس لإغراء سعيد بالاكتتاب بأكبر كمية من أسهم الشركة التى ستكون وذلك لجعله يهتم - ومعه رأس المال المصرى - بمصير المشروع. فكان عليه أن يقدم المال للوالى ويوهم العالم بوجود رخاء حقيقى فى مصر.

وفى البداية، فكر دى ليسيبس فى أن يجعل الوالى يعقد اتفاقيات القروض فى أوروبا. وكان هذا الإجراء بمثابة السير فى طريق الخراب. وفى أثناء زيارته لأوروبا - للدعاية لمشروعه - استشار رجال البنوك هناك: آل بارنج (Baring)

في لندن، وآل روتشيلد^(٤) (Rothschild) في باريس، والبارون سيناس (Sinan) في فيينا، واقتنع باستحالة أن تعقد الحكومة المصرية قرضا في أوروبا^(١١).

وعندئذ، نصح دي ليسيس الوالى بمواجهة احتياجاته الملحة والاستغناء عن الحصول على إذن الأستانة ويكون ذلك بالافتراض المقنع على شكل أذونات خزائنة تدفع لحاملها في مواعيد استحقاق محددة وبفوائد. ويعترف دي ليسيس - في يومياته - بأنه صاحب فكرة "المشروع الخاص بإنشاء أذونات الخزائنة"، وأن التجار الأوروبيين ناقشوا هذا الموضوع في اجتماع عقده في منزله بتاريخ ٧ يوليو.

وكان دي ليسيس قد أخبر مدام دي لامل (de la Malle) - في باريس - عن مشروعه، وكتب لها من الإسكندرية - بتاريخ ١٦ يوليو ١٨٥٨م - قائلا: "لقد استقبلنى الوالى كعادته بطريقة ودية وبدون أن يبدو عليه أى قلق بسبب القناة. وتحديثا في الأمور العائلية، وعن إدارة بلاده والوضع المالى فيها، وطلب منى أن أعد تقريرا عن الوضع المالى وأمر بأن توضع الوثائق التى قد احتاجها تحت تصرفى. إننى أبعث إليك بالمشروع الذى سلمته له والذى قد يفيد - ذات يوم - فى تأريخ القناة، وهدفى هو البرهنة على وجود علاقة بين نجاح مشروعنا ورفاهية مصر^(١٢)."

(٤) "آل روتشيلد" (Rothschild) أسرة مصرفية يهودية من أصل ألماني. بدأ نشاطها في فرانكفورت ثم أسست مصارف في عدة بلاد أوروبية (النمسا وإنجلترا وإيطاليا وفرنسا). حصل أفراد الأسرة على جنسيات البلاد المختلفة التى استقروا وعملوا بها، كما حصلوا منها على ألقاب النبالة، وانتموا جميعا للمحافل الماسونية. كان فرعا الأسرة في إنجلترا وفرنسا أكثر الفروع أهمية ونفوذًا. وجّه بلفور تصريحه المشؤم - سنة ١٩١٧ - إلى ليونيل والتر روتشيلد (الفرع الإنجليزي). لعبت هذه الأسرة دورا مهما في تمويل الحركة الصهيونية وتسهيل استيلائها على فلسطين وأنشأت بها أول كيبوتز صهيونى ("بتاح تكفا" أى "باب الأمل") [المترجم].

وتشجع دى ليسيبس بفكرة هذا الرخاء المصطنع الذى خلقه بواسطة نظامه الورقى، فسارع بالسفر إلى أوروبا بصفته مندوباً عن الوالى وممثلاً له لتكوين الشركة ودعوة رؤوس الأموال - من أرجاء العالم - للاكتتاب فيها.

واستمر الاكتتاب من يوم ٥ إلى ٢٠ نوفمبر سنة ١٨٥٨م، وتم طرح ٤٠٠ ألف سهم قيمة كل منها ٥٠٠ فرنك. وكانت دفعة الاكتتاب الأول تبلغ ٥٠ فرنكا عن كل سهم، وبلغت الدفعة الثانية ١٥٠ فرنكا للسهم الواحد تسدد بعد نشر إخطار التقسيم. وفى أثناء فترة تنفيذ الأشغال، بدءاً من تسليم الصكوك المؤقتة، كانت المبالغ المدفوعة تحصل على نسبة فائدة قدرها ٥ % سنوياً، ولا يمكن استرداد أى مبلغ إلا بعد مرور سنتين.

وطلبت فرنسا شراء ٢٠٧ ألف سهم، أى نسبة ٥٢ % من رأسمال الشركة. أما باقى دول أوروبا - إسبانيا وهولندا وغيرهما - فلم تشتتر سوى ٣ % فقط. وادعى دى ليسيبس أنه أقنع سعيد بالاكتتاب بحوالى ٩٦ ألف سهم - مخصصة للدولة العثمانية - فى التوزيع العام لرأس مال الشركة بين الدول المختلفة.

وتبقى عدد ٨٥٥٠٦ سهماً لم يُكتتب فيها، كانت مخصصة لإنجلترا والنمسا والولايات المتحدة الأمريكية. وبالنسبة لهذه الدول الثلاث، اضطر دى ليسيبس لقبول اكتتاب بعض المصرفيين - من هذه الدول - الذين قبلوا بالتوسط بين شعوب دولهم والشركة.

وبعد عمل الإجراءات الضرورية لتكوين الشركة بشكل نهائى، يوم ١٥ ديسمبر سنة ١٨٥٨م، انتمك دى ليسيبس فى التنفيذ. ولكن - فى الواقع - فإن المخالفات قد شابت إجراءات التكوين النهائى لهذه الشركة: فبتاريخ ٢٤ ديسمبر سنة ١٨٥٨م، أبلغ "مجلس إدارة الشركة" المساهمين بأن رأس المال قد تم الاكتتاب فيه بالكامل، ولم يكن ذلك صحيحاً. وبتاريخ الأول من يناير سنة ١٨٥٩م، وجه دى ليسيبس - من باريس - رسالة إلى المسيو دى رينى (de Rigny)

بخصوص الأسهم التي لم يتم الاكتتاب فيها بعد ذكر فييا: 'حسب تصريحات الوالى، فأننى سأسترى لحسابه ٨٥٥.٦ سيما (التي كانت مخصصة للنمسا وبريطانيا العظمى وروسيا والولايات المتحدة الأمريكية) إذا لم تشتريها هذه الدول'.

وبعد إجراء عمليات الاكتتاب النظرية لإجمالى الأسهم وتكوين الشركة رجع دى ليسبيس مُسرعا إلى مصر فى بداية شهر مارس سنة ١٨٥٩ م؛ لكى يُخبر الوالى بالوضع المالى للشركة، وللبدء فى مشروع شق قناة السويس، وذلك على الرغم من عدم تصديق السلطان على مرسوم الامتياز. وشعر سعيد بالقلق العميق من عدم قانونية ما تفعله الشركة من الناحيتين: المالية والسياسية، خصوصا وأن إنجلترا وتركيا قد بدأتا فى تديده مستفيدتين من نشوب الحرب بين فرنسا وإيطاليا.



CARTE DE L'ISTHME DE SUEZ

(خريطة برزخ السويس)

وبتاريخ ٢٥ أبريل ١٨٥٩م، ضرب دى ليسيبس أول ضربة فأس مفتتحا العمل فى المشروع فى منطقة "الليدو" بيورسعيد، ومعها بدأت الحكومة المصرية تضع العقوبات فى طريق تنفيذ المشروع.

وقرر دى ليسيبس إخافة الوالى: فوجه له مذكرة - بتاريخ ٧ يونيو سنة ١٨٥٩م- أكد له فيها أن "الوالى ليس مسئولاً عن أى شيء طالما أن الشركة تأسست بشكل قانونى وتتابع المسيرة الحذرة والموازنة - التى تبنيتها - بدون عقبات من جانبها. وعلى العكس، فيما أن وكيل الوالى قد أقنع المساهمين بالاكتتاب فى المشروع باسم الوالى، فإن الوالى سيكون مسئولاً عن كل شيء إذا طالبه المساهمون بدفع تعويضات عن خسائرهم، التى قد تنجم عن عدم تنفيذ الالتزامات التى من أجلها كونوا هذه الشركة".

وبعد يومين، وعلى الرغم من هذه المذكرة، أمر شريف باشا - وزير الخارجية- دى ليسيبس بوقف الأشغال الجارية على أرض البرزخ فوراً لأن تنفيذها يشترط موافقة صاحب الجلالة سلطان تركيا.

ولكن توقيع اتفاقية السلام المعروفة باسم "اتفاقية فيلا فرانكا" (Villafranca) ^(٥) بين فرنسا وإيطاليا - أوقف تنفيذ الإجراءات المشتركة التى اتفقت عليها إنجلترا وتركيا لإجبار والى مصر على إلغاء هذا المشروع بالقوة: فقد وقفت عدة سفن حربية إنجليزية أمام الإسكندرية؛ وفى الوقت نفسه، أعلنت الأسنانه أن السلطان قد قرر زيارة بيروت ليقابل سعيد باشا هناك. لقد أراد "الباب العالى" تكرار ما فعله منذ عدة سنوات عندما نجح مبعوثه فى إخراج بك طرابلس من مقر إقامته واستطاع

(٥) تم توقيع هذه الاتفاقية يوم ٨ يوليو ١٨٥٩م فى مدينة "فيلافرانكا" [المترجم].

أسره مستعينا بالأسطول. وعندئذ، تغير الحكم الوراثي في ولاية طرابلس وأصبحت مجرد "باشاليك" (٦).

وكان الأسطول الإنجليزي - بقيادة نائب الأميرال مونداي (Monday) - قد رسا في الإسكندرية يوم ٢٣ يوليو وظل بها لعدة أيام منتظرا الأوامر، ولكن البريقيات وصلته وتنص على أن السلطان قد ألغى رحلته إلى بيروت، فانسحب الأسطول الإنجليزي إلى عرض البحر في صمت وبدون إجراء مراسم الوداع المعتادة. واستعانت تركيا - هذه المرة - بإنجلترا وهُدِّت بعزل سعيد بسبب القناة بالضبط كما سبق لها وأن هُدِّت عباس بسبب مشروع خط سكة حديد القاهرة/ الإسكندرية. وهكذا كان على مصر أن تعاني من مثالب هيمنة ثلاث ديكتاتوريات عليا: تركيا وفرنسا وإنجلترا.

وبالإضافة إلى ما سبق، أرسل "الباب العالي" في بداية أكتوبر سنة ١٨٥٩م وزير ماليته - مختار باشا - حاملاً أمراً واضحاً بشأن القناة. وبتاريخ ٤ أكتوبر، دعت وزارة الخارجية المصرية قناصل الدول الأوروبية للاجتماع في مقرها، وقرأت عليهم رسالة - مؤرخة في ١٩ سبتمبر - من "الصدر الأعظم" يُعلن لهم فيها أن "أى شيء يتم تنفيذه بدون تصريح من السلطان يُعتبر غير قانوني" وأعلن للوالى "ضرورة وقف جميع أنواع الأشغال" في هذا المشروع.

وعندئذ، لجأ دى ليسيبس إلى إمبراطور فرنسا - شخصياً - الذى استقبله يوم ٢٣ أكتوبر مع وفد مجلس إدارة الشركة، وحصل دى ليسيبس منه على وعد بتأييده في موقفه مع أن الإمبراطور كان - حتى ذلك التاريخ - يتحفظ في تأييده تحسباً لرأى إنجلترا.

(٦) "باشاليك" (أو "باشاوية")؛ منطقة خاضعة للإمبراطورية العثمانية يحكمها وال برتبة "باشا" تعينه الأساتذة [المترجم].

أما سعيد، فقد أراد أن يطمئن قلبه بخصوص مسئولياته المالية تجاه الشركة: ففي بداية سنة ١٨٦٠م، بعث إلى باريس بأحد أفراد حاشيته (دراهنك بك المعروف باسم باولينو بك، وهو يوناني الأصل) ومعه المسيو فيكار (وهو فرنسي كان يشغل منصب مدير إدارة وزارة الخارجية المصرية) لكي يستشيرا كبار المحامين الفرنسيين في هذا الموضوع. وكانت نتيجة الاستشارات في غير صالح دي ليسيبس.

فسارع دي ليسيبس بالعودة إلى مصر في شهر مايو سنة ١٨٦٠م "للقضاء على مخاوف الوالي - التي يريدون زرعها في نفسه - بخصوص الخطر المزعوم الذي يهدد مالية بلاده؛ وبالتالي، يبدد مساهمته المالية في مشروعنا". وقابله فعلاً في أطفح يوم ٢٦ مايو وأوضح له أن الحساب الجارى الذى رُفِعَ إلى سموه يوم ٦ يناير يوضح أن سموه يمتلك في "شركة قناة السويس" ما يلي:

أولاً: ٦٤ ألف سهم من الإصدار الأول.

ثانياً: ١١٣٦٤٢ سهماً آلت إليه من أنصبة بعض الأجانب والتي لم تُبَعْ فخصُصَت لسموه.

وبالتالى، فإن سعيد يمتلك ١٧٧٦٤٢ سهماً قيمتها ١٧ مليون و ٧٦٤ ألف و ٢٠٠ فرنك بسعر مائة فرنك للسهم الواحد.

وبتاريخ ١٥ مايو سنة ١٨٦٠م، عقدت الجمعية العمومية للمساهمين اجتماعاً وافقت فيه على مبدأ "الحساب المفتوح" لصاحب السمو الذى قُدِّمَ - بتاريخ ٣٠ أبريل - رصيذاً لصالح الشركة بمبلغ ١٥ مليون و ٢٤٨ ألف و ٤٢ فرنكاً تخصم من المبالغ التى دفعها سموه والفوائد التى أخذها عن قيمة هذه المبالغ. وقال دي ليسيبس: "إن صكوك الأسهم المملوكة لصاحب السمو ستسلم إليه حالما تتخذ الإجراءات التى لفت نظر سموه إليها، وهى الإجراءات التى ستسمح بتحرير تلك الأسهم حتى تصل إلى مبلغ ١٠٠ فرنك للسهم الواحد".

إن هذه التأكيدات المتناقضة لدى ليسيبس قد أوقعت الكثير من المؤرخين الجادين في الخطأ: فهو هنا يؤكد أن الوالى قد اكتتب - فى الإصدار الأول - بـ ٦٤ ألف سهم، فى حين أنه يؤكد - فى يوم ١٥ ديسمبر سنة ١٨٥٨م - عند التأسيس النهائى للشركة- أن الخديوى قد اكتتب بالـ ٩٦ ألف سهم المخصصة للدولة العثمانية، والـ ٨٥٥٠٦ سهما التى كانت محجوزة لإنجلترا والنمسا وروسيا والولايات المتحدة الأمريكية.

وقال المسيو شارل لوساج (Charles Lesage): "كان سعيد باشا يمتلك أغلب الـ ٩٦٥١٧ سهما التى تمثل نصيب الدولة العثمانية فى الاكتتاب، لكن كرمه وذكاءه جعلاه يشتري - أيضا - الـ ٨٥٥٠٦ سهما التى لم تبيع. وعندما تم التقسيم النهائى بين المساهمين المختلفين، لوحظ أن الوالى قد التزم بتسديد مبلغ ٨٨ مليون و ٨٢١ ألف فرنك ثمن الـ ١٧٧٦٤٢ سهما التى أسندت إليه^(١٤). إن المسيو لوساج يُعَبِّرُ هنا عن وجهة النظر الشائعة لدى المؤرخين بخصوص اكتتاب مصر فى أسهم الشركة.

ولكن المسيو فوازان (Voisin) - وهو أفضل مؤلف لديه معلومات عن هذا الموضوع - يُعطينا رواية مبينة: فهو يعترف بأن نتائج الاكتتاب العام لم تحقق توقعات تقسيم الأسهم، وأن التأسيس النهائى لشركة المسيو دى ليسيبس قد اتجه لتحقيق عمليات الاكتتاب؛ لأنه تأكد - مقدما - من أن الوالى سيشتريها إذا لم يشتريها أحد.

ولكن فى الأيام الأولى لسنة ١٨٥٩م، تطورت الأحداث وأدت إلى نشوب الحرب وأصبحت "ظروفا قاهرة" أوقفت المسيرة العادية للتعاملات مع أصحاب المصارف المساهمين فى المشروع وعُلِّقت تسديد دفعاتهم المالية، حسبما جاء فى رواية دى ليسيبس التى ذكرها فى تقريره المرفوع لأول "جمعية عمومية للمساهمين" والتى عقدت فى ١٥ مايو ١٨٦٠م. وفقاهم رئيس الشركة مع الوالى

على أن يشتري سموه لحسابه - بشكل نهائى - الأسهم التى كانت مخصصة للبيع للمصريين الأجانب الذين منعتهم الظروف من الوفاء بالتزاماتهم.

أما والى، فقد كان - من جانبه - متمسكا بأن يحتفظ لمشروع القناة بصيغته العالمية. وكان مقتنعا بأن دى ليسيس قام بواجبه بأمانة، فعرض أن يقوم بنفسه - إذا لزم الأمر - بتوزيع هذه الأسهم المتبقية على الدول البحرية المختلفة التى امتعت - فى البداية - عن الشراء والتى قد ترغب فى المشاركة - فيما بعد - فى مزايا المشروع.

ونتيجة لذلك، وعن طريق عمليات ترحيل للحسابات - تمت بمنتهى الانضباط - فإن القائمة الأولى لعمليات الاكتتاب لم تشبها شائبة: قيمة الأسهم التى لم تبع بعد قد سُجّلت فى دفاتر حسابات الشركة على حساب صاحب السمو الذى سبق له - منذ أربع سنوات - وأن قدّم للشركة سلفيات قيمتها عدة ملايين من الفرنكات تُخصم من تسديدات عمليات الاكتتاب الشخصية. لقد قدّم سعيد هذه السلفيات قبل أن يدفع أى مساهم أى مبلغ.

وهذه الخصومات لحساب سعيد باشا - من قيمة كل الأسهم المتبقية - لم تُنظّم رسمياً إلا بعد عقد أول اتفاق مالى بتاريخ ٦ أغسطس ١٨٦٠م بين الحكومة المصرية والشركة.

إن قصة هذه الخصومات - أو إضافة ثمن ١٧٦ ألف سهم على حساب دولة مثقلة بالديون - ليهو أمر يستحق أن نتوقف عنده: فسعيد باشا لم يفكر فى الاكتتاب إلا بـ ٣٥ ألف سهم فقط. وتم تقسيم مبلغ رأس المال - أى ٢٠٠ مليون فرنك - على ٤٠٠ ألف سهم بين الدول المختلفة، حسب النسبة المقرضة للفائدة عند تنفيذ المشروع. وعندئذ وصل المبلغ المطلوب من اكتتاب مصر إلى ٣٢ مليون فرنك ثمن ١٦٤ ألف سهم. وكانت خزانة سعيد خاوية. ومع ذلك، فقد وافق على دفع

المبلغ الذى استطاع دى ليسيبس إقناعه بدفعه - بدون مقاومة - ولم يكن ذلك سوى الفصل الأول.

وبتاريخ ١٥ ديسمبر سنة ١٨٥٨م - أى بعد نتائج الاكتتاب - لم تكن الدولة العثمانية قد اكتتبت بشيء. ولكن دى ليسيبس قيد على حسابيا - وعلى حساب مصر - ثمن ٩٦ ألف سهم: فقد كان الأمر يتطلب منه - فورا - تغطية وتمويه جزء من الفجوة التى حدثت فى الاكتتاب العام وذلك لتسهيل إجراءات إنشاء الشركة.

وحقيقة الأمر، أن الأسهم غير المباعة لم تكن مجرد ٩٦ ألف سهم فقط بل كانت حوالى ١١٧ ألفا أى حوالى ربع رأس المال المطلوب. ولم يكن باستطاعة دى ليسيبس تكوين الشركة - قانونا - إلا إذا تم الاكتتاب فى رأس مالها بشكل كامل. وسعى دى ليسيبس - بكل جهده - لتسويق جزء من الأسهم غير المباعة فى أوروبا، وقرر عند اللزوم - إذا فشل فى مساعده - أن يلقي بها على كاهل والى مصر. وهكذا، فى يناير سنة ١٨٦٠م، اقترح على سعيد شراء الـ ٥٠ ألف سهم التى أعادها "بيت ريفو لتيل" - فى ترييستا - إلى الشركة. واكتفى سعيد بأن يطلب منه عدم التنازل عن هذه الأسهم بدون التشاور معه مقدما^(١٤).

وإذا وافقنا على وجهة النظر المحابية لدى ليسيبس، فإن الوالى الذى كان قد اكتتب - فى البداية - بـ ٦٤ ألف سهم فقط، وجد نفسه - فى يناير سنة ١٨٦٠م - متورطا فى الاكتتاب فى ١١٤ ألف سهم قيمتها ٥٧ مليون فرنك.

وبعد هذه العملية، سافر رئيس الشركة إلى أوروبا. ولكن ماذا يفعل فى حوالى ٦٦ ألف سهم ما زالت معه ولا تجد من يشتريها؟ ومما زاد من تعقيد وضعه أن "الجمعية العمومية لحاملى الأسهم" كانت ستعقد يوم ١٥ مايو وكان لابد من تقديم كشف حساب مضبوط لها. وبمنتهى البساطة، وجد دى ليسيبس الحل؛ فقد

قيد على حساب سعيد باشا مبلغ ٨٨ مليون فرنك (ثمان ١٧٦ ألف سيم) بدون علمه وبدون التشاور معه وعاد فوراً إلى مصر.

وفيما بعد، روى قنصل فرنسا لديبلوماسي مصري المشهد الذي دار بين سعيد ودي ليسيبس على النحو التالي: "كان المسيو دي ليسيبس قد طرح أسيمه للاكتتاب في لندن وباريس وبرلين وفيينا وغيرها من عواصم أوروبا ... وعلى الرغم من فشل حملة الاكتتاب، فإنه أعلن أن نتائجها ممتازة. وبدون استشارة أحد، وحتى بدون أن يخبر الوالي، قيد على حسابه مبلغ ٨٨ مليون فرنك.

ووصل دي ليسيبس إلى مصر، وهو مرح ومبتسم كعادته لكي يقدم كشف حساب لسعيد عما فعله بصفته وكيلاً عنه (فقد كان يقول دائماً أنه لا يتصرف إلا بصفته وكيلاً عن الوالي). وقدم له نتائج جولته على ورقة منفصلة، فتضايق سعيد من هذا التصرف وسلم الورقة لسكرتيه حتى بدون أن يقرأها. وبعد ذلك بعدة أيام، طلب دي ليسيبس - وهو مبتسم كعادته - من الوالي أن يُصدر أوامره لتسديد أول دفعة من الاكتتاب. فسأله سعيد مندهشاً: "أية دفعة؟! " فرد عليه دي ليسيبس: دفعة تسديد اكتتابكم بمبلغ ٨٨ مليون فرنك.

- سعيد: اكتتابي أنا؟

- دي ليسيبس: بالتأكيد يا صاحب السمو. فسموكم تعرفون أنني اكتتبت لحسابكم في هذا المشروع الذي سيخلد اسمكم وسيضمن الاستقلال التام لمصر. وإذا لم أكن قد بادرت بعمل ذلك، فإن المشروع كان سيفشل تماماً. لقد قلت لكم ذلك بل إنني قد كتبت لسموكم بخصوصه.

- سعيد: كيف قلت لي ذلك؟ وكيف ومتى وأين كتبت لي عنه؟!

- دي ليسيبس: على الورقة التي سجلت لسموكم عليها كشف الحساب.

وعندئذ، طلب سعيد إحضار هذه الورقة المنفصلة التي ذكرت، وكان مسجلاً عليها مايلي: مبلغ كذا مليون تم الاكتتاب عليها في فرنسا، مبلغ كذا في إنجلترا، مبلغ كذا في ألمانيا. وفي ظهر الورقة، كتبت عبارة: ٨٨ مليون فرنك على حساب صاحب السمو.

- دى ليسيبس: وهكذا ترون يا صاحب السمو، أنني كتبت وأنكم أخذتم علماً بذلك. وعندما صمت صاحب السمو، فإنه بذلك يكون قد وافق على هذا الاكتتاب. لقد أخبرت زملائي والأشخاص الذين يكون لكم احتراماً فائقاً بأنكم وافقتم، فكلفوني بأن أنقل تهنيتهم لسموكم.

واعترض سعيد على هذا التصرف، ولكن دى ليسيبس أخبره أن سكوته يعنى الموافقة. واشتكى سعيد من خلو الخزنة، ولكن صاحب الشركة أعلن أنه مستعد لتقديم كل التسهيلات المالية الممكنة له. وهكذا فتح دى ليسيبس لسعيد باباً لتسوية هذه المشكلة، ووجد سعيد فيه وسيلة للتخلص من إحدى المشكلات فوافق. وأضاف قنصل فرنسا أن سعيد قال له بلهجة خشنة: "هل رأيت ما فعله مواطنك دى ليسيبس؟ لقد دفعنى إلى الهاوية". (لم يسبق نشره).

وهذا المشهد يوضح بطريقة مذهلة عقلية وصفات الرجلين اللذين وقع مصير القناة بين أيديهما.

إن رأس مال هذه الشركة الملقبة بـ "العالمية" كان يجب تكوينه من الأموال الخاصة الأوروبية. أما إنقال كاهل خزنة والى مصر بتحمل نسبة ٤٤ % من رأسمال هذه الشركة، فقد كان بمثابة دفع سعيد إلى السقوط فى هاوية الاقتراض والمشكلات المالية والإسراع بتدهور الأحوال.

وفى شهر فبراير سنة ١٨٦٠م، حل المسيو بيكلار (Béclard) محل المسيو ساباتييه. وحسبما ذكر القنصل العمومى الفرنسى الجديد، فإن دى ليسيبس قد نجح فى مهمته؛ فبتاريخ ١١ يونيو سنة ١٨٦٠م، علق بقوله: "يبدو أن والى غير قلق

بالمرة بخصوص الشكوك التي أثارها مسألة الالتزامات التي ألزم نفسه بها. وهو مطمئن بالنسبة للمخاوف التي تخيلها بخصوص ضخامة عدد الأسهم التي قيدت على حسابه. وإذا طوّل الوالي بدفع قيمة هذه الأسهم - أو جزء منها - فإنه سيضطر إلى دفع حوالي ٨٨ مليون فرنك فوراً.

لقد أبلغ دي ليسيبس الوالي أن الجمعية العمومية عقدت يوم ١٥ مايو وأنها قررت أن الوالي لا يجب أن يخشى هذا الاحتمال؛ لأنها وافقت على مبدأ فتح "حساب جار" له. وبفضل نظام "الحساب الجارى"، لم يكن سعيد مطالباً - بشكل مؤقت - بالاستجابة لأية مطالبة مالية^(١٦).

وكان دي ليسيبس يعرف - بشكل مذهل - نظام تسكين آلام المريض بدون أن يُشفيه من مرضه: فنظام "الحساب الجارى" قد يريح سعيد لمدة سنتين لأنه لن يطالب بتسديد أية أموال، ولكن وجود دين قيمته ٩٠ مليون فرنك سيُشكّل عبئاً ثقيلاً على مصر. ومع نسبة الفوائد، فإننا لذين سيزداد ثقلًا أكثر فأكثر.

وبتاريخ ٣٠ يونيو سنة ١٨٦٠م، وفي أثناء محادثاته مع قنصل إنجلترا، تساءل سعيد قائلاً: "من يستطيع التنبؤ بما سيكون عليه حالنا جميعاً في غضون سنتين؟" وكان يشير بذلك إلى الوضع في تركيا. وأضاف القنصل معلقاً: "إن الانطباع الذي تولد في خاطري هو أن دي ليسيبس قد لمس وترا حساساً لدى الوالي وأثار لديه آمالاً في الاستقلال عن تركيا، وأن الوالي واقع تحت تأثير هذه الآمال. و انتظارا لهذه الآمال البعيدة، بدأ سعيد بالفعل في عقد اتفاقات ستسبب انيياره التام سريعاً"^(١٧).

وفي الحقيقة، فقد كان دي ليسيبس يمتلك العديد من الوسائل الفعالة و كان يعرف كيف يستخدمها بمهارة للتأثير على الوالي، وكانت الوسيلة الأولى هي "اللعب على وتر الاستقلال"؛ فسعيد كان يعتقد أن القناة ستضمن استقلال مصر لأربعة أسباب:

١- إن القناة ستفصل مصر جغرافياً عن تركيا.

٢- اهتمام الإمبراطورية الفرنسية بالقناة سيحتّم عليها مساعدة مصر في التخلص من اليمينّة التركية.

٣- أن القناة ستزید من رفاهية مصر مادياً مما سيدعم استقلالها الذاتي.

٤- احتمال أن تضمن القوى الأوروبية حياد القناة؛ وبالتالي، سيكون حياد مصر مضموناً.

أما الوسيلة الثانية، فكانت "اللعب على وتر المجد؛ فقد كان سعيد طموحاً - مثل باقي خلفاء محمد على - وكان مقتنعاً بأن القناة ستخلد ذكراه في التاريخ، فأعلن لفتنصل إنجلترا: "إن عملية اتصال البحرين لا يمكن إلا أن تكون مشروع يخلد ذكرى من نفذه، وإذا كنت رفضت أخذ هذا الجزء الضخم من أسهم الشركة، فإنها كانت ستطرح في الأسواق. والنتيجة الطبيعية لذلك هي انهيار سعرها بشكل مدمر، وربما تسبب ذلك في إفلاس المشروع إفلاساً تاماً. لقد أصر المسيو دي ليسيبس بشدة لكي نتجنب هذا الاحتمال، فاضطرت للامتثال أمام هذه المسئولية الضخمة. وعندئذ، وعدني بأنني لن أطلب بسداد أى مبلغ لمدة سنتين إلخ إلخ...^(١٨).

والوسيلة الثالثة كانت "اللعب على وتر الخوف؛ فقد كان سعيد يدرك مدى نفوذ دي ليسيبس في البلاط الإمبراطوري الفرنسي، لأنه كان يمت بصلة قرابة بعيدة للكونتيسة دي مونتيجو (La Comtesse de Montijo) والإمبراطورة. فضلاً عن ذلك، ألم تتجش الشركة - في سنة ١٨٦٠م - في تغيير فتصل فرنسا لدى مصر (المسيو ساباتييه) لأنه لم يكن مؤيداً تماماً لمصالحها ؟

لقد كان سعيد يخشى نفوذ فرنسا أكثر من خشيتِه لنفوذ إنجلترا. وفي سنة ١٨٥٧م، زار سعيد باريس ولندن. وفي لندن، استقبله اللورد بالمرستون - أكبر عدو للقناة ولمصر - والذي سمح لنفسه بتوبيخ سعيد بعنف، وقد أنهى حديثه معه

بقوله: "إن مصر هذه الذى تحكميا عبارة عن مدخنة مدفأة أستطيع تنظيفيا من الناحيتين عندما أرغب فى ذلك".

وعندما عاد سعيد إلى مصر، كان لا يزال يتذكر هذه اللهجة العنيفة التى أهانتة بشدة: فخلال حديثه مع قنصل إنجلترا - يوم ١٩ ديسمبر - قال له: "من المؤكد أنه لا يستطيع أحد إنكار تفوقكم البحرى، ولكن الفرنسيين يستطيعون إنزال جيش لن يستطيع مقاومته بينما لا تستطيع إنجلترا فعل ذلك. وعندما كنت فى بلادكم، قال لى اللورد بالمرستون أن مصر عبارة عن مدخنة مدفأة من السهل عليه تنظيفيا. فأجبتة بأن هذه المدخنة طويلة جدا لدرجة أن طولها المفرط قد يخلق مشاكل لعملية التنظيف هذه"^(١٩).

والوسيلة الرابعة كانت "اللعب على وتر التأجيل"؛ فقد تألق سعيد بانصافه بعدة صفات: التقافة والطمع والضعف ومعهم اللامبالاة، وبدلاً من مواجهة المشاكل، كان يفضل تأجيلها أو تسويقها. ومنذ سنة ١٨٥٦م، كان مديونا للتجار الأجانب بحوالى ٣٠ مليون فرنك. وبدلاً من الأخذ بسياسة مالية متقشفة، أصدر سندات الخزنة - التى اخترعها دى ليسيبس له سنة ١٨٥٨م - ولجأ إلى نظام الاقتراض. وهذان الحلان مناسبان لطبيعته التى تتجنب المواجهة.

لقد احتال دى ليسيبس على سعيد عندما ورطه فى شراء ١٧٦ ألف سهم - قيمتها ٨٨ مليون فرنك - على مراحل، فوضع بذلك نير الاستعباد فى عنقه. وكان سعيد يكرر على الدوام عبارة: "لقد وضعوه فى عنقى". ولكنه لم يحاول أن ينزعه.

وبالإضافة إلى ما سبق، فقد كان دى ليسيبس يعرف هواية سعيد المفضلة: "التأجيل والتسويق". ولذلك فقد احتاط وجعل جمعية المساهمين - بتاريخ ١٥ مايو - توافق على مبدأ "الحساب الجارى" لصالح سعيد، ووعد به بأنه لن يطلب منه سداد أى مبلغ لمدة سنتين، وعرض عليه هذه الفكرة وكأنها تنازل جاد من جانب الشركة

لصالحه. وعلق كولكوهون على هذه العملية قائلاً: 'تصور الوالى أنه استطاع خداع الشركة عندما تصرف بمهارة وأجل أية مطالبة بالسداد لمدة سنتين. وكان يردد عبارة "من يستطيع التنبؤ بما سيكون عليه حالنا جميعاً فى غضون سنتين؟" وبهذا الأسلوب، كان لديه أمل فى أن يقدر على مواجهة جميع الاحتمالات"^(٢٠).

ولكن من المؤكد أن دى ليسبيس كان أكثر مهارة وحنكة من الوالى: فقد كانت لديه الحيل التى تمكنه من الحصول - بطرق ملتوية - إما على النقود السائلة وإما على ميزان تعادلها من هذا الحساب الجارى.

وبالفعل، استغل دى ليسبيس القرب الشديد "لبحيرة المنزلة" من مدينة "بور سعيد"، فطلب من الحكومة منحه امتياز تحصيل 'ضريبة صيد السمك' فى بحيرة المنزلة. وكانت هذه الضريبة تورد للحكومة مبلغاً يتراوح ما بين ٢٠ و ٢٢ ألف جنيه (حوالى ٥٠٠ ألف فرنك) سنوياً. وطالب بأن تكون مدة هذا الامتياز عشرين عاماً لصالح شركة القناة "على أن يُخصم مبلغ ١١ مليون فرنك من قيمة الدين الحالى يُدفع على مدى سنتين وبدون فوائد"^(٢١)، أى حوالى أربعة ملايين فرنك.

واعتبر قنصل إنجلترا هذه الصفقة بمثابة نقل ملكية أرض عثمانية إلى يد أجنبية وأنها ستؤدى إلى وجود مستعمرين جدد حول ميناء بور سعيد^(٢٢)، فاضطر سعيد لإلغاء احتكار الشركة لبحيرة المنزلة.

وتوقف الحساب الجارى فى ٣٠ أبريل سنة ١٨٦٠م وكان لدينا بـ ١٥ مليون و ٢٤٨ ألف و ٤٢ فرنك و ٨٨ سنتيم. وكانت الحكومة المصرية تمتلك ١٧٧٦٤٢ سهماً من أسهم قناة السويس بسعر ١٠٠ فرنك للسهم الواحد، ونسبة خمس رأس المال. وارتفع دين الحكومة الأصلي فوصل إلى ١٧ مليون و ٧٦٤ ألف و ٢٠٠ فرنك، منها ٢ مليون و ٥١٦ ألف و ١٥٧ فرنك تم دفعها من قبل.

وبعد مفاوضات جديدة، وبتاريخ ٦ أغسطس سنة ١٨٦٠م، وقّعت الشركة اتفاقية مالية مع الوالى قبلت بمقتضاها حوالات الخزانة المصرية التى يتم إصدارها

مع تواريخ استحقاقها بين سنتي ١٨٦٣ و ١٨٦٧م. وكانت هذه أول اتفاقية تنظم الخصم لحساب الوالي من ثمن الأسهم التي رفضت دول عديدة شراء الكميات المخصصة لها منها.

إن هذه الحوالات - أو أذونات الخزنة - كان يجب تسجيلها لحساب الشركة بسعر الأول من يناير ١٨٦٠م. وتحتسب فوائدها بدءاً من هذا التاريخ ونسبة ١٠% سنوياً. وبهذه الطريقة، تكون الفائدة التي يستحقها الوالي (نتيجة لقيمة الدفعات التي سددتها) قد تم تعويضها وتحصل الشركة على نسبة ٥%.

أما رأس المال الجديد المطلوب للشركة - أي نسبة الـ ٥/٤ (الأربعة أخماس) الباقية، فقد التزمت الحكومة المصرية بإصدار أذونات خزنة بشكل متتابع تدفع بعد تسديد تواريخ الاستحقاق بنسبة الـ ٥/١ (الخمس) أي بدايةً من ١٨٦٧م.

وهكذا، لم يكن بمقدور الشركة المطالبة بالتسديد نقداً، فاكثفت - كما توقع دي ليسيس - بسندات الخزنة المصرية التي كان بمقدورها أن تتفاوض عليها بأفضل شروط لصالحها.

وأياً كان الأمر، فإن مساهمة سعيد في مشروع القناة لم تكن مقننة: فالوالي لم يكن متساوياً مع باقي المساهمين الذين مددوا - منذ ١٨٥٩ - أول ٥/١ (خمس) من رأس المال المطلوب، أي ١٠٠ فرنك للسهم الواحد حسبما تنص لوائح الشركة.

وبفضل اتفاق أغسطس سنة ١٨٦٠م، أصبح الوالي مساهماً متأخراً؛ لأنه لن يدفع - حتى سنة ١٨٦٧م - إلا أول قسط من رأس المال المطلوب للشركة في أثناء فترة الاكتتاب، في حين أن سعر السهم - في أول يناير سنة ١٨٦٣ - قد بلغ ٣٠٠ فرنك.

وتوفي سعيد بمرض عضال في يناير سنة ١٨٦٣م. وحتى يوم وفاته، فشلت مساعي دي ليسيس لإقناعه بتقنين وتسمية مساهمته المالية في المشروع. وذكر

سعيد لينرى بولوير^(٤): "وفيما يتعلق بالقناة، فلربما أكون قد غصت في هذه العملية كثيرا وبسرعة كبيرة ... ويعلم الله إن كان هذا المشروع سيتحقق أم لا. إنهم يقولون إنه يتطلب نقودا غير متوفرة. إن هذه الفكرة مهمة وقد تكون حقيقية ولكنني قد أخسر الكثير من أسهمي. أنني لم أتصور أنني سأشتري كل هذه الكمية من الأسهم، ولقد اقترحت شراء ٣٠ ألف سهم فقط ولكنني تورطت في شراء ٨٠ ألفا [كذا]. وفي الحقيقة، إنني لم أجادل، فالمصيبة قد حلت. إنهم - الآن - يقترحون عليّ الحصول على قرض. ومع هذا القرض، يجب أن أدفع ثمن أسهمي وعندئذ يسلمونها لي. والأسهم قد ارتفعت أسعارها. ويقولون لي إنني سأستطيع تحقيق قيمتها واسترداد أموالى. هذا ما يقولونه لي ولكنني لم ألتزم بأى شيء حتى الآن... أنا مُحبط، أنا مريض...^(٥)".

رابعاً: سوء النية الاستعمارية ومشروع القناة:

وفي تلك الأثناء، لم تقتر معارضة تركيا وإنجلترا لمشروع شق قناة السويس. لقد كان من المتوقع أن تأتي هذه القناة بالأمل لمصر ولكنها - مثل قناة بنما - أصبحت مصدراً للقلق والهواجس: فلكى يتم إنجازها، كان لابد من التضحية بأمة بأسرها. ومنذ ذلك الحين، يمكننا القول إن القناة أصبحت تملك مصر وليست مصر هي التى تملك القناة (مصر للقناة وليست القناة لمصر).

لقد كان رئيس الشركة - دى ليسبيس - هو روح هذا المشروع، ولكنه لم يكن مهندساً بل كان - وقبل كل شيء - دبلوماسياً تتقمصه روح رجل أعمال محنّال وداهية: فحطّ من شأن "الشركة العالمية" ونزل بها إلى مستوى الشركات التى تكونت - فى مصر - بهدف الكسب والاستغلال. وبدلاً من اقتصار نشاطاته على القناة البحرية، امتدت أطماعه لى تشمل كل أرجاء مصر.

(٤) سفير بريطانيا فى الأستانة.

وفى واقع الأمر، فإن دى ليسيبس قد استفاد لأقصى حد من صداقته بسميد وثقة به، فحصل أيضا على:

١- حق امتياز شق واستغلال قناة للملاحة النهرية ولرى الأراضى^[٧]. وربطت هذه التركة نهر النيل بالقناة البحرية من القاهرة حتى بحيرة التمساح، وأوصلت المياه العذبة إلى الصحراء فأخصبتها.

٢- كما حصل أيضا على امتياز استغلال الشركة للأراضى غير المزروعة الواقعة على ضفتى القناتين (الملاحية والنهرية).

٣- لقد كان دى ليسيبس يحلم بتكوين "محافظة البرزخ" لیسكنها مستوطنون فرنسيون، وتقسماً فيها مدن وموانئ وزراعات كما لو كانت بطريقة سحرية. إن الجزء الصناعى البحت فى مشروع القناة أصبح نقطة انطلاق تشعبت منها الأنشطة الزراعية والتجارية، التى تغطى منطقة واسعة تشبه المثلث الذى تقع زواياه فى بورسعيد والسويس والقاهرة. وبعبارة أخرى، فإن القناة البحرية قد استطالت بواسطة ترع الماء العذب حتى وصلت إلى القاهرة. وكان من المنتظر أن تكون قاعدة واسعة - فى داخل البلاد - لعملية استيطانية استعمارية سلمية على أطراف الدلتا.

ومن المؤكد أن البعض يستطيع الدفاع عن دى ليسيبس بصفته صاحب هدف مزدوج - أو مثل أعلى مُزَوَّج - كان يحركه ويُسيطر عليه ويُنشط طاقاته وتصوراته الراسخة كما لو كان خاضعا للتتويم المغناطيسى.

الأول: مثل أعلى "إنسانى" لأن وصل البحر الأحمر بالبحر المتوسط "كان سيدفع حركة التجارة ويُنشطها وينعكس فى شكل انطلاقة جديدة للحضارة وحتى

[٧] يقصد "الترعة الحلوة" أو "الحلوة" كما يطلقون عليها فى محافظة الشرقية وهى ترعة الإسماعيلية [المترجم].

للمسيحية^٨؛ والثاني: ومثل أعلى "فرنسي" لأن القناة وملحقاتها "يجب أن تضح الحياة في البلاد الشرقية" وتدعم النفوذ الفرنسي في مصر.

وللرد على هذا الزعم، يجب أن نذكر أن معاوني محمد علي من الأوروبيين (مثل كلوت بك^(٨) ودي سيف^(٩))، فيموا هذه الأفكار المثالية على أنها "إشراق وتآلق للفكر الفرنسي" وتأثيره في إطار الفكرة القومية التي بدأت تتشكل في مصر. ولكن دي ليسيبس وأمثاله لم يفهموا هذه الفكرة المثالية إلا على شكل توسع "المصالح" الفرنسية في إطار عملية استعمارية استيطانية سلمية يقوم بها الأجانب في مصر. ولذلك، اهتموا بالعنصر الأجنبي الأوروبي وبمشاريعه - التي تطلها رايات الامتيازات الأجنبية - على حساب العنصر المصري.

وسعى دي ليسيبس لتهدئة هذه المخاوف العامة التي أثرت - بأشكال مختلفة - على الرأي العام التركي والإنجليزي وحتى المصري، وحاول إقناع المعارضين لمشروعه بأنه مستعد لتقديم ضمانات بألا تتحقق هذه الوسوس.

وبتاريخ ١٥ مايو سنة ١٨٦١م، عقدت "الجمعية العمومية للمساهمين" اجتماعها الثاني، وقدم دي ليسيبس لها تقريراً جاء فيه: "يبدو أن هذه المعارضة قد هدأت بعد عقد اجتماعكم الأول وبسببه ... إننا نوافق بكل قلوبنا على النظام الدولي الذي اقترحه تركيا، وقد قمنا بصياغة أسس هذا الاتفاق على النحو التالي:

١- يجب إعلان الحياد التام لقناة السويس، وحرية المرور فيها لكل السفن التجارية - أيًا كانت جنسياتها - مقابل دفع نفس الرسوم بالنسبة للجميع. إن هذا الحياد يجب أن ينص عليه بوضوح في المادة ١٤ من عقد الامتياز.

(٨) كلوت بك (clot) : فرنسي أنشأ مدرسة الطب في عهد محمد علي (المترجم)
(٩) الكولونيل دي سيف (de sève) : هو سليمان باشا الفرنساوي الذي أنشأ الجيش المصري الحديث (المترجم)

٢- تمنع جميع السفن الحربية من المرور عبر القناة إلا بعد الحصول على تصريح من الحكومة المصرية.

٣- ممنوع منعاً باتاً على الشركة إقامة أية منشآت دفاعية أو أية تحصينات فى مدخل القناة، أو على طول مجراها، أو على الأراضى التى تنتفع بها الشركة فى البرزخ. كما أنه ليس من حق الشركة إقامة أية مستعمرات للمزارعين الذين لا يتمتعون بالرعوية المصرية.

٤- ليس من حق السفن التى تعبر القناة إنزال قوات عسكرية فى البرزخ إلا فى حالة المرض أو العطش أو وقوع حادثة؛ وفى حالة وقوع أحد هذه الاحتمالات، لابد من أخذ تصريح من الحكومة المصرية.

٥- الأراضى الممنوحة للشركة - بناء على حق الامتياز - لا تُستغل إلا فى الزراعة أو الصناعة فقط. وإذا حدث و قامت الشركة بتأجير أو نقل حق الانتفاع لكل هذه الأراضى أو لجزء منها - فإنها تفعل ذلك لمصلحتها المالية فقط وبدون التمييز بين الأشخاص أو الجنسيات فى عملية التأجير أو نقل حق الانتفاع.

٦- وأخيراً، فإن والى مصر قد أبدى استعداده للموافقة على وجود حامية من القوات التركية. وهذا الشرط لم يكن مفروضاً على الأراضى الواقعة فى حدود مصر الصادر بها "الخط الشريف" فى سنة ١٨٤١، ولا فى الاتفاقيات التى اعترفت فيها القوى العظمى الأوروبية بوضع مصر تجاه تركيا.

"إن مُجمل هذه الضمانات ينبغى له تبديد أى قلق بخصوص هذا الموضوع".

لقد صاغ دى ليسيبس أسس هذا الاتفاق بدون الاهتمام بمصالح مصر الحقيقية *muto proprio* (أى كما يريد وبدون استشارة أحد)، فهو قد تعهد بعدم إقامة مستوطنات لمزارعين أجانب. ولكن ليس مهماً أن يكون هؤلاء المزارعون مصريين أو أجانب طالما أن القانون الفرنسى هو الذى سيطبق على البشر وعلى الأرض.

ونظرا لوجود "الامتيازات الأجنبية"، ومع التعديلات المستمرة من قبل القناصل ومواطنيهم الأوروبيين على السيادة المحلية، فقد أمرت الحكومة التركية حكام الولايات العثمانية بالتزام الحذر وعدم القيام بمشاريع ضخمة في مجال الأشغال العمومية إلا بعد الحصول على إذن مسبق من الباب العالي، وحذرتهم - بشكل عام - من التنازل عن ملكية الأملاك العامة.

ومن المؤكد أن روح فرمانات التي منحت لمحمد علي - مع مكانته - قد حررت مصر فعليا من استئذان الباب العالي عند إقامة الأشغال العمومية العظيمة، التي تمت في عهده (مثل القناطر التي زادت من خصوبة الدلتا).

ولهذا السبب فكر دى ليسيبس في دمج مشروع القناة مع باقى مشاريع الأشغال العمومية التي لا تحتاج - عمليا - للحصول على إذن "الباب العالي" ولكنه نسي أن موافقة "الباب العالي" على مشروع مد خط السكة الحديد من القاهرة إلى الإسكندرية - فى عهد عباس - كان مرهونا بشرط صريح ألا تأخذ أية شركة أجنبية امتياز إدارته بعد إنشائه.

إن مشروع القناة وملحقاته - من أراض وترع ومدن - كان يعتبر بحق تنازلاً للشركة عن جزء من الملكية العامة، وأدخل إلى مصر كتلة متماسكة من المصالح الأوروبية.

أما فيما يتعلق بموافقة الوالى على وجود حامية تركية فى برزخ السويس، فإننا نشك فى صدق هذه المعلومة لأن دى ليسيبس لم يقدم أى برهان على صحة ما نسبته للوالى، ولأن رؤية حامية تركية على أرض مصر - تحت أى مبرر - كان بمثابة كابوس يؤرق منام خلفاء محمد على كافة.

وفضلاً عما سبق، فقد كان سعيد موجوداً فى بنها فى شهر يونيو سنة ١٨٦١م، ورفض مقابلة دى ليسيبس الذى وصل إلى مصر منذ يوم ٥ يونيو. وأعلن سعيد "أنه لن يمنح ثقته - بعد اليوم - إلى دى ليسيبس لأنه لم يراع أية دقة

فى تصرّحاته التى أعلنها أمام المساهمين، وأنه لن يتحدّث إليه فى أى شأن لأن كلماته سيُساء تأويلها^(١٤).

وكان دى ليسيبس يدرك تماماً أن سعيد كان طفلاً كبيراً متقلب المزاج. وعلى الرغم من أنه لم يستطع انتزاع حق امتياز بحيرة المنزل منه، ولا تقنين مساهمته المالية - بسبب معارضة إنجلترا اليقطة - فإنه استطاع إقناعه بالتنازل عن منطقة "تفتيش الوادى"^(١٥) الفسيحة الموجودة فى قلب منطقة الاستغلال الفرنسية.

إن الحصول على منطقة "تفتيش الوادى" كان له أهميته الاقتصادية والاستراتيجية: فالأهمية الاقتصادية ترجع إلى أن هذه المنطقة تبلغ مساحتها ١٠ آلاف هكتار اشترتها الشركة بثمن بخس (٢ مليون فرنك فقط) مع أن أرضها خصبة جداً وسهلة الري، وعاندها مضمون وسريع، وليست عليها أية مشاكل، وموقعها قريب من القناة وليس بعيداً عنها مثل باقى أراضي الشركة.

أما الأهمية الاستراتيجية لمنطقة "تفتيش الوادى" فترجع إلى أن قرية "التل الكبير" هى المركز السكانى الرئيسى فيها، وهى التى تقطع طريق الغزوات على الدلتا من جهة القتال. و"التل الكبير" هى أضعف نقطة فى خط الدفاع عن مصر: إن بحيرات المنزل والبرلس ومربوط على امتداد شمال مصر - من الإسكندرية حتى دمياط - تشكل خط دفاع طبيعى ضد أى هجوم من ناحية البحر المتوسط.

ولم يقتصر الأمر على هذا الحد، فإن سعيد بطيشه غير المعقول قد منح الشركة امتيازات أخرى لا تقل خطورة عما سبق، وتسببت فى زيادة نفوذها بقوة فى مصر، وذلك عندما سمح لها بامتلاك: مساحات واسعة ومتصلة من الأراضي،

(١٥) "تفتيش الوادى" يطلق عليه أيضاً "جفلك" (أو "شفلك") الوادى باللغة التركية [المترجم].

ومراكز تموين وإعاشة بداخل البلاد، وكلها مرتبطة بوسائل اتصال مباشرة وأمنة
بمجرى القناة.

وبتاريخ الأول من مايو سنة ١٨٦٢م، اجتمعت "الجمعية العمومية
للمساهمين" وقدم لها دى ليسبيس تقريراً عن المكتسبات الجديدة جاء فيه: "إن أملاك
الشركة تشتمل على ثلاثة عقارات مهمة فى دمياط وبولاق - بالقرب من القاهرة -
و"تفتيش الوادى".

١- "وتقع والعقارات - التى امتلكتها الشركة فى دمياط - على مساحة
عشرة هكتارات... بنيت عليها مخازن واسعة وفخمة. وكانت هذه المخازن تستخدم
فى الماضى بصفة ثكنات عسكرية وشونات للغلال. والمواد القيمة التى بنيت بها
هذه المخازن قدمت لنا موارد لا تُقدَّر بثمن استخدمناها فى الإنشاءات التى أقمناها
فى ذلك الموضع... ودفعنا مقابل هذه العقارات مبلغ ٥١ ألف فرنك وهو ثمن
معتدل للغاية.

٢- "وفى بولاق - ميناء القاهرة النهري - فإن صفقة ممتلكاتنا هناك
مرضية ومناسبة مثل مثيلاتها التى فى دمياط: فقد اشترينا مساحة ١٠ آلاف متر
مربع مقابل ٢٠٠ ألف فرنك. وهذه المخازن تقع فى أفضل موقع على نهر النيل
مباشرة، ومن المقرر أن تقدم لنا فائض قيمة كبير، كما ستغنيانا - من الآن فصاعداً
- عن استئجار مخازن مكلفة.

٣- "هذه المكاسب نفسها هى التى جعلتنا نحصل على "تفتيش الوادى". إن
خط اتصالاتنا - بين النيل وبحيرة التمساح - يتكون من مجموعة ترع داخلية
متتالية عددها أربعة: ترعة "بحر موسى" المتصلة بترعة "الزقازيق" ومن امتدادهما
تخرج ترعة الوادى التى ستأخذ ترعتنا الماء العذب منها. إن ترعتى "بحر موسى"
و"الزقازيق" جزء من الأملاك العامة. ولكن ترعة الوادى ليست كذلك، وهى تقع

فى وسط هذا الخط وتتشكل جزءا من التفنّيش المعروف بهذا الاسم: "تفّيش الوادى". وسيقوم المالك - بالضرورة - بتنظيم مجرى هذه التّرعّة كما يشاء...
إن هذه العملية (شراء تفّيش الوادى) ستحمى الخط الأساسى لمواصلاتنا النهرية - مع مراكز التّموين - من أى ضرر...".

خامسا: مشروع إنجلترا المضاد:

والآن، وبعد كل ما ذكرناه فى الفقرات السابقة، نستطيع أن نفهم لماذا أثار حصول دى ليسيبس على عقد امتياز القناة وملحقاته لدى إنجلترا رد الفعل نفسه الذى أبدته عندما غزا بونابرت مصر.

وبتاريخ ٢٥ نوفمبر سنة ١٨٥٩م، أرسل اللورد بالمرستون رسالة إلى اللورد كويلى (Cowley) جاء فيها: "إننا لسنا بحاجة لمصر ولا نرغب فيها. إننا بالضبط مثل رجل عاقل له ضيعة فى شمال إنجلترا، بينما يُقيم هو فى جنوبها: فهو لا يرغب فى امتلاك الفنادق الموجودة على طول طريق الشمال من مقر إقامته حتى ضيعته. إن كل ما يريده هو أن تكون هذه الفنادق فى حالة جيدة، ومفتوحة دائما، وتقدم له - عند نزوله بها - وجبة لحم الضأن، وتوفّر له الراحة". ولكن، على الرغم مما أعلنه بالمرستون، فإن إنجلترا كانت تسعى - بكل تأكيد - للسيطرة على طريق الهند المار بمصر منذ القرن التاسع عشر.

لقد منح محمد على كل التسهيلات التى طلبتها إنجلترا لمواصلاتها عبر الأراضى المصرية لدرجة أنه تلقى الشكر من "شركة الهند" والتجار الإنجليز فى سنة ١٨٤٠م. ولكن إنجلترا دمرت قوته وسعت جاهدة لاحتكار خدمة الترانزيت وإيجاد موقع قدم لها فى مصر.

وعند افتتاح قناة السويس، أكد رجل الدولة الإنجليزي الشهير - المستر هارى جونستون (Harry Johnston) - على ثبات السياسة الإنجليزية تجاه مصر في خطوطها الأساسية قبل وبعد تنفيذ مشروع القناة على حد سواء: "إن أكثر رجال الإمبراطورية البريطانية استنارة كانوا متأكدين من أن مصر ليست قادرة على حماية استقلالها - بصفتها دولة محايدة وضعيفة - ولذلك لا يجب تركها تسقط تحت سيطرة أية دولة تستطيع تحدى إنجلترا و تغلق قناة السويس"^(٢٥).

إن إصدار فرمان امتياز القناة وملحقاته جعل تدخل إنجلترا في مصر مسألة حتمية.

وعندما فشلت إنجلترا في إيقاف مشروع القناة ، تقدمت - في شهر نوفمبر سنة ١٨٦٢م - بمشروع مد خط سكة حديد يمر عبر وادى النيل، فقد كان اهتمامها الأساسى منصبا على إيجاد توازن بينها وبين نفوذ غريمها فرنسا في مصر.

ولتنفيذ هذا المشروع، كان لابد:

أولاً: من الحصول على حق امتياز يصدره والى مصر لشركة إنجليزية لمد خط سكة حديد يمر عبر وادى النيل حتى خط عرض ٢٤ درجة، وبذلك تربط القطارات البحر الأحمر بميناء برنيس. وتحصل الشركة - فى الوقت نفسه - على ضمان بنسبة ٧% بصفة فوائد على رأس المال المستثمر فى هذا المشروع.

وثانياً: كان لابد من أن يتنازل الوالى لإنجلترا عن جزيرة "جوبال" لكى تقيم إنجلترا عليها منشآت بحرية وتجارية.

وكتب وزير البحرية الفرنسية معلقا على الطلب الثانى: "إذا احتلت إنجلترا هذه الجزيرة التى تتحكم فى خليج السويس، فإنها - عمليا - ستتحكم فى مدخل القناة من الجنوب؛ وبذلك، فإنها ستدمر العمل الهائل الذى تم تنفيذه للصالح العام"^(٢٦). وبناء على طلب الحكومة الفرنسية، أبلغ قنصلها فى مصر الوالى -

رسميا - بأنه إذا تنازل عن جزيرة جوبال فإنه سيترك مفاتيح مصر تقع في يد القوة التي ستحتل الجزيرة برضاء أو رغما عنه، وأن فرنسا لن تسمح بذلك.

إننا قصة "القشة والخشبة" الخالدة؛ ففرنسا رأت "القشة" التي في عين إنجلترا ولكنها لم تر "الخشبة" في عينها هي (١١).

وحسبما يقول الوزير الفرنسي، فإن إعطاء امتياز مد خط سكة حديد لإنجلترا، أو التنازل لها عن جزيرة جوبال، يُعرض أمن مصر للخطر. ولكن، ما قيمة هذا الامتياز مقارنة بما حصلت عليه الشركة الفرنسية من امتياز القناة وملحقاته، والذي بمقتضاه حصلت هذه الشركة ليس فقط على مفاتيح مصر بل أيضا على أراض تعادل مساحة مديرية بالقرب من عاصمتها ؟

وفي تلك الأثناء، كان السير هنري بولوير - سفير بريطانيا في الأستانة - موجودا في مصر، وكان يؤيد مشروع السكة الحديد. أما سعيد، فقد وافق - من حيث المبدأ - على منح هذا الامتياز للشركة الإنجليزية لمدة ٩٩ سنة مع تقديم أرض المشروع مجانا، ولكنه رفض ضمان نسبة الفائدة. وبخصوص جزيرة جوبال، فقد كان يرى أن إنجلترا لم تطلب أى شيء بخصوصها سوى إنشاء فئار ومكتب تلغراف بها.

وفي واقع الأمر، لابد وأن نقر بأن سياسة بولوير تجاه مصر تكشف عن سعة أفق ودهاء وحكمة نادرين: فلقد عارض بولوير موقف بالمرستون الرافض - بعناد وغباء - لمشروع القناة بإعلانه أن المشروع غير قابل للتنفيذ. فبولوير - أيضا - كان يعارض المشروع ولكن بشكل أذكى: فبتاريخ ٣ يناير سنة ١٨٦٣م، بعث من الإسكندرية بذاكرة سرية وشخصية إلى وزير الخارجية البريطاني جاء

(١١) أى أن فرنسا رأت عيوب المطالب الإنجليزية وهي بسيطة نسبيا بالقياس إلى عيوبها هي التي تتجاهلها حسبما ذكر الإنجيل [المترجم].

فيها: "لا أعتقد أن مشروع القناة نفسه يبرر كل هذه المعارضة من جانبنا. ومن الأفضل لمعارضتنا له أن تستند على الطريقة التي نفذ بها والأيدى التي تمسك به".

وذكر بولوير أيضا أن هناك أزمة مالية ستهدد الشركة في القريب العاجل. لقد أصاب بولوير كبد الحقيقة لأن تاريخ القناة - منذ البداية وحتى بعد افتتاحها - لم يكن سوى سلسلة متصلة من الأزمات المالية التي يحلها الوالى بأموال الدولة المصرية. ونصح بولوير الحكومة الإنجليزية بأن تكون مستعدة لمواجهة أى موقف حرج جديد قد تتعرض له الشركة، وذلك "إما بالعمل على انهيار الشركة أو بتشجيع نقل المشروع - مع الحقوق الحالية للشركة - إلى الحكومة المصرية..."^(٢٧)

ويبدو أن خطة بولوير كانت تهدف إلى ضرورة تحسين جميع أشكال المواصلات عبر السويس والإسكندرية. وأيد بولوير أيضا مشروع السكة الحديد في رأس بناس - على البحر الأحمر - بهدف "الإقلال من قيمة القناة، وبالتالي زيادة مشاكل الشركة".

وبولوير كان هو الذى فضح بسخرية قوية - وفي عدة مواقف - التجاوزات المشينة التي يرتكبها الأوروبيون في مصر خصوصا التجاوزات الأخلاقية التي لازمت مشروع السويس.

وأثارت مواقف بولوير مرارة القنصل الفرنسى - المسيو بوفال - الذى عثر عنها بقوله: "ألا يوجد بهذه السخرية بعض المزاج السيئ والغیظ ؟ أتمنى ذلك لأن المزاج السيئ والغیظ هما اللذان سمحا لنا بتحمل لهجة سفير الملكة التي تحدث بها معى هذا الصباح: فلقد استخدم جملاً وعبارات في غاية التهذيب والرفقة تشير إلى أننا نريد الاستئثار بمصر... ومع ذلك، فهو يعرف جيدا أنه ليس من المستحيل أبدا التفاهم مع فرنسا تحت شعار "مصر مستقلة عن الأجانب ومفتوحة للجميع"؛ فضلا عن ذلك، فإنكم ستعرفون - بكل سرور - أن صاحب السعادة مرغم على

الموافقة على أن جزيرة جوبال تابعة للوالى. وبالتالي، فكيف يزعم بأن من يعترف الجميع له بملكية خليج ما ليس من حقه الدخول فيه أو الخروج منه؟^(٢٨).

ولكن مصر كانت بالفعل تابعة للأتراك والأوروبيين وذلك بسبب خطأ سعيد ورغبة أوروبا. وللقضاء على البقية الباقية من أمن مصر، لم يعد أمام الوالى سوى اللجوء للديون وفتح أبواب الدلتا أمام المصرفيين الأوروبيين. وجاء المصرفى ليكمل ما بدأه الديبلوماسى.

هوامش الفصل الثالث

1) *Archives anglaises*. F.O. 78. Vol.1313. Alexandrie.
8 avril 1857.

2) *Ibid.*Alexandrie, le 16 avril 1857.

3) *Archive francaises*. A .E. Correspondance.
politique. Egypte. Vol. 27. Alexandrie, le 2 mai 1857.

(٤) ذكر المؤلف المجهول (وهو ج . كلودي J.Caudy) في كتابه:

Histoire financière de l' Egypte depuis Saïd Pacha (1854-1876).

ما يلي : "... وفي الوقت نفسه. كان هناك حادث مهم مفيد لمصر على وشك الوقوع لكنه كان أيضا حادثا مشئوما لمالية حكومتها: ففي نوفمبر سنة ١٨٥٤م، لبى فردينان دى ليسيبس دعوة الوالى، فوصل إلى معسكر "الحرية" [؟] ومعه مذكرة بخصوص شق قناة فى برزخ السويس. وخلال بضعة أيام ، وقع الوالى على فرمان امتياز شق القناة. لقد فتح هذا القرار باب الدلتا - على مصراعيه - أمام تدفق الأوروبيين. وبذلك ، أصاب السلطة المطلقة للوالى بضربة لن تقوم لها قائمة بعدها ."

أما جول كوشيريس (Jules Cocheris)، فى كتابه:

"Situation internationale de l' Egypte et du Soudan".

فقد لخص تاريخ القناة فى هذه العبارات الصريحة: "إن شرف شق برزخ السويس يرجع فى أغلبه إلى إسماعيل. وكل من سكتوا يعرفون ذلك. إن الذهب (فى شكل الضرائب التى دفعها المصريون) والأيدى العاملة (على شكل السخرة)

قد سمحا لدى ليسيبس بإنجاز مشروعه الذى كان سيلقى نفس مصير قناة بنما لولا وجود الخديوى".

(5) *Archives françaises. A.E. Correspondance politique. Egypte. Vol. 26. Alexandrie, le 9 avril 1855.*

(٦) كان بحوزة "اللجنة الدولية" إجمالى نتائج العمليات والمراجعات التى أجراها - من قبل - المهندسين المختلفين، خصوصا ما يتعلق منها بمستوى البحرين: فمن المعروف أن القداماء اعتقدوا أن مستوى مياه البحر الأحمر أعلى مستوى من مياه البحر المتوسط التى يفصل بينهما برزخ السويس. وذلك بناء على ما ذكره أرسطو، وما أكدته "لجنة مصر" برئاسة المسيو لوبيير (Lepère) فى سنة ١٧٩٩م.

ويعطينا المسيو دى بلاس (Desplaces) تفاصيل مهمة حول هذه النقطة الفنية فى المسألة: "منذ سنة ١٨٤١م، حاول المسيو لينان بك (Linant Bey) والمستر أندرسون مدير "شركة شبه الجزيرة والشرق" تكوين شركة لشق برزخ السويس. وفى سنة ١٨٤٦م، تكونت شركة جديدة لتنفيذ فكرة المسيو لينان بك، وللتأكد من إمكانية فتح "بوسفور" جديد واصطناعى فى برزخ السويس. وكان الأعضاء الأساسيون فى هذه الشركة هم السادة ستيفنسون، وب. تالابو، وبنجريللى.

"وبصفة تمهيدية، بدأت الشركة فى عملية قياس مستوى المياه فى البحرين، وعيدت بها إلى المسيو بوردالو نظراً لخبرته فى هذا النوع من الأعمال. ولكى تكون عملية الاستكشاف على أعلى قدر من الدقة المطلوبة، وضع الوالى عددا من المهندسين المصريين وسريتين من سلاح المهندسين وسرية مدفعية تحت إمرة لينان بك) بالإضافة إلى المهندسين الأوروبيين الذين كانوا تحت إمرته من قبل.

"وتمت العمليات بأقصى قدر من الدقة وشملت: المنطقة من "الطينة" حتى "السويس"، ثم من "السويس" حتى "الطينة". وكانت الآلات والأدوات ممتازة، أما العاملون فهم كثيرون وماهرين، كما كانت مجموعات المهندسين تعمل بشكل منفصل: فتم عمل تصويبات لهذا العمل المشترك حسبما ذكر المسيو بوردالو؛ ولذلك، كانت نتائجه دقيقة.

"وفي سنة ١٨٤٧م، تكفل المسيو تالابو بإعلان هذه النتائج في الأوساط العلمية: فقد كان البحران الأحمر والمتوسط في المستوى نفسه تقريبا، كما استنتج لابلاس (Laplace) وفورييه (Fourier) من قبل. وبالتالي، فإن نتيجة عملية القياس التي تمت في ١٧٩٩م كانت خاطئة.

"وبين سنتي ١٨٤٦ و ١٨٥٦م، أجريت ثماني عمليات لقياس مستوى المياه في البحرين في اتجاهين متقابلين: فدرست خمس منها الطريق المباشر من "بالوطة" إلى "البحر الأحمر" وبالعكس؛ ودرست الثلاث الأخريات الطريق غير المباشر: السويس/ القاهرة/ رشيد أو دمياط وبالعكس. وقد تطابقت نتائج عمليات القياس كلها.

"وتمت العمليات الخمس لقياس مستوى البحرين عبر الطريق المباشر بالترتيب التالي:

١- عملية قياس قام بها بوردالو ولينان بك - سنة ١٨٤٧م - من "الطينة" إلى "السويس".

٢- عملية قياس قام بها جابول (Gabold) وفرومون (Fromont) سنة ١٨٤٨م في اتجاه معاكس للعملية الأولى - لكي تراجعيا وتدقق نتائجها - من "السويس" إلى "الطينة".

٣- عملية قياس قام بها لينان بك - سنة ١٨٥٣م - لمراجعة وتدقيق القياسين السابقين بناءً على تعليمات الحكومة المصرية والمسيو ساباتييه، القنصل العمومي الفرنسي.

٤- عملية قياس أجراها سلامة أفندي - من أعضاء العملية الأولى - سنة ١٨٥٥م، تحت إشراف لينان بك لصالح الأشغال المستقبلية التي ستقوم بها "اللجنة الدولية"، ودرست المنطقة من "السويس" حتى "بالوطة".

٥- عملية قياس أخيرة لهذه المنطقة أجراها سلامة أفندي خلال سنة ١٨٥٦م.

"أما عمليات القياس الثلاث التي تمت عبر الطريق غير المباشر فكانت:

١- عملية قياس أجراها "تاهيل" [؟] أفندي سنة ١٨٤٦م من رشيد إلى القاهرة عبر مديرية البحيرة، وتم دمجها مع عملية قياس أجراها بوردالو سنة ١٨٤٧م من "الطينة" إلى القاهرة عبر "وادي طميلات".

٢- عملية قياس أجراها رمضان أفندي سنة ١٨٤٩م من دمياط إلى القاهرة عبر مديرية الشرقية، وتم دمجها مع عملية قياس أجراها بوردالو - سنة ١٨٤٧م - من السويس حتى القاهرة عبر "الوادي".

٣- عملية قياس قام بها دارنو (Darnaud) من السويس إلى القاهرة عبر طريق البريد، وتم دمجها مع عملية بوردالو سنة ١٨٤٧م من القاهرة إلى الطينة عبر الوادي.

"وبدون شك، فإن نتائج كل عمليات قياس المستوى لم تكن بالدقة نفسها؛ وبالتالي، لم تكن لها نفس المصداقية، ولكنها اتفقت كلها مع بعضها لأن أقصى فرق في مستوى البحرين لم يتعد ٩٦ سم كما أن النتيجة العامة لم تعد قابلة للنقاش.

"وأهم عمليات القياس هي التي أجراها بوردالو، تليها عملية لبنان بك (التي أجريت لمجرد الترجيح بين نتيجتي سنتي ١٨٤٧م و١٧٩٩م)، ثم عملية سلامة أفندي التي تمت خصيصاً لقناة السويس. لقد اهتمت الأوساط العلمية لكرامة "اللجنة المصرية" بسبب الخطأ الجسيم الذي نسب إليها وللرد على الشكوك الجديرة بالاحترام التي أثارها - في سنة ١٨٥٣م - المسيو ساباتييه فنصل فرنسا العمومي في مصر حول المراجعة الرسمية التي كلف المسيو لبنان بإجرائها".

(Ernest Desplaces: "Le Canal de Suez", Paris, 1859, Pp. 88 - 91).

(7) De Lesseps: "Lettres, Journal et Documents", tome I, P. 212.

(8) Ibid. P. 232.

(9) Ibid. P.104.

(10) J.C. Op. cit.

(11) Sidi Lokman El Hakim: "*Les milles Pertuis des finances du khédive.*"

(12) *Archives anglaises*. F.O.78. Vol. 1421. Alexandrie, le 17 juillet 1858.

(13) De Lesseps. Op. Cit., P. 289.

(14) Charles Lesage: "*L'achat des actions de Suez*", 1906, P. 24.

(15) *Archives anglaises*. F.O. 78. Vol. 1556. Alexandrie, le 2 juin 1860.

(16) *Archives françaises*. A.E. Correspondance politique. Egypte. Vol. 29. Alexandrie, le 11 juin 1860.

(17) *Archives anglaises*. ibid. Alexandrie, le 3 juin 1860.

(18) Ibid.. Alexandrie, le 11 juillet 1860.

(19) Ibid.. Vol.1314. Alexandrie, le 25 décembre 1857.

(20) Ibid.. Vol.1556. Aexandrie, le 3 juin 1860.

(٢١) مذكرة تفسيرية رفعها دي ليسيس إلى الوالى بتاريخ ٤ يونيو ١٨٦٠م.

(22) *Archives anglaises*. Ibid.. Alexandrie, le 2 juin 1860.

(23) Ibid.. Vol. 1715. Le Caire, le 15 décembre 1862.

من هـ بولوير إلى راسل (Russel).

(24) Ibid.. Alexandrie, le 8 juin 1861.

(25) Harry Johnston: "*British Empire in Africa*", P. 342.

(26) *Archives françaises*. A.E. Correspondance politique. Egypte. Vol. 30. Paris, le 13 décembre 1862.

(27) *Archives anglaises*. F.O. 78. Vol. 1795. Alexandrie, le 3 janvier 1863.

من بولوير إلى راسل.

(28) *Archives françaises*. Ibid.. Vol. 131. Alexandrie, le 2 janvier 1863.

* * *

الفصل الرابع

الغزو عن طريق الرهن العقارى

- ١- إصدار أذونات الخزائنة أو نظام الاقتراض المقتنع.
- ٢- التعليق على قرض صغير عقد في باريس سنة ١٨٦٠م.
- ٣- عقد أول قرض كبير في ١٨٦٢م. والصراعات الدولية.

الغزو عن طريق الرهن العقاري

كان سعيد محروما من المواهب الطبيعية العظيمة - التى حظى بها أبوه - ومن كل علم ومعرفة، ولم يكن خبيراً بالرجال ولا بالإدارة. وقد تجنب سعيد إتقال كاهل الشعب بالضرائب أو السخرة، ولم يحاول الاستئثار بالأراضي لحسابه الخاص. لكنه تسبب فى إفقار الدولة - منذ بداية عيده - بسبب مصاريفه الهائلة: فقد كان يهوى حياة البذخ، فأجاع إدارته لكى يشبع نزواته وأهوائه، وأيضاً لكى يلبي أطماع المستغلين الأوروبيين وندمائه.

وفى أغلب الأحيان، كانت لديه رغبة صادقة فى تنظيم ماليته ولكنه كان عاجزاً عن وضع خطة شاملة ناهيك عن تطبيقها. ومثل كل ذوى العقليات السطحية، فقد كان يتصور أن الاقتصاد هو مجرد إنقاص رواتب الموظفين ولم يفكر فى تنمية موارد الدولة وخصوصاً تخفيض جميع النفقات غير الضرورية.

لقد رسم القنصل العمومى لفرنسا - المسيو بوفال - صورة مؤثرة له عندما ذكر: 'لم يكن لسعيد - بصفته حاكماً - إلا عيب واحد ألا وهو عدم الجراءة التامة فى مواجهة أية مشكلة أو قضية. وبخجة الالتفاف حول المشكلة، فإنه كان يقع دائماً فى تعقيدات ومأزق يصعب عليه الخروج منها. ومن هنا، جاءت التضحيات الجمة بالمال: فكان يقتصد فى جوانب تافهة للغاية. وفى الوقت نفسه، كان يبعثر الملايين للحصول على راحة البال التى كانت تبتعد عنه بقدر ما كان يدفع مبالغ أكثر للحصول عليها.

وفى الواقع، فإن إكرامياته - أو بالأحرى نقطة ضعفه - زادت من أطماع الأوروبيين فيه فأصبحت ظاهرة عامة: فلا يوجد أحد جاء إلى مصر إلا وهو يمنى نفسه بجمع ثروة إما بالحصول على مكربة من الوالى، وإما بتثديده برفع قضية

تعويض ضده، أو برفعها فعلاً، أو بالاستغلال الماكر لكلمة ما نطقها الأمير، إلخ إلخ... ولم يوجد قنصل واحد لم يهدف إلى كسب مبلغ مليون فرنك.

"وإذا لم يصمد الوالى بقوة وحزم فى مواجهة هذه الأطماع - من جهة - والمضايقات السياسية التى تسببها له إنجلترا - من جهة أخرى - فإنه سيزداد ضعفاً وسيستأهل أكثر فأكثر، وسيغلس بعد قليل"^(١).

ولكن سعيد افتقد القوة والعزم. وبالإضافة إلى ذلك، فإن بعض الحكومات الأوروبية والقناصل والرأسماليين الأجانب دعموا هذه الأطماع وشجعوا الوالى - بطريق مباشر أو غير مباشر - على الانغماس فى الرفاهية والسفه أكثر فأكثر.

أولاً: إصدار أذونات الخزانة أو نظام الاقتراض المقنع:

أراد سعيد أن يخرج من هذه المأزق الخائفة، فلجأ باستمرار إلى "حيل" تسببت له فى وقوع كوارث. وكانت أولى هذه "الحيل" هى: إصدار "أذونات الخزانة" التى نصحه بها دى ليسيس سنة ١٨٥٨م، وتسببت هذه "الحيلة" فى حدوث رخاء وهمى نتج عنه "ذين سائر" يزداد باستمرار نتيجة لإصدارات الأذونات الجديدة والفوائد التى بلغت نسبتها من ١٢ إلى ١٨%.

ووجد سعيد فى هذا الإجراء حلاً بليداً وكسولاً يتناسب مع شخصيته، ووسيلة مقنعة لتحويل المشاكل المالية - مؤقتاً - ويتخلص من تدخل "الباب العالى": فحسب الفرمانات السلطانية، كان محظوراً على الوالى ضرب النقود باسمه أو عقد قروض أى أنه كان ممنوعاً من إعلان استقلاله، أو تعريض موارد البلاد للخطر، أو التنازل عن استقلاله الداخلى لصالح طرف ثالث.

وفى الحقيقة، فإن سعيد قد انتهك "روح" المعاهدات ورهن موارده فعلاً. إن إصدار "أذونات الخزانة" - أو بالأحرى "الحوالات" - بشكل مبالغ فيه وبإفراط

كانت تحقق مكاسب هائلة لحاملوها وتعطيهم ميزات واسعة للمضاربة في البورصة على حساب التجارة. ولذلك، سنجد أن عدد البنوك التي أنشئت في مصر، في عهد سعيد، لتشجيع التجارة لم تقم بتشجيعها لأن فائديها المعندة والمضمونة كانت تبلغ ٦ أو ٧% فقط، فاشترت "أذونات الخزنة" التي تصل فائديها إلى ١٨%.

وفي نهاية ١٨٥٩م، سنجد أن "تفقات سعيد المبالغ فيها، مع السهولة التي سلم بها نفسه لعصابة من الطفيليين تنهيه باستمرار، قد تسببت في حدوث عجز مالي قدره مليون جنيه إسترليني وأثرت سلباً على إيرادات سنة ١٨٦٠م^(٢).

وصدرت "أذونات الخزنة" الجديدة، وكانت تستحق الدفع في خلال سنتين، وتجاوزت قيمتها مليون و ٦٠٠ ألف جنيه إسترليني، بالإضافة إلى رواتب الموظفين المتأخرة والديون المتعددة ... إن هذا الوضع - على المدى الطويل - سبب القلق لحاملي الأسهم المصرية مادامت هذه الأذونات كانت تشكل ذنباً سائراً بدون أى ضمانات. وبتاريخ ٢٥ فبراير ١٨٦٠م، ذكر القنصل الإنجليزي ما يلي: "إن أحد أهم تجارنا جاء اليوم ليسألني إلى أية درجة يحق للوالى إصدار هذه الأذونات. لقد عقد أمير - لن يعيش طويلاً - هذه الديون، فيل هي ملزمة لخليفته الذى قد يكون مختلفاً عنه تماماً ؟

"وكان هذا التاجر قدّم نفسه بصفته ممثلاً لعدد كبير من التجار، فرفضت إعطائه رداً محدداً على مسألة نزاع بسيطة مثل هذه. إلا أنني أؤكد لسعادتكم أن الوريث قد يتردد في التصديق على الالتزامات الناجمة عن طريقة طرح هذه الأذونات في السوق: فهي مطروحة بنسب فائدة مدمرة تجعل رأس مالها يتضاعف في خلال ثلاث سنوات ونصف.

"وبالنأكد، فإن الوالى لا يزال شاباً ولكن صحته وسلوكياته وصلت لدرجة تجعل أية شركة تأمين ترفض التأمين على حياته. وكذلك، فإن طريقته المزاجية المتقلبة تجعله يبذر مبالغ مالية هائلة، وتجعله يعتبر أن كمية الأذونات المطروحة

سرا من الأسرار. وكل هذه التصرفات تسبب القلق للتجار المقيمين هنا فيما يتعلق بقيمة أذونات الخزنة^(٣).

ثانياً: التعليق على قرض صغير عقد في باريس سنة ١٨٦٠م:

أرادت المؤسسات المالية العديدة تدعيم قيمة وإيرادات "أذونات الخزنة" التي لم تقدم ضماناً، ولا حق رهن لصالح هذه المؤسسات صاحبة الشأن ولا لشركة قناة السويس (التي كانت بمفردها تحتاج إلى مبلغ ٨٨ مليون فرنك). ولذلك، كان من مصلحة هذه المؤسسات أن تؤكد ثقتها ومصادقتها في مصر بأى ثمن؛ فقدمت المال للحكومة المصرية على هيئة قروض منتظمة.

وبالإضافة إلى ما سبق، فإن هذه القروض كانت لها ميزة سياسية هائلة: فلقد كانت موارد مصر هي ضمان هذه القروض؛ وبالتالي، فقد أعطت للمصريين الأوروبيين - ولحكوماتهم عند اللزوم - حق الإشراف على مالية البلاد. ولتجنب هذا الخطر، عارض قنصل إنجلترا - منذ ١٨٥٧م - إدخال نظام القروض في مصر.

وحتى قبل إصدار "أذونات الخزنة"، تقدم شخص يدعى توديسكو (Tudesco) إلى قنصل إنجلترا لتشجيع إنشاء بنك "يتخصص في منح الحكومة المصرية قرضاً يضمنه حق الرهن" على جزء من موارد البلاد. وفي الوقت نفسه، يصدر هذا البنك عملة ورقية تقبلها الخزنة المصرية عند دفع الضرائب. ورد عليه القنصل بأنه سيعترض - بكل قوة - على مثل هذه الخطة قائلاً: "لا شيء يمثل خطراً على مصالح البلاد مثل السماح للوالى بعقد قرض... فلو سُمح له بالاقتراض بضمان موارد البلاد، فلن يبقى أى أمل في الاقتصاد أو الإدارة الرشيدة، وسيتولى خليفته حكم البلاد ومواردها مملوكة للمضاربين الأجانب^(٤)."

ويبدو أن المسيو ساباتييه قد تبني هذا الرأي نفسه في حديثه مع مروجي هذا المشروع، ولكن معارضة القنصلين لم تستطع الصمود طويلاً أمام قوة الأحداث ومصالح اللعبة واللاعبين: فالمصرفيون أرادوا إنقاذ النقود الموجودة على هيئة "أذونات الخزنة" - التي أغرقت السوق بين سنتي ١٨٥٨ و ١٨٦٠م - والتي تركت الباب مفتوحاً أمام المضاربات و"المؤامرات" المالية والاقتصادية. وكذلك، فإن حكومة "الإمبراطورية الثانية" كانت تريد تدعيم وضعها المتميز في مصر عن طريق تأمين إشرافها على إدارة مصر المالية. وأخيراً، فإن حكومة سعيد كانت في وضع مينوس منه وكانت تريد الحصول على المال بأي ثمن: فدخلت - منذ تلك الفترة - في الحلقة المفرغة لهذا النظام المدمر الذي يتلخص في تسديد الديون القديمة باقتراض ديون جديدة، وليس بأية وسيلة أخرى غير الديون.

وأصبحت هذه القروض مهنة رابحة يمارسها عدد كبير من المقرضين والوكلاء والوسطاء - من كل صنف - مقابل عمولات، وكان هدفهم هو جعل الوالي لا يكف عن الإنفاق، وتشجيع رفع دعاوى المطالبة بالتعويضات والسمسرة وعمليات الاحتيال وتكوين الثروات بطرق غير قانونية.

وفي بدايات سنة ١٨٦٠م، بعث سعيد بأحد ندمائه (پاولينو بك وهو بولندي الجنسية ويعرف أيضاً باسم دراهنت بك) لكي يتفاوض على عقد قرض بمبلغ ٢٨ مليون فرنك. وبذلت حكومة إمبراطور فرنسا مساعيها الحميدة، ولكنها أرسلت لقنصلها في مصر برقية - بتاريخ ٦ يوليو - كلفته فيها بتوجيه بضعة أسئلة للوالي "بخصوص ما سيفعله بالأموال التي ستقدم إليه وعن الضمانات التي سيعتمد عليها الرأسماليون الفرنسيون".

وفيما يتعلق باستخدام القرض، أعلن الوالي للقنصل بأنه يفكر في استخدام جزء منه لدفع الالتزامات المتأخرة عليه مع الاحتفاظ بباقي قيمة القرض لمواجهة ما سيأتي به المستقبل، وذكر بأنه لن يستخدم هذه الأموال في استرداد "أذونات الخزنة" ولكنه - وبواسطة الموارد التي ستكون بحوزته - لن يلجأ أبداً إلى مثل

هذه الوسيلة لأنه لن يحتاج لإصدار أذونات جديدة. وقال إنه قرر سحب العملة الورقية من التداول؛ لأن دورها قد انتهى: فهي قد ساعدته على تجاوز الصعوبات الوقتية. أما الأذونات المتداولة حالياً - والتي تستحق الدفع ما بين سنتي ١٨٦٠ و١٨٦٣م - فقد ارتفعت قيمتها إلى ٥٥ مليون فرنك.

وبخصوص الضمانات المطلوبة للقرض، أوضح أن أي ضمان غير مجد وأنه لا داعي لإثارة هذه المسألة. وأشار إلى أن إيرادات الجمارك المصرية مخصصة فعلاً لدفع "الجزية" للباب العالي ولا يمكن التفكير في جعلها ضماناً للدين. وقال إنه من غير المناسب ربط أو رهن أي مورد آخر من موارد الدولة - بصفة ضمان الدين - بسبب المضاعف السياسية التي قد تنشأ عن عملية الرهن هذه، وخصوصاً بسبب شكاوى التعويضات التي ستتهال على "الباب العالي"^(٥).

وبتاريخ ٢٨ يوليو، رجع باولينو بك - مندوب الوالي - إلى مصر ومعه اتفاق بعقد قرض تم التوقيع عليه في باريس بتاريخ ١٧ يوليو سنة ١٨٦٠م مع "بنك شارل لافيت وشركاه" ومكتب الخصومات^(٦). وبلغت قيمة هذا القرض ٢٨ مليون فرنك تمثلها "أذونات الخزنة" المصرية، وسيحتفظ بها المصرفيون الفرنسيون ويتم جدولة مواعيد استحقاقها كل ثلاثة أشهر بدءاً من يوم ٣٠ سبتمبر سنة ١٨٦١م حتى يوم ٣٠ يونيو سنة ١٨٦٥م. وبعد أن يستقطع البنك قيمة ما دفعه وخصم الفوائد، يسلم عائد هذه الأذونات للوالي على أربع دفعات شهراً بشهر بدءاً من الأول من سبتمبر حتى الأول من ديسمبر سنة ١٨٦٠م.

ومع أن الوالي قد أعلن التزامه بعدم إصدار أذونات خزنة جديدة، ومع أن الحكومة الفرنسية قد ضمنت هذا القرض لدى رجال البنوك الفرنسيين، فإن الأذونات المذكورة صدرت فعلاً بشرط أن تدفع قيمتها في باريس مع رهن عائدات جمرِك الإسكندرية بصفقتها ضماناً لهذا الدين.

(٥) Comptoir d'Escompte.

وبتاريخ ١٦ أغسطس ١٨٦٠م، وقع الوالى مع دى ليسيبس الاتفاق المالى الذى يدفع الوالى - بمقتضاه - ديونه للشركة بواسطة الخزانة بدءا من ١٨٦٣م.

ولم يتوقف الأمر إلى هذا الحد: فمنذ شهر سبتمبر، سارع سعيد بتبديد وبعثرة الأموال المقترضة بسبب بذخه الشديد، فدفع:

١- مبلغ ٣ ملايين فرنك للمسيو زيزينيا بصفة تعويض عن وعد قطعه له محمد على ثم ألغاه.

٢- مبلغ ٥٠٠ ألف فرنك لأخيه الأمير حليم.

٣- مبلغ ٢,٥ مليون فرنك لابن عمه مصطفى باشا لشراء السكر منه، وتحديدًا لكى يعينه على دفع ديونه الخاصة التى لم يقترضها لصالح مصر ولا بضمانيها.

٤- مبلغ مليون وربع المليون فرنك لأخته - المرحومة نازلى هانم - ليشترى منها مبنى لا يحتاجه ولا يعرف ماذا سيفعل به.

وبتاريخ الأول من أكتوبر سنة ١٨٦٠م، وجه قنصل فرنسا برقية إلى وزير خارجية بلاده علق فيها على تصرفات سعيد قائلاً: "وهكذا نجد - يا سيدى الوزير - أن اللامبالاة قد أضاعت ثلث قيمة القرض المدفوع من أموال الدائنين"، وأبدى أسفه لأن سعيد ترك نفسه ينساق وراء رغبته فى "هذا الإسراف الذى يُرثى له"^(٦).

ولكن الذى يُرثى له حقا هو أن الحكومة الفرنسية - بعد دى ليسيبس - هى التى شجعت سعيد على الاستمرار فى ممارسة هذه السياسة المؤدية إلى إفلاسه وذلك بفتح الأبواب أمامه لكى يقترض بدون الحصول على إذن "الباب العالى". وبالتأكيد، فإن البعض يستطيع تبرير موقف فرنسا متذعرا بأن الوالى كان باستناعته اللجوء إلى الأموال الإنجليزية^(٧). ولكن بما أن الحكومة الفرنسية كان

لها تأثير طاع على سعيد، فقد كانت تستطيع الاتفاق - فى هذا الموضوع - مع حكومة إنجلترا التى كانت تريد:

١- منع الوالى من اللجوء إلى نظام القروض التى سيؤدى به إلى الإفلاس، أيا كان شكل القروض.

٢- وضع حد لنظام نهب الخزنة المصرية، هذا النظام الذى أسسه القناصل الأوروبيون والعدالة الدولية".

وفى تلك الأثناء، ارتفعت ديون سعيد إلى حوالى ٢٥٠ مليون فرنك، بما فيها ديونه "لمكتب الخصومات" و "شركة برزخ السويس"، فأراد الاستفادة من أموال أوروبا التى وضعتها - بشكل خطير - تحت تصرفه، وفكر - فى سنة ١٨٦١م - فى إجراء عملية مالية ضخمة.

وبدلاً من تنظيم وضعه المالى، واتخاذ إجراءات حازمة، ووضع حد لإسرافه، واتباع سياسة مالية متقشفة لمصاريف بلاطه، ومقاومة القناصل والمغامرين الأوروبيين، فضل سعيد عقد قرض ضخم لتسديد "الدين السائر". وتتأبأ قنصل فرنسا بما سيحدث: "سيتم إعلان إفلاس مصر؛ لأنها واقعة تحت ضغط نظام الورق والفوائد الربوية التى ستؤدى إلى إفلاسها فى خلال بضع سنين"^(٨).

وفى باريس، أراد المسيو شارل لافيت والمسيو بينار - مدير مكتب الخصومات - الاستفادة من المصاعب التى يعانها سعيد، ومن تأييد الحكومة الفرنسية لهما لى يفرضا على الوالى شروطاً فى غاية القسوة منها:

١- مطالبة الوالى - بتاريخ ٢٦ يونيو - بتعيين لجنة للإشراف على الإيرادات والمصروفات "تعرض عليها الميزانية السنوية للدولة المصرية"، وقد تكونت هذه اللجنة فوراً.

٢- ولضمان القرض، طلبا الإشراف على موارد الدلتا، بالإضافة إلى جزء كبير من الجمارك.

٣- وربما تمتد مطالبيهما فتشمل - أيضا - رهن أملاك سموه بشكل منفصل عن الضمان العام الذي تمثله البلد نفسها.

٤- وبالإضافة إلى كل ما سبق، طالبا أيضا بالحصول على نسبة فائدة مرتفعة جدا تتراوح ما بين ١١,٥ % إلى ١٢,٥ % مع عمولة بنسبة فائدة ٦ % أراد "مكتب الخصومات" تحصيلها ليس على القيمة الحقيقية للقرض بل على قيمته الاسمية.

واعتبر قنصل فرنسا هذه المطالبات بمثابة "عملية مضمونة وأنه من المحزن أن تتجاوز الفوائد الصافية نسبة الـ ١٠%^(١). أما العمولة، فقد اعتبرها "ثقيلة جدا"، وأضاف قائلا: "إنه من الممكن التذرع بما فعلته الأساتنة. ولكن، من كان يريد أن يعقد مقارنة جادة بين مصر وتركيا ؟ فعلى الرغم من أن تنظيم مصر يتسم بالفوضى، إلا فإن سكانها ومواردها يزيدان باستمرار. ولابد من عمل الكثير للإصلاح؛ ومع ذلك، فإن الإنجاز الذي تم لا يمكن إنكاره. إنني أكرر بثقة ما قلته من قبل: "إن إقراض مصر - في مثل هذه الظروف وبضمان موارد أغنى أقاليمها (الدلتا) - لهو عملية مضمونة تماما وأكثر فائدة من إقراض أى بلد أوروبى".

ولكن، ما هو الدور الذى كان على الحكومة الفرنسية أن تقوم به فى مثل هذه الظروف؟ لقد اهتمت الحكومة الفرنسية بالإشراف على مالية مصر، أى أنها اهتمت بالشق السياسى للمسألة. وبالتالي، فقد قُمت - بالفعل - "لمكتب الخصومات" ضمانا مزدوجا: موارد مصر واحتمال تدخلها عند اللزوم. وفى هذه الحالة، ألم يكن عليها أن تتدخل - على الأقل - لكى تخفف من مبالغات المالىين الفرنسيين، وتخفض من نسبة الفوائد الربوية العالية وتجعلها معقولة ؟

وهذا بالضبط ما فكر فيه القنصل الفرنسي الذي ذكر: "إن حكومة فرنسا - بشكل ما - هي التي خلقت دولة مصر الحديثة وهي التي تحميها. وأنا لا أطالب حكومة فرنسا بالدفاع عن مصالح مصر، ولكنني لا أعتقد بأنها ترفض دراسة هذه المصالح وإبداء الرأي فيها. ومن وجهة النظر السياسية فمن الأفضل لمصر أن تقتصر الأموال الفرنسية وأن تتعامل مع دائنين فرنسيين. ومن وجهة النظر السياسية - أيضا - فمن مصلحتنا أن تكون شروط القروض معقولة ومحددة بدقة، وألا يقال إن القنصلية العمومية قد ساندت ادعاءات مبالغ فيها.

وإذا لم نفعل ذلك، فإن غيرنا سيأخذون مكاننا؛ وإذا أخذ غيرنا مكاننا، فإننا سنكون - رغما عنا - مسؤولين أخلاقيا عن الشروط التي سيفرضها الغير، والتي ستكون أشد من شروطنا، وسنفقد القوة الضرورية التي تجعلنا ننفذ العقد. وبالتالي، فلن نستطيع - في المستقبل - أن ندعم حقوق مكتب الخصومات^(١٠).

إن، فالحكومة الفرنسية قد قامت بمسئوليتها وأوفت بها بالنسبة للوضع المالي في مصر وذلك:

- ١- عندما طالبت بحق رهن موارد مصر والإشراف على الإدارة فيها.
- ٢- عندما تركت المصرفيين الفرنسيين يستنزفون مالية البلاد بواسطة العملات والفوائد الربوية المرتفعة.
- ٣- عندما شجعت سعيد على إهمال استئذان "الباب العالي".

وبتاريخ ١٨ يوليو سنة ١٨٦١م، ذكر سعيد لقنصل فرنسا ما يلي: "أما بخصوص القرض، فيجب علينا ملاحظة أن الغرض منه لم يكن قط خلق قرض جديد، بل على العكس تماما، كان يهدف إلى توحيد الدين واستهلاكه. وبالتالي، إعطاء كل الضمانات للسلطان وإرضاء كل أصدقاء مصر الحقيقيين. فإذا كانت هذه الاعتبارات تبين الأمور لصاحب الجلالة السلطان - الذي مازالت أستراليا بصفته حاكما ورجلاً عظيما - فإن جلالته سيتفق مع الميسو توفينيل، وسيشجعني

على عدم التوقف أمام الاعتراض المتوقع من الباب العالي، وسأمضى قدما - بلا تردد- وسأرجع كل شيء إلى نصائحه^(١١).

لقد كانت حكومة فرنسا تعرف كل شيء عن الوضع المالي لمصر؛ وبالتالي، فقد كانت تترك قيمة الحجج التي قدمها سعيد. وكانت تترك - أيضا - أن طلب الدائنين بالإشراف على مالية مصر لهو تنازل واضح عن حقوق السيادة العثمانية واستقلال مصر.

ومع ذلك، ونتيجة لحسابات سياسية، فإن الحكومة الفرنسية لم تتردد في الموافقة على تقديرات سعيد، فأرسلت مذكرة - بتاريخ ٢ أغسطس سنة ١٨٦١م - جاء فيها: "لقد عبّرنا عدة مرات عن تقديرنا للعلاقات المتبادلة بين باشا مصر و"الباب العالي" لتحديد مدى السلطات التي منحها فرمان سنة ١٨٤١ لمحمد على وخلفائه. واتفقنا بشكل عام على أن هذا فرمان لا يُعطى للوالي الحق في عقد أية اتفاقات - خصوصا مع القوى الأجنبية - قد تنتقص من استقلال مصر التي عهد إليه بمقاديرها في الحاضر والمستقبل.

"ومع ذلك، فإن فرمان يمنح الوالي وخلفائه حرية تصرف مطلقة في إدارة البلاد، ولتقييم الجزء الذي قد يسمح الباب العالي بالمطالبة به - في المفاوضات المفتوحة مع "مكتب الخصومات" - فلا بد من معرفة ما إذا كانت هذه المفاوضات تشترط إصدار مرسوم مرتبط - بطبيعته - بالسيادة أم أنها تتحدث عن مجرد إجراء إداري.

"وإذا كان سموه يريد الاتفاق على قرض عادي - مثلما يحدث في هذا النوع من العمليات - فإنني أميل إلى الاعتقاد بأن الأمر يتعلق بفرمان يرتبط بالسيادة، خصوصا إذا تم الاتفاق على عقد ثابت يهدف إلى تلبية احتياجات غير ملحة. فإذا صحت هذه النظرية، فإن الوالي سيرهن المستقبل، وستدفع الحكومة العثمانية بهذا

الظرف، وقد تطلب معرفة الالتزامات التي ستنشأ عن هذا فرمان، وربما ستطلب الإشراف على السداد بصفتها الدولة ذات السيادة على مصر.

"ولكن، حسب علمنا، فإن ذلك لم يكن هو الاتفاق الذي أراد سموه عقده مع "مكتب الخصومات" لا من حيث الشكل ولا المضمون: فمع وجود تواريخ استحقاق متتابة - لن يستطيع صاحب السمو مواجهتها بالوسائل العادية - أدرك سموه ضرورة اللجوء إلى عقد قرض لكي يضمن سدادها. وبعبارة أخرى، فإن سموه حاول "توحيد" ديون ذات أصول مختلفة مع تنظيم سدادها. وفي رأيي، فإن هذا الحل يعتبر مجرد إجراء إداري محض وأن الوالي يستطيع تنفيذه بدون استشارة الباب العالي".^(١٢)

ثالثاً: عقد أول قرض كبير في سنة ١٨٦٢ والصراعات الدولية:

كان سعيد يميل للحصول على قرض من البنوك الفرنسية، ولكنه لم يكن يستطيع قبول شروطها المالية والسياسية المتشددة التي كان هدفها الوحيد هو وضع الإدارة المصرية تحت الوصاية الرسمية للحكومة الفرنسية^(١٣). فاضطر للبحث عن شروط أفضل، وتلقى اقتراحات جديدة قدمتها له بنوك بروسية وإنجليزية مثل بنك أوبنهايم (Oppenheim).

ومنذ تلك اللحظة، أصبح تاريخ مصر المالي تاريخاً مأساوياً، فكل قنصل كان يسعى لتشجيع مصالح بلاده على حساب باقي الدول المتنافسة وبدون أن يحسب المتنافسون كلهم حساب مصالح مصر نفسها. وسعى كل قنصل للحصول من سعيد الضعيف على توقيعه على عقد أو امتياز ما باستخدام التهديد والتخويف، وحاول سعيد تخفيف هذه المطالب المتشددة، فهدته حكيمته إلى أن يطلب من المسيو توفينيل (Thouvenel) أن يضمن له موافقة الباب العالي قبل عقد أى اتفاق نهائى

مع "مكتب الخصومات". وبالنسبة للعقد الألماني، فقد أرسله مباشرة إلى "الباب العالي" للتصديق عليه.

واستاء المسيو دي بوفال - قنصل فرنسا - والمسيو شوفيه (Chovet) - ممثل "مكتب الخصومات" في مصر - من لجوء سعيد إلى "الباب العالي" ومن احتمال حصوله على القرض الألماني، فقلبا الدنيا ضده، وتحجج المسيو شوفيه بأن الوالي أصدر السندات الجديدة من رصيد المرتبات المتأخرة للموظفين مخالفا بذلك بنود اتفاق القرض الأول؛ فطالب بأن يدفع الوالي له تعويضا قدره ٨٤٠ ألف فرنك. أما القنصل، فقد التقى بالوالي - يوم ١٤ أكتوبر - وصرح له بوضوح إنه "مستعد لأن يضحى لسعيد بكل شيء ماعدا كرامة حكومته أو المصالح الفرنسية".

وفي اليوم نفسه، وفي رسالة موجهة إلى وزير الخارجية الفرنسية، وصف شخص - كان يحظى بثقة الوالي - هذه المقابلة العاصفة على النحو التالي: "قام المسيو دي بوفال بتهديد صاحب السمو بأنه سيبلغه بشكوى "مكتب الخصومات" ومطالبته بدفع تعويض عن الخسارة قدره ٨٤٠ ألف فرنك، وغضب الوالي من هذه التهديدات الصريحة التي لم تراع الاحترام المفروض لمقامه، فأصبح كالمجنون وأخذ يحطم كل ما يقع تحت يده. ولم يجرؤ أحد على الاقتراب منه وهو في هذه الحالة. وماذا سيحدث حتى الساعة السابعة؟ أعتقد بأنه سيرضخ للضغط والتخويف اللذين مارسهما القنصل عليه.

"إن ما حدث يثير الغضب. فيل أصدر وزير الخارجية الفرنسي أوامره بسوء استخدام القوة ضد رجل في مثل ضعف الوالي؟ إن الجميع هنا - خصوصا القناصل الأوروبيين - يعتقدون أن الوزير - ربما - لا يعرف ما يحدث. وأعتقد أن الحكومة الفرنسية يجب أن ترسل شخصا موثوق فيه لمعرفة الحقيقة"^(١٤).

وكما كان متوقعا، فقد رضخ سعيد لضغوط القنصل الفرنسي وأعطى "مكتب الخصومات" مبلغ الـ ٨٤٠ ألف فرنك المطلوبة بصفة تعويض عن الخسارة الناجمة عن إصداره للأذونات الجديدة بالمخالفة لبنود العقد.

ويجب علينا معرفة تاريخ "المركى" أو "كوبونات المرتبات" لكى نحكم ما إذا كانت المطالب المتشددة "لمكتب الخصومات" صحيحة أم لا: فبعد الحديث عن "أذونات الخزانة"، ذكر مؤلف كتاب: *Histoire financière de l' Egypte* ما يلى: "بينما كان سعيد منهمكا فى اللهو والمجون، ظهرت ورقة مالية (أو سند مالى) من نوع جديد فى الأسواق، وهذا السند المالى كان شاذا وغريباً وولد ميتاً بالتأكد فى كل البلاد، إلا فى مصر.

"إن تبديد موارد البلاد بشكل منتظم قد أدى إلى عجز الدولة عن دفع مرتبات موظفيها لعدة أشهر. ولن أتحدث هنا عن مرتبات الجيش. ولكن، كان لابد للناس أن يعيشوا، فدفعهم البؤس إلى الاختراع، ووصل الموظفون الأكثر ذكاء لاختراع يجعلهم يسددون ديونهم للتجار: فقرروا سحب مرتباتهم المتأخرة على الخزانة. ولم يتم هذا الإجراء بشكل عرضى أو فردى بل كان بشكل جماعى؛ فحوصرت شبابيك الصرف فى الخزانة بجيش من البقالين الذين كان من الصعب إقناعهم بندرة النقود.

"وبما أن هؤلاء البقالين كانوا أوروبيين - أى أنهم ليسوا بمصريين ولا من رعايا الدولة العثمانية - فإن السلطات لم تستطع اللجوء إلى وسيلة الإقناع الأخيرة المعتمدة أى استخدام كرابيج القوأسنة ضدهم، فاضطرت الحكومة للسداد بمبالغ صغيرة وببطء شديد، ولكنها دفعت فى نهاية الأمر.

"وانتظمت هذه الطريقة لدرجة أن "قسائم المرتبات" أصبح لها سوق رائجة ونسبة مئوية جارية من الخصومات، وكانت هذه النسبة مرتفعة بشكل خيالى، ومحسوبة على أساس المخاطر التى يتعرض لها هذا السند ومصاعب تحصيل قيمته، ولكن تحت ضغط الحاجة، راج التعامل به لدرجة أن الكثير من صرّافى

سوق الموسيقى - وغيره من أسواق القاهرة - كونوا ثروات هائلة من هذا التعامل المشبوه^{١٥}.

لقد أصدرت الحكومة هذه السندات اعترافاً بدين "ثابت" أجبرت على عقده في كل شهر لصالح موظفيها، وأصبحت هذه السندات موضوعاً للمضاربات المالية مع خصم نسبة ٢٦ % من قيمتها. فهل يمكن اعتبارها "أذونات خزانة" بحق؟ وهل يمكن تشبيهها - أيضاً - بالأذونات ذات تواريخ الاستحقاق الثابتة التي تدفع لحاملها، والتي كان إصدارها لا يخضع لأي إشراف ويتسبب في زيادة الدين العام زيادة مفرطة؟ وهل يمكن لبنود القرض - التي اشترطها "مكتب الخصومات" بدقة - أن توقفها؟

إن الخطأ الذي ارتكبه حكومة سعيد هو أنها فضّلت أن تدفع بالتقسيط المبلغ الذي كانت تستطيع دفعه فوراً. وأياً كان الأمر، فإن هذه الأذونات لا يمكن اعتبارها ديناً "جديداً" تم التعاقد عليه على شكل أذونات مطروحة.

وبتاريخ ٢٦ أكتوبر، أرسلت الحكومة الفرنسية برقية تذكر فيها قنصلها بأن "كرامة حكومة الإمبراطور - مثلها في ذلك مثل كرامة ممثليها في الإسكندرية - لا تسمح لها بالتدخل بشكل مباشر في عمليات من هذا النوع"^(١٥).

ولكن هذا التصرف لم يتكرر، فطالما تم إقرار مبدأ التدخل في شئون مصر الداخلية، فقد كان من الصعب تحديد مدها. لقد أرادت الدبلوماسية الفرنسية الإعداد لغزو مصر عن طريق الزّهن - تحت غطاء "الإشراف المالي" وبواسطة المصرفيين - فكان عليها أن تدفع لهم ثمن تحالفهم معها.

ومن المحتمل أن الحكومة الفرنسية كانت غير قادرة على ممارسة تأثيرها بحرية على "مكتب الخصومات" فتجعله يعتدل في شروطه المالية - التي يفرضها - ويجعلها تتوازن - بشكل عام - مع الشروط السياسية الخاصة بالضمان والإشراف. ولذلك، فضّلت الحكومة الفرنسية أن يكون لها تحفظ ما. وبالإضافة إلى

ما سبق، فإنها لم تكن تستطيع اتخاذ مبادرة ما مع الرأسماليين، فاستفاد قنصلا إنجلترا وبروسيا من هذا الوضع لمساندة اقتراحات "بنك أوبنهايم".

أما الباب العالي، فقد تخوف - بحق - من شروط القرضين: فاعترض عليها بعد ما درسها مجلس الوزراء العثماني من الجوانب الفنية والسياسية - بعناية - في جلسة عقدها خصيصاً لذلك. وأبلغ "الباب العالي" والى مصر بنتيجة هذه الدراسة في مذكرة بعث بها إليه - بتاريخ ٤ أكتوبر سنة ١٨٦١ - جاء فيها ما يلي:

"إننا لا نحتاج لأن نلفت نظر سموكم إلى أن الاتفاق على عقد قرض في الخارج - حتى ولو كان بشروط مناسبة - يكون دائماً ضاراً بالبلد الذي يلجأ إلى هذه الوسيلة: فهو يتطلب تصدير الأموال العينية بكميات كبيرة للخارج إما لخدمة فوائد هذا القرض وإما لتسديد رأس المال. ومن هنا يصبح عبنا ثقيلاً على كاهل الشعب.

"وعندما تلجأ الدول المتحضرة إلى الاقتراض، فإنها تقترض لإنجاز أعمال ضخمة وضرورية للدفاع ضد خطر يتهددها. وفي هذه الحالة، فإنها تقدم لرعاياها شروطاً مشجعة. وأية حكومة تلجأ للاقتراض بخلاف هاتين الحالتين، فإنها تقوم بعملية مُنمّرة.

"ولذلك، فعند اقتراض مبلغ ٦٠ مليون فرنك، فيكون مطلوب: تسديد خدمة الفوائد، وتسديد الدين، ومصاريف العمولات. وبذلك، يصل المبلغ إلى ٢٠٠ مليون فرنك. وللوفاء بهذه الالتزامات، يجب رهن الموارد العامة للبلاد - التي ستصرف بدون أى مردود - لسنوات طويلة قادمة. إذن، فلابد من وجود مصلحة عامة عظيمة تبرر اللجوء لهذه التضحية...

"لقد درس "الباب العالي" للمشروعين ("بنك أوبنهايم" و"مكتب الخصومات")... وبدأ لنا أنه لا داعي للإصرار على التذكير بهذه النقطة المهمة: لا

يجب ترك مصر مرهونة لمدة طويلة؛ لأن مصر جزء لا يتجزأ من الإمبراطورية العثمانية.

وحسب الرأي الذى أبداه أشخاص من أفضل المتخصصين فى الشؤون المالية، فإن مشروع العقد الذى قدمه المسيو أوبنهايم - باسم "بنك دى ساكس" (de Saxe) - يتضمن بنوداً فى غاية التشدد، فالقرض سيكون غالباً جداً؛ لقد أعطى البنك لنفسه كل الضمانات ولم يقترح أى شيء يوحى بالاطمئنان التام. وتوجد فى العقد مجموعة من الشروط الغامضة التى ستنشأ عنها - فى المستقبل - كل أنواع المنازعات والمشاكل...

وتنص المادة السادسة عشرة من مشروع العقد على:

"فى حالة نشوب نزاع أو مشكلة، يتم تشكيل لجنة من أربعة حكام - يختارهم الطرفان المتنازعان - وتجتمع اللجنة فى قنصلية بروسيا تحت رئاسة القنصل البروسى؛ وأن الخلاف لا يمكن نظره فى أى مكان آخر غير القنصلية البروسية؛ وأن الحكم الصادر غير قابل للاستئناف.

"وإذا تمت الموافقة على هذا الشرط، فإنه سيمثل انتهاكاً شديداً لسيادة الحكومة المصرية، لأن القنصل الأجنبى - فى هذه الحالة - سيصبح هو القاضى المسئول عن قضية محلية. إن هذه المادة تتناقض تماماً مع القواعد المعمول بها.

"أما المذكرة التى قدمها "مكتب الخصومات" - والملحقة ببرقيات سموكم - فهى تفسح أوسع المجالات للتدخل الأجنبى لأنه جاء بها:

١- لعقد هذا القرض المقترح، يجب إجراء فحص دقيق للإيرادات والديون. وإذا نشأت أية مشكلة، يتم الرجوع بشأنها إلى الحكومة الفرنسية.

٢- يتم تشكيل لجنة مكونة من أوروبيين لدراسة الإيرادات والمصروفات، ويجب أن يكون بها مندوب عن "مكتب الخصومات"، وعلى الحكومة أن تحدد ما إذا كان وجوده مؤقتاً أو دائماً، إلخ إلخ...^(١٦).

ومع ذلك، وتحت الضغوط الدبلوماسية التي تعرض لها "الباب العالي"، فقد انتهى به الأمر إلى إرسال موافقته على عقد القرض في يناير سنة ١٨٦٢م. وادعى المسيو أوبنهايم أن هذه الموافقة خاصة فقط بمشروعه الذي تعدل فيما بعد. وأرضى الألمان - ومن خلفهم الإنجليز - غرور تركيا عندما وافقوا على أن يكون الحكم النهائي للصدر الأعظم إذا نشب نزاع ما.

ولكن الحكومة التركية كانت ترى أن الشروط المالية لا تزال غير مرضية تماماً وأرادت أن تعرض القرض في مناقصة عامة. وعندئذ، تدخل القنصلان العموميان لإنجلترا وبروسيا وهددا سعيد برفع دعوى لمطالبته بدفع تعويض عن الخسارة التي لحقت بأوبنهايم - إذا تم عرض القرض للمناقصة - بحجة أن سعيد قد "التزم فعلاً بإتمام القرض مع أوبنهايم"^(١٧).

لقد كان الأقوى هو الذي يفرض قانونه: فكان يكفي لأى أوروبى أن يقدم مشروعاً ما للوالى ويقتنص منه كلمة ما أو مجرد حديث فى الموضوع، فيدعى أنه قد حصل على "التزام شفهي" يقيد به صاحب السمو. وعندما تعرض القضية أمام "المحاكم القنصلية"، فقد كان على مصر أن تحنى رأسها.

وحتى يوم ٣ مارس ١٨٦٢م، استطاع سعيد أن يقاوم الضغط الدبلوماسي، خصوصاً مع وجود بنك إنجليزي قَدَّم له شروطاً أفضل من نسبة الـ ١١ %، وهي نسبة الفائدة التي طلبها أوبنهايم. ولكن أمام التهديد برفع دعوى المطالبة بتعويض، اضطر سعيد - أخيراً - لقبول القرض الأنجلو - ألماني. وبتاريخ ١٨ مارس ١٨٦٢م، تم توقيع الاتفاقية الملزمة للطرفين. ومع ذلك، فإن مبلغ الـ ٤٠

مليون فرنك ظل غير كاف، فتم رفعه إلى ٦٠ مليون فرنك أو ما يساوى، ٢ مليون و ٤٠٠ ألف جنيه إسترليني.

وكان هذا القرض هو أول وآخر عملية ضخمة قام بها سعيد الذى تأثرت صحته كثيراً بسبب إفراطه فى المذاذات الحسية والردائل، فتوفى فى ليلة ١٧ / ١٨ يناير ١٨٦٣م.

وعلق القنصل الإنجليزى على هذه الصفقة بقوله: "من المؤكد أن هذه العملية تعتبر عملية باهرة بالنسبة للمقرضين"^(١). ولكن بالنسبة لمصر، فإن هذا القرض الذى فرض عليها (بنسبة فوائد مبالغ فيها زائد العمولات والضمانات الباهظة) مع قناة السويس يعتبر نقطة تحول فى تاريخها المالى والسياسى.

وفى سنة ١٨٥٠، زار فلوبير^(٢) مصر وتنبأ بالفوز النهائى للسياسة الإنجليزية قائلاً: "إن الفطيرة المحشوة ليست مخبوزة من أجلنا". ولكن فرنسا هى التى كان عليها إعداد هذه الفطيرة المحشوة [مصر] لكى تلتهمها إنجلترا: فرنسا هى التى مهدت لإنجلترا طريق غزو مصر ديبلوماسياً واقتصادياً وبواسطة الرهونات فى عيد سعيد المتساهل.

لقد وثق سعيد بصدافة فرنسا وأوروبا له. ولكن بدلاً من أن تكسب أوروبا مصر - بالتعاطف معيا على هيئة تعاون علمى وتقنى وجامعى - فإن أوروبا قد فضلت إرسال المستوطنين والمغامرين إلى مصر لتدشين عهد من الفضائح والتجاوزات تحت راية "الحماية القنصلية".

وكانت هذه الحماية القنصلية عبارة عن تدخل أجنبى غير مبرر فى شئون مصر الداخلية: فسعيد قد منح أوسع حماية لتجارة المسيحيين ودينهم أى للجزء

^(١) جوستاف فلوبير (Gustave Flaubert) (١٨٢١ - ١٨٨٠) أحد أهم الروائيين الفرنسيين فى القرن التاسع عشر. اشتهر فى رواياته بملاحظة الروح الإنسانية بحياد مطلق وموضوعية عملية، وزار الشرق من ١٨٤٩ حتى ١٨٥١م [المترجم].

الأساسى والشرعى لمصالحهم، ويعلق ساكريه (Sacré) وأتربون (Outrebon) على ذلك الوضع بقولهما: "لقد فهم سعيد - منذ بداية حكمه - أن السياسة الرجعية التى اتبعها سلفه عباس باشا - ستؤدى إلى خراب البلاد إن أجلاً أم عاجلاً، وكان نفوذ الحزب التركى مؤثراً خصوصاً فى العهد السابق، ولكن سعيد لم يلق بالاً لاستياء الأتراك أو حقدهم: فاستدعى - من كل أرجاء أوروبا - كوكبة من الرجال الأذكياء وأحاط نفسه بهم وكان يستمع لنصائحهم. وكان هؤلاء الرجال بمثابة ربة الحظ" (La fortune) بالنسبة له. أما الغاضبون، فقد اعتزلوا فى ضيعاتهم وانتهى أمرهم. وعلى الرغم من غياب الأتراك - وربما بسبب هذا الغياب - ازدهر بلاط سعيد.

ثم حدثت المذابح فى سوريا ولكن عرب مصر يتصفون بالحياء ومسالمة ومعتادين على التعامل مع الأوروبيين: فلم يفكروا قط فى ذبح أى أوروبى. وعلى الرغم من أن دمشق قد أرسلت رسلاً لكى يجعلوهم بتمردوا، فإن المسيحيين - من جميع الطوائف - استطاعوا الاستمرار فى مزاولة أعمالهم بدون أدنى خطر عليهم. ونادى بعض المتعصبين بالجهاد من الأزهر، فكان يجب على سعيد اتخاذ إجراء عنيف: فقبض على الخطباء وأغلق المسجد. (وهذا إجراء غير معقول اللجوء إليه فى بلد إسلامى)، بالضبط كما تُغلق السلطات عندنا نادياً ثورياً أو حانة ريفية كثيرة الصخب^(١٩).

لقد أراد سعيد تقوية الحزب الأوروبى فى مصر، وأراد - أيضاً - تقوية الحزب المصرى على حساب الحزب التركى العتيق. وكان سعيد هو أول والٍ على مصر - بعد إبراهيم - أراد الانتساب للأمة المصرية وسعى لإجراء إصلاحات شعبية ووطنية فقد كانت لديه أفضل النوايا تجاه بلاده.

وعلى الرغم من عيوبه الشخصية وسفاهة، فإنه لم يكن شرها بخصوص امتلاك الأراضي أو تكوين الثروات؛ ففى أثناء إحدى أزمارته المالية، باع بالمزاد اثاث قصوره. ومن الثابت أنه أمر - قبل وفاته - بتسجيل أملاكه الخاصة باسم

الحكومة المصرية. ولكن هذه المزايا والترفع لا تخفف من عيوبه: فلو كان سعيد قد أحاط نفسه برجال مستيرين ومخلصين - مثلما فعل محمد علي - لتجنب الكثير من الأخطاء الفادحة؛ ولكنه أحاط نفسه بالمغامرين، وترك سلطاته - بصفته والٍ على مصر - تتفتت على أرض ولايته بين أيدي القناصل الأوروبيين. وأخيراً، فقد ترك لخلفائه مثلاً محزناً وأورثهم الثورة.

* * *

هوامش الفصل الرابع

(1) *Archives françaises*. A.E. Correspondance politique. Egypte. Vol. 30. Alexandrie, le 26 septembre 1862.

(2) *Archives anglaises*. F.O. 78. Vol. 1468. Alexandrie, le 5 décembre 1859.

(3) Ibid. Vol. 1522. Alexandrie, le 25 février 1860.

(4) Ibid. Vol. 1313. Alexandrie, le 23 mars 1857.

(5) *Archives françaises*. A.E. Correspondance politique. Egypte. Vol. 29. Alexandrie, le 22 juillet 1860.

(6) Ibid. Alexandrie, le 1er octobre 1860.

(٧) كتب قنصل فرنسا مايلي: "إذا اضطرر الوالى لطلب قرض جديد فى حدود المعقول، أليس من الأفضل له أن يطلبه من فرنسا بدلاً من أية دولة أخرى؟ إن السندات الميمة - أو التى ستصبح كذلك - ومصالح رأسمالينا ستسمح لنا بنوع من الإشراف على استخدام مالية بلد ما. وفى هذه الحالة، سنحصل على الكثير من الحقوق لمراقبة الإدارة العامة لشئونها".

Ibid. Alexandrie, le 15 octobre 1860.

(8) Ibid. Alexandrie, le 18 mai 1861.

(9) Ibid. Alexandrie, le 17 juin 1861.

(10) Ibid. Alexandrie, le 19 août 1861.

(11) Ibid. Alexandrie, le 18 juillet 1861.

(12) Ibid. Paris. le 2 août 1861.

(١٣) نقدم فيما يلى الأسر الخاصة بالاتفاق المزمع عقده بين حكومة مصر - من جهة - والمسيو شارل لافيت و"مكتب الخصومات" - من جهة ثانية - والتي عرضت فى شهر أكتوبر ١٨٦١م:

"إن عملية توحيد الدين وسداده ستتم بإصدار "سندات خزانة" مصرية. وستصدر هذه السندات برأس مال اسمى قدره ٥٠٠ فرنك بفائدة مقدارها ٢٥ فرنك سنوياً، وستباع بواسطة "مكتب الخصومات" بسعر لا يقل عن ٣٠٠ فرنك، وعند استحالة تصريفها بهذه القيمة، فإن الاتفاق يصبح لاغياً بالنسبة للطرفين.

"وسيمت تحديد قيمة القرض بعد دراسة الجداول التى توضح القيمة الحقيقية للدين والإيرادات السنوية، وإذا ظهرت بعض الاعتراضات بخصوص هذا الموضوع، فإن الطرفين متفقان على أن تقوم الحكومة الفرنسية بحل هذه الاعتراضات... وستخصص كل إيرادات الدلتا لضمان سداد أقساط الدين.

"وسيامر صاحب السمو بتشكيل لجنة مكونة من أوروبيين - يكون بها مندوب عن "مكتب الخصومات" - لتدقيق صحة بيانات ميزانية الإيرادات والمصروفات سنوياً.

"ويترك لتقدير الحكومة الفرنسية تحديد الوضع المالى لمصر ومتى يمكن اعتبارها بلداً مزدهراً ومضموناً بشكل كاف، حتى ولو كان الدين لم يسدد بالكامل. وسينضم مندوب "مكتب الخصومات" إلى اللجنة المالية.

"وستتم دراسة الوضع المالى لمصر لمدة أربع سنوات بدءاً من يوم التوقيع على العقد....

"وسيتم تحديد مهام هذه اللجنة في الاتفاق النهائي، وسيراعى أن تتجنب سلطات "اللجنة" - ومندوب "مكتب الخصومات" - أى انتقاص من استقلال صاحب السمو...

"وستمتنع الحكومة المصرية عن إصدار أية سندات أخرى - أيا كان نوعها - تكون ذات تواريخ سداد محددة أو غير محددة، وذلك حتى يتم تسديد قيمة السندات الجديدة بالكامل.

"أى سند يكتب به سمو الأمير سيكون ملكا شخصيا لسموه، ويجب أن يتم ترقيمه وتسجيله في القنصلية العمومية لفرنسا، كما يجب أن يحمل عبارة واضحة تبين أنه ليس ملكا للحكومة ولا لمصر.

"من حق "مكتب الخصومات" الاعتراض على أى إصدار يتجاوز الإبرادات الخاصة المعلنة لصاحب السمو. وستفصل الحكومة الفرنسية في قيمة المبلغ إذا لم يكن هناك أى تجاوز.

"توافق حكومة صاحب السمو على دعم طلبات الشراء، وستخضع طلبات الشراء لنظام مزايدات جاد".

(14) *Archives françaises*. A.E. Correspondance politique. Egypte. Vol. 30. Alexandrie, le 14 octobre 1861.

(15) *Ibid.*, Paris, le 25 octobre 1861.

(16) *Ibid.*

رسالة من الباب العالي بتاريخ ٢٩ ربيع الأول ١٢٧٨هـ، وهى ملحقة ببرقية القنصل العام المؤرخة في ١٧ نوفمبر ١٨٦١م.

(17) *Archives anglaises*. F.O. 78. Vol. 1675. Alexandrie, le 20 et le 24 janvier 1862.

(18) Ibid. Alexandrie, le 1er avril 1862.

(19) Sacré (A.) et Qutrebou (L.): "L' Egypte et Ismaïl Pacha" , in 8, 1865.

الكتاب الثانى

تحول مصر فى عهد إسماعيل

ورد الفعل القومى ضد أوروبا

(١٨٦٣ - ١٨٧٩)

الفصل الخامس المالية والتدخل الأجنبي

- ١- أصول الذئب الأجنبي: سفه الخديوى، دعاوى التعويض، قناة السويس، إنجازات إسماعيل، سياسة الرشوة فى الآستانة، سوء نية الدائنين.
- ٢- أول ثلاثة قروض: ١٨٦٤، ١٨٦٦، ١٨٦٨م.
- ٣- نقطة تحول فى التاريخ المالى والسياسى ^(١) من ١٨٦٩ حتى الاتفاق على القرض الكبير ١٨٧٣م.
- ٤- بيع أسهم قناة السويس لإنجلترا ^(٢).
- ٥- لجنة كيف.
- ٦- الحكم الأنجلو/ فرنسى المشترك ولجنة جوشن/ جوبير.
- ٧- التحول السياسى فى ١٨٧٧م.
- ٨- لجنة التحقيق العليا وتشكيل وزارة نوبار/ ويلسون.

^(١) فى الفهرس، جاء العنوان الفرعى بدون ذكر "السياسى" [المترجم].

^(٢) فى الفهرس، جاء هذا العنوان الفرعى بالصيغة التالية: "إنجلترا فى السويس وشراء أسهم الخديوى" [المترجم].

المالية والتدخل الأجنبي

عرف عهد إسماعيل العظيمة واليؤس في مجالى السياسة والاجتماع، بالضبط كما حدث فى عهد محمد على: فمنذ اعتلاء إسماعيل لعرش مصر سنة ١٨٦٣- وحتى الاحتفال المهيب بافتتاح قناة السويس سنة ١٨٦٩ - كان إسماعيل هو الذى يملك ناصية الأمور فى مصر، وظهّرت مصر بمظهر الدولة العظيمة، فكانت هذه الفترة هى الفترة المضيئة فى عهده.

ثم بدأت فترة الإخفاقات السياسة والمالية، والارتباك الإدارى والاجتماعى، والتى أدت إلى التدخل الأوروبى فى شئون مصر الداخلية. وكانت سنة ١٨٧٩- آخر سنوات حكمه - هى ذروة معاناة الشعب وبؤسه. وفى أتون هذه المحنة العظيمة، تكونت عقلية جديدة تبلورت فيها الأسباب المباشرة - وغير المباشرة- للثورة التى هبت فى عامى ١٨٨١ - ١٨٨٢.

لقد كان إسماعيل هو الذى استكمل - فعلاً - المشروع الذى بدأه محمد على إلا أنه لم يحظ بعقريّة سلفه. وفى الواقع، فإن مهمته كانت أشمل و- أحياناً - أوسع مجالاً من مهمة محمد على وأكثر منها خطورة فى بعض النواحي: فقد كانت هذه الفترة "فترة انتقالية" بالمعنى الحرفى للكلمة.

لقد كانت مصر تحتاج ليد حازمة وحيوية تستخدم - بمهارة - طاقاتها التى كانت منطّمة للغاية فى عهد محمد على ثم أهملت تماماً فى عهد سعيد: ففى المجال الاقتصادى، كان دين الحكومة المصرية - حتى وفاة سعيد - يبلغ ٢٦٧ مليون فرنك ويشتمل على:

١- مبلغ ٨٨ مليون و ٨٢١ ألف فرنك ثمن الـ ١٧٧ ألف و ٦٤٢ سهما التى نسبتها شركة قناة السويس لسعيد.

٢- مبلغ ٦٠ مليون فرنك قيمة القرض الكبير الذى عقده سعيد فى ١٨٦٢، وذلك بدون احتساب قيمة العمولات ونسبة الفوائد الباهظة وحقوق الانتفاع.

٣- مبلغ ٢ مليون و ٣٠٠ ألف وفرنك قيمة التعويضات والمبالغ المستحقة للحكومة والتي لم يتم تسديدها بسبب تدخل القناصل.

٤- وأخيراً، قيمة "أذونات الخزانة" التى أصبحت دينا سائرا يكاد يساوى الدين الأساسى.

واختار الوالى الجديد أن يبدأ بإصلاح الإدارة وحماية مصر من الهجمة التى شنيا عليها رجال المال الأوروبيون.

ويبدو أن إسماعيل قد فهم هذا الموقف جيداً: فغداة توليه الحكم - يوم ٢٠ يناير- أقام حفل استقبال ضخم لكبار الموظفين المصريين والقناصل وألقى خطبة أعلن فيها:

"لقد قررتُ تكريس كل قواى ودأبى لرخاء البلد الذى دُعيتُ لحكمه. إن النظام والاقتصاد فى النفقات هما أساس أية إدارة جيدة، وسأتابع بكل ما فى وسعى تطبيق هذا النظام والاقتصاد فى النفقات. ولكى أعطى مثلاً للجميع، وأثبت عزمى الأكيد على تنفيذ ذلك، فقد قررتُ ترك النظام الذى اتبعه من سبقونى، وقررتُ تحديد مخصصات لنفسى لن أتجاوزها أبداً. إن هذا الإجراء سيساعد على تكريس كل موارد البلاد للزراعة. كما أتنى سأعمل على إلغاء نظام السخرة البغيض الذى تمارسه الحكومة المصرية - حتى الآن - لتنفيذ أشغالها. إن السخرة هى السبب الأساسى - بل والوحيد- الذى يمنع البلاد من النمو الذى تستحقه"^(١).

وسنرى لاحقاً أن إسماعيل لم ينفذ الجزء الأساسى من برنامجه، أى الجزء الذى يؤكد فيه على أن "النظام والاقتصاد فى النفقات هما أساس أية إدارة جيدة".

لقد كان إسماعيل ذا طبيعة مزدوجة، وكان لديه تناقض بين ملكاته خصوصا بين الذكاء والشخصية، وبين الإدراك والتنفيذ. ولذلك، سنجده - في مجال المالية - يدعو إلى الاقتصاد في النفقات والتوفير طوال فترة حكمه ولكنه يبدؤ أموالاً جمة. ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد: فقد كان إسماعيل مدركاً لنتائج أفعاله، وكان يرى الفخاخ التي ينصبها له المصرفيون الأوروبيون، ولكنه ترك نفسه يقع فيها.

ومع ذلك، وقبل أن يتولى إسماعيل حكم مصر، كان واحداً من أغنى وأكبر ملاك الأراضي الزراعية، وبرهن على فطرته السليمة العملية وعقليته الاقتصادية وهما الأساس اللازم لأحد كبار الملاك العاملين في النشاط الزراعي: فاستطاع إدارة ثروته بمهارة واستخدم ريعاً - بدقة شديدة - لشراء أراض جديدة، فضاعف ثروته ثلاثة أضعاف عما كانت عليه. وكان إنتاجه الممتاز من القمح والسكر يكتسح الأسواق، وتسابق التجار على شراء محصول القطن من تقاتيشه التي كان يعتنى بزراعتها لكي تنتج أفضل محصول وتبيع بأعلى سعر.

وفي ١٨٦٥، عثر أحد الكتاب البارعين عن رأيه في إسماعيل بقسوة قائلاً: "إن إسماعيل يجعلني أشعر وكأنني أمام صف ضابط عادي برتبة عريف ترقى - فجأة - إلى رتبة اللواء. لقد كان هذا العريف معتاداً على قيادة أربعة جنود ويعيش على مرتبه الذي يبلغ أربعة سنتيمات. وعندما نال رتبة اللواء، أدخل في إدارة لوائه الاهتمام - المبالغ فيه - بالتفاصيل الصغيرة والمعرفة التامة بالأشياء الدقيقة، التي جعلت من جماعته نموذجاً يحتذى به باقي اللواء: فهو يهتم بالتفتيش على تلميع الأزرار وتنظيف الجيتر بدلاً من وضع الخطط الهجومية"^(١).

ولكن إسماعيل لم يكن دائماً صاحب عقلية عريف عادي: فقد ولد كي يقود، فعرف كيف يحتفظ - حتى النهاية - بمكانته في عيون الجماهير المنتشرة في ربوع وادي النيل على الرغم من تقلبات الزمان. وكذلك، لم تكن لديه دائماً عقلية تاجر التجزئة المغرم بالأشياء العظيمة والمتناهية الصغر على حد سواء، وشهد على ذلك مشروعه الإمبراطوري الذي تابع تنفيذه طوال فترة ولايته. ولكن حجر

العثرة لسياسته المالية كان يكمن فى ولعه الغريزى بالمضاربات المالية. وكان يحلو لسعيد أن يقول إن وريثه تاجر مُتَلَيِّف على الأرباح الصغيرة^(٣).

ولكن هذا العشق للمكاسب الصغيرة والتفاصيل الدقيقة حوّل محمد على من مجرد تاجر دخان سابق - فى "قَوْلَه" - إلى تاجر عبقرى وإدارى عظيم؛ لأنه كان لمّا مثل الصقر. و يروى عن إسماعيل أنه زار مبنى "البورصة" - فى أثناء إحدى جولاته فى باريس - وشرحوا له الأساليب التى - من خلالها - تتسبب المضاربات فى خلق الثروات وتدميرها، فصاح قائلاً: "لو لم أكن خديوياً لوددتُ أن أكون صرافاً"^(٤).

لقد أراد إسماعيل أن يدير بلداً عظيماً - هو مصر - بعقلية "الأمير العظيم" وعقلية "الصّراف" فى الوقت نفسه. وكان سعيد قد ترك خلفه ديناً هائلاً - ٣٦٧ مليون فرنك - بعد ثمان سنوات من الحكم؛ ولكن بعد ستة عشر عاماً من حكم سلفه إسماعيل، وصل هذا الدين إلى رقم فلكى قُدِّرَ ٢ مليار و ٢٥٠ مليون فرنك فرنسى أى ٩٠ مليون جنيه إسترليني.

أولاً: أصول الدين الأجنبى:

سفه الخديوى، المطالبات الأوروبية بالتعويضات،

قناة السويس، إنجازات إسماعيل، سياسة الرشوة فى الآستانة،

سوء نية الدائنين.

تُوجد أسباب عديدة أدت إلى تراكم هذا الدين الذى أنقل كاهل موارد مصر لدرجة أنه غيّر مصيرها. وكان سفه إسماعيل هو السبب الأول فى تراكم الديون عليه: فبعد وفاة محمد على، شغف ولاية مصر بحياة التهنك والملاذات والاحتفالات

الفخمة التى لا يتصورها عقل. وكانوا يجدون متعتهم فى الأبهة والفخامة، ويصرفون ببذخ لإشباع لذاتهم العارضة، كما كان التفاخر والعظمة الزائفة يدفعانهم - أحيانا - للأخذ بالقشور السطحية للحضارة الغربية: ففى فصل الشتاء، كانوا ينتهزون أية فرصة (عيد ميلاد أو رجوع من سفر أو مجيء أحد الأجانب إلخ إنخ ...) لإقامة الحفلات الراقصة وسباقات الخيل والولائم، وتغرق القصور فى الأنوار المبهرة. وكان ذلك كله يتناقض تناقضاً حاداً مع البؤس الذى يعانى الشعب منه: فالشعب يموت جوعاً بينما ينشد حكامه ترنيمة "Te Deum" (٢).

وعلى سبيل المثال لا الحصر أهدى إسماعيل للملكة أولجا - فى ١٨٦٩ - مبلغ ١٠٠ ألف فرنك لتخفيف آلام اللاجئين الكروات بينما كان رعاياه المصريون يستحقون الشفقة.

وذكر المسيو پول ميرريو (Paul Meruau) ما يلى: "فى عشية تأجيل دفع قسط الدين، تم إنشاء مسرح فى القاهرة وطلب من مؤلف موسيقى مشهور تأليف أوبرا عُرضت للمرة الأولى على ضفاف النيل. وتمتعا - بذلك - بعدم سداد قسط القرض وتشرفت باريس بأن تتلقى - من القاهرة - أفضل ترويح عن النفس" (٣).

وبمناسبة افتتاح قناة السويس - ١٨٦٩ - أنفق إسماعيل ببذخ لا يصدق عقل وأقام احتفالات فى غاية الفخامة ليس لها مثيل لا من قبل ولا من بعد: فقد بلغ عدد المدعوين ٤ آلاف مدعو، على رأسهم الإمبراطورة أوجينى وإمبراطور النمسا وولى عهد بروسيا. وعلى طول الطريق من القاهرة إلى الإسمايلية، تمتع الضيوف باحتفالات لا تنقطع، ومآدب وحفلات راقصة، وأوبرات، وألعابا نارية، وحفلات ساهرة. وتم ذلك كله بفخامة وبذخ لا يمكن وصفه.

(٢) "Te Deum": ترنيمة حمد وشكر باللغة اللاتينية مطلعها "Te Deum laudamus" (نحمدك يا الله). ألف العديد من الموسيقيين الأوروبيين ألحاناً لها من أشهرها لحنان لبرليوز وموتسارت (مقام k427 No.3 Missa en ut mineur) [المترجم].

ولم يُنفق المدعوون سنتيم واحد: فلمدة ثلاثة أشهر، كانت تكاليف الانتقال بالسكك الحديدية والمراكب والعربات، والإقامة في الفنادق - وحتى غسل الملابس - على حساب الخديوى إسماعيل الذى دفع بسخاء غير معقول.

وذكر أحد شيود العيان ما يلى: "فى الإسماعيلية، رأيتُ أحد الفرنسيين خارجا من إحدى الخيام - المستخدمة كمطعم - وهو يرت على كرشه راضيا وهو يقول: "لقد أكلت ملكية ثلاثة فلاحين"^(١). وكانت هذه الجملة هى أفضل تمجيد وختام لنظام حكم إسماعيل.

لقد أحب إسماعيل حياة الفخامة والمتعة بشكل جنونى: فكان بلاطه ينافس بلاط "الإمبراطورية الثانية" فى الفخامة والتألق والبذخ.

وكان معظم أفراد حاشيته من الأجانب الأوروبيين والشوام، ورجال الأعمال متعددى الأنشطة و السماسرة من الباطن. وكان يوجد بها أيضا صعاليك من الجنسيات المختلفة. وكوّن الجميع بطانة من المستشارين غير الرسميين أحاطت بالخديوى، أو بالأحرى، كونوا "نقابة" لاستغلال حظوتهم لديه^(٢): فكان منهم أمثال: "لافيزون" (Lavison) و"برافاي" (Bravay) و"بورجيير" (Bourguière). وكان هؤلاء الصعاليك يعملون بإيحاء من مرشد بولندى اسمه "سيت - فير" باشا (Sait-Fair) وهو المعروف أيضا باسم "سيفر" (Seffer).

وكان "سيفر" شخصية نمطية تكررت كثيرا فى تلك الفترة: ففى البداية، كان يدعى "الكونت كوزيبيلسكى" (Conte Koszielski) وبعدما خدم فى الجيش البروسى، سافر إلى فرنسا فى عيد "الإمبراطورية الثانية" واستقر فى باريس وأصبح من رجال المجتمع. وكان يتصف باللطف الشديد وينفق ببذخ، وحظى بحماية جهات عليا؛ فتم تعيينه قائد سرية فى خيالة الحرس الإمبراطورى. وفى الوقت نفسه، استطاع أن يغزو قلب الأميرة مائيلدا زوجة الأمير نابوليون وأصبح عشيقها.

"وبعد مغامرات يطول شرحها، غادر فرنسا متوجها إلى الأستانة. وفي تلك الفترة، كان البولنديون والمجريون أعداء لروسيا فكانت تركيا ترحب بهم.

"وعندما نشبت "حرب القرم"^(٤)، عُيِّن الكونت كوزيبيلسكى برتبة جنرال في الجيش التركي و أصبح اسمه "سيفير باشا". وفي الوقت نفسه، تم تعيين الأمير نابوليون في رتبة "قائد فيلق" في الجيش، وعُيِّن الأتراك العشيق السابق لزوجة الأمير في منصب "ياور" الزوج. وتقاوم الأمير والجنرال تماما فكانا بعينين - بقدر الإمكان - عن قتال الحرب ورصاصها.

"وبعد انتهاء الحرب، سقط "سيفير باشا" مريضا واستقال من منصبه، ونصحه الأطباء بقضاء فصل الشتاء في مناخ معتدل، فأشار السلطان عليه بالسفر إلى القاهرة وكلفه بالتجسس على الخديوى؛ لأنه كان يشعر بالقلق من ميوله الاستقلالية. ولكن إسماعيل - هو الآخر - كان لديه جواسيس يعملون لحسابه الخاص في الأستانة: فعرف ميمة "سيفير باشا" واستطاع استمالته بمنحه منزل وأراض وهدايا وأموالاً^(٥).

وعندما كان هذا المغامر البولندى يأتي إلى مصر - في كل شتاء - كان يتدخل في كل الشئون، ويتم بكل ما يدور بين الوالى ووزرائه والأوروبيين؛ فكان يرجع إلى الأستانة - دائما - ومعه بضعة ملايين من الجنيئات الإسترلينية التي تلقاها إما من "بنك أوينهايم" وإما من الوالى مباشرة^(٦).

أما "لافيزون"، فعلى الرغم من أصله الفرنسى، فإن الدم الذى كان يجرى في عروقه كان ثلاثة أرباعه شاميا، وكان يعيش في ترف غير معقول، واتصف بذوقه المرفه، وحدة الذهن، وضعف الثقافة، والأنانية والمكر، وقسوة القلب. وكان يعبد

(٤) "حرب القرم": نشبت عدة حروب بين روسيا وتركيا بسبب شبه جزيرة القرم. والحرب المقصودة هنا هي التي نشبت في ١٨٥٤م [المترجم].

الذهب ويحصل عليه لكي يُنفقه ويستمتع به: فأصبح كوكبا متألقا في بلاط إسماعيل^(١٠).

واشتهر 'برفاى' منذ عيد سعيد: فقد كان نديمه. وكان سعيد معتادا على مكافأة مضحكية بإعطائهم أوامر توريد متنوعة تجلب لهم الريح الوفير: فكلّف 'برفاى' بتوريد أحذية وملابس للجيش. واكتشف مع شخص اسمه "جوديللو" (Godillot) الحذاء ذى النعل المصنوع من الورق المقوى والجلد. ومارست هذه الشخصية السيئة تأثيرا هائلا على عقلية سعيد غير الواقعية و الضعيفة، ولاقّت الحظوة نفسها في بلاط إسماعيل^(١١).

ولكن، يجب ألا يتبادر إلى الذهن أن حاشية إسماعيل كانت تُخدعه. أبدا: فقد كان لديه - غالبا - إلهام يجعله يحكم حكما سريعا وصائبا على الأشخاص. إن بعض المؤلفين لا يرون في شخصيته المركبة سوى نقاط الضعف التى يشترك فيها مع العديد من الحكام المعاصرين له. ويجب علينا أن نتذكر أنه اتخذ نابوليون الثالث - إمبراطور فرنسا - بطلاً و قدوة له ولكن خانته بطله. وأعطته قدوته نموذجا لحياة مليئة بأيام يختلط فيها السعد بالنحس والكوارث التى حلت بالإمبراطورية الثانية من المكسيك^(١٢) حتى "سيدان" (Sedan)^(١٣).

^(١٠) يشير المؤلف هنا إلى حرب المكسيك (١٨٦٠ - ١٨٦٧) التى شنتها فرنسا - فى عهد الإمبراطور نابليون الثالث - عندما قررت حكومة جمهورية المكسيك - الليبرالية/ اليسارية - تعليق دفع الديون وجباية ضرائب على رؤوس الأموال. وأرسل إسماعيل جنودا مصريين اشتركوا فى هذه الحرب مجاملة لإمبراطور فرنسا، ولم يَعد منهم أحد، كما سعت فرنسا أيضا لإقامة إمبراطورية فرنسية فى المكسيك. وتعتبر هزيمة فرنسا فى هذه الحرب مع هزيمة "سيدان" أهم أسباب انهيار "الإمبراطورية الثانية" التى استمرت بين سنتي ١٨٥٠ - ١٨٧٠. [المترجم].

^(١١) يشير المؤلف إلى معركة "سيدان" - يوم ٢ سبتمبر ١٨٧٠ - حيث هزم جيش بروسيا الجيش الفرنسى وأسر الإمبراطور نابليون الثالث، فسقطت: "الإمبراطورية الثانية" وقام نظام "الجمهورية الثالثة" فى فرنسا من ٤ سبتمبر سنة ١٨٧٠ حتى ٢٢ يونيو سنة ١٩٤٠. [المترجم].

ويجب علينا - أيضا - أن نتذكر أن إسماعيل كان يستطيع إنقاذ مشروعه لولا تحالف الحكومات الأوروبية ضده لكى:

أولاً: تمنعه من الإفلاس كما حدث مع تركيا.

وثانياً: تمنع الدائنين من الاعتدال في فرض شروطهم المجحفة وغير الإنسانية عليه، ثم تستولى تماماً على مصر.

السبب الثاني للذين يكمن في نظام "رفع الدعاوى القضائية" ضد حكومة مصر وطلب التعويضات" منها، أى نظام "التهب المنظم" للخزانة المصرية الذي مارسه الأوروبيون.

وكانت "قناة السويس" هي السبب الثالث للذين، وسندرس هذين السببين في فصلين لاحقين .

أما السبب الرابع، فيرجع إلى "إنجازات" إسماعيل نفسها. وهناك عدد من المؤلفين لم يروا في إسماعيل سوى أنه مسرف كبير ومُبذر للنقود (ربما كان أكبر مُبذر في القرن التاسع عشر)، ولكنهم ينسون أن الأعمال المادية التي أنجزها قد غيرت وجه مصر وتركت أثراً عميقاً على تحولها الاقتصادي والاجتماعي. وبتاريخ ٦ يناير ١٨٧٦، كتبت جريدة "Times" مايلي: "تعتبر مصر مثلاً رائعاً للتقدم؛ فهي قد حققت تقدماً - في سبعين عاماً - لا تبلغه بلاد أخرى إلا بعد ٥٠٠ سنة".

ويرجع هذا التقدم السريع - في جميع المجالات - إلى:

- الإصلاحات التي تمت على يد الولاة رغماً عن المصاعب اليائلة التي خلقها الأوروبيون ضدهم، مع أن الأوروبيين قد أسهموا في صنع هذا التقدم.

- ويرجع أيضاً إلى الذكاء و القدرة على الاستيعاب والوداعة التي يتمتع بها الشعب المصري، فإذا وجد حاكم كفء وحازم - يعرف كيف يلهم هذا الشعب

ويحظى بثقته - فإن هذا الشعب الموحد سيبدع إبداعاً رائعاً. أما إذا كان الحاكم سيئاً، فإن الشعب سيركز إلى الخمول والبلادة، وسيبدد طاقاته في الخلافات الداخلية والنزوع إلى الروح والحلول الفردية^(٧).

ومع أن إسماعيل كان من أنصار الحكم المطلق، وارتكب أخطاء، فإنه لم يكن حاكماً سيئاً؛ فإنجازاته الممتدة - في طول البلاد وعرضها - تشيد بذكاء ونشاط من قام بها؛ ففي الداخل، كان إسماعيل ينوي استكمال تنفيذ خطة واسعة في مجالي الزراعة والأشغال العمومية. وفي الخارج، أراد أن يضمن استقلال مصر ويمد سيطرتها على أفريقيا. فكان يجب عليه أن يبدأ بـ:

١- تدعيم استقلاله الإداري.

٢- التوفيق بين خطته وإمكاناته.

٣- تأسيس حكومة قوية - بشكل منهجي - تحظى باحترام الأجانب.

ولكنه أراد تحقيق مشروعاته الطموحة فاندفع في تنفيذها. وعلمنا أن نتذكر أنه كان مدفوعاً بغايات نبيلة ونوايا طيبة - عندما تولى حكم مصر - على الرغم من عيوبه الخطيرة الملازمة لطبيعته الإنسانية.

إن الدول الأوروبية وقناصلها لم يشجعوا إسماعيل، بل وضعوا العراقيل في طريقه وقادوه إلى طريق الهلاك منذ السنة الأولى لحكمه.

وفي يناير ١٨٦٣، أعلن إسماعيل عن عزمه الأكيد لإنهاء ممارسات النظام السابق، وتخليص مصر من السيطرة الأوروبية التي سلبت استقلال البلاد الداخلي لصالح شركة قناة السويس والأجانب: فدبر القناصل - فوراً - نوعاً من المؤامرة

(٧) لقد لخص الدكتور محمد صبرى السوربونى - بمقارنة - العلاقة الجدلية الموجودة بين الشعب المصرى وحكامه - منذ الأزل - في معادلة بسيطة وذكيفة على النحو التالى:

١- الشعب المصرى + حاكم كفء = دولة قوية ونيضة.

٢- الشعب المصرى - حاكم كفء = دولة ضعيفة وتدهور. [المترجم].

ضد الوالى الجديد، وأثاروا الفتن وسعوا لتحجيمه؛ لكى لا يتجاوز الحدود التى فرضوها على سلفه وذلك بتخويله وابتزازه.

وسرعان ما أثمرت هذه السياسة: فذكر المسير "هنرى بولوير" أنه قابل الوالى فى أثناء زيارته للأستانة - فى شهر فبراير سنة ١٨٦٣ - ووجده مستسلما عندما ناقش معه موضوع القناة، فكتب لوزارة خارجيته مايلى: "من المؤكد أن مناورة التخويل التى قام بها قنصل فرنسا ضد إسماعيل قد أخافته فعلاً خصوصاً وأنه لم يجد مساندة من أى قنصل آخر. وذكر لى الخديوى مايلى: "لقد وجدت القناصل قد عقدوا العزم الأكيد على أن يفقدوا حكمى اعتباره؛ لأنهم افترضوا أننى معاد لشركة قناة السويس وللمظالم التى تنهب الخزانة المصرية.

"وبما أنه لا يمكن استخدام هذين السببين كاتهام على ضدى، فقد قرروا تدبير مؤامرة أخرى ألا وهى اتهامى بالتعصب: ففى يوم استقبالى (وأنتم تعرفون حالة المرور بالقاهرة)، غصت الشوارع بالناس وامتلات النوافذ بهم، وأدعى قنصل هولندا - وهو مساعد دى ليسيبس فى القناة - بأن شخصاً ما بصق على عربته. أمّا قنصل إسبانيا - الذى ينسق دائماً تصرفاته مع القنصل الفرنسى - فقد ادعى بأنه تعرض للشتم ولكنه لم يذكر هذه الواقعة قط عندما وصل الى القصر، فكانت هذه هى أولى المؤامرات.

"وبعد ذلك، كان بعض الجنود يشاهدون الموكب من مطبعة تقع تحت مسكن أحد موظفى القنصلية الفرنسية، فسكب هذا الموظف سطلاً مملواً بالماء القذر على رؤوسهم، فثاروا ضده وسألوه عما إذا كان الماء نظيفاً. وعلى الفور، صاح الفرنسى من النافذة طالباً من أحد مواطنيه القبض على هؤلاء الجنود، ثم نزل إليهم حاملاً مسدسه ووقعت مشاجرة. وأصر القنصل الفرنسى على أن أعاقب هؤلاء الجنود عقاباً قاسياً بسبب هذه المشاجرة التى نسبها إلى تعصبيهم.

وفيما يتعلق بما حدث لأحد الفرنسيين في الإسكندرية، فقد أصدرتُ أمراً فورياً بالقبض على المتهمين وعقابهم عقاباً علنياً. ولكن تصرفي هذا لم يلق القبول، فذهبت إلى الإسكندرية لعلّي أجدُ تأييداً من بعض القناصل ضد تلك المطالب المتشددة والمجحفة. ولكن عندما وصلتُ إلى هناك، لم يرفع القناصل الراية القنصلية لتحيتي - حسب العادة المتبعة في مثل هذه الحالة - باستثناء قنصلين أو ثلاثة من قناصل الدول الصغيرة. وبالطبع، فقد عزّوتُ هذا التصرف إلى اتفاق القناصل ضدّي وتوصلتُ إلى أنني لا أملك سوى الخضوع^(١٢).

ومنذ تلك الواقعة، تعرّض إسماعيل للإهانة وضعف شأنه وأصبح - مثل عمه - فريسة سهلة للقناصل والمغامرين الأوروبيين.

وفي الواقع، وكما تصوّر إسماعيل، فإن قنصل فرنسا - المسيو دي بوفال - قد دبّر توجيّه ضربته بشكل مُسبق وتوقع المشاكل التي يجب أن تمنع إسماعيل - منذ بداية عهده - من تنفيذ برنامجه؛ لأنه كتب ما يلي في شهر يناير سنة ١٨٦٣م: "إن إدارة إسماعيل تبشّر بأنها ستكون إدارة ممتازة ونافعة لمصر، كما أن اللهجة التي تحدّث بها توضح أن برنامجه سيكون مُجدياً لأنه:

- فرض على نفسه الالتزام بمخصصات ملكية محدّدة.

- وقرر زيادة عدد أفراد الجيش إلى ١٧ ألف جندي.

- وأعاد الضباط المرفوتين للجيش، فأصبح له أنصار كثيرون من بينهم.

- واستخدم بعض السفن البخارية لتسيير خط ملاحى بين الإسكندرية والقسطنطينية.

- وأنشأ خطاً للملاحة النهرية في النيل يصل حتى أسوان.

- وأعاد تنظيم المدارس الموجودة وأنشأ مدارس جديدة.

- والتزم بإخضاع المصروفات العمومية للإشراف الجاد وبأن تعرض الأشغال العمومية في مناقصات حقيقية".

إن هذه الإجراءات تتصف بالحكمة والنفع. ولكن مَنْ يدَّعون معرفتهم بإسماعيل يخشون من تحطم نواياه سريعا نتيجة للمصاعب، التي تواجهها الحكومة المصرية بسبب:

- مطالب القناصل المجحفة.

- مجاملة إسماعيل لزُمرة محدودة تحيط به.

- افتقاره لقدرات بسيطة مع الإفراط في اللين وهاتان الصفتان نادرا ما تؤديان إلى نتائج عظيمة ودائمة^(١٣).

لقد فهم إسماعيل الكثير من الأشياء في عدة أيام، وقرر أن يمضي قدماً - وحتى النهاية - في مشروعه لتطهير وإصلاح الوضع المالي للبلاد، ولكنه اصطدم بالتشدد المجحف الذي أبداه القناصل الأوروبيون. وأيضاً، فإن "شركة قناة السويس" - التي اشتركت في اللعبة - سارعت بافتتاح نشاطها المالي وطالبت إسماعيل بدفع تعويض هائل مما زاد من المشاكل العديدة والمتنوعة التي أحاطت بالوالي وثبُتت من همته في تطبيق سياسة بالكامل.

وعلى الرغم من إصابة الماشية بوباء قضى على ٧٠٠ ألف رأس، فإن التوقعات المالية - لسنة ١٨٦٤ - كانت باهرة، لأن ميزانية تلك السنة سجلت زيادة في الإيرادات - بلغت أكثر من ١١ مليون فرنك - عن إيرادات السنة السابقة واختتمت بتوفير حوالى ١٨ مليون فرنك.

وكانت الحكومة المصرية قد خاضت صراعاً ضد "شركة قناة السويس" لإلغاء السُخرة ومشاريع الاستعمار السلمى، ولكن هذا الصراع - فى سنة ١٨٦٤م

تسبب في حدوث اضطراب مالي لمصر: فقد صُرفت مبالغ هائلة تحت بند الدعاية، بالإضافة إلى مبلغ ٨٤ مليون فرنك دُفعت بصفة تعويض للشركة.

وبالتوازي مع هذا الصراع المكلف، فإن إسماعيل قد اندفع - بلا رؤية ومنذ بداية حكمه - لتحقيق مختلف الخطط التي تستهدف تنمية موارد البلاد عن طريق تنفيذ المشروع الأوروبي وبالاستعانة برأس المال الأوروبي معاً. وكان مستشاره نوبار هو الذي دفعه للمضي في هذه السياسة، وحصل نوبار على رتبة الباشوية عند زيارة السلطان العثماني لمصر.

ومن المؤكد أن الوالي قد حرص على أن يحصل العنصر المصري على الأغلبية عند تكوين "الشركات" الجديدة، ولكن العنصر الأوروبي كان هو الذي يحظى "بالمبارة" زائد "الحماية" القنصلية؛ فأصبح هو العنصر الغالب والمستفيد الوحيد لهذا النوع من العمليات التي تمت تصفيتها أو تعويضها مسببة خسائر فادحة للخزانة المصرية.

وبتاريخ ٤ يونيو سنة ١٨٦٣م، كتب قنصل إنجلترا مايلي: "عُثر الوالي - عدة مرّات - عن رغبته في إنشاء نظام للشركات لكي تقوم بتنفيذ المشاريع التي ستقام في مصر نتيجة للتطور السريع في مواردها. وكان هذا المشروع في ذهنه منذ إنشائه "للشركة المصرية للملاحة البحرية"... "ويتم - حالياً - تكوين شركة للتجارة مع الصعيد والنوبة والسودان. كما يجري - أيضاً - تكوين شركة لنشر نظام الري وإقراض النقود للفلاحين لمساعدتهم في تطوير الزراعة.

"ولكن في هذه المشاريع كلها، سنجد نفس المساهمين: فهم نفس الباشوات الرأسماليين مع نفس الرأسماليين الأوروبيين - أوبنهايم وديرفيو (Dervieu). أما الوالي، فيحصل على عدد كبير من الأسماء سواء باسمه شخصياً أو باسم أحد أولاده". وعلق القنصل الإنجليزي على هذا الوضع قائلاً: "إن أغلبية التجار قد أخذت حذرهما عندما رأت الوالي منغمساً في ولعه المعروف بالمضاربة في

البورصة^(١٤). وفي الحقيقة، فإن قلق التجار قد ازداد عندما عرفوا برغبة الوالى فى تركيز المشاريع التجارية والصناعية الكبرى بين يديه، والإشراف عليها لى يحمى الحكومة والفلاح من أخطار الهجرة الأوروبية.

وفى تلك الفترة، انتشرت المشاريع الجنونية والمضاربات المالية فى البورصة. "لقد خلقت" الإمبراطورية الثانية" حركة المضاربة المالية وروجت لها. وكانت هذه الحركة فى أوج ازدهارها: فى تلك الفترة، كانت رؤوس الأموال تبحث عن نسب الفوائد الهائلة وربحية الأسهم الخرافية، فاندفعت إلى البلاد البعيدة.

"وكذلك، حدث نقص فى المحصول العالمى للقطن بسبب الحرب الأهلية الأمريكية"^(١٥)؛ فالتفتت الأنظار صوب بلاد شرق المتوسط، خصوصا مصر التى كانت سمعتها تحظى بالاعتبار - فى الخارج - على الرغم من مصاعبها الداخلية. وكان ذلك كافيا لإثارة أطماع رجال المال^(١٦). وفى مصر، وجدت حركة المضاربة فى البورصة أرضا مناسبة للغاية لأن الوالى ورجال المال كانوا مأخوذين تماما بارتفاع سعر القطن ارتفاعا خرافيا: فى سنة ١٨٦٢م، كانت عائدات التصدير تبلغ أربعة ملايين جنيه، ولكنها - فى سنة ١٨٦٤م - قدرت بـ ١ مليون، ولم يتوقع أحد انتهاء "الحرب الأهلية الأمريكية" فجأة فى سنة ١٨٦٥م.

وبتاريخ ٤ مايو ١٨٦٣م، أصدر إسماعيل قرارا رسميا يسمح بإنشاء شركة للملاحة البحرية التجارية برأسمال قدره ٤٠٠ ألف جنيه مصرى.

- ويديرها الأعضاء المؤسسون (عندهم عشرة: أربعة أجناب وستة مصريون).

(١٤) "الحرب الأهلية الأمريكية" (La guerre de Sécession): حرب داخلية نشبت من سنة ١٨٦١م حتى سنة ١٨٦٥م بين ولايات الشمال الصناعية (التي كانت تطالب بتطبيق "مبدأ الحماية") وولايات الجنوب الزراعية التى كانت تعتمد أساسا على زراعة القطن مستخدمة الأيدى العاملة من العبيد الزنوج (وتتمسك بمبدأ "حرية التجارة") وكان إلغاء العبودية فى ولايات الجنوب هو السبب المباشر لنشوب الحرب [المترجم].

- ويكون هدفها خدمة مرافئ البحرين المتوسط والأحمر.

- ويجب أن يكون البحارة كلهم مصريين.

وكان المديرون الأساسيون لهذه الشركة هم: شريف باشا، ونوبار باشا، وراغب باشا، ولطيف باشا، والسادة: أوبنهايم، وديرثيو، وسكاكينى، وبراسهم الأمير حليم (خال الوالى).

ومنح إسماعيل هذه الشركة ثمانى سفن بخارية كانت مملوكة لشركة "المجيدية" القديمة - التى أسسها سعيد سنة ١٨٥٧م- على أن يُدفع ثمنها بالتقسيط؛ وبالإضافة إلى ذلك، منح إسماعيل الشركة ضمانا للمساهمين فيها بحد أدنى قدره نسبة ٦% سنويا من قيمة رأس المال.

وبعد مرور شهرين تقريبا على تكوين هذه الشركة، ثبت نجاح المشروع: ففتح شبيهة المساهمين للتوسع وطلبوا السماح لهم بمضاعفة رأس مالها إلى ٨٠٠ ألف جنيه مصرى عن طريق إصدار أسهم جديدة، وسارع إسماعيل ومنح الشركة ما طلبته، كما سمح لها بتغيير اسمها؛ فأصبحت شركة "العريزية المصرية".

لقد كانت سفن هذه الشركة تخدم الموانئ الرئيسية فى البحرين الأحمر والمتوسط، ومن المؤكد أن توسعها وامتداد نشاطاتها قد أغضب الشركات المنافسة العديدة التى كانت ترغب فى احتكار التجارة والملاحة فى تلك الموانئ.

كما أن هذا التوسع فى النشاط كان يتطلب وجود لوازم وأجهزة هائلة، وإدارة لا تكف عن النمو مما أدى إلى حدوث ارتباك مالى وحالات كسب غير مشروع فى مجال التوريدات وغيرها. ولهذا السبب، وعلى الرغم من النولون الوفير الناتج عن استيراد الماشية إلى مصر (بسبب وقوع الوباء)، وعلى الرغم من مساندة الحكومة المصرية للشركة، فإن "العريزية المصرية" أفلست نتيجة لأسلوب الممارسات الهدامة الذى اتبعته إدارتها.

وتحت ضغط الرأي العام، وخوفا من حدوث فضائح أكثر، أوقف الخديوى هذا المشروع - فى سنة ١٨٧٣م - واشترى أسهم الشركة المفلسة بثمن باهظ، وأسس شركة جديدة - على أنقاضها - أسماها الشركة "الخديوية".

وتوجد شركة ثالثة كلفت الخزانة المصرية مبالغ طائلة؛ فقد تكونت شركة توصية^(٩) تحمل اسما إنجليزيا (Egyptian Trading Company limited) كان الوالى هو الشريك المتضامن فيها. وكان رأسمالها فرنسيا/ إنجليزيا اكتب فيه: أوبنهايم و"بنك ديجيبيت (Banque d' Egypte) وشركة "بريجز" (Briggs) وشركة "تود/ راثبون" (Tod-Rathbone) إلخ إلخ...

والتزمت هذه الشركة أولاً: بتطوير تجارة البحر الأحمر والحبشة والصعيد.

وثانيا: بمنع حدوث أى اتصال مباشر بين التجار الأوروبيين والمزارعين المصريين. ويكون ذلك بإقراض المزارعين المصريين الأموال اللازمة لهم بنسبة فائدة معتدلة.

ونكر القنصل الإنجليزى فى تقرير له: "فى شهر يوليو سنة ١٨٦٣م، طلبت الحكومة من الفلاحين فى مركز قليوب الامتناع عن اقتراض الأموال مقابل فائدة من أى أوروبى، بل يجب عليهم اللجوء إلى مدير المديرية - إذا لزم الأمر - الذى سيقدم لهم الأموال اللازمة من حساب الشركة التجارية الجديدة مقابل نسبة فائدة مقدارها ١٢% سنوياً"^(١٠).

وبصفة عامة، فإن الهدف كان إنقاذ الفلاح من الربا، ومنعه من بيع محصوله مقدماً لكى يتمكن - بالتالى - من دفع الضرائب المطلوبة منه.

ولكن هذه الشركة عانت من سوء الإدارة، ولم تلبث أن أصبحت - هى نفسها - عاملاً من عوامل الفشل المالى فى هذا المسلسل الحزين فى تلك الفترة:

^(٩) "شركة التوصية" هى شركة يقدم فيها عدد من المساهمين رأس المال ولكنهم لا يسهمون فى إدارتها [المترجم].

فلقد كان مديروها هم المسؤولون الأساسيون عن هذا الفشل. ولدينا شهادتان تثبتان أن هذه الشركة قد كذبت منذ بداية نشاطها، وأنها انهمكت في ممارسة المضاربات المالية والربا بدلاً من ممارسة التجارة.

وتقدم لنا جريدة Le Temps الشهادة الأولى: فبتاريخ ١٠ فبراير سنة ١٨٦٥م، نشرت مقالاً لمراسلها في القاهرة بعث به إليها بتاريخ ١٩ يناير - أى فى تلك الفترة التى كان يأمل الجميع فيها أن تتخذ الشركة نفسها - وسنجنزئ منه الفقرة التالية: "سأبدأ بهذه الشركة المسماء بشركة السودان والصعيد، التى تأسست فى شهر يونيو سنة ١٨٦٣م: فعندما قرّر الوالى أن يأخذها تحت رعايته، كان قد مضى على بداية عهده خمسة أشهر تقريباً، وكانت هذه البداية موفقة. ولكن، ماذا كانت أهداف مؤسسيها ؟ لقد كان الهدف الوحيد هو: الحضارة والتقدم، أى تنمية الإنتاج وإدخال التجارة المنتظمة فى مناطق غنية لم تستغل حتى الآن..." وبدلاً من تحقيق هذا الهدف، سارت الشركة ببطء - لفترة من الزمن - على خطى التجار الذين سبقوها والذين كانت مواردهم الضئيلة تحد من عملياتهم وتخلق روح المبادرة لديهم.

وبعد ذلك، لم تدر عليها هذه المهنة عائداً كافياً يتناسب مع رأس المال الضخم الذى تمتلكه، فانقضت على الفلاحين، وأخذ وكلاؤها يجوبون قرى الدلتا ويقدمون للمزارعين الفقراء قروضا - بضمان محصولهم من القطن - وبنسبة فائدة تتراوح ما بين ٣ و ٥ % شهرياً. وباختصار، لقد تخلت هذه الشركة عن الدور الرائع الذى كان يجب عليها القيام به. وبصريح العبارة: فقد لعبت دور المرابى.

ولم يتأخر العقاب طويلاً؛ فقد سيطرت عليها شهوة المكسب الهائل والسريع، فخدعت نفسها بأهمية مواردها، وبقيمة ملكيات عدد كبير من المقترضين منها. وعندما اندلعت الأزمة الأخيرة، تعرض جزء من رأس مالها لخطر كبير. ويقدر

المبلغ الذى خسرتة الشركة بما لا يقل عن ٧٠ مليون جنيه إسترليني بسبب وكلائها. إننا نأمل فى أن تستفيد الشركة من هذا الدرس".

أما الشهادة الثانية، فيقدمها لنا المسيو ج. كلودى (J. Claudy) - وهو نفس المؤلف "المجهول" لكتاب "L' Histoire financière..." الذى نقل نقلاً حرفياً مقالاً نشرته جريدة Le Temps - بتاريخ ١٤ يونيو ١٨٦٥م - كتبه مراسلها من الإسكندرية بتاريخ ٣٠ مايو.

وبعدما ذكر المسيو كلودى أزمة القطن الناتجة عن انهيار أسعاره بسبب توقف الحرب الأهلية الأمريكية فجأة، قال: "انخفض سعر القطن فى ليفربول من ٣٠ فلساً إلى ١٢. إننا لم نشهد انهياراً مماثلاً من قبل. ومع ذلك، فإن الإسكندرية لا تزال متماسكة على الرغم من الخسائر الفادحة التى تكبدتها. ولكن الوضع فى القرى كان مختلفاً: فقد زرع العديد من الملاك مساحات شاسعة من القطن معتمدين على استمرار ارتفاع سعره، واستدانوا بضمان المحصول الذى لم يتم جنيه بعد. وبسبب انخفاض السعر، فإن رهن الحيازة لم يعد يمثل سوى جزء ضئيل من قيمة السلفيات.

ومن هنا، جاء تأجيل الدفع والإفلاس مع ما يصاحبهما - عادةً - من الشكاوى والملاحقات القضائية. وبالتأكيد، فإن الدائنين يجب ألا يلوموا سوى قصر نظرهم وعدم توقعهم للكوارث التى وجدوا أنفسهم متورطين فيها. ومع ذلك، قرر الوالى أن يتدخل علماً بأن معدل الفائدة المفروض على المقرضين - فى أغلب الحالات - (٣ أو ٤%) لا يكفى لتفسير خسارة رأس المال".

وذهب إسماعيل إلى الإسكندرية يوم ٢٩ مايو واتفق - باسم الحكومة - للحصول على قرض يسدد على ١٥ قسطاً سنوياً، وتم استخدام هذا المبلغ فى التسديد الكامل للديون غير المشكوك فى شرعيتها.

وفى بداية شهر يونيو من السنة التالية (١٨٦٦م)، كانت شركة Trading توشك على إشهار إفلاسها، وكان لها ٥ مليون سهم متداولة فى الأسواق، وتسبب انهيارها فى انهيار العديد من الشركات الهامة خصوصاً "الشركة الزراعية" (Société agricole) التى ستحدث عنها فيما بعد^(١٧). لقد تعرضت الشركتان (Trading و Agricole) للإفلاس ومعهما العديد من المنشآت الصناعية والمالية فى مصر بسبب نشوب أزمة فى أوروبا - فى شهر مايو سنة ١٨٦٦م - عقب اندلاع الحرب بين النمسا وبروسيا مما أدى إلى انهيار قيمة كل الأسهم فى بورصتى لندن وباريس.

ووصل صدى هذه الأزمة إلى مصر لاسيما وأن المؤسسات المصرية كانت تعيش على المضاربات والأوراق المالية، ولم تكن ترغب فى معرفة أى شىء سوى أعوام الرخاء والمكاسب الوفيرة. ولكن عندما نحل إحدى السنوات العجاف، فإن هذه المؤسسات تنقلب على الحكومة المصرية - تحت أى مبرر - وتطلب منها تعويم أعمالها التى تورطت فيها وبدأتها بشكل سيئ. وكان التدخل الدبلوماسى مستعداً دائماً للإجهاز على مقاومة الوالى، خصوصاً مع وجود "هرمان أوبنهايم" - أفضل من يمثل الرأسمالية العالمية - الذى كان أحد مديرى وممولى شركات عديدة (منها Trading و Agricole والعريزية).

لقد كان السيد أوبنهايم هو الذى فرض على سعيد قرض سنة ١٨٦٢م مستخدماً الضغوط الدبلوماسية لبروسيا وإنجلترا فى الآستانة والقاهرة. وفى سنة ١٨٦٦م، استخدم الهيمنة الدبلوماسية لإنجلترا وفرنسا لإجبار الحكومة المصرية على تصفية الاضطراب الموجود فى شئونها. وكان أوبنهايم يحمل الجنسية البروسية ولكنه اختار لندن - منذ سنة ١٨٦٢م - كمركز أساسى لعملياته المالية، كما كانت لديه صلات وثيقة بمؤسسة "Frühlen و Göschen" واعتبرته السلطات البريطانية "رعية بريطانية"^(١٨).

وبالإضافة إلى ما ذكرناه سلفاً، فقد امتلك بنكاً في باريس وآخر في
الأسكندرية. ومع أن ميوله ومصالحه كانت إنجليزية، إلا أنه أراد أن يلعب على
الاحبالين في لندن وباريس معاً: ففي شهر مايو سنة ١٨٦٦م، طلب من الحكومة
الفرنسية إسباغ حمايتها على بنكيه في باريس والأسكندرية، فأسرع إمبرطور
فرنسا ومنحه حق الإقامة في فرنسا توطئة لمنحه الجنسية الفرنسية حسبما يقضى
به القانون. وبدأ من شهر يونيو، منحه الإقامة في فرنسا ميزة التمتع ببعض
الحقوق المدنية وأصبح مسجلاً على قائمة القنصلية الفرنسية^(١٩).

وهكذا ضمن أوبنهايم مساندة بروسيا وإنجلترا وفرنسا له، ولكنها دول تتمتع
بنفوذ متزايد في مصر: فأصبح بمقدوره أن يناور كما يشاء من خلف الكواليس وأن
يتربص الأحداث.

وبتاريخ ٢٠ يونيو ١٨٦٦م، عاد الوالى من زيارة الأسكندرية. فوجد في
انتظاره نزاعاً مع شركة Trading التي كانت تحظى بتأييد قوى من الحكومة
الإنجليزية. وأرسلت الحكومة الإنجليزية برقية إلى الكولونيل ستانتون تحمل
تعليمات خاصة بشأن هذه الشركة. ولكن إسماعيل لم يبتز، فتدخل قنصل فرنسا -
المسيو أوتريه - بحجة أن الوالى مسئول - بشكل غير مباشر - وأن مصالح
الشركة مرتبطة بمصالح العديد من البنوك الفرنسية. وأصر القنصل الفرنسي -
وبشدة - على أن يقوم إسماعيل بعمل تسوية عاجلة و مرضية.

لقد كانت إرادة إسماعيل تتصلب - أحياناً - في مواجهة الظلم الذى يُبدىه
خصومه تجاهه، ولكنه يرضخ - كالعادة - للضغط الجماعى المستمر الذى مارسه
خصومه ضده. وكُتب القنصل موضحاً: "لقد دافع صاحب السمو بقوة عن نفسه ولم
يُرد إظهار استسلامه للحُجج التى سقّتها. ولكن، فور مغادرتى للقصر، أرسل سموه
خلفى رجل أعمال يعمل فى خدمته لكى يتفاوض معى حول هذه الشركة. وفى
صباح اليوم التالى، عرفت المدينة كلها - بارتياح شديد - أن الحكومة المصرية قد
سوّت المسألة، وأنها ستدفع لشركة Trading مبلغ ٤٠ ألف جنيه نقداً بالإضافة إلى

٢٨٠ ألف جنيه أخرى على هيئة أنونات خزائنة تُستحق على دفعات بعد أربعة وخمسة وستة أشهر. وهذا المبلغ أكثر مما طلبناه: فلقد منَحنا الوالى ٨ ملايين فرنك بدلاً من خمسة".

ثم علق القنصل قائلاً: "فى كل مرة يُنسَق فيها قنصلا فرنسا وإنجلترا خطواتهما سوياً، فإنهما سيصلان بالتأكيد إلى النتيجة نفسها"^(١٠). وللأسف، فإن هذا التنسيق بين قنصلئ الدولتين كان يتم دائماً ضد الحكومة المصرية، ولم يحدث أبداً ضد رعاياهما من المغامرين والمضاربين.

كما أن شركة Agricole التى تأسست فى الفترة نفسها قد التهمت - هى أيضاً - مبالغ هائلة. لقد تكونت هذه الشركة بناءً على فكرة صائبة وقيمة ألا وهى إنشاء شركة قوية لرى الأراضى الزراعية بواسطة الكثير من الآلات الهيدروليكية الثابتة والطافية. ولو كانت هذه الشركة قد أُديرَت بشكل جيد، ولو كانت قد حظيت بتشجيع الحكومة، لكانت حققت نتائج ممتازة فى المجالين الزراعى والمالى.

وكان المسيو أنطوان لوكوفيتش^(١١) - وهو مهندس نمساوى - قد أقام زمناً طويلاً فى مصر. وفور تأسيس شركة "العزيرية" و Trading، طلب السماح له بإنشاء شركة زراعية ميكانيكية. وقدم هذا الطلب بواسطة القنصل العمومى النمساوى، الفارس شراينر (Schreiner).

وبما أن مصر بلد يعتمد أساساً على الزراعة، فإن الإدارة هى التى تتولى صيانة الجسور والتوزيع العادل لمياه النيل على السكان. وعندما تقترح الشركة الجديدة تركيب آلات للرى على الترع وتقديم المياه لكل من يطلبونها منها، فإنها بذلك تتعدى على اختصاص السلطة المحلية وتخلق مشاكل خطيرة داخل البلاد. ولهذا السبب، رفض الوالى منح هذا الامتياز للوكوفيتش. ولكن المهندس النمساوى كان يحظى بدعم من قنصل بلاده، فرد بأن الشركة المقترحة تأسيسها ستكون مصرية وستخضع للقوانين واللوائح المصرية. وكان هذا الرد ضماناً وهمياً ضد

تدخل باقى القناصل ضده. وفى النهاية، خضع الوالى للضغط وأصدر فرماناً بإنشاء الشركة بتاريخ ٢١ يوليو سنة ١٨٦٣م.

ومنذ العاشر من يوليو، كان لوكوفيتش قد تفاهم مع "بنك إدوار ديرفيو وشركاه" لتكوين شركة يساهم فيها: رويسينايرز (Ruyssenaërs) - قنصل هولندا - وروس (Ross)، وأوبنهايم، وأنطوينادس (Antoniadis)، وبياچينى (Biagini)، وآيديه (Aidé) وغيرهم. وتكونت الشركة بشكل نهائى فى أكتوبر سنة ١٨٦٣م، وتولى لوكوفيتش منصبى المفتش العام ورئيس لجنة الإدارة.

وتمت تغطية نسبة أول عشرين (١٠/٢) بمبلغ أربعة جنيهات للسهم. واحتفظ بنكا ديرفيو وأوبنهايم بهذه النقود فى خزائنها مقابل دفع نسبة فوائد قدرها ٧% من رأسمال الشركة. وعلق المسيو لوكوفيتش قائلاً: "إن أكثر ما يبعث على الأسى هو أن المسيو ديرفيو لم يُراعِ أدنى مستوى للثيقة: فاعتقد أنه يستطيع التصرف مستخدماً رأس مال الشركة (الذى أودعته لديه فى حساب جارٍ) للقيام بمضاربات طويلة الأجل. ولذلك فإن الحوالات التى أصدرتها الشركة على بنك ديرفيو كثيراً ما كانت ترجع إليها بدون أن تدفع، وكان البنك يطلب من العملاء مراجعته بعد عدة أيام".

ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد: فمديرو المديرية رفضوا الاعتراف بوجود الشركة. ومن جانب آخر، كان لابد من إيجاد آلات رى بكميات وفيرة لكى تحل محل الدواب التى نفقت بسبب نفثى الوباء فيها؛ فاستفاد التجار من البطالة الإجبارية التى عانى منها الريف واستوردوا - لحسابهم الخاص - كميات هائلة من مختلف أنواع آلات الرى، خصوصاً من الأنواع المتحركة التى لم تشهد مصر لها مثيلاً - من قبل - من حيث كميتها.

وعانت " الشركة الزراعية " الأمرين من المنافسة الشرسة التى تعرضت لها على يد منافسيها من أمثال: بنك أوبنهايم، وبنك ديرفيو، وإخوان سكاكينى،

وجورجالا (Georgala) وغيرهم. ويُضيف المسيو لوكوفيتش قائلاً: "لقد كان السادة إدوارد ديريثيو، وهنري أوينهايم، وجورجالا، ومكسيموس سكاكينى أعضاء فى مجلس إدارة شركتنا. واعجباه !!! لقد سعوا إلى المكاسب الكبيرة !!".

وفى تلك الأثناء، كان المسيو لوكوفيتش قد عين فى منصب المشرف العام للشركة، فتنازل للمسيو كونيج عن مشاريع هيدروليكية متنوعة كان الوالى قد سبق له وأن منحه امتيازاتها عندما أسس "Agricole". ثم باع المسيو كونيج - بدوره - الحقوق التى حصل عليها من المسيو لوكوفيتش للمسيو ديريثيو. وبعد ذلك، أعاد المسيو ديريثيو بيعها لشركة Agricole بعدما حقق مكسباً "سريفاً" قدره ٣٠% من إجمالى قيمة هذه العملية.

وفى شهر مارس سنة ١٨٦٥م، اقترح رئيس "الشركة" القيام بأنشطة جديدة - بالإضافة إلى تلك المسموح بها - مثل: الإنشاءات بكافة أنواعها (عمومية أو خصوصية). وقام بتعديل لوائح الشركة فى شهر أبريل. وبعد ذلك، كان يجب على الشركة دفع مليون ونصف المليون فرنك للمسيو باسرفى (Baservi) - وهو مقاول إنشاءات فى الأسكندرية - لى يتنازل لها عن حقوقه وعملاته.

وعلق جون نينيه قائلاً: "تم تأسيس شركة Agricole" برأس مال هائل وإدارات عديدة تتكون - كالعادة - من السادة ديريثيو و أوينهايم وشركاهما. وأخفت هذه الأسماء الكبيرة ورائها رجالاً جشعين وأنانيين حوّلوا الشركة الزراعية إلى شركة إنشاءات مدنية قبل أن تقوم بتشغيل آلة رى واحدة !!! وشاب أعمالها مزيج من الإجراءات غير المشروعة والمعيبة والمضاربات التى أدّت إلى إفلاس المشروع بعد ضياع رأس ماله على يد مَنْ كان يُنتظر منهم إنجاحه والاستفادة منه، ولا يستطيع أحد أن يُدبّر هذه الحوادث المفاجئة مثل الأوروبيين.

لقد نجح شخص مغمور - ولكنه جريء - فى أن يصبح مقاولاً للأشغال العمومية الضخمة مع أنه كان بلا حيثة ولا خبرات سابقة فى هذه المجالات.

ولذلك، لم يستطيع تنفيذ التزاماته فتنازل لدائنيه - مقابل مبلغ خرافي - عن العقود التي وقعها مع الحكومة. ولم يكن الدائنون سوى: ديرثيو وأوينهايم ونوبار الذين كانوا في مجلس إدارة "الشركة الزراعية". وأسرع الدائنون للاستفادة من هذه الشركة لصالحهم إلى أقصى حد، وذلك بإعطائها هذه العقود بربح هائل بشرط حصولهم على المال فوراً.

"وهرب رجل الصناعة هذا إلى إيطاليا ومعه الملايين التي كسبها قبيل إنهيار الشركة. أما السادة الإداريين، فقد انسحبوا من هذه اللعبة. وفي هذه العملية، لعبت الحكومة المصرية دوراً يؤسف له الا وهو دور الشريك المتأمر أو المغفل الذي سقط في الفخ. وبعد مقاومة طويلة وتقديم ألف غدر، أرغم الخديوى على تعويض ضحايا هذه المؤمرات المتقنة فدفع عدة ملايين من الجنيهات كلها من جيب الفلاح المصرى المسكين"^(٢٢).

وعلى الرغم من تضافر كل هذه المشاكل المتواصلة ضد إسماعيل، إلا أن إنجازاته قد تواصلت. وهذه المشاكل خلقها المشروع ورأس المال الأوروبيين مع النهاية المعنادة: أى رفع قضايا للمطالبة بتعويضات.

وفي مجال الأشغال العمومية، يُعتبر مشروع تجميل مدينتى القاهرة والأسكندرية (بعد مشروع قناة السويس) من أعظم إنجازات إسماعيل، فلقد أضفى الوالى طابعاً أكثر أوروبية على هاتين العاصمتين: فشق الشوارع العريضة وأنشأ الحدائق فيهما، وزينهما ونظمهما، وجعلهما تتمتعان بالإضاءة والهواء النقى وماء الشرب الجارى والصرف الصحى. وعلى ضفاف نيل القاهرة، أنشأ إسماعيل ضاحية "الجزيرة" بغاباتها وقصورها على مثال "بواى بولونى" و"الشانزليزيه"، فأصبحت هذه الضاحية مهوى أفئدة الشعراء.

وفي القاهرة، منح الأراضى مجاناً لأى شخص يلتزم ببناء منزل عليها بشرط ألا تقل تكلفته عن ٣٠ ألف فرنك: فأصبحت القصور والحدائق والميادين

العامة والشوارع العريضة تغطي المدينة، واختفت الحارات الضيقة المظلمة والقذرة.

ومع تنفيذ "مشروع قناة السويس"، وخلق مدينتي القاهرة والأسكندرية من جديد، يذكر الكثير من خبراء علم الإحصاء الأكفاء (الإنجليز والأميركيين) أن الخديوى قد أضاف ١٢ مترعة - يبلغ طولها ٨٤٠٠ ميل - على الـ ٤٤ ألف ميل التي تم حفرها من قبل^(٢٣). وتكلفت "ترعة الإسماعيلية" الكبرى - التي يبلغ طولها ٢١٨ ميل - مبلغ ٥٠ مليون فرنك.

وقبل تولى إسماعيل، تم إنشاء ٢٤٦ ميل من خطوط السكك الحديدية فأضاف إسماعيل إليها أكثر من ٩٦٠ ميل. وقبل عهده، كان يوجد ٣٥٠ ميل من خطوط التلغراف، فأضاف إسماعيل إليها أكثر من خمسة آلاف ميل. وأقام إسماعيل ٤٣٠ كوبرى على النيل منها "كوبرى الجزيرة" الذى اعتبره الكثيرون من أجمل كبرى العالم وقتذاك.

وفى مينائى الأسكندرية والسويس، تمت أعمال إنشائية عظيمة تكلفت ٤ ملايين فرنك. وتم بناء ١٥ فنار على سواحل البحرين الأحمر والمتوسط.

لقد صرف إسماعيل أكثر من ٤٦ مليون جنيه إسترليني لتنفيذ هذه الأشغال ففتح عنها:

- زيادة الأراضى الزراعية بمقدار الخمس على الأقل.

- وزادت قيمة الصادرات فى نهاية عهده فأصبحت ١٣ مليوناً و ١٨٠ ألف جنيه إسترليني بعدما كانت قيمتها ٤ ملايين و ٤٥٠ ألف جنيه إسترليني فى بداية عهده.

وأثير مراراً وتكراراً أن الخديوى قد اقترض ديناً تراكم حتى بلغ ٨٢ مليون جنيه ولم يستغله إلا فى بناء قصور من الجبس والخشب. إن هذا الاتهام ظالم

وخاطبى ولا سند له من الحقيقة؛ فالحقيقة تقول إن الأشغال العمومية - التى بدأت وتمت فى مصر طوال الـ ١٢ سنة الأخيرة- كانت رائعة ولامثيل لها فى أى بلد آخر يفوق فى سكانه ومساحته أربعة أضعاف سكان مصر ومساحتها^(٢٤).

لقد حدثت انطلاقة رائعة فى مجال الزراعة والتجارة والمهارات بفضل حفر الترع وإدخال الآلات الحديثة. واهتم الخديوى إسماعيل كذلك بتقدم الصناعة الوطنية فأنشأ:

- مصنعا لأغطية رأس الجنود وأغطية الجيش فى قوة.

- ومصنعا للورق فى بولاق^(٢٥).

- ومصنعين للجوخ فى شبرا وبولاق.

- ومصنعتين لقصب السكر فى الصعيد.

- ومصانع ومسابك للأسلحة والذخيرة.

وأنشأ كذلك إدارة للبريد أثارت إعجاب الزوار البارزين. وفى سنة ١٨٧٤م، عقد مؤتمر "برن" الذى قبل عضوية مصر فى "اتحاد البريد" وترك للحكومة المصرية حرية إلغاء إدارات البريد الأجنبية الموجودة فى مصر. ويقول المسيو هانز ريزنر (Hans Resener) إن "هذه الإدارة تم تنظيمها بنجاح دفع الدول الأوروبية إلى الموافقة على إلغاء إدارات البريد الخاصة التى تملكها فى مصر. وهذا الشيء لم يحدث فى تركيا حتى الآن. ولأسباب سياسية خاصة، احتفظت فرنسا وحدها - بمكاتبين فى الأسكندرية وبورسعيد.

"وأنشئت مكاتب للبريد فى مدن السودان الرئيسية: فكان المسافر يستطيع الذهاب - بأمان تام - إلى أبعد من الخرطوم ويتلقى الرسائل التى تنقلها السفن التجارية بانتظام حتى المناطق الاستوائية. ووجدت أيضا مكاتب بريد مصرية فى

الجزئين الأوروبي والآسيوي من تركيا، وفي جدة وسميرنا، وبيروت وقوله وسالونيك.

"وعلى امتداد الأراضي المصرية، تم ربط كافة المناطق بواسطة خطوط التلغراف، وبلغ طول خط تلغراف السودان - وحده - ٣٩٤٣ كم^(٢٦).

وعُلق المستر فارمان على ازدهار التعليم - في عهد إسماعيل - بقوله: "يلزمنا مجلد نذكر فيه تاريخ الإصلاحات التي تمت لنشر التعليم في عهده؛ فلقد أنشأ ٤٦٣٢ مدرسة. وفي عهد محمد علي، بلغ عدد طلاب المدارس الأميرية ثلاثة آلاف طالب؛ أمّا في عهد إسماعيل، فقد زاد هذا العدد فوصل إلى ٦٠ ألف طالب.

وتم ذلك كله بالتوازي مع الحملات الاستكشافية العديدة - باهظة التكاليف - التي أرسلها إسماعيل إلى أفريقيا لصالح الحضارة. وقرب نهاية عهده كان يحلو له أن يقول: "إن مصر لم تُعد في أفريقيا، إنها جزء من أوروبا؛ وكان ذلك صحيحاً. وأياً كان الأمر، فقد كان لدى الشعب ما يراه مقابل الأموال التي أنفقت.

والسبب الخامس لذيون إسماعيل كان يكمن في السياسة التي اتبعها تجاه الأتاتنة: فمنذ غزو سليم الأول لمصر، وعلى الرغم من قيام أسرة محمد علي والاستقلال الفعلي الذي حصلت مصر عليه من تركيا بفضل جيشها، إلا أن الأتراك كانوا يعتبرون أن مصر ما تزال تحت الاحتلال التركي وأنها تابعة للإمبراطورية العثمانية. وعُتبر عالي باشا - الصدر الأعظم الذي حكم الإمبراطورية حتى سنة ١٨٧١م - عن هذا الرأي لنوبار باشا.

وفي سنة ١٨٧١م، استندت جريدة "بصيرات" التركية إلى وجهة نظر عالي باشا: ففي العدد رقم ٢٧٩ - بتاريخ ١٣ ذي القعدة - نادى بتوحيد العالم الإسلامي واقترحت أن يقوم الجيش التركي باحتلال الموانئ المصرية، والاستعانة بالجيش المصري ونشره في باقي ربوع الإمبراطورية العثمانية.

وعلى الرغم من الضمان الجماعي - الذي قدمته الدول الأوروبية الكبرى - لاستقلال مصر الذاتي، إلا أن محاولات الأتراك الرجعية كانت تتجدد باستمرار: فالأتراك لم يكتفوا بالجزية السنوية المفروضة على مصر، بل كانوا غالباً ما يجبرون وإليها على مساعدة تركيا في حروبها الفاشلة والمدمرة ضد القوى الأوروبية أو ضد ولاياتها التي تنور عليها. وهكذا نجد أن إسماعيل قد أنفق على "حملة كريت" (١٨٦٦ - ١٨٦٩م) وحملة الحجاز (في نفس الفترة) أكثر من ٣٠ مليون فرنك وخسرت مصر أكثر من ١٠ آلاف من أبنائها.

وفي الحرب التركية/ الروسية (١٨٧٧ - ١٨٧٨م)، أرسلت مصر إلى تركيا عدداً يتراوح ما بين ٢٥ إلى ٣٠ ألف جندي. وقبل عودة هذه القوات، نسي "الباب العالي" التكاليف الهائلة التي تكبدتها مصر في هذه الحملة، فطلب من الوالي أن يترك المدافع للقوات التركية. ولكن الخديوي رفض هذا الطلب فألغاه الباب العالي ولكنه طالب بالاستيلاء على خيول القوات المصرية. لقد كانت تركيا تريد إضعاف مصر بشتى السبل.

وبالإضافة إلى كل ما ذكرناه سلفاً، كانت خزانة تركيا خاوية، وكان قائديا معتادين على تلقي الهدايا والإكراميات فاتجيت تركيا إلى مصر للحصول على "البقيش"^(١١) لقد كان السلطان ووزرائه مجرد شحاذين. ولذلك، قام إسماعيل بتوزيع عطايا على المساجد والفقراء وكافة الطرق الصوفية في أثناء أول زيارة قام بها للأسفانة بعد تنصيبه (من ١٩ فبراير حتى ٧ مارس سنة ١٨٦٣م)، كما أرسل أيضاً مبلغ ٢٥٠ ألف قرش (٦٢ ألف و ٥٠٠ فرنك) لوزير "فقير"!!!

وعلى الرغم من هذا البذخ الذي مارسه إسماعيل في تركيا، أراد بعض ندماء السلطان تكبيد إسماعيل المزيد من النفقات الهائلة، فأقنعوا السلطان بزيارة

^(١١) بالفارسية في النص. وكلمة "بقيش" أو "بخشيش" في اللغة الفارسية تعني "تفحة" أو "هدية" أو "إكرامية" ولكنها في اللغات الأوروبية أصبحت مرادفاً لكلمة "رشوة" [المترجم].

مصر. وخلال تلك الزيارة (من ٧ إلى ١٧ أبريل)، تلقت حاشية السلطان ككل مبلغ ٥٤٠ ألف فرنك دفعة واحدة بخلاف الإكراميات الشخصية المباشرة (التي تراوحت ما بين ٢٥ و ٣٥ و ٥٠ ألف فرنك) تلقاها - حسب وضعه - كل من أوصل هدية من هدايا السلطان النفيسة إلى كل فرد من أفراد أسرة الخديوى (٢٧).

لقد كان إسماعيل مرغماً على الاحتفاظ بمودة السلطان وحاشيته له: فاختار أن يكون هدفه الأساسى إيجاد نقطة ارتكاز - فى تركيا - تعينه فى صراعه المحتدم ضد "شركة قناة السويس" والأجانب فى مصر. وبتاريخ ٤ أبريل سنة ١٨٦٤م، كتب الوكيل العام لشركة قناة السويس - فى مصر - ما يلى: يُقال إن إسماعيل يُكتب الأستانة سراً لى يمنح - بقدر المستطاع - التفق المتزايد للأوروبيين على مصر (٢٨).

ولكن الهدف العام الذى سعى إسماعيل لتنفيذه كان الحصول من تركيا - بقوة المال - على ما فشل محمد على فى الحصول عليه بقوة السلاح. ولتحقيق هذا الهدف العام، زار إسماعيل الأستانة عدة مرات وأنفق الملايين لشراء - أو بالأحرى لرشوة - السلطان نفسه ووزرائه وكبار موظفى السلطنة والصحف والديبلوماسيين.

وحصل إسماعيل - بالفعل - على بعض المزايا الحقيقية ولكنها لا تُساوى المبالغ الطائلة التى دفعت من أجلها والتى أرمقت ميزانية مصر بشدة. ولم يكتف الخديوى بدفع عدة ملايين من الجنييات (على الأقل خمسة ملايين) بل أضاف مبلغ ٤٠٠ ألف جنيه على قيمة الجزية السنوية.

كما حصل أيضاً على ثلاثة فرمانات من الباب العالى (فى سنوات ١٨٦٦ و ١٨٦٧ و ١٨٧٣م). والفرمان الأخير يُعتبر بمثابة دستور سياسى جديد لمصر لأنه:

- خصصر وراثه مصر فى أبناء إسماعيل فقط من الأب إلى الابن.

- ومنحه لقب "خديوى".

- وسمح له بزيادة عدد أفراد الجيش المصرى (التي كانت معاهدة سنة ١٨٤١م تحد منها).

- وسمح له بحق الاقتراض من الدول الأجنبية وعقد اتفاقيات تجارية معها.

لقد زاد استقلال مصر وتدعم - نظرياً على الأقل - ولكن عند التطبيق العملي، حدثت ثغرة واسعة في هذا الاستقلال: فعندما شجّع الباب العالي إسماعيل على الاستقلال الذاتى مالياً، فإنه قد ساعد - بدون قصد - على تسليم ولاية مصر إلى قوة ثالثة. وفى الواقع، فإن الباب العالي - حتى سنة ١٨٧٢م - لم يسمح لإسماعيل بعقد قروض مع الدول الأجنبية؛ ولكنه عندما قبل "الإكراميات" (أى "الرشاوى") اليائلة التي قدمها له إسماعيل، فإنه قد أصبح مسئولاً - جزئياً على الأقل - عن الاضطراب المالى الذى دفع بإسماعيل للوقوع فى الدوامة.

والسبب السادس لديون إسماعيل هو سوء النية الواضح الذى أبداه الدائنون الأوروبيون الذين انتحلوا لقب رجال المال، ولكنهم - فى الحقيقة - لم يكونوا سوى محتالين يضاربون فى الأسهم المالية ومُرابين من الدرجة الأولى. ولممارسة نشاطاتهم - فى مصر - استفادوا من تواطؤ الدبلوماسية الدولية معهم مما تسبب فى حدوث تعارض وتناقض مع قوانين البلاد ومع كل القوانين الأخلاقية.

ومن المؤكد أن إسماعيل نفسه لا يستحق الشفقة بسبب ولعه بالمضاربة على الأوراق المالية وهيامه - غير المحدود - بالاقتراض. وفى الوقت نفسه، فإن يستحق اللوم - عن جدارة - عندما ننصوّر رجال المال وهم يتصارعون - مثل كلاب الصيد - للحصول على نصيبهم من لحم الفريسة. وفى هذه الحالة، لم يكن إسماعيل وحده هو الفريسة ولكنها كانت ثروة مصر نفسها.

وعندما نتذكر القروض التي حصل عليها إسماعيل (أو بالأحرى التي فرضت عليه) بنسب فائدة تجلب الخراب، وبأساليب غير قانونية، وبدون موافقة

الآستانة (التي يُفترض أن تكون هي الضامنة الأساسية)، وخصوصاً باستخدام ضغوط التدخل الدبلوماسي والقنصلي، عندما نتذكر كل ذلك، فإننا نذكر تماماً أن رجال المال كانوا يسعون عامدين - وبشكل منهجي - لتدمير إسماعيل ومصر معاً.

ويجب ألا ننسى أن أول قرض كبير مع بنك أوبنهايم - في سنة ١٨٦٢م - قد فرضه قنصلاً إنجليزاً وبروسياً على سعيد قرضاً وبشروط مجحفة. وهذه السابقة الخطيرة تُعتبر أول نَعْد على الاستقلال الذاتي لمصر.

لقد كان إسماعيل يريد كَسْب ثقة الناس بالدولة، والاستفادة من المبادرة الأوروبية لتجديد قوى مصر، فاندفع - بلا تَبَصُّر - في طريق الاقتراض المدمر بتشجيع من نوبار، ولم يتعظ بما حدث لسعيد؛ فمن جهة، حصل إسماعيل على القروض بتسييلات مغرية؛ ومن جهة أخرى، فإن ميله الغريزي للإنفاق والمضاربات المالية قد خلقا أرضية خصبة للغاية ترتع فيها أنشطة رجال المال الأوربيين بحرية.

ثانياً: أول ثلاثة قروض: ١٨٦٤ و ١٨٦٦ و ١٨٦٨م:

إن دراسة القروض المختلفة ستؤدي بنا إلى نصف هذه الأسطورة - التي يعتمدها المؤلفون الجادون - والتي نقول بأن تدخل الحكومات الأوروبية في شئون مصر الداخلية لم يحدث إلا في سنة ١٨٧٦ وأنه تم للدفاع عن مصالح مواطنينا التي كانت معرضة للخطر.

لقد سجلت ١٨٧٦م بداية عهد التدخل الأوروبي في الشئون المالية والسياسية لمصر؛ ففي ١٨٦٢م - تاريخ عقد أول قرض - لم تكن المصالح المالية مُعرَّضة لأي خطر. ولكن، منذ ذلك التاريخ، بدأ الوكلاء السياسيون والقنصليون يتدخلون -

بشكل مباشر أو غير مباشر - في مفاوضات عقد القروض ووضعوا قوتهم في خدمة مصالح مواطنيهم من رجال المال والأعمال الأوروبيين.

وكان الإتفاق على كل قرض يُعتبر بمثابة معركة شرسة يتحارب فيها الرأسماليون من مختلف الجنسيات الأوروبية؛ وكان - أيضاً - أشبه بمسرحية مأساوية تتم فصولها حول الوالى ويستخدم الممثلون فيها الابتزاز والخداع والمهارة والتهديد وكل خطط الإغراء.

وبعد انقضاء سنتين من الرخاء غير المعقول الناتج عن الحرب الأهلية الأميركية، بدأت المشاكل تتوالى وتتراكم منذ شهر أغسطس ١٨٦٤م وهى:

- حدوث أوبئة أصابت الماشية، وحدثت فيضانات أُلغيت المحاصيل.

- والتكاليف الباهظة لرحلة الوالدة باشا إلى الأستانة لجذب وزراء تركيا وفؤاد باشا إلى صف الخديوى.

- دفع مبلغ ٨٤ مليون فرنك بصفة تعويض حكم به إمبراطور فرنسا لصالح "شركة قناة السويس" (فى يوليو ١٨٦٤م).

- حلول موعد استحقاق دفع ٧٥ مليون فرنك، قيمة الأسهم المكتتبة (القسطن الرابع والخامس).

- تسديد قروض الوزارة الأخيرة والديون المختلفة التى حان موعد استحقاقها لبعض البنوك.

- القيام بعمليات تنظيم الجيش والأسطول.

وكان لابد من مواجهة كل هذه المشاكل. وعندما شعر رجال البنوك بأنه ستكون هناك حاجة للاقتراض منهم، بدأوا حملتهم على الفور. وكتب قنصل فرنسا قائلاً: "من المؤكد أن رؤوس الأموال الأوروبية تهرول لكى تضع نفسها تحت تصرف الوالى؛ وبجانب الشركة التى كونها المسيو باستريه، والشركة التى يقوم

بإنشائها المسيو ديرثيو فى فرنسا، توجد عروض قُدمت للوالى من ٥٠ إلى ١٥٠ مليون فرنك بمعدل فائدة معتدل نسبياً. وكان المسيو ساباتييه - قنصل فرنسا السابق فى مصر - هو الوسيط.

"وبالإضافة إلى هذه الشركات، يتم حالياً تكوين شركة جديدة يبدو أن المسيو برفاى سيكون أحد أعضائها الأساسيين ويبدو أنه سيرأسها (يقال إن المسيو دى روتشيلد يدعمه). وتوجد-أخيراً - " شركة مصر المالية" (La Société Financière d' Egypte) ومقر إدارتها فى باريس، وهى تنمى رأس مالها وعملياتها قياساً على ما يفعله منافسوها".

ثم ذكر القنصل ملحوظة غريبة اعتبرها بمثابة فال طيب بالنسبة للسلام السياسى فى الشرق: "إن أسماء كل مديرى هذه الشركات لى أسماء فرنسية تماماً، ولكن الجزء الأغلب من رؤوس الأموال - التى سيستخدمونها فى مصر - هى أموال إنجليزية. ويبدو أن جيراننا الإنجليز قد قبلوا بضرورة التدخل الفرنسى عن طيب خاطر" (٢١).

ولكننا نعرف أن الإنجليز سبق لهم وأن استخدموا "التدخل البروسى" فى قرض ١٨٦٢م، الذى عقده سعيد مع "بنك دى ساكس ماينجن Banque de Saxe Meiningen؛ والآن، جاء الدور على "التدخل الفرنسى". ونعرف كذلك أن الرأسمالى الذى يشارك الوالى فى كل مشاريعه المختلفة هو نفسه الذى سيفوز على منافسيه.

ويبدو أن القنصل الفرنسى قد غيّر رأيه فيما بعد: فلقد كان يعتبر أن مشاركة رأس المال الإنجليزى - تحت غطاء "التدخل الفرنسى" - بمثابة فال طيب لصالح السلام فى الشرق، ولكنه تراجع وذكر ما يلى: "بتاريخ ١٠ سبتمبر، فاز المسيو أوبنهايم على منافسيه وهو الذى سيقترض الخديوى، وستكون إحدى مديريات الدلتا

رَهْنًا لضمان سداد هذا القرض (كما حدث من بالنسبة للقرض السابق الذى قدمه نفس هذا المالى).

"إن هذا الشرط قد لفت انتباهى: فحتى هذه اللحظة، كُنْتُ محايداً ومتباعداً عن كل هؤلاء المتنافسين - وكان بعضهم من الفرنسيين - ولكنهم فرنسيون يمثلون رؤوس أموال أجنبية. إننى أعتقد بأن رهن أراضى مصر - لصالح الرأسماليين الأوروبيين - لئو شىء سيء وخطير. ويبدو أتنى يجب أن أحصل على تعليمات من سعادتك بخصوص هذه المديرية الثانية التى تم رهنها لصالح نفس الرأسمالى"^(٢٠).

لقد أصاب القنصل الفرنسى كبد الحقيقة، ولكن الحكومة الفرنسية لم تشأ الاعتراض على هذه السياسة المالية - الخاصة بالإشراف والضمان والرهن - لأنها كانت هى أول من طبقتها وشجعتها فى مصر أثناء المفاوضات التى سبقت عقد أول قرض كبير مع سعيد.

وأمام تردد الوالى، تم إلغاء الشرط الخاص برهن إحدى مديريات الدلتا وتم توقيع العقد يوم ٢٤ سبتمبر. وعلى الرغم من التعديلات الهامة التى جرت على العقد، إلا أن شروطه تبرهن أن إسماعيل قد غالى فى استخدام دهبائه: فبدلاً من النص على رهن إحدى المديريات صراحة، صاغ إسماعيل هذه الفكرة على النحو التالى: "القرض مضمون [كذا] بموارد مصر".

وعندما لفتوا نظر سموه إلى أن هذه العبارة غير صحيحة - نحوياً - فى اللغة الفرنسية، رد قائلاً بأنه يتمسك بها لأنه سيتفاوض - فى المستقبل - على قروض أخرى، ولا يناسبه أن يعتقد أحد "أن جميع موارد مصر مرهونة بالكامل لضمان هذا الدين"^(٢١). ووافق الدائنون على إقراض الحكومة المصرية مبلغ خمسة ملايين جنيه نقداً يستد مع الفوائد على ١٥ قسطاً. وصدر هذا القرض فى لندن

بمبلغ ٥ مليون و ٧٠٤ ألف جنيه ونسبة فائدة قدرها ٧%، على أن يستهلك خلال ١٥ عاماً.

ومن الآن فصاعداً، سينتقل إسماعيل من دين إلى دين وهو مُفْعَم بروح المقامر العنيد وحالما ينتهى من الاتفاق على عقد قرض، كان يرنو ببصره إلى قرض آخر، ويقوم بحساباته ويُدبّر الأمر طويلاً حتى يسقط - من جديد- فى النظام المحتوم للفوائد والعمولات. وكان إسماعيل يعتمد على ثروة مصر المشهورة وكان مؤمناً بقدرتها على تسديد الديون طالما أن النيل يجرى: فتفنن فى الاعتماد على ثقة الناس بالدولة، وتناسى أنه يتعامل مع مصرفيين ذوى قلوب متحجرة - مثل أوبنهايم - كانوا يهدفون لاستغلال كل مشاريعه لإفلاسها. واستغلال كل القروض لرهن موارد مصر تدريجياً.

وفى بداية ١٨٦٥م، تم تعيين نوبار باشا فى منصب وزير الأشغال العمومية، وسافر إلى باريس للتفاوض للحصول على قرض جديد. وبدأت هذه المهمة الشاقة بعد إصدار قرض ١٨٦٤م بحوالى ثمانية أشهر؛ وكان من المستحيل التفكير فى عقد قرض للدولة، فانقض الدائنون على السكك الحديدية والأملاك الشخصية للوالى. وكانت هاتان الإدارتان تعانيان من دين سائر ثقيل للغاية يجب عليهما تسديده بصورة عاجلة. وكان هذا هو المبرر المطلوب، وبدأ نوبار فى السعى لعقد القرض.

وفى البداية، تركزت المفاوضات حول السكة الحديد التى مثلت ضماناً ممتازاً للدين: فقد كانت تجلب إيرادات رائعة تحت إدارة وزيرها الجديد - عبد الرحمن باشا - الذى تولاها منذ ١٨٦٤م، ولكن كان يجب تطويرها وتجديد العربات.

وفى باريس، اتفق نوبار مع بنك أوبنهايم على قرض قيمته ثلاثة ملايين جنيه إسترليني ووقعوا على عقد جديد بذلك. لكن هذا العقد ظل بلا جدوى ولم ينفذ.

ويقول المؤلف المجهول لكتاب "تاريخ مصر المالي" (وهو جان كلودى) إن إسماعيل كان يعتقد أن متوسط الفائدة سيتراوح ما بين ٨ إلى ٩%. وكان اعتقاده هذا مبنياً على المعطيات العامة لهذه العملية التى نقلتها له البرقيات من باريس. وأصدر الوالى أمراً خاصاً بدراسة جدول استهلاك هذا القرض دراسة دقيقة: فتبين له أن نسبة الفائدة ستصل إلى حوالى ١٤%، ووجد أن الفارق كبير بين ما توقعه وبين ما اتفق عليه نوبار - فعلاً - مع أوبنهايم. ودفع نوبار ثمناً غالياً لهذه الغلطة: فالخديوى فقد ثقته فيه - لمدة طويلة - فيما يتعلق بالشئون المالية.

ونستطيع القول إن هذه الفترة شهدت قطيعة معنوية بين الوالى الشكاك ووزيره البارع الذى يلقبه البعض بـ "تاليران مصر"^(١٢). وكان نوبار على وشك تقديم استقالته ولكنه ظل فى منصبه فى وزارة الأشغال العمومية حتى شهر يناير ١٨٦٦م وتوليه منصب وزير الخارجية. ومع ذلك، ظل الوالى يعلن بوضوح عن شكه فى نوبار لدرجة اتيامه بأنه شارك فى عمليات تكليس وغش فى أثناء تفاوضه على عقد القرض الأخير.

وكانت الدوائر المقربة من الخديوى ترى أنه لم يُبعد نوبار تماماً عن القصر لأنه (أى الخديوى) يريد وقتاً كافياً يراجع فيه كل المسائل المالية التى كانت بين يذى نوبار فى أثناء وزارته الأخيرة؛ وأيضاً لأن الخديوى كان يريد الاستفادة من خبرة هذا الرجل الذى يعرف كل التفاصيل الخاصة بمشروع برزخ السويس أكثر من أى شخص آخر^(١٣).

وبمقدورنا إضافة سبب ثالث إلى السببين السابقين: فنوبار كان على وشك السفر إلى الآستانة للتفاوض بخصوص الحصول على فرمانات خاصة بورائة

^(١٢) تاليران "Talleyrand" (١٧٥٤-١٨٣٨م): سياسى فرنسى تولى وزارة العلاقات الخارجية الفرنسية بعد وفاة روبيسبير [المترجم].

عرش مصر ومزايا أخرى؛ وكان سيجرى مفاوضات في أوروبا- لإلغاء نظام "الامتيازات الأجنبية" وإجراء إصلاحات تشريعية في مصر.

وأمام المعارضة الشديدة التي أبدتها إسماعيل، قرر المصرفيون - الذين يتفاوضون بخصوص "قرض السكة الحديد" - استئناف المفاوضات في منتصف شهر نوفمبر مهما كان الثمن. وبعد جهد جهيد، استطاعوا انتزاع توقيعه على الاتفاق الجديد يوم ٥ يناير ١٨٦٦م.

واتفق الطرفان على إلغاء العقد الموقع بتاريخ ١٧ أكتوبر. وبلغت قيمة القرض الجديد ثلاثة ملايين جنيه إسترليني بضمان سندات السكك الحديدية التي اظيرتها وزارة المالية لحساب الدائنين، وكانت نسبة الفائدة ٦%، والمبلغ المقرض يتم تسديده على ستة أقساط بدءاً من أول يناير ١٨٦٩م.

واشتري بنك أوبنهايم هذه السندات بسعر جزافي بلغ ٢ مليون و ٦٤٠ ألف جنيه إسترليني، وهذا المبلغ يمثل قيمة السندات في يوم ٣٠ أبريل ١٨٧٠م. ويُدفع نصف هذه القيمة نقداً والنصف الثاني يكون على هيئة توريدات للسكة الحديد مقابل حصول البنك على عمولة قدرها ٥%. ويعلق المسيو جان كلودي بذكاء على هذه الصفقة قائلاً: "إن النظرة السطحية للأمور ستجعلنا نجد الوالي راضياً عن نسبة الفائدة. وبفضل المادة الخاصة بالتوريدات، فسنفترض أن مانحي القرض لم يخسروا. إذن، فقد كان الجميع راضين عن هذا العقد!!!".

أمّا موضوع عقد قرض بضمان أملاك "الدائرة السنية" (أي "إدارة الأملاك الخاصة بالوالي")، فقد دارت المفاوضات بشأنه في القاهرة بدلاً من باريس. وكان هناك بنكان يتنافسان للفوز بهذه العملية: أوليما كان "بنك أوبنهايم وابن أخيه وشركاهما" الذي كان يمارس أعماله في باريس ولكن لخدمة المصالح الإنجليزية فقط (كما سيوضح - فيما بعد - في عملية بيع أسهم السويس ١٨٧٥م). والبنك الثاني كان الـ "Anglo-Egyptian Bank" الذي أسس في القاهرة ١٨٦٢م

برأس مال قدره ٤٠ مليون فرنك، وحل محل البنك الذي كان جول باستريه قد أنشأه في مرسيليا. ولمدة طويلة، ظل هذا البنك نصف إنجليزي/ نصف فرنسي، ولكن تم التخلص - تدريجياً - من العنصر الفرنسي فيه وأصبح بنكاً إنجليزياً بالكامل.

ومنذ بداية نشاط هذا البنك، تجاهل برنامجه الذي كان يهدف إلى تطوير التجارة بتقديم القروض المالية بشروط ميسرة ومعتدلة ولكن مضمونة: فانغمس في المضاربات ووضع أمواله في خزائن الوالي مقابل أذونات خزانة وأشياء أخرى. ولم يكن الـ "Anglo-Egyptian Bank" حريصاً أبداً في معاملاته.

وبتاريخ ١١ أكتوبر ١٨٦٥م، فاز الـ "Anglo-Egyptian" بعقد قرض "الدائرة السنية" وتم له ذلك بواسطة أحد مديريه، المسيو جول باستريه. وشعروا بنهايم بأنه خسر هذه الصفقة بسبب الغش، فحاول فضح هذه العملية المالية في أوروبا، وتسبب في إثارة سخط الوالي^(١٣) ولكنه نجح في إفشال هذا القرض الذي أصدره الـ "Anglo-Egyptian Bank" نصفه (أي مليون و٩٣ ألف و٦٠٠ جنيه إسترليني) في لندن، وأصدر "بنك باستريه إخوان" نصفه الثاني في فرنسا. وكان باب الاكتتاب لهذا القرض قد فتح يوم ٢١ مارس ١٨٦٦م وأقفل يوم ٢٤ منه.

وكان الـ Anglo-Egyptian Bank قد اشترى نصف هذا القرض واحتفظ بنسبة كبيرة من سندات لديه. ثم وقعت الأزمة المالية التي تلت الحرب النمساوية/ البروسية - بعد معركة سادوا "Sadowa"^(١٤) - والتي التهمت ثروات ضخمة، فوجد البنك نفسه قاب قوسين أو أدنى من الإفلاس.

^(١٣) معركة Sadowa وقعت يوم ٣ يوليو ١٨٦٦م، انتصر فيها البروسيون على النمساويين، وكانت لها أصداء واسعة في كل ربوع أوروبا خصوصاً في فرنسا. وبعدها، بدأت هيمنة بروسيا على الدويلات الألمانية. وبرهنت هذه الحرب على فاعلية وقوة الجيش البروسي [المترجم].

وبتاريخ ٩ يونيو ١٨٦٦م، علق القنصل الفرنسي على هذا الوضع بقوله: "سيواجه الوالى مصاعب خطيرة مع بنكى أوبنهايم والـ Anglo-Egyptian اللذين قدما له القروض الضخمة فى السنوات الأخيرة. إن بنك أوبنهايم يطالبه بمبلغ ١٠ ملايين فرنك ويقترح أن يحصل عليها من الأموال التى لاتزال بحوزته. أمّا بنك الـ Anglo-Egyptian، فقد باع مؤخراً ٦٠٠ ألف جنيه إسترليني - من آخر قرض- بخسارة تصل إلى ٣٣% من قيمتها. ولهذا السبب ربما تكون لديه مبررات وجيهة تُسوِّغ له حق الرجوع إلى الوالى ومطالبته"^(٢٤).

ولم يكن إسماعيل مسئولاً - بالقطع - عن حدوث هذه الأزمة المالية الشاملة. فإذا كان من الطبيعى أن يساعد البنوك المصرية لأنه كان عملياً الأساسى، فقد كان من غير الطبيعى - أبداً - أن يحاول المصرفيون الأوروبيون تحميله خسائره (إن كان هناك ثمة خسائر فعلاً) ويلجأون إلى التهديد بالتدخل الديبلوماسى"^(٢٥).

لقد فرضت هذه البنوك الأجنبية - عادة - شروطاً قاسية للغاية عند إقراضها الأموال لإسماعيل. وكان المصرفيون الأوروبيون يشاركونه المكاسب الضخمة فى فترات الرخاء، فكان يجب عليهم - فى هذا الوضع - أن يخرجوه من ورطته بإقراضه المال بنسبة فائدة معتدلة، ولكنهم لم يفكروا إلا فى المضاربة على احتياجه للمال واستغلال مشاكله.

وتدخل القنصل الفرنسى "راجياً" إسماعيل - ليس فقط لسحب نصف القروض التى أخذها بنك الـ Anglo-Egyptian - بل طالبه أيضاً "بتعويض الخسائر الجسيمة التى تُعرض لها هذا البنك"^(٢٦). لقد ساندت الحكومة الفرنسية المسيو باسترية رسمياً. وكان لباسترية علاقات مع بنك "Crédit Foncier de France" وأيضاً مع بنك "Société Générale" الذى كان يمثلها فى مصر. ولذلك، اضطر إسماعيل لعقد اتفاق تسوية مرضية للمسيو باسترية بعد مفاوضات طويلة.

وبتاريخ ١٩ يوليو، ذكر القنصل الفرنسي في تقريره مايلي: "إن نصف قرض "الدائرة السنوية" (أى ٣٧ مليون و ٥٠٠ ألف فرنك) قد سحبها الوالى من بنك الـ Anglo-Egyptian. وبالتالي، استعاد هذا البنك نشاطه وحرية حركته.

"وأيضاً، فإن سموه قام بتعويض التضحيات التى قدمها هذا البنك لكى يتجنب حدوث كارثة إذا وقعت سندات هذا القرض بين أيادى الدائنين: فقد وافق سموه على دفع مبلغ ٥٠ ألف جنيه بصفة تعويض للبنك. وبالإضافة إلى ذلك، كُلف الخديوى البنك بتوريد الفحم الحجرى للسكة الحديد. وهذا التكاليف سيضمن للبنك مكسباً لن يقل عن ١٠٠ ألف جنيه على مدار سنتين.

"ومنذ شهرين فقط. كانت أسهم هذا البنك قد انخفضت من ١٦ إلى ٢,٥ جنيه فقط للسهم الواحد. لكن قرارات الوالى، أعادت أمور البنك إلى حالتها العادية وبدأ يستعيد ثقة عملائه من جديد..." واختتم القنصل تقريره قائلاً: "وبالنسبة لى شخصياً، فإننى أشعر بالسعادة لأننى استطعت مساعدة المسيو باستريه - تنفيذاً لتوصيات إدارتي- والمساهمة فى إيجاد حل يبدو لى أنه مفيد للطرفين" (٣٧).

إن المسيو باستريه لم يحترم توقيعه، ولم يحول نصف القرض بواسطة مجموعة الـ "Crédit Foncier" أو بواسطة الحكومة الفرنسية التى كانت تسيطر على الإدارة العليا لهذه المؤسسة الهائلة للرهونات. واستطاع باستريه - بفضل تأييد وزارة الخارجية الفرنسية له - أن يجبر والى مصر على سحب نصف القرض، ثم التنازل عنه - مكرهاً - لمجموعة الـ Crédit Foncier نفسها بئمن بخص للغاية وبوسائل ملتوية. وتم توقيع هذا العقد يوم ٢٥ أكتوبر سنة ١٨٦٦م.

وبتاريخ ٩ نوفمبر، ذكر القنصل الفرنسي في تقريره ما يلي: "وافق الوالى على المقترحات التى قدمها له المسيو سيرنوشى (Cernuschi)، مبعوث الرأسماليين المحيطين ببنك الـ Crédit Foncier فى باريس. ووقع إسماعيل مع هذا المصرفى عقداً يتيح له اقتراض ٩٠٠ ألف جنيه تستهلك على مدى ٤ اشيراً

بفائدة قدرها ١٢,٥% تشتمل على العمولة. "وتم التوقيع على هذا القرض باسم "الدائرة السنوية". وكضمان لهذا القرض، رهن سموه - للمسيو سيرنوشى - صكوك القرض الذى وقعه معه بنك الـ Anglo-Egyptian فى العام الماضى، وقيمة هذه الصكوك تبلغ مليون و ٤٠٠ ألف جنيه.

"ولعل سعادتكم تتذكرون أن إسماعيل قد سحب نصف هذا القرض فى أثناء فترة الأزمة. إذن، فإن العملية نفسها تتكرر فى ظروف غير مؤفقة. وفى الواقع، فإن المقرضين قد احتفظوا لأنفسهم بحق الشراء النهائى للصكوك - قبل انقضاء الـ ١٤ شهراً - بثمن ٧٢ بدلاً من ٨٥" (٢٨).

وفى واقع الأمر، سنجد أن إسماعيل قد دفع كل تكاليف هذه العملية التى جلبت له الخراب. لكن بنك الـ Crédit Foncier استطاع تحقيق مكاسب هائلة عندما استعاد - بشكل مباشر - عملية فشل فيها وكيله غير الرسمى (بنك الـ Anglo-Egyptian الذى مثله المسيو باستريه). إن ميارة المسيو سيرنوشى ونجاحه فى توظيف صكوك القرض ترجع - أساساً - إلى أن بنك الـ Crédit foncier قد دخل - علانية - بكل ثقله وسمعته وثقة الناس به فى هذه العملية لى يفوز بالربح الكامل لهذا القرض الذى أعاد شرائه بثمن بخس.

لقد تصرف المصرفيون - فى باريس - بالضبط كما تتصرف بعض الشركات التى تتسبب - قصداً أو بغير قصد - فى إفلاس مشروع ما، وتعيد شراءه سراً بثمن بخس، ثم تصفيه قضائياً؛ وبعد ذلك، تجعله يزدهر من جديد. وفى مثل هذه الحالات، يكون المساهمون الأوائل - فى هذا المشروع - هم الذين دفعوا ثمن الخسارة؛ وفى هذه العملية، دفع إسماعيل ثمن هذه الخسارة لأن بنك الـ Anglo-Egyptain حمّله مسئولية فشل القرض الذى صدر وتم توظيفه فى ظروف غير مؤاتية - فعلاً - ولكنها لم تكن خافية على المقرضين، ثم أجبره البنك على إعادة شراء السندات التى لم يكتب فيها؛ وبعد ذلك، أجبر البنك إسماعيل على

التنازل عنها - بخسارة فادحة - لصالح بنك الـ Crédit Foncier الذي شارك في هذه العملية وتابع تطوراتها.

ولأياً كان الأمر، فقد كان يحق لبنك Crédit Foncier أن يزهو لأنه خرج سالماً من هذه المغامرة، وتسبب في إفشال تدابير بنك أوبنهايم، فاستطاع - بذلك - أن يُعيد الاعتبار للبنوك الفرنسية ولرجال المال الفرنسيين الذين كانوا - حتى ذلك التاريخ - مستبعدة عن مجال القروض المصرية.

وقد تسبب دخول هذا البنك في مجال القروض المصرية في حدوث نتيجة سياسية خطيرة: فالحكومة الفرنسية كانت مسئولة مباشرة عن إدارة هذا البنك لأنها كانت هي التي تقوم بتعيين قياداته العليا المسؤولة عن إدارة أعماله ومراجعتها، وكانت الحكومة الفرنسية هي التي تقوم بالتفتيش على أمواله.

إن هذه المنشأة الفرنسية الضخمة بالرهونات كانت خاضعة للوائح تنص على أن يقتصر نشاطها على مجال العقارات فقط، وتجنب المضاربات والربا، بهدف ممارسة عمليات مضمونة وقوية. لكن المصلحة السياسية لحكومة فرنسا - التي تتمثل في القيام بعمليات رهن - قد ورطت هذه المؤسسة تماماً بالتدريج في المشاكل المصرية، وجهتها وجبة مليئة بالأخطار والمجازفات التي تتحملها الحكومة الفرنسية - وحدها - المسؤولية الكاملة عنها.

وبعد عقد قرض ١٨٦٦م، أصبحت الخزنة المصرية تنزف بشدة من جراء بذخ الوالي، والمطالبات الأوروبية بدفع تعويضات، وشراء "تفتيش الوادي" من "شركة قناة السويس" (مقابل ١٠ ملايين فرنك)، و"حملة كريت"، والمفاوضات حول وراثة العرش مع الأستانة، والأشغال العمومية المختلفة التي نفذت أو تلك التي لم تُنفذ بعد.

وكان الاتفاق على قرض جديد هو الحل الوحيد لكي يخرج إسماعيل من هذا المأزق. ولكن، هذا الإجراء كان يشبه تناول الدواء الذي يُخفف من آلام المريض

بدون أن يشفيه من المرض. وفضلاً عن ذلك، فقد كان إسماعيل يشبه سلفه سعيد: فقد كان الاثنان يُفضلان العيش بالتحايل، وكانا يتركان نفسيهما تحت رحمة الأحداث - حتى تغطي عليهما - بدلاً من أن يستجعا قواهما ويتخذا قرارات شجاعة.

وفور تسرب الأنباء عن مشروع القرض الجديد، تقدم الكثيرون لعرض خدماتهم، وكان بنك أوبنهايم على رأس القائمة. ولكن هذا البنك كان قد أثار استياء الوالى ضده للعديد من الأسباب منها:

١- دوره الاحتيالى فى عملية شركة Trading وغيرها من الشركات المصرية.

٢- شروطه المجحفة فى العقد الأول لقرض السكة الحديد.

٣- إثارته للمشاكل - فى أوروبا - حول "قرض الدائرة السنية" والذي تسبب إلغائه فى تكبيد الخزانة خسائر فادحة .

وكذلك، تقدمت مجموعة "باستريه/ سيرنوشى" التى كانت - هى أيضاً - قد أثارت غضب إسماعيل ضدها بسبب تصرفات بنك الـ Anglo-Egyptian فى عملية "قرض الدائرة السنية"؛ كما كانت تثير شكوك إسماعيل ضدها بسبب الطابع السياسى الذى قد يضيفه اشتراك بنك الـ Crédit Foncier (الذى تمثله هذه المجموعة) على هذه العملية.

ولتجنب المشاكل التى قد يسببها التعامل مع هاتين المجموعتين، استمع إسماعيل لنصيحة أحد المقربين إليه - وهو رجل أعمال بارع - وقرّر أن يتعامل مع مجموعة ثالثة، هى "الوكالة الشرقية للتجارة (Comptoir Oriental) التى يملكها دى لاشيفاردبير (de La Chevardière) وكاريتريه (Carteret). وتم توقيع عقد هذا القرض يوم ٣ فبراير سنة ١٨٦٨م فى باريس بين راغب باشا -

وزير الداخلية والمالية - وشارل كلير لويس دى لاشيفاردبير مدير " الوكالة الشرقية للتجارة".

ونصت المادة الأولى من العقد على أن "يتعهد المسيو كارتيير وشركاؤه بتنفيذ العمليات المالية التالية على مسئوليتهم ويتحملون تبعاتها والتي تتمثل في:

١- توحيد وتحويل كل قروض وأذونات الخزنة المصرية - بما فيها القروض والسندات الخاصة بالسكك الحديدية المملوكة للحكومة المصرية - ماعدا "أذونات القرية" - وذلك مقابل حصولهم على معدل فائدة ثابت قدره ٧% سنوياً.

٢- إصدار قرض جديد وبيعه بمبلغ ١٨٢ مليون و٦٦٢ ألف و ٧٥٠ فرنك نقداً أو أى مبلغ آخر يصل إلى قيمة الدين العام البالغ ٦٢٥ مليون فرنك، وذلك بواسطة أذونات أو قروض من أى نوع.

٣- دفع مبلغ ٢٠ مليون فرنك - مقدماً - من إصدار القرض الجديد المذكور، إلخ إلخ".

وفى اليوم نفسه، تم التوقيع على ملحق به نص قانون صدر خصيصاً لإنشاء "جدول أصحاب الدين العام فى مصر". وكانت فكرة هذا العقد ممتازة لأنها كانت تهدف إلى تنظيم مالية البلاد وحمايتها من إصدار قروض جديدة بلا تبصر. ولكن، هل كان لرجال المال الأوروبيين أية مصلحة فى إنجاح مثل هذا القرض الذى سيؤصد الباب أمام مكاسبهم غير القانونية وعمولاتهم الهائلة ؟

وأياً كان الأمر، يبدو أن إسماعيل قد سقط - هذه المرة - بين أيدي مغامرين فرنسيين فى مجال الأموال: ويذكر المسيو كلودى أنه بعد توقيع العقد، طلب إسماعيل من المسيو دى لاشيفاردبير تقديم توكيلات المؤسسات الكبرى التى ادعى أنه يمثلها، وأنه كلف وسطاءه بدراستها وضمها للملف، ولنا أن نتخيل كم الدهشة التى أصابته عندما وجدها قد اختفت !!!

ومع ذلك، واجه إسماعيل هذه الصعوبة برباطة جأش: فالعقد يظل سارياً طالما أن المسيو كاريتريه قد دفع الـ ٢٠ مليون فرنك التي كان يجب دفعها مقدماً من قيمة القرض الجديد بواسطة أذونات الخزنة. ولذلك، أوفد الوالى رئيس التشريفات إلى باريس ومعه ٢٠ إذنًا، قيمة كل منها مليون فرنك. وفي الوقت نفسه، تم سحب كمبيالات على حساب المسيو كاريتريه بنفس قيمة هذا المبلغ. ولكن المسيو كاريتريه احتج لعدم الوفاء وتم فسخ العقد.

ومن المؤكد أنه حتى إذا لم تكن الحكومة الفرنسية قد تورطت - بشكل مباشر - في "عملية كاريتريه"، فإنها تتحمل - على الأقل - مسئولية غير مباشرة لأنها أسبغت حمايتها - عدة مرات - على أشخاص متهورين ومضاربين في أثناء خلافاتهم مع والى مصر. وبذلك، تكون الحكومة الفرنسية قد شجعت العناصر الطفيلية - الموجودة في دوائر المال - لكي تمارس مغامراتها الاحتياطية في مصر، خصوصاً وهي واقعة - في كل الأحوال - من أنها لن تلقى أى عقاب بل وستحصل على تعويضات.

وبالإضافة إلى كل ما سبق، فقد كانت لهولاء المغامرين - دائماً - صلات وثيقة بكبار العاملين في وزارة الخارجية الفرنسية وكبار المصرفيين. واستخدام المسيو دى لاشيفاردبير هذه العلاقات لخداع إسماعيل بطريقة ذنينة. وترك إسماعيل نفسه يسقط في أحابيل هذا الاحتيال. وجاء في أحد تقارير القنصل الفرنسى ما يلى: "لقد تصور الوالى أن مهمة المسيو دى لاشيفاردبير تحظى برعاية حكومة الإمبراطور، وأن مقترحاته تتال تأييد نخبة المصرفيين ذوى السمعة الطيبة. وبالنسبة للنقطة الأولى، فإن إسماعيل قد بنى تصور هذا على واقعيتين:

الأولى: إن المسيو دى لاشيفاردبير أخبره بتعيين المسيو أوتريه فى اليابان، وذلك قبل توقيع قرار التعيين.

والثانية، كان هذا المصرفى يحمل نسخة من "تقرير لجنة التشريع"؛ أى أنها وثيقة سرية تخص وزارة الخارجية الفرنسية.

وفضلاً عما سبق ذكره، يبدو أن المسيو دى لاشيفاردبير قد أوحى لإسماعيل - بلباقه - بأن الحكومة الفرنسية تشعُر بالقلق من "حملة الحبشة" لأنها ستجعل الإنجليز يقتربون من مصر، كما أوحى له أيضاً بأن الحكومة الفرنسية ترغب فى أن تجعل تدخلها فى شئون مصر المالية بمثابة توازن مع احتمال تزايد النفوذ البريطانى.

"وبالنسبة للنقطة الثانية، كانت حسابات الوالى أكثر تعاسة فى مسألة الأموال: فعندما أعلن إسماعيل أنه رأى التفويضات المطلقة التى أعطاها السيدان سوبيران (Soubeyran) ودينون (Denon) لدى لاشيفاردبير، انتابه الشك مما جعله يسارع بطلب هذه الأوراق - فوراً - من وزارة المالية.

" وكان رئيس قسم القضايا - فى وزارة المالية المصرية - هو المسيو بيدانسيه (Pidancet)، وهو محام فرنسى تم تكليفه بإجراء كل المفاوضات مع دى لاشيفاردبير. وأعلن المحامى أن دى لاشيفاردبير قد أخذ هذه التفويضات معه عند رحيله. وفى الوقت نفسه، كان دى لاشيفاردبير قد كتب بخط يده - فى السجل - أسماء موكلية. ولسوء الحظ، انتزعت هذه الصفحة من السجل، ولم يُعرف من الذى انتزعها ومتى. وكان هذا المحامى الفرنسى قد كُوفئ على قيامه بهذه المفاوضات: فتقد "نیشان المجيدية"، وحصل على علاوة فى مرتبه بلغت ١٢ ألف فرنك. وعندما انكشفت هذه الأمور الاحتيالية، لُزم هذا المحامى السرير وادعى مرضه بالحمى الشوكية... (٢٩).

ورجع المسيو دى شيفاردبير إلى القاهرة فى شهر مارس؛ وفور عودته، قدم مذكرة حاول أن يلقى فيها بمسئولية فشل هذا العقد على عاتق الحكومة المصرية. وأعلن استعداد مجموعة "Le Comptoir d' Escompte" للالتزام بتقديم هذا

القرض. ولكن ذلك كله كان مجرد مفاوضة تخفى وراءها هدف آخر تماماً كشفه قنصل فرنسا، المسيو روستان (Roustan)؛ فبتاريخ ٢٤ مارس، سجل القنصل ما يلي: "وصل المسيو دي لاشيفاردبير إلى القاهرة منذ خمسة أيام. وفي هذه المرة، سجل اسمه في القنصلية. والرأي السائد هنا يقول بأنه سيحصل - في نهاية الأمر - على تعويض ضخم من الحكومة المصرية. وبالإضافة إلى ذلك، فهو يحيط نفسه بمجموعة من الأشخاص معروفين بسوء أحوالهم المالية وسوء الأخلاق"^(٤٠).

وفشل دي لاشيفاردبير في طلب أى تعويض لأن قنصل فرنسا رفض الاشتراك في هذه اللعبة، ولأن هذا المصرفي قد عرّض سمعة الحكومة الفرنسية للخطر عندما استخدم وثيقة سرية "حصل عليها عن طريق السرقة" من مكتب وزير خارجية فرنسا. ولهذا السبب، بعث وزير الخارجية - فوراً - برسالة حازمة إلى القنصل - بتاريخ ٦ مارس - كلّفه فيها بأن يُعلن للوالى أنه "قد تم استغلال حسن نيته بطريقة دنيئة"، كما طلب منه تحذير إسماعيل من المسيو دي لاشيفاردبير "الذى وصل إلى مصر بدون علم حكومة فرنسا"^(٤١).

وبالتأكيد، فإن حكومة فرنسا ووزير خارجيتها قد تصرفا - هذه المرة - بأمانة وحزم: ففضحا التصرفات الإجرامية لهذا المصرفي. ولكن في ظل عدم توقيع أية عقوبة عليه، وسلوكهما العام في مثل هذه المسائل يُلقيًا بمسئولية أخلاقية على فرنسا بالنسبة لحالات الإفلاس المالي التي انتشرت في مصر في تلك الأونة.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن الوالى نفسه مسئول جزئياً عن هذا الخراب المالي لأنه ترك نفسه ينخدع بسهولة مطلقة على يد رجال أعمال أوروبيين عديمى الذمة وبواسطة حاشيته. وقد سوّت الحكومة المصرية هذه المسألة مع دي لاشيفاردبير بدفع نسبة ٤% من قيمة تكاليف الصكوك التي دفعها لأطراف أخرى.

ومع ذلك، فالأمل كان موجوداً: فقد تقدمت مجموعة سيرنوشى/ باستريه ومجموعة أوبنهايم بمقترحات جديدة. وكانت المجموعة الأولى تعتمد على دعم بنك

الـ "Crédit Foncier" والحكومة الفرنسية. أما المجموعة الثانية، فكانت تعتمد على تحالف يضم مصرفيين أقوياء في لندن وباريس، وبدا أن مجموعة سيرنوشى/ باسترية هي التى ستفوز بهذه العملية. ورفضت المجموعة توحيد الدَّين واقتصرت المفاوضات معها على تقديم قرض بمبلغ ٣ ملايين جنيه إسترليني (أى ٧٥ مليون فرنك).

وذكر المسيو جان كلودى مايلى: تم عقد اجتماع فى الجيزة بحضور السَّيدين سيرنوشى وباستريه - من جانب - وصاحب السمو شخصياً وشريف باشا وإسماعيل باشا المفتش (الذى عُيِّن مؤخراً فى منصب وزير المالية) وحافظ باشا ناظر "الدائرة السنية" الذى حضر من الأسكندرية خصيصاً لهذه المناسبة. واستمرت المناقشات الرسمية لساعة متأخرة من الليل، وفى الساعة الثالثة صباحاً، اتفق الطرفان على كل التفاصيل لدرجة أنه قد أرسلت - فى أثناء انعقاد الاجتماع - برقيات تبشر بالاتفاق على عقد القرض لمحافظ الأسكندرية ومديرى المديريات، وللوسطاء فى باريس.

ولم يبق سوى التوقيع على نسخ العقد. ودعا والى المسيو سيرنوشى للتوقيع أولاً على أن يتسلم نسخته فى الصباح مختومة بخاتم وزير المالية. وكان الوقت متأخراً للغاية، فانصرف الجميع وهم سعداء. وفى الصباح، اكتشف وزير المالية ما يبدو أنه خطأ شكلى فى العقد، وأثار مخاوف والى (الذى كان حذراً بسبب المفاجآت التى حدثت فى عملية دى لاشيفاردبير)، فألغى كل ما تم الاتفاق عليه.

وكان هذا التصرف فضيحة هائلة سواء فى القصر أو فى المدينة، وحمل الجميع والى تبعه ما حدث. إن صرامة شخصية المسيو سيرنوشى المعروفة تجعله بعيداً عن تحمل مسئولية أى غموض أو أية شبهة. وإذا بحثنا جيداً، فلربما وجدنا بد وزير المالية الجديد خلف هذه البلبلة: فقد كان تأثيره الضار يتزايد يوماً بعد يوم فى مجلس الوزراء.

إن هذه الرواية ليست دقيقة تماماً؛ فلكي نفهم لماذا فُسخ هذا العقد بطريقة غير متوقعة، يجب علينا أن نتذكر الحالة الذهنية السائدة - حينذاك - في العلاقات المصرية/ الفرنسية: فقد كان يسود جو من عدم الثقة فرّق بين البلدين؛ وكان والي يعتبر المسيو دي موستييه (de Moustier) - وزير خارجية فرنسا - عدواً له لأنه كان أول من عارض الإصلاح التشريعي في مصر، وشجّع شركة القناة والقنصل العمومي في مصر، وحتى الموظفين الفرنسيين (العاملين لدى الحكومة المصرية) على معاملة مصر كما لو كانت مستعمرة.

لقد كان وزير المالية الجديد (إسماعيل باشا صديق أو إسماعيل المفتش) مصرياً صميماً رغباً عن كل عيوبه. وكانت الفكرة القومية تُسيطر عليه وكان يخشى من سيطرة فرنسا على الإدارة المصرية لو استغلت فرنسا لصالحها المواد الخاصة بالمالية في هذا العقد الملغى.

وأراد سيرنوشي معرفة سبب فسخ والي للعقد، فكتب لحكومته قائلاً: "أخشى أن يكون رهن الجمارك هو السبب في فسخ العقد لأن إسماعيل وجد أنه سيُتيح لفرنسا إمكانية للتدخل في شؤون مصر المالية. ومن المؤكد أن شخصاً ما قد همس في أذن والي بما حدث في تونس. فإذا كان الأمر على هذا النحو، فسيكون علينا أن نتخطى عقبات هائلة"^(٤٢).

وفي يقيننا أن هذه الأسباب كانت أسباباً عامة أدّت لفسخ العقد ولكن الأسباب الخاصة التي حسمت الأمور ترجع إلى التصرفات الملتبسة وغير المنزّنة التي أبداهها المسيو سيرنوشي الذي كان يتصرف ليس بصفته وكيل بنك، ولكنه كان يتصرف وكأنه مبعوث الحكومة الفرنسية بل وكأنه مندوب سام يدعمه جيش احتلال.

وفي البداية، اعتبر المسيو روستان فسخ هذا العقد حادثاً بسيطاً غير ذي أهمية. وفي الواقع، وبتاريخ ٢٢ أبريل سنة ١٨٦٨م، أبلغ حكومته بأن المسيو

سيرنوشى قد وقع فعلاً - فى صباح ذلك اليوم - على عقد القرض ولكن لم يُذع بعد أى شيء عن محتواه . وبعد ذلك بيومين - أى فى يوم ٢٤ أبريل - أرسل برقية لحكومته جاء فيها: "لم يستطع المسيو سيرنوشى توقيع العقد بصفته وكيلًا عن بنك "Société Générale" لأن الوالى عدل عن رأيه وسيبدأ مفاوضاته مجدداً مع المنافسين"^(٤٣).

وهكذا، يمكننا استنتاج أن المسيو سيرنوشى لم يستطع تقديم توكيلاته، فاستفاد الوالى من ذلك لكى يستعيد حريته فى التصرف. وكان هذا التصرف من حقه سواء أكان يريد عقد قرض قومى أو كان يبحث عن شروط أفضل من مجموعة أخرى منافسة لمجموعة سيرنوشى"^(٤٤).

ولكن سيرنوشى شعر بأنه قد أبعد عن هذه العملية، فحاول تهويل الأحداث من وجهة نظره، وربط بين إيقاف المفاوضات وفسخ العقد، وخلق ما بين كرامته الشخصية وكرامة الحكومة الفرنسية التى كان يحركها من باريس. وكان لابد له من الفوز بهذا العقد بأى ثمن لأن احتمال الفشل كان يثيره للغاية.

وبتاريخ ٢ مايو كتب رسالة لأحد أصدقائه (ربما أحد المصرفيين) جاء فيها: "منذ يومين، تقوم الحكومة ببيع أذونات بأسعار مختلفة (وبتخفيض يصل إلى ١٦% للعام الواحد) فى ميدان الأسكندرية. ويريد الوالى أن ينسب لنفسه نجاحه فى دفع ١٠٨ ألف جنيه لى، وهذا المبلغ هو ما تبقى من تسديد أذونات "شركة البرزخ" التى أرسلها بنك "Société Générale" ويدفع من نفسه هذا المبلغ لبنك Anglo-Egyptian ...

"وأعتقد أن الأمور ستقف عند هذا الحد... بسبب نقص المئونة: فالنقود أصبحت أشد ندرة عن ذى قبل. تخيل أن الوالى جعل المجلس التشريعى يصوت على قرار بمنع الاقتراض الخارجى واللجوء إلى الدين الداخلى؟ ولكن كل هذا يمكن أن يتغير من لحظة لأخرى. ولدى قناعة بأن تقديم التوكيلات سيؤدى إلى

نتيجة... فإذا كان صبر الرجل العاقل المزود بالملايين يمكن أن يكون لا نهائياً، ويمكن له الانتصار على سوء نية وغرور حاكم غبى ومفلس، فساكون أنا هذا الرجل الصبور»^(٤٥).

وبتاريخ ٢٧ أبريل، تلقى سيرنوشى برقيةً تحتوي على التفويضات الشاملة المطلوبة، ولكن بعد فوات الأوان لأن الوالى قد نكث بعهده وبدأ يسعى لعقد قرض داخلى. ويُفهم من رسالة سيرنوشى بتاريخ ٢ مايو ما يلى:

١- أنه كان يأمل فى اللحاق بالفرصة الضائعة.

٢- وأنه كان متمسكاً بعدم إعلان أن الخديوى قد فسخ العقد بشكل ما.

٣- وأنه لم يرد إثارة أية فضيحة.

ولكن فى يوم ٣ مايو، كان قد فقد كل أمل، فأخذ فى تسوية الوقائع وضغط على الحكومة الفرنسية للتدخل. وفى ذلك التاريخ ذكر مايلى: "زارنى المسيو روستان - فحصل فرنسا - الذى لم تتبق له فى القاهرة سوى بضعة أيام لأنه قد نقل إلى دمشق، وأخبرنى بأن الوالى يريد فسخ العقد، وبأنه يعتبر سفرى إلى الأسكندرية بمثابة إلغاء للعقد من جانبى. وعرض المسيو روستان علىّ تدخل القنصلية الفرنسية فى توقيع العقود وتقديم الاعتراضات لعدم تنفيذ الاتفاق. ولكننى لا أريد أن أقوم بأعمال عدائية فى القاهرة، بل إن باريس هى التى ستقوم بالطعن على قرار الوالى. وباختصار، ونظراً لأن الوالى يمارس العند ويجلب العار على نفسه جهاراً، فإننى أرسل لكم هذه البرقيات لكى تسرعوا فى التحرك بقوة"^(٤٦).

وبتاريخ ٥ مايو، بعث وزير خارجية فرنسا إلى المسيو روستان برقيةً تبدأ بجملة: "علمت أن والى مصر قد أبرم عقداً مع المسيو سيرنوشى، ولكن الوالى ألغى - فجأة - كل ما تم الاتفاق عليه إلخ إلخ..."^(٤٧). وابتهج المسيو سيرنوشى بهذه البرقية، وبتاريخ ٦ مايو سجل مايلى: "لقد وصلت القنبلة، وأمضى المسيو روستان وزوجته طيلة الصباح لفك شفرة هذه البرقية الطويلة والصاعقة التى

أرسلها - بالأمن - المسيو دي موتسييه. وأطلعني المسيو روستان على نص هذه البرقية قبل صعوده بها للقلعة".

ولكن الوالى - الذى وصفه سيرنوشى بأنه "حاكم غبى ومفلس" - وقع يوم ٨ مايو عقداً مالياً مع مجموعة أوبنهايم، فعلق سيرنوشى قائلاً: "والآن، ماذا يجب علينا أن نفعل؟ لقد كان الجزء البطولى يكمن فى إبعاد إسماعيل عن عالم المال الفرنسى، ورفض أية ورقة مالية مصرية. ولكن البطولة ليست فى طبع عالم المال، فينبقى لدينا موضوع التعويض، واعتقد أنه يجب التركيز عليه. إن الوالى مدين لنا بنسبة ٤% - على الأقل - أى بمبلغ ٤٠٠ ألف جنيه. وهذا المبلغ قد يبدو جسيماً، ولكن هذا العقاب لن يكون جسيماً أبداً بالنسبة لخائن بهذا الحجم...^(١٨).

ولم يكتفِ المسيو سيرنوشى بإجبار الوالى على أن يدفع له كافة المتأخرات - "واضعاً السيف فى ظهره"، حسب التعبير العسكرى المفضل لديه - بل كان يريد أيضاً أن يبتز منه مبلغ ٤٠٠ ألف جنيه (أى حوالى ١٠ ملايين فرنك) كتعويض عن خسارة وهمية.

وفى أوائل شهر مايو، اقترح وزير المالية على "مجلس النواب" (الذى أنشئ عام ١٨٦٦م) إصدار قرض قومى بمبلغ ٣ ملايين جنيه، وصوت "المجلس" بالموافقة على إصدار صكوك جديدة بهذا المبلغ تكون قيمتها مساوية لقيمتها الاسمية وبنسبة فائدة تبلغ ١٠% ولكن المصريين لم يقبلوا على الاكتتاب فى هذه الصكوك إلا بنسبة ضئيلة للغاية لأن:

١- الأحداث المالية التى وقعت فى السنوات الأخيرة لم تشجعهم على الثقة بالحكومة.

٢- ولأن وزير المالية كان يظلم الشعب.

٣- ولأن الوالى - نفسه - لم يتخذ له نقطة ارتكاز شعبية تؤيده: فحاشيته والحكومة الاستبدادية قد عزلناه عن الأمة.

وفضلاً عن كل ما سبق، وقبل انتظار نتيجة الاكتتاب، بدأ وزير المالية فى التفاوض على مبلغ ٢ مليون جنيه من أذونات المالية - تستحق على أجل طويل. وكانت مجموعة أوبنهايم ستأخذ منها ثلاثة أرباعها (يوم ٨ مايو). وبذلك تكون مجموعة أوبنهايم قد ألغت القرض المقترح وفازت على باقى المصرفيين الآخرين الموجودين فى القاهرة والأسكندرية.

وفى الوقت نفسه، نظم الوزير - بواسطة الأذونات دائماً - شراء "شركة مياه الأسكندرية" (وكان إنشاؤها قد تكلف أقل من ٣ مليون فرنك ولكن الوزير دفع ٩ مليون فرنك)، ودفع أيضاً قيمة التعويض الذى حصلت عليه "شركة قناة السويس" (ارتفعت قيمة هذا التعويض إلى ٣٠ مليون فرنك). وهكذا نجد أن "الدين السائر" قد ازداد - بشكل فجائى - حتى بلغ ١٠٠ مليون فرنك^(٤٩).

وظهرت - مجدداً - فكرة "الدين السائر" فى أثناء المفاوضات مع مجموعة "أوبنهايم" التى كانت قد وصلت إلى مرحلة متقدمة. وتم التوقيع على اتفاقية أخيرة (يوم ٧ يوليو ١٨٦٨م) للحصول على قرض قدره ٨ ملايين جنيه استرلينى يستهلك خلال ٣٠ سنة بضمان إيرادات الجمارك، والأهوسة، وكل الإيجارات الزراعية، وإيرادات الملاحات والمصايد إلخ... وإيرادات الوزن، والملاحة النيلية والضرائب المفروضة على بيع المواشى، ومعاصر الزيوت.

وقد دفع المقرضون مبلغ الثمانية ملايين جنيه استرلينى بشرط أن يكونوا أحراراً فى تنظيم إصدار صكوك جديدة للجمهور كما يريدون. وكان المبلغ الاسمى للقرض يبلغ ١١ مليوناً و ٨٩٠ ألف جنيه (أو ٢٩٧ مليوناً و ٢٥٠ ألف فرنك)، وصدر على شكل صكوك تصدر بنسبة ٧ % وبشمن يعادل ٧٥ %. ولكن، بعد

خصم العمولات والتكاليف التي كانت تتزايد باستمرار - مع كل قرض جديد - استقرت العملية حول ٦١,٢٥ %.

واتفق بنك أوبنهايم مع "البنك السلطاني العثماني" وبنك Société Générale - في باريس - على إصدار القرض في أيام ١٦ و ١٧ و ١٨ يوليو. وبعد إجراء جميع الحسابات، وبدلاً من أن تتسلم الحكومة المصرية مبلغ ثمانية ملايين جنيه إسترليني نقداً - الذي كانت تعول عليه - فإنها استلمت مبلغ ٧ ملايين و ١٩٥ ألف و ٢٨٤ جنيهاً فقط ستدفع عنها نسبة ١٣,٢٥ % سنوياً كفوائد واستهلاك للقرض.

ولم يكن المقرضون مخطئين بخصوص ضالة هذا المبلغ لأنهم قدروا أنه سيتيح لهم - بالضرورة - الاتفاق على عقد عمليات جديدة. أما الوالي، فإنه لم يهتم إلا بالخروج من الأزمة - مؤقتاً - لكي يتفرغ للقيام برحلاته المكلفة في أوروبا والأستانة حيث أقام فيها لمدة ثلاثة أشهر ونصف (من يونيو إلى سبتمبر سنة ١٨٦٨م).

وهكذا، وبعد خمس سنوات من تولي إسماعيل عرش مصر، وجد الوالي نفسه غارقاً في الديون التي تراكمت عليه وبلغت حوالي ٢٥ مليون جنيه إسترليني (أو ٦٠٠ مليون فرنك)، وتراوحت نسبة فوائدها الظاهرية ما بين ٧ و ١٢ % ولكنها في الحقيقة - كانت تتراوح ما بين ١٢ و ٢٦ %.

لقد كان إسماعيل يقترض لكي يقيم المشروعات - الواحد تلو الآخر - بينما كان يجب عليه إنشاؤها على مدار خمسين عاماً. وفي الوقت نفسه، اتبع سياسة استقلالية عن تركيا وتوسعية في أفريقيا. ويقول البارون دي مالورتي (de Malortie) عنه: "لقد اعتبر إسماعيل نفسه سيد مصر الوحيد، فزعم الأرض لكي يبني فوقها منزلاً يفوق إمكانياته"^(٥٠).

ولم تستطع الحقائق القاسية أن تفيقه من غفلته ليرى الخطر المائل أمامه. وبدلاً من أن يتمالك نفسه، تابع بانطلاقه - مبالغ فيها - هوسه بعقد قروض ضخمة وبنسب فوائد مدمرة، وعقد قروض قصيرة الأجل يتم تجديدها بنسب فوائد متزايدة. وعند كل تجديد لقرض من هذه القروض، كانت الفوائد تتزايد وتتراكم عليه حتى أصبحت "ديناً سائراً" متضخماً وصل إلى ثلاثة أو أربعة أضعاف المبالغ التي تسلمتها الدولة - بالفعل - عند الاقتراض.

وتسببت هذه السياسة المالية في حدوث نتائج خطيرة أصابت الإدارة الداخلية للبلاد بالضرر: فمنذ عام ١٨٦٧م، بدأ البؤس العام يظهر تحت غطاء المظهر الخلاب. وفي كتاب "Lettres contemporaines" ذكر المسير جيلليون - دانجلار (Gellion - Danglar) - في رسالة شهر سبتمبر ١٨٦٧م - مايلي: "إن الزراعة حالياً في حالة يرثى لها. والموظفون المصريون والأوروبيون - المعينون بدون عقود - لم يتسلموا رواتبهم منذ ثمانية أشهر. وتقترض "الدائرة السنوية" أموالاً بفوائد تتراوح نسبة فائدتها من ٢٠ إلى ٢٤% سنوياً. وفي الوقت نفسه، يبعثر باشا مصر الملايين في عواصم أوروبا، ويبدل كل ما في وسعه لتسمين سيده النحيف والكثير يقصد السلطان من قوت الشعب المصري".

ثالثاً: الارتباك المالي [١٤]:

يبدو أن الباب العالي كان يريد التبرؤ من مسؤوليته: ففي سنة ١٨٦٨م، أصدر فرماناً بمنع منح أي قرض لمصر "إلا بعد الحصول على الموافقة المسبقة

^(١٤) حمل هذا العنوان الفرعي عدة صيغ: ففي الفهرس ذكر المؤلف هذا العنوان الفرعي كما يلي: "نقطة تحول في التاريخ المالي من سنة ١٨٦٩ حتى الاتفاق على القرض الكبير سنة ١٨٧٣م". وجاء في العنوان الفرعي للفصل الخامس بصيغة: "نقطة تحول في التاريخ المالي والسياسي..." وبظهر لنا هنا في صيغة ثالثة مختصرة فضلنا استخدامها [المترجم].

من الحكومة التركية". ومن جهة أخرى، فإن أحد شروط قرض سنة ١٨٦٨م كان يمنع الحكومة المصرية - صراحة - من الاتفاق على قرض جديد لمدة خمس سنوات مقبلة. ولكن الحكومة المصرية تفننت في إيجاد حلول تتواءم مع القانون اعتماداً على معينها الذى لا ينضب من المهارة المالية.

وكان قرض سنة ١٨٦٨م قد أسقط الجزء الأكبر من "الدين السائر"، ولكن الوالى استمر فى صرف مبالغ ضخمة على تطوير الموانئ والسكك الحديدية، وشق الترع، ولم يتوقف عن الإنفاق على مشاريع متنوعة وعديدة. ولذلك، سارع إسماعيل بتجديد "الدين السائر" عندما اتفق على عقد عدد كبير من القروض الصغيرة على هيئة "أذونات تستحق الدفع فى آجال ثابتة". ولم تسحب خزائن الدولة سوى نسبة ٦٠ أو ٧٠ % فقط من رأس المال الاسمى الذى صدرت به هذه الأذونات.

واقصر نشاط البنوك الصغيرة - فى القاهرة والأسكندرية - على المضاربة على أسعار الأوراق المالية المصرية التى كانت تطرح بكميات كبيرة وبأسعار مغرية للغاية. فإذا افترضنا أنها كانت تطرح بخصم يصل إلى ١٨% سنوياً، فإن مبلغ ٧٣ ألف جنيه كان يشتري كوبونات قيمتها ١٠٠ ألف جنيه تستحق بعد ١٨ شهراً. وهذه الكوبونات الأخيرة كانت تباع - فى أوروبا - لعدة بنوك فيسحب المضارب - مقدماً - مبلغ ٩٠ ألف جنيه يستخدمها لمواصلة عملياته. إذن، فإن عدم وجود خبرة مالية (لدى من كانوا يستخدمون هذه الأوراق المالية)، والسهولة المفرطة التى تم بها تحويل هذه الأوراق المالية إلى نقود (ليستولى المضاربون عليها) قد أدت إلى إفلاس الخزانة المصرية.

وفى شهر مايو ١٨٦٩م، قام إسماعيل بجولة فى أوروبا لدعوة حكامها لحضور الاحتفال بافتتاح "قناة السويس"، فاستفاد من زيارة باريس لتحقيق فكرة كان يتوق لتنفيذها منذ اعتلائه عرش مصر: فكما أنشأ شركات عديدة، أراد - أيضاً - إنشاء عدة بنوك تكون تحت سيطرته بصفته المساهم الأساسى فيها؛

وبالتالى، فإنه سيكسب النسبة نفسها التى ستكسبها العمليات التى سيعهد بها لهذه البنوك. إن التجربة المحزنة الناتجة عن انهيار شركات "العريزية" و "Trading" و "Agricole" لم تستطع أن تفتح عينيه المغمضتين على الحقائق فاستمر فى غيه.

وفى انتظار تنفيذ هذه الفكرة، تفاوض وزير المالية مع المسيو ليفى كريميو (Lévy Crémieux) - فى شهر أغسطس - للحصول على قرض قدره مليون جنيه " للدائرة السنوية " مقابل أذونات تصدرها وزارة المالية، ويحين موعد استحقاقها بعد ١٥ و ١٦ و ١٨ شهراً. ونتيجة لهذه العلاقات الجديدة، تم إنشاء "البنك الفرنسى/ المصرى" (Banque franco - égyptienne) .

وفى الوقت ذاته أجرى إسماعيل بنفسه - أو بواسطة نوبار باشا - مفاوضات مع المسيو إ. جيراردان وشركائه (E.Girardin) تمخضت عن إنشاء "الشركة العامة المصرية" (Société générale égyptienne) برأسمال يدفعه الوالى. وكان الهدف المعلن لهذه المنشأة "تصف الصناعية/ نصف التجارية" هو شق ترعة لرى أراضي شمال/ غرب الدلتا، وإصدار سندات عقارية على الأراضي التى سيتم ربيها واستصلاحها وتخصيصها للزراعة بهذه الطريقة. وبالطبع، فإن هذا المشروع قد انقلب إلى عملية مضاربة مالية ضاعت فيها أموال إسماعيل سدى.

أما تكاليف الاحتفال بافتتاح قناة السويس، فقد بلغت حوالى ١٠٠ مليون فرنك واستطاعت إخفاء الوضع المالى الحقيقى للبلاد ولو بشكل مؤقت. وكان الانتهاء من شق قناة السويس - فى سنة ١٨٦٩ - يمثل نهاية مرحلة، وتسجل سنة ١٨٧٠م بداية تحول فى التاريخ السياسى والمالى لمصر.

ففى مجال التاريخ السياسى، ازدادت أهمية مصر - فى نظر أوروبا - لأنيا أصبحت ملتقى طرق العالم: فالقناة لم تكن فقط مجرد طريق يؤدى إلى الهند بل

كانت - أيضاً - طريقاً للولوج إلى أفريقيا. ونستطيع القول إن "قناة السويس" كانت بمثابة "مفتاح العقد" في بناء الإمبراطورية البريطانية الممتدة في آسيا وأوروبا.

لقد تزامن شق قناة السويس مع الكشوفات الجغرافية، وتقدم وسائل الاتصالات الحديثة، والسعى للتوسع التجاري، فساعدت القناة على ولادة الإمبريالية البريطانية.

وحوالي سنة ١٨٦٨م، حدث تطور في فكر "الحزب الليبرالي" الإنجليزي بخصوص "مسألة المستعمرات": فمنذ ذلك التاريخ، أصبح من الممكن الحفاظ على الإمبراطورية، وأيضاً زيادة رقعتها بشكل كبير مع تحويل مجمل المستعمرات البريطانية إلى كتلة متجانسة "مادياً". وهكذا، وفي مثل هذه الظروف، فإن الاستيلاء على مصر أصبح بمثابة خط دفاع متقدم عن الهند؛ وفي الوقت نفسه، نقطة انطلاق لخلق إمبراطورية بريطانية في أفريقيا.

وعلق دبلوماسي فرنسي على هذا الوضع الجديد قائلاً: "إن مصر لم تعد فقط البلد الذي لا تنضب ثرواته - كما يعرفه الجميع حتى الآن - وأنها مفتاح قناة السويس" وطريق الهند، بل من المؤكد أنها ستكون أيضاً أول طريق مفتوح للتجارة مع قلب أفريقيا. ومن هذا المنطلق، يجب على كل من يريدون الاشتراك في هذه التجارة أن يهتموا - ليس بالاستحواز على أرض الفراعنة بشكل مباشر - بل إن عليهم أساساً ألا يتركوها تقع فريسة في يد أية أمة منافسة. إن إنجلترا - وحدها - هي التي تحلم بالاستيلاء على مصر بلا شريك؛ فأنجلترا ترى أن أملاكها في الهند تتعرض - يومياً - للخطر المتزايد الناتج عن تنامي قوة روسيا في آسيا. ولذلك، فمن الطبيعي أن تسعى للبحث عن تعويض عن خسارتها المحتملة لهذا السوق الذي تصب صادراتها فيه. وأيضاً، فإن إنجلترا - منذ نصف قرن - تتابع باهتمام كل المسائل المتعلقة بالتجارة مع أفريقيا وطرقها^(٤١).

وإحقاقاً للحق، يجب علينا أن نضيف إلى هذا الرأي أن فرنسا - هي أيضاً - قد أصابها "هاجس الرغبة في الاستحواذ" وهو الدافع وراء الهجمة الكولونيالية على أرض أفريقيا. وبسبب هذا "الهاجس"، ربما كانت فرنسا تريد أن تضمن - بدورها - الاستيلاء على مصر بشكل منفرد؛ وربما كانت - أيضاً - تريد أن تسبق إنجلترا - غريمتها - خصوصاً بعد افتتاح قناة السويس.

ولهذا السبب، سنجد - منذ سنة ١٨٧٠م - ومن وجهة النظر المالية، اندفاعاً أنجلو/ فرنسي نحو الذهب المصرى ومضاربات محمومة - غير مسبوقة - على السندات المصرية رغماً عن انخفاض قيمتها. ومن المفهوم أن هذه الحركة لم تَجْئ من القاعدة (أى من الجمهور) ولكنها جاءت من أعلى (أى من التحالفات المالية القوية فى لندن وباريس) بل ومن أعلى مستوى (أى من الحكومات نفسها): فالحكومات كانت هى المنوط بها توفير الضمانات ضد المخاطر الواضحة التى تتعرض لها عملياتهم.

وهذا السباق - لأكثر المضاربات جنوناً - استمر من سنة ١٨٧٠م حتى سنة ١٨٧٦، وهى الفترة التى اكتظت فيها خزائن البنوك بالسندات المصرية من كافة الأنواع، ووصلت إلى ذروتها عندما عجز الخديوى عن تسديد قسط الدين وخدمته. لقد كان استهلاكهما وفواندهما الباهظة - وحدهما - يلتهمان كل موارد البلاد.

وفى سنة ١٨٧٦م، أى عندما عجز الخديوى عن السداد، تدخلت الحكومات الأوروبية لتلعب دور المنقذ: فاستولت على رهن الدين لكى تحافظ على مصالح رعاياها (التي يتهددها الخطر)، ومصالح حائزى السندات (الذين كانوا - هم أنفسهم - ضحايا الوسطاء والبنوك الكبرى التى أصدرت لهم هذه الأوراق).

إذن، سنة ١٨٧٠م بدأت بأسوأ النذر التى تهدد مستقبل مصر فالوالى قد تعب من "الشركة العامة المصرية" فتركها. وبالاتفاق مع مؤسسى بيشوفزهايم (Bischoffsheim) وشركاه وجولا شمي (Goldschmidt) وشركاه، أسس

إسماعيل "البنك الفرنسي/ المصري" (Banque franco - égyptienne) برأس مال قدره ٢٥ مليون فرنك، اكتتب الوالي وحاشيته في أكبر نسبة منه.

ولم يكن بمقدور إسماعيل عقد قرض جديد إلا بعد الحصول على موافقة صريحة من الباب العالي فتصور أنه يستطيع الالتفاف حول هذه العقبة برهن موارد أملاكه الخاصة (أى "الدائرة السنية") التى كانت مواردنا متداخلة مع موارد الدولة.

وتفاوض البنك الفرنسي/ المصري على قرض جديد بمبلغ ٥ مليون جنيه نقداً. وفى المقابل، أصدرت "الدائرة السنية" سندات بمبلغ ٧ مليون و١٤٢ ألف و٨٦٠ جنيه بفائدة قدرها ٧ ٪ تسدد خلال ٢٠ عاماً بواسطة السحب بالقرعة. وتم تحديد يومى ٢٦ و٢٧ أبريل لإصدار هذه السندات بواقع ٧٨,٥ ٪ جنيه استرليني لمن سيكتتبون بالجنيه الإسترليني، و ٧٩,٢٥ ٪ لمن سيكتتبون بالفرنك الفرنسي وذلك لعمل توازن بين العملتين. ولمزيد من الحرص، تكفل "مكتب الخصومات" (Comptoir d' Escompte) بهذه المهمة.

على الرغم من كل الضمانات، فإن الجمهور استقبل إصدار هذا القرض بشكل يرثى له لسببين:

- الأول كان سبباً عاماً: فمصر فقدت مصداقيتها لدى الجمهور. ومن الآن فصاعداً، حاول المصرفيون - بكل قواهم - إحياء هذه المصداقية لكى تستمر عملياتهم الناجحة. ومن هذا المنطلق، فإنهم لم يترددوا أبداً فى الاحتفاظ بكميات كبيرة جداً من سندات القروض - برغم عدم قبولها عموماً - واستطاعوا فى الغالب أن يطرحوا جزءاً منها على الجمهور فيما بعد.

- أما السبب الثانى، فهو سبب خاص ساهم - بدوره - فى إفشال هذا القرض: فدائن قرض سنة ١٨٦٨ والحكومة العثمانية قد شككوا فى شرعيته. وبما أن حكومة إنجلترا كانت تمثل الدائنين الأساسيين، فإن الدولة العثمانية قد توجبت

إليها مباشرة "محتجة مقدماً على عقد أى اتفاق مالى لا يوافق عليه - مقدماً - صاحب الجلالة السلطان ويكون له تأثير على موارد مصر بشكل مباشر أو غير مباشر". ولكن هذا الاحتجاج لم يكن له أى تأثير فى لندن أو باريس.

وبالإضافة إلى ما سبق، قدم استجواب للوزارة الإنجليزية فى البرلمان حول اعتراضات الباب العالى، فردت الحكومة الإنجليزية بشكل قاطع بأنها لم تعترف (بالنسبة للقروض المختلفة التى سبق الاتفاق عليها مع الخديوى) ولن تعترف (بالقروض المستقبلية معه) إلا بمدين وحيد هو مصر.

وكانت الرسالة فى غاية الوضوح فبدلاً من توجيه تحذير ملانم للمصرفيين الذين كان يجب عليهم - حسب المنطق - أن يستمروا فى عملياتهم متحملين نتائج مايقومون به، فإن حكومتى إنجلترا وفرنسا قد فضلنا أن نتركاً بنوكهما تستمر فى إقراض الأموال لحاكم مفلس فعلاً، وشراء السندات المالية المصرية التى يتهددها الإفلاس المحتمل ولكن بما أن مصر أصبحت هى "المدين الوحيد"، فقد كان الجميع واثقين من أن ثروتها - التى لا تنضب - ستكون قادرة على سداد ديونها الربوية إذا وضعت تحت وصاية المصرفيين والديبلوماسيين الأوروبيين.

وهذا ماحدث فعلاً بعد فترة قصيرة: فمصر هى التى دفعت ثمن أخطاء حاكمها وأقلية مسيطرة ومستغلة (أوليغاركيا) من رجال المال الدوليين الذين لم يخشوا أية مخاطرة، فكان من مصلحتهم استمرار الفوضى ودفع الوالى للاستمرار فى مشاريع خرقاء.

ومن المؤكد أن الحكومة الإنجليزية قد أرادت إخلاء مسئوليتها عن معاملات إسماعيل المالية: فعندما وصلتها أخبار تفيد بأنه يتفاوض مع بنك أوبنهايم، أرسلت برقية لقنصلها فى القاهرة - بتاريخ ٢٨ فبراير ١٨٧١م - لكى يحذر الخديوى "من مغبة القيام بعمليات مالية ما قد تتعارض مع ضمانات الباب العالى التى تخضع مثل هذه المعاملات لشرط موافقة السلطان مسبقاً عليها". وذكر القنصل أن نوبار باشا

رد عليه قائلا: "إن هذه العمليات المقترحة لا تتم بصفتها قروضا. ولذلك، لا يمكن اعتبارها تتعارض مع الفرمانات" وعلق القنصل بقوله: "هذا هو نفس رأى بنك أونيهايم الذى بدأت المفاوضات معه"^(٤٢).

ولكن هذه البرقية - التى أرسلتها الحكومة الإنجليزية - لم تكن سوى تحذير "شكلي". وفى واقع الأمر، فإن الدراسة الواعية للملفات والنشرات الإنجليزية تثبت لنا أن السياسة الإنجليزية بارعة فى الخداع وإخفاء نواياها الحقيقية لدرجة أن المؤرخين الإنجليز - من ذوى النوايا الحسنة - تخدعهم هذه الدبلوماسية التى تتقن إعطاء إشارات مضللة. وغالبا ما يدبر القناصل الإنجليز أمورهم - لأداء مهمتهم - بطريقة توأم ما بين التعليمات - التى يتلقونها - والأفكار غير المعلنة لحكومتهم وبين النزاهة المعلنة والرؤى الطموحة لسياسة بلادهم، أى أنهم يوفقون بين شينين متعارضين.

وفضلا عن ذلك، فقد كان الإنذار تصرفا منفردا وتأثيره كان محدودا للغاية. كما يُقيم من رد القنصل أنه موافق - بوضوح - على وجهة نظر "بنك أونيهايم" ونوبار باشا، مع أن كافة التعاملات المالية - التى يقوم بها إسماعيل - لم تكن سوى قروض متكررة - بشكل أو بآخر - وتم الاتفاق عليها رغما عن البرقية وعن روح الاتفاقات.

وأيا كان الأمر، فمن المؤكد أن إنجلترا - منذ سنة ١٨٧٠م - كانت تسعى لشراء قناة السويس، ولذا غيرت سياستها تجاه مصر. لقد انتهت فكرة بولوير (Bulwer) التى نادى بها منذ عيد سعيد والتى كانت تهدف إلى تقوية الحكومة المصرية لكى تستطيع مقاومة الغزو الدبلوماسى والاقتصادى وعن طريق الرهن الذى شنته أوروبا على مصر: فلم تعد الحكومة الإنجليزية تؤيد مشروع الإصلاح القضائى الذى يهدف إلى إنهاء "نظام الامتيازات الأجنبية" وتجاوزات القناصل.

وكذلك، فإن المؤسسات المالية الإنجليزية الكبرى قد تصرفت مثلما تصرفت مثيلتها الفرنسية: فلم تعد تلق بالاً للحصول على إذن مسبق من الباب العالي للاكتتاب في القروض التي تقدمها للخديوى. وبشكل عام، فإن إنجلترا قد تبنت السياسة الفرنسية التي كانت تستكرها من قبل ودخلت الحلبة المصرية. ومنذ ذلك التاريخ، فإن أدق مراحل الغزو عن طريق الرهن (بين سنتي ١٨٧٠ و ١٨٧٦م) أصبحت تسيطر تماماً على المشهد السياسى المصرى.

وفى تلك الفترة، كان الوالى غير قادر على إدراك الحقيقة، وقد بذل كل ما فى وسعه لى يخدع نفسه ويخدع الآخرين: فحاول أن يصدر قرضاً وطنياً جديداً يخصص لتسديد كل ديون البلاد، ويحررها من قبضة أوروبا. وكانت هذه فكرة تنير لديه آمالاً عريضة !!! ولكن كل هذه المشاريع وكل الكلمات وحتى شخصية الوالى نفسه كانت مجرد "أوهام". وكان إسماعيل يعرف كيف يضىء عليها سحراً وإقناعاً وحكمة. ولذلك، كانت تصرفاته وأعماله لا تحقق له - دائماً - آماله المرجوة؛ فكان يكرر بسيولة الأخطاء نفسها ويصبح - فى نهاية الأمر - ألعوبة فى يد خصومه.

لقد صدر هذا القرض الداخلى فى ١٨٧١م، وأطلق عليه اسم "قانون المقابلة" وهو عبارة عن مؤسسة خاصة أنشئت - خصيصاً - لتسديد كافة ديون مصر، وذلك بأن يسدد الممول الضرائب - مقدماً - عن ست سنوات مقابل حصوله على تخفيض ثابت على نصف الضريبة.

وقدم "المجلس المخصوص الخاضع" للخديوى هذا القانون الجديد للشعب بالصيغة التالية: "أين يكمن الضرر؟ إنه يكمن فى نسب الفوائد العالية التي تدفعها الحكومة. وهذه النسب العالية - وحدها - تلتهم نصف الميزانية. فإذا استطاع الشعب شراء أصل الدين، ألا يستطيع أن يدفع هذه الفوائد لنفسه؟".

ولكن هذه الحكومة كانت مصابة بهوس الاقتراض - ولم تكن تستطيع الشفاء منه - فهل كانت لديها القدرة اللازمة لإيقاف حيلها المدمرة ؟ لقد بلغت قيمة الدين المجدد ٢٧ مليون جنيه ثم جاء "قانون المقابلة" بحوالى ٧ ملايين جنيه فوراً، لكن العملية تعقدت بسبب عمليات حسم تمت مع البنوك.

ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، فالحكومة قد تصرفت مثل المصرفيين فى القاهرة والأسكندرية؛ فحالما يتوفر لديهم بعض المال فى خزائهم، كانوا يسارعون بعقد عمليات جديدة. ولم تنتظر الحكومة المصرية حتى تظهر نتيجة الدين الداخلى، فأصدرت - فى شهر أكتوبر - أذونات بلغت قيمتها الكلية ٢ مليون و ٥٠٠ ألف جنيه. وكانت هذه الأذونات من نوع جديد.

وفى الواقع، فقد كان لابد من دفع الإذن نفسه فى القاهرة أو الأسكندرية فكان يسبب مشاكل كبيرة لحامله الأجانب عند التحصيل.

ومن ناحية أخرى، فبعد قرض سنة ١٨٧٠م، وبعدما قدم "بنك أوبنهايم" سلفة قوية للوالى، كان من المتفق عليه أن الخديوى لن يصدر أذونات خزانة لأن الباب العالى كان قد منعه من التعاقد على أى قرض عام (على الأقل حتى شهر يوليو ١٨٧٣م وهو تاريخ انتهاء السنوات الخمس التى اشترطها قرض ١٨٦٨م).

ومع ذلك، تم التوصل إلى حل عبقرى عبارة عن تقديم كمبيالات محلية أو مقبولة الدفع فى لندن و باريس ويلتزم وزير المالية بتسديدها - عند حلول الأجل - فى إنجلترا أو فرنسا. ونتج عن هذا الحل خسائر ثقيلة وعمولات تعيين مكان الدفع ومصاريف المقايضة. ومنذ ذلك الوقت أصبح الإذن - شكلاً - أكثر سهولة وأكثر يسراً فى النقل والتحويل تحت اسم جديد. وعلى الفور، اكتظت أوروبا بهذه السندات التى رفض "بنك إنجلترا" أن يصدرها^(٢٣).

وفى شهر مارس سنة ١٨٧٢م، قدم "بنك أوبنهايم" للوالى مبلغ خمسة ملايين جنيه إسترليني تغطيها الكمبيالات الداخلية، وتدفع فى لندن بدءاً من شهر سبتمبر

١٨٧٣، أى تقريباً فى الوقت نفسه الذى سيعود فيه القرض اليائلى للسوق حتى شهر مارس سنة ١٨٧٦ بما يشتمل عليه من فوائد تصل إلى ١٤ ٪. وبلغت قيمة الإصدار العام ٦ ملايين و٥٠ ألف جنيه. وعقد " بنك أوبنهايم " هذه العملية بالمشاركة مع البنك العثمانى، والفراىكو، والأنجلو، والسير ماركوار أندريه (Marcuar André) وشركاه وغيرهم.

إن الدراسة الدقيقة لوضع الخزانة المصرية كان يحتم أن يتباعد رؤوس الأموال الأوروبية عن مصر. ولكن حدث العكس: فقد تدفقت رؤوس الأموال الأوروبية عليها، وتم إنشاء بنوك خاصة جديدة لكى تساهم فى الإصدارات - شبه اليومية - للأذونات المحلية التى تدفع فى لندن (لكى تغطى القروض الأسبوعية للوالى - أو القروض الصغيرة - التى لم تتوقف أبداً) لدرجة أن عروض رؤوس الأموال أصبحت تحاصر - بمعنى الكلمة - وزير المالية الذى يبدو أنه لم يعرف ماذا يفعل بها، مع أن هذه الأموال لم تكن تقدم مجاناً بل بمقابل^(٤٤).

لقد كان هاجس العظمة لدى الوالى يجعله لا يفتنبه إلى هاجس أمنه الشخصى: فاستمر فى إرسال ورعاية حملات استكشافية أو علمية فى أفريقيا (مثل حملة السير صمويل بيكر)؛ وزاد فى السعى لدى الأساتنة للحصول على استقلاله الفعلى عن تركيا، هذا الاستقلال الذى كان يعادله تبعيته المترابدة - وبالقدر نفسه - تجاه أوروبا؛ وأخيراً، استمر فى إقامة الاحتفالات المتوالية على الرغم من حالة التردى العام لأحوال البلاد.

وهكذا، فإننا نجد أن احتفالات شتاء سنة ١٨٧١ قد تميزت بتألقها وأبهتها وتجاوزت بكثير تألق وأبهة السنوات السابقة. وفى بداية سنة ١٨٧٢، أقام الوالى

حفلات زواج لأبنائه الثلاثة^(١٠٤) وصحبتيًا احتفالات عامة؛ فتجاوزت النفقات مبلغ ٥٢ مليون فرنك.

ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد؛ ففي الأسبوع الأخير من شهر يونيو، كان الخديوى ينوى تنفيذ فكرة عملاقة: فأبحر إلى الأستانة - بصحبة نوبار باشا - وكان يأمل فى الحصول على فرمان جديد يعطيه الحرية المالية الكاملة فى مقابل دفع مبالغ باهظة نقداً. وكانت فترة إقامة إسماعيل فى الأستانة مليئة بالمؤامرات والأحداث الطارئة التى ساهمت فى الإطاحة بصديقه محمود باشا - الصدر الأعظم - ولكنه لم يفقد مع ذلك الامتيازات التى حصل عليها والتى تعرضت للخطر لفترة وجيزة مع تولي الصدر الأعظم الجديد.

إن هذه الأحداث والوقائع - التى لا يصدقها عقل - قد رصدها السفير الإنجليزى لدى الباب العالى - السير هنرى إليوت - وأرسل بها تقريراً إلى وزير خارجيته: ففور وصول إسماعيل إلى الأستانة، أهدى للسلطان ٥٠ ألف بندقية مصنوعة فى إنجلترا. وبعد ذلك بأسبوعين، حلت ذكرى تولي السلطان للعرش: فأهداه إسماعيل طاقم سفرة رائع من الذهب المطعم بالأحجار الكريمة وبخمسة آلاف قيراط من الألماس.

ونتيجة لهذه الهدايا، صدر فى شهر يوليو سنة ١٨٧٢م - فرمان جديد يلغى الاعتراض الصادر فى فرمان ١٨٦٩، ويسمح للخديوى بالاقتراض من الأوروبيين بلا قيد ولا شرط. وبتاريخ ١٤ أكتوبر سنة ١٨٧٢م، بعث السير إليوت إلى اللورد

^(١٠٤) يوجد شارع "أفراح الأبطال" فى قسم السيدة زينب بالقاهرة وأطلق عليه هذا الاسم لهذه المناسبة [المترجم] .

جرانفيل^(١٦) برقية ذكر فيها أن إسماعيل قد حصل على هذا فرمان من السلطان مباشرة بدون أن يمر على "الديوان" وذلك مقابل دفع المبالغ التالية :

- ٩٠٠ ألف جنيه تسلمها السلطان بنفسه.

- ٢٥ ألف جنيه للصدر الأعظم.

- ١٥ ألف جنيه لوزير الحربية.

- ٢٠ ألف جنيه لمختلف موظفي القصر.

وبعد سقوط محمود باشا، اقترحت الوزارة الجديدة إلغاء هذا فرمان الذي لم يسجل في سجلات الباب العالي على غير العادة. وذكر مدحت باشا للسفير الإنجليزي أن هذا فرمان ليس في صالح مصر لأن الحصول عليه - يمثل هذه الوسائل الملتوية - يجعله غير قانوني وبلا أية قيمة. فرد عليه السير إليوت بهذه العبارات: "رجوت مدحت باشا أن يترك هذه الفكرة: فالسلطان قد أعطى كلمته للوالى ويجب الالتزام بها في كل الأحوال"^(١٧).

وعلق مؤلف إنجليزي معتدل على هذا الموقف قائلاً: "بدون شك، فإن هذا الحدث يمثل الشرف ذاته كما يمثل - أيضاً - المنطق الدبلوماسي السليم: فهو - في كل الأحوال - قد أعفى مدحت باشا من مسئولية إصدار هذا القرار الفاسد. وبالتالي، فقد جعل سفيرنا مسئولاً - بشكل ما - عما سيحدث"^(١٨).

واستمرت هذه الرحلة لمدة ستة أسابيع وكبدت مصر ما لا يقل عن ٣٥ مليون فرنك دفعت إما نقداً أو على هيئة هدايا من الأحجار الكريمة. ويمثل هذه الوسائل حصل إسماعيل على حرية الحركة: فعاد إلى القاهرة في شهر أغسطس سنة ١٨٧٢ لى يجد الخزانة خاوية والبؤس يتزايد؛ لقد رهن المصرفيون كافة

^(١٦) لورد جرانفيل (Lord Granville) (١٨١٥-١٨٩١م) سياسى بريطانى كان وزيراً للخارجية (بين سنتى ١٨٧٠ و ١٨٧٤ ثم بين سنتى ١٨٨٠ و ١٨٨٥) فى حكومة جلاستون [المترجم].

موارد مصر لدرجة أنه أصبح من المستحيل خدمة فوائد الديون، وأصبح عجز الميزانية يتزايد باستمرار^(٥٧).

ولكن الخديوى كان يحب - دائماً - أن يبدو فى شكل الأذكى ويخفى عوزه تحت غطاء من "الثقة الزائفة" التى كان المصرفيون - أنفسهم - يسعون لتدعيمها. وكان القرض المقبل ما يزال قيد الدراسة مما طمأن جمهور المضاربين على الأوراق المالية وتسبب - فى بداية سنة ١٨٧٣م - فى زيادة كبيرة على طلب السندات والأذونات والكمبيالات والتحويلات المصرية.

وفى أثناء التفاوض على القرض الكبير، استطاع الخديوى - فى شهر مايو - أن يتفق على قرض قيمته ٣ ملايين جنيه من "جالاتا" بواسطة ممثلهم فى الآستانة. كما نجح أيضاً فى الاتفاق على قرض آخر قيمته ٢ مليون جنيه - بضمان كمبيالات "المقابلة" - مع مصرفيين من الأسكندرية. وفور حصول إسماعيل على النقود، ترك لحكومته مهمة عقد القرض وأبحر مجدداً - بتاريخ ٢٠ مايو - إلى الآستانة للحصول من السلطان على "الفرمان الكبير" الذى يلخص إجمالى الامتيازات التى حصل إسماعيل عليها فى فرمانات ١٨٦٦ و ١٨٦٧ و ١٨٧٢، كما حاول أيضاً الحصول على حريات جديدة.

وحصل إسماعيل على هذا الفرمان الشهير بتاريخ ٨ يونيو سنة ١٨٧٣، وقام بالدعاية له فى يوليو لكى يُسهّل توظيف القرض الهائل الذى عقده مع مجموعة أوپنهايم يوم ١١ يونيو. وكان الخديوى قد عقد هذا القرض الهائل لكى يسد به الدين السائر الذى وصل إلى ٢٨ مليون جنيه. وكانت القيمة الإجمالية لهذا القرض تبلغ ٣٢ مليون جنيه اسماً يتم تسديدها خلال ٣٠ سنة بفائدة مقدارها ٧%.

وأخذ المتعاقبون (أوپنهايم وشركاه) ١٦ مليون جنيه اسماً بسعر جزافى نسبته ٧٥% حسب سعر الصرف يوم ١٥ أكتوبر سنة ١٨٧٥، أى أن قيمتها

العملية تساوى ١٢ مليون جنيه. واستناداً إلى هذا المبلغ، التزموا بأن يدفعوا مقدماً في لندن - مع تخفيض الفوائد بمقدار ١٠% سنوياً - ما يلى: ٥٠٠ ألف جنيه في أول يوليو؛ و ٥٠٠ ألف جنيه في أول أغسطس؛ ومليون جنيه في أول سبتمبر. أما مبلغ الـ ١٠ ملايين جنيه - أى رصيد الشراء الجزافى - فيتم تسديدها في لندن - أيضاً - يوم ١٥ أكتوبر مع إمكانية دفعها بواسطة أذونات الخزنة وكمبيالات "المقابلة" (ذات مواعيد الاستحقاقات المختلفة) لغاية مبلغ ٩ ملايين جنيه بخصم نسبة ٧%.

وفى الوقت نفسه الذى تم فيه الشراء الجزافى، التزم المتعاقدون بإصدار ١٦ مليون جنيه - فى الخارج - لحساب الحكومة المصرية. وألقت هذه العملية على عاتق الخزنة المصرية مسئولية دفع ٣٠ قسطاً سنوياً قيمة كل منها ٢ مليون و ٥٦٥ ألفاً و ٦٧١ جنيهاً و ١٣ قرشاً وثمانية مليمات.

ولضمان خدمة هذا المبلغ اليانلى، اختار الـ "General Bond" ضماناً حراً ومقبولاً هو كافة أفرع الدخل التى تم رهنها سلفاً - أكثر من مرة - أو غير الموجودة. وصدر هذا القرض على هيئة سندات بلغ عددها مليون و ٦٠٠ ألف سند قيمة كل منها ٢٠ جنيه إسترليني بفائدة قدرها ٧% سنوياً. وتم الاكتتاب يومى ٢٩ و ٣٠ يوليو سنة ١٨٧٣ فى باريس ولندن والألكندرية وأمستردام وبروكسل وأنفرس وجنيف والأسنانه وفى ٦٤ مدينة فرنسية كان لبنك " Société Générale " فروعاً بها.

وصنّف النصف الثابت من القرض بمعدل ٨٤,٢٥ % ولكنه لم يحقق نجاحاً. ولكن تم إصدار الكثير من السندات لكى تغطى مخاطر المتعاقدين لدرجة أن هذه السندات قد استقادت تماماً من أحد شروط التعاقد عليها وهو الشرط الذى يسمح بدفع أذونات الخزنة كأموال سائلة تصل نسبتها إلى ٩٣%.

وأغلب هذه الأوراق كانت ذات تواريخ قديمة وتم شراؤها بمبلغ ٩ ملايين جنيه بمتوسط نسبته ٦٥% وذلك لكي يتم دفعها بنسبة أعلى، في حين أن النصف الاختياري للقرض كان قد طرح بنسبة ٧٠%. وبذلك يكون ناتج القرض قد انخفض حتى وصل إلى ٢٠ مليون و ٧٤٠ ألفاً و ٧٧ جنيه. وباختصار، فإذا خصمنا مبلغ الـ ٩ ملايين جنيه من أذونات الخزنة، فإن المبلغ الصافي (١١ مليون و ٧٥٠ ألفاً) سيتم استلامه مقابل دين جديد قدره ٣٢ مليون جنيه بفائدة ٨%.

إن سجلات قروض الدولة ربما لم تسجل أبداً عملية مدمرة لهذه الدرجة - بالنسبة للمدين - ومثمرة جداً بالنسبة للدائنين وأصدقائهم^(٤٨).

ولكى نقدر جيداً أهمية هذه الخيبة المشنومة التي وقعت فيها المالية المصرية، يجب علينا أن نقدم من شاركوا أصدقاء الدائنين الذين استولوا على أكداش من سندات قرض سنة ١٨٧٣ واستمروا - حتى سنة ١٨٧٦ - في الحصول على السندات المصرية مع وجود كافة المخاطر التي أحاطت بالعملية وأبعدت عنها جميع المكتتبين: وكان بنك "التسليف الزراعي" (Crédit Agricole) هو أول الذين شاركوا أصدقاء الدائنين. وهذا البنك أنشأته الإمبراطورية الثانية سنة ١٨٦١ على مثال بنك "التسليف العقاري الفرنسي" (Crédit foncier de France) وتحت إدارته.

واعتبر بنك "Crédit Agricole" أن عمليات القروض التي يمارسها مع المزارعين - ولصالح الزراعة - لا تحقق له سوى أرباح ضئيلة، فأخذ يمارس عمليات تتعارض مع لوائحه مما أدى إلى التصفية الحتمية لهذا البنك خلال بضعة سنوات. وأهم هذه العمليات كانت عملية شراء السندات المصرية بكميات كبيرة: سندات قرض سنة ١٨٧٣، وأذونات "الدائرة"، وأذونات "المالية" إلخ إلخ...

وكان هذا البنك يشتري السندات عن طريق الـ "Anglo-Egyptian Bank" ويدفع ثمنها بالأموال التي يقرضها له بنك الـ "Crédit foncier". ولكي

يضمن بنك "Crédit Agricole" تسديد الأموال التي أعطاهما له - مقدماً - بنك الـ "Crédit foncier"، فإنه قام برهن السندات المصرية التي اشتراها لدرجة أن محفظة بنك "Crédit foncier" - بين سنتي ١٨٧٣ و ١٨٧٦م - قد اكتظت بسندات مصرية قيمتها حوالي ١٧٠ مليون.

أما بنك "الكريدى ليونيه" (Crédit Lyonnais) فقد كان يحتفظ بكمية قليلة جداً من أدونات الخزنة ولكنه قام بعمليات إقراض كثيرة على السندات المصرية. ومع ذلك، فقد كانت لديه المهارة لكي يجعل السلفيات لا تتجاوز نسبة ٤٠% من قيمة السندات.

ويقال إن "بنك دى بارى" (Banque de Paris) كانت لديه سندات من قرض سنة ١٨٧٣ تبلغ قيمتها ٢٠ مليون أودعها المسير ألبرت لانداو (Albert Landau) فى خزائنه باسم "البنك النمساوى/ المصرى" (Austro-egyptian bank)^(٢١). وقام "بنك دى بارى" بدفع مبالغ - مقدماً - بنسبة ٥٠% من قيمتها الاسمية.

إن كل البنوك الآتية أسماءها كانت تمتلك - بشكل أو بآخر - أكداً من السندات المصرية إما على هيئة ملكية خاصة وإما قبلتها بصفة ضمان، ومن هذه البنوك نذكر: "Comptoir d'escompte"، و"البنك السلطاني العثماني" (Impériale Ottomane) - اللذان كان لديهما فروعاً فى الإسكندرية - وبنك "Société Générale" وبنك "Crédit industriel"، وشركة الودائع والحسابات الجارية ("Société des Dépôts et comptes courants") وغيرهم.

وكان يوجد أيضاً ممثلو كبار المصرفيين مثل: ماليت (Mallet)، وأندريه (André)، وهائنى (Heine)، وبييه - ويل (Pillet - Will) وغيرهم.

لقد اقتبسنا كل هذه التفاصيل عن المسيو شارل لوساج (Charles Lesage) الذى يقدر قيمة رؤوس الأموال الفرنسية التى تم توظيفها فى السندات المصرية - فى تلك الفترة - بنصف مليار فرنك.

وبناءً على التفاصيل السابق ذكرها، فإن استنتاجين يفرضان نفسيهما على ذهن الباحث: الاستنتاج الأول: هو أن حركة المضاربات الهائلة لم تكن لنتم - بهذه الصورة - إلا إذا كان الديبلوماسيون قد شجعوها على الرغم من أن الإفلاس كان يلوح فى الأفق القريب. وفى هذا الصدد، يكفينا الإشارة إلى أن البنكين المملوكين للدولة الفرنسية (أى "Crédit Foncier" و "Crédit Agricole") كانا تحت إدارة واحدة تقوم وزارة المالية الفرنسية بتعيينها والإشراف عليها. لقد مارس هذان البنكان عمليات مالية تتعارض مع لوائحها بهدف ملء محافظتهما المالية بالسندات المصرية التى فقدت قيمتها فى السوق. إن هذا التصرف - وحده - يؤكد بشكل قاطع دور الديبلوماسيين فى المضاربات.

والاستنتاج الثانى: يرجع إلى أن الحكومات الأوروبية قد تدخلت - فى سنة ١٨٧٦ م - لكى تمكن المصرفيين من استلام أقساط الديون الباهظة بالكامل. وبذلك، تكون قد ذهبت الدجاجة التى تبيض ذهباً. و فضلت الحكومات الأوروبية استخدام حسابات طويلة ومعقدة ومبالغ فيها بدلاً من اللجوء إلى الوسائل الإنسانية. لقد عقد تحالف - يغلفه الربا - بين المصرفيين والديبلوماسيين وتسبب فى وقوع نتائج خطيرة على اقتصاد وأمن مصر تحديداً منذ سنة ١٨٧٠م.

وفيما يتعلق بالوالى، فإن مسئوليته المباشرة - عن هذا الخراب - تتضاءل بنفس النسبة التى تتضح فيها وتزايد مسئولية الحكومات الأوروبية، خصوصاً وأن مصر نفسها قد أصبحت هى موضوع الرهن فى هذا الصراع المحموم.

وشعر إسماعيل بأن الأحداث تطغى عليه وأنه لا يستطيع فعل أى شىء حيالها. وبما أن الخديوى كان قديراً بحق، فإنه لم يهتز أبداً عند رؤية نذر الشر وهى تتجمع ضده واستسلم لها تماماً.

وفى العدد الصادر يوم ٥ يوليو - أى فى ليلة صدور قرض سنة ١٨٧٣م - ذكرت مجلة "The Economist" أن مصر على حافة الإفلاس، وتنبأت للحكومة المصرية بأنها ستلقى نفس مصير باى تونس "الذى استسلم - فى ١٨٦٩م - لمطالب دائنيه وخضع لتحذيرات القوى العظمى وأجبر على قبول تشكيل لجنة لتصفية أعماله".

واستمر رجال المال فى ممارسة عملياتهم المبالغ فيها. ويقول المسيو كلودى أن نموذج بنك "Crédit foncier" كان مماثلاً لطمأننة أكثر الناس خوفاً. وبدلاً من أن يقوم إسماعيل بالبحث عن يقرضه، فإن عروض تقديم الأموال قد انتهت عليه بمعدلات لا يحلم بها: وأصبحت القاهرة قبلةً لرجال المال - من الأستانة وباريس - الذين أرسلوا للخبديوى اثنين من المفوضين يتمتعان بكافة الصلاحيات.

لقد كان بنك "Crédit foncier" هو الذى يزود بنك "Anglo" بالأموال. وفى شهر فبراير سنة ١٨٧٥م، عقد "Anglo" قرصاً مع الحكومة المصرية بمبلغ خمسة ملايين جنيه تدفع فى الأول من أبريل والأول من أغسطس مقابل حوالات تستحق الدفع بدءاً من الأول من فبراير سنة ١٨٧٦م وحتى الأول من يناير سنة ١٨٧٧م ويدفع ٤/٣ هذه الحولات فى لندن. وعلى الفور، ارتفع مجموع هذه العملية إلى ثمانية ملايين جنيه.

رابعاً: إنجلترا فى السويس:

ولكن يجب أن تكون هناك نهاية لكل شيء. إن هذا القرض الهائل المفتعل قد دعمته فرنسا وتكبدته مصر، ولكنه كان هشاً وتؤثر فيه أية صدمة مهما كانت بسيطة: فكان يكفى أن توقف لندن تسديد بعض دفعاته لكى يفسد كل شيء ويبدأ تدهور الأسعار.

لقد كانت خزانة الحكومة المصرية خاوية ولكنها كانت مطالبة بتسديد أقساط الديون - الثقلية والمتوالية - التي يحين أجل استحقاقها. وكان أهم قسط يجب سداده هو قسط الأول من ديسمبر سنة ١٨٧٥م.

وقد عانى الخديوى من ضغوط احتياجاته العاجلة للنقد، ففكر فى الاستفادة من الـ ١٧٦ ألف سهم التى يملكها فى القناة، بالإضافة إلى نصيبه بصفته أحد المؤسسين (ويبلغ ١٥% من أرباح القناة السنوية) وهى النسبة المخصصة للحكومة المصرية حسبما نص فرمان الامتياز. وكانت أسهم الخديوى فى القناة مثقلة بالديون لمدة ٢٥ سنة قادمة - من ١٨٦٩ حتى ١٨٩٤ - وكان ريعها قد اشترته شركة السويس شراءً جزائياً بناءً على اتفاق مالى معها.

وفى بداية شهر نوفمبر، اشترك بنك ديرفيو (Dervieu) - الموجود فى الإسكندرية - مع بنك "Société Générale" وبنوك أخرى فى تقديم اقتراح للخديوى يقضى بشراء أسهمه فى قناة السويس. وتم الاتفاق على مبلغ ٩٢ مليون فرنك. وكان على الخديوى أن يدفع قسطاً نسبته ٨% لمدة ١٩ عاماً (بين سنتى ١٨٧٥ و ١٨٩٤) لكى يستبدل القسائم التى تنازل عنها فى ١٨٦٩م.

والتزم المسيو ديرفيو بجمع المال اللازم فترك إسماعيل له مهلة حتى يوم ١٦ نوفمبر. وقبل انتهاء هذه المهلة القصيرة، علم المسيو إدوار ديرفيو - وهو فى باريس - بواسطة برقية أرسلت له يوم ١٣ - أن الـ Anglo-Egyptian Bank قد تسربت إليه أنباء المهلة التى منحها إسماعيل لأخيه، فأسرع بإخبار وزارة المالية الفرنسية فوراً بأن الأصدقاء الأقوياء لبنك الـ Anglo فى باريس - يسعون هم أيضاً بلا كلل ويقدمون للحكومة المصرية اقتراحاً خاصاً لشراء أسهم مصر فى قناة السويس.

وحرص المسيو ديرفيو على معرفة برنامج بنك الـ "Crédit foncier" فى هذا الموضوع: ففى فائتاء لقائه مع المسيو سوبييران - نائب محافظ البنك - عرض

سوبيران عليه خطته، وكانت خطة بسيطة. وكان سوبيران يرى أن مصر قادرة دائماً على تسديد ديونها بفضل ثرواتها الطبيعية. ولكن يجب عليها - قبل كل شيء - أن تشفى من هوس الاقتراض الذى يتسلط على حاكمها. وبالإضافة إلى ذلك، فإن مجموعة بنك الـ "Crédit foncier" قد وضعت برنامجاً كانت أول نقطة فيه هي إلغاء حق مصر فى الاقتراض.

وكانت النقطة الثانية تتعلق بتجميد "الدين السائر": فلقد كان سعيد باشا - وخصوصاً إسماعيل من بعده - يتصرفان مثل أولئك الذين يقترضون من كل من هب ودب، أى أنهما كانا يقترضان - أساساً - قروضاً قصيرة الأجل. ولأنهما لم يستطيعا السداد عند حلول أجل الاستحقاق، فكانا يجددان تلك القروض - قصيرة الأجل - إلى مالا نهاية.

وبتحويل هذه الديون القصيرة الأجل إلى دين طويل الأجل، كانت مجموعة بنك الـ "Crédit foncier" تأمل فى تخفيف الأعباء السنوية التى تنقل كاهل ميزانية مصر، وإصلاح دين الدولة، وأخيراً - التوصل إلى ترتيب يجعل السندات المصرية تسترد قيمتها التى فقدتها منذ أن دخلت فى محافظ بنوك فرنسا. لقد قامت أباد كثيرة طائشة بتكديس هذه السندات فى البنوك الفرنسية، خصوصاً فى بنك الـ "Crédit foncier".

ولكى ينجح هذا التحويل العام، كان لابد من تقديم ضمانات قوية للمكتسبين فى هذا الدين المجدد الجديد. ولذلك، اقترح المسيو سوبيران تقديم أسهم قناة السويس كضمان قوى للمقرضين: فأسهم القناة كانت مازال تحتفظ بجزء كبير من قيمتها على الرغم من أن إيراداتها كانت بمثابة ديون سيتم تحويلها لمدة ١٩ سنة قادمة. ولتنفيذ هذه الخطة، كان المسيو سوبيران متمسكاً بأن يحتفظ إسماعيل بأسهمه فى القناة لكي يستطيع رهنها لمن سيقترضونه. ولكن المسيو ديرفيو كان يعارض هذا رأى لأنه كان يريد شراء هذه الأسهم فوراً لكي ينفذ خطته الخاصة به.

ولم يوافق سوبيران على أى اقتراح قدمه ديرفيو وأعلن أن: الـ Anglo-Egyptian Bank (وهو بنك قوى جداً فى القاهرة) قد وافق على مشروع تحويل الديون قصيرة الأجل إلى دين موحد طويل الأجل، وأن المستر هنرى أوبنهايم (أكبر مصدر لقروض مصر فى إنجلترا) قد انضم رسمياً لهذا المشروع. وشعر المسيو ليون ساي (Léon Say) - وزير المالية الفرنسى - بالقلق الناتج عن الخطر الذى يتهدد بنك الـ "Crédit foncier"، والذى يلقى عليه بمسئولية خطيرة فانضم لبرنامج المسيو سوبيران.

وتأكد ديرفيو أن مجموعة "Crédit foncier" قد صممت على إفشال مشروعه، فذهب ليحكى عما فعله فى مساعيه الأولى للمسيو فردينان بارو (Ferdinand Barrot) - المفوض السياسى للخديوى فى باريس - وفردينان دى ليسيبس. واتفق الاثنان على أن موضوع شراء أسهم القناة يتعرض لكرهية غير متوقعة فى باريس. وللتغلب على هذه العقبة، كان لابد من الحصول على تمديد للمهلة الممنوحة من الخديوى إسماعيل. وطلب ديرفيو هذا التمديد، فمنحه إسماعيل ثلاثة أيام إضافية تنتهى يوم ١٩ نوفمبر.

وحاول دى ليسيبس و ديرفيو كسب الوقت ولكنهما فشلا. وألح دى ليسيبس - بشدة - على المسيو ديكاز (Decazes) لكى يتدخل لدى وزير الخارجية الفرنسى ويلغى اعتراض بنك "Crédit foncier". ولكن ديكاز لم يلق بالأى حجة.

لقد كانت هذه العملية المالية فرنسية فى الأساس ولكن ديكاز حاول - حسب الطريقة الشرقية - أن يراعى مشاعر إنجلترا: ففى يوم ١٩ نوفمبر، بعث ببرقية للمسيو جافار (Gavard) - القائم بالأعمال الفرنسى فى لندن - يطلب منه فيها أن

يسأل اللورد ديربي^[١٧] عما إذا كانت الحكومة البريطانية تمنع فى أن تشتري مجموعة من الرأسماليين الفرنسيين أسهم الخديوى فى قناة السويس. وتسلم جافار هذه البرقية فى اليوم التالى - يوم السبت صباحاً - ونفذ ما جاء فيها بعد الظهر. وفى أثناء اللقاء، أبدى اللورد ديربي رفضاً قاطعاً لهذه الفكرة، وصرح بأن إنجلترا لن توافق أبداً على بيع أسهم الخديوى للفرنسيين.

لقد كان افتتاح قناة السويس فخراً تتيه به فرنسا على غيرها. ولكن فى واقع الأمر - فإن إنجلترا كانت هى التى حصلت - وحدها تقريباً - على كل مكاسب القناة نظراً لكثرة عدد سفن أسطولها والوضع الجغرافى للهند. ولذلك كان يجب على إنجلترا أن تحرص على أن يكون استغلال القناة للصالح العام (أى لصالح إنجلترا أساساً) وليس لصالح حملة الأسهم الفرنسيين وحدهم. وبالتالي، فقد كان على الحكومة الفرنسية:

- أن تعارض شراء الأسهم.

- وتعارض مجرد تقديم أية سلفة - بضمان السندات - يتم تسديدها فى تاريخ محدد.

- وتعارض أى رهن بسيط قد يتسبب فى حدوث أية أضرار تشبه نقل ملكية هذه الأسهم للغير.

ولم يدر فى خلد الحكومة الفرنسية أن الحكومة الإنجليزية - نفسها - كانت تسعى لشراء أسهم القناة لحسابها، وكانت تسعى - أيضاً - للدخول مباشرة فى عملية تجارية خاصة بهذا الموضوع ذاته.

^[١٧] Derby أسرة بريطانية عريقة عمل الكثير من أبنائها - على مختلف الأجيال - بالسياسة. ويعنيها منهم هنا Edward S. Derby (١٨٢٦-١٨٩٣) الذى كان سكرتيراً لوزارة الخارجية البريطانية [المترجم].

إننا ننقل عن المسيو شارل لوساج^(١٠٠) التفاصيل الأساسية الخاصة بشراء هذه الأسهم. ويعلق لوساج على هذا الموقف قائلاً: لقد تم اتخاذ القرار في هذه العملية، وتنفيذها، والانهاء منها بجرأة وسرعة غير معقولتين: ففي عشرة أيام فقط، تم الاتفاق على السعر والتوقيع على الصفقة وتسليم الأسهم.

وكان المستر هنرى أوبنهايم أحد الشركاء في البنك الذى يحمل هذا الاسم، وعلم بالمهلة التى منحها إسماعيل للمسيو أندريه ديرفيو من مجموعة "Crédit foncier de France". وكان هنرى أوبنهايم يتناول العشاء - يوم ١٤ نوفمبر - مع المستر فريدريك جرينوود (Frédéric Greenwood) - مؤسس ورئيس تحرير مجلة "Pall mall Gazette" - والصدىء الحميم لرئيس الوزراء البريطانى. فأخبره أوبنهايم بما جرى. وفى صباح اليوم التالى، ذهب المستر جرينوود - بموافقة أوبنهايم - إلى وزارة الخارجية البريطانية وحكى كل شىء. وفى أثناء انعقاد هذا الاجتماع، طلب اللورد ديربى - تلغرافياً - من الميجور جنرال ستانتون (Stanton) أن يستعلم من إسماعيل عن هذا الموضوع.

لقد كان أوبنهايم - من جهة - يدرس بعمق مع ديزرائيلى (Disraeli)^(١٠١) والبارون ليونيل روتشيلد التفاصيل الخاصة بتقديم سلفة قدرها ١٠٠ مليون فرنك تدفع فوراً للحكومة الإنجليزية. وكان أوبنهايم - من جهة أخرى - يلقى بماء بارد على المشروع الفرنسى ويصفه بأنه حيلة مؤقتة ولكن الحكومة الإنجليزية. - فى الوقت نفسه - كانت تتحرك بنشاط فى القاهرة.

وكان الميجور / جنرال ستانتون يمثل حكومة جلالة الملكة - لدى إسماعيل - منذ أكثر من عشر سنوات. وفى صباح يوم ١٦ نوفمبر، تلقى ستانتون برقية

^(١٠١) ديزرائيلى (Benjamin Disraeli - كونت Beaconsfield) سياسى وكاتب بريطانى (١٨٠٤ - ١٨٨١) بيودى ماسونى من أصل ايطالى. تحول من الرابىكالية إلى المحافظة. أصبح رئيساً للوزراء (من سنة ١٨٦٧ حتى ١٨٦٨ ثم من ١٨٧٥ حتى ١٨٨٠م) [المترجم].

وزارة الخارجية البريطانية. وبعد الظهر، قابل نوبار باشا الذي أخبره بأن الحكومة المصرية ليست لديها النية - أبداً - لنقل ملكية أسهمها في القناة بشكل نهائى لأى طرف ثانٍ.

كما أخبره نوبار بأن الخزانة المصرية تحتاج - فعلاً وبسرعة - لمبلغ يتراوح ما بين ٧٥ و ١٠٠ مليون فرنك. ولكن الحكومة المصرية غير مجبرة على بيع أسهمها للحصول على هذا المبلغ بل تكفيها الموافقة على العرض الذى قدمه لها بنك الـ Anglo-Egyptian، وفوجئ ستانتون بهذا الرد وطلب تعليق المفاوضات حتى يوم الخميس ١٨ نوفمبر. ولكن ستانتون لم يرتح لتصرّيات نوبار، فذهب فى المساء لمقابلة الخديوى الذى كرر له أنه لا ينوى بيع أسهمه وأنه علق المفاوضات لمدة يومين.

وفى صباح اليوم التالى - يوم الأربعاء - عاد ستانتون - مجدداً - للحدث عن هذه العملية المالية مع نوبار باشا الذى حدثه عن احتياجات الخزانة للوفاء بتسديد الكوبونات التى حل موعد استحقاقها فى شهر ديسمبر. وأضاف نوبار بأن البنوك - إذا وافقت على تقديم دفعة مقدماً بضمان أسهم القناة - فإنه يخشى بشدة من ضياع هذه الأسهم إلى الأبد.

وبناءً على هذه المحادثة، اقتنع ستانتون بأن الحكومة مهيأة لبيع أسهمها فى القناة، فأسرع بإبلاغ اللورد ديربى بما عرفه. وفى مساء يوم الخميس ١٨ نوفمبر، تلقى ستانتون تعليمات من حكومته تطلب فيها إبلاغ الخديوى أن الحكومة الإنجليزية مستعدة لشراء أسهم القناة بشروط معقولة. ولكن الخديوى جدد تأكيداته بأنه لا ينوى أبداً التنازل عن أسهمه فى الوقت الحالى، وأخبره - أيضاً - بأنه مجبر على قبول سلفة بضمان الرهن لكى يسهل الترتيبات الجارية لإتمام عملية أكبر، أى عملية تجميد الدين السائر.

ولكى تجبر الحكومة الإنجليزية الخديوى على بيع أسهمه فى القناة، كان يجب عليها- أولاً - استبعاد منافسها القوى فى هذه العملية - أى بنك الـ Anglo - صاحب مشروع تقديم القرض للخديوى بضمان الرهن وهى الفكرة التى كانت تلقى القبول لدى الخديوى. إن المعلومات القليلة التى تقدمها لنا " السجلات الإنجليزية" تؤكد صحة هذا رأى: فبتاريخ ١٧ نوفمبر، أرسل ديزرائيلى برقية لستانتون يطلب منه فيها تزويده بتفاصيل الاقتراح الذى قدمه بنك الـ Anglo-Egyptian. وبتاريخ ١٨ نوفمبر، طلب منه إرسال التفاصيل الشاملة لعملية رهن الأسهم لبنك الـ Anglo-Egyptian.

وبتاريخ ١٩ نوفمبر، أرسلت وزارة الخارجية الإنجليزية البرقية التالية لستانتون: "وزارة الخارجية، ١٩ نوفمبر ١٨٧٥ المعلومات التى أرسلتها فى برقية يوم ١٨ تكفى بالكاد. أعضاء البنك يجب أن يكونوا معروفين فى القاهرة. لا نستطيع السؤال - هنا - عن أى شىء بدون إثارة الشبهات. علمنا أن هذا البنك يستخدم كمجرد غطاء لبنك Crédit foncier وأن اتصالاتكم مع الحكومة المصرية تعرفها الحكومة الفرنسية فور حدوثها (١١)".

ولإنجاح هذه العملية، فإن الحكومة الإنجليزية قد تصرفت بمهارة وسرية مطلقتين: فهى قد تجنبت - بقدر الإمكان - الوسائل العلنية مثل البرلمان وحتى بنك إنجلترا نفسه لم يدر بما يحدث.

وبتاريخ ٢١ نوفمبر، أخبر القنصل حكومته بأن نوبار باشا أكد له أنه لم يتم الاتفاق مع بنك الـ Anglo-Egyptian نتيجة لطلباته المبالغ فيها.

وخلال هذا الصراع المحتدم، ظهر منافس جديد ألا وهو بنك ديرفويو الذى قام بتعديل مقترحاته، واستبدل فكرة الشراء بفكرة الاقتراض مقابل رهن محدد، وبتاريخ ١٨ نوفمبر، وقع أندريه ديرفويو عقداً مع إسماعيل يقدم له بمقتضاه مبلغ

٨٥ مليون فرنك. وألغى الخديوى فكرة بيع أسهم القناة عندما عرض عليه بنك Anglo قرصاً.

وهذا القرض الذى قدمه ديرفيو للوالى كان لمدة ثلاثة أشهر مقابل فائدة سنوية قدرها ١٨%. وكانت ضمانات هذا القرض هى: أسهم قناة السويس، وأيضاً نسبة ١٥% وهى نصيب مصر من الفوائد السنوية التى تتركها القناة.

أما إذا عجزت الحكومة المصرية عن تسديد مبلغ الـ ٨٥ مليون فرنك فى الأجل المحدد، فإن أسهم القناة ونصيب الحكومة فى الأرباح السنوية للقناة يصبحان ملكاً "للنقابة" (Syndicat) التى دعمت تقديم هذه السلفة. وبالإضافة إلى ذلك، سيدفع الوالى فائدة سنوية قدرها ١٠% من ثمن الشراء وذلك تعويضاً عن الكوبونات التى تنازل عنها. وأخيراً، ولتسديد هذه الفائدة (١٠%)، تم وضع إيرادات ميناء بورسعيد ضماناً للسداد.

ومع كل هذه الشروط المتعسفة، اشترط المسيو ديرفيو فى العقد ضرورة تصديق "نقابة باريس" (Syndicat de Paris) على صلاحية هذا القرض. وكان لابد من التوقيع على عقد التصديق هذا قبل يوم ٢٦ نوفمبر ظهراً وبحضور المسيو فردينان بارو. وعرف إدوارد ديرفيو بهذه الشروط بواسطة برقية أرسلها إليه أخوه من القاهرة يوم ١٩ نوفمبر صباحاً فعاود - مجدداً - بذل مساعيه. ولكنه اضطر لإبلاغ إسماعيل - قبل انقضاء المهلة - بعجزه عن تجميع مبلغ الـ ٨٥ مليون فرنك على الرغم من مساعدة دى ليميس له.

وكان بنك "Société Générale" - مع باقى بنوك باريس - ينشطون فى المضاربات فى البورصة واستطاعوا تخفيض سعر الإسم من ٧٣٠ فرنك (سعر ٢١ أكتوبر) إلى ٦٨٥ فرنك (سعر ٩ نوفمبر).

ولكن لندن - طوال تلك الفترة - كانت تتاور بدبلوماسية سرية فى باريس والقاهرة وأنت هذه الدبلوماسية بنتيجة سريعة: فى يوم ٢٣ نوفمبر ظهراً،

ذهب شريف باشا لمقابلة ستانتون وأخبره بسحب عروض تقديم سلفة بضمان الأسهم، وأن الموضوع يتعلق الآن بعروض شرائها فقط، وأن الوالى موافق على بيع ١٧٧ ألف و ٦٤٢ سهماً مقابل ١٠٠ مليون فرنك. وفي مساء اليوم نفسه، تلقف اللورد ديربى هذه الفرصة ولم يتركها تفلت من يده فأرسل إلى ستانتون برقية يخبره فيها بما يلى:

- موافقة الحكومة البريطانية على السعر المطلوب للأسهم.
- وأن بنك روتشيلد - فى لندن - هو الذى سيدفع للخديوى هذا المبلغ.
- سيدفع إسماعيل فائدة قدرها ٥% لمدة ١٩ عاماً، وهى الفترة التى لن تدر فيها هذه الأسهم أية عوائد.

ووصلت برقية اللورد ديربى يوم ٢٥ نوفمبر فى الساعة الثانية عشر والنصف بعد منتصف الليل. وكان الوقت متأخراً جداً لمقابلة الخديوى فأسرع ستانتون وأخبر نوبار باشا وإسماعيل صديق (المفتش) وحامل الأختام الخديوية بفحوى هذه البرقية. وفى أثناء نهار يوم ٢٥ نوفمبر، تم التوقيع على الصيغة. وفى يوم ٢٦ نوفمبر، تسلمت الحكومة البريطانية سبعة صناديق كبيرة بها أسهم الخديوى فى قناة السويس.

وكانت جريدة Times - الصادرة فى صباح يوم ٢٦ نوفمبر فى لندن - هى التى أذاعت على العالم خبر شراء الحكومة البريطانية لأسهم الخديوى فى الليلة السابقة. ووقع هذا الخبر على أوروبا وقع الصاعقة. وعلق أحد الكتاب بقوله: "إذا لم يكن هذا الحدث استيلاء مادياً على أرض مصر، فإنه يعتبر الخطوة الأولى فى هذا السبيل. لقد عثرت إنجلترا على زبون يحتاج لأكثر من ١٠٠ مليون فرنك لتصفية ديونه. ولن تتركه إنجلترا يفلت من بين أيديها: فهى ستقوم بالإشراف على ماليته؛ وبشكل أو بآخر، ستساعده. وبالطبع، فإن هذا الزبون سيقدم رهونات أخرى وضمانات جديدة، فإلى أين يودى ذلك كله؟"^(١٢).

وذكر المستر فارمان في كتابه "Egypt's betrayal" مايلي: "لقد حقق ديزرائيلي نجاحاً عظيماً. ولكن هذا النجاح يعتبر بمثابة ضربة قاضية تلقاها الخديوى الذى ارتكب أخطر غلطة سياسية ومالية فى حياته".

ولم تكن هذه الصفقة عملية شراء صحيحة، فمصر كانت ملتزمة بدفع نسبة فائدة قدرها ٥% لمدة ١٩ عاماً على مبلغ الـ ١٠٠ مليون فرنك التى تسلمتها، أى أن مصر كانت ستسدد فوائد واستهلاك المبلغ الذى تسلمته والذى كانت إنجلترا قد اقترضته بنسبة فائدة قدرها ٣,٥%. ويضاف إلى ذلك كله بالطبع الأرباح الكبيرة للأسهم التى ستحصل عليها إنجلترا ابتداءً من سنة ١٨٩٤م.

إن هذه الأسهم التى بيعت بـ ١٠٠ مليون فرنك وصل سعرها فى البورصة - سنة ١٩٠٦ - إلى ٨٠٠ مليون فرنك ودرت دخلاً بلغ ٢٧ مليون فرنك. لقد أحرز رأسمال هذه الصفقة مكسباً يزيد عن ٧٠٠ مليون فرنك بما أن مصر قد استهلكت جزءاً من مبلغ الـ ١٠٠ مليون فرنك، أى ثمن الشراء.

وهكذا نجد الحكومة الإنجليزية فى مقدمة من استفادوا من مصاعب إسماعيل المالية واستغلوا ثروة مصر. ولم تستشر الحكومة الإنجليزية "مجلس العموم"، واستغلت نفوذها لكى تبرم عملية تجارية دمرت مصر. كما أن الحكومة الإنجليزية لم تسدد المبلغ الذى قدمه روتشيلد لتمويل هذه الصفقة إلا فى يوم ٤ فبراير ١٨٧٦، ولم يصوت البرلمان الإنجليزى على القانون إلا فى شهر أغسطس التالى.

إن هذا الحدث فى حد ذاته - أى شراء أسهم الخديوى - لم تكن له سوى أهمية محدودة تم تضخيمها: ففى الواقع، لم يكن استحواز إنجلترا على الأسهم يعطيها أى حق فى التدخل - فى شئون القناة - لا بصفتها دائنة ولا بصفتها مساهمة. وفيما يتعلق بصفتها دائنة، فإن إنجلترا كانت تحصل على نسبة ٥% سنوياً (أى حوالى ٥ ملايين فرنك كانت مصر ملتزمة بدفعها سنوياً). ولم تكن هذه

الصفة تعطى إنجلترا أية ميزة تزيد عن باقى الدائنين أو توفر لها مبرراً لاى تدخل ما فى مصر. ولكن على العكس، فإن هذا التدخل قد يكون محسوساً فى إدارة شركة القناة نفسها. وبالتأكيد، فإن حقوق إنجلترا - بصفتها مساهمة - لم تكن كبيرة: فحسب لوائح الشركة، كان المساهم الواحد - حتى ولو امتلك نصف الأسهم - له عشرة أصوات فقط عند عقد الجمعيات العمومية. ومع ذلك، فقد كان من الممكن الاعتراض على تخصيص هذه الأصوات العشر لإنجلترا.

وفى الواقع، فإن دى ليسيبس كان قد استنزف الخديوى لشق القناة. وبتاريخ ٢٧ أغسطس ١٨٧١م، جعل دى ليسيبس "الجمعية العمومية" تصوت على اقتراح قدمه ينص على أنه: "لا يمكن تقديم الأسهم المصرية إلى الجمعيات العمومية طوال المدة التى تكون محرومة فيها من كوبوناتها".

وهكذا، فإن دى ليسيبس لم يكتف بمجرد تحويل إيرادات أسهم الخديوى لمدة ٢٥ عاماً (١٨٦٩ - ١٨٩٤) بل إنه - أيضاً - قد منعه من أن يكون له ولو صوت واحد فى الجمعيات العمومية؛ وتم ذلك بالمخالفة حتى للوائح الشركة: فدى ليسيبس لم يعد محتاجاً للخديوى إسماعيل، ولكن الحكومة الإنجليزية لم تكن مثل إسماعيل؛ فمنذ يوم ٨ ديسمبر ١٨٧٥م، وفى مناقشة مع اللورد ليونز (Lyons) فى السفارة البريطانية، أعلن دى ليسيبس أن إنجلترا لها عشرة أصوات؛ وبالتالي، فإنها تستطيع الاشتراك فى التصويت. ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد: فقد تم تخصيص ثلاثة مقاعد - من مقاعد المفوضين فى مجلس الإدارة - لإنجلترا التى استقرت فى قلب الشركة.

إن عملية الشراء ذاتها كانت ذات أهمية: فقد تمت بالمراعاة التامة للظروف. وفى الحقيقة، فإنها لم تكن مجرد "عملية شراء" بل كانت "رمزاً": فهى إشارة موحية تنبئ عن الحملة الصليبية الجديدة التى بدأت الإمبريالية البريطانية تشنها على أفريقيا وهى متخفية بعباءة المصرفيين والمبشرين الدينيين. وبعد سنة ١٨٦٩، فإن

سنة ١٨٧٦ تسجل منحني جديداً: فبدءاً من تلك السنة، أصبح للدبلوماسي والمرابي هدف مشترك وساهم اتحادهما في الإسراع بإيقاع الأحداث .

خامساً: لجنة كيف:

وبعد يومين من عملية شراء أسهم القناة، استفادت بريطانيا من الطلب الذي قدمه الخديوى إسماعيل لكي ترسل له خبراً في المحاسبة لإصلاح الوضع المالي لمصر؛ فقررت إرسال لجنة خاصة يرأسها المستر كيف (Cave).

وبتاريخ ٢٧ نوفمبر، كتب الماركيز داركور (d' Harcourt) - سفير فرنسا في لندن - مايلي: "عرفت من الجرائد ومن أحد رجال المال المطلعين تماماً على مجريات الأمور أن الحكومة الإنجليزية - بالاتفاق مع مصر - سترسل شخصية مرموقة إلى القاهرة للإشراف على الإدارة المالية للخديوى والعمل على دفع نسبة الفائدة (٥%) عن مبلغ الأربعة ملايين جنيه إسترليني الذي وضع بسرعة تحت تصرف الخديوى.

"وأخبرت سكرتير أول الدولة أن استحوّاز إنجلترا على الأسهم قد ترك انطباعاً سيئاً في فرنسا. وبالإضافة إلى ذلك، فإننا بالتأكيد مهتمون تماماً بالتدخل المالي الإنجليزي في الإدارة الداخلية لشئون مصر، وأن هذا التدخل يعتبر انتقاصاً من استقلالها. فرد على بأن دفعات التسديد ستتم قطعاً. ولكنه أنكر وجود أية نية لدى حكومته للتدخل - فيما لا يجب التدخل فيه - في الشؤون الداخلية لمصر. ولكنه ذكر ذلك بقدر واضح من الإحراج يجعلني أشك تماماً فيما يقوله"^(١٢).

ومن المؤكد أن إنجلترا لم تتدخل في شئون مصر لتأمين دفع نسبة الفائدة (٥%)، ولكنها - ببساطة - تدخلت لكي تستولي على الوظائف العليا في مصر وتمنحها لمواطنيها الإنجليز وبذلك تستطيع تنفيذ "الرهن السياسي" على الإدارة المصرية.

وفى التعليمات التى أعطتها الحكومة الإنجليزية للمستتر كيف جاء مايلي: "إن الهدف الأول لمهمتكم سيكون التشاور مع الخديوى بخصوص "المساعدة الإدارية" التى يطلبها. وبالطبع، لن يفوتكم أن تحصلوا - عرضاً - على أهم المعلومات عن مصر لصالحها" ولصالح بلدنا.

ولم تكن الضمانات الخاصة بكافية: فمنذ ذلك التاريخ، أصبحت الإدارة المصرية نفسها هى موضوع الرهن. ويعلق المستر ماك كوان (Mac Coan) قائلاً: "مع وصول لجنة كيف، بدأت حكومة اللورد بيكونسفيلد [ديزرائيلى] فى التدخل فى شئون مصر والضغط عليها لدرجة جعلت هذه الحكومة - مثلها مثل الخديوى نفسه - تكاد تكون مسنولة عن أغلب الأحداث التى وقعت فيما بعد. وحسبما جاء فى "الكتب الزرقاء" (Blue Books)، فإن تاريخ الدور الذى لعبته وزارة الخارجية البريطانية وديبلوماسيةها لا يمكن أن يكون موضع فخر لأى إنجليزى محايد.

وفى أغلب الفقرات السابقة، فإننا لم نتعاطف كثيراً مع شخصية إسماعيل ولا مع أساليبه إلا أننا نكاد نشفق عليه بسبب الأحداث الكثيرة التى وقعت له منذ حصوله على هذا القرض. ومع وجود كل المزايا التى جعلت من إسماعيل السيد المستبد على مصر، فإنه كان عاجزاً عن مجازاة الأوربيين المتمرسين والذين كان أغلبهم عديمى الذمة مثله تماماً والذين يحظون - فوق ذلك - بحماية حكوماتهم^(٦٤).

ووصلت "لجنة كيف" إلى الأسكندرية يوم ١٦ ديسمبر سنة ١٨٧٥م. ومنذ وصولها، انقسمت حاشية الخديوى حيالها إلى معسكرين: المعسكر الإنجليزى والمعسكر الفرنسى. أما الخديوى نفسه، فقد أبدى بعض المهارة عندما نجح فى تأخير عمل اللجنة الإنجليزية المكلفة بالإشراف على الإدارة المالية لمصر. ولكنه - فى المقابل - أبدى للعيان ضعف شخصيته ونفاقه عندما بدأ يغازل إنجلترا بشدة منذ ذلك التاريخ وهى الدولة التى كانت تسعى لتدميره.

وهكذا بدأ إسماعيل يتأمر ضد وزيره نوبار باشا: فوشى به لدى الجنرال ستانتون متهماً إياه بأنه يعارض " لجنة كيف "، ويعارض أى توسع للنفوذ الإنجليزي فى مصر. وفى الوقت نفسه، أحس إسماعيل بالخطر "من النتائج السياسية التى سيأتى بها مثل هذا التحقيق الإدارى" وذلك منذ أن عقد أول لقاء له مع كيف والكولونيل ستوكس (Stokes) يوم ٢٣ ديسمبر (١٩٠٥).

ولإفشال "لجنة كيف"، بذل نوبار باشا كل جهده فى هذا السبيل ونجح فى إقناع القنصلين العموميين لروسيا وألمانيا بالتدخل وعرض دعم حكومتيهما للخدوى لصد أية محاولة للتدخل الإنجليزي فى شئون مصر الداخلية. وذكر القنصل الإنجليزي ما يلى: "ولكن صاحب السمو رفض هذا الدعم معلناً بأنه لا يوجد أى شىء يبرر افتراض أن حكومة جلالة الملكة تتوى التدخل فى إدارة مصر". تم علق القنصل قائلاً: "ونسب الخديوى هذه المزاعم إلى نوبار باشا... وقال إنه طرده فوراً من منصبه" (١٩٠٦).

وبالفعل، قدم نوبار استقالته يوم ٥ يناير ١٨٧٦ و غادر مصر يوم ٢١ مارس. ومع رحيله، اختفى من مصر بطل معارضة التدخل الأجنبى. وعندما أبعد الخديوى نوبار، ورفض عروض المساعدة التى قدمها له قنصلا ألمانيا وروسيا، فإنه يكون قد ارتكب أكبر الأخطاء السياسية فى حياته لأنه ترك عمداً فرصة فريدة - لا تعوض - لكى يمنع الغزو الأجنبى لمصر.

وكان باستطاعة الخديوى - أيضاً - أن يجد فى التنافس الأنجلو/فرنسى نقطة ارتكاز متينة تعيق تنفيذ نوايا إنجلترا. وفى حقيقة الأمر، فإن فرنسا كانت متواجدة: فالدوق ديكاز - وزير خارجية فرنسا - كان لا يرغب فى ترك إنجلترا تنظم بمفردها المسألة المالية لمصر، أى "مفتاح" المسألة المصرية. لقد كانت إنجلترا هى أول قوة أوروبية تأخذ زمام المبادرة للتدخل السياسى فى شئون مصر، وحاولت فرنسا منعها من تنفيذ مخططاتها: فقررت عدم تقديم أية اقتراحات للمشكلة المصرية إلا إذا كانت حلولاً مالية خالصة.

وبالرجوع إلى هذا التكتيك، كانت فرنسا تفكر في تحقيق هدف مزدوج: محاربة حاملي الصكوك والمقرضين الفرنسيين، ومنع إنجلترا - منافستها - من استخدام أي مبرر للتدخل في استقلال مصر أو المساس به.

وفي أثناء وجود لجنة كيف، حضر إلى المسيو أوتريه (Outrey) - قنصل فرنسا السابق في القاهرة - وعزا الخديوى هذه المهمة إلى نوبار باشا. وأيا كان الأمر، فإن الحكومة الفرنسية أرادت تجنب إسناد مسؤولية هذه المهمة الدقيقة إلى رجل له مشاكل مع الوالى. أما إسماعيل، فقد كان باستطاعته إثبات ذكائه السياسى لو كان استفاد من الدعم الهائل الذى كان سيحصل عليه من مبعوث الحكومة الفرنسية لإحباط مهمة "لجنة كيف".

وذكر الجنرال ستانتون: "أخبرنى الخديوى - صباح اليوم - أنه قابل المسيو أوتريه بالأمس، وأن المسيو أوتريه قد بذل قصارى جهده لإقناعه بأن إنجلترا تسعى حالياً للاستيلاء على مصر. وبالتالي، يجب على الخديوى أن يرفض أى اقتراح إنجليزى خاص بتأجير سكك حديد مصر"^(٦٧)، والموافقة على العرض المقدم من مجموعة "باستريه" الفرنسية. "فرد الوالى عليه بأنه لديه خبرة ١٤ سنة فى الحكم تسمح له بمعرفة طبيعة السياسة البريطانية تجاه مصر. وبما أن المسألة مجرد مسألة مالية صرفة، فإنه سيوافق على أكثر العروض نفعاً لمصر"^(٦٨).

فهل كان إسماعيل يحب الوهم أم أنه - ببساطة - كان يريد إذكاء نار المنافسة بين إنجلترا وفرنسا لكى يحصل على أفضل تسوية؟ لقد كان من الأفضل له أن ينحاز إلى إحدهما، وأن يسعى لإبعاد الخطر السياسى - الواضح للعيان - إذا اعتمد على فرنسا وألمانيا وروسيا. وهذا الانحياز لإنجلترا أو لفرنسا يعتبر أفضل من إغضاب الطرفين ودفعهما إلى الاتحاد ضده إن أجلاً أم عاجلاً. وعلى الرغم من تزلف إسماعيل للحكومة البريطانية، فإنه استمر فى معارضة المراقبة حسب الشكل المقترح، وطلب استحضار إداريين وماليين من أوروبا لكى ينظموا شئونهم المالية بشرط أن يخضعوا فعلياً للحكومة المصرية. ولكن الحكومة

البريطانية كانت تتوى إقامة نظام للمراقبة العامة على الإدارة المصرية، وهو نوع من "وضع اليد" الذى يضمن مصالح الدائنين الأوربيين وينقذ مصر من أخطر ورطة وقعت فيها.

وبعد وصول المستر كيث إلى مصر، وبتاريخ ٢٩ يناير سنة ١٨٧٦م، ذكرت جريدة Times: "والخلاصة، فإن إجراء إصلاح جذرى فى الحكومة والمالية هو وحده الذى سيحقق الأمن للدولة. وبالتأكيد، فإن مصر بمقدورها أن تعقد تسويات أفضل مع دائنيها إذا كانت لديها مصداقية أكبر من مصداقيتها الحالية. ولكن، كيف يمكن لها أن تحصل على هذه المصداقية؟

"إن التكهّنات الخاصة بهذا الموضوع مبنية على إن الخديوى - بشكل أوبأخر - سيرضخ بمنتهى المهانة للنصائح البريطانية، وأن إنجلترا ستدير مالية مصر لصالحها هي، وأن جزءاً من القرض الإنجليزى سيتم تحويله لمصر لمساعدة حكومتها على سد العجز وتخفيض دفعات تسديد الديون السنوية بشكل ملموس.

"ولكن هذا الأمر يتطلب وجود "علاقة" بين الحكومتين لا يوجد لها أى تبرير، كما يتطلب - أيضاً - قيام الوالى بعمل ترتيبات لا نجد أى دليل على حدوثها".

لقد كان الأمر يتعلق بفرض "حماية" إنجليزية على مصر باستخدام تعبيرات مطاطة مثل "التوجيه البريطانى" (British guidance) و"علاقة" (Relation). وكان يجب على إسماعيل قبول هذه "الحماية" - أو أن يطالب هو بها - لكى يحقق توازناً مالياً دائماً. أما بالنسبة لإنجلترا، فإن المسألة السياسية لم تكن منفصلة أبداً عن المسألة المالية. وبدون أن يدرس إسماعيل الموضوع بعمق، فإنه وافق ببساطة على اقتراح المستر كيث بتعيين المستر ريفرز ويلسون (Rivers Wilson) فى منصب المستشار المالى وكان يشغل - من قبل - منصب المراقب العام لمكتب الدين الوطنى الإنجليزى.

وغادرت " لجنة كيف " مصر في بداية شهر فبراير بعدما قامت بجمع كل عناصر تقريرها - ميدانياً - عن الموقف المالى لمصر ولكن بدون أن تحقق هدفها السياسى.

وفي شهر فبراير سنة ١٨٧٦م، كان المسيو أوتريه ومجموعة من الرأسماليين الفرنسيين (برناسة المسيو باستريه من بنك الـ Anglo-Egyptian) قد توصلوا إلى فكرة إنشاء بنك قوى يركز على رأس مال ضخم (٤ أو ٥ ملايين جنيه)، وتكون مهمته أن تتركز كل موارد مصر فى خزائنه. ومن هذه الموارد، تدفع المبالغ اللازمة لخدمة الدين؛ وما يتبقى يوضع تحت تصرف الحكومة المصرية. وأيضاً، يتم تكليف هذا البنك بمهمة تجميد الدين السائر بنسبة فائدة ٩ % وبخدمة إنهائه. ويتم ذلك بإصدار سندات مدتها ثلاثين سنة تضمنها إيرادات سكك حديد الصعيد ورسوم دخول ميناء الأسكندرية وحصة تأسيس قناة السويس.

وهذه المنشأة الجديدة ستكون تحت إدارة ثلاثة مفوضين ترشحهم فرنسا وإنجلترا وإيطاليا ويعينهم الوالى. وتقوم الإدارة بالإشراف على العمليات المالية والحرص على ألا يتم تحويل إيرادات الدين عن الغرض الأساسى لاستخدامها.

ومن وجهة النظر المالية، فإن هذا المشروع يعتبر مجهوداً تستحق المجموعة الفرنسية الشكر عليه. ولكن عيبه كان يكمن فى أنه لم يأت بحل جذرى: أى تخفيض الدين والفوائد مراعاة للوضع المالى المنهار للبلاد.

أما من وجهة النظر السياسية، فإن هذا المشروع كان يهدف إلى وضع الإدارة المصرية فى يد وكلاء أجنبى. ولكن ميزته تكمن فى أنه يخلق "إشرافاً دولياً" على مالية مصر، وهو أقل خطورة من انفراد إنجلترا وحدها أو اشتراك إنجلترا وفرنسا فقط بالإشراف على مالية مصر.

وكان الدوق ديكاز حريصاً على التعاون مع إنجلترا فى هذا المشروع. وأخبر اللورد ديربى أن الحكومتين يجب أن تتسقا تصرفاتهما فيما يتعلق بشئون

مصر. ولكن إنجلترا كانت تعادى هذه الشراكة مع فرنسا لأن المشروع الفرنسى كان - أولاً - يحابى أساساً أصحاب سندات الدين السائر، وكان أغلبهم من الفرنسيين؛ بينما كان دائنو الدين المجدد - أساساً - من الإنجليز الذين لم تكن لديهم أية مصلحة فى رؤية هذا الدين يتضخم بواسطة الديون السائرة التى كان الخديوى يتسبب فيها. هذا بالنسبة للمجال الاقتصادى.

وثانياً، بالنسبة للمجال السياسى، فسواء أكان المشروع الفرنسى يودى - عملياً - إلى تعاون أنجلو/ فرنسى فى مصر، أو إلى طرح المسألة المالية المصرية فى المجال الدولى، فإن هذا المشروع الفرنسى كان مضاداً للهدف الذى تسعى إليه إنجلترا، ألا وهو وضع الإدارة المصرية تحت المراقبة الإنجليزية. وأعلن المستر ديزرائيلى بصراحة - أمام مجلس العموم - أن "الحكومة البريطانية ليست مستعدة للموافقة على مشروع نصف خاص للتسوية البنكية، وأن الحكومة البريطانية تعترف فقط بمشروع تقدمه لجنة فعلية للإشراف المالى"^(١٩).

وفى تلك الأثناء، كان الخديوى مطالباً بتسديد قسط الدين الذى يستحق فى الأول من مارس وفى العاشر والعشرين من الشهر نفسه زائد تسديد قسط الأول من أبريل. ولم يكن بمقدوره تنظيم السداد لهذه الأقساط إلا: بتجديد موافقات البنوك، وبيع كميات كبيرة مقدماً، وحتى يطلب تدخل الحكومة الفرنسية التى كانت تخشى نتائج إعلان إفلاس بنكى "Crédit foncier" و "Cédrit Agricola". ولكن كانت هناك مواعيد استحقاق أخرى تقترب: يومى ١٠ و ٢٠ أبريل، ثم الأول من مايو وهكذا دواليك طالما أنه لم يتم تنظيم الدين السائر عن طريق القيام بعمليات ما بشرط أن تكون كبيرة.

وتقدمت المجموعة الفرنسية - وحدها - لمساعدة الخديوى: فأمام رفض إنجلترا المستمر لتعيين مفوض البنك - أو حتى تفضيل عقد تسوية مالية مع روتشيلد - اضطر إسماعيل للموافقة - فى بداية شهر مارس - على الشرط الذى

وضعته المجموعة الفرنسية والذي يقضى بتقديم طلب رسمى للحكومة الفرنسية لتعيين مستشار مالى لإعادة تنظيم مالية الخديوى.

وكان من المفترض أن يصل المستر ويلسون إلى القاهرة يوم ١٦، إلا أنه توقف فى باريس - فى الأول من مارس - للاجتماع بالمستر كيف. وهددت الحكومة الإنجليزية باستدعاء المستر ويلسون^(١٠)، ولكن الخديوى تمسك بطلبه للحكومة الفرنسية. وبعد ذلك بأسبوع، كان من المفروض أن يصل إلى مصر مبعوث الحكومة الفرنسية - المسيو فيليه (Villet) - الذى كان يشغل منصب المفتش العام السابق للمالية - لكى يحدث التوازن المطلوب مع المستر ريفرز ويلسون.

وجاء المسيو فيليه حاملاً معه مشروعاً جديداً يحظى بموافقة حكومته وموافقة حاملى الأسهم الفرنسيين. وكان هذا المشروع عبارة عن إلغاء فكرة البنك القومى - الذى أهمله الخديوى - وأن يحل محلها "صندوق لاستهلاك الدين"، يديره ثلاثة مفوضين (على غرار "البنك القومى" أو "لجنة الدين"). ولكن لن يكون "لصندوق" أى إشراف على المالية بل ستحصر مهمته فى مجرد استلام الإيرادات لحساب الدائنين، وذلك بعد تجميد وتوحيد كافة الديون على أسس محددة.

وكان إسماعيل ميالاً للموافقة على هذه الخطة بل إنها كانت ضرورية بالنسبة له. لقد استدرجته الحكومة الإنجليزية لكى يتوقع اقتراحات من الرأسماليين الإنجليز عن طريق المستر ويلسون. وأيضاً، كان الخديوى مجبراً على تأجيل إتمام التسويات المالية لتسديد أقساط الديون التى حان موعد سدادها، وذلك انتظاراً لوصول المستر ويلسون. وبدلاً من أن يجيء ويلسون باقتراحات عملية ملموسة أى بحل مالى، فإنه استمر - منذ وصوله - فى ربط مسألة تجميد وتحويل الدين كله بمسألة موافقة الخديوى على تشكيل "لجنة مراقبة" مالية، أى "مراقبة حقيقية"؛ وبعبارة أوضح: "استيلاء إنجلترا على مالية مصر".

لقد أثار إسماعيل غضب ديزرائيلي عندما فضل المشروع الفرنسي (النتائج عن مبادرته فيما يبدو)، وعندما تجاهل تهديدات الحكومة الإنجليزية بخصوص تعيين المسيو فيلليه. ومنذ ذلك الحين، عمل ديزرائيلي - بكل جهده - لتدمير سمعة إسماعيل وإسقاطه.

وبتاريخ ٢٠ مارس، أبلغ اللورد ديربي الخديوى بنيته فى نشر تقرير "لجنة كيف". ولكن إسماعيل اعترض على نشر تقرير يحتوى على معلومات سرية تسلمها المستر كيف بهدف تسهيل تقديم المساعدة المالية لمصر. وكان إسماعيل يرى ضرورة تأجيل نشر هذا التقرير ومناقشته حتى يتم الاتفاق مع آل روتشيلد أو أى مصرفيين غيرهم. وعلق المسيو جان كلودى قاتلاً: "ولكن - فى بورصة لندن - دارت معركة ضارية لخفض قيمة السندات المصرية لدرجة أن مناورات المضاربات المالية لم تكن بكافية لتفسير ما يحدث".

وأخيراً، كان لابد من إدراك وجود أسباب سياسية/ مالية تقف وراء هذه المعركة الشرسة، وهذه الأسباب هى التى جعلت المستر ديزرائيلي يلقى خطاباً يوم ٢٣ مارس ١٨٧٦م. لقد كان الجمهور ينتظر - بفارغ الصبر - نشر تقرير المستر كيف أملاً أن يجد فيه وسائل ما لتحاشى وقوع الأزمة. وكم كانت دهشته عظيمة عندما أعلن ديزرائيلي - من فوق منصة مجلس العموم - أن الخديوى تنزع بالوضع المضطرب لماليته وبالطبيعة السرية للمعلومات التى قدمها للمستر كيف، فطلب بعدم نشر التقرير!!!

"وانفجر الغضب فى البورصة ثم تحول إلى انهيار فى الأسعار: فسندات قرض سنة ١٨٧٣ انهارت أسعارها من ٦٣ حتى وصلت إلى ٥١ خلال بضعة أيام فقط. ولم يسبق للبورصة وأن شهدت مثل هذا الارتباك من قبل".

ووجد الخديوى أن تقرير المستر كيف لم يكن سيئاً تماماً، ولكن ضربة ديزرائيلي كانت قد أصابت الهدف. وفى الواقع، فإن التقرير قد نشر يوم ٣ أبريل،

ولكن دبلوماسية ديزرائيلي الخبيثة خلقت مناخ شك جعل وضع الخديوى لا يطاق لدرجة أنه صاح قائلاً: "لقد حفروا قبري".

وبتاريخ ٦ أبريل، أصدرت الحكومة المصرية مرسوماً تعلن فيه أنها مهتمة بإجراء عملية مالية تهدف إلى تنظيم الدين المصرى؛ ولذلك، فإنها قررت تأجيل تسديد القسائم والحوالات - التى حان موعد تسديدها فى شهرى أبريل ومايو سنة ١٨٧٦م - لمدة ثلاثة أشهر مقابل دفع نسبة فائدة قدرها ٧ ٪ سنوياً.

وأثار تعليق الدفع استككاراً^(١٩) عاماً فى بورصة الإسكندرية التى كانت الجالية الأوروبية فيها يتكون أغلبها من عناصر مشبوهة لم تتردد - بهذه المناسبة - فى الاعتداء على كرامة البلاد وذلك بشتى حاكميات: ففى أثناء جلسة البورصة، قاموا بنزع صورة الوالى الموجودة فى قاعة مجلس إدارة البورصة.

ومثل الدائنين الآخرين، كان الدائنون الإنجليز يريدون ذبح الدجاجة التى تبيض ذهباً لكى يصرفوا كوبوناتهم: وبدلاً من أن يوجه الإنجليز غضبهم تجاه حكومتهم، فإنهم احتجوا احتجاجاً عنيفاً يوم ١٨ أبريل مطالبين بتدخل نفس هذه الحكومة للدفاع عن المصالح البريطانية.

وبالإضافة إلى ماسبق، فإن هذه الحكومة نفسها - منذ شرائها لأسهم قناة السويس - كانت لديها خطتها السرية الخاصة بها: إن توازن المصالح المالية المصرية - وكل الأسباب الإنسانية - لا تؤثر أبداً على هؤلاء اللاعبين الذين يتمتعون بأعصاب باردة، هؤلاء الخبراء بالحسابات الذين لا يفكرون إلا فى الإسراع بخراب مصر لكى ينتزعوا منها إمبراطوريتها. لقد كان من السهل إيجاد

^(١٩) يوجد هنا خطأ هجائى فى كتابة هذه الكلمة فى النص الفرنسى: فىلى مكتوبة "un tolle"، والصحيح أن تكتب "un tollé" وميتكرر هذا الخطأ الهجائى مرة أخرى فيما بعد [المترجم].

حل مالى عادل مبنى على المعطيات الموجودة فى تقرير المستر كيف ذاته بشرط عدم وجود أية نوايا سياسية سيئة.

وبدأ المستر كيف تقريره على النحو التالى: "يمكننا القول إن مصر تمر بفترة انتقالية؛ فهى تعاني من مساوئ نظام قديم تسعى للخروج منه ومساوئ نظام جديد تسعى للدخول فيه. وكذلك، فإن مصر تعاني من الجهل وعدم الأمانة والتبذير والمبالغات التى يتسم بها الشرق. وكل هذه العوامل قد أودت بالوالى إلى حافة الخراب. وفى الوقت نفسه، تم صرف مبالغ هائلة نتيجة لمحاولات متسعة وغير مدروسة بهدف تبني الحضارة الغربية".

إن الاتهام - هنا - غير موجه للشرق فى حد ذاته، بل إنه موجه لإسماعيل شخصياً مع أن المستر كيف ينصفه قائلاً: "لقد زادت موارد مصر من ٥٥ ألف جنيه إسترليني (سنة ١٨٠٤) فوصلت إلى ٣ مليون و ٣٠٠ ألف جنيه إسترليني (سنة ١٨٣٠)؛ ثم زادت من ٤ مليون و ٩٣٧ ألف جنيه إسترليني (سنة ١٨٦٤) - وهى السنة الثانية من حكم إسماعيل - فأصبحت ٧ ملايين و ٣٧٧ ألف و ٩١٢ جنيه إسترليني (١٨٧١) - وزاد طول السكك الحديدية حتى بلغ ١٢١٠ ميلاً (بين سنتي ٧٤ و ١٨٧٥).

أما الواردات فقد بلغت ٦١ مليون و ٩٣٩ ألف و ٧٣٦ جنيه إسترليني (من سنة ١٨٦٣ حتى سنة ١٨٧٥) مقابل ٢٩ مليون و ٦٤١ ألف و ١٥٥ جنيه إسترليني (من ١٨٥٠ حتى ١٨٦٢). وهذا المبلغ يمثل زيادة قدرها ١٠٠ % فى ١٣ سنة فقط. وزادت الصادرات بنسبة أربعة أضعاف فى الفترة نفسها: فمن ٣٦ مليون و ٣٣٩ ألف و ٥٤٣ جنيه إسترليني، وصلت إلى ١٤٥ مليون و ٩٣٩ ألف و ٧٣٦ جنيه إسترليني إلخ إلخ ...

"إن هذه الإحصائيات تبين أن مصر قد أحرزت تقدماً عظيماً فى جميع المجالات فى عهد الحاكم الحالى. ولكن هذا التقدم لا يمنع من أن الوضع المالى

الحالى يعتبر حرجاً جداً. ومع ذلك، فإن المصروفات - مهما كانت ثقيلة - ليست هى وحدها السبب فى حدوث الأزمة الحالية، ولكنها ترجع فى مجملها - تقريباً - إلى شروط القروض المدمرة: لقد عقدت هذه القروض تلبية لاحتياجات ملحة كانت فى - أغلب الحالات - ناتجة عن عدم وجود إشراف مالى...

"إن قرض سنة ١٨٧٣ - وحده - يلتهم كل موارد البلاد: فتم تسديد مبلغ ٣٤ مليون و ٨٩٨ ألف بصفة فائدة لمدة عشر سنوات. ومع ذلك، فإن أصل الدين ما يزال كبيراً للغاية".

وذكر التقرير -أيضاً- مايلى: "لقد صرفت مبالغ هائلة على تنفيذ أعمال غير منتجة - حسب تقاليد الشرق - وعلى مشاريع منتجة ولكنها أديرت بطريقة سيئة أو متسرفة. إن مصر تشترك مع دول جديدة أخرى فى ارتكاب هذا الخطأ الأخير، وهو خطأ أخرج - بشدة - الولايات المتحدة الأمريكية وكندا.

"وفى مصر، يبدو أنه لا يوجد شيء يضارع التبذير غير الأمين الذى اتصفت به بداية تشغيل نظام السكك الحديدية فى إنجلترا. وبالقطع، فإن الخديوى حاول تنفيذ مشاريع فى سنوات قصيرة للغاية وبميزانيات محدودة فى حين أنه كان يجب تنفيذها على مراحل زمنية أطول. لقد أثقلت هذه المشاريع موارد بلاد أغنى من مصر".

ومن المشروعات غير المنتجة التى أنشأها إسماعيل، نذكر مصانع السكر التى تعتبر من أكبر أخطائه التى كلفته الكثير من الأموال: لقد أراد إسماعيل تعويض الخسائر التى تكبدها بسبب انهيار أسعار القطن (فور انتهاء الحرب الأهلية الأمريكية)، فبنى مشروع إقامة مصانع للسكر فى أملاكه الخاصة. وتم إقامة ١٢ مصنعاً كبيراً أغلق معظمها بسبب النقص فى النفقات. وكانت هذه المصانع قد زودت بألات ومعدات مكلفة جداً وانتهى هذا المشروع بفشل ذريع.

وحاول إسماعيل أيضاً تقليد نموذج بنك Crédit foncier، وهو نظام للبنوك في القرى لإنقاذ الفلاحين من جشع المزارعين. ولكنه خسر في هذه المغامرة مبلغ ٩٠٠ ألف جنيه إسترليني حسبما ذكر المستر مولهول (Mullhall).

ومن المشاريع غير المنتجة التي اهتم بها إسماعيل، نذكر اهتمامه ببناء قصوره العديدة التي تكلفت ستة ملايين جنيه؛ وحملاته العلمية؛ وعلى وجه الخصوص، نذكر حملاته الحربية لمساعدة تركيا في حروبها.

أما المشاريع المنتجة - والتي أديرت بطريقة سيئة أو متسرعة - فإنها تبرهن على خراب ذمة أغلب الملتزمين والمقاولين الأوروبيين الذين استطاعوا تحقيق مكاسب هائلة غير قانونية: إما عن طريق تنفيذ العقود وإما عن طريق رفع القضايا ضد الحكومة لأى سبب ما. واتفق كيف مع مولهول على أن المقاولين الأوروبيين حصلوا على ٨٠% من الأرباح.

ويقول مؤلف كتاب "L' Angleterre en Egypte": "عندما كان إسماعيل ينفق أحد القروض - على نفسه أو على البلاد - كان يبدي حرصاً دائماً لكى ينفق أقل قدر من أمواله الخاصة. إن العقود التي وقعتها "الدائرة السنية" والحكومة كانت نماذج حقيقية للإسراف: لقد تم دفع ثمن الآلات المستوردة من أوروبا نقداً. وكان يتم تحديد هذه الأثمان بالطريقة نفسها التي يتم بها تحديد ثمن البضائع التي يوردها خياط الملابس لشاب ترى بطموحاته ولكنه لا يملك دخلاً في الوقت الحالي".

وكمثال على هذه العقود التي أبرمها الخديوى مع مقاولين أوروبيين، نذكر هذا المثال الصارخ: فالخديوى قد منح تنفيذ الأشغال فى ميناء السويس لمقاولين فرنسيين ونصور أنه من المناسب منح تنفيذ أشغال ميناء الأسكندرية لمقاولين إنجليز (جرينفيلد وشركاه). ووصل حساب المقاولين الإنجليز إلى ٢ مليون و ٩٠٤ ألف و ٤٩٩ جنيه إسترليني. وبناءً على طلب المستر ويلسون، قام المسيو دوبور

(Duport) - وهو مهندس يعمل لدى الحكومة المصرية فى الإسكندرية - بتقييم سعر تكلفة هذه الأشغال بمبلغ مليون و ٣٩٤ آلاف جنيه إسترليني فقط.

و أخيراً، قدم المستر كيف الحل العملى الوحيد للمسألة: " إن مصر قادرة على تسديد كافة ديونها الحالية مع دفع نسبة فائدة معقولة. ولكنها لا تستطيع الاستمرار فى تجديد ديون سائرة مع نسبة فائدة تصل إلى ٢٥ ٪، ولا تستطيع مواجهة هذه الزيادات فى الديون التى لا تضيف شيئاً إلى خزائنها".

وكانت خطة المستر كيف تتلخص فى تجميد كافة الديون، وتوحيدها على أساس دفع نسبة فائدة معتدلة ومناسبة لإمكانيات البلاد. ولكن، لكى يتم تخفيف التكاليف المالية، كان لابد من تأجيل دفع الأقساط المستحقة. ولهذا السبب، اقترح المستر كيف تقديم عرض لحاملى السندات مقابل ربع جديد قدره ٧ ٪ تدفع فى سنة ١٩٢٦م، وذلك بدلاً من القسائم التى يحملونها والتى بحين موعد استحقاقها بين سنتى ١٨٩٢ و ١٩٠٣. وذكر المستر كيف: "إذا شرحنا خطورة الموقف لحاملى السندات، فإننى أمل فى أنهم سيوافقون على تسوية تتقدمهم من تكبد خسارة فادحة ستتج حتماً عن الاتييار المالى".

ويجب علينا الاعتراف بصحة وجهة النظر التى تعبر عنها اللغة الحكيمة: إذ يجب تخفيف الشروط القاسية وطمأنة مخاوف الدائنين، خصوصاً وأن بعض الوسطاء قد حققوا أرباحاً طائلة جداً على حساب دافع الضرائب المصرى وحامل الأسهم الأمين. ولم يكن المستر كيف نفسه يخشى من التأكيد على أن الوضع المالى السيئ للبلاد " يرجع - فى الأغلب - إلى الشروط المجحفة الخاصة بقرض سنة ١٨٧٣ الذى عقد بهدف تصفية الدين السائر (الذى كان قد ارتفع إلى ٢٨ مليون جنيه إسترليني فى تلك الفترة!!!) أما المبلغ الصافى لهذه العملية فقد كان ١١ مليون جنيه إسترليني فقط. ويقول تقرير لجنة كيف أن هذه العملية " زادت من المكاسب التى حصل عليها من تفاوضوا على عقد هذا القرض الذى بلغت قيمته ٣٢ مليون جنيه إسترليني" (٧١).

وكان لهذه الخطة المالية جانبها السياسى رغماً عن كل المظاهر: فالمستر كيف يضيف قائلاً: "ومع ذلك، فهناك شرط أساسى يتوقف عليه نجاح خطة من هذا النوع، إذ يجب على الخديوى أن يكلف شخصاً ما برئاسة "قسم المراقبة" - لكى يطمئن الجميع - كما فعل فى منصب "المراقب المالى" (٧٢) الذى أرسلته حكومة صاحبة الجلالة لخدمة صاحب السمو.

"وسيكلف "قسم المراقبة" بتلقى إيرادات بعض الأفرع مباشرة من جباة الضرائب، وسيشرف إشرافاً عاماً على جباية الضرائب. إن جباة الضرائب - فى كل البلاد - خاضعون لأوامر "قسم المراقبة" هذا، وهكذا يكون بمقدوره منع التهرب الضريبى الذى يتم على حساب خزانة الدولة من جهة، كما يمكنه أيضاً منع الابتزاز الواقع على الفلاحين من جهة أخرى. ويجب على الخديوى أن يعلن التزامه بتنفيذ التوصيات التى سيرفعها "قسم المراقبة" لسموه، وأن يعالج الحالات الناشئة عن الممارسات السيئة للإدارة التى سيعلم له عنها".

إن موقف إسماعيل - قبل وبعد نشر التقرير - يبين بوضوح أن اعتراضاته على عمل اللجنة كانت تنصب - فقط - على الشق السياسى منها، وأنه كان يتمنى حدوث تسوية مالية تتسق مع الأسس التى يشير التقرير إليها.

وخلال لقاء صحفى عقده المستر و. بيتى كينجستون (W. Beatty Kingstone) مع الخديوى (٧٣) - بعد نشر التقرير - صرح إسماعيل بما يلى: "إذا استطعت الحصول على نسبة فائدة معقولة على كل الديون السائرة، فسيكون بمقدورى أن أوازن - بسهولة - بين إيراداتى ومصروفاتى دون الإضرار بأحد؛ ولن أكون محتاجاً - بعد ذلك - للاقتراض بنسب فائدة باهظة ومدمرة سنودى - إن أجلاً أم عاجلاً - إلى إعلان الإفلاس الرسمى".

وبتاريخ ٤ أبريل سنة ١٨٧٦، نشرت جريدة Times تقرير "لجنة كيف"، فاشتكى إسماعيل من أن اللجنة قد زادت من خطورة مشاكله المالية بدلاً من

تسويتها: "لقد حصلت إنجلترا على مكاسب هائلة أكبر بكثير من أية مكاسب حصلت عليها أية أمة أخرى. وهذه المكاسب نتجت عن التضحيات الهائلة التي تكبدتها مصر بسبب شقها لقناة السويس، وهي سبب مشاكلنا الحالية. وبفضل دراسة المسر كيف، فإن إنجلترا قد قدرت تماماً ما عائدنا بسبب أعباء تنفيذ هذه الأشغال العظيمة التي جلبت الخير للغير أكثر مما جلبته لنا. وبما أن إنجلترا قد اشترت أسهم قناة السويس، وبما أنها أرسلت موظفاً كبيراً لفحص حساباتى، فإننى لم أعتقد أبداً - ولو للحظة واحدة - أنها تريد أن تجعل مصر تابعة لها".

إن مذكره إسماعيل - هنا - لا يعتبر مرافعة للدفاع بل إنه صريحة إنذار بالخطر توضح أنه قد توجه نحو فرنسا واتفق مع مجموعة "أوترية/ باستريه".

وبتاريخ ٢ و ٧ مايو، أصدر الوالى فرمانين متوالين يقضيان بإنشاء "صندوق الدين العام" (٧٤)، وتحويل كل الديون السائرة والمجمدة إلى "دين موحد" بنسبة فائدة قدرها ٧ % على رأس المال الاسمى، وأن يتم استهلاك هذا الدين خلال ٦٥ عاماً.

وفى واقع الأمر، فإن الخديوى قد وافق - على مضض - على تجميد دين قيمته ٩١ مليون جنيه تحت الضغوط الدبلوماسية وضغوط بنك Crédit foncier التي أجبرته على القبول بنسبة فائدة مجحفة تصل إلى ٧% تدفع على أقساط سنوية (وتبلغ قيمة كل قسط ٦ مليون و ٤٤٣ ألف و ٦٠٠ جنيه) مما شكل عبئاً ثقيلاً على موارد مصر. ومع إجراء هذا التحويل، فقد تم قبول سندات أغلب القروض بقيمة مساوية لقيمتها الاسمية. أما سندات الدين السائر، التي كانت نسبة فوائدها تتراوح من ٢٠ إلى ٢٥ %، فتم تعويضها بربح إضافى قدره ٢٥ %.

ومن البديهي أن هذا المشروع - مثل المشروع السابق - لم يحظ بقبول الحكومة البريطانية للأسباب نفسها، وكتبت جريدة Times - يوم ٥ مايو - تعليقاً جاء فيه: "يوجد حلال: إما أن تقوم حكومة صديقة بإقراض أموالها للخديوى

ويكون الضمان هو قبول الخديوى بفرض سلطة حماية عليه؛ وإما أن يواجه شخصياً ضرورة أن يقترح مشروعاً خاصاً به".

وبتاريخ ٧ مايو، كتب مراسل الجريدة نفسها: "لقد عهد الخديوى - مرغماً - إلى أياد فرنسية بتنظيم ماليته، وأصبح الدين المجدد (٩٠ مليون جنيه إسترليني) أمراً واقعاً. وإذا تم تنفيذ هذا التحويل بالقوة، فهناك أمل فى أن يحصل المستر وىلسون على صلاحيات كاملة لاستكمال مهمة الإصلاح الإدارى، وهو أول ما تحتاج إليه البلاد. ولا يوجد شخص آخر - غير المستر وىلسون - لديه فرصة مماثلة للنجاح فى هذه المهمة" (٧٥).

ولكن ديزرائيلى رفض تعيين مفوض إنجليزى لصندوق الدين لأن المشروع كان يحابى حاملى السندات الفرنسيين (الذين حصلوا على زيادة نسبتها ٢٥ ٪)، وأيضاً لأن المشروع لا يعطى أية سلطة استثنائية للمفوضين. أما المستر وىلسون، فقد غادر مصر.

وعلق المستر روزشتاين (فى كتابه Egypt's ruin) على ما حدث قائلاً: "أخيراً، قررت الحكومة نسيان مشروعها المفضل لصالح الدائنين. وطالما أن المسألة المطروحة كانت تأخذ طابعاً مالياً صرفاً فقد كان من الواضح أن فرنسا مستعدة لإفساد الجهود الحثيثة لحكومة بريطانيا الرامية لإجبار الخديوى على قبول الحماية". وفى مثل هذه الظروف بدا حتمياً أن تتخلى إنجلترا - مؤقتاً - عن هدفها وتتفق مع فرنسا، على الأقل للحفاظ على مصالح الدائنين الإنجليز.

سادساً: الحكم الأنجلو/ فرنسي المشترك ولجنة جوشن/

جوبير:

لم يكن بوسع إنجلترا التغلب على إسماعيل وتسوية المسألة المصرية بمفردها: فقد كان لازماً علينا التفاهم مع فرنسا بخصوص هذا الموضوع مع السعى - عملياً - للحصول على الهيمنة لنفسها فيما بعد.

ومن ناحية أخرى، فقد كانت فرنسا تخشى من أن يعلن إسماعيل إفلاسه على الرغم من التسويات التي تمت (كما حدث مع تركيا): فطالما ظل رجال المال الإنجليز والفرنسيين مختلفين، فسيكون بمقدور الخديوى التملص من التزاماته الثقيلة. ومن هذا المنطلق - فيما نعتقد - نشأت ضرورة التفاهم المشترك بين الدولتين وفكرة "الحكم المشترك": فقد تفاوض اللورد ديربي مع الدوق ديكارز حول هذا الموضوع واتفقا على تكليف اللورد جوشن (Goschen) بهذه العملية.

وكان اللورد جوشن دبلوماسياً ومصرفياً، وعضواً سابقاً في حكومة الأحرار الليبراليين، وفي الوقت نفسه شريكاً في بنك "Frühling - Goschen". وسافر اللورد جوشن إلى باريس واتفق مع رجال المال الفرنسيين على تخفيض نسبة الزيادة التي حصلوا عليها من ٢٥ إلى ١٠ %.

ولتطبيق إشراف سياسى على الإدارة المالية المصرية ولتنفيذ هذا البرنامج، كان لابد من أن يجرى جوشن إلى مصر بصحبة المسيو جوبير (Joubert) بصفته ممثلاً للدائنين الفرنسيين.

وفي تلك الأثناء، عين ديزرائيلي دبلوماسياً ممتازاً في منصب قنصل إنجلترا في مصر هو اللورد كريبينى فيفيان (Crépinny Vivian) الذى كان يمثل إنجلترا في بوخارست. وقام الدوق ديكارز بتعيين البارون دى ميشيلز (des Michels) - وهو زميل سابق للورد فيفيان - في منصب قنصل فرنسا في مصر لكى يرسى الاثنان معاً أسس السياسة المستقبلية للحكم المشترك.

وألف البارون دي ميشيلز كتابه "Souvenirs"^(٢٠٦) وتناول فيه الذكريات التي تربط فرنسا بمصر منذ عهد محمد علي، والمكاسب العاطفية التي تدفع الفرنسيين لتلطيف واحتواء الصّوحات البريطانية لكي تحتفظ مصر بالاستقلال الذي ساعدناها في الحصول عليه. ولكنه أورد بعد ذلك مايلي: "ولكن هذه المواقف الطيبة المتبادلة قد تعقدت في الفترة الأخيرة نتيجة لعناصر طارئة جديدة:

- فالخديوى إسماعيل قد افترض مبالغ طائلة من أوروبا، وقدمت له بلدنا النصيب الأكبر منها.

- ووجد مواطنونا أنفسهم معرضين لخطر نهب أموالهم، بالضبط كما فعل سلطان تركيا معهم - منذ وقت قريب - ومرت فعلته بخير عقاب.

- لقد أدركت إنجلترا ذلك، وخشيت أن ترانا نتصرف ونتدخل بمفردنا، كما خشيت من عواقب هذا التدخل.

"ولذلك، اضطرت إنجلترا لتخفيف مواقفها المتصلبة وفتحت آذانها - نسبياً - واستمعت لمقترحاتنا بخصوص التفاهم".

وبعد ما كتبه البارون دي ميشيلز، رسم لنا صورة قلمية معبرة للخديوى إسماعيل ووصفه بأنه مجرد "ممثّل هزلى"، ولخص الموقف على النحو التالى: "عندما انتشرت الشائعات عندنا بأن الوالى يستعد لتمثيل الفصل الأخير وعلان إفلاسه، حدثت موجة استنكار^(٢٠٧) عاتية قادتها المؤسسات المالية الكبرى لأنها متورطة تماماً في إقراض الخديوى، وطالبت باتخاذ إجراءات عنيفة ضده. واستخدم الدوق ديكاز ذكاءه المشهود له به، وانتهز اللحظة الملائمة للتدخل لدى لندن.

^(٢٠٦) يوجد هنا الخطأ الهجائى للكلمة نفسها - فى النص الفرنسى - والذى أشرنا إليه فى الملاحظة رقم [١٨] [المترجم].

"وسافرت إلى لندن في أوائل شهر سبتمبر ومعى التعليمات التى يمكن تلخيص أهمها فى نقطتين أساسيتين وتمهيديتين هما:

١- تأجيل تنفيذ أية فكرة خاصة بإعلان إفلاس إسماعيل.

٢- يقوم الخديوى بدعوة السيدين جوشن و جوبير للسفر إلى مصر لكى يقوموا - فيما - بتصفية عامة للدين .

ولتنفيذ الجزء الأول من هذا البرنامج، قام البارون دى ميشيلز بتهديد الخديوى بأنه سيطلب - من الباب العالى - عزله عن العرش إذا حاول تنفيذ فكرة إعلان الإفلاس التى تشاع عنه.

ويقول القنصل الفرنسى إن إسماعيل رد عليه بصوت ضعيف ومخنوق قائلاً: "ولكن إذا لم أستطع السداد... وإذا كانت موارد مصر قد نفذت... إنكم تضعون السكين على عنقى، فهل تتصورون إنكم - بذلك - ستخلقون لى الموارد التى تتقصدنى ؟

فأجيبته قائلاً: إننا رأينا عكس ما تقولونه تماماً: فموارد مصر وفيرة للغاية لدرجة تسمح لأميرها بتسديد كافة التزاماته. ولكن - وقبل كل شيء - يتعين على سموكم - أولاً - أن تطمئنوا دائنيكم بالأسلوب التالى:

١- عليكم الإعلان - بشكل رسمى - أن احتمال إعلان إفلاسكم هو مجرد كذبة تسيء إلى شخصكم.

٢- وعليكم بتكذيب الإشاعات المنتشرة حول تعليق سداد قسط الدين المقبل.

٣- وفى الوقت نفسه، عليكم أن تطلبوا من الحكومتين الفرنسية والإنجليزية إرسال مستشارين ذوى كفاءة عالية، وأنكم ستتأزلون لهم عن السلطات الضرورية لإصلاح الوضع المالى لبلادكم.

وأبدى إسماعيل بعض المقاومة، ولكن تفاهم إنجلترا مع فرنسا جعل هذه المقاومة غير مجدية: فوافق إسماعيل على مجيء جوشن وجوبير إلى مصر، وتم تكليف هذين السידين بتنفيذ مهمة "تصفية الدين، ووضع أسس التنظيم الشامل للإدارة المالية".

وكما رأينا سلفاً، فإن الحكومة الإنجليزية - والدانين الإنجليز - هم الذين بادروا لإجراء تسوية جديدة مع الخديوى، وممارسة ضغط رسمى لإجباره على قبول "لجنة جوشن، جوبير".

وفى كتاب "Egypt under Ismaïl"، ذكر المستر ماك كوان (Mac Coan) مايلي: "كانت مصر هى الحالة الوحيدة التى تدخلت فيها وزارة خارجيتنا على هذا النحو: ففى السنة نفسها التى حصلت فيها لجنة جوشن، جوبير على الدعم الكامل من الحكومة الإنجليزية، سجلت "القائمة السوداء" - التى تصدرها "جمعية حاملى الأسهم" - ما لا يقل عن ١٧ دولة متعسرة فى تسديد ديونها التى بلغت حوالى ٤٠٠ مليون جنيه إسترليني. ومع ذلك لم يرسل أى فنصل برقية ما بها اعتراض حكومته لصالح حاملى صكوك ديون هذه الدول السبعة عشرة المتعسرة".

ووصل اللورد جوشن إلى مصر فى شهر أكتوبر، وكان أول ما فعله هو التجاهل التام لوجود إسماعيل صديق (وزير المالية) الذى كان يعارض خطة جوشن، والذى كان جوشن يريد إقالته من منصبه وتعيين المستر ويلسون مكانه. وكان هذا المستشار الإنجليزى يرى أن التسوية الشاملة للديون - على أساس دفع نسبة فائدة قدرها ٧ % - ستصبح عبئاً ثَقِيلاً على مصر، كما كان يرى أن الإدارة المالية تعنى وضع مصر تحت الوصاية.

ولكى نكون منصفين، وأياً كان رأينا فى السياسة المالية لإسماعيل ومستشاره، يجب علينا الإقرار بأنهما كانا على صواب عندما اعتبرا أن أعلى نسبة

فائدة تستطيع مصر دفعياً يجب ألا تتجاوز ٥ % على دين قدره ٩٠ مليون جنيه إسترليني، ويقال إن المستر كيف كان يرى هذا الرأي نفسه، وأثبتت الأحداث التالية صحة رأيهما.

أما من وجهة النظر السياسية، فقد انطوت خطة جوشن على أضرار خطيرة لأنها لم تكن تهدف إلا إلى تمكين الإنجليز من الاستيلاء التام على الإدارة المصرية. وفي أثناء مقابلة هامة جداً أجراها اللورد فيثيان مع الخديوى - بخصوص هذا الموضوع - لم يتردد القنصل في الإشارة إلى أن تعيين المستر ريفرز ويلسون (Rivers Wilson) في منصب وزير المالية (أى على رأس الإدارة المصرية) هو الضمان الوحيد لإجراء إصلاح حقيقى.

وذكر القنصل للخديوى ما يلى: "إن الإصلاح العميق لنظام الإدارة المالية فى مصر لهُو مطلب لا غنى عنه، ومن الممكن تعلمه على يد الأوروبيين. ولكننى أعتقد أنه من الأفضل تعيين الأوروبيين فى مناصب تسمح لهم ببدء تنفيذ هذه الإصلاحات وتنظيمها وتعليمها للموظفين المصريين..."

"ووافقنى الخديوى - عموماً - على آرائى، ولكنه سجل اعتراضه على تعيين أحد الأوروبيين (بالتأكيد سيكون إنجليزياً) - فى الوقت الحالى - فى منصب وزير المالية. وقال إنه من المؤكد أن هذا القرار سيزيد من مصداقية مصر فى الخارج، ولكنه سيثير غضب المصريين بشدة لأنهم سيعتقدون إنه مفروض عليهم من أوروبا.

"قلت له: أيا كان الأمر، فإنه لا يستطيع إنكار أن تغيير وزير مالىته الحالى سيقابل بارتياح فى كل أنحاء مصر... فرد سموه قائلاً: "إننى موافق على ضرورة تغيير الشخص، ولكن لابد من الانتظار قليلاً لئى نعين أوروبياً فى مكانه"^(٧٧).

وهكذا نجد أن الإنجليز كانوا يريدون التخلص - بأى ثمن - من وزير المالية المصرى الذى يمثل العقبة الحقيقية والوحيدة التى تعيق تنفيذ خططهم لأنه

كان يتصف بالحزم الذى يتناقض مع ضعف شخصية الوالى: فلقد كان إسماعيل صدّيق زعيماً للحزب المصرى منذ سنة ١٨٧٠، وكان معادياً تماماً للحزب التركى الذى كان يتزعمه شريف باشا. ولكن فى عهد إسماعيل، عقد الحزبان اتفاقاً وطنياً للتصدى ضد أى تدخل أوروبى فى شئون مصر الداخلية.

وقرر إسماعيل صدّيق التصدى لمحاولات أوروبا للسيطرة على الإدارة المصرية: فأعد مشروعاً مضاداً للمشروع الأوروبى، وحاول أن يستميل الخديوى لجانبه، لكن - فى تلك الأونة - وقعت بعض الاضطرابات فى الريف، فتم توجيه الاتهام لإسماعيل صدّيق بأنه يحاول القيام بحركة تمرد، وبأنه يهدد الخديوى الذى يخضع تماماً لرغبات الأجانب. واضطر الخديوى للمفاضلة بين الوقوف مع الحزب الأجنبى - الذى يُمثّل القوى الأوروبية - أو الانضمام لحزب المقاومة الذى يمثله إسماعيل صدّيق: فقرر إقالة وزير مالىته.

وذكر المسرّ فارمان (Farman) - القنصل السابق للولايات المتحدة الأمريكية فى القاهرة - ما يلى: " بعد إلقاء القبض على إسماعيل صدّيق - يوم ١٠ نوفمبر - قمت بزيارة الخديوى فوجدته منفعلاً وغازباً من "المفتش" (لقب إسماعيل صدّيق). وحكى لى كيف أنه رفعه من مجرد فلاح وعينه فى أعلى منصب فى مصر. وذكر لى أن "المفتش" كان يسعى لتدبير الاضطرابات ضده. وبما أننى أمتلك بعض الخبرة بأساليب الأوتوقراطية التى يتبعها الحكام الشرقيون، فقد اقتنعت بأنه قد تم إعدام هذا الوزير السابق" (٧٨).

والواقع أن الخديوى كان قد دعا وزيره لمرافقته حتى قصره الواقع على النيل، وهناك تم اغتياله. وعلى الفور، أذاعت الحكومة خبراً كاذباً عن سفر المفتش إلى الصعيد ثم تلبته بخبر وفاته.

والحقيقة، فإن المستشار السابق للخديوى لم يكن يحظى بأى قدر من الشعبية فى مصر، خصوصاً لدى الفلاحين الذين كان يعتصرهم بقسوة. ولكن الظروف

المأسوية - التي أحاطت بوفاته - أثارت شفقة الجميع على مصيره. إن تصرف الخديوى - فى حد ذاته - يمثل إدانة لنظام الحكم الاستبدادى. وعلق مراسل جريدة Times على ماحدث بقوله: "يعتبر رحيل إسماعيل صدِّيق بمثابة النهاية لنظام قديم: فقد كان المفتش زعيماً للحزب المعارض للنفوذ الأوروبى ولكل تقدم حضارى. ويقال إنه كان قد أعد مشروعاً مناوئاً للمشروع الأوروبى، ومن ثم فإن سقوطه سيساعد على نجاح البرنامج الجديد"^(٧٩).

ولم تستقد مصر شيئاً من اختفاء المفتش، والمستفيد الوحيد كان "لجنة جوشن- جوبير": فبعد بيع أسهم قناة السويس، ورفض الخديوى للمساعدة التى عرضتها عليه ألمانيا وروسيا، واستبعاد نوبار، يعتبر التخلص من المفتش أخطر الأخطاء السياسية التى ارتكبها إسماعيل منذ سنة ١٨٧٥م.

وبتاريخ ١١ نوفمبر، كتب المسيو فيفيان معلقاً على ماحدث بقوله: "إن فرصة نجاح لجنة جوشن- جوبير قد ازدادت بشكل ملموس بعد سقوط الوزير: ففي البداية، كان الشك يخيم على نجاحها طوال عدة أيام بسبب تأثير وزير المالية السابق المعادى لها، والمؤمرات التى حاكيا ضدها. أما الآن فالخديوى موافق تماماً على جميع الضمانات التى اقترحت عليه، أى:

١- تعيين مراقبين: إنجليزى وفرنسى.

٢- ومنحهم سلطة تعيين ورفعت جباة الضرائب فى المديریات.

٣- وتعين مفوض إنجليزى للخزانة.

٤- وإنشاء إدارة أوروبية منفصلة لنسكك الحديدية"^(٨٠).

لقد ضحى الخديوى بوزيره، لكن لا يجب أن يتبادر إلى الأذهان أنه كان مستعداً لقبول الضمانات المقترحة بلا تحفظات أو بلا مقاومة، خصوصاً وأن هذه

الضمانات لم تخفف من ديون مصر الهائلة، كما أنها ألقت على كاهله عبء القبول بالإشراف السياسى عليه.

وصرح البارون دى ميشيلز وهو يغادر لندن: "لقد كان المستر جوشن متردداً بين مشاعره الطبيعية بالولاء وبين أطماعه البريطانية؛ فهو قد سجل فى برنامجهِ شرطاً أساسياً لى يحدث أى تنسيق بين الدولتين، هذا الشرط هو مطالبة فرنسا بتقديم تضحيات [تنازلات] مالية ومزايا سياسية لصالح إنجلترا".

ثم يروى دى ميشيلز - فى كتابه "Souvenirs" - أن مبدأ المساواة الثامنة قد أقر نهائياً بعد مناقشته مناقشة مضمينة "وصدر به قرار ينص على تعيين مراقبين عامين (فرنسى وإنجليزى) يرأسا الإدارة المالية لمصر. وتم انتزاع توقيع الخديوى عليه يوم ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦. لقد تعمدت استخدام كلمة "انتزاع" لأننا - حتى اللحظة الأخيرة - كنا نخشى الفشل لأن الوالى كان ساخطاً على نتائج المحادثات فسعى جاهداً لإفشالها".

وحصل اللورد جوشن من فرنسا على تنازلات مالية لصالح الدائنين الإنجليز فى "الدين المجمد"، وأعلن أن هدفه هو تخفيف العبء عن مصر، والعمل على زيادة ثقة الدائنين فى حصولهم على الفائدة التى يستحقونها.

ونكر المستر روزشتاين فى كتابه "Egypt's Ruin" أن المستر جوشن نجح فى الاتفاق مع الدائنين الفرنسيين على تجميد الدين السائر مع تخفيض الزيادة - التى حصلوا عليها - إلى نسبة ١٠% فقط. واستطاع - أيضاً - فصل دين "الدائرة السنية" عن "الدين المجمد"، وأن يضم دين "الدائرة السنية" إلى "الدين السائر" ليكونا معاً مجموعة منفصلة - عن "الدين المجمد" بفائدة قدرها ٥%.

أما فيما يتعلق بفائدة القروض التى عقدت فى سنوات ١٨٦٤ و ١٨٦٥ و ١٨٦٧، فإنه قد توصل إلى فصلها عن "الدين العمومى المجمد" لأسباب فنية. ولكنه فعل ذلك - فى حقيقة الأمر - لأن "بنك فروهلنج وجوشن" كان مشتركاً فى

تقديم هذه القروض، فأراد أن يستمر فى الحصول على نسبة الفائدة القديمة التى تتراوح ما بين ١٠ و ١٢ %.

وهكذا نجد أن "الدين المجدد" - نفسه- قد انخفض إلى ٥٩ مليون جنيه بفائدة موحدة نسبتها ٧ % . ولتنفيذ التحويل، كان لابد من إنشاء ما سُمى بـ "الدين الممتاز"؟ وقيّمته ١٧ مليون جنيه بفائدة قدرها ٥ % . وبذلك، ارتفع إجمالى الأقساط السنوية للديون إلى ٦ مليون و ٥٦٥ ألف جنيه إسترلينى، أى حوالى نسبة ٦٦ % من الدخل الاسمى السنوى لمصر .

وفىما يتعلق بالنتائج السياسية لبعثة جوشن، فإنها نتجت - بشكل حتمى - عن المبدأ المثمر الذى وضعه - بمهارة - المفوض البريطانى، ألا وهو: "ضمان حسن الإدارة": لقد أَرْضَى هذا المبدأ الحكومة البريطانية والدانين وحتى الفلاحين المصريين الذين قيل لهم أن هناك من يهتم بمصيرهم. وفى حقيقة الأمر، ومن وجهة النظر السياسية، فإن الإشراف الأنجلو/ فرنسى كان مجرد تسوية مؤقتة طالما أن إنجلترا لم تسيطر بعد على الإدارة المصرية، أو بعبارة أخرى طالما أن ريفرز وىلسون لم يعيّن بعد فى منصب وزير مالية مصر .

أما من وجهة النظر المالية، فإن الإنجليز قد أدركوا جيداً أن التسوية كانت باهظة التكاليف. ولذلك، فإن هذه التسوية يجب أن تقدم لهم - فى القريب العاجل - فرصة لإجراء تحقيق جديد يتيح لهم المطالبة بضمانات جديدة لاستكمال "عملية الإصلاح".

وفى اليوم نفسه الذى تم فيه "انتزاع" توقيع الخديوى على القرار - أى يوم ١٨ نوفمبر- أعلن إسماعيل - صراحة - للورد فيفيان: "رغماً عن رأى الشخصى فى هذه المسألة، إلا أنه قد تم إتفاعى بأن التسوية الجديدة يمكن أن تتم بدون فرض عبء مالى ثقيل يدمر مالية مصر"^(١١).

لقد كان وضع مصر المالى متقلبا بالديون، وازداد الأمر خطورة نظراً لوجود قلق سياسى ناشئ عن:

١- تردد الحكومة الإنجليزية فى تعيين المراقب الإنجليزى.

٢- وإصرار البارون دى ميشيلز على فرض المسيو دى بلينيير (de Blignières) فى منصب المراقب الفرنسى.

وأدى ذلك كله إلى نفاذ صبر الخديوى الذى كان يتعجل التخلص من "حياة اليأس" هذه التى كان يحياها ^(٨٢). وكان القنصل الإنجليزى نفسه - المستر ثيڤيان - متفقاً مع الخديوى وعبر عن وجهة نظره عندما ذكر: "سنبذل الجيود اللازمة لتسوية قسط الدين الذى سيحين موعد سداذه يوم ١٥ من الشهر القادم (يناير) ... ولكننى أخشى أن تجبى الأموال بتكبيد الفلاحين خسائر فادحة خصوصاً مع جباية جزء من ضرائب العام القادم مقدماً. وفى الوقت الحالى، يعتقد الكثيرون أن مصر لا تستطيع تحمل العبء المفروض عليها، وأنه من المستحيل - بالنسبة لها - دفع فائدة الدين التى تصل إلى ٧%.

ولكن التعليق الذى ذكره القنصل - بعد ذلك - كان فى غاية الغرابة: "وحتى لوكان ذلك صحيحاً، فقد فات أوان مناقشته: إن الخديوى وحكومته هما المسؤولان الوحيدان عن الحسابات المغلوطة - التى قُدمت - والتى دائماً ما ضللت الأجانب الذين بذلوا جهداً كبيراً للتعرف على الوضع المالى الحقيقى لمصر" ^(٨٣).

لكن، على عكس ما يقوله القنصل الإنجليزى، فإن الوضع المالى الحقيقى للبلاد كان مكشوفاً تماماً منذ التحقيق الذى أجراه المستر كيف. وفى تقرير اللجنة، أكد المستر كيف بثقة أن التقدم الذى حققته مصر - فى جميع المجالات - لا ينفى أن الوضع المالى فيها "حرج للغاية"، وأن النفقات - مهما كانت باهظة - ليست هى المسؤولة الوحيدة عن الأزمة الراهنة: فهذه الأزمة نشأت - بأكملها - نتيجة للشروط المدمرة لقروض تم التعاقد عليها تحت ضغط الاحتياجات الملحة.

وفى مثل هذه الظروف، فإن نسبة الفائدة الباهظة - ٧% - على دين قُرد ٩١ مليون جنيه - لا يمكن اعتبارها أبداً "معتدلة"، خصوصاً وأن المضاربات فى البورصة والربا قد عملوا على زيادة هذا الدين. ولذلك، بلغت قيمة القسط السنوى الواحد أكثر من ستة ملايين جنيه زادت من الأعباء الملغاه على كامل بلد يدفع دفعاً نحو البؤس المدقع.

وبتاريخ ٥ سبتمبر سنة ١٨٧٧م، اجتمع الخديوى مع المسيو فيفيان لمناقشة موضوع تسوية تسديد قسط يوم ١٨ نوفمبر، وذكر له الخديوى: "إن وزير المالية السابق قد خدع - عمداً - من تفاوضوا معه بخصوص القروض عندما قدم لهم حسابات وأرقاماً مغلوطة؛ وأن المفاوضين رفضوا أن يستمعوا له [أى للخديوى] عندما أصر على تخفيض نسبة الفائدة من ٧ إلى ٥ %؛ وأنه قد رضخ لضغوطهم آملاً فى أن التقدير المبالغ فيه لإيرادات الأراضي الزراعية سيتم تعويضه بواسطة الزيادة الكبيرة التى ستطراً على إيرادات الجمارك والسكك الحديدية فى ظل إدارتهما الجديدة..."^(٨٤).

ويثبت الواقع أن إنجلترا كان من صالحها ترك وضع مصر المالى يزداد سوءاً لكى تجبر مصر على قبول - أو بالأحرى تلتزم - من إنجلترا - جميع الضمانات السياسية التى يطلبها منها داننوها.

ومنذ سنة ١٨٧٦م، أصبحت الإدارة المصرية هى "الرهن" أو الضمان الحقيقى الذى حصل عليه الدائنون الأوروبيون ودولهم؛ وكان المراقبان العموميان وصندوق الدين ومحاكم نظام الإصلاح هم الحراس القائمون على هذا الرهن. وكان نظام المراقبة يرأس التسلسل الإدارى الأوروبى الجديد، وازداد عدد الموظفين الأجانب، وذكر اللورد كرومر - فى تعليقه على هذا الوضع - مايلى: "إن التدابير المالية كانت ذات نتائج طفيفة على مستقبل مصر. أما التغييرات التى تمت فى إدارة البلاد، بناءً على نصائح جوشن، فقد كانت نتائجها أكبر"^(٨٥).

وتم تعيين البارون دى مالاريه (de Malaret) والمسيو رومان (Romaine) للإشراف على إيرادات ومصروفات مصر، أما السكك الحديدية وميناء الإسكندرية، فقد رهنّت إيراداتهما لتسديد فوائد الدين، وتشكل مجلس يتكون من اثنين من الإنجليز وفرنسى ومصرى لإدارتهما. وتم تعيين الجنرال ماريوت رئيساً لإدارة السكك الحديدية.

وفى بداية ١٨٧٧م، وبعدما نجح اللورد جوشن فى تنفيذ ما يريده، سارع لتعيين مفوض إنجليزى للدين العمومى، وكان هذا المفوض هو الميجور بيرنج (Baring) - الذى حصل فيما بعد على لقب "اللورد كرومر" - ووصل بيرنج إلى مصر يوم ٢ مارس سنة ١٨٧٧.

وكان من المفترض أن يعمل "نظام الحكم المشترك" بالطريقة التى ذكرناها سلفاً، ولكن هذا الترتيب كان مقضياً عليه بالفشل لأنه تجاهل الوضع الحقيقى للبلاد.

وكتب اللورد ملنر (Milner) معلقاً: "كان لابد من مرور زمن طويل لإصلاح دين مصر؛ وفى انتظار حدوث ذلك، عانت البلاد معاناة شديدة بسبب الكوارث الجديدة التى ألمت بها.

"وبناءً على اقتراحات جوشن وجوبير، تم تسديد أول قسط للدين فى شهر نوفمبر سنة ١٨٧٦م؛ لكن مدة السداد كانت قصيرة للغاية. وفى الواقع، فإن هذا الترتيب كان معقولاً وراعى ظروف البلاد كما تم عرضها على المراقبين، ولسوء الحظ، فإن هذا العرض كان مضللاً للغاية؛ فحتى لو كان قد تم تزوير الحسابات - عمداً أو بغير عمد - إلا أنه من المؤكد أنها لم توضح الوضع المالى الحقيقى للبلاد" (٨٦).

ومن البديهي إدراك أن "الحكم المشترك" (أو "الإدارة الأنجلو/ فرنسية") كان له خصوم عديدون لأن مصر - من سنة ١٧٧٦ حتى سنة ١٨٧٩م -

تعرضت لأقصى المحن التي تراوحت ما بين الشروط المتشددة والقاسية التي فرضها عليها "بنك Crédit foncier والماليون - من جهة - والمطالب السياسية الإنجليزية من جهة أخرى.

ولم يكن لدى اللورد فيثيان أو البارون مالاريه أية عاطفة خاصة تجاه الخديوى إسماعيل، ولكنهما دافعا عن البلاد وبذلا جهوداً ضائعة لإقناع أصحاب المصالح بالانقياد للحق.

وأعطى البارون مالاريه - بلباقة وذكاء - بعض النصائح للخديوى كانت كفيلة بإلغاء بعض المظالم؛ كما أنه لم يدخر وسعاً لإقناع وزير المالية المصرى بتأجيل تسديد فوائد قسط الستة أشهر المستحقة على أسهم قناة السويس: فالموظفون المصريون لم يقبضوا مرتباتهم منذ عدة أشهر، فكان من الأفضل - مائة مرة - دفع هذه الأموال للموظفين المصريين بدلاً من دفعها للحكومة الإنجليزية التي كانت تستطيع الانتظار.

ولكن الخديوى كان قد عين موظفين إنجليز في رئاسة الإدارات الحكومية المصرية، ولم يشغل باله سوى التقرب للحكومة الإنجليزية التي لم يدخر وسعاً في الإشادة - دائماً - بعدم تدخلها في الشؤون الداخلية لمصر، وذلك على عكس قناعته الشخصية تماماً^(٨٧).

سابعاً: الاضطراب السياسى [٢١]:

كان من المفروض أن توافق الحكومة الإنجليزية - وكذلك المؤسسات المالية - على تأجيل سداد قسط الدين الذى حل استحقاقه، وأن تنفذ القانون الذى يطبق على الدول المدينة. لكن الأحداث أثبتت أن الحكومة الإنجليزية والمؤسسات

^[٢١] جاء هذا العنوان الفرعى فى الفيرس بالصيغة التالية: "التحول السياسى فى سنة ١٨٧٧م" [المترجم].

المالية لم تتردد في إجبار مصر على قبول القانون الذى يطبق على الأفراد المدنيين: أى يتم الاستيلاء على ممتلكاتهم بدون الاهتمام بالخراب المؤكد الذى سيحيق بهم بعد ذلك.

وفى حالة مصر، لم تهتم الحكومة الإنجليزية - ولا المؤسسات المالية الكبرى - بنفقات الإدارة المصرية، ولا بمرتبات موظفيها، ولا بالعناية بالقنوات والجسور والكباري، ولا بأى شئ يساهم فى الرخاء العام المرتبط حتى بمصالح الدائنين أنفسهم. لقد كان المستر فيفيان يدرك تماماً هذا المبدأ ولذلك فإنه حرص على تحذير حكومته من مغبة النتائج الوخيمة التى ستتشأ عن تسديد القسط الكبير لشهر يوليو ١٨٧٧، خصوصاً وأنه كان لابد - أيضاً - من تسديد كافة تكاليف استهلاك الدين وغير ذلك من الأمور المرتبطة به. وبتاريخ ٧ يوليو، كتب القنصل الإنجليزي لحكومته التقرير التالى: "صحيح أن المراقبين يحميان الفلاحين وحملة الأسهم، لكنهما - بالقدر نفسه - يمنعان ذبح الدجاجة التى تبيض ذهباً. وبما أننا نلعب الدور الرئيسى فى الإدارة الأوروبية لمصر، فإن هناك خطأ يرتكب فى حق مصر وفى حق سمعتنا وذلك بسماحتنا باستمرار المظالم والفقير المحتمان بالسلطة".

ورغم ذلك، تم تسديد القسط ولكن بمقابل فادح: فاللورد فيفيان كتب لحكومته ما يلى بتاريخ ١٢ يوليو: "تم تسديد المبلغ بأكمله بالأمس (٢ مليون و ٧٤ ألف و ٩٧٥ جنيه) لكننى أخشى أن يكون هذا السداد قد تم نتيجة لأن الفلاحين قدموا تضحيات دمرتهم: فقد باعوا محصول السنة القادمة بيعاً جبرياً، وتمت جباية الضرائب مقدماً. وبشكل أو بآخر، فقد تم انتزاع هذا المبلغ من بلد يعانى - أساساً - من الضرائب التى تسحقه بالفعل. إننى أخشى بشدة من أن تتسبب الإدارة الأوروبية - بدون قصد - فى تدمير ثروة مصر الزراعية تدميراً تاماً، وأعتقد أن الإنجليز مسئولون مسئولية حقيقية عما يحدث"^(٨٨).

لقد كانت الإدارة الإنجليزية الخالصة - وليست الأوروبية - للجمارك والسكك الحديدية هي المسؤولة مباشرة عن الارتباك المالى فى هذين المرفقين؛ وبتاريخ ٩ يوليو، كتب القنصل مايلى: "لا نملك إلا أن نتحسر لأن الإنجليز هم الذين يديرون هذين المرفقين الكبيرين: فقد زادت الانتقادات العدائية ضد إعادة التنظيم - التى تكلفت الكثير - وكان ينتظر منها الخير العميم ولكنها فشلت".

وعمل المديرون الإنجليز على ملء الإدارات المصرية بالموظفين الإنجليز من الشبان عديمى الخبرة الذين كانوا يقبضون مرتبات عالية من الخزانة المصرية. وباختصار، فإن الإدارة السيئة هى التى تسببت - بشكل أساسى - فى حدوث عجز مالى فى الجمارك بلغ ٣٨٨ ألف و٧٧٧ جنيه (حوالى ٩ ملايين فرنك)، وعجز مالى آخر بلغ ١١٥ ألف و٥١٠ جنيه (حوالى ثلاثة ملايين فرنك) فى رسوم جمركى الأسكندرية والقاهرة.

ويرجع السبب الثانى للعجز المالى إلى عمليات تهريب التبغ التى مارسها الأوروبيون على نطاق واسع، وكان التهريب يتم تحت سمع وبصر السلطات المصرية العاجزة عن التدخل نتيجة لتطبيق نظام "الامتيازات الأجنبية".

أما السبب الثالث، فهو مرتبط بالسبب الثانى ويرجع إلى إعفاء الأوروبيين من دفع أية ضريبة للدولة المصرية. وبتاريخ ١٠ يوليو، كتب اللورد فيثيان معلقاً على هذا الوضع بقوله "أعتقد أنه من الظلم البين أن نمسك بخناق مصر وننتزع منها أقساط الديون حتى آخر فلس؛ وفى الوقت نفسه ، نسمح بحدوث عمليات التهريب التى تحرم مصر من جزء كبير من دخلها الذى تستحقه... وليس من العادل أن يكسب الكثير من الأوروبيين المكاسب الطائلة من هذا البلد ويتم إعفاؤهم تماماً من المساهمة فى تنمية مواردها".

ويقدر المبلغ الذى خسرت الخزانة المصرية من جراء عمليات الإعفاءات الجمركية والتهريب بما لا يقل عن ٥٠٠ ألف جنيه إسترليني سنوياً، وقد رجا

الخديوى المستر فيفيان "تحصيل رسوم الجمارك التى يجب على الأوروبيين دفعها وإيقاف عمليات التهريب الواسعة التى يمارسونها بلا عقاب".

وبعد صمت دام سبعة أشهر، وبتاريخ ٤ مارس سنة ١٨٧٨م، رد اللورد ديربى على رجاء الخديوى بقوله: "لا يمكن لحكومة صاحبة الجلالة أن تتجاهل تماماً نداء الخديوى، خصوصاً مع وجود الفوضى المالية التى تعاني منها المالية المصرية. وبمقدور الخديوى التأكد من حسن نيتنا لمساعدته فى إلغاء هذه التجاوزات بشرط أن يقدم سموه دليلاً مقنعاً على نيته الجادة فى إصلاح إدارته المالية، وأن يبدى استعداداه الفعلى لتنفيذ قرارات محاكم الإصلاح"^(٨٩). إن هذا الرد المتأخر يشير - من طرف خفى - إلى اقتراح إجراء تحقيق (سندرس نتائجها فيما بعد). وعلى أى حال، فإنه يعتبر - ببساطة - رفضاً لمطالب الخديوى.

وفى تلك الأثناء، توقفت الأشغال العمومية منذ سنة ١٨٧٦م، وتعاضمت الفوضى الإدارية والارتباك المالى. وبتاريخ ٣٠ نوفمبر ١٨٧٧م، ذكر القنصل الإنجليزى فى تقريره ما يلى: "إن رعايا الخديوى يشكون من مطالبة الدائنين لهم بتسديد أقساط الديون كاملة، فى حين أن موظفيه - وهم الجزء الأساسى فى الجهاز الإدارى - لا يقبضون مرتباتهم".

وبتاريخ ١٧ يناير ١٨٧٨م، أبلغ القنصل الإنجليزى اللورد ديربى بما يلى: "فى السنة الماضية، بلغت إيرادات مصر ٩ مليون و ٥٤٣ ألف جنيه إسترلينى، سُدَّت منها سبعة ملايين و ٤٧٣ ألف و ٩٠٩ جنيه إسترلينى للدائنين. وبعد دفع الجزية السنوية للباب العالى، وتسديد الفوائد المستحقة على أسهم قناة السويس (التي اشترتها إنجلترا)، تبقى لديها - فقط - مبلغ مليون و ٧٠ ألف جنيه إسترلينى لنفقات الحكومة الضرورية".

لقد حولت أوروبا المرابية الإدارة المصرية إلى مجرد دخل يتناسب مع النفقات.

وفى شهر سبتمبر، انطلقت صيحة الإنذار نفسها، فالأزمة قد تقاضت نتيجة لحدثين غير متوقعين:

١- فى صيف سنة ١٨٧٧م، جاء فيضان النيل منخفضاً جداً فتسبب فى حدوث مجاعة.

٢- وفى ربيع سنة ١٨٧٧م، اندلعت الحرب التركية/ الروسية مما أجبر مصر على إرسال قوات - على نفقتها - لمساعدة تركيا. ودفعت الحكومة تكاليف هذه الحملة بزيادة نسبة ١٠ % على الضرائب العادية. ولكن كانت لدى إنجلترا اهتمامات سياسية أخرى جعلتها تصرف النظر - مؤقتاً - عن تنظيم الشؤون المصرية: فالحرب التركية/ الروسية قد جعلت "المسألة الشرقية"، وتقسيم الإمبراطورية العثمانية موضوعاً ملحاً. وكان الدبلوماسيون الأوروبيون - وعلى رأسهم بيسمارك^(٢٧) - يشجعون إنجلترا للاستفادة من الحرب لى تحتل مصر.

ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل إن هذه الفكرة أصبحت تجد لها صدى لدى الرأى العام الإنجليزي: فى سنة ١٨٧٧، شن الصحفى الإنجليزي المشهور إدوارد ديسى (Edward Dicey) حملة صحفية واسعة النطاق للمطالبة بضرورة احتلال إنجلترا لمصر فوراً أو - على الأقل - فرض نوع من الحماية الإنجليزية عليها.

وفى عدد شهر يونيو من مجلة "Nineteenth Century Review" نشر ديسى مقالاً بعنوان "Our route to India" جاء فيه: "يجب علينا أن نحافظ على أن تكون قناة السويس مفتوحة أمام سفننا فى أى وقت وتحت كل الظروف. ولكى نتوصل إلى ذلك، يجب أن يكون لنا موطئ قدم فى الدلتا بشكل قانونى وبشكل أكثر حسماً مما هو عليه حالياً. وباختصار، فلو أجبرنا فرنسا على الاختيار ما بين

^(٢٧) بيسمارك (Otto Von Bismarck) (١٨١٥ - ١٨٩٨) سياسى ألمانى ينتمى لأقصى اليمين. عينه ملك بروسيا - غليوم الأول - رئيساً لوزراء بروسيا فى سنة ١٨٦٢، اتسم عهده بالديكتاتورية ولكنه أنشأ جيشاً بروسياً قوياً ووحد الولايات الألمانية فى إمبراطورية تحت رئاسة الإمبراطور غليوم الأول [المترجم].

نشوب حرب شاملة أو قيام إنجلترا بضم مصر، فإن فرنسا ستختار الحل الثاني بلا تردد. وفي كل مرة تستعيد فيها فرنسا قوتها وتتخلص من شبح تهديد ألمانيا لها، فإنها تبدأ - مجدداً - في ممارسة منافستها التقليدية مع إنجلترا في منطقة شرق المتوسط.

"إننا في الوقت الراهن، نستطيع تنفيذ ما لم نقدر عليه طوال الـ ٧٥ سنة الأخيرة ولن نستطيع تنفيذه خلال السنتين القادمتين أى امتلاك مصر بدون مخاطرة دخول حرب مع فرنسا".

ثم نشر المستر ديسى مقالاً ثانياً - في عدد شهر ديسمبر سنة ١٨٧٧ من مجلة "La Revue Britanique" - عنوانه "الخدوى والحماية البريطانية"، وجهه بالتأكيد للرأى العام الفرنسى وجاء فيه ما يلى: "إن الشق السياسى والشق المالى مُرتبطان تماماً لدرجة استحالة الفصل بينهما فى المسألة المصرية. فإذا استطعنا بشكل عملى - ضمان وجود مراقبة فعالة على الحكومة المصرية (إما بالتدخل المباشر وإما بواسطة القناصل أو الإداريين الإنجليز)، فمن المؤكد أننا سنتوصل إلى الوفاء بالتزامات مصر تجاه دائئيتها الأوروبيين مع الاضطلاع بمسئولية إدارة البلاد".

وفى أثناء ترقب إنجلترا لفرصة الاستيلاء - رسمياً وبشكل تام - على مصر، فإنها استولت عملياً على إدارة البلاد. وبهذا المعنى، مارست ضغوطاً غير مباشرة على إسماعيل. وفى خلال بضعة أسابيع، اكتظت الإدارة المصرية - بالمعنى الحرفى للكلمة - بالأوصياء الإنجليز.

ورويداً وروداً، تشجع الخديوى وعاد إلى خطته الأولى ولكن بطريقة ملتوية: فاستدعى جوردون باشا وعينه فى منصب "الحاكم العام للسودان"، ومنحه سلطات مطلقة مع حريته التامة فى تنظيم الأسواق والطرق التجارية فى أواسط أفريقيا كما يشاء. ثم جاء توقيع "الاتفاقية المصرية/ الإنجليزية" الخاصة بتجارة الرقيق وبها

المواد التي تعطى - ضمناً - لوكلاء ملكة إنجلترا الحق في إنشاء ورعاية قوة شرطة خاصة بهم في المياه الإقليمية المصرية. وبعد ذلك، تم توقيع اتفاقية أخرى تعترف بسلطة الخديوى على ساحل بلاد الصومال، واستخدمت هذه الاتفاقية كمبرر لإعطاء إنجلترا امتيازات تجارية^(١٠).

ثامناً: لجنة التفتيش العليا وتشكيل وزارة نوبار/ ويلسون:

مارس إسماعيل خطة تجاه الإنجليز أطلق البارون دى ميشيلز عليها اسم "خطة الإغراء". وفي واقع الأمر، فإن الإنجليز كانوا هم الذين أوحوا بها لإسماعيل وشجعوه عليها. وفي المقابل، ساند الإنجليز في صراعه - الذى تجدد - ضد دائنيه. ومن هنا، جاءت إدانة إنجلترا للأعباء المالية الهائلة التى أثقلت كاهل مصر. ولكن الهدف الوحيد لصدور هذه الإدانة كان يتمثل في إبعاد فرنسا - عملياً - عن مصر بمساندة إسماعيل؛ وبعد ذلك، تعمل إنجلترا على أن يفقد إسماعيل اعتباره ومكانته لدى رعاياه، ثم تحل هي محله.

ومن هنا - أيضاً - نشأت فكرة إجراء تحقيق جديد استخدمت فيه تعبيرات مثل "الإصلاح الإدارى" و"إنصاف الفلاح" لمجرد تغطية الأهداف السياسية لإنجلترا.

وكان وضع الحكومة غير مستقر ومطلوب منها الاستعداد لدفع أقساط " الدين الكبير. وبالإضافة لذلك كله، قُتِمَ القناصل العموميون مذكرة جماعية للمطالبة بتنفيذ الأحكام التى أصدرتها "المحاكم المختلطة" (أنشئت سنة ١٨٧٦) ضد الحكومة المصرية و الدائرة السنية لصالح مجموعة كبيرة من الدائنين والموردين والمقاولين وغيرهم من قناصى التعويضات ومحترفى رفع دعاوى التعويضات من مختلف الأشكال.

وكانت الحكومات الأوروبية مكلفة بحل مشكلة الديون التضامنية إلا أنها لم تفكر إلا في زيادة حجم الفوضى عندما تركت محاكمها تطارد الحكومة المصرية بواسطة الأحكام التي لا تستطيع تنفيذها. وكان المطلوب هو كسر مقاومة الوالى وإجباره على منح "لجنة التحقيق" الجديدة سلطات تنفيذية أوسع لإجراء التحقيقات، أى سلطة التدخل فى التفاصيل الإدارية التي يمارسها الوالى.

لقد سبق وأن أدت تحقيقات جوشن- جوبير إلى انهيار أول قلعة للمقاومة ضد التدخل الأوروبى فى البلاد عندما اغتيل إسماعيل صديق "المفئش". وأصبح المطلوب الآن تمهيد السبل لقيام ديكتاتورية إنجليزية فى مصر يمثلها ريثرز ويلسون وتعيينه فى منصب وزير المالية المصرية. أما التحقيق الجديد، فقد كان يهدف إلى توجيه الاتهام للإدارة الشخصية للخديوى لكى يفقد اعتباره ومكانته لدى رعاياه ثم يتم الاستيلاء على سلطاته.

ويبدو هذا الهدف واضحاً فى مذكرة وجهها الكابتن بيرنج إلى حكومته بتاريخ ٢٣ مارس سنة ١٨٧٨م حول نتائج التحقيق المتوقعة. وكان بيرنج يشغل منصب مفوض صندوق الدين عندما حرر هذه المذكرة التي جاء فيها: "أعتقد أن الوضع فى مصر سيئ للغاية. ومع وجود الفكرة المسبقة بعزل الخديوى، وإذا أراد كل أعضاء اللجنة البدء فى التحقيق، فسيكون من السهل إعداد تقرير يثير الرأى العام ضد الخديوى لدرجة يستحيل معها بقاؤه فى ولاية مصر"^(١١). لقد كان بيرنج مطلعاً على الأسرار، أى أنه أحد الدبلوماسيين الذين يفهمون أغراض حكومتهم، ويمهدون لتنفيذها بدون أن يردعهم ضميرهم أو أية اعتبارات إنسانية.

ولكن المستر فيثيان كان مختلفاً: ففي نفس يوم توقيع الخديوى على مرسوم تشكيل "لجنة التحقيق" يوم ٣ مارس - كتب القنصل الإنجليزى لحكومته مايلى: "إننى أشاطر المستر بيرنج الرأى نفسه الذى أبداه فى المذكرة المرفق منها نسخة ملحقه بنقري: فمن السهل اصطناع تقرير يثير الرأى العام ضد الخديوى لدرجة تجعل من المستحيل عليه التمسك بالسلطة. ولكننى لا أتصور أن تكون هذه هى

رغبة حكومة صاحبة الجلالة. ولذلك فإننى أمل فى أن تسود الآراء المعتدلة على عمل هذه اللجنة.

"إن التقييم المنصف للانتقادات الموجبة للأحداث السابقة سيراعى ذكر العادات الشرقية ونظام الحكومة السيئ الذين ساهموا فى خراب مصر. وسيراعى أيضاً أن يكون هدف المفوضين الأساسى هو ذكر أخطاء الماضى والحصول على أفضل الضمانات لمنع تكرار تلك الأخطاء وذلك أفضل من إلقاء كل المسؤولية على عاتق الخديوى شخصياً.

"إذا سار التحقيق على هذا النهج (الذى غاب - للأسف - عن المفاوضات التمهيدية)، وإذا اقتنع الدائنون بأن مصالحهم الحقيقية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً برخاء مصر (وتنمية مواردها الزراعية، وتخفيف أعباء الضرائب التى تسحق الفلاحين وتدمر حتى أسراب النحل التى تنتج العسل)، فعندئذ - فقط - أعتقد أن التحقيق لن يخلق مشاكل سياسية خطيرة وستكون له مزايا حقيقية ودائمة تفيد المصالح الكبرى"^(١٢).

ولكن الفائدة الكبرى - بالنسبة للإنجليز - كانت فائدة سياسية. وبتاريخ ٤ أبريل، نجحت إنجلترا فى انتزاع مرسوم جديد من الخديوى يمنح اللجنة "سلطات للتحقيق على أوسع مدى" وتكونت "لجنة التحقيق" من:

- فردينان دى ليسيبس (رئيساً).

- السير ريفرز ويلسون ورياض باشا (نائباً الرئيس).

- وأربعة مفوضين للذين:

* المسيو دى بلينيير (عن فرنسا).

* والكابتن بيرنج (عن إنجلترا).

* وكريمر (Kremer) (عن النمسا).

° وبارافيللي (Baravelli) (عن إيطاليا).

ولكن رئيس اللجنة الفعلي كان السير ريفرز ويلسون. وكان الهدف المقرر سلفاً هو رهن أملاك الخديوى الخاصة قبل طلب أية تنازلات من الدائنين.

ويقول البارون دى ميشيلز فى كتابه "Souvenirs" إن "اللجنة بدأت بداية رائعة عندما طالبت صاحب السمو بالتنازل عن مليونين من الجنيئات الإسترلينية من ماله الخاص لتسديد الديون الأكثر إلحاحاً، ودفع المرتبات المتأخرة لصغار الموظفين، وضمان تنفيذ الأحكام الصادرة لصالح الدائنين".

وجن جنون إسماعيل عند سماعه لهذا الطلب غير المتوقع بالمرّة ... ففكر - أولاً - فى الارتواء بين ذراعى سلطان تركيا وشراء الحق فى إشهار إفلاسه كما سبق للسلطان وأن فعل. ثم حلم فى طلب المساعدة من قيصر روسيا بعد انتصاره فى موقعة بليفا (Plevna)^[٢٣].

"وصرح الخديوى للفتنصل الإنجليزى قائلاً: "إنهم يسعون لخرايى فهم يريدون - أولاً - تجريدى من ثروتى الشخصية، ثم يستصدرون فرماناً من الباب العالى ويطردونى من مصر!!!".

واستمر تحقيق اللجنة لمدة خمسة أشهر، استجوبت خلالها الوزراء والموظفين والفلاحين إلخ إلخ... وقبل أن ندرس عمل هذه اللجنة، سنلاحظ أن وضع مصر - فى تلك الفترة - قد ازداد تدهوراً، ورفضت الدول الأوروبية - تماماً - تأجيل دفع أى قسط من أقساط الديون المختلفة.

ووصل تدهور الأحوال فى مصر لدرجة أن حاجب " المحكمة المختلطة " فى القاهرة حاول وضع الأختام بالشمع الأحمر على خزائن الحكومة. ومع أن "المحكمة المختلطة" قد أقرت - فيما بعد - بعدم قانونية مصادرة أملاك الحكومة،

^[٢٣] Plevna (حالياً Pleven) مدينة فى شمال بلغاريا، حاصرتها القوات الروسية لمدة ستة أشهر قبل أن تستولى عليها من القوات التركية [المترجم].

إلا أنها لم تتورع عن الحكم بحبس أمناء خزانة وزارة المالية لمدة عشرة أيام لأنهم تعرضوا للحاجب ومنعوه من وضع الاختام^(١٣). لقد أهينت البلاد وتم اغتيالها: فقد كانت تئن تحت وطأة الديون ولم تستطع فعل أى شيء لصد الهجوم الكاسح الذى شنّه الدائنون عليها.

ويرسم لنا المستر رودشتاين صورة للبؤس القام الذى حاق بمصر فى تلك الفترة: " فى خريف العام الماضى (سنة ١٨٧٧)، جاء فيضان النيل شحيحاً للغاية فنتج عنه نقص هائل فى المحاصيل الزراعية. وبالإضافة إلى ذلك، أصيبت الماشية بطاعون قاتل، وانخفض سعر القطن انخفاضاً شديداً، وتعرض الصعبد لمجاعة لم يُسمع بمثلها منذ عدة أجيال: فكان الأطفال والنساء ينتقلون من قرية لأخرى لى يشحنوا ما يأكلونه. وفى أحيان كثيرة، كانوا لا يقتاتون إلا بنفايات الشوارع.

ويقدّر عدد الأشخاص الذين لقوا حتفهم - بسبب هذه المجاعة - بما لا يقل عن ١٠ آلاف نسمة فى صيف تلك السنة، وذلك بخلاف من هلكوا من جراء انتشار الدوزينقاريا وغيرها من الأمراض.

ومع ذلك، وعندما طلب الخديوى تأجيل دفع قسط شهر مايو سنة ١٨٧٨م، قوبل طلبه بالرفض القاسى. إن المستر فيثيان والمسيو رومان - نفسيهما - كانا يؤيدان تأجيل سداد هذا القسط القاتل، ولكن الحكومة الإنجليزية أصمت آذانها ولم تستجب لكل الالتماسات بل وأرسلت برقية تأمر فيها بدفع هذا القسط فوراً: فتعرضت مديريات بأكملها للخراب وفرغت من سكانها لفترة طويلة. وتم تسديد قسط شهر يونيو فى ظل ظروف مماثلة^(١٤).

أما المفوض السابق للذين - اللورد كرومر - فيقول فى كتابه "Modern Egypt": تم اتخاذ الإجراءات اللازمة لجباية الأموال المطلوبة لدفع قسط شهر مايو سنة ١٨٧٨م: فأرسل اثنان من الباشاوات - المشهورين بالقسوة - إلى المديريات بصحبة المرابين المستعدين لشراء المحاصيل مقدماً من المزارعين. لقد

أدى شح مياه النيل إلى نقص المحاصيل، ولم يستطع فلاحو مصر الاستفادة من المكاسب المفترضة نتيجة لرفع الأسعار بسبب ندرة المحاصيل.

وكان قسط شهر مايو يبلغ ٢ مليون و ٣٥ ألف ٦٥١ جنياً تم دفعها في ظل الظروف القاسية وغير الإنسانية التي ذكرناها سلفاً بسبب تصلب بنكي: Crédit foncier و Comptoir d' Escompte والضغوط الرسمية التي مارستها فرنسا وإنجلترا.

ولم يقف الأمر عند هذا الحد، فبداية من يوم ٣ مايو، نفذ المسيو ثيفيان تعليمات حكومته وأبلغ الخديوى بضرورة تسديد فائدة ثمن شراء أسهم قناة السويس التي سيحل أوان استحقاقها في بداية شهر يونيو. ولكن المسيو رومان - المحصل العام للإيرادات - عارض جباية المال اللازم لدفع هذه الفائدة. وعندما عاتبه القنصل العمومى، لم يتردد المسيو رومان في إبلاغه بحالة اليأس التي تمر بها البلاد.

وفي هذا الشهر نفسه - شهر مايو - حدثت فضيحة قانونية هائلة: فقد حاول حجاب "المحكمة المختلطة" مصادرة الأثاث الخاص بالخديوى والموجود فى "قصر الرملة" فى الإسكندرية. وبعد دفع قسط شهر مايو، سعى قناصل الدول الأوروبية - خصوصاً قناصل ألمانيا والنمسا وإيطاليا - لدى زملائهم وأصروا بدورهم على أن يدفع الخديوى الغرامات التى حكمت بها "المحاكم المختلطة" ضده، وطالبوا بأن تعامل هذه الغرامات على الأقل نفس معاملة مطالب دائنى الخزنة^(١٥).

إننا لا نعتقد بأن التاريخ قدم لنا مثلاً مثل مصر ذبحت الحكومات "المحضرة" وسخرت كل قواها لخدمة المرابين والمهربين ضده بهذا الشكل.

ولحسن الحظ، فقد كان هناك بعض الأوروبيين - الجديرين بهذا الاسم - الذين لم يترددوا فى الاعتراض على هذا السلوك الذى يجلب العار على أوروبا: ففي شهر مارس سنة ١٨٧٨، كتب المستر بويدكير (Boedtker) - قنصل السويد

- تقريراً مفيداً عن التقدم الاجتماعى والتجارى فى مصر قال عنه المستر فيفيان إنه يعكس وجهة نظر "مراقب محايد للغاية"^(١٦) وملم بما جرى فى.

ورسم المستر بوينكير - فى بداية تقريره - صورة للوضع السياسى فى مصر. وفى هذا الجزء من دراسته، لم يأت بجديد وأيد ما جاء فى تقرير لجنة كيف. وذكر المؤلف الأشغال العمومية العظيمة التى تمت خلال السنوات الأخيرة، وأضاف بأنه يعتقد أن "المأزق المالى الذى تعاني منه مصر ناتج - إلى حد كبير - عن التضحيات الهائلة التى قدمتها من أجل قناة السويس".

لكن الجزء الخاص بمالية مصر به بعض الآراء غير المسبوقة، والأفكار التى يعرضها المؤلف تدل على ثاقب فكره عندما يقول: "إن الأمر لا يتعلق بمسألة تسوية الدين، ولا بتسديد مبلغ مالى معين يمكن نهبه من مصر خلال بضعة سنوات (وبعد ذلك تترك لتلقى مصيرها)، لكن الأمر يتعلق بدين يُستهلك على مدى سنوات طويلة قد تصل إلى ٦٣ سنة.

"إن القاعدة الأولى والأساسية - فى العقد الذى يجب تحريره بين مصر ودانتييا - لا بد وأن توضح للدائنين بأن مصالحهم مرتبطة تماماً بمصالح مصر وأنهم سيستفيدون من رخائها. إن الطريقة التى اتبعها الدائنون - حتى الآن - لتسوية المسألة المصرية، تشبه الطريقة التى تطبق على شخص مدين، وينسون أن إعلان إفلاس دولة لا يمكن تصفيته كما يحدث مع الأفراد المفلسين بل حسب قانون أو تسوية خاصة...

"وفى الوقت الحالى، فإن مصر تشبه ضيعة واسعة موضوعة تحت إدارة الدائنين؛ ولكن هناك فارق كبير هنا: فالمرابون عادة ما يكونوا مدركين لضرورة تنمية موارد هذه الضيعة لكى تتر عليهم الأموال. أما فى حالة مصر، فالدائنون لا يفكرون إلا فى تكديس الأموال وينسون بالمرّة أنه - على المدى الطويل - لا يستطيع الإنسان أن يحصد إلا إذا زرع أولاً.

"ولن نناقش هنا أساليب تنمية موارد مصر، ولكننا نلاحظ أن جميع الأشغال الإنتاجية النافعة قد توقفت، وأن الميزانية الحالية لا تخصص أى مبلغ للأشغال العمومية. وللحفاظ على مصالح الدائنين، فإن لجنة المراقبة لم تقم على أى أساس سليم، أى أنها تجاهلت تماماً أن مصالح الدائنين مرتبطة تماماً بمصالح البلاد. لقد أصبحت لجنة المراقبة "دولة داخل الدولة" واستولى فيها الدائنون - عبر ممثلهم - على جزء من سلطة الحكومة.

"وبحجة أن قروض مصر يجب تسديدها قبل أى شئ آخر، فإننا سنجد أن الأحكام الصادرة ضد الحكومة نظل بدون تنفيذ، وأن اليأس يسحق الموظفين، وأن كل الأشغال الإنتاجية المثمرة قد توقفت. وباختصار فإن الإدارة المصرية كلها تعاني... "وكان هناك اعتقاد - شبه مستحيل - بأنه من الممكن زيادة صادرات مصر ثلاثة أضعاف خلال عشر سنوات. وهذا الاعتقاد يوضح لنا مدى سخاء الطبيعة فى هذا البلد والثمار التى نستطيع أن نجنيها منه عن طريق العمل... ولكن يشاع - هنا - أن الدائنين يسعون لقتل هذه الطبيعة السخية التى كانوا أنفسهم أول المستفيدين منها" (١٧).

إن هذه الشهادة التى أدلى بها شاهد محايد لهى أبشع اتهام يمكننا توجيهه للإدارة الأوروبية التى كان ينتظر منها - على الأقل - إجراء عملية كبرى للإصلاح المالى، وتخفيف مشاكل البلاد تعويضاً عن فقدانها لحريتها. وكان يجب تخفيض نسبة فوائد الديون، بل وكان يجب تخفيض قيمة الدين نفسه الذى كان من حق مصر عدم الالتزام به أو تأجيل تسويته: فلقد نشأ هذا الدين بسبب المضاربات المالية والربا، ثم استفحل بسبب قرض سنة ١٨٦٢ والضغط الرسمية التى مارسها الحكومات الأوروبية.

لقد تدخلت الحكومات الأوروبية للدفاع عن المصالح الخاصة لرعاياها (والقانون الدولى لا يجيز التدخل فى هذه الحالة)، وكان من المفترض أن تخفف من غلواء مطالب الدائنين الذين أجروا عملياتهم إما على مسئوليتهم الخاصة (وفى

هذه الحالة، يجب عليهم ألا يلوموا سوى أنفسهم لعدم تبصرهم - كما يقول المسيو دى فريسنييه) وإما بناءً على تحريض الدبلوماسيين لهم (وفى هذه الحالة، يجب أن يطلبوا من حكوماتهم نفسها تعويضهم عن خسارة هذه القروض). وحسبما يرى المستر كيف، فقد كان يتعين على الدائنين - فى كل الأحوال - أن يقدموا تنازلات حقيقية بدلاً من تعريض رؤوس أموالهم للخطر.

وكان الواجب المطلوب من الحكومات الأوروبية واضحاً: فمنذ سيطرتها على المسألة المالية، كان من حقها إظهار الحزم، ليس فى مواجهة مصر الضعيفة بل فى مواجهة رعاياها الأوروبيين وذلك بتبصيرهم بحقائق الأمور. ورفضت الحكومات الأوروبية اتخاذ موقف عادل بين مصر ودانيتها؛ وبذلك، تكون قد خسرت قوتها المطلوبة لتنفيذ العقد.

وفى سنة ١٨٦١، عندما كانت مصر تتفاوض حول أول قرض حصلت عليه، اشترط le Comptoir d'Escompte - بالاتفاق التام مع الحكومة الفرنسية - شروطاً مالية وسياسية اعتبرها سعيد باشا مجحفة للغاية. وعندئذ قام قنصل فرنسا بتحذير حكومته من مغبة نتائج هذه السياسة المتعسفة التى تمارسها ضد سعيد باشا. وبتاريخ ١٩ أغسطس، كتب تقريراً جاء فيه: "يجب أن تقترض مصر أموالاً فرنسية وتتعامل مع دائنين فرنسين. ومن هذا المنطلق، فمن مصلحتنا أن تكون شروط القروض معقولة وواضحة تماماً حتى لا يقال إن القنصل العمومى قد ساند مطالب مغال فيها.

"وإذا لم نتواجد فى مصر، فسيأخذ غيرنا مكاننا. أما إذا تواجدنا، فسنكون مسئولين - رغماً عنا - عن الأوضاع التى ستكون صعبة للغاية، وسنفقد القوة اللازمة لتنفيذ العقد؛ وبالتالي، لمساندة حقوق le Comptoir^(٩٨).

لقد كان le Comptoir d'Escompte و le Crédit foncier - تحديداً - هما اللذان طلبا من حكومتهما تنفيذ العقد والإصرار على دفع كل قسط دموى

فى موعده. وبالقطع، فقد حرصت "لجنة التحقيق" - فى سنة ١٨٧٨ - على إظهار بعض الشفقة على حال الموظفين والفلاحين والتعاطف معهم. ولكنها فعلت ذلك لمجرد إلقاء مسؤولية الوضع الشنيع - فى مصر - على عاتق الخديوى بصفته المسئول عن كل المأسى، ثم تحكم فى البلاد بدلاً منه. وبعد ذلك، تحنت بعودها وتدعم أصدقائها الدائنين فى متابعتهم للرهن.

وبتاريخ ١١ مايو ١٨٧٨، كتب ريفرز ويلسون - نائب رئيس اللجنة ورئيسها الفعلى - أول تقرير لها ورفعته للخديوى، وجاء فيه: "بناءً على المرسوم الصادر بتشكيل اللجنة، فإنها مطالبة بإيجاد الوسائل لضمان تسيير الخدمات العمومية بانتظام. ولم تهمل اللجنة ذلك فى أثناء قيامها بعملها.

"ومن هذا المنطلق، فإن اللجنة تعتقد بأن عدم دفع مرتبات الموظفين مناف تماماً لمبدأ تسيير الإدارة بانتظام. لقد حكمت محكمة القاهرة بأن موظفى الدولة هم دائنون متميزون فيما يتعلق بدفع مرتباتهم. ونظراً لأن الرهن الذى يضمن ديون دائنى الدولة هو - تحديداً - نتاج لكل الضرائب التى تجبى، وإذا أردنا جعل هذا الرهن ذى قيمة، فلا بد من ضمان استمرار تسيير الخدمات العمومية، ولا يجب تعليقها أبداً لأى سبب كان. ويجب - أيضاً - الاعتراف بأنه من مصلحة الدائنين أنفسهم أن يكون دفع مرتبات الموظفين مضموناً ومنظماً".

وبتاريخ ٢٤ مايو، أشار قنصل فرنسا لحكومته إلى هذا التقرير: "إن دفع مرتبات الموظفين يتأخر لمدة سنة أشهر أو ثمانية أو عشرة وأحياناً لمدة ١٦ شهراً. ويعانى أغلب الموظفين - بشكل دائم - من الفاقة و اليأس لدرجة جعلت أناس كثيرون يتسائلون عما إذا كانت موارد البلاد قد نصبت بالفعل ولم تعد تزود خزانة الدولة بالأموال"^(١١).

ولم يقف تعاطف اللجنة مع وضع الموظفين فقط بل امتد ليشمل الاهتمام بمصير الفلاحين أيضاً. وفى الواقع، فإن السير ريفرز ويلسون رفع للخديوى

تقريراً أولياً ضخماً - بتاريخ ٢٠ أغسطس سنة ١٨٧٨ - بالنيابة عن زملائه "المكلفين بإجراء الإصلاحات التي تتطلبها مصلحة الممولين والدائنين على حد سواء". وذكر هذا التقرير مايلي: "فى الوقت الحالى، فإن القانون و التنظيم الإدارى لا يقدمان للفلاح أية ضمانات ضد الابتزاز والنهب اللذين يمارسهما جباة الضرائب ضده. ومن الضروري أن تتزامن مواعيد جباية الضرائب المطلوبة من كل مزارع مع وقت حصاده لمحاصيله. وهذا الإجراء الضرورى يصب فى مصلحة الخزنة والممول على حد سواء.

"ويُجمع كل من سألناهم - عن الوضع الاقتصادى لمصر - على أن بيع المحاصيل مقدماً، واقتراض الفلاحين بمعدل فائدة يصل إلى ٧% شهرياً هما السببان الرئيسيان للوضع المندمور لسكان الريف. وعندما يحين موعد سداد الدين، يجد الفلاح نفسه مجبراً على سداد دين جعلته الفوائد يتضاعف بسرعة. وفى هذه الحالة، فإنه يبيع ماشيته ومحصوله بثمن بخس بل ويضطر لبيع أرضه.

"ولا تستطيع المحاكم رفض تنفيذ شروط العقود الصحيحة - شكلاً - التي يحملها الدائنون الذين يصبحون هم أصحاب الأراضي الزراعية الشاسعة. ورويداً رويداً، يخفق صغار الملاك. وهذه الظاهرة تمثل ضرراً على مصالح البلاد".

وبداية من سنة ١٨٧٦، ذكر كل المحققين الإنجليز أن هذه المظالم مضادة لمصالح الدائنين والمدينين معاً. وتناول المستر ريفرز ويلسون هذا الموضوع نفسه - الخاص بالإصلاح - بدون استشارة أحد وأضاف عليه بعض التعليقات. وفى الفصل الخاص بدراسة "الرأى العام" سنتابع كل الأحداث التى طرأت على التحقيق.

ومنذ ذلك التاريخ، سنلاحظ أن كل تحقيق جديد كان يرفع لافتة "الإصلاحات"، لكنه كان معنياً - أساساً - بضمان إحكام السيطرة الكاملة على

الإدارة المصرية بأكملها، مع الانتقاص من سلطة الخديوى إسماعيل وعلى حساب استقلال مصر.

وتعطينا مذكرات" البارون دى ميشيلز معلومات قيمة عن عقلية "رسول الإصلاح" - أى المستر ريفرز ويلسون - الذى قال عنه مايلى: "لقد فوجئت بأن المستر ويلسون يختلف عن مفوضى النمسا وإيطاليا اللذين كانا يعملان على حصر التحقيق فى حدود الدراسة المالية فقط. لكن المستر ويلسون كان يبذل قصارى جهده لكى يأخذ هذا التحقيق مدى أوسع. وكانت الاعتبارات الاجتماعية والإنسانية تتسلط عليه دائماً، وكان يبدو عليه الاهتمام بالتحقيق فى قضية إسماعيل أكثر من اهتمامه بجمع المعلومات عن موارد البلاد(١٠٠)".

وهذا الاستعداد النفسى أضفى على مناقشاته الخاصة صفة الرصانة الحقيقية. وفى رأيه أنه لا يوجد موظفون أكفاء فى مصر إلا الموظفين الإنجليز فقط. ولذلك، يجب زيادة عددهم. كما كان يرى أن الفلاحين مسحوقون ولذلك يجب إنصافهم بوضعهم تحت إداره أجنبية.

وبدأت الإشاعات تنتشر - فى القاهرة - بأنه بعد انتهاء عمل اللجنة التحقيق، فإن فكرة تعيين وزير أجنبى فى الوزارة المصرية ستعود مجدداً، وأن المستر ويلسون سيكون هو هذا الوزير... ولم يكن الأمر يتعلق بصالح الدائنين ولا بصالح التصفية المالية بل أنه كان يتعلق بمصير مصر ذاتها. وبدأ لى المستقبل محيراً.

وأوضح المؤلف - بعد ذلك - أنه بعد عودة المطامع الإنجليزية فى الاستئثار - وحدها - بمصر، فقد حان وقت مواجهة الأمور بنظرة أكثر ترفعاً وأكثر نزاهة، أى عرض تدويل - المسألة المصرية - على مؤتمر برلين، وتطبيق الاتفاقيات - التى كانت أساساً للإصلاح التشريعى - فى المجالين الإدارى والاقتصادى.

وأعاد المسيو دي فريسنييه الحديث عن هذه السياسة الأكثر ترفعاً - سنة ١٨٧٨م - في أحداث مشابهة وقّعت سنة ١٨٨٢، لكنه أخطأ في الحالتين لأنه لم يحدث تزامن بينهما وبين اللحظة النفسية المناسبة، ولم يتم الإعداد المناسب لهما لكي تصل إلى أهدافها - بوسيلة أو بأخرى - نظراً لمعارضة بيسمارك، حليف إنجلترا وسيد أوروبا.

وكان تعليق اللجنة تقليدياً للغاية، فالمستر ويلسون يذكر فيه: "لا نستطيع إنكار أن الخديوى يتمتع بسلطات غير محدودة". وهكذا فقد إسماعيل اعتباره ومكانته بين رعاياه، وجاء - الآن - الدور لتجريده من سلطاته، ليس لصالح الشعب المصرى بل لصالح الأوروبيين: فطلب منه تشكيل "وزارة مسنولة".

وبتاريخ ٢٨ أغسطس، أصدر الخديوى مرسوماً بتكليف نوبار باشا بتشكيل وزارة عين فيها السير ريفرز ويلسون فى منصب وزير المالية، والمسيو دي بلينبير - المراقب الفرنسى - فى منصب وزير الأشغال العمومية.

لقد كانت "المراقبة الأنجلو/ فرنسية" هى أساس "الحكم المشترك"، وجاء الدور - الآن - علينا لكي تختفى: فقد أصبح التشكيل الوزارى الجديد - متمثلاً فى شخص المستر ويلسون - يضمن لإنجلترا السيطرة المالية والسياسية على مصر^(١٠١).

وأولى مهام هذه الوزارة الأوروبية كانت توفير الموارد لتسديد قسط شهر نوفمبر، فتم إهمال دائئى "الدين السائر" وغيرهم من دائئى الدولة و"الدائرة السنّية" الذين ضحّت الوزارة بهم لصالح دائئى "الدين الموحد". وضمت أملاك الخديوى الشخصية - وأملاك أسرته - إلى الدولة مقابل حصول الخديوى على مخصصات مالية محددة. ولضمان دفع قسط الدين، لجأت الوزارة لاستخدام وسائل الجباية نفسها التى أدانت الخديوى بسببها.

وبعد مرور شهر - تقريباً - على تعيين المستر ويلسون فى منصبه، سافر إلى لندن للتفاوض مع آل روتشيلد على عقد قرض جديد قيمته ٨ ملايين و ٥٠٠ ألف جنيه إسترلينى بضمان أملاك أسرة الخديوى التى تم رهنها فوراً. وصدر هذا القرض بنسبة ٧٣% فأصبحت قيمته ٦ ملايين و ٢٧٦ ألف جنيه إسترلينى وُزعت على البنود التالية:

١- خصص مبلغ مليون و ٢٢٥ ألف جنيه إسترلينى لسداد قسط شهر نوفمبر.

٢- خصص مبلغ ٥٠٠ ألف جنيه إسترلينى لدفع الجزية للباب العالى.

٣- حصل بنك روتشيلد على عمولة قدرها ٢١٢ ألف جنيه إسترلينى.

٤- وتبقى مبلغ ٤ مليون و ٣٦٠ ألف جنيه إسترلينى فقط تم تخصيصه لتصفية "الدين السائر" وهى الهدف المعلن للعملية.

وبعد مرور أربعة أشهر على تولى ويلسون لوزارة المالية، حلت سنة ١٨٧٩ بدون أى تحسن فى وضع البلاد. وعلق المستر ماك كوان على هذا الوضع بقوله: "إن الوسائل المتعسفة القديمة لجباية الضرائب مازال سارية كما كانت فى ظل النظام القديم. ومع ذلك، ظلت الخزنة خاوية، ولم يقبض الموظفون المصريون مرتباتهم. أما الجيش والدائنون المحليون، فإنهم يجأرون بالشكوى كما لو كان هذا الأمر جديداً عليهم. لكن الأعداد الغفيرة من الموظفين الأوروبيين كانت راضيه؛ فهم يقبضون مرتباتهم الكبيرة كاملة وفى موعدها"^(١٠٢).

وفى الواقع، فإن وزارة ويلسون قد تركت - عملياً - الفساد الإدارى يستشري فى جميع أنحاء البلاد، وحنثت بوعودها المتكررة التى قطعتها على نفسها بإجراء الإصلاحات، ولم تهتم أبداً بمصالح الشعب المصرى.

وعندما تشكلت هذه الوزارة، راود الناس بصيص من الأمل لكنه سرعان ما خبا. وبتاريخ ٥ نوفمبر سنة ١٨٧٨، نشرت جريدة Times تعليقاً ذكرت فيه: "إنه شيء غير معقول ولكنه حدث فعلاً فمع وجود كل مراقبينا الأوروبيين، وفي الوقت الذى بشرت فيه جرائد لندن بخلاص مصر (بتشكيل وزارة ويلسون)، ومع حدوث فيضان النيل الذى شرد الفلاحين من قراهم (وقتل حيواناتهم ونمّر أدواتهم ومنازلهم)، فإننا نجد أن متأخرات الضرائب ما تزال تطارد هؤلاء الفلاحين".

وبتاريخ ٣١ مارس سنة ١٨٧٩، ذكرت الجريدة نفسها ما يلى: "يقول أهالى الدلتا أن الوزارة تجبى - حالياً - الربع الثالث من ضرائب هذا العام، وتمارس أساليب الجباية القديمة نفسها. ويبدو هذا القول غريباً مع انتشار الأخبار التى تفيد بأن الناس يموتون على قارعة الطريق، وأن مساحات شاسعة من الأراضى الزراعية تركت بدون زراعة نتيجة لأعباء الضرائب الباهظة، وأن الفلاحين باعوا مواشيهم وباعت الفلاحات حليهن، وأن المرابين يملأون مكاتب الرهونات بطلبات إسقاط ملكية الفلاحين عن أراضيهم لعدم سداد الديون".

وفى النهاية، اقترحت "وزارة الإصلاح" على إسماعيل أن يعلن إفلاس مصر. لكن إسماعيل لم يستطيع قبول "هذه الإهانة": فاعتمد على تيار قومى جديد من الأفكار والمشاعر التى تكونت - فى مصر - ضد التدخل الأجنبى، وأصدر بياناً فورياً - بتاريخ ٥ أبريل سنة ١٨٧٩ - أعلن فيه ما يلى:

١- أن مصر ليست بلداً معسراً.

٢- وأنه يريد أن يحكم مع- أو بواسطة- مجلس وزراء مصرى يكون مسئولاً أمام مجلس النواب.

٣- وأنه يتشاور - فى الوقت نفسه - مع القناصل الأوروبيين حول خطة مالية تضمنها كل أحزاب مصر وأعيانها.

ثم قام إسماعيل بطرد الوزيرين الأوروبيين وكلف شريف باشا بتشكيل وزارة جديدة تكونت من المصريين فقط^(١٠٣). لقد كان إسماعيل (أو بالأحرى مصر) يريد إنهاء التدخل الأنجلو/ فرنسى فى الشؤون الداخلية، وتصفية الوضع المالى والسياسى لصالح مصر ذاتها. لكن الدول الأوروبية كانت قد قررت تصفية الوضع المالى والسياسى بنفسها ولمصلحتها هى: فعزلت الخديوى إسماعيل (٢٦ يونيو سنة ١٨٧٩)؛ ثم أصدرت قانون التصفية^(١٠٤) (يوليو سنة ١٨٨٠)؛ وفى النهاية، احتلت مصر سنة ١٨٨٢م.

وبما أن "الحكم المشترك" لم يتوقع أبداً حدوث هذا الظرف الاستثنائى للبلاد فى سنتى ١٨٧٧ و ١٨٧٨، فقد وافق على تعليق تسديد قسط الدين مؤقتاً: فاستطاعت البلاد استرداد بعض قوتها، وضمنت استمرار عمل الجهاز الإدارى بشكل جيد، وانتعشت مالياً، وعملت - فى الوقت نفسه - على إسقاط الدين تدريجياً .

ولسوء الحظ، فقد اشترطت إنجلترا شرطاً لازماً لا يتم بدونه أى شيء (Sine qua non) ألا وهو فرض سيطرتها السياسية على مصر لكى تشفىها من مشاكلها الاقتصادية. ولكن فرنسا كانت تعارض ترك إنجلترا تعالج - بمفردها - "المسألة المصرية"، ولم ترغب فى أن تقتصر محادثاتها - حول مصر - مع إنجلترا وحدها. وأوضح المميو دى فريسنييه هذه الفكرة عندما ذكر: "كان لابد من استدعاء الأطراف الأخرى واتخاذ إجراءات جماعية كما حدث فى موضوع صندوق الدين العمومى".

وبدأ من سنة ١٨٧٦، أرسلت إنجلترا كيف وجوشن وويلسون لإجراء تحقيقات فى مصر. وكما لاحظنا - بحياذ تام - أنه فى كل مرة أذان كل منهم بقوة المظالم التى رصدها وأعلن ضرورة تنفيذ الإصلاح. ومع كل تحقيق، كان يتم إرسال جيش جديد من الموظفين الإنجليز الذين لم يبنوا - أبداً - بتخليص مصر من متاعبها التى تجبرها على طلب الاستعانة بالأوروبيين.

وفى تلك الفترة (بين سنتى ١٨٧٦ و ١٨٧٩)، أشيع أن إنجلترا كانت تخشى من أن تتعافى مصر من مشاكلها المالية فتتخلص من الوصاية التى لم تثبت إنجلترا أقدامها فيها بعد. وبسبب هذا الاهتمام الإنجليزى بمصر، حدثت نتائج دمرت الرخاء المادى للبلاد لدرجة جعلت وزارة ويلسون تعلن أن "مصر بلد مغلّس".

إن إصرار إنجلترا وفرنسا على إقالة إسماعيل يعتبر بمثابة برهان جديد على فشل سياسة "وزارة الإصلاح" يضاف إلى ما سبق من إخفاقاتها، كما أن "الذين العمومى قد وصل إلى ١٠٠ مليون جنيه وظل عبناً ظالماً ينوء به كاهل مصر وضماناً لاستمرار عبوديتها".

* * *

هوامش الفصل الخامس

(١) إشارة إلى الأعداد الهائلة من العمال الذين عملوا فى شق برزخ السويس.

(2) Amédée Sacré et Louis Outrebon: "*LEgypte et Ismaïl Pacha*." Paris, 1865. pp. 10 et 11.

(3) Edward Dicey: "*The story of the Khedivate*, Londres". 1902. P 56.

(4) Ibid. P. 98.

(5) *Revue des Deux Mondes*, 1876.

(6) "*Khédives and Pachas*". بقلم شخص يعرفهم جيداً

(7) Charles Mesmer: "*Souvenirs du Monde Musulman*"; Paris, 1892.

(8) A - B. de Guerville: "*La Nouvelle Egypte*".

(9) *Archives françaises*. Correspondance politique. Egypte. Vol. 45. Le Caire, le 15 janvier 1869.

(10) John Ninet: "*Au Pays des Khédive., Plaqueette égyptienne*". Paris, 1890.

(11) Ibid.

(12) *Archives anglaises*. F.O. 78. Vol. 1795. Constantinople, le 3 mars 1863.

(13) *Archives françaises*. Ibid. Vol. 31. Alexandrie, janvier 1863. تم استلامه يوم ٥ فبراير .

(14) *Archives anglaises*. F.O. 78. Vol. 1754. Alexandrie, le 4 juin 1863.

(15) "*Histoire Financière de l' Egypte depuis Saïd Pacha jusqu' à 1876*", Alexandrie, 31 décembre 1877. (J.C المقدمة)
بتوقيع

(16) *Archives anglaises*. F.O. 78. Vol. 1755. Alexandrie, le 4 août 1863.

(17) *Archives françaises*. A. E. Correspondance politique. Egypte. Vol. 38. Alexandrie, le 9 juin 1866.

(18) *Archives anglaises*. F.O. 78. Vol. 1871. Le Caire, le 18 décembre 1865.

(19) *Archives françaises*. Correspondance politique. Ibid.. mai et juin 1866.

(20) Ibid.. Alexandrie, le 28 juin 1866.

(٢١) تعتمد دراستنا عن هذه الشركة أساساً على الكتيب الذي كتبه

Antoine Lucovich بعنوان:

La Société Agricole et Industrielle d' Egypte. (Première série). Paris, 1865.

(22) Lokman El – Hakim (John Ninet): "*Les Mille Pertuis des Finances du Khédive*".

(٢٣) يقول المستر مولهول (Mulhall): "أمر الخديوى إسماعيل بحفر ١١٢ ترعة ستظل أعظم ما أنجزه عهده على الرغم من أن هذا الإنجاز لم يذكره المستر كيث فى تقريره. وحسبما ذكر المستر فولير (Fowler)، فإن حفر هذه الترعة يمثل ١٦٥% بالنسبة لما تم حفره فى قناة السويس، وبلغت تكلفتها ٢٨ مليون جنيه إسترليني (وليس ١٢ مليوناً كما قيل)، وبفضل هذه الترعة الجديدة، كسبت مصر مليوناً و٣٧٣ ألف أكر إضافية تنتج محاصيل قيمتها ١١ مليون جنيه سنوياً".

وتعتبر ترعة الإبراهيمية واحدة من أكبر الترعة فى العالم، وقام بهجت باشا وإسماعيل باشا محمد بحفرها وفى سنة ١٩٠٠، أنجز مهندس مصرى - هو محمد أفندى إسماعيل - دراسة عن هذه الترعة ذكر فيها: فى بداية عهد الخديوى إسماعيل، وضع يده على مساحة ٣٣٣٣٣٣ فدان فى شمال مدينة أسيوط. وفكر الخديوى فى حفر ترعة كبيرة لرى هذه المساحة الشاسعة (وملحقاتها الواقعة فى الفيوم) رياً صيفياً.

وكان المهندس بهجت باشا يشغل وقتذاك منصب "المفتش العام للصعيد"، فتم تكليفه بدراسة هذا المشروع. وفى سنة ١٨٦٣، أنجز مخطط هذه الترعة وبدأ التنفيذ فى سنة ١٨٦٧. واشتغل ١٠٠ ألف عامل فى هذا المشروع بواقع شهرين فى الشتاء وشهرين فى الصيف. وانتهى الجزء الأول - من أسيوط إلى مغاغة - سنة ١٨٧٠ تحت إشراف بهجت باشا. ثم حل محله إسماعيل باشا محمد الذى أشرف على حفر الجزء الثانى - من مغاغة إلى بنى سويف ومنها إلى أشمنت - وانتهى العمل فيه سنة ١٨٧٢ مع حفر عدة فروع هامة من هذه الترعة وبناء الكبارى والسدود الضرورية لحسن توزيع المياه. ويبلغ طول ترعة الإبراهيمية ٢٦٨ كم ومتوسط عرضها يصل إلى ١٤,٠٥ متراً.

وهذه الترعة أفادت الصعيد فائدة جمة: فهى تروى مايزيد عن ٦٥٠ ألف فدان (٣٥٠ ألف هكتار). وبفضل حفرها، أنشأ الخديوى إسماعيل معاصر ضخمة

لقصب السكر فى محافظات المنيا وأسيوط وبني سويف والفيوم فأعطى دفعة قوية لزراعة قصب السكر وتصنيعه.

إن هذه التربة وسودها لهى إنجاز مصرى خالص اكتسب شهرة عالمية: فكان الكثير من الأوروبيين يزورون موقع العمل لمتابعة ما يتم فيه. وقال عنه السير جون فولير، المهندس الإنجليزي المشهور: "إن السائحين الذين يحضرون إلى مصر لزيارة الآثار القديمة سيكون من الأفضل لهم زيارة هذه الآثار الحديثة، أى تربة الإبراهيمية وسودها". وفى سنة ١٨٧٠، طلبت الحكومة الأمريكية من الجنرال ستون باشا الحصول على مخطط هذه التربة وسودها لكي تعرضها فى المعرض الذى أقامته فى تلك السنة.

(Contemporary Review, October 1882.)

(٢٤) راجع ماكتبه القنصل العام الأمريكى الأسبق E. de Léon فى كتابه:

"The Khedive's of Egypt".

(٢٥) أنشئ هذا المصنع فى بولاق سنة ١٨٧٤. وفى البداية، كان يدير العمل فيه معلمون أوروبيون؛ وبدأ ٤٠٠ عامل مصرى التدريب على هذا العمل. وفى زمن قصير، تم الاستغناء عن المعلمين الأوروبيين وقاد مدير مصرى - هو المرحوم حسنى بك - هذا المشروع وأصبح نائب مدير "المطبعة الأميرية" التى أعاد الخديوى إسماعيل تنظيمها. وكان هذا المصنع يورد ورقاً ذا نوعية ممتازة للمطبعة الأميرية وللإدارات الحكومية والتجارة وهى منتجات أصبحت الآن خاضعة لسيطرة الأجانب.

(26) Hans Resener: " L 'Egypte sous l 'occupation anglaise".

(27) *Archives françaises. A . E. Correspondance politique.*
Egypte. Vol. 31. Alexandrie. le 30 avril 1863.

(28) Ibid. Alexandrie, le 4 avril 1864.

(29) Ibid. Vol. 34 Alexandrie, le 19 août 1864.

(30) Ibid. Alexandrie le 10 septembre 1864.

(31) Ibid. Alexandrie le 10 septembre 1864.

(32) Ibid. Vol.38, Le Caire le 18 janvier 1866.

(33) Ibid. Vol.37, Alexandrie le 2 décembre 1865.

(34) Ibid. Vol.38, Alexandrie le 2 juin 1866 .

(٣٥) سنذكر - فيما يلي - الرواية التي أوردها المؤلف المجهول لكتاب:

"L' Histoire financière"

حول هذا الموضوع: "حدث هذا المشهد يوم ١١ أكتوبر سنة ١٨٦٦ في كشك بناء الوالى حديثاً في منطقة العباسية: أمام هذا الكشك كان يوجد صفان من الخيام المزركشة ببذخ وبداخلها كان ضيوف صاحب السمو المعتادين يتناولون وجبة الإفطار بسعادة. وبعيداً عن منطقة العباسية - بالقرب من المطرية - كان يوجد من خمسة إلى ستة آلاف جندي يستريحون بعد قيامهم بعرض عسكري.

وبداخل الكشك، كانت هناك حركة تبشر بالخير، فالإشاعات قد انتشرت بأن الأطراف المجتمعة قد اتفقت توأ على شروط القرض وسيتم التوقيع عليه بعد قليل. وفي قاعة استقبال الدور الأرضي، اجتمع الوزير - ممثلاً للوالى - مع السيدين باستريه وشواباخر، ممثلي بنك Anglo والمستر أوبنهايم. وكان البنكان المتنافسان - سابقا - (الأنجلو وأوبنهايم) يشتركان في هذه العملية.

وكان العقد جاهزاً للتوقيع وموضوعاً على مفروش أخضر اللون وتمت قراءته على الجميع. وأمسك المسيو باستريه بالريشة ليوقع أولاً بصفته أكبر الحاضرين سناً. ولكن في تلك اللحظة، وصلت برقية من باريس يأمره فيها زميله بعدم التوقيع ويأله من مشهد !!! وعلى الرغم من هذه البرقية، فإن المسيو باستريه - بصفته رجلاً مهذباً - قد وقع على العقد وأصبح الملتزم الوحيد بتقديم هذا القرض.

"إننا لن نناقش هنا موضوع لياقة هذا التصرف من عدمه، ولكن ممثلو أوبنهايم قد تصرفوا بحكمة وانسحبوا، فالعملية ليست مغرية لهم: ففي مقابل ثلاثة ملايين و٣٨٧ ألف و٢٠٠ جنيه إسترليني - وبفائدة قدرها ٧% - كان المتعاقدون ملتزمين بدفع ٣ ملايين جنيه إسترليني نقداً. وكانت فترة استهلاك الدين تصل إلى ١٥ سنة وضماناته كانت كافية. لقد رصد صاحب السمو موارد أملاكه لضمان تسديد الدين. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه قد وافق أيضاً على إجراء رهن خاص على ٣٦٥ ألف فدان أضيفت على العقد.

لكن، كيف استقبل الجمهور هذا النوع الجديد تماماً من السندات الذي يعتمد على ثروة شخصية وليست له أية صفة من صفات سندات الدولة؟ وما هي نسبة الإصدار التي سيصدر بها لضمان ربح معقول؟ وتم تحديد نسبة الإصدار بـ ٩٢% - وهي نسبة عالية جداً - في حين أن هامش ربح المتعاقدين كان بسيطاً للغاية (لم يتجاوز نسبة ٤,٥%). واستقبل الجمهور هذا الإصدار استقبالاً فاتراً: فقدم المشاركون والمكتتبون أقل من ٧ ملايين فرنك من جملة المطلوب وهو ٧٥ مليوناً. لقد كان الفشل ذريعاً ولا يمكن تفسيره إلا بغلاء سعر السندات الجديدة ولاطبيعتها.

ويمكننا أن ننسب الخطأ في هذه العملية إلى الوالي الذي سمح - في الوقت نفسه - بإصدار قرض آخر بضمان إيرادات السكة الحديد، وكانت ضماناته أكبر

وسعر إصداره أقل وشروط السداد أكثر تشجيعاً. ولذلك فضل الجمهور الاكتتاب في القرض الثاني.

واستفاد بنك Anglo من هذا الوضع لإجبار الدائرة السنوية على إعادة شراء السندات التي لم يتم الاكتتاب فيها. وفي الوقت نفسه، وجد المسيو باستريه مشترياً لهذه السندات. وبتاريخ ٢٥ أكتوبر ١٨٦٦، تم توقيع اتفاق بين حافظ - ممثل الخديوي - والمسيو سير نوشي يتلخص فيما يلي:

١- يتم ربط ودیعة في بنك Crédit foncier - باريس - قيمتها مليون و ٥٠٠ ألف جنيه إسترليني من السندات المذكورة. وفي المقابل، يضع المسيو سيرنوشي مبلغ ٢٢ مليون و ٥٠٠ ألف فرنك تحت تصرف "الدائرة السنوية" على النحو التالي:

- ١٢ مليون و ٥٠٠ ألف في شهر نوفمبر.

- و ١٠ مليون في شهر ديسمبر.

٢- وتحدد نسبة الفائدة بـ ١٠٪، زائد عمولة بنسبة ١,٥٪ تدفع مع كل تسديد.

٣- وإذا لم يتم السداد في الموعد المحدد؛ سيكون بمقدور المسيو سيرنوشي تنفيذ الحجز على رهن الدين.

"وبالإضافة إلى ذلك، يكلف المسيو سيرنوشي ببيع السندات لحساب الدائرة السنوية بشرط أن يكون الائتمان بنسبة ٧٢٪ من القيمة الاسمية بصرف النظر عن ثمن البيع الحقيقي.

"وسواء أتم البيع أم لا، يحصل المسيو سيرنوشي على عمولة جديدة نسبياً ١٪ من السعر الاسمي للعملية.

”وباختصار، فقد وافق الوالى على الإصدار بنسبة ٧٢%، تتقص منها نسبة ٢,٥% بصفة عمولة، أى أن نسبة الإصدار قد انخفضت إلى ٦٩% فقط من السندات أخذها المتعاقدون الأوائل بنسبة ٨٨,٥% وبيعت للجمهور بنسبة ٩٢%. لقد بلغت الخسارة نسبة ١٩% وهى خسارة فادحة. وهذه العملية تظهر بوضوح مهارة ونجاح المسيو سيرنوشى. وهذا هو أول قرض تقترضه الدائرة السنية فى سنة ١٨٦٧”.

(36) *Archives françaises. Correspondance politique. Egypte. Vol. 38. Alexandrie, le 9 juillet 1866.*

(37) *Ibid. Alexandrie, le 19 juillet 1866.*

(38) *Ibid. Alexandrie, le 9 novembre 1866.*

(39) *Ibid. Vol. 41 Le Caire, le 24 mars 1868.*

(40) *Ibid.*

(41) *Ibid. Paris, le 26 mars 1868.*

(42) *Ibid. Vol. 42. Le Caire, le 4 mai 1868.*

(43) *Ibid. Vol. 41. Le Caire, le 24 avril 1868.*

(٤٤) تلقى دراهنت بك - ممثل الوالى فى باريس - برفية من القاهرة بخصوص قطع المفاوضات نصها: ”يعرف الجميع أن العقد كان يجب توقيعه باسم بنكى *Société Générale و Crédit foncier*. وأيا كان الأمر، فقد أقحم سيرنوشى - غداة الاتفاق - مادة تجعل العقد باسمه هو، مع إعطائه الحق فى بيعه فى باريس ولندن وألمانيا أو فى أى مكان آخر يراه مناسباً. كما قام - أيضاً - بتغيير نقتطين أو ثلاثة على عكس ماتم الاتفاق عليه معه. ولهذا السبب، لم يستكمل هذا الاتفاق وفشلت العملية نيائياً“ (المحفوظات المصرية. وثائق قصر عابدين،

برقية مرسلة من صاحب السعادة خيرى بك إلى دراهنت بك بتاريخ ٢٨ أبريل
سنة ١٨٦٨م).

(45) *Archives françaises. Correspondance politique. Egypte. Vol. 42. Le Caire, le 2 mai 1868.*

(من سيرنوشى إلى أحد أصدقائه)

(46) Ibid. Le Caire, le 3 mai 1868.

(من سيرنوشى إلى أحد أصدقائه)

(47) Ibid. Vol. 42.

(48) Ibid. Le Caire, le 8 mai 1868.

(برقية من سيرنوشى)

(49) J.-C.: "*Histoire Financière de l'Egypte depuis Saïd Pacha*". Paris, 1878.

(50) De Malortie: "*Egypt, Native Rulers and Foreign Interference*".

(51) Baron Des Michels: "*Souvenirs de Carrière*". Paris. Plon, 1901.

(راجع الفصل الخاص بالحكم الفرنسى / الإنجليزى المشترك: الأصل و
النشأة)

(52) *Archives anglaises. F.O. 78. Vol. 2186. Le Caire, le 31 mars 1871.*

(53) Voir J.- C: "*Histoire...*" et Lokman El – Hakim: "*Les Mille Pertuis des finances du Khédive*."

(54) Lokman El – Hakim (John Ninet): Ibid.

(55) *Parliamentary Paper "Egypt No. 4, 1879"* P. 31.

(56) Mac Coan: *Egypt under Ismaïl*, 1889.

(57) T. Faucon: "*L' Emprunt égyptien et les capitalistes français*". 1873.

(58) Mac Coan: Ibid.

مع تقرير المستر كيف.

(٥٩) يقول جون نينيه إن "بنك النمسا/ مصر" كان مقره في فيينا ونشأ على أنقاض بنك "Crédit-Anstalt"، وهو بنك نمساوي أفلس - بسبب مضارباته في البورصة على القطن وخشب البناء - على الرغم من توريداته الهائلة والمربحة للخيوى لاستخدامه من الشمع المصنوع في مدينة ترييستا والمخصص لاستخدامات جيش وبحرية مصر.

(60) Charles Lesage: "*L' Invasion anglaise en Egypte L' Achat des Action de Suez*". Paris, Plon 1906.

(61) *Archives anglaises*. F.O. 78. Vol. 2432.

(62) Mazade (Chronique): *Revue des Deux Mondes*, décembre 1875.

(63) *Documents Diplomatiques Français* (1871 – 1914) première série, T.11 D. No.121. Londres, le 27 novembre 1875 .

(64) Mac Coan: Ibid.

(65) *Archives anglaises*. Ibid.. Vol. 2405. Le Caire, dépêches des 23 et 24 décembre 1875.

(66) *Archives anglaises*. Ibid. Vol. 2500. Le Caire, le 1er janvier 1876.

(٦٧) كانت الحكومة الإنجليزية تريد أن تستولي - فوراً وبأية وسيلة للمراقبة - على السكك الحديدية والموانئ في مصر.

(68) *Archives anglaises*. F.O. 78. Vol. 2500. Le Caire, le 15 janvier 1876.

برقية من الجنرال ستانتون

(69) Hansard: "*Parl. Debates*" Vol. 22, 1876, P.1418.

ذكره المستر ت. روذشتاين - مؤلف كتاب " Egypt's Ruin " - الذي أعطى أدق وأشمل المعلومات عن لجنة كيف ونتائجها.

(70) *Archives anglaises*. F.O. 78. Vol. 2498.

برقية من وزارة الخارجية للجنرال ستانتون بتاريخ ١٣ مارس ١٨٧٦م.

(٧١) نشرت دراسة مالية بينت أن دين مصر بلغ ١٠٠ مليون يوم عزل إسماعيل (سنة ١٨٧٩). ولكن الخديوى لم يحصل على هذا المبلغ بأكمله: فإجمالى ما استلمه سعيد وإسماعيل وتوفيق - بالفعل - حتى يومنا هذا كان ٥٠ مليوناً و ٥٠٠ ألف، منهم ٤٢ مليوناً استلمهم إسماعيل نفسه.

M. Mulhall: *Contemporary Review*, October 1882.

وقام سيمور كاي بعمل جدول مفصل أوضح فيه أن مصر - في سنة ١٨٨٢- كانت قد سددت فعلاً للدائنين قيمة رأسمال القرض الذي أخذته منهم مع فائدة نسبتها ٧% سنوياً. ومع ذلك، فإن قائمة London Stock Exchange تقول بأن مصر مدينة بـ ٩٠ مليون جنيه.

Seymour Keay: "*Spoiling The Egyptians*".

(٧٢) الشخص المذكور هنا لابد وأن يكون هو المستر ريفرز ويلسون الذي قابله المستر كيف وهو في طريق عودته إلى لندن وبين له الوضع الحقيقي في مصر.

(73) B. kingstone: "Monarchs I have met". (2 Vol., London, 1887)

(٧٤) "إن الإجراء الذي سبق إنشاء صندوق الدين يعتبر بمثابة أول مساس بسلطات إسماعيل. وعلى الرغم من استخدام تعبيرات معتدلة، إلا أن مطالبته بالتخلي عن سلطاته كان واضحاً؛ ومنذ ذلك التاريخ، شكل الدائنون الأجانب سلطة بداخل الدولة المصرية. وعندما قبل إسماعيل أن يوضع تحت الوصاية، فقد أصبح من حق الدائنين - وليس الحكومات - اختيار الأوصياء عليه. إن تدخل الحكومات يفسد - ويزيد من خطورة - التزاماتها تجاه مواطنيها. وبذلك لا تصبح الحكومات قادرة على تحديد المدى الذي ستمارس عملها فيه. إن أغلب الوقائع - التي أدت إلى نشوب أزمة ١٨٨٢- قد نشأت عن هذا الخطأ.

(De Freycienet,:" *La Question d'Egypte*".)

(75) *The Times*, 15 May 1876.

(٧٦) كان البارون دي ميشيلز سفيراً سابقاً، وألف كتاب:

"*Souvenirs de Carrière (1825 - 1886)*" Paris, Plon, 1901.

(77) *Archives anglaises*. F.O. 78. Vol. 2503. Le Caire, le 27 octobre 1876.

(٧٨) كان المستر فارمان قنصلاً عاماً للولايات المتحدة في القاهرة، وألف كتاب: "*Egypt Betrayal*"

(٧٩) ذكره روزشتاين عن: *The Times*, 21 Novembre 1876.

(80) *Archives anglaises*. F.O. 78. Vol. 2504. Le Caire, le 11 novembre 1876.

(81) *Ibid.*. Le Caire, le 18 novembre 1876.

(82) *Ibid.* Le Caire, le 15 décembre 1876.

(83) *Ibid.* Le Caire, le 25 décembre 1876.

(84) *Ibid.* Vol. 2634. Alexandrie, le 5 septembre 1877.

(85) Lord Cromer: "*Modern Egypt*".

(86) Lord Milner: "*L'Angleterre en Egypte*".

(87) *Archives anglaises*. F.O. 78, Vol. 2632. Le Caire, le 26 mai 1877.

(٨٨) مذكور في كتاب روزشتاين: "*Egypt's Ruin*".

(٨٩) *Ibid.*

(٩٠) راجع كتاب البارون دي ميشيلز. ولمزيد من التفاصيل، انظر الفصول الخاصة بتكوين الإمبراطورية: الكتاب الثالث من مؤلفنا هذا.

(91) *Archives anglaises*. F.O. 78. Vol. 2854.

ملحق برقية يوم ٣٠ مارس ١٨٧٨.

(92) Ibid. Le Caire, le 30 mars 1878.

(93) Ibid. Le Caire, le 5 avril 1878.

(٩٤) كان السير ألكسندر بيرد مكلفاً رسمياً "بالمساعدة على إراحة السكان" فوجه تقريراً لوزارة المالية (ذكره اللورد كرومر في كتابه)، وتأكدت فيه الوقائع التي ذكرها المستر رودشتاين.

(٩٥) رسالة من القنصل: الأسكندرية، ١١ مايو ١٨٧٨.

(96) Archives anglaises. F.O. 78. Vol. 2862.

برقية رقم ١٢، القاهرة في ٢٢ مارس سنة ١٨٧٨ .

ملحق للبرقية المذكورة سلفاً (97) Ibid.. commercial No12.

(٩٨) ذكرنا هذه البرقية من قبل: راجع فصل "الغزو عن طريق الرهن العقاري في عهد سعيد".

(99) Documents diplomatiques, Affaires d'Egypte, 1880 .

(١٠٠) كان رأى البارون دى ميشيلز صائباً وأيده ريفرز ويلسون في مذكراته: "بعد عودتي من مصر - في سنة ١٨٧٦ - كانت وزارتا الخزانة والخارجية في بريطانيا تستشيراني دائماً في كل ما يتعلق بالشئون المصرية. وقد بعثت بالرسالة التالية إلى الوزارتين لوضع الأسس التي أتصور أنها ستترشد التحقيق، وهذه مقتطفات منها: "تشير برقية المستر فيفيان (بتاريخ ٢٢ ديسمبر سنة ١٨٧٧) إلى تشكيل لجنة تحقيق أعقد أنها ستقدم فرصة مناسبة وشرعية لممارسة كل تأثير ترى حكومة صاحبة الجلالة ضرورة ممارسته على الخديوى لصالح تنمية مصالحنا..."

"ولذلك، فإن اهتمام أعضاء هذه اللجنة يجب أن يوجه إلى التدقيق في حسابات الإيرادات والمصروفات الحالية (التي ستكون نتائجها مضبوطة بشكل ما). ويجب أيضاً توجيه الاهتمام لدراسة الأسباب التي أدت بهذا البلد إلى وضعه المزرى الحال، على الرغم من ثرائه الطبيعي".

(Sir Riverers Wilson: "Chapters of my official life", 1916.)

وفى الواقع، فإن المستر جوشن حاول توسيع نطاق التحقيق لدراسة ملف قضية إسماعيل. لكن يبدو أنه استراح نتيجة لاستسلام الخديوى له واغتيال إسماعيل صديق "المفتش" (وزير المالية السابق). ومع ذلك، فإن هدف لجنة التحقيق الأساسى لم يتغير: أى تجريد الخديوى من سلطاته، وهو هدف سياسى فى المقام الأول. ولم يكن بمقدور ويلسون تحقيق أغراضه إلا بالهجوم على نظام الحكم الفردى الذى يحكم إسماعيل به.

(١٠١) لم يكن نوبار وحده هو المعارض على تعيين المسيو دى بليينير: فالحكومة البريطانية -أيضاً- قد رفضته. وبتاريخ ٣١ مايو سنة ١٨٧٨، سجل ريفرز ويلسون مايلى فى يومياته: "تسلمت رسالة من وزير مالية بريطانيا يخبرنى فيها أن رسالتى - التى وجهتها إليه بخصوص تعيينى وزير لمالية مصر - قد تم تحويلها إلى مجلس الوزراء لدراستها". وأضاف وزير مالية بريطانيا: "إن مجلس الوزراء يشجع فكرة قبولكم لتولى المنصب المعروض عليكم... ونثق معكم فى أنكم ستكونون فى وضع أفضل لو لم يتم تعيين مساعد فرنسى لكم

(102) Mac Coan: "Egypt under Ismail".

(١٠٢) بالطبع، فإن المستر ريفرز ويلسون لا يذكر كلمة واحدة فى مذكراته عن مظاهرات الرأى العام ضده فى مصر، واعتبر أن المعارضة القومية - التى شجعت إسماعيل وحسمت تردده مجرد "مسرحية هزلية". ولذلك، فإنه يعزو طرده من الوزارة - أساساً - إلى تردد حكومة صاحبة الجلالة وتناقض مواقفها، فقال:

"وصل هذا التناقض إلى ذروته في شهر مارس عندما أدلى السير ستافورد نورثكوت - وزير المالية البريطاني - بتصريح عجيب أمام البرلمان أعلن فيه "أننى مجرد موظف بسيط يعمل لدى الخديوى، ومن حقه الاستغناء عنى فى أى لحظة". ووصلت برقية بهذا الخبر إلى القاهرة وكان تأثيرها فورياً، ومنذ تلك اللحظة، تحدد مصيرى".

(Sir Rivers Wilson, Ibid.)

(ولمعرفة المزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع، راجع فصل "الرأى العام" فى دراستنا هذه).

الفصل السادس

العصر الذهبي للقناصل والمغامرين أو نظام الامتيازات الأجنبية والإصلاح القضائي

١- صورة للمجتمع الأوروبي في مصر وأخلاقيات القناصل.

٢- نشأة نظام الامتيازات الأجنبية، الحرية الدينية، حرية الإقامة والتنقل، حصانة المنازل، الضرائب والتملك العقاري، تطبيق العدالة في المجالين: المدني والتجاري، تطبيق العدالة في العقوبات، براءات الاختراع، الملكية الصناعية والملكية الأدبية.

٣- الإصلاح القضائي.

العصر الذهبي للقناصل والمغامرين أو نظام الامتيازات الأجنبية والإصلاح القضائي

فى عهدى عباس وسعيد، استفاد الأوروبيون من ضعف مصر: فلم يحترموا القانون العام للبلاد، وجعلوا إدارتها - عملياً - تحت سيطرتهم المطلقة.

وفى عهد محمد على، كانت مصر تخضع لـ "نظام الامتيازات الأجنبية" أو "مبدأ الحصانة الدولية" التى يتمتع بها السفراء وسواهم أمام القانون المحلى. وكان هذا المبدأ مطبقاً فى جميع أرجاء الإمبراطورية العثمانية. ولكن محمد على كان يعرف جيداً كيف يلتف حول بنود هذه الاتفاقات التى عفا عليها الزمن، أو - على الأقل - يعرف كيف يفسرها لصالحه هو - بذكاء - على الرغم من معارضة إنجلترا لذلك.

ولكن، فى عهد خلفاء محمد على، استطاعت فرنسا والدول الأوروبية الحصول على ما فشلت إنجلترا فى الحصول عليه من محمد على، وذلك بالتفسير المغلوط والمتعسف لروح الاتفاقات، خصوصاً بإدخالها عادات مخالفة لمعاهدات "الامتيازات الأجنبية" والقانون والأخلاق. وأصبح مجموع هذه الممارسات والتجاوزات هو نفسه قانوناً عرفياً خلقه - على هواه - المجتمع الأوروبى المقيم فى مصر.

أولاً: صورة المجتمع الأوروبى فى مصر وأخلاقيات القناصل:

لكى ندرك جيداً أهمية الإصلاح القضائى - أو القضاء المختلط - الذى أراد إسماعيل إقامته بدلاً من القوانين البربرية والتجاوزات الأوروبية، يجب علينا دراسة تطور هذا المجتمع الأوروبى الذى كان يُقيم فى مصر: فلقد كان هذا المجتمع يتكوّن أساساً من الخارجيين على القانون، ومزيفى النقود، وذوى السوابق

الإجرامية، و"الناباب"، والمغامرين من كافة الأشكال . كما يجب علينا دراسة التجاوزات التي قاموا بها - أو القانون الذي فرضته إرادتهم المطلقة - وذلك في ضوء "نظام الامتيازات الأجنبية" كما تم تطبيقه فعلاً في باقى أرجاء الإمبراطورية العثمانية.

إن دراسة هذه المشكلة - في كل مظاهرها - تسمح لنا بإلقاء الضوء على الجانب السياسى فى مصر الذى تينم به الحكومات الأوروبية وممثلوها، وتسمح لنا - أيضاً - بدراسة الجانب التجارى الخسيس الذى اهتم به رعايا هذه الحكومات.

وللقضاء على هذه التجاوزات ، وقبل إرساء أسس الإصلاح الذى سيجئ بنظام قضائى منظم (حتى ولو كان دولياً لكى يحل محل القضاء القنصرى والدبلوماسى)، أراد إسماعيل منذ بداية عهده أن يهاجم مصدر هذه التجاوزات، أى مقاومة تعديات العنصر الأوروبى والبدء فى سياسة الإصلاح الشامل. ولكن كل هذه النوايا الطيبة قد تحطمت بسبب ضعف شخصيته، والوقاحة غير المعقولة التى أبداهها أغلب القناصل الأوروبيين تجاهه .

وغداة ارتقاء إسماعيل للعرش، وقع حادث أجهز على مقاومته وجعله يرضخ لمطالب القناصل، ويترك كل المظالم القديمة تستمر كما هي: فقد أساء جنود مصريون معاملة بحار فرنسى، وأجرت السلطات المصرية تحقيقاً وعاقبت هؤلاء الجنود عقاباً قاسياً.

ولكن قنصل فرنسا اشترط على الحكومة المصرية تقديم اعتذار علنى وإلأ أمر بإئزال جنود فرنسيين - ترسى سفينتهم الحربية فى ميناء الأسكندرية - إلى المدينة. ووجه القنصل هذا الإنذار النهائى يوم ٢ فبراير سنة ١٨٦٣ على أن ينفذ فى اليوم التالى مباشرة. كما اشترط "عزل الضابط المسئول من رتبته، وعرضه مكبلاً بالقيود - هو والجنود المتهمين - لمدة ساعة فى الميدان الموجود أمام القنصلية الفرنسية. ويتم ذلك كله بحضور قوات تحمل السلاح" لأنه كان لابد من

تقديم نموذج علنى لإفهام السكان المحليين والجيش". وبالفعل تم هذا العرض أمام مبنى القنصلية الفرنسية. وفى تلك الأثناء، كان القنصل يقف ملوحاً براية فرنسا هاتفاً: "عاشت فرنسا".

ومن المؤكد أن إسماعيل — بخضوعه لضغط قنصل أجنبي — قد بدأ عيده بإظهار ضعفه الشديد. أمّا قنصل فرنسا، فإن موقفه غير المعتدل كان يستوجب اللوم، خصوصاً وأن الحكومة المصرية كانت قد أرسلت — منذ وقت قريب — قوات مصرية لمساعدة فرنسا فى حربها فى المكسيك. وبالتالي، فقد كان من حقها الحصول على بعض المجاملات.

وعلى كل حال، فمن المؤكد أن أغلب قناصل فرنسا كانوا يتمتعون باستقامة تامة، وكانوا يتمتعون — غالباً — عن الاشتراك مع بعض المغامرين الذين كانوا يحظون بحماية شخصيات مسنولة فى باريس. ولكن هؤلاء القناصل كانوا متشبعين تماماً بفكرة تفوقهم وفى غاية الحساسية: فتأثروا — غالباً — بالجالية الفرنسية كبيرة العدد (والتي لم تتصف كلها بصفات حميدة) فتركوها تقودهم لارتكاب أخطاء مؤسفة، ومعاملة مصر كما لو كانت بلداً محتلاً.

وبالقطع، فإن وضع القنصل العمومى لم يكن مريحاً فى مثل هذه الظروف . وفى وقت لاحق، كتب الميسو بوجاد (Poujade) قائلاً: "يوجد فى مصر ٢٥ ألف فرنسى، فوجد القنصل العمومى الفرنسى نفسه يقوم بدور الحاكم السياسى الرئيسى لهذا العدد الكبير من مواطنيه. وكان هذا العدد الكبير يتكون كله — تقريباً — من أشخاص بالغين جاءوا إلى مصر بحثاً عن الثروة، وغَيْر عدد كبير منهم أسماءهم الحقيقية لإخفاء ماضيهم المشين.

"وكان واجب القنصل أن يدافع عن المطالب العادلة ليهؤلاء الفرنسيين وحماية مصالحهم الشرعية. ولكن ادعاءاتهم كانت مجحفة فى أغلب الأحيان. فإذا

التزم بقواعد العدالة والقانون، فإنه سيثير العداوات والأحقاد ضده. ويحدث أحياناً أن يقوم نوع من الصحافة السرية الخسيسة بخدمتهم، كما يحدث حالياً^(١).

وكان مطلوباً من الوالى أن يُبدي مقاومة فعالة ضد التدخل الأجنبي لكي يُعَوِّض الضغط الذى يتعرض له القناصل من قبل مواطنيهم وحكوماتهم. ولكن الحادث الذى تعرَّض له البحار الفرنسى قد فضح ضعف شخصية إسماعيل. وبدءاً من تلك اللحظة، تم تنفيذ خطة لممارسة ضغوط حقيقية على الوالى "الذى لا يملك سوى الرضوخ حيالها وإلا تُعرَّض لاضطهاد أسوأ مما لاقاه عمه"^(٢).

لقد كان إسماعيل يتذكر عمه فى مواقف عدة. وعلى الرغم من وجود وزراء (مثل نوبار وشريف) بجانبه عزموا على التصدى لطوفان التدخل الأجنبي، إلا أنه كان يفتقد الشجاعة اللازمة للدفاع عن كرامة الدولة وخزائنها ضد أطماع القناصل.

كما اتصف إسماعيل — أيضاً — بالسفه الطائش: ومنذ سنة ١٨٦٤، أبدى سخاءً هائلاً تجاه شركة "Compagnie des Messageries Imperiales" بدءاً من بحارة السفينة Peluse (الذين منحهم ٢٠ ألف فرنك) حتى موظفى الإدارة العليا (الذين منحهم حق) إدارة سفينتين بخاريتين من أحدث طراز تبلغ قيمتهما من ٧ إلى ٨ ملايين فرنك. هذا بخلاف المجوهرات — التى أهداها للضباط ولزوجة وكيل الشركة الرئيسى — والتى قد يصل ثمنها إلى ١٠٠ ألف فرنك. وقام إسماعيل — أيضاً — بتسوية أشغال القنصلية العامة لفرنسا (التى تكلفت من ٢٠٠ إلى ٣٠٠ ألف فرنك فرنسي)، والترضيات المهمة لكل الفرنسيين الذين أساء رجال السلطة المصرية معاملتهم^(٣).

ولم تقف أرباحية إسماعيل عند هذا الحد: فقد امتدت لتشمل الهيئة القنصلية نفسها؛ فبتاريخ ١٩ مارس سنة ١٨٦٥، كتب قنصل فرنسا ما يلي: تفى الوقت الحالى، يتحدث الناس فى الأسكندرية عن كرم الوالى الذى أبداه تجاه الهيئة

الدبلوماسية فقد منح صاحب السمو "أبغادية" للقنصل العام البرتغالي مبلغ مساحتها ٣٠٠ فدان (وتدر دخلاً يصل إلى ٣٠٠ فرنك نابوليوني)^[١]. كما منح ٢٠٠ فدان - لقنصل أسبانيا العام - في القاهرة على طريق شبرا، وتبلغ قيمتها ٤٠٠ ألف فرنك تقريباً، ولم يكتف إسماعيل بذلك: فبنى منزلاً على هذه الأرض - على نفقته الخاصة - وأهداه لهذا الموظف.

"وفي أثناء حديث القنصل العام السويدي مع صاحب السمو، اشكى القنصل من غلاء المعيشة الذي يتزايد كل يوم. وبعد انتهاء المقابلة، فوجئ بالوالى يُهديه سنداً من سندات الجمارك، قيمته ١٨٠٠ جنيه إسترليني فأخذه. إن سعادتك تعرفون أن أغلب القناصل العموميين يقبضون - بانتظام - مبالغ مالية من الوالى أو يتلقون - من وقت لآخر - هدايا متفانته القيمة بصفة هدايا بلا مقابل منهم"^(٤).

وفي حالات عديدة، تصدى القناصل لتصرفات المغامرين المعروفين على الرغم من أن هؤلاء المغامرين كانوا يحظون بدعم غير مُعلن من وزارة الخارجية الفرنسية. وفي هذا الصدد، فإن حالة شخص يُدعى الكونت دى بيسون (de Bisson) تُعتبر أفضل مثال يبرهن على ما ذكرناه: فلقد وصل هذا الشخص إلى مصر في سنة ١٨٦٣ ومعه توصيات من شخصيات رفيعة القدر في باريس، وقدم نفسه للوالى على أنه جنرال في الجيش الفرنسي، واقترح على الوالى أن يرسله إلى الحبشة - في المديرية المتأخمة لحدود مصر - لكى يقوم بمشروع زراعى وصناعى هناك، وأشار - من طرف خفى - لإسماعيل أنه مكلف بمهمة سياسية في تلك المنطقة. وفي تلك الفترة تحديداً كانت الحبشة في حالة عداء كامن مع مصر.

[١] "الفرنك النابوليوني": عملة ذهبية فرنسية قديمة كانت قيمتها تصل إلى ٢٠ فرنك. وكانت عليها صورة جانبية لنابوليون [المترجم].

وبكرمه المعهود، أرسله إسماعيل إلى هناك في موكب ومعه حراسة على نفقته. وهكذا وصل الكونت إلى أسوان - مع موكبه وحراسه - على متن سفينة بخارية تقطر خلفها قاربين وضعهما صاحب السمو تحت تصرفه. وفي كل مركز في الصعيد، كان الكونت يحصل مجاناً - هو وصحبته - على الخبز والخراف والخضروات والفواكه والنبيد والسكر والقهوة والجوخ والأغطية الصوفية وأدوات المعيشة إلخ إلخ ...

ومن أسوان إلى كوروسكو، انتقل مجاناً على ظهر أربعة أو خمسة قوارب. ولاجتياز صحراء كوروسكو، استخدم ما لا يقل عن ١٦٠ جملاً لم يدفع أجرتها ولم يدفع حتى أتعاب الأدلاء. وقطع الكونت وصحبته معه كل أرجاء مصر والسودان دون إنفاق أى مبلغ من كيسه. ودامت بعثة الكونت ثلاث سنوات وكُتبت الحكومة المصرية ما لا يقل عن ٦٠ ألف فرنك بخلاف المشاكل التى تسبب فى إثارتها^(٥).

وفي الواقع، فإن مشاريع الكونت دى بيسون كانت غير معقولة: ففي مدينة بربرة، التقى بموسى باشا - حاكم السودان - الذى لخص انطباعاته عن محادثاته مع الكونت فى رسالة مؤرخة فى ٦ جمادى الآخر (نوفمبر ١٨٦٣)، جاء فيها: "لا أعرف - بالضبط - ماهى نوايا الكونت الحقيقية. لقد استنتجتُ من كل أحاديثه معى أنه جاء إلى هنا وبصحبه أناس كثيرون لكى يجد مبرراً يسمح له برفع قضية مُطالبة بالتعويض على الحكومة المصرية أو للبحث عن وسيلة ما تجعله يتدخل فى شئوننا".

وكان حاكم السودان على صواب لان الكونت كان مجرد مغامر ومتآمر أراد إثارة حرب بين مصر والحبشة، وتكوين ثروة. وكان لإقامة بعثة الكونت فى الخرطوم فائدة لها: فكل أفرادها قد حصلوا على ملابس جديدة على نفقة الخزانة المصرية، وأسهمت الترسانة فى تلك الحملة. وفى كل يوم، كان يتم عمل استعراض عسكري وتدريبات أمام الكونت الذى يرتدى ملابس عسكرية ويضع

علامات رتبة جنرال في الجيش الفرنسي، بل ووصل به الأمر إلى حد شراء مدفع!^(١).

وبتاريخ ١٢ رجب ١٢٨٠ هجرية (ديسمبر سنة ١٨٦٣)، كتب موسى باشا رسالة جاء فيها: "جاعنى الكونت ليخبرنى أنه تلقى رسالة من قسيس مقيم فى المنطقة. وأخبره القسيس بأنه اتفق مع أحباش منطقة " تيجرى " للقيام بتمرد ضد "كاسا" ("تيودور")، وأن هذا التمرد سيبدأ فور ظهور قوة من الجنود الفرنسيين... وفى حوار آخر معه، أخبرنى بأن الحكومة الفرنسية قد سمحت له - وحتى إشعار آخر - بالبقاء فى المنطقة الواقعة على الحدود المصرية مع الحبشة. وبالتالى، فإنه يفضل الرحيل..." وذكر لى أيضاً أن - إنجلترا ستغضب بالتأكيد إذا استولت الحكومة المصرية على الحبشة. ولكن فرنسا تتمنى أن يتحقق ذلك: فإذا لم تقم مصر بالاستيلاء على الحبشة، فستكون فرنسا مجبرة على تنفيذ هذا الغزو بنفسها ولمصلحتها هي".

وفى مدينة " كسلا"، التقى الكونت بالمسيو لوجان (Lejean) - قنصل فرنسا فى "مُصوَّع" - والأب ستيللا (Stella) المقيم فى مدينة "كيرين" (فى إقليم بوجوس). وبدلاً من أن يتم الأب ستيللا بالشئون الدينية والتعليم، فإنه كان يُنذَر أمواله ويشارك فى مؤامرات سياسية لدرجة أضرت بمركزه وأجبرته على الهروب من النجاشى تيودور، ملك الحبشة.

وهذا اللقاء الذى تم فى "كسلا" كان موضوع رسالتين بعث بهما الكونت إلى موسى باشا. وكانت الرسالة الأولى بتاريخ ٢١ فبراير سنة ١٨٦٤، وتناولت تفاصيل الشئون الحبشية التى حصل عليها الكونت من الشخصين اللذين قابلهما: "يُعسكر الإمبراطور - حالياً - بالقرب من مدينة "جوندار"، وقام بتجميع كل قوات إمبراطوريته فيها. ويُقال إنه يستعد لشن غزوة مباغتة على السودان، ولديه ٦٠ ألف رجل مسلحين تسليحاً سيئاً جداً وعشرة مدافع. وفى مثل هذه الظروف

الخطيرة، يجب أن أكون في مصر لمراقبة تطوّر الأحداث، ولكي أكون في انتظاركم".

وفيما بعد، كلف قنصل فرنسا الميسيو جارنييه (Garnier) بالتحقيق فيما ذكره الكونت . وبصفته معلقاً ذكياً، فإن الميسيو جارنييه كتب تقريراً مهماً جاء فيه: "بالقطع، فإن الميسيو دى بيسون كان يريد إثارة قلق موسى باشا وإجباره على التعجيل بالعودة من كردفان - حيث كان هناك - إلى الحدود مع الحبشة".

ثم أضاف الكونت في رسالته: "يجب على أن أخبر سعادتك بأن حاكم كسلا رحل فجراً - بشكل مفاجئ - غداة وصولي. وبما أنني لا أريد أن أدفن - لا أنا ولا زوجتي - في كسلا، فأبني مضطراً إلى أن أصرف النظر عما كنت أعتويه وأجعل الأحداث تتسارع لأنه إذا حدث هجوم، فإن هذا المدير سيتركنا لكي نذبح جميعاً على الأراضي المصرية".

وعلق الميسيو جارنييه على ما جاء في رسالة الكونت بقوله: "كان على الكونت عبور الحدود. ولكن ما ذكره يُثبت أنه قرر الاستقرار على جزء من الأراضي المصرية، ومنها يقوم بإثارة الاضطرابات فيهاجمه الأحباش ويعتدون على الأراضي المصرية، ويعطى - بذلك - لموسى باشا مبرراً لغزو الحبشة. لقد كان موسى باشا بعيداً عن المواقع الجديدة التي يتحرك الكونت فيها.

"ومع أن الكونت أبلغ الأخبار لموسى باشا، إلا أنه ترك سلطات "كسلا" تعتقد أنه توجه إلى "شيتال" و"آدارتي" في بلاد البوجوس... وبما أن الكونت أخفى عن السلطات مشروعه بالتوقف على نقطة في الأراضي المصرية، فلا بُد أنه كان يخشى من أن السلطات ستضع العقبات في طريق تنفيذ مشروعه. ولكنه إذا استطاع تنفيذ المشروع، وإذا استطاع الاستقرار في هذه النقطة، فالمدير لن يكون أمامه سوى إبلاغ موسى باشا. وفي انتظار وصول رد موسى باشا، سيستطيع الكونت أن يجعل الأحداث تتسارع"^(٢).

وبالفعل، أجرى الكونت محادثات مع الأب ستيل وقرر بعدها الاستقرار في "كوفيت"، واعتبرها منطقة مستقلة، وقَّع نفسه للسكان المحليين - من قبائل "باريا" - بصفته حاميتهم، وقرر تغيير ولايتهم الذي يُبدونه للحكومة المصرية.

وتعتبر هضبة "كوفيت" موقعاً استراتيجياً مهماً: فهي منفذ حقيقي من "تاكّا" إلى الحبشة وبالعكس. ولها ميزة أخرى تتمثل في أنها تقع وسط منطقة القبائل الرُّحْل المتمردة وتقسّمها إلى قسمين.

وأدرك المصريون مزايا هذا الموقع الاستراتيجي: ففي كل عام، ومنذ ١٠ أو ١٥ سنة مضت، كانوا يرسلون فرقة عسكرية قوية تعسكر في "كوفيت" لمدد مختلفة لكي تحت القبائل على سرعة دفع الضرائب المفروضة عليها. وكان للمصريين هناك "زريبة" واسعة، أي مساحة كبيرة تحوطها الأعشاب الشوكية التي تقوم مقام السياج تحيط بالأكواخ التي يسكنها الجنود المصريون عندما يعسكرون في تلك المنطقة.

واستقر الكونت في هذه "الزريبة" في "كوفيت" وأسس شركة من المستعمرين أسماها شركة "Palméro - du - Bisson" لزراعة القطن والمنتجات المدارية في أواسط أفريقيا. وعلى الفور، أعلن المستعمرون أنهم 'جاءوا إلى أفريقيا لإنشاء مستعمرة في الأراضي القاحلة والخالية من السكان والزريبة من الحبشة، وأنهم أقاموا منشأة واسعة الأطراف في "كوفيت" بأرض الباريا".

وزوّدت السلطات المصرية الكونت دي بيسون ببذور القطن والنيلة لزراعتها هناك، ولكنها فهمت أهدافه بسرعة وشعرت بئكرانه للجميل وجحوده: فهو قد بدأ في بناء منشأته حول السور الذي يحمي "الزريبة" وبالقرب منها. فكان من السهل إدراك أن هذه المنشآت ستسيطر على "الزريبة". وبالتالي، سيكون الجنود المصريون تحت رحمة نيران المدفع الذي اشتراه الكونت من الخرطوم وكان يزعم - أيضاً - إنشاء بطارية مدفعية.

وهكذا نجد أن الكونت قد استقر في مقاطعات مصرية، وبنى استحكامات بدلاً من عمل مشروع زراعي/ صناعي في بلد يقع خارج الحدود المصرية. واضطر المصريون إلى إيقاف بناء هذه الاستحكامات وإنهاء هذا التصرف الطائش وغير المسئول الذي يبدد - كل يوم - بنشوب خلافات مع الحبشة.

وعندما فشل الكونت دي بيسون في مشروعه السياسي والعسكري - بفضل يقظة السلطات المحلية - حاول جاهداً أن يخرج من هذه المغامرة بتعويض ضخم. لقد كانت الحكومة المصرية في غاية السخاء معه هو ورفاقه؛ ومع ذلك، طالبها بدفع تعويض قدرة ١٠ ملايين فرنك بحجة أن قوات الوالي طردته بقسوة من أراضٍ اشتراها بمبلغ ٢٠٠ ألف فرنك، وأن قوات الوالي سلبته ممتلكاته، كما ادعى أنه زرع مساحات واسعة بالقطن. وكان من الواضح - تماماً - أن الكونت يذّعي ادعاءات كاذبة: فهو قد وصل إلى تلك المنطقة في نهاية شهر مارس ورحل عنها في بداية شهر مايو، فكيف استطاع - خلال شهر واحد - زراعة تلك المساحات الشاسعة بالقطن؟

ومنذ البداية، استجوب القنصل العمومي الفرنسي - المسيو تاستو - رفاق الكونت، ثم حذر وزير الخارجية الفرنسي من هذا الشخص الذي وصفه بأنه "يشك في قواه العقلية، وأن رأسه ملىء بمشروعات مضطربة يختلط فيها الصيد بالزراعة باستغلال مناجم الفحم والذهب. ولذلك، يجب توخي الحذر إزاء ادعاءاته"^(٨). ولم يكتف القنصل بذلك، بل إنه أرسل الترجمان الأول للقنصلية - المسيو جارنييه - إلى "كوفيت" للتحقيق في هذه الادعاءات. وكانت خلاصة تقريره - في سنة ١٨٦٥ - ضد ادعاءات الكونت تماماً.

وأثبت التحقيق مع مشايخ قبائل "الباريا" أنه لا يوجد أي عقد بيع بينهم وبينه. وبخصوص ادعاءاته بشراء الفدان منهم بثلاثة تالاري، فقد أكدوا جميعاً بأنهم لم يتسلموا منه سوى بندقية وقطعة قماش مصنوعة من القطن المحلي، وتلقى بعضهم منه تالاري واحد (أي ما يساوي خمسة فرنكات). وفيما يتعلق بالمساحات الشاسعة

المزروعة قطناً ونيلة، فقد أجمع شيوخ القبائل - ودراسة حالة الأرض - أن الأمر لم يتجاوز بضعة أمّار من الأرض زُرعت بالنجيل والخضروات على جانبي خور من الخيران لإدخال البهجة على قلب الكونتيسة دي بيسون .

إن الموقف الذي اتخذته تاستو - ومن بعده أوتريه (أبريل سنة ١٨٦٥) - كان من أشرف المواقف وأنبلياً. ولكننا لا نستطيع أن نقول الشيء نفسه عن موقف الحكومة الفرنسية: ففي أثناء إجراء التحقيق، سافر الكونت إلى باريس ثم عاد إلى مصر في سنة ١٨٦٥. وأعلن عن موعد وصوله باتباع سلوك مستهجن ومشبوه، وفي رسالة بتاريخ ٢٨ أبريل سنة ١٨٦٥ ، طلب وزير الخارجية الفرنسي إقالة إبراهيم بك - مدير كنسلا - لأنه احتجز المترجم السابق للكونت لمدة ١٥ يوماً.

وكان سيبدو منطقياً أكثر لو أنه طالب باستدعاء الكونت الذي ذهب إلى الصعيد - بعد عودته - على رأس عصابة (أو قوة) مسلحة وأثار اضطرابات خطيرة للسلطات المصرية. وفي نيابة المطاف، غادر الكونت الصعيد وسافر إلى باريس في شهر يوليو سنة ١٨٦٥ .

ومن ناحية أخرى، فإن آخر تقرير كتبه المسيو جارنييه كان بتاريخ ٢٩ يوليو سنة ١٨٦٥ من الخرطوم، وطلب فيه من القنصل أن يرفض رفضاً تاماً مزاعم الكونت. وبتاريخ ٨ أكتوبر سنة ١٨٦٥، علّق المسيو أوتريه على هذا التقرير بقوله: "إن كل ما سمعته في مصر عن هذا الموضوع يسمح لي أن أعتقد بأن ملاحظات المسيو جارنييه عادلة"^(١).

وكان من الممكن أن تنتهي المسألة عند هذا الحد. لكن، على الرغم من إجراء تحقيق استمر عامين (دفعت الحكومة المصرية تكاليفه الباهظة)، وعلى الرغم من ملاحظات وتعليقات المسيو جارنييه المطابقة لتعليقات وملاحظات القنصلين (تاستو وأوتريه)، إلا أن الكونت دي بيسون استمر في إرسال سلسلة من

الشكاوى والالتزامات الجديدة والكاذبة من باريس لكي يحصل على أى تعويض بأية وسيلة، وقد ساندته الحكومة الفرنسية في مساعيه.

وفي البداية، قرر أن يُخَفَّف من غلوائه وطالب الوالى بدفع ٢٠ ألف فرنك بصفة تعويض عن الأشياء التى ادعى أنها فُقدت منه بسبب السلطات المصرية. وعلى الرغم من تعليمات وزير خارجية فرنسا للقنصل بخصوص هذا الموضوع، فإن المسيو أوتريه تردَّد فى متابعتة: ففى رسالة بعث بها إلى وزارة الخارجية الفرنسية - بتاريخ ٩ ديسمبر سنة ١٨٦٥ - ذكر التكاليف الهائلة التى تكبدها الوالى بسبب تصرفات الكونت.

وذكر القنصل فى هذه الرسالة ما يلى: "ومن حقنا أن نتساءل: كيف نطالب - اليوم - بتعويض عن بعض أشياء يُقال إنها فُقدت بسبب خطأ السلطات المصرية؟ إننى أشك فى أننا سنستطيع إثبات ذلك. وسيكون من حق الحكومة المصرية رفض دفع أى تعويض، خصوصاً وأن كثيراً من هذه الأشياء كانت الحكومة المصرية قد زودت الكونت بها مجاناً ...

"إننى أرجو سعادتكم أن تعطونى دائماً تعليمات جديدة توضح لى ما إذا كان يجب على الاستمرار فى بذل محاولات أعتقد أن فرص نجاحها ضئيلة للغاية. فعندما ينخفض طلب التعويض من ١٠ ملايين فرنك إلى ٢٠ ألف فرنك فقط بعد التحقيق، وعندما تكون المصادقية لا تعتمد إلاً مزاعم شخص لا يتورع عن المطالبة بمبلغ مُبالغ فيه إلى هذا الحد، فيجب علينا أن نتوقع مقاومة عنيفة من الحكومة المصرية".

وقبل أن تصل هذه الرسالة إلى الوزير، تلقى القنصل تعليمات جديدة منه لمساندة الكونت فى ادعاءات حديثة وجهها الكونت إليه من باريس بتاريخ ١٨ ديسمبر سنة ١٨٦٥. ورد القنصل عليه فوراً بتاريخ ٨ يناير سنة ١٨٦٦: "تلقيت برفقة سعادتكم يوم ١٨ ديسمبر بخصوص المعاملة السيئة التى تعرض لها رفاق

المسيو دي بيسون من سلطات كسلا. وكتب لى الكونت رسالة (مرفق لكم صورة منها) يذكر فيها الأخطاء نفسها. وفي الوقت نفسه، يطلب دفع تعويض - يتراوح من ٤٠٠ إلى ٥٠٠ ألف فرنك - عن بضائع يدعى أن كتائب الجنود الزوج المتمردة قد نهبتهما.

وهكذا نجد أن الكونت أراد الاستفادة من تمرد قامت به حامية كسلا لى يحقق آماله فى الحصول على تعويض فشل عدة مرات فى اقتناصه. وأضاف القنصل قائلاً: لكن، بالصدفة وصل رفاق الكونت مؤخراً إلى الأسكندرية. فكنت حريصاً على سؤالهم عن موضوع شكاوى رئيسهم السابق، فأجمعوا كلهم على نفي حدوث أى سلب أو نهب، وأن كل الأغراض التى كانت فى المخازن قد أودعوها بصفة أمانة لدى أحد موظفى مديرية كسلا وأخذوا منه إيصالاً، وبإستطاعتهم إستردادها عندما يطلبونها.

ولم يُقدّم أى منهم أية شكاوى من السلطات المحلية، والتظلم الوحيد الذى أعلنوه هو أن السلطات المحلية - فى وقت محدد - رفضت إمدادهم بالذرة. إن هذه التصريحات تتناقض تماماً مع ما يدّعيه الكونت. ولذلك، فقد وجدت من اللازم تسجيلها بشكل رسمى...^(١٠).

ولكن الكونت كان يستند بقوة على دعم حكومته له، فكان يلجأ لترسانته من الادعاءات الكاذبة، ويبدأ من جديد محاولاً استنفاد صبر القنصلية الفرنسية والوالى كى يحصل على تعويض ما بأية وسيلة. وفى سنة ١٨٦٧، فكر فى تزوير وثائق يكون لها - فى تصوره - تأثير حاسم: فقدم عقد بيع أراض مزور يحمل أختام يدعى أنها أختام رؤساء قبائل الباربا. ولحسن الحظ، استطاع المسيو أوتريه إثبات أن هذا العقد قد تم تزويره لاستخدامه فى طلب التعويض؛ فبتاريخ ١٩ أبريل سنة ١٨٦٧، أبلغ القنصل حكومته بأن العقد المذكور "مختوم بثلاث حلقات فضية منقوش عليها أسماء عربية. وقد تم العثور على هذه الحلقات الثلاث بين أمتعة المسيو ديمورو (قريب ورفيق الكونت فى رحلته) بعد وفاته^(١١).

وبالتأكيد، فإن الكونت لم يكن يتوقع - أبداً - اكتشاف التزوير الذى كان يجب أن يُحرجه بعد ما سبق اكتشافه من ادعاءاته الباطلة. ولذلك، يحق لنا أن نتساءل: لماذا كان وزير الخارجية الفرنسى يشجع علانية - بشكل أو بآخر - الألاعيب الخطرة والمشينة التى يقوم بها هذا المغامر طوال أربع سنوات؟ وعلينا أن نتخيل كم المشاكل - والعذاب الطويل - الذى أرقق الحكومة المصرية عندما نعرف أنها كانت تُجر فى قضايا مشابهة للمثول أمام ١٧ محكمة قنصلية موجودة فى مصر.

إن موقف الحكومة الفرنسية - فى هذه القضية - قد جعل الفرنسيين المقيمين فى مصر متغطرسين ومن الصعب التعامل معهم، كما تسبب فى وقوع حوادث عديدة أساءت إلى العلاقات بين البلدين. ولذلك، منجد أن البعثة العسكرية الفرنسية - فى مصر - اعتبرت نفسياً تابعة لوزارة الحرب فى فرنسا ولا تتلقى الأوامر إلا منها مباشرة. وفى شهر يوليو سنة ١٨٦٨، أصدر وزير الجهادية المصرية - شاهين باشا - أمراً للنقيب (كابتن) راباتيل (Rapatel) مدير تحصينات الاسكندرية للمجئ إلى القاهرة حيث تم تعيينه فى منصب جديد. لكن راباتيل رفض تنفيذ الأمر وصنم - أولاً - على إبلاغ المارشال نييل (Niel) فى فرنسا. وبهذا التصرف يكون قد أخل بالتسلسل القيادى العسكرى لأنه تخطى العقيد [الكولونيل] ميرشير (Miricher)، رئيس البعثة العسكرية الفرنسية فى مصر.

وبإمكاننا الآن أن ندرك لماذا أدار إسماعيل ظهره للفرنسيين منذ سنة ١٨٧٠ وحاول أن يستبدلهم بالأمريكيين أو الإنجليز فى الإدارتين المدنية والعسكرية، وكان الوالى يعلن ذلك لكل من أراد أن يفهم. وبتاريخ ٨ يونيو سنة ١٨٧٠، كتب الكونت برنبيه دى مونموران (Bernier de Montmorand): "منذ وصولى إلى مصر، لم يخف الوالى عنى ما سبق لى وأن لاحظته من انهيار شبه تام للنفوذ الفرنسى. وكرّر الخديوى ذلك أمام الكثيرين. ومن الواضح أن الأحداث تثبت ما يقول.

"وَيَتَمَّ سَمُوهُ قَنَاصِلُنَا بِأَنَّهُمْ السَّبَبُ فِي هَذَا الْإِثْيَارِ، كَمَا يَدَّعَى بِأَنَّهُمْ يَسْعُونَ دَائِمًا لِتَحْقِيرِ رَئِيسِ الْحُكُومَةِ وَوُزَرَائِهِ وَمَدِيرِي الْمَدِيرِيَّاتِ وَالْمُوظَّفِينَ الْمَصْرِيِّينَ. وَأَضَافَ سَمُوهُ أَنَّهُ أَرَادَ - دَائِمًا - أَنْ يَجْعَلَ الْفَرَنْسِيِّينَ يَسْتَفِيدُونَ بِإِعْطَائِهِمْ أَمْتِيَازَاتٍ أَوْ وَظَائِفَ، لَكِنَّهُ - فِي كُلِّ مَرَّةٍ - لَمْ يَجْنِ مِنْ وَرَائِهِمْ سِوَى الْمَشَاكِلِ وَالْقَضَايَا وَسُوءِ الْعِلَاقَاتِ مَعَ مَمْتَلَى فَرَنْسَا. وَاشْتَكَى سَمُوهُ مِنَ الْأَسَالِيبِ الَّتِي يَسْتَخْدِمُهَا قَنَاصِلُنَا تَجَاهَ مُوظَّفِيهِ، وَأَنَّهُمْ يُضْخَمُونَ أَيْةَ مُشْكَلَةٍ بَسِيطَةٍ وَيَحُولُونَهَا إِلَى أَرْزَمَةٍ كَبِيرَةٍ".

وَفِي الْوَاقِعِ، وَقَبْلَ وَصُولِ الْكَوْنْتِ دِي مُونْمُورَانِ، كَانَ الْمَسِيوُ تَرِيكُو (Tricou) - قَنَصِلُ فَرَنْسَا بِالْإِنَابَةِ - قَدْ اسْتَعْمَلَ خِلَافًا بَسِيطًا بَيْنَ الْقَوَاسِ التَّابِعِ لَهُ وَأَحَدِ الْمَصْرِيِّينَ، فَقَامَ بِتَهْدِيدِ السُّلْطَاتِ الْمَصْرِيَّةِ بِأَنَّهُ سَيَنْزِلُ الرَّايَةَ الْفَرَنْسِيَّةَ مِنْ فَوْقَ مَبْنَى الْقَنَصَلِيَّةِ وَأَنَّهُ سَيَأْمُرُ الْبَحَارَةَ الْفَرَنْسِيَّةَ - الْمَوْجُودِينَ عَلَى سَفِينَةٍ حَرْبِيَّةٍ رَاسِيَةٍ فِي الْمِيْنَاءِ - بِالنَّزُولِ إِلَى مَدِينَةِ الْأَسْكَندَرِيَّةِ.

لَقَدْ كَانَ الْقَنَاصِلُ الْفَرَنْسِيُّونَ - مِثْلُهُمْ فِي ذَلِكَ مِثْلُ قَنَاصِلِ الْوَلَايَاتِ الْمُتَّحِدَةِ الْأَمْرِيكِيَّةِ وَإِيطَالِيَا وَالنَّمْسَا - يَسْتَهْوِبُهُمْ مَوْضُوعُ إِخَافَةِ إِسْمَاعِيلَ لِاعْتِقَادِهِمْ بِأَنَّهُمْ لَنْ يَحْقُقُوا شَيْئًا إِلَّا بِإِثَارَةِ الْخَوْفِ لَدَيْهِ. وَلَكِنَّهُمْ نَسُوا أَنَّهُمْ - بِذَلِكَ - يُسَيِّئُونَ اسْتِخْدَامَ قُوَّتِهِمِ الْمَفْرُطَةِ - وَغَيْرِ الْمُبَرَّرَةِ - فِي حُلِّ خِلَافَاتٍ نَافِيَةٍ إِنْ لَمْ يَكُنْ مُشْكُوكَ فِي صَحَّتِهَا. وَاقْتَنَعَ الْكَوْنْتِ دِي مُونْمُورَانِ بِهَذَا الرَّأْيِ لِأَنَّهُ عُلِّقَ عَلَى مَا صَرَحَ بِهِ الْوَالِي بِقَوْلِهِ: "لَنْ أَقُولَ إِنْ الْوَالِي يُبَالِغُ قَلِيلًا... وَلَكِنِّي لَا أُسْتَطِيعُ أَنْ أَنْفِي تَمَامًا وَجْهَةَ نَظَرِهِ تَجَاهَ السُّلُوكِ الَّذِي اتَّبَعْنَاهُ مِنْذُ فِتْرَةٍ فِي مِصْرَ.

"وَفِي هَذَا الْبَلَدِ، يَوْجَدُ خَطَّانَ سِيَاسِيَّانِ يَفْرَضَانِ نَفْسِيَهُمَا عَلَيْهِ. وَاسْمُحُوا لِي سَعَادَتُكُمْ بِأَنْ أَسْمِيَ الْخَطَّ الْأَوَّلَ بِاسْمِ "سِيَاسَةِ الْعَنْفِ". وَهَذِهِ السِّيَاسَةُ عِبَارَةٌ عَنْ:

- الْحَدِيثُ بِصَوْتِ عَالٍ وَصَارِمٍ فِي جَمِيعِ الْمَوَاضِيعِ.

- وَتَهْدِيدُ الْمُوظَّفِينَ الْمَصْرِيِّينَ بِسَبَبِ أَيْةٍ خَفِوَةٍ.

- وإرسال قوائم القنصلية لى ينتزعوا بالقوة من الشرطة أحد الفرنسيين -
- من مثيرى المشاكل - الذى تم حبسه حبساً احتياطياً لارتكابه جرم ما.
- وبسط الحماية الفرنسية على كل الحماقات التى يرتكبها بعض مواطنينا.
- وطلب التعويضات لهم لأية ضربة بسيطة يتلقاها أحدهم فى مشاجرة يكونون هم - فى الغالب - الذين بدأوها.
- وباختصار، فإن هذه السياسة تتلخص فى التعامل - مع بلاد الشرق - كما لو كنا فى بلد محتل مع استخدام نصوص معاهدات "الامتيازات الأجنبية" استخداماً خرقياً بدلاً من تطبيق روح النص.
- وربما كانت هذه السياسة ضرورية فى العصر الذى عقدت فيه أولى معاهدات "نظام الامتيازات الأجنبية"، ولكنها أصبحت سياسة خطيرة فى الوقت الحالى. كما أعتقد بأن الزمن قد عفا عليها فى بلد لا ينبغى - بشكل مُحَدَّد - إلا أن نبتع معه طرق الحماية التقليدية التى منحناها له.
- "أما الخط الثانى الذى لا حظته فى مصر - والذى انتهجته شخصياً - فهو خط مغاير تماماً للخط الأول... (١٢)".

لقد وصل المسيو دى مونموران إلى مصر فى شهر أبريل سنة ١٨٧٠، ووجه يوم ٨ يونيو ملاحظاته وانتقاداته الدقيقة للغاية حول سياسة من سبقوه. ومن سخرية القدر أنه تخلص عن رأيه السابق وسقط فى شباك السياسة الأولى التى سبق له وأن انتقدها، أى سياسة العنف .

وفى الواقع، فإن كل سكان الإسكندرية كانوا يشعرون بالقلق فى شهر يونيو سنة ١٨٧١: فقتل فرنسا أصدر بياناً عدَّ فيه بعض شكوى القنصلية ضد الحكومة المصرية، ثم أصدر "تعليمات" يدعو فيها "كل الفرنسيين لمقاومة الشرطة

المحلية والتصدى لها حتى يسترد حقه". وبهذا التصرف، يكون القنصل قد خرّض المقيمين الفرنسيين على إثارة الاضطرابات والفوضى.

واشتكى نوبار باشا من أن "المسيو دى موموران فى الأونة الأخيرة قد استخدم لغة وأسلوباً - عند مخاطبته لحكومة الخديوى - لا تقبلها أية حكومة تحافظ على كرامتها". ولذلك، فإنه طلب - باسم الخديوى - تحكيم الهيئة القنصلية فى مصر. وبتاريخ ٢٨ يونيو، أرسل أغلب القناصل الرد القالى على طلب الخديوى: "إن الهيئة الدبلوماسية والقنصلية تقر بأنه ليس من حقها إصدار حكم على سلوك أحد أعضائها، إلا أنها ترى أن "التعليمات" المذكورة تعتبر تطبيقاً لمبدأ مخالف للقانون الدولى العام، وتُشكل خطراً على أمن السكان المحليين والجاليات الأجنبية".

وحالما عرفت الحكومة الفرنسية بهذه الحماسة التى ارتكبتها القنصل، أرسلت له أمراً بسحب هذه "التعليمات" ووافقت على مبدأ التحكيم. وتم اختيار السادة الآتية أسماؤهم للتحكيم وهم: دى مارتينو (de Martino)، قنصل إيطاليا؛ وإدوار ستانتون (E. Stanton)، قنصل إنجلترا؛ ودى ياسموند (de Jasmund)، قنصل ألمانيا. وبتاريخ ٢٩ نوفمبر سنة ١٨٧١، أصدر المحكمون حكماً لصالح الحكومة المصرية جاء فيه: "يجب على القنصلية الفرنسية نفسها اتخاذ كافة الإجراءات الضرورية الفعالة لمحو هذه الإهانة التى لحقت بالأمن العام وسلطة حكومة البلاد".

ولسوء الحظ، فإن كل القناصل الأوروبيين كانوا يتحرشون دائماً بالحكومة المصرية ويضايقونها بمطالبهم المجحفة: فطلبات التعويض وممارسة سياسة العنف أضحت نظاماً قائماً.

ومنذ سنة ١٨٦٥، ازدادت المشاكل الخطيرة التى تعاني منها الحكومة المصرية بسبب الهجرة الأوروبية الكثيفة التى اتخذت شكل الغزو؛ فلقد تدفق على

مصر يومياً المئات من الأجانب الذين ينتمون إلى كافة الطبقات الاجتماعية لاستغلال ثروتها وكرم حاكمها والحصول منه على الامتيازات والتعويضات.

وبتاريخ ١٩ نوفمبر ١٨٦٥، كتب قنصل فرنسا: "ألح إسماعيل على اتخاذ الإجراءات اللازمة لكي لا يجتاح البلاد صعاليك لا يريدون خلق فرص عيش كريمة أو لا يقدرون على ذلك. ويشتكى صاحب السمو - تحديداً - من إيطاليا والنمسا اللتين تسهلان - بطريقة شبه علنية - هجرة كل رعاياهما السنين والمفرج عنهم حديثاً من السجون إلى مصر.

"وبالتأكيد، فإنه تنظيم وصول قوافل يومية تضم كل منها ٤٠٠ أو ٥٠٠ فرداً - في وقت واحد - لا يمكن أن يتم إلا بتشجيع رسمي. لقد اجتاحت المهاجرون - خصوصاً مهاجرو كالابريا^[١]، مدينة الإسكندرية. وتقف الشرطة المصرية عاجزة عن التدخل والتصدي لحوادث القتل والسرقة الكثيرة التي يرتكبها الجناة الأوروبيون بجسارة نادرة"^(١٢).

ولدعم مطالب هؤلاء الأفاقين - الذين ألقت المقادير بهم على أرض مصر - أرسل الملك المعظم فيكتور إيمانويل - في سنة ١٨٦٧ - مندوباً مهماً إلى مصر، هو الكونت دي كاستيليوني (de Castiglione).

وفي بداية سنة ١٨٦٨، لاحظت الحكومة الإيطالية أنه لم تحدث أية تسوية لقضايا رعاياها منذ زمن طويل، فاستدعت مندوبها وقنصلها العام في مصر وبعثت بدلاً منهما بوزير مفوض - هو الكونت ديلا كروس (della Croce) - حاملاً رسالة خطية من الملك فيكتور إيمانويل - مؤرخة في العشرين من فبراير - لاعتماده لدى الوالى بصفته مفوضاً لتسوية المشاكل المعلقة.

^[١] كالابريا (Calabria): منطقة جبلية شديدة الوعورة - في جنوب إيطاليا - وهي من أفقر المناطق وتنتصف بأنها طاردة للسكان [المترجم].

وفى بداية شهر مارس، وعلى إثر مناقشة حادة جداً بين والى والوزير والمفوض الإيطالى، انسحب الوزير من المناقشة، وأرسل مذكرة يُنذر فيها والى بأنه إذا لم يحصل منه على ما طلبه - خلال ثمانية أيام - فإن كل القنصليات الإيطالية فى مصر ستنزل الرايات من فوق مبانيها. وعلى حسب ما جرت به العادة فى مصر، فإن هذا الإنذار أحدث - بالطبع - أثراً هائلاً: فبدأت جولة مفاوضات جديدة^(١٤).

وكان الكونت ديلا كروس قد أرسل برقية إلى حكومته ليخبرها بقطع المفاوضات. ولكن فى أثناء استئناف المفاوضات، وصلت فرقاطة إيطالية إلى ميناء الإسكندرية حاملة رسالة خطية من ملك إيطاليا للوالى. وتسبب هذا الاستعراض للقوة العسكرية، مع تبجح الجالية الإيطالية، فى شعور "السكان المحليين وكبار موظفى الدولة بأن كرامتهم قد جُرحت"^(١٥).

وأعلن شريف باشا أنه إذا استمر فى المفاوضات - تحت تهديد مدافع الفرقاطة الإيطالية - فإنه سيفقد اعتباره فى عيون مواطنيه. وانسحبت الفرقاطة - أخيراً - على إثر اعتراض شريف باشا، وغادر الكونت ديلا كروس مصر - يوم ٢٥ أبريل سنة ١٨٦٨ - بعد تسوية المشاكل الإيطالية فى مصر. وعلى الفور، أرسل المسيو دى بويست (de Beust) للقنصل العمومى للنمسا تعليمات "وصفها قنصل فرنسا بأنها "ذات طابع تهديدى نادر الاستخدام فى المجال الدبلوماسى، ونتج عنها إثارة المشاعر فى البلاد".

وتصرف ممثل الولايات المتحدة - المستر دينسى (Dainese) - بالطريقة نفسها: فاتهم الحكومة المصرية "بالاعتداء على حرمة المنازل " لأن الشرطة داهمت أرضاً غير مسورة وقبضت على شخص يُدعى "كيندينيكو" (Kindinico) سمح لنفسه بهدم مجرى للمياه - يُستخدم كممنفعة عامة - لكى يقوم بتشغيل طلمبة المياه الخاصة به. وكان القنصل الإنجليزى - توماس ريد (Th. Reade) قد نسي

تقاليد الدبلوماسية الإنجليزية في مصر وأيد المندوب الأمريكي في اتهامه للحكومة المصرية.

واستند المستر دينسي على أقوال المدعو كيندينيكو فقط. وبتاريخ ١٨ يوليو سنة ١٨٦٤، أبلغ شريف باشا - وزير خارجية مصر - بما يلي: "حتى يوم ٢٠، إذا لم تتم الإصلاحات الفورية التي طلبها كيندينيكو في رسالتي المؤرخة في يوم ١٦، فإنني سأنزل الراية الأمريكية وسأوقف العلاقات الدبلوماسية للقنصلية مع الحكومة المصرية". ورد عليه شريف باشا - بتاريخ ١٩ يوليو - قائلاً: "سأسمح لنفسى بأن أذكركم بأنه - في كل البلاد - لا يمكن الحكم بالإدانة على أحد بدون سماع أقواله، وإن إصلاح شيء ما لا يتم إلا بعد المعاينة المعتادة بشكل قانوني".

ومع ذلك، أنزل المندوب الأمريكي راية بلاده تأييداً لدعوى تعويض - مشكوك في صحتها - رفعها شخص غير أميركي (ربما كان واحداً من هؤلاء اليونانيين أو المشاركة الذين رُزنت مصر بهم)، لكنه كان يحظى بالحماية القنصلية الأميركية^(١). وكان لابد من انتظار وصول القنصل العمومي الأميركي - المستر هيل (Hale) - لكي يُعيد رفع الراية على مبنى القنصلية، وإعادة العلاقات مع الحكومة المصرية.

أمّا المستر ريد، فقد كان يتخذ مواقف مغامرة - بين سنتي ١٨٦٣ و ١٨٦٥ - لدرجة أنه ساند مطالب التعويضات التي رفعها بعض مواطنيه ضد الحكومة المصرية لأنه أراد التشبه بباقي القناصل. ولذلك، استحق عدة إنذارات قوية وجهها إليه السير بولوير، سفير إنجلترا في الأستانة. وبتاريخ ١٩ أغسطس سنة ١٨٦٤، كتب السفير للقنصل الرسالة التالية: "عرفت أن اللورد راسل (Russel) يوافقني الرأي... فكما ذكرت لك سلفاً إننا لا نعتقد بوجود أية فائدة قد تعود علينا من إضعاف الحكومة المصرية. إن حكومة هذا البلد ضعيفة - بالفعل - لدرجة لا تسمح لها بمقاومة مندوبي الدول الأوروبية والمغامرين الأجانب الذين سيطروا

على القوانين وحصلوا على تعويضات لا يستحقونها . لقد تم ذلك كله في ظل النظام الجبان والفاقد لسعيد باشا.

"إن سياستنا تريد إقامة حكومة قوية وشجاعة في مصر لكي تستطيع مقاومة هذه التعديّات على حقوقها. ولذلك، فإذا قُمتَ بتشجيع المغامرين والقناصل الأجانب، فإنكم تكونون قد تصرفتم ضد وجهة نظرنا تماماً. ومن المؤكد أن سلوككم قد شجّع - إلى حد ما - هذا الشخص المدعو بالقنصل الأميركي (وهو ليس بقنصل لأنه لا يحمل بيريه (Bérat) على تقديم طلبات مثل طلباتكم وإنزال الراية - التي لا يحق له أن يرفعها - عندما لا تجاب مطالبه.

وفي وسط هذا الخضم كله، علينا أن نتساءل: ما هو حال حكومة مصر الآن؟ أين هي القوة التي يجب عليها حفظ الأمن وضمان حسن إدارة هذا البلد الذي يهملنا للغاية ؟ يجب أن تكون مصر بين أياد صديقة. ولذلك، يجب ضمان عدم سقوطها تحت إدارة عشوائية ومستبدة مكونة من المندوبين الأجانب وأتباعهم...

"إنكم تتمدقون - دوماً - بأن التدخل القنصلي في شئون مصر ضروري لتطهيرها من الفساد وإصلاح مظالم الحكومة المحلية. ولكنكم تنسون أننا جميعاً نعرف بأن القناصل في مصر ليسوا بملائكة، وأن الكثيرين منهم قد اقترفوا المظالم أو تسببوا في حدوثها، ومارسوا الفساد بدرجة تجعل أكبر فاسد في مصر يشعر باليأس من مجاراتهم فيما يفعلون. إننى - شخصياً - مقتنع بأن التطهير الذي تتشدونه يجب أن يتم أولاً بكبح جماح مدعى الشجاعة العدواني الموجددين في الهيئة القنصلية (بالطبع توجد استثناءات بينهم)، وكذلك تجفيف منابع الابتزاز التي نهلوا منها مكاسب هائلة، هم وأتباعهم^(١٧).

ولم يتوقف السير هنرى بولوير عند هذا الحد: فجاء إلى مصر في شهر مارس سنة ١٨٦٥، وشن حملة لإلغاء "نظام الامتيازات الأجنبية" الذي يعتدى الأوروبيون عليه ويخرقونه دوماً. وفي منتصف هذا العام نفسه، استبدل المستر ريد وجيء بالكولونيل ستانتون ليشغل منصبه. وكان ستانتون يشغل منصب القنصل العمومي لإنجلترا في بولندا .

ومع أن السير بولوير ترك منصب سفير إنجلترا في الأستانة بعد فترة وحل محله اللورد ليونز (Lyonz) ، إلا أنه أرسل تعليمات عامة للقنصل الجديد - الذى يدين له بهذا المنصب - قبل أن يغادر الشرق: فهاجم سوء استخدام القناصل العموميين لحقوقهم. وبتاريخ ١٠ أكتوبر سنة ١٨٦٥، بعث برسالة من الأستانة جاء فيها: "إن القليل من التفكير سيثبت لكم أننا - بهذه الوسائل - سنضعف سلطة حكومة قائمة وشرعية وموحدة (كان لنا دائماً نفوذ كبير عليها) وسنحولها إلى سلطة مبهمة وعشوائية ومنقسمة ومستقلة عنا.

"إن الجزء الضئيل - الذى سنحصل عليه من عملية الاغتصاب العام لحقوقها - إن يُمثل لنا سوى مكسب قومى بلا أى معنى. وبما أن عدد رعايانا ضئيل فى مصر، مقارنة برعايا دول حوض البحر المتوسط، فسيُنتج عن ذلك أن رعايا هذه الدول هم الذين سيحكمون مصر، وستكون فرنسا على رأسهم... إننى أكرّر: يبدو لى أن سياستنا يجب أن تعمل على تقوية الحكومة المصرية وليس على تدميرها"^(١٨).

ولكن وجهة نظر المستر بولوير لم تكن إنسانية خالصة؛ فهى قد عبرت عن المصلحة العليا لإنجلترا واستلهمتها. وهذا المنهج فى التفكير كان نافعا لمصالح مصر التى تمت التضحية بها - بقسوة - على يد تحالف المصالح الأوروبية.

لقد كان الخديوى إسماعيل يُريد التعجيل بحركة التقدم فى مصر، وأخذ على عاتقه مهمة إنهاء هذا الوضع الشاذ الذى يشل الحركة الاجتماعية والسياسية للبلاد: فكان موضوع "الإصلاح القضائي" يشغل فكره، ويريد له أن يحل محل "المحاكم القنصلية".

ولكن قبل أن نتناول موضوع "الإصلاح القضائي"، سيكون من المفيد إلقاء نظرة على "نظام الامتيازات الأجنبية" فى مجمله.

ثانياً: نظام الامتيازات الأجنبية:

أ- نشأته:

فى سنة ١٥٣٥م، تم توقيع الاتفاقيات النهائية - التى أصبحت مثلاً تحتذيه كل الاتفاقيات المقبلة - بين السلطان العظيم^(١) وفرنسوا الأول، ملك فرنسا، وقد تم تعديلها واستكمالها فى سنوات ١٥٥١ و١٦٠٤ و١٧٤٠. ويكرّس "نظام الامتيازات الأجنبية" مبدأين هما:

١- "الحصانة" التى يتمتع بها التجار والمسافرون الأوروبيون فى "أراضى الإسلام" أمام القانون المحلى المطبق فيها.

٢- وامتداد حق "الحماية" - الذى يمارسه ممثلو ملك فرنسا - ليشمل جميع المسيحيين بلا استثناء.

لقد كانت الامتيازات "دفاعية" وليست "هجومية" لأنها كانت تهدف إلى حماية تجارة الأوروبيين ودينهم على الأراضى الإسلامية. وكان منح مبدأ "الحصانة" طبيعياً للغاية بالنسبة لمجتمع أجنبى يعيش منعزلاً - فى مكان ما على الأرض العثمانية - ويفصله الدين وعادات ذلك الزمان عن المجتمع الإسلامى المحيط به.

وكان المسيحيون يتجمعون فى طوائف تعيش فى أحياء خاصة بهم، وقد تركهم الأتراك يتصرفون بحرية حسب عاداتهم وتقاليدهم: فقد كانت القنصلية الأوروبية - فى أى بلد من بلاد شرق المتوسط - عبارة عن مكان مغلّق يسكنه القنصل ومواطنوه من التجار الأجانب. وكان هذا المكان المغلق يحتوى - عادة - على المخازن أو الحوانيت، ومصلّى - وأحياناً كنيسة - ومخبز وحمام وفندق، ومحل جزارة وسوق للسّمك.

(١) يقصد به السلطان العثمانى سليمان القانونى (١٥٢٠ - ١٥٦٦) (المراجع).

وفيما مضى، لم يكن هناك قناصل للدول الأجنبية. ولكن إذا حدث وازداد عدد التجار المسيحيين واليهود - في مرفأ ما من مرفأى بلاد شرق المتوسط - كان الفاتحون المسلمون يشترطون - للموافقة على التبادل التجارى مع الأوروبيين - أن يختار هؤلاء ضامناً لهم من بينهم. وكان هذا الضامن يُختار من بين مواطنهم المقيمين فى الموانئ التى يمارسون التجارة فيها. وكان هذا الوضع هو أساس نشأة منصب القنصل المسنول - أمام قاضى القضاة والقضاة - عن حل الخلافات التى قد تنشأ بين طائفة وأخرى. وكانت للدولة العثمانية سيادة تامة على أراضيها لأن الأجانب ظلوا خاضعين لتطبيق الشريعة الإسلامية عليهم إذا حدث نزاع ما بين مسلم وصاحب دين مغاير له.

ولكن نظام الامتيازات الأجنبية، الذى وُضع فى القرن السادس عشر، كان الهدف منه تنظيم العلاقات بين مُجتمعتين رجعتين. فهل كان بإمكانه تشجيع العلاقات بين المسلمين والمسيحيين، والعمل على زيادة التبادل التجارى بين الدول؟

وفى القرن الثامن عشر، كان لفرنسا - فى القاهرة - إحدى عشرة وكالة تجارية وخمسين تاجراً، ولم يمثل بريطانيا سوى إنجليزى فقط. وكانت فرنسا هى الدولة الوحيدة التى لها قنصل يمثلها. أما إذا تجرأ بعض الأوروبيين وجاءوا إلى مصر، فقد كان عليهم طلب الحماية من القنصل الفرنسى. وبعبارة أخرى، فإن التجارة الأوروبية والامتيازات الأجنبية لم تكن موجودة - عملياً - فى مصر قبل حلول القرن التاسع عشر.

ثم حكم مصر حاكم عبقرى - هو محمد على (بين سنتى ١٨٠٦ و١٨٤٩) (**) - أراد إشراك العنصر الأوروبى فى تجديد قوى مصر وبعثها من جديد؛ فشجّع مجئ الأجانب إليها. وبفضل الدفعة التى أعطاهما للبلاد، بلغت الأهمية الاقتصادية والسياسية لمصر حداً جعل الأمر لا يقتصر على وجود قنصل واحد

(**) لعل المؤلف يقصد (١٨٠٥ - ١٨٤٨) (المراجع).

فقط - كما كان الحال فى بداية القرن - بل إن كل القوى العظمى اتخذت لها قناصل عموميين - ووكلاء ديبلوماسيين - يمثلونها فى القاهرة والأسكندرية، كما عيّنت لها قناصل فى مدن مصر الكبرى.

ووفّر الوالى للأجانب إجراءات حماية جذبتهم إلى مصر: فتدفّق عليها عدة آلاف من الأوروبيين للإقامة فيها. وفى واقع الأمر، فإن محمد على هدم الأسوار التى كانت تحيط بفنادق الجاليات الأوروبية: فلم تعد تعيش فى أماكن منسوّرة ومنعزلة ووفّر الأمن والأمان لأشخاصهم وممتلكاتهم.

ب- الحرية الدينية:

سمح محمد على للأوروبيين بدق أجراس كنائسهم وألغى - بضربة واحدة - أغلب القيود التى كانت تحد من حرية ممارسة الشعائر الدينية فى تركيا، ومنها القاعدة التى كانت تمنع بناء الكنائس أو إعادة بنائها - وحتى ترميمها - إلا بعد الحصول على إذن صريح من السلطة العثمانية^[٣]. لقد أتاح هذا التسامح انتشار البعثات التبشيرية من جميع المذاهب والجنسيات فى مصر وبيّن - بوضوح - هدف محمد على ألا وهو ربط الامتيازات الأجنبية بالمجتمع الحديث لصالح أوروبا، ومنح الأوروبيين ضمانات وامتيازات جديدة تتفق مع سيادة الدولة على أرضها.

وهذا التسامح كان جزءاً من "نظام الامتيازات الأجنبية"، أى أنه لم يكن شيئاً مستحدثاً. ويمكننا القول بأنه صار أحد "الممارسات" النادرة بل يمكننا أن نطلق عليه - بحق - أنه كان "عرفاً مستقراً" بمعنى أنه عادة اتفق الجميع عليها بإرادتهم الحرة، وتتسم مع التطور، وأصبحت حقاً مكتسباً.

[٣] هذا الإذن يطلق عليه "الخط البيمايونى"، وما يزال مطبقاً حتى يومنا هذا فى مصر وهو يؤثر العديد من المشاكل والاحتقانات الطائفية خصوصاً فى الريف [المترجم].

ولكن، يجب علينا - هنا - ألا نخلط ما بين "العُرف المستقر" وبين "العادة" (أو "الممارسة") المفروضة" التى تفرضها بالقوة ١٧ قنصلية أوروبية لأغراض سياسية بحتة: فلقد كانت الـ ١٧ قنصلية بمثابة ١٧ دولة داخل الدولة المصرية. وهذا الوضع الخاطى نشأ نتيجة لتفسيرات مغلوطة لبنود "الامتيازات الأجنبية". لقد وقع المسيو دو روزاس (du Rausas) وبعض رجال القانون الفرنسيين فى هذا الخلط المعيب.

وفى الواقع، فإن القناصل الأوروبيين - فى عهد محمد على - كانوا يشعرون بالغيرة من قوة مصر، وحاولوا - بتشجيع من حكومة إنجلترا أن يفسروا بنود معاهدات "الامتيازات" تفسيرات مغلوطة ومُفرضة تتيح لهم التدخل - بدون وجه حق - فى شئون الإدارة المصرية، وخلق امتيازات جديدة "تعدى على سيادة البلاد وتنتقص منها. ولكن يقظة محمد على وحزمه ومهارته - فى حل المشاكل - أفسدت خطة القناصل .

واضطر القناصل للتريث حتى وفاة مؤسس الأسرة العلوية ثم عاودوا مجدداً شن حملة صليبية - بمعاونة فرنسا - لفرض "امتيازات جديدة"، وتوطيد ممارسة عادات وتقاليد مُستحدثة تُكوّن كلها مجموعة من "السوابق" التى خلقها القناصل وفرضوها - فى حالات عديدة - على الحكومة المصرية عن طريق التهديد، وقطع العلاقات الدبلوماسية، وإنزال رايات بلادهم من فوق مباني القنصليات، ووصول الفرقاطات والسفن المدرعة إلى موانئ البلاد .

وأرادت الحكومة المصرية علاج هذا الموقف الذى خلقته هذه العادات والممارسات الدخيلة التى خَرَقَتْ بنود معاهدات الامتيازات الأجنبية.

ج- حرية الإقامة والتنقل:

كان نظام الامتيازات الأجنبية" يضمن حرية الإقامة والتنقل التي قلصتها القوانين العثمانية الصادرة في سنتي ١٨٤٤ و ١٨٦٩: فأصبح جواز السفر "وال تذكرة" شرطان لازمان للإقامة والتنقل في أرجاء الدولة العثمانية. أمّا في مصر، فإن حكومتها قد تركت المهاجرين أحراراً في المجئ إليها والإقامة فيها، ولم تفرض عليهم القيود المعتادة طالما أن عددهم ظل محدوداً.

إلا أن التدفق الهائل للمغامرين الأوروبيين في عهد سعيد دفع الحكومة المصرية لضرورة تنظيم قوة "شرطة الأجانب" في القاهرة والأسكندرية: فأصدرت - في سنة ١٨٥٧ - قانوناً كاملاً خاصاً باشتراك السلطات القنصلية في هذا القانون الذي جاء في مقدمته: "مع الأخذ بعين الاعتبار أن المعاهدات - التي تنظم علاقات الإدارة المحلية مع الأجانب - ما زالت سارية المفعول مع أنها عُقدت في وقت وظروف مختلفين تماماً عن الوقت والظروف الحاليين".

وهذا النص يحتوى على إدانة "معاهدات الامتيازات الأجنبية". وبالتالي، فإن الحكومة المصرية كانت تعتبر أن هذا القانون هو مجرد قانون مؤقت يعود بالأمور كلها إلى روح تلك المعاهدات الأولى: تلك الروح التي كانت تجعل من القناصل "ضامنين" لدقة عقود المعاملات التجارية بين مختلف الطوائف المسيحية مع بعضها أو بين التجار المسيحيين والمسلميين. لكن القناصل لم يهتموا أبداً بالحد من حركة المهاجرين الأوروبيين إلى مصر - أو لم يهتموا بتنظيمها - فاعتبروا هذا القانون وكأنه لم يكن مع أنه لم يسلبهم حقاً اكتسابه .

د- حصانة المساكن:

كانت "الامتيازات الأجنبية" تضمن للأوروبيين حرمة مساكنهم وحصانتها التي تمنع دخول مندوبي السلطات المحلية إليها. وتم تعريف "المسكن" بأنه يشتمل

على "دار السكنى وملحقاتها) الحمامات والأفنية والحدائق والسور المحيط بها). ولكن، فيما بعد، تم وضع تعريف جديد متعسف جعل "المسكن" يعنى - أيضاً - "أى مكان يمارس الأوروبي فيه التجارة أو الصناعة أو المهنة أو المهارة الخاصة به". وعلّق المسيو دو روزاس قائلاً: "فى هذه النقطة، فإن العُرف ما يزال مستمراً ومستقراً منذ زمن سحيق فى مصر" (١٩).

منذ زمن سحيق؟! متى وكيف؟ وهل نستطيع أن نُطلق على "سوء استخدام الحق المستمر" اسم "العُرف الدائم"؟ ! ومع ذلك، فإن المؤلف ذاته يناقض نفسه عندما يقول: "وفى الحقيقة، فإن الحكومة المصرية قد احتجّت - فى مناسبات عديدة - على هذا التفسير المغلوط لمبدأ حرمة المساكن".

وفضلاً عن ذلك، فإن بروتوكول بوريه (Bourée) - الذى صدر بعد فرمان يوم ٧ صَفَر سنة ١٢٨٤ هجرية (سنة ١٨٦٧م) - قد منح هذا فرمان صفة الاتفاقية الدولية، وأعطى تعريفاً جامعاً مانعاً لمصطلح "دار السكنى" وملحقاتها المباشرة التى تتمتع بالحصانة والحُرمة وحجبهما عمّا لم يرد فى ذلك التعريف.

وعندما أرادت الحكومة المصرية تطبيق هذا البروتوكول، فإن القناصل - بالطبع - طالبوا بتطبيق "العُرف" الذى فرضوه هم بأنفسهم على مصر، والناج عن إرادتهم الشخصية (مثل كل الإجراءات التعسفية)، والذى ستكون له قوة القانون كما أنه سيخلق قانوناً خاصاً بهم فى البلاد !!

وهكذا أجبرت أوروبا مصر على تطبيق القوانين العثمانية طالما أنها تُحابى المصالح الأوروبية أو طالما أنها تتعارض مع الاستقلال الذاتى لمصر. ولكن إذا تصادف أن كانت هذه القوانين العثمانية تؤدى لتسمية مصر وتقسيمها، وتتعارض مع المصالح الأجنبية - التى أُسيء تفسيرها - فإن أوروبا كانت تمنع تطبيقها فى مصر.

هـ- الضرائب والتملك العقارى:

حسب نصوص اتفاقيات الامتيازات الأجنبية، لم يكن من حق الأجنبي المقيم فى الدولة العثمانية أن يكون مالكا لأى عقار أو لأى شيء فيها. وعلى الرغم من هذه الشروط الصريحة، فإن محمد على - فى سنة ١٨٤٨ - منح الأجانب حق تملك العقارات أو حق تملك الأرض فى مصر قبل أن تمنحهم تركيا هذا الحق بزمان طويل. وفى عهده، كان الأوروبيون يُسدّدون الضرائب المستحقة عليهم والنّى تفرضها سلطات الولاية.

ولكن بعد وفاة محمد على، استفادوا من عهد هُيُمنة القناصل: فرفضوا دفع الضرائب، ورفضوا الامتثال لقوانين البلاد فيما يتعلق بالنظر فى المنازعات الخاصة بالملكية. إن هذه الممارسات تُعتبر ظلماً بيّناً وتجاوزاً يضرّ أن ضرراً بليغاً ليس فقط بالموارد المالية للبلاد بل أيضاً بسيادتها، وذلك على الرغم من نصوص معاهدات الامتيازات الأجنبية: لقد نصت تلك المعاهدات على ضرورة خضوع الأجانب وامتثالهم لمحاكم الولايات فيما يختص بكل المنازعات التى تنشأ بين الأجانب والسكان المحليين فى الولايات العثمانية.

وأراد القناصل - بدون وجه حق - أن ينتحلوا لهم حقوقاً من كل نوع وتسميم الأجواء: فقد سعوا باستمرار - وبكل جهدهم - لخلق ممارسات غير قانونية، وإعفاء مواطنيهم من الخضوع لأى إجراء تقوم به السلطات المحلية، علماً بأن فرمان سنة ١٢٨٤ هجرية (١٨٦٧م) الذى سمح للأجانب - للمرة الأولى - بحرية التملك فى تركيا كان يلزمهم "بالامتثال لكل القوانين التى تُنظّم - فى الحاضر والمستقبل - التمتع بملكية العقارات ونقل ملكيتها والتنازل عنها ورهنها".

والتحفظ الوحيد - الذى جاء فى هذا القانون - كان ينص على أن الأجانب لا يخضعون لدفع ضرائب غير تلك يدفعها السكان المحليون بالقدر نفسه. إن استثناء الأوروبيين من دفع الضرائب العقارية قد دفع الحكومة المصرية لإثارة هذا

الموضوع علانية وبشكل يجعل الأجانب يفيقون ويدركون حقيقة وضعهم الشاذ في مصر.

ودرس قنصل فرنسا موضوع الملكية العقارية في مصر، ثم كتب - من القاهرة - ما يلي بتاريخ ٢٨ فبراير سنة ١٨٦٨: "توجد أيضاً عقارات في المدينة، في القاهرة والأسكندرية... وفي الأسكندرية - تحديداً - يمتلك اليونانيون جزءاً من المدينة التي يوجد بها القليل من الملاك الفرنسيين وبعض من يتمتعون بالحماية الفرنسية أهمهم: المسيو زيزينيا، القنصل العمومي لبلجيكا. وفي هذه الحالة، يجب الاعتراف بأن الحكومة من حقها الاعتراض ضد وضع هذه الملكية الشاذة المعفاة من دفع الضرائب.

ومنذ زمن طويل، تحاول الحكومة المصرية المطالبة بهذا الحق المتروك. وفي هذه السنة، وقع حدث جعل هذه المطالبة تشتد: فالأمطار قد هطلت بشدة وأصبحت شوارع الأسكندرية عبارة عن برك من المياه الآسنة التي لا توجد عناية بصيانتها. ورفضت الإدارة المصرية دفع نفقات الصيانة طالما أنه لا توجد أية مساهمات تغطيها^(١٠).

وتحرك الأوروبيون في الأسكندرية بسبب هذا الارتباك في شوارع المدينة لدرجة أنهم فكروا في إنشاء "مجلس بلدي" لفرض ضرائب على العقارات، وهذا ما تم في السنة التالية. ومع ذلك، فإن هذا التصرف لم يعجب قنصل فرنسا - ومعه باقي القناصل - لأنهم خشوا من أن إنشاء هذا "المجلس البلدي" سيجعل السلطات المحلية تمارس نوعاً من الإجبار على الأوروبيين الذين سيرفضون التسديد تنفيذاً للوائح، فاعتبر القناصل ذلك مساساً بالامتيازات الأجنبية.

وكان القناصل يرون أنه لا بد من عدم المساس بأي ظلم تتطوى عليه الامتيازات، وضرورة استبدال تشريعات البلاد (التي كانت - على الأقل - متسقة مع بعضها) بالعديد من التشريعات المتنافرة مما كان له أسوأ مردود على التطور

الاقتصادي والسياسي للبلاد. وعلق المسيو دوروزاس بقوله: "إن الاعتراف بتطبيق التشريعات القنصلية المتعددة في مجال العقارات - أو تطبيقها تحديداً على قدم المساواة مع التشريعات المصرية في هذا المجال - قد جعل نظام الملكية العقارية المصري خاضعاً لتشريعات مختلفة وغالباً ما تكون متناقضة.

"إن هذا الاختلاف في مصادر التشريعات والسلطات القضائية - في مجال العقارات - قد تسبب في حدوث فوضى في موضوع اكتساب الملكية العقارية، وعقودها، ونقل حقوقها. وهذه الفوضى تعتبر بمثابة كارثة لبلد ملكية الأرض فيه هي مصدر الثروة الأساسية، كما أنها تضر - أيضاً - بمصالح أوروبا ومصر على حد سواء لأنها تمنع حدوث تطور اقتصادي لمصر"^(٢١).

وكيف يمكن تشجيع العمليات التجارية إذا كانت الريبة والشك يسيطران على التشريع منذ لحظة التعاقد، وقد يلجأ الطرفان للتقاضي عند الضرورة؟ إن العدالة القنصلية كانت تطبق مبدأ "Actor forum sequitur rei" [الذي كان يُحتم نظر القضية أمام المحكمة القنصلية التي يتبعها المدعى عليه]. ولنفترض نشوب نزاع على ملكية عقار بين شخص فرنسي وآخر إنجليزي: ففي هذه الحالة، سيرفع الفرنسي الدعوى أمام المحكمة القنصلية الإنجليزية وسيكسب القضية. ولكن قبل أن يضع يده على العقار، سيجد شخصاً روسياً قد تملكه قبله. وعندئذ عليه أن يلجأ للمحكمة القنصلية الروسية ويخضع لإجراءات القانون الروسي، وهكذا دواليك.

ومن المعوقات الكثيرة الأخرى الناتجة عن هذا النظام، سنجد أن أي نظام للرهن العقاري كان غير ممكن التطبيق: لأن الرهن لا يكون ممكناً إلا في ظل تشريع مؤخذ. وكما لاحظ المسيو دوروزاس، فإن "العقارات لا تستطيع أن تساعد مالكيها في الحصول على قرض بضمان الرهن كما يحدث في فرنسا"^(٢٢).

وكان أكبر عائق للتطور هو المشاكل التي يفرضها القناصل - على هواهم - لانتزاع أنصبة أكبر من سيادة الدولة المصرية على أراضيها.

وظلت الدولة المصرية محرومة ليس فقط من موارد الرسوم التي كان يمكنها فرضها على الأجانب بل أيضاً من الموارد التي منعتها المعارضة الأوروبية من فرضها على الرعايا المصريين أنفسهم؛ فلو فرضت الدولة المصرية رسوماً على رعاياها المصريين فقط، فإنها - عندئذ - ستخل بمبدأ المساواة وتظلمهم. وبالتالي، فإن الدولة المصرية ستتجنب فرض رسوم وضرائب لا يمكنها تطبيقها على جميع المقيمين على أرضها.

ومن جهة أخرى، فقد بلغ عدد المقيمين الأوروبيين ١٠٠ ألف نسمة، كانوا كلهم يتمتعون بالإعفاء التام من دفع أية ضريبة باستثناء رسوم الجمارك على البضائع التي يستوردونها من الخارج. ولكن، بما أنهم كانوا يتمتعون "بحصانة" منازلهم - حسب المعنى المتعسف الذي أوردناه - فإن سفنهم المحملة بالبضائع المهربة كانت - هي أيضاً - تستطيع الدخول في الموانئ المصرية متحدياً السلطات.

وذكر اللورد ميلنر (في كتابه *L'Angleterre en Egypte*) ما يلي: لكي تدخل السلطات المصرية إلى منزل أحد الأوروبيين، كان لابد من وجود قنصل الدولة التابع لها هذا الأجنبي. وفي مئات الحالات، كان القنصل يعرف كيف يختبئ عن الأنظار حتى يتم تهريب جسم الجريمة أو إخفائه (بضائع مسروقة، تبغ مهترَّب، حشيش أو أية ممنوعات أخرى). وفي الواقع، فإن موضوع التهريب وحالات إهدار حقوق الدولة المصرية - بسبب نظام الامتيازات الأجنبية - تقدم مادة تكفي لكتابة فصل كامل.

"وفي أي ميناء مصري، فإن السفينة المملوكة لأوروبي تتمتع بحصانة تامة مثل منزله بالضبط. ولدينا أمثلة لا تحصى عن السفن المعروفة عنها ممارستها للتهريب، والتي راقبها خفر السواحل المصري ليلاً ونهاراً لأسابيع طويلة قبل أن يحصلوا على مساعدة المندوب القنصلي لضبط السفينة المشبوهة: فمندوب القنصلية كان - وحده - هو صاحب الحق في الصعود إلى ظهر السفينة. وأخيراً، عندما يصل هذا الموظف - الذي لا غنى عنه - فإن السفينة المشبوهة كانت تبحر -

ببساطة - لكي تبدأ لعبتها من جديد في مكان أفضل يُتيح لبحارتها إنزال حمولتها إلى البر".

و- تطبيق العدالة في المجالين: المدني والتجاري:

كانت اتفاقيات نظام "الامتيازات الأجنبية" تمنح القضاة المسلمين حق النظر في جميع المنازعات التي تنشأ بين الأوروبيين والسكان المحليين بشرط وجود "الترجمان" (وهو موظف أو مترجم تابع للقنصلية).

وكان هذا النظام ملئاً بالمخالفات وعدم الإتساق: ونتيجة لعدد القضايا الهائل، أو لسوء نية "الترجمان" بعدم مثوله أمام المحكمة (وهذا التصرف مخالف تماماً لنصوص معاهدات الامتيازات الأجنبية)، فقد كان يستحيل على المحاكم النظر في الدعاوى المرفوعة أمامها بسبب غياب المترجم. وفي نهاية المطاف، كان السكان المحليون مجبرين على التوجه صوب القنصل الذي كان يمثل - في كل الأحوال - القوة التنفيذية.

ومن جهة أخرى، فقد كانت "المحكمة العليا" في الآستانة هي التي تصدر الحكم النهائي في الخلافات التي أصدرت فيها محاكم الولايات العثمانية الحكم الابتدائي. وهنا - أيضاً - كان العائق نفسه يقف أمام القضاء القنصلي: "محكمة استئناف" قضايا المشرق كانت توجد في مدينة إيكس (Aix) في فرنسا، أو في مدينة استوكهولم عاصمة السويد، أو في مدينة ترييستا بالنمسا، إلخ إلخ... ولذلك، كان تطبيق العدالة مستحيل عملياً.

ولعلاج هذه المشكلة جزئياً أصدر الباب العالي - في سنة ١٨٥٦ - "خط همايوني" يأمر فيه بإنشاء "محاكم مختلطة" في جميع أرجاء الدولة العثمانية لتسوية كافة المنازعات التي تنشأ بين الأوروبيين والسكان المحليين.

وحاول سعيد باشا تطبيق هذا فرمان السلطانى فى مصر، ولكن القناصل شعروا بذلك وعارضوه، فوقعت الحكومة المصرية فريسة بين برائن قضايا التعويض المشينة التى يدعمها القناصل وتتظلمها "العدالة الدبلوماسية" (وهى غير "المحاكم القنصلية") أى أن القناصل بأنفسهم كانوا يدعمون مساعيهم باللجوء للقوة المطلقة لحكوماتهم إذا لزم الأمر. إن هذه الطريقة الحديثة لطلب التعويضات - التى تناولناها سلفاً - أصبحت، فى عهدى سعيد وإسماعيل، أكثر الفصول التى تَبعث على الحزن فى التاريخ القضائى لأى بلد.

ورسم لنا اللورد ميلنر (فى كتابه L' Angleterre en Egypte) لوحة مركبة ومؤثرة لقضايا التعويضات: "من الصعب تصوّر مدى انعدام الذمة نهائياً لدى الدبلوماسيين خصوصاً فى عهد إسماعيل: فلقد استغلوا نفوذهم لكى يفرضوا على مصر الضعيفة ثلّية أشدّ مطالبهم إجحافاً وغرابة. وفى تلك الفترة، كان الأوروبى - الذى يحصل على امتياز مشروع ما من الوالى - لا يهدف أساساً إلى إنهاء مشروع نافع بشكل جيد، بل كان هدفه الرئيسى هو اختراع أى مُبرّر يسمح له بفسخ العقد، ورفع قضية ضد الحكومة المصرية، ومطالبتها بتعويض.

"كما أن أية خسارة تُصيب الأوروبى كانت تُستغل لطلب تعويض، حتى لو كانت خسارة عرضيّة أو بسبب خطئه الشخصى: فإذا كان الأمر يتعلّق بسرقة، فاللوم يُوجّه للحكومة لعدم كفاءة جهاز الشرطة؛ وإذا غرق مركبه فى النيل، فالحكومة مسئولة لأنها لم تُطهر مجرى النيل، إلخ إلخ... ومن النوادر التى تُروى أن إسماعيل - فى أثناء لقائه بأحد أصحاب الالتزام الأوروبيين - قال لأحد خدمه: "أغلق هذه النافذة لأنه إذا أصيب هذا السيد بالبرد، فسيكلفنى ذلك ١٠ آلاف جنيه. ولم يبتعد إسماعيل كثيراً عن الواقع عندما قال هذا التعليق."

لقد سبق لنا وأن ذكرنا أن شريف باشا حاول جاهداً - فى سنة ١٨٦٠ - أن يُنشئ "محكمة مختلطة" تتكون من قضاة تنتدبهم مصر وممثلوى الدول الخمس الكبرى - الموقعة على معاهدة لندن لكى تفصل تحديداً فى مطالب التعويضات

التي تتجاوز قيمة كل منها ٢٥٠ ألف فرنك. ولكن باقى القناصل - خصوصا قنصل الولايات المتحدة الأمريكية، المستر دى ليون - عارضوا هذه الفكرة لأنها ستجفف المنزل الذى ينهلون منه مكاسبهم الهائلة.

وهذا الموقف كان - هو أيضاً - "عُرفاً مستقراً" فى ظل "نظام الامتيازات الأجنبية" ولم يشر إليه - أبداً - المسيو دوروزاس، وهو أكبر عالم مختص بالعادات والأعراف. والحق نقول: إنه لو كانت هذه الممارسات - غير الأخلاقية بالمرءة - قد دخلت فى "القانون العام" الأوروبى (مثلها فى ذلك مثل "نظام الامتيازات الأجنبية") ، فإن "القانون الدولى" كان سيصبح مجرد خرافة.

وبداية من سنة ١٨٦٧، بذل إسماعيل مساعيه فى أوروبا لإنشاء "محاكم مختلطة" فى مصر على أسس واضحة. وحتى ذلك التاريخ، يُقدَّر الخبراء أن الحكومة المصرية قد سَدَّت مبلغ ٧٢ مليون فرنك بصفة تعويضات جزئية فى القضايا المرفوعة ضدها من الأوروبيين (فقط منذ بداية عهد إسماعيل وبدون حساب ما تم دفعه فى عهد سعيد). وهذا المبلغ قد دُفع نتيجة للضغط الذى مارسها القناصل.

وتسببت هذه المطالب - أو قضايا التعويضات - فى:

- ١- حدوث اضطرابات مستمرة فى علاقات الحكومة المصرية مع الـ ١٧ قنصلية الموجودة على أرض مصر.
- ٢- إعاقة نمو مصر الدبلوماسية والاجتماعى.
- ٣- تدمير مالىتها.
- ٤- منعها - أيضاً - من التعامل مع المقاولين الجادين الذين أرادت التعاقد معهم لإنجاز أشغالها العمومية العظيمة.

وفى الواقع، فإن أشغال المنافع العمومية كانت غالباً ما تتعطل - وتظل غير مكتملة - لأن الحكومة كانت واقعة بين مخالب المشاكل الناجمة عن التعويضات التى يطالب بها المقاولون الأوروبيون. وهكذا، نجد أن قناصل أوروبا قد تسببوا - بطريقة منهجية - فى خلق الارتباك الإدارى فى مصر. وبالإضافة إلى ما سبق، فإن هذا النظام قد أضر بالمقاولين الجادين والتجار الشرفاء - على قلتهم - الذين وجدوا فى أوساط الجالية الأجنبية. وهنا - أيضاً - فإن تعدد التشريعات قد أعاق حركة المبادلات التجارية ومنع ازدهار التجارة الأمينة.

ومن بين المعوقات الكثيرة، سنجد أن الفوضى التشريعية كانت أكبر من عدد المحامين، فكان لأبد من رفع عدد من القضايا بعدد الخصوم الذين ينتمون لجنسيات مختلفة مما تسبب في: زيادة الأعباء المالية عند رفع القضايا، وإضاعة الوقت، وتناقض الأحكام، وحدوث مشاكل هائلة عند تنفيذها.

ومعروف إن الالتزام التضامنى هو الأساس فى العقود الرئيسية للقانون التجارى (الشراكة والكمبيالة والسند). وهذا الالتزام التضامنى قد تأثر تأثراً كبيراً بالمعوقات التى نتجت عن "نظام الامتيازات الأجنبية": فالنسبة لكمبيالة واحدة غير مدفوعة، كان يجب رفع عدد من القضايا مساو لعدد الأشخاص الذين ظهرُوا.

ويشرح المسيو شارل ليسيبس هذا الوضع قائلاً: "فلنفترض وجود كمبيالة مسحوبة من الأسكندرية على الأستانة وعليها أربعة توقيعات لأشخاص يقيمون فى هاتين المدينتين. ولنفترض أن الساحب كان فرنسياً، وأن متعهد دفع الكمبيالة كان نمساوياً، وأن من ظهرَا الكمبيالة كانا سويدياً وأسبانياً؛ عندئذ، يكون مطلوباً من الشخص التعيس - حامل هذه الكمبيالة - أن يرفع أربع قضايا أمام أربع محاكم مختلفة، ثم يقوم بعمل استئناف - لتأكيد حقه - فى لندن وإيكس وترينيتا (أو فيينا) ومدريد".

وفي الحقيقة، فإن نظام الامتيازات الأجنبية - كما به انتهى الأمر - كان يعكس صورة المجتمع الأوروبي في تلك الأونة: فقد كان يهدف إلى جعل مصر ملجأ لكل العناصر التي تمارس التهريب والتي تلفظها أوروبا خارج أرضها.

وقال المسيو ميرريو (Merruau): "إن تدفق الأوروبيين الباحثين عن الثروة - على الأسكندرية - لم يأت بأفضل العناصر الأوروبية إليها، وكان أغلبهم من أخط العناصر وأسوأها، فكان منهم: عديمو الشرف، والفاجرون، وذوو السوابق في بلادهم، والمفلسون، والأشرار، وأصحاب أوكار القمار، والمغامرون الذين لا يتورعون عن فعل أى شيء. وانتشر الطعن بالسكين والسوط المسلح علناً وبجراحة غير معقولة، ولم يتعرض الفاعلون لأى عقاب.

"أما الطبقة الأوروبية الأكثر تحضرًا، فلم تمارس هذه الأفعال وكانت تعرف كيف تتجنب الاصطدام بالقوانين، فكان نشاطها المفضل - والأوفر ربحاً - لا يقع تحت طائلة القانون: فقد تخصصوا في استغلال رفع القضايا لطلب "التعويضات" من الوالي"^(١٣).

ز - تطبيق العدالة في مجال العقوبات:

كان تطبيق القانون القنصلى في مجال العقوبات مماثلاً لما كان يحدث عند تطبيق العدالة في المجالين: المدني والتجاري، أى أنه كان يعنى الأوروبيين من تطبيق القانون المحلى عليهم. وتعرضت كرامة الحكومة المصرية - بذلك - لأبلغ إهانة: فانتشرت الفوضى والجرائم في أرجاء البلاد. وكان القناصل يغمضون أعينهم - غالباً - عن الجرائم التي ترتكب أو كانوا يقفون عاجزين عن ردعها. ولكي ندرك مدى انتشار الشر، يجب علينا أن نعرف نوعية العناصر التي كانت تتكون منها الجاليات الأوروبية في تلك الفترة، خصوصاً الجاليات اليونانية والإيطالية والنمساوية.

لقد كانت الجالية اليونانية هي أكثرها عدداً: فقد وصل عدد رعاياها - وحدها - إلى ٣٥ ألف نسمة. وذكر قنصل فرنسا - بتاريخ ١٧ أغسطس سنة ١٨٦٦ - ما يلي: "إن الجالية الفرنسية - في القاهرة - قد تأثرت كثيراً في هذا الأسبوع بسبب مصرع أحد رعاياها على يد رجل يوناني... وقُمتُ بلفت نظر القنصل اليوناني - بشدة - لهذا الموقف. ومع ذلك، لا أستطيع أن ألومه - حتى الآن - وأقر بأن دبلوماسي هذه الأمة ليست لهم سلطات كبيرة على مواطنيهم مما يجعل موقفهم صعباً للغاية"^(٢٥).

وعلينا ألا ننسى أنه عندما حدثت مشاجرة بسيطة بين مصري وبحار فرنسي، فإن قنصل فرنسا لم يبدأ وأصر على الحصول على ترضية "علنية" كما هدد بإزالة الجنود الفرنسيين في الإسكندرية.

ومن الصعب علينا أن نفهم هذا التسامح الشديد الذي تُبديه المحاكم القنصلية التي نتيهما بأنها أخطأت مرتين، في المرة الأولى: عندما تُعذت على حقوق البلاد؛ وفي المرة الثانية: عندما لم تعاقب رعاياها الجانحين.

وهناك مسألة ثانية: فإذا افترضنا - مثلاً - أن المحكمة القنصلية الفرنسية ستحاكم فرنسياً بتهمة قتل مصري؛ ولنفترض - أيضاً - أن المحكمة القنصلية الفرنسية أدانت هذا الفرنسي بارتكاب جريمة القتل، فماذا سيحدث عندئذ؟ إن الجاني - في هذه الحالة - سيستأنف الحكم في مدينة إيكس (في فرنسا). وهناك، بعيداً عن الشهود وعن الضحايا، فإن العقوبة - التي ستصدر بحق الجاني - ستكون تافهة، في أغلب الأحيان.

وذكر المسيو فريسينيه: "كانت الحكومة المصرية تقف عاجزة تماماً أمام "جرائم الحق العام" التي يرتكبها الأوروبيون. وكان القناصل يحققون في هذه الجرائم ثم يرسلون المتهمين الأوروبيين إلى بلادهم للمثول أمام محاكمهم. وبما أن هذه المحاكم لا توجد لديها أدلة كافية، فقد كانت تُصدر - غالباً - أحكاماً مشينة تقضى

ببراءة الجناة. ولهذا السبب نفسه، فقد كان يستحيل على المصرى أن يحصل على حقه من أى أوروبى لأن هذا الأوروبى كان مسئولاً - فقط - أمام قنصل بلاده عما اقترفه^(٢٤).

إن الواجب الرئيسى الذى ينبغى أن تضطلع به أية دولة متحضرة هو حماية الأرواح والممتلكات على أرضها. ولكن هذه الحماية لم تكن متوفرة على أرض مصر.

ولم يقف الأمر عند هذا الحد؛ فنظام الامتيازات الأجنبية جعل الشرطة المحلية عاجزة عن ملاحقة المجرمين الأوروبيين - بشكل فعال - إذا خالفوا لوائح سنة ١٨٥٧ الخاصة بالأوروبيين^(٢٥) أصحاب الفنادق، والبيوت والشقق المفروشة، والقهوى والمطاعم والملاهى ومحال بيع الخمر^(٢٦). وبذلك، يكون نظام الامتيازات الأجنبية قد تسبب فى حدوث خلل واضطراب فى النظام العام والأخلاق.

وفى الواقع، فإن المجتمع المصرى كان خاضعاً لقوانين الشريعة الإسلامية والعادات المحافظة التى تنتمى لزمان مضى. ومع أنها انصفت بالرجعية فى مجملها، إلا أنها كانت تتميز - على الأقل - بأنها كانت تحفظ هذا المجتمع بداخل إطار متماسك للقيم؛ فكان لأبد من مرور فترة انتقالية لتطوير هذا المجتمع؛ وعلى وجه التحديد، كان يجب تحاشي الصدمات والتغيرات المفاجئة التى تحدثت عند أول لقاء بين الشرق والغرب.

وكان لأبد من حماية المصرى - وهو مقلد بطبعه - من خطر تقليد السلوكيات الغربية حرفياً وفى كل المجالات، ومن خطر استعارة قسور الحضارة الغربية. إن خلفاء محمد على - خصوصاً سعيد وإسماعيل - قد أدخلوا إصلاحات جادة، إلا أنهما نقلتا مرض التحديث والتجديد بإفراط شديد، وحوّلا الحياة فى بلاطيهما إلى ما يشبه الحياة فى بلاط الملك لويس الرابع عشر، ولكن كبار الأمراء حوّلها - فى بلاطيهما - كانوا من المغامرين الأوروبيين المشهورين. إن هذا

المثال القادم من أعلى، قد شجع - إلى حد ما - على انتشار حياة الفسق والانفلات، ولكن الخطر كان منحصراً في الطبقة المترفة وحاشية الوالى فقط.

وهذا الخطر كان سيئاً - حتماً - إلى باقى طبقات الشعب بسبب الاختلاط اليومي المباشر مع الجماعات الأوروبية التى تزايد احتكاكها بحياة الشعب المصرى. فمثلاً، سجد أن اليونانى - بطبعه - هو أكثر الأوروبيين شرقية، وقد بدأ ممارسة نشاطه - فى مصر - بصفته بقالاً وبتاعاً للخمر: ففتح محالاً فى أكثر الأحياء شعبية والأكثر انعزالاً فى المدن المصرية، وفى جميع المحطات وحتى فى أقاصى الريف. أمّا باقى التجار الأوروبيين، فقد احتموا بالامتيازات الأجنبية التى كانت تصد عنهم أى عقاب: فنشروا الإدمان المدمر الذى تسببه المخدرات والكحوليات والأفيون . ودمرت هذه الموبقات بنية الشعب المصرى وحيويته تدميراً بطيئاً...

وهكذا، فإن سياسة القناصل قد أشاعت اختلال الأخلاق وشجعت عليه، وكانت مساوئها تعادل - بل وتتجاوز - النقص الذى حققته مصر بفضل العلوم التى حصلت عليها من أوروبا^(١٦).

ح- براءات الاختراع، والملكية الصناعية والأدبية:

نظراً لتعدد التشريعات الأجنبية على أرض مصر، وجدت الحكومة المصرية نفسها عاجزة عن إصدار قوانين خاصة ببراءات الاختراع والملكية الصناعية والفكرية لأنها لم تكن قادرة على تنفيذها. وهذا الوضع المؤسف يُعتبر واحداً من أسوأ نتائج تعدد التشريعات فى بلد واحد. فإذا اخترع مصرى - أو أوروبى - وسيلة جديدة لحث الأرض أو ريها، فإن الحكومة المصرية لم تكن قادرة على منح المخترع "براءة اختراع" تعترف له بها بخصوصية الملكية الصناعية لما اخترعه. وتساءل المسيو سيلفسنر مستكراً هذا الوضع: "من بين

السبع عشرة قنصلية - التي تُعتبر بمثابة سبع عشرة دولة داخل الدولة - ألا توجد قنصلية واحدة تحتوي تشريعاتها على مادة واحدة تنص على مقاومة التزيف ؟؟؟؟- (٢٧).

وكانت الحكومة المصرية عاجزة - أيضاً - عن مراقبة تطبيق القوانين الخاصة ببراءات الاختراع والملكية الصناعية، وعلامات الإنتاج، والملكية الأدبية لأنه لا توجد وحدة في التشريع ولا في السلطة القضائية ولا في السلطة التنفيذية. ولذلك عانت الصناعة - ثروة البلاد - ونشاطها الذهني والاجتماعي من هذه الفوضى.

وفي الواقع ، فإن "نظام الامتيازات الأجنبية" والعادات الهمجية - التي ألصقت به غصباً - قد كونوا معاً نظاماً جديداً للامتيازات أصبح حصناً منيعاً يتقوى به النفوذ - أو بالأحرى التدخل - الأجنبي في مصر .

ولهذا السبب، لا يستطيع الباحث أن يفصل الشق القضائي للمسألة عن الشق السياسي فيها: فإذا درسنا النظام القضائي بمعزل عن معرفة العادات والأخلاقيات السياسية - السائدة في تلك الفترة - وظروف المجتمع الأوروبي حينذاك (كما فعل القانونيون)، فإننا سنحكم على النتائج فقط بدون معرفة الأسباب. وبالتالي، فإننا سنسئ فهم نشأة هذا النظام، ولن نفهم جيداً لماذا أبذت دول أوروبا هذه المقاومة الشرسة والمنهجية ضد تطبيق مشروع "الإصلاح القضائي" في عهد إسماعيل.

ومن جهة أخرى، فقد كانت الجالية الأجنبية تعيش - في بادئ الأمر - على جزء محدود من أرض البلاد وكانت تتمتع بحق "الحصانة". ولكنها أصبحت تعيش الآن في كل مكان على أرضها. وبالتالي، فإن استمرار مبدأ "الحصانة"، واستمرار التعدي على سيادة البلاد وعلى قانونها، والتدخل الأجنبي المستمر في شئونها الداخلية قد ساهموا - إلى حد كبير - في نشر الاضطراب والفساد ومنعوا تطبيق نظام جيد للعدالة في مصر. وكان الشعب المصري - تحديداً - هو الضحية

الأساسية لهذا الوضع المزرى لأنه كان يتعرض لقيهر مزدوج تمارسه الحكومة والقناصل عليه.

ويقول أحمد الفلاح: "إن انعدام الأمان هو الآفة الوحيدة التى تُثقل على أشخاصنا وعلى ممتلكاتنا: فالفلاح لا يملك أى ضمان يحميه من الأحكام التعسفية... كما أن انعدام الأمان يُبخر قيمة الثروات الموروثة منها والمكتسبة. إن متطلبات السلطة رهيبة خصوصاً منذ أن بدأ صنّاعكم - بدعم من قناصلكم - يُطلقون قذائفهم المدمرة على بلدنا المحايد منزوع السلاح. وفى الوقت الحالى، فإن مصر تلج لى تقوم البلاد المتحضرة بفرض حماية جماعية عليها. إن نظام الاستبداد الداخلى هو السبب الأساسى لكل الآلام التى أصابت مصر. أمّا الاستبداد الخارجى - والمتعدد - فلم يخفف من آلامها بل إنه - على العكس - قد عمل على زيادتها"^(٢٨).

ثالثاً: الإصلاح القضائى:

ترجع محاولات إصلاح القضاء إلى عهد سعيد باشا؛ وبالتالى، فإن هذه الفكرة ليست بجديدة. ولكن وزير مصرى عظيم وديبلوماسى داهية من أصل أرمنى - هو نوبار باشا - استطاع إقناع إسماعيل بأن الإصلاح القضائى هو أول إصلاح يجب البدء به. ويرجع الفضل لإسماعيل فى أنه فهم ودّعّم هذا المشروع.

لقد كان بوسع والى مصر البدء بإجراء الإصلاحات المادية (مثل مد خطوط السكك الحديدية أو بناء الكباري) مستعيناً بعلوم أوروبا وبدون التعرّض للتدخل الدبلوماسى. وبسبب تجاوزات الأوروبيين المعتمدين على وجود نظام الامتيازات الأجنبية" وسطوته، دفع إسماعيل مبالغ مالية هائلة على أشغال نفّذت - غالباً - بشكل سيئ. ولكن، لم يكن بمقدوره أن يفعل الشيء نفسه لتنفيذ مشروع "الإصلاح القضائى".

ومن هذا المنطلق، فكر نوبار باشا في أن يجعل التعاون الأوروبي أكثر واقعية وأكثر ثراءً: فيداه تفكيره إلى ضرورة استخدام هذا التعاون في الناحيتين: المعنوية والمادية معاً. وبما أن المصري والأوروبي كانا يعيشان سوياً، فكان لا بُد من وجود نظام مشترك للعدالة يكفل للأوروبي كافة الضمانات التي حصل عليها عن طريق "نظام الامتيازات الأجنبية" بل وزيادتها. وبالتالي، فإن نوبار لم يُرد إلغاء هذا النظام الذي أقرته المعاهدات بل أراد إلغاء العادات والممارسات التي فرضتها القوة والتي تتعارض مع العقل السليم.

وبدلاً من وجود ثمان عشرة سلطة تشريعية وتنفيذية مختلفة على أرض مصر، أراد نوبار تبسيط العدالة بإنشاء نظام جديد مبنياً على وحدة التشريع، ووحدة القضاء، ووحدة التنفيذ، فنشأت ضرورة وجود "محاكم مختلطة" تكون لها مدونة جديدة للقانون المدني والتجارة والجنايات.

وهذه المدونة تسلمهم التشريعات الأوروبية والمحلية بعد تعديلها لكي تناسب وضع مصر، ويتم تطبيقها على الأوروبيين والمصريين على حد سواء. إذن، فقد كان الأمر متعلقاً بالتوفيق بين مجتمعين منفصلين مادياً ومعنوياً، وخلق حياة مشتركة خصبة ومتناسقة بينهما تعمل لصالح أهل البلاد والأوروبيين الشرفاء.

وفي تقرير كتبه نوبار، في سنة ١٨٦٧، ذكر: "إن الطريقة التي تتم بها ممارسة العدالة لدورها تجعل البلاد تصاب باليأس. والمصري مضطر لرؤية أوروبا من خلال الأوروبي الذي يستغله. ولذلك، فالمصري يرفض التقدم الغربي ويتهم الوالي - وحكومته - بالضعف أمام الأوروبيين أو بارتكاب الأخطاء".

وعندما منح محمد علي الأوروبيين - مثلاً - الحق في حرية ممارسة شعائهم الدينية، وتملك الأرض، وخدم الأسوار المحيطة بالفنادق (الأحياء التي كان الأوروبيون يقيمون فيها)، فإن هدفه كان تسهيل الاتصال بالأوروبيين، وخلق مواعمة بين التقاليد الإسلامية والتقدم الحديث. وكذلك، فإنه ألغى عادات كانت

الدولة العثمانية تجبر المسيحيين على اتباعها (مثل ضرورة نزول المسيحي من فوق ظهر ركوبته إذا مر بمسلم، وغيرها من عادات أكثر إهانة للمسيحيين)، وكانت كلها عادات مستقرة منذ قرون، ولكنه لم يقصد أبداً أن يرفع من شأن الأوروبيين لكي يسودوا على المصريين - أصحاب البلاد - أو لكي يحتقروا عاداتهم وثقافتهم.

لقد كان نوبار يريد الحفاظ على العادات التي أقرها محمد علي - لصالح التقدم والحضارة - وإلغاء العادات الجديدة المنافية تماماً لنص وروح معاهدات "نظام الامتيازات الأجنبية"، والتي أصبحت تمارس بفضل الحيل القانونية؛ فالنظام القنصلي جعل أغلب الأوروبيين أكثر وقاحة في تعاملهم مع المصريين والسلطات المحلية، ووضعهم في مكانة تعلو على السلطات المحلية وقوانينها.

وكان "الإصلاح القضائي" يهدف إلى إنشاء نظام قضائي واحد تسري أحكامه على جميع المقيمين على أرض مصر، فيعم السلام والنظام في هذا المجتمع المصري/ الأوروبي المشترك الذي يعيش على مقربة من أوروبا وفي قلب القرن التاسع عشر ولكنه يخضع لنظام قضائي غير متجانس ومُلقَق وهمجي.

وذكر نوبار - أيضاً - في تقريره المشار إليه. "إن هذا الوضع لا يستفيد منه أحد: لا المصالح العمومية للدول ولا الشرفاء المقيمين على أرض مصر (المصريون منهم أو الأجانب). واستمرار هذا الوضع يضر بمصلحة مصر وحكومتها ولا يستفيد منه سوى من يحترفون مهنة استقلال البلاد".

لقد عرّف نوبار موضع الداء: النظام القضائي القنصلي والمسألة المالية اللذان شكّلا معاً تهديداً قاتلاً لاستقلال البلاد. وفي سنتي ١٨٦٦ و١٨٦٧، حاول القيام بمساع شخصية لدى حكومة فرنسا لإلغاء المظالم التي حلت محل "نظام الامتيازات الأجنبية"، ولكنه لم يحاول إلغاء النظام نفسه. ولم تسفر جهوده عن أي شيء.

وقد صرح المركيز دى موستيه (de Moustier) - وزير خارجية فرنسا - الإمبراطور بأن "نظام الامتيازات" يُعتبر بمثابة "خُجج عفا عليها الزمن" (أو "سقالة قد نُخرها السوس"، حسب تعبيره). ولكن هذه "الخُجج" أو "السقالة" هي التي يركز عليها نشاط فرنسا في مصر؛ وبالتالي، ينبغي عدم المساس بها. وهذه العقلية هي التي جعلت من "نظام الامتيازات الأجنبية" وتجاوزات القناصل شيئاً واحداً - لا يمكن تجزئته - يركز النفوذ الفرنسي عليه. كما تسببت هذه العقلية في وقوع أخطاء خطيرة ما تزال نتائجها المدمرة محسوسة حتى يومنا هذا^(٤) في مسيرة الإدارة والعدالة في مصر.

وفي سنة ١٨٦٧، رَحِبَت الحكومة الانجليزية بمشروع الإصلاح القضائي الذي عرضه نوبار^(٥) ولكن حكومة فرنسا عادت هذا الموضوع بعنف وقررت وقفه بأي وسيلة. ذكر المسيو دو روزاس: "في تلك الفترة، كانت لفرنسا مكانة مؤثرة للغاية في مصر. وكانت هذه المكانة الرفيعة ترجع لعدد الفرنسيين المقيمين في القاهرة والأسكندرية، ولأهمية المصالح الفرنسية النامية بفضل "مشروع شق برزخ السويس". وبسبب هذا الوضع الرفيع لفرنسا، فإن "نظام الامتيازات الأجنبية" يتم تطبيقه في مصر بطريقة عرقية مستقرة، ويُنظر إليه على أنه أفضل ضمان لمصالحها. ولذلك، فإن مشاريع نوبار باشا ستؤثر سلباً على هذا النظام؛ وبالتالي، فإنها ستضر ضرراً بالغاً بالمصالح الفرنسية".

إننا ندرك المعنى الحقيقي لتعبير "يتم تطبيقه في مصر بطريقة عرقية مستقرة"، ونعرف أيضاً أنه نتج أساساً عن التجاوزات والتعدييات - وغيرها - التي مارسها القناصل على سيادة البلاد في فترة لا تتجاوز عشر سنوات فقط !!! وفي الواقع، فإن أوروبا كانت تسعى جاهدة - عن طريق هذا النظام - لكي تجعل مصر

[٤] المؤلف يقصد سنة ١٩٣٤ [المترجم].

تتقلص وتتقلص حتى تصبح مجرد تعبير جغرافى فقط. وسندرس - فى فصل لاحق - سياسة "شركة البرزخ".

لقد كُوت هذه "الشركة" و "نظام الامتيازات" و "رجال المال" الدعائم الثلاث التى ارتكزت عليها "الهيمنة الفرنسية فى مصر" وأصبحوا "دولة داخل الدولة". ولذلك، لم تُعد فرنسا تهتم بالحفاظ على نفوذ لها فى مصر بل بدأت تسعى للتدخل فيها.

إن "نظام الامتيازات الأجنبية" - كما كان مطبقاً بالفعل - كان مُكْمَلاً للغزو الدبلوماسى والقنصرى الذى بدأ فى عهد سعيد. ويمكننا أن نقول الشيء نفسه عن "شركة برزخ السويس" - تحديداً - لأنها كانت استمراراً للغزو عن طريق الاحتلال السلمى. أمّا "رجال المال"، فقد نفّذوا "الغزو عن طريق الرهن العقارى".

ولم ترفض الحكومة الفرنسية مقترحات نوبار رفضاً حاسماً، بل قامت بتشكيل "لجنة خاصة - فى وزارة الخارجية - تكونت من دبلوماسيين ومشرّعين لدراستها. وبتاريخ ٣ ديسمبر سنة ١٨٦٧، أصدرت هذه "اللجنة الخاصة" تقريرها الذى كان متأثراً بالاعتبارات السياسية، أُلقت فيه بأسباب المصائب على كاهل والى مصر: "إن والى مصر يتمتع بسلطات غير محدودة، وإرادته هى القاعدة الوحيدة التى تحكم تصرفاته، ولا شيء يقف أمام إرادته: فالجميع يتحنون أمامها ويخضعون لها. وسلطات والى مطلقة وقوية، ويمارسها بشكل استبدادى مباشر لدرجة أنه يستحيل علينا انتظار ممارسة العدالة بشكل مرضٍ طالما أنها تخضع لإرادته".

ويبدو أن هذه "اللجنة" نسيت أن الحكومة المصرية قد أصبحت القنصرية رقم ١٨ فى البلاد، ونسيت - أيضاً - أن نوبار أراد الدفاع عن الشعب المصرى: فكان مستعداً لمنح أوروبا كافة الضمانات، حتى الزائدة منها لكى يُحقّق تنفيذ العدالة الجيدة. وهذه العدالة ستكون قادرة على:

أولاً: حماية المصري من الظلم الذى تمارسه سلطة الوالى المطلقة عليه؛
فسلطة الوالى كانت هى التى تَنْظِم - إدارياً - شئون الأفراد فيما بينهم. وكان يجب
أن تتولى السلطة القضائية - وحدها - تنظيم هذه الشئون.

ثانياً: حماية الإدارة المصرية - نفسها - من التدخل المدمر والمهين الذى
يمارسه القناصل فى شئونها الداخلية.

ثالثاً: حماية الأوروبي الشريف من تعدد السلطات القنصلية واضطراب
أحكامها.

ولكن أقوى حُجَّة استخدمتها "اللجنة" للدفاع عن بقاء نظام الامتيازات
الأجنبية كانت ما يلى: "إن الأوروبيين - الذين أقاموا فى مصر واستثمروا رؤوس
أموال طائلة فيها قد فعلوا ذلك تحت مظلة المعاهدات والعُرف اللذين قَدِّمًا لهم
ضمانات لا يمكنهم التنازل عنها"، وأن تعديل هذه الضمانات - لو تقلصها -
سيعيق المبادلات التجارية بين الأوروبيين والمصريين، وسيعيد مصر إلى حالة
العجز التى كانت تعاني منها قبل أن يجلب العنصر الأوروبى إليها الحياة والنشاط
ومبادئ الحضارة".

لقد كان يطيب "اللجنة" أن تخلط ما بين المعاهدات والعُرف ولكنها - مع ذلك
- كانت تعرف جيداً أن: الضمانات الجديدة - التى نشأت فى عهدى سعيد
وإسماعيل - كانت مُخصَّصة فقط لتغطية التصرفات للأخلاقية التى كان يمارسها
القناصل ومواطنوهم، أى إنهم قد حوَّلوا المعاهدات والقوانين لخدمة مصالحهم فقط.

وفىما يتعلق برؤوس الأموال الطائلة التى استثمرها الأجانب فى مصر - فى
عهدى سعيد وإسماعيل - فقد كانت أموالاً مشبوهة فى منشئها واستثمارها
وهدفها!!! ولذلك تضاعفت قيمتها مرتين وأربعة أضعاف بل وصلت - أحياناً - إلى
مئة ضعف بسرعة شديدة بسبب المضاربات فى البورصة، واستغلال مبالغ
التعويضات (التي حصل عليها الأجانب من الوالى)، والربا، والتهريب، وغير ذلك

من كافة أشكال التجاوزات والأنشطة غير المشروعة. وبالتالي، فقد كانت رؤوس الأموال هذه بعيدة تماماً عن تنمية ثروة البلاد والتجارة الشريفة، بل إنها قد شجعت التجارة غير المشروعة وضربت عرض الحائط بكل مبادئ الحضارة.

وبالإضافة إلى كل ما سبق، يبدو أن "اللجنة" قد نسيت - للمرة الثالثة - أن الأهداف الأساسية "لنظام الامتيازات الأجنبية" (أي: التسامح والأمان ورواج التجارة) لم تتحقق إلا جزئياً في باقى أرجاء الدولة العثمانية: فالأوروبي لم يكن يستطيع اجتياز دمشق أو المغامرة بالسفر إلى داخل آسيا الصغرى بدون أن يتعرض للسلب أو للسرقة أو القتل. إذن، فمزاي هذا النظام لم تكن مجدية بالنسبة للأوروبيين ولم تكن سوى ضمانات وهمية.

أما في مصر، وفي تلك الفترة نفسها، فقد كانت هذه الضمانات حقيقية وفعالة بفضل حكم أسرة محمد علي: أى أنها لم تكن نتيجة "لنظام الامتيازات الأجنبية" (الذى لم يكن معروفاً في مصر في تلك الفترة)، بل كانت ناتجة عن "إرادة الحماية" التى أبداهها الحكام المصريون. وامتد هذا الاهتمام بحماية الأجانب حتى شمل البعثات التبشيرية ومصالح المسيحية لتشجيعها على المجئ إلى مصر والإقامة فيها؛ فكان الأوروبي يستطيع السفر من القاهرة حتى الخرطوم، ويجتاز الإمبراطورية المصرية بأكملها، ويمارس التجارة بكل حرية، ويستكشف، ويسافر بدون التعرض لأدنى مخاطرة.

ولولا استتباب الأمن والنظام، وزيادة التنمية الاقتصادية التى أنشأها ولاية مصر، لما وجدت فيها دولة ولا جاء الأوروبيون إليها. ولكن، بدلاً من الاعتراف بهذه الأفضال - التى قدّمتها الأسرة الحاكمة - فإن الجاليات الأوروبية لم تظن إلى ذلك، ولم تكتف بإدخال نظام الامتيازات "العثمانية" إلى مصر: فخرق الأوروبيون نصوص ومواد هذه المعاهدات لكى يستبدلوها بـ "قانون عرقي" شكّلوه على هواهم وأسسوه على مبادئ العنف والتجاوزات.

وفي الحقيقة، فقد صاغت هذه "اللجنة" مشروعاً جديداً، ولكن سياستها كانت متأثرة بوجهات نظر الحكومة الفرنسية فلم تهدف إلا إلى:

١- منع تنفيذ الإصلاح القضائي.

٢- عدم المساس فعلياً وجدياً - بأية وسيلة - بنظام الامتيازات الأجنبية.

إن المشروع - الذي قدمته فرنسا في سنة ١٨٦٧ - قد أفسد تنفيذ فكرة نوبار العظيمة التي كانت مبنية على توحيد التشريع، وتوحيد القضاء، وتوحيد التنفيذ، وذلك كله في إطار سيادة حكومة البلاد على أرضها.

ولكن المشروع الفرنسي طالب ببقاء الوضع على ما هو عليه (Statuquo):

أولاً: فيما يتعلق بالقانون الجنائي.

ثانياً: بكل ما يتعلق بردع الجنح والجرائم.

ثالثاً: عدم المساس بامتياز القضاء المدني القنصلي للفصل في الخلافات التي تنشأ بين الأجانب المنتمين للجنسية نفسها.

رابعاً: عدم المساس بامتياز القضاء المدني القنصلي للفصل في النزاعات التي تنشأ بين الأجانب المنتمين لجنسيات مختلفة .

ولكنه - في نهاية الأمر - أقر تشكيل "المحاكم المختلطة" للفصل في النزاعات التي تنشأ بين الأجانب والمصريين فيما يختص بمسائل القانونين: المدني والتجاري؛ إلا أنه اشترط ضرورة أن تكون أغلبية القضاة من الأوروبيين الذين يُعينهم والى مصر بناءً على ترشيح من حكومات بلادهم. ولم يقف الأمر عند هذا الحد؛ فبعد فرض العديد من القيود، أضيفت مادة تسمح بإبطال نصوص هذا المشروع وإلغائه وذلك بإعطاء القناصل الحق في الرجوع إلى ممارسات الوضع

"الحالي" (أى ما قبل إنشاء "المحاكم المختلطة") إذا لم يؤد التنظيم الجديد إلى النتائج المرجوة منه.

وفي سنة ١٨٦٨، وبالإشتراك مع شريف باشا، نجح قنصل فرنسا - المسيو بوجاد (Poujade) - فى وضع مشروع مشترك "للإصلاح القضائي". وبتاريخ ١٨ نوفمبر سنة ١٨٦٨، كتب إلى حكومته ليخبرها بالتالي: "لقد تصوّرت الحكومة المصرية أنني منحتها الكثير. ولكن يبدو لى أننا لم نتنازل لها عن أى شيء؛ فقد ضمنت أن يكون تعيين أغلب القضاة من العنصر الأوروبي، كما اشترطت الحفاظ على مبدأ استمرار نظام الامتيازات الأجنبية"^(٢٠).

فتلقى القنصل رداً من وزير خارجيته يطلب فيه منه الرجوع إلى تقرير "اللجنة الخاصة". وذكر له الأخطار الأساسية لهذا المشروع، وأهمها أن "المادة الأولى تمنح هذه المحاكم - فى المستقبل - الأهلية المطلقة للفصل فى الخلافات الناشئة بين الفرنسيين والمصريين؛ فتُلغى بذلك فعلياً أهم امتياز اكتسبناه فى المجال القضائي فى مصر".

وهكذا نجد أن كافة التجاوزات، وكافة التصرفات اللاأخلاقية - التى جعلها القناصل قانونية - اعتبرتيا الحكومة الفرنسية "امتيازات مكتسبة". ولكى تحافظ فرنسا على هذه السلطة المطلقة التى يتمتع بها القناصل، فقد رَفَضَت الموافقة على مبدأ "الأهلية المطلقة" التى ستنمّع بها المحاكم الجديدة، مع أن قضاة فرنسيين - سترُشحهم حكومتهم - هم الذين سيتولون القضاء فيها.

لقد نصّبت فرنسا نفسها حامية وراعية لـ "نظام الامتيازات الأجنبية" فى مصر، وأنفردت بممارسة هذا الدور:

١- فعارضت مشروع الإصلاح القضائي بشكل منتظم.

٢- وانهازت للقوة اللفظة ضد النص المكتوب.

٣- وتَبَيَّنَت التجاوزات فأسمتها "امتيازات".

٤- واستُخدمت "نظام الامتيازات الأجنبية" لتغطية النظام القنصلي الذي ألغى -
فعلياً - الامتيازات.

وباختصار، لقد قُوِّضَت الحكومة الفرنسية لُمس الخطة المصرية التي قُدِّمها نوبار. ومما زاد من خطورة الدور الذي لعبته الحكومة الفرنسية في هذه المسألة هو أنها كانت - منذ سنة ١٨٦٦ - أول من حثَّ باقي الحكومات الأوروبية لكي تحذو حذوها و تنال تأييدها.

وأمام عرقلة الحكومة الفرنسية لمشروع "الإصلاح القضائي"، فكَّر نوبار - بمبادرة - في التوجُّه إلى كافة القوى الأوروبية، ومطالبتها بتشكيل "لجنة دولية"، وإرسالها إلى مصر لكي تدرس المشكلة على أرض الواقع. وبعد سنتين من المفاوضات، استطاع إقناع بعض هذه الدول: فوافقت - أخيراً - على اجتماع هذه "اللجنة" في مصر، بشرط أن يكون المشروع الفرنسي هو أساس المناقشات. واستمرت المناقشات لمدة شهرين - من ٢٨ أكتوبر سنة ١٨٦٩ حتى الخامس من يناير سنة ١٨٧٠ - وعقدت "اللجنة الدولية" خلالها ٩ جلسات. وانتَهز نوبار هذه الفرصة فقدم للجنة مشروعاً جديداً مُنقَّحاً وأكثر اكتمالاً من مشروع سنة ١٨٦٧.

ولَخَّص المسيو دوروزاس نتائج الاجتماعات على النحو التالي: "إن عناد المندوبين الفرنسيين وتشدُّدِهم كان مرتبطاً - للأسف - بالتعليمات الدقيقة والصارمة للغاية التي أصدرتها لهم حكومتهم. وبالتالي، فإن "اللجنة الدولية" لم تستطع مناقشة مشروع نوبار مناقشة مفيدة. وبناءً على طلب مندوبي فرنسا، وبدون مناقشة، فقد تم استبعاد كافة المواد المتعلقة "بالأهلية القضائية" للمحاكم الجديدة واختصاصها بالفصل في خلافات المصريين مع بعضهم. ووافق مندوبو فرنسا - فقط - على مناقشة:

١- مواد المشروع الخاصة بتشكيل المحاكم الجديدة، وتنفيذ أحكامها.

٢- ومجال سلطاتها القضائية في الفصل في المنازعات بين الأجانب والمصريين.

٣- والفصل في منازعات الأجانب من مختلف الجنسيات مع بعضهم.

"وبالإضافة إلى ما سبق، فقد وافق مندوبو فرنسا على مناقشة هذه المواضيع وفي نيّتهم أن يعطوا القليل ويحتفظوا بالكثير، بل وأعلنوا ذلك وبعبارة أخرى: فقد قرروا ألا يقدموا أى تنازل إلا مضطرين. وفي مثل هذه الظروف، وبسبب التأثيرات شبه الحاسمة - التي فرضتها الظروف لصالح رأى مندوبى فرنسا - فإن النتائج التي توصّلت إليها "اللجنة الدولية" كانت بالضرورة مطابقة لوجهة نظر "اللجنة الخاصة" الفرنسية".

وحسب تعبير لنفس المؤلف، فقد كان هناك اختصاص جاد آخر - يدخل في أهلية المحاكم الجديدة - أثار "رُعب" الحكومة الفرنسية ألا وهو: مد سُلطة قضاء المحاكم المختلطة ليشمل النظر في القضايا الجنائية والجنح، وفي الحقيقة، فإن مندوبى إيطاليا كانوا قد أعلنوا بوضوح أن الحياة أثنى من المال، فشجعوا الحكومة المصرية على استكمال إعادة تنظيم القانونين: المدنى والتجارى بإعادة تنظيم القانون الجنائى. ووافق مندوبو حكومات: ألمانيا والنمسا وإنجلترا على آراء مندوبى الحكومة الإيطالية.

ولم تكن حكومة فرنسا تهتم بتأنا بالأخطار الناجمة عن الأحكام التى يصدرها القضاء القنصلى - فى القضايا الماسة بالنظام، وبأمن الأشخاص والممتلكات - عندما كان يسمح للمجرمين بالإفلات من العدالة . وكان الهاجس الوحيد - الذى يشغل بال الحكومة الفرنسية - هو: خشية أن يقوّض "إصلاح قانون العقوبات" أسس "نظام الامتيازات الأجنبية" ولذلك، أسرعت الحكومة الفرنسية بتشكيل لجنة من وزارة الخارجية - تحت رئاسة المسيو دوفرجيه

(Duvergier) - قامت بدراسة قرارات "اللجنة الدولية"، وصاغت مشروعاً جديداً مضاداً لهذه القرارات فى نقطتين هامتين:

١- رفض أهلية (اختصاص) المحاكم المختلطة للنظر فى القضايا التى تنشب بين الأجانب المنتمين لجنسيات مختلفة.

٢- ورفض توسيع نطاق أهلية قضاء المحاكم المختلطة لكى لا يشمل قانون العقوبات.

وأعلن نوبار أنه يفضل إلغاء "مشروع الإصلاح القضائى ولا يقبل مثل المشروع". ولكن تشكيل حكومة إميل أوليفيه (Emile Ollivier)، أدّى إلى تهدئة الموقف: فالحكومة الفرنسية الجديدة اقترحت تحديد صلاحية قانون عقوبات "المحاكم المختلطة" وجعله قاصراً على القضايا البسيطة التى تقوم بها الشرطة، وذلك مقابل مد صلاحية قضاء تلك المحاكم لكى يشمل الفصل فى القضايا المدنية والتجارية التى تنشب بين الأجانب المنتمين لجنسيات مختلفة حسبما قررت "اللجنة الدولية".

ومع ذلك، فإن على باشا (رئيس الوزراء العثمانى الرجعى) عارض - هو أيضاً - "الإصلاح القضائى" فى مصر. وفى رسالة خاصة بتاريخ ١٤ يوليو سنة ١٨٦٩ - بعث بها نوبار من باريس إلى قنصل فرنسا - شرح له فيها بمهارة أسباب رفض الحكومة العثمانية لمشروع الإصلاح القضائى فذكر: "إن أى تقدّم تحرّزه مصر يصدم موظفى الأستانة ويقلقهم. ورد الفعل هذا غير عقلانى ولكنه غريزى لديهم. ففي سنة ١٨١٩، كان ميناء مصر الوحيد - الأسكندرية - محروماً من الاتصال بالنيل. ولتصدير المنتجات، كان لابد من تعريضها لخطر المرور برشيد: فقام محمد على بحفر "ترعة المحمودية". ولكن الباب العالى عارضه. وكردّ فعل غريزى، أترك الباب العالى أن هذا المشروع سيؤدى - حتماً - إلى تنمية ثروة مصر؛ فأرسل موظفاً لتوبيخ الوالى العجوز وإيقاف المشروع.

ولكن - من حسن الحظ - فإن التلغراف والسفن البخارية لم يكونوا قد اخترعوا بعد في ذلك الوقت: فوصل هذا الموظف إلى مصر ليجد أن التبعة قد تم حفرها، وكانت حصيلة مهمته هي رجوعه إلى الأستانة ليُخبر السلطان محمود بأن التبعة تحمل اسمه: "تبعة المحمودية"...

"وفي الوقت الحالي، فإن الباب العالي يعرف أن "الإصلاح القضائي" هو الشق المعنوي للتقدم الذي أحرزته مصر في المجالات المادية وامتداد له... إن تنظيم القضاء سيُعطي ضمانات للأجانب ضد الحكومة وسيُعطي ضمانات للمواطنين والحكومة ضد الأجانب. وبالتالي، فإن الإدارة والمهارة الأوروبيتين ستجدان طرُقاً عديدة لتلقيح هذه الأرض شديدة الخصوبة، والتفاعل مع هذا الشعب شديد المرونة، المتسامح، المحب للعمل، القادر على خلق المعجزات بشرط وجود إدارة رشيدة ... ونظراً لأن الأستانة لديها ميل غريزي لممارسة السلطة المطلقة/ الأرستوقراطية/ الكهنوتية، فإنها أكثر نُصْلَباً في قبول التقدم المعنوي، وتؤمن بضرورة استمرار وقوع مصر في وهدة نفس التخلف الواقعة هي نفسها فيه"^(٣١).

وكانت الحكومة العثمانية مستمتعة بمعارضة فرنسا للإصلاح القضائي في مصر، ولكنها بدأت تتوجس خيفة بعد سقوط "الإمبراطورية الثانية": فجذدت مساعيها لدى حكومات أوروبا للتصدي للمشروع. ولتدارك النتائج الخطيرة التي قد تنشأ عن موقف الحكومة العثمانية، تفاوض نوبار - بمهارة - مع الباب العالي ونجح في الحصول على الفرمان الشهير - الصادر في ٨ يونيو سنة ١٨٧٣ - لصالح مصر.

إن هذا الفرمان يؤكد على:

- استقلال مصر الذاتي، ويمنح الخديوى الحق في "عقد الاتفاقيات - وتجديدها - مع الدول الأجنبية بخصوص الجمارك والتجارة، وكافة المبادلات الاقتصادية مع الأجانب داخلياً وخارجياً. وذلك كله بهدف تنمية التجارة والصناعة.

- ويُعطى للخديوى الحق فى إنشاء قوة شرطة خاصة بشئون الأجانب وعلاقاتهم بالحكومة والسكان، بشرط عدم المساس بالمعاهدات السياسية التى عقدها الباب العالي".

وفى الوقت نفسه، استمر نوبار فى التفاوض مع الحكومات الأوروبية الكبرى: فأعلن لها أن الحكومة "تعتبر أن إصلاح القانون الجنائى بمثابة حجر الزاوية للبناء كله". وتوصل نوبار إلى إقناع بعض هذه الحكومات بوجهة نظره إلا أنه اصطدم - مجدداً - بالمعارضة العنيدة التى أبدتها الحكومة الفرنسية.

لقد ادعى البعض بأن نوبار كان موالياً تماماً للإنجليز. ولكى نفهم وضعه جيداً، فسنذكر موقفاً - أوردَه قنصل إنجلترا - يتضح فيه مدى كراهية نوبار الشديدة لفكرة مثل أى مصرى أمام المحاكم القنصلية: ففى سنة ١٨٧٣، اتهم ميكانيكى إنجليزى بقتل شخص مصرى. وفى أثناء تولى شريف باشا منصب وزير الخارجية، كان قد وعد قنصل إنجلترا بأنه سيحيل المتهم لكى يمثل أمام المحكمة القنصلية الإنجليزية. ولما تولى نوبار منصب وزير الخارجية، ذكره قنصل إنجلترا - المستر إدوارد ستانتون - بهذه القضية المنسية، فتلقى الرد التالى من نوبار: "سأترك هذه القضية أياً كان رأى غيرى فيها. وبما أننى صرحتُ برأى فى هذا الموضوع، فمن المستحيل أن أعيد لمحاكمة أجنبية بنظر قضية جنائية خطيرة يرفعها مصرى ضد أجنبى".

لقد كان موضوع إصلاح القانون الجنائى يمثل أهمية قصوى للحكومة المصرية لأن كرامتها وسيادتها تتعلقان به. أمّا الحكومة الفرنسية، فقد قرّرت عدم التنازل - بأية صورة - عن رأيها فى موضوع القانون الجنائى. ولكن الحكومة المصرية كانت تحتاج لإجراء الإصلاح - حتى ولو كان غير مكتمل - لكى تتخلص من ضغوط القناصل عليها بخصوص قضايا التعويضات التى يرفعها الأوروبيون عليها. فاضطر نوبار - رغماً عنه - للتنازل عن موضوع أهلية (صلاحية) المحاكم الجديدة للنظر فى قضايا الجنابات.

واتفقت مصر مع الدول الأوروبية على مشروع الإصلاح: فبتاريخ ٢٤ فبراير سنة ١٨٧٣، أرسلت الحكومة المصرية - لممثلي الدول الأجنبية - النص النهائي لـ "مشروع الاتفاق على التنظيم القضائي للقضايا المختلطة في مصر". وفي الوقت نفسه، أرسلت لهم نص التشريعات التي ستطبقها المحاكم الجديدة. وهذه التشريعات تحتوى على ستة قوانين حررها محام فرنسي - هو المسيو مونورى (Maunoury) - ونقلها بالنص عن التشريعات الفرنسية.

ووافقت حكومات ألمانيا، والنمسا/ المجر، وبريطانيا، وإيطاليا، والولايات المتحدة الأمريكية - فوراً - على مشروع الإصلاح القضائي. ولكن الحكومة الفرنسية سؤقت، وجادلت شريف باشا، واشترطت الحصول على المزيد من التنازلات الهامة للغاية التي كان سيق لنوبار وأن رفضها قبل استقالته (في مايو سنة ١٨٧٤). وأجبرت الحكومة الفرنسية الحكومة المصرية الجديدة على قبول إشراكها في تعيين قضاة المحاكم المختلطة بينما كان نوبار يُريد اختيار القضاة بحرية بعيداً عن تدخل حكوماتهم. وأيضاً، فإن الحكومة الفرنسية نجحت في إجبار الحكومة المصرية على قبول قوانين كان نوبار يعتبرها تَدْخُلُ في شئون مصر.

واستفادت باقى الدول الأوروبية من الامتيازات التي حصلت فرنسا عليها: فاتخذت المحاكم الجديدة صبغة دولية حتى قبل إنشائها وبالتالي منعت نوبار من أن يمد صلاحياتها لى تشمل المواطنين المصريين.

وبالإضافة إلى ذلك، فقد قامت القنصلية الفرنسية بدراسة مدونات القوانين وأجبرت الحكومة المصرية على قبول مبدأ "الرهن القانوني"، وهى فكرة طرحها المسيو دى فوجيه (de Vogué) ورفضها نوبار.

إن هذه التدابير - التي بدأت مع بداية عمل المحاكم المختلطة - أدت إلى وقوع الكثير من حالات نزاع ملكية المصريين الذين كانوا يجهلون الإجراءات

الجديدة مما جعل أحد القضاة يعترف بأن قلبه كان ينفطر حزناً على المصريين وهو يصدر أحكامهم بإدانتهم، ولكنه كان مُجبِراً على تطبيق نص القانون^[٥].

ومع ذلك، فإن موافقة الحكومة المصرية على الشروط الفرنسية لم تنجح في جعل فرنسا توافق على "مشروع الإصلاح القضائي"، فتكرر رفضها بخجج متنوعة. وحتى عندما وافقت الحكومة الفرنسية أخيراً - يوم ١٠ نوفمبر سنة ١٨٧٤ - فقد كانت موافقتها مصحوبة بتحفظات فاقت موافقات باقى الدول، ونصت عليها ووقعتها في معاهدات خاصة مع الحكومة المصرية. ولم يكن انضمام فرنسا نهائياً طالما أن البرلمان الفرنسى لم يَصْدَقْ بعد على الانضمام للدول الموافقة على مشروع الإصلاح القضائي في مصر. وبالتالي، فقد استفادت الحكومة الفرنسية من هذا الوضع لفرض شروط جديدة.

أمّا البرلمان الإيطالى - وكذلك الألمانى - فقد صَنَقُوا بسهولة على المشروع. وبهذه المناسبة، فقد كتب المسيو مانسينى (Mancini) تقريراً رائعاً جاء فيه: "في الشرق، خصوصاً حيث تنتشر آثار المشاريع القديمة الرائعة التى لا تزول، والتجارة الراجعة لأسلافنا، ولغتنا، يجب علينا ألا ننحاز إلى جانب فرنسا - أو لأية قوة عظمى أخرى - إلا إذا كان الصراع نبيلاً. وعندئذ، يجب أن نسانده بشرف. وهذا الصراع النبيل هو صراع المنافع الثقافية والحضارية التى يجب علينا نقلها لهذه الشعوب - الأقل منا تطوراً فى ثقافتها - وذلك ببذل كل جهد لتشجيعها ومساعدتها على التعلم. وهذه السياسة هى الأكثر نفعاً لإيطاليا، وفى الوقت نفسه، الأكثر خصوصية فى المستقبل.

[٥] هذا الرأى يذكرنا بالمشهد الكوميدي/ المأساوى الذى كتبه المبدع لطفى الخولى فى مسرحية "القضية" عندما يتساءل المواطن البسيط - متحيراً - هل يغلق الشباب أم يفتحه [المترجم].

ومن هذا المنطلق، فإن التنظيم المصري الجديد لهو عمل جري ومخلص لصالح رقي مبدأ إصلاحى، ويستحق أن توافقوا عليه وتشجعوه وتقرؤه لدى أوروبا المتحضرة. لذلك، نرجوكم التصديق عليه".

وفى الواقع، فإن مسلك الحكومة الإيطالية فى موضوع الإصلاح القضائى والطريقة التى أرادت بها توطيد نفوذها فى مصر يجعلانها تشعر بالفخر.

وفىما يتعلّق بالبرلمان الفرنسى، فقد كان كارهاً للتصديق على "مشروع الإصلاح"، وشكّلت "الجمعية الوطنية" لجنة برلمانية لدراسة مشروع القانون الذى قدّمته الحكومة الفرنسية للتصديق عليه طبقاً للبروتوكول الفرنسى/ المصرى الموقع بتاريخ ١٠ نوفمبر سنة ١٨٧٤. وأجمع كل أعضاء هذه "اللجنة البرلمانية" - تقريباً - على رفض مشروع الإصلاح القضائى فى مصر. وكانت هذه اللجنة قد أجزّت استقصاءات تمهيدية مع مستشارى مدينة "إكس" - فى فرنسا - ومع أعيان الفرنسيين المقيمين فى مصر. وبذلك تكون اللجنة قد تركت نفسها تقع تحت تأثير الأوساط الأكثر استفادة من بقاء النظام القديم على ما هو عليه.

وشعر الخديوى إسماعيل بالقوة بعد موافقة كل الدول الأوروبية الكبرى على المشروع، فلم ينتظر الانضمام النهائى لفرنسا - أو بالأحرى رفضها المؤكد - واحتفل رسمياً وبأبهة بافتتاح "المحاكم المختلطة" يوم ٢٨ يونيو سنة ١٨٧٥. وعلق المميو دورزاس على ما فعله الخديوى بقوله: "إن تصرّف الخديوى كان ضربة جريئة، ولكنها ضربة معلم: فهو قد بيّن لفرنسا أن الإصلاح يُمكن أن يتم بدونها، بل وضد إرانتها".

وعندئذ - فقط - بيّنت الحكومة الفرنسية "للجمعية الوطنية" غرابة موقفها وخروجه عن الإجماع الدولى: فصدّقت "الجمعية الوطنية" على مشروع الحكومة فى جلسة يوم ١٧ ديسمبر سنة ١٨٧٥. ومع ذلك، فإن الإسلوب الذى تم به التصويت، والتحفظات الخطيرة التى لازمته، قد وجهوا ضربة هائلة أصابت فكرة

مشروع الإصلاح القضائى فى الصميم، وكُرِّست مبدأ التَّنخل القنصلى فى شئون مصر الداخلية!!

وصدر القانون بتاريخ ٢٥ ديسمبر سنة ١٨٧٦، وكان ثمة حرص على أن ينقل تصريح لوزير خارجية فرنسا - أدلى به يوم ٢٥ أكتوبر سنة ١٨٧٥ - به ثلاث نقاط أساسية:

أولاً: إن فكرة التشريع فى المحاكم الجديدة لا يمكن لها أن تتوسَّع حتى تشتمل على إمكانية إضفاء مبدأ الشرعية على فرض الضرائب أو الرسوم أو الغرامات التى يترأى للإدارة المصرية فرضها.

إذن، فإن هيئة القضاء الجديدة لن يكون من حقها إصدار الأحكام بالعقوبة على أى إجراء ضرائبى يمكن الطعن عليه بالطرق الدبلوماسية. ويمكن للحكومات الأجنبية - أو ممثلها أو قنصلياتها - التدخل دائماً لإيقاف أو تصحيح التصرفات المغايرة إمَّا بإلغاء الاتفاقية وإما باستخدام "مبدأ التقادم" فى حقوق الأفراد. وهذا المبدأ قد يجعل مواطنينا يُعانون منه على يد الحكومة المصرية أو موظفيها. وفى هذا الصدد، فإن الحكومة الفرنسية تتحفظ بشدة على هذا الإجراء وترفض أن يخضع مواطنوها لتشريع وقضاء المحاكم الجديدة فى حالات حددها بالفصل.

ثانياً: القناصل العموميون - وقناصل فرنسا وكل المندوبين الذين يُعطيهـم القانون الفرنسى حق ممارسة القضاء فى مصر - سيستمرون فى ممارسة القضاء وإصدار الأحكام مثلما كان يحدث فى الماضى، إلَّا فى الحالات الاستثنائية التى سيحددها - صراحة - التنظيم القضائى الجديد.

ثالثاً: سيظل نظام الامتيازات الأجنبية - كما يُطبَّق حتى الآن فى مصر - هو القانون السائد والمعمول به فى العلاقات بين الحكومة المصرية والأجانب، باستثناء النقض الجزئى وعلى سبيل التجربة - فى بعض مواده - بشرط موافقة حكومة فرنسا موافقة صريحة ورسمية حسب الممارسات المعمول بها فى مصر.

إن هذا القرار صدر من جانب واحد، وقد تَمَّت صياغته بعد توقيع الاتفاقات بين مصر والدول الأوروبية، وافتتاح "المحاكم المختلطة" باحتفالية كبيرة. ونستنتج منه أن الحكومة الفرنسية كانت تريد الاستفادة من الظروف الأخيرة (التي أدخلتها بحيلة برلمانية ماهرة) لكي تدعّم "نظام الامتيازات الأجنبية"، أو بالأحرى تُدعّم تجاوزات القناصل، وتُضفي الشرعية على مبدأ استخدام العنف عن طريق إدماجهما في القانون الدولي بطريقة ملتوية.

واضطرت الحكومة المصرية للموافقة على الشروط المذكورة. ومع ذلك، فقد نتفق على أن هذه الشروط تخرج عن إطار "القرار الصادر من جانب واحد" وتتدرج تماماً تحت مُسمّى "عقد الإذعان" الذي يفرضه الطرف الأقوى لمصلحته. وبالتالي، فقد استفادت الدول الأوروبية من هذه الموافقة الاضطرارية - وهذه نتيجة طبيعية لما فعلته فرنسا - وبسببها تعرّضت الحكومة المصرية لظلم بيّن.

وبالإضافة إلى ما سبق، فمنذ سنة ١٨٦٦، كانت فرنسا تُدرك الأهمية التي تُلقها مصر على إصلاح التجاوزات التي تعاني منها، ومن بينها مشكلة الضرائب. وبتاريخ ٢ مايو سنة ١٨٦٦، التقى نوبار باشا بإمبراطور فرنسا. وفي هذا اللقاء، أوضح له نوبار ما يلي:

"إننا لا نسعى لإلغاء نظام الامتيازات الأجنبية، ولكننا نريد العودة إلى روح ونص هذا النظام: أي إلغاء التجاوزات التي أدخلت عليه. فقد منحنا - منذ زمن طويل - الأجانب حق التملك في مصر. إننا نريد أن يحظى الشخص الأجنبي بحماية قنصل بلاده، ولكننا نريد - أيضاً - أن تحصل مصر على حقوقها، وأن يُسدد الأجنبي الضرائب المستحقة عليه، ويدفع الرسوم نفسها التي يدفعها المصريون.

وهنا سأله الإمبراطور: ولكن، هل يدفع الأجانب الضرائب في فرنسا؟

فرد نوبار قائلاً: بالتأكيد ياسيدي".

وعلى عكس ما ينص عليه " نظام الامتيازات الأجنبية، فإن مصر قد منحت للأجانب حق التملك، ولكنهم رفضوا دفع الضرائب. وفي ١٨ يونيو سنة ١٨٦٧، صدر فرمان اتخذ شكل اتفاقية دولية بين تركيا ودول أوروبا. وعالج هذا فرمان (الاتفاقية) التجاوز في هذا المجال، وأجبر الأجانب على "الالتزام بدفع كافة الضرائب والامثال لكل القوانين واللوائح المحلية الخاصة بهذا الموضوع؛ ولكن الأجانب رفضوا الخضوع لهذا فرمان وشجعهم قناصل دولهم على عدم التسديد.

وفي سنة ١٨٦٧، عندما صدر فرمان السلطاني بمنح الأجانب - في ظروف معينة - حق التملك، ادعى المسيو دوروزاس أن السلطات المصرية "حاولت التحرك ولكن بعد فوات الأوان: فالعُرف كان قد استقر بشكل نهائي وأصبح يعلو فوق أى قانون مكتوب" وبالتأكيد، فإن أى شخص يستطيع ترديد هذا الادعاء.

لقد سبق لنا أن أوضحنا أن "العُرف المستقر" الذى يقوم عليه أى قانون لا يجب أن يستند على مبدأ "سوء استخدام القوة" - كما حدث فى مصر - بل يجب أن يكون ملبياً لحاجة ما وأن يوافق الشعب على إقراره. وحتى لو تم إقراره، فمن الممكن تعديله - أو إلغاؤه - مع مرور الزمن، بالضبط كما يحدث مع كافة القوانين. ومن هذا المنطلق، فإن الثورة الفرنسية قامت بإلغاء عادات وأعراف كانت مُستقرة منذ قرون طويلة لأنها كانت جزءاً من النظام الملكى القديم.

وفى حالتنا هذه، فإننا لا نستطيع حتى أن نتذرع بمبدأ "إقرار العُرف" نظراً لمرور زمن طويل عليه لأن سوء استخدام هذه التجاوزات المجحفة لم يمض عليه سوى خمس عشرة سنة فقط. وكذلك، لا يستطيع أحد الادعاء بأن الشعب المصرى قد وافق على هذا العُرف وأقره. كما أن الحكومة المصرية لم تكف أبداً عن الاعتراض بشدة على تصرفات وسلوكيات القناصل، ولم تتنازل أبداً عن حقوقها على أرضها. وهذه الحقوق صدرت وسُجلت وتم تأكيدها - علناً - فى سنتي ١٨٥٦ و ١٨٦٦ (قبل صدور القانون العثماني فى سنة ١٨٦٧) أى فى ظل عهدين

متعاقبين: عيد سعيد وعيد إسماعيل، فقد تم التوقيع على عقدتين مع "شركة قناة السويس" التي كانت تمثل مصالح أجنبية هائلة وتتمتع بحماية عليا من إمبراطور الفرنسيين.

وفى الواقع، فإن الحكومة المصرية كانت قد أصدرت فرمان الامتياز للشركة بتاريخ ٢٠ يوليو سنة ١٨٥٦. وبموجب هذا فرمان، تركت الحكومة للشركة حق الانتفاع بالأراضي التي لا يملكها الأفراد على ضفتي القناة. وأوضحت الحكومة المصرية أن هذه الأراضي "ستخضع للالتزامات والضرائب المقررة التي تخضع لها باقى أراضي مديريات مصر فى الظروف نفسها".

وكان الاتفاق الذى عقده الخديوى إسماعيل مع فردينان دى ليسيبس - يوم ٣٠ يناير سنة ١٨٦٦ - أكثر وضوحاً فى هذا الموضوع: فالمادة الثالثة تنص على أنه: "تشجيعاً للتجارة والصناعة والاستغلال المفيد للقناة، فإن كل فرد سيكون من حقه الإقامة على طول ضفتي القناة البحرية أو فى المدن التى ستقام على ضفتيها. وذلك بشرط:

١- حصوله على تصريح مسبق من الحكومة المصرية.

٢- وامتناله للوائح التى تصدرها السلطات الإدارية والمجالس البلدية.

٣- وللقوانين والأعراف والضرائب التى تفرضها السلطات المحلية".

وبالتالى، فلا يستطيع أحد التذرع بحجة أن الحكومة المصرية لم تتحرك لكشف زيف الادعاء بأن العرف قد استقر نهائياً، أو بأنه يعلو فوق القانون المكتوب، أو أنه ببنى على أساس قانونى.

وفضلاً عما سبق، فإن مصر - أم كل الحضارات - تحتاج اليوم إلى أنوار وعلوم أوروبا؛ ولذلك، فإنها تتوجه إلى العلماء والفنيين الأوروبيين - العاملين لديها - وليس إلى المغامرين من كل صنف: هؤلاء المغامرون يريدون تكبيل

مصر بقوانينهم وعاداتهم، ويبدلون كل جهودهم لإنهاء وجودها بصفقتها أمة، لكي يجدوا - في انبيارها وإذلالها - وسيلة لاستمرار سياستهم التي عفا عليها الزمن، أي سياسة بسط النفوذ الأوروبي على الشرق وامتصاص ثرواته.

وعندما كانت الحكومة المصرية تتوى فرض ضريبة جديدة، أو سن لائحة إدارية جديدة، كان مفروضاً عليها - في كل مرة - أن تأخذ موافقة مسبقة من ١٧ دولة يختلف مستوى تعاونها مع الحكومة المصرية، وذلك بناءً على التحفظات التي أبداهها البرلمان الفرنسي في هذا الشأن. ألا يؤدي ذلك - عملياً - إلى أن تتجنب الحكومة المصرية الدخول في مفاوضات مملة ومهينة، وإلى رفض الدول الأوروبية؟ وهكذا، كان بمقدور الأوروبيين امتلاك الأراضي والعقارات، وتكوين الثروات، والاستفادة من كافة الخدمات المادية التي تقدمها الحكومة للبلاد - تماماً مثل المصريين - ولكن بدون أن يسددوا الضرائب المستحقة عليهم.

وبالإضافة إلى سلطنة تركيا، فقد كانت ١٧ حكومة أجنبية تملئ على مصر القوانين المصرية، وتعين قضاتها، وتقرر ضرائبها، وتتدخل في إدارتها الداخلية بدون أي وجه حق. ولم يبق لهذه الحكومات السبعة عشر إلا أن تقوم بتعيين موظفي الحكومة المصرية لكي تجعل من مصر نموذجاً مثالياً لما يجب أن تكون عليه المستعمرة الدولية (وهذا ما حدث فعلاً بدءاً من سنة ١٨٧٦ مع إنشاء "صندوق الدين" وتطبيق سياسة "المراقبة المالية" على مصر). ولم يتعرض شعب لمثل هذه العبودية على مدى عصور التاريخ. ولا يوجد أي تبرير لسلوك الحكومة الفرنسية المعادي للإصلاح القضائي في مصر:

١- فاللغة الفرنسية - مع الإيطالية - كانتا هما لغتا المرافعة أمام المحاكم المختلطة.

٢- والقوانين التي تم العمل بها كانت مستوحاة من "مذونة نابوليون".

٣- وقضاة المحاكم المختلطة كان أغلبهم من الأوروبيين والفرنسيين الذين اختارتهم حكوماتهم لإصدار الأحكام القضائية باسم خديوى مصر.

٤- أمّا إذا فشلت المحاكم المختلطة - بعد تجربتها لمدة خمس سنوات - فقد كان من حق الدول الأوروبية الرجوع إلى النظام القضائى الذى كان سارياً قبل إنشائها.

وعلى الرغم من كل هذه الضمانات، فإن فرنسا قبلت - على مضض - إجراء إصلاح جزئى للقضاء لا يتناسب أبداً مع مبدأ الإصلاح العميق والشامل. ولا يعرف أحد كيف يمكن التوفيق بين هذا الموقف المعادى للإصلاح والتقرير الذى قَدَّمه الدوق ديكاكز أمام البرلمان الفرنسى. ففى سنة ١٨٧٤، ذكر إن القضاء - كما يمارسه القناصل حالياً - يقوم على قانون عُرفى خاص تَكُونُ تبعاً ونتيجة لمجمل ممارسات محلية. وهو يختلف عن "نظام الامتيازات الأجنبية" القديم المبني بأكمله على مبدأ "Actor sequitur forum rei"، أى أن الإجراءات القضائية تُنظر - دائماً - أمام محكمة تنتمى لنفس جنسية المدعى عليه وتخضع لقانون بلاده.

"ويبدو هذا النظام - ظاهرياً - كأنه بسيط ومنطقي، ولكنه - فى الواقع - يخلق مشاكل خطيرة أصبحت فى مصر الحديثة أكثر حساسية عما كانت عليه فى الماضى. وتأمل هذه المسألة يُبرهن بسهولة على أن تَعُدُّ التشريعات والسلطات القضائية يؤدي حتماً لوجود مشاكل عملية فى أوساط آلاف المستعمرين القادمين من كل حَذْبٍ وصَوْبٍ الذين تكتظ بهم المدن التجارية الكبرى فى مصر. ولذلك، نشأت الحاجة لتوحيد هذه الاختلافات، وتنظيم هذه الفوضى لأن المشاريع التجارية والصناعية - المملوكة للأجانب [الأوروبيين] - تزداد انتشاراً يوماً بعد يوم على ضفاف النيل.

"فى الماضى، عندما كان عدد المقيمين الأجانب قليلاً، ولم تكن لديهم ارتباطات دائمة بمصر، كانوا يلتفون حول راية قنصل بلدهم، وينشغلون بممارسة

تجارتهم البسيطة بحذر ومشقة؛ فكان لا بد من التمسك بشدة بإجراءات الحماية التي كانت ضرورية ونافعة.

"أما في الوقت الحالي، فقد تغيرت هذه الظروف تماماً: فأبواب مصر أصبحت مفتوحة أمام أى قادم إليها، وأصبح عدد الأجانب - القادمين إليها من كافة أرجاء العالم - يفوق عدد المصريين في المدن. ولذلك، فإن النظام [القضائي] القديم أصبح غير مناسب للوضع الجديد الحالي لأنه يتسبب في حدوث مضايقات وتجاوزات يصعب علاجها، ولا نستطيع إنكار وجودها إلا إذا أنكرنا الحقيقة".

إن هذا الرأي لهو إدانة مطلقة لنظام التعديات والتجاوزات والممارسات القنصلية وهو - أيضاً - إدانة "لنظام الامتيازات الأجنبية" في حد ذاته: أى لمجرد وجود المعاهدات الخاصة بحصانة الأجانب على أراضي الإمبراطورية العثمانية. ولكن اللجان الفرنسية المختلفة - التي اجتمعت لدراسة مشروع الإصلاح القضائي - رفضته، وتحجبت بأنها تحاول إيجاد حلول لهذه المشكلة، ولكنها - في الحقيقة - كانت تحافظ بعناد على نظام جائر.

وبدأت "المحاكم المختلطة" تمارس مهامها منذ الأول من فبراير سنة ١٨٧٦ فقط، أى بعد تسع سنوات من المفاوضات. وعلى الرغم من وجود خلل في صلب تكوينها، ووجود حالات أوحث بأن "أحكامها يشوبها بعض الانحياز الشخصي أو السياسي"، إلا أنها كانت نعمة عظيمة على البلاد مقارنة بما كان يحدث قبل إنشائها.

وفيما يتعلق بهوس رفع قضايا التعويضات على الحكومة المصرية، بواسطة الطرق الدبلوماسية، فإن العدالة الدقيقة والمنضبطة - التي تميزت بها "المحاكم المختلطة" - قد أنهت هذا الوضع غير المقبول تدريجياً. وفصلت هذه المحاكم في قضايا تعويضات بلغت قيمة المبالغ المطلوبة فيها ٤٠ مليون جنيه، أى مليار فرنك فرنسي. وفي إحدى القضايا، طالب المدعى الحكومة المصرية بدفع

تعويض قدره ٣٠ مليون فرنك، ولكن "المحكمة المختلطة" قضت بدفع مبلغ ٢٥ ألف فرنك فقط.

ولو كانت هذه المحاكم قد أنشئت قبل ذلك التاريخ بعشر سنوات فقط - أي في بداية عهد إسماعيل - لكانت قد وفّرت على مصر الكثير من المعاناة المالية والعقبات التي واجهتها بشكل مستمر عند تنفيذها لمشاريعها العظيمة وإصلاحاتها الإدارية.

وبإمكاننا أن نعلن بوضوح تام أن المشاكل - من كل صنف ولون - قد ابتلعت أغلب موارد البلاد طوال الفترة التي استغرقتها المفاوضات: فعهد "الإصلاح القضائي" بدأ منذ سنة ١٨٧٦ وتزامن مع استيلاء الأوروبيين - خصوصاً الإنجليز والفرنسيين - على الإدارة المالية والسياسية لمصر. وكان هذا الاستيلاء هو النهاية المنطقية لسلسلة العراقيل المستمرة التي كان لها هدف مزدوج:

أولاً: منع مصر من تنفيذ عملية التحديث في الوقت الملائم.

ثانياً: جعلها خاضعة لوصاية الدول الأوروبية.

وبتاريخ ١٦ فبراير سنة ١٨٧٦، أدلى الخديوي إسماعيل بحديث صحفي للمستتر كينجستون - مراسل جريدة "Daily Telegraph" - حاول فيه تبرير موقفه قائلاً: "عندما توليت الحكم، درستُ الوضع بعناية شديدة فتوصلتُ إلى ضرورة تنمية موارد مصر وتحسين حالة الشعب قبل عمل أي شيء آخر. وأدركتُ - بسهولة - أنه لا بد من إنفاق الكثير من الأموال لتنفيذ هذا المشروع: فدخلتُ - باستمرار - في مشاريع مكلفة ولم أترجع أمام الخسائر المؤقتة بشرط أن أصل إلى هدفي. وكنتُ واثقاً أن ما دفعناه - مقدماً - سنسترده مضروباً في عشرين ضعفاً إن عاجلاً أم آجلاً.

"هذا هو سبب وقوعي في مشاكل مازالوا يلومونني عليها حتى الآن. حسن!! وعندما قُمتُ بتطوير بعض جوانب مشروعي - التي كنتُ أعتبرها ضروريات حيوية لتنفيذ أفكارى - وجدتُ نفسى واقعاً بين برائن المشاكل المالية".

ثم أوضح إسماعيل أنه كان يجب عليه القيام بمسيرة مُزدوجة:

- فمن جهة، كان لابد من جعل العدالة تستقر على أساس شامل ومتين يعترف به رعاياه والشعوب المتحضرة.

- ومن جهة ثانية، كان يجب عليه تنظيم الشؤون المالية وتسديد ديونه رويداً رويداً.

وأكمل إسماعيل قائلاً: "إننى أدرك الآن أننى قد أكون فقدتُ صوابى - ربما- عندما حاولتُ تنظيم شئونى المالية بشكل نهائى. وكيف أستطيع ذلك بينما كانت المؤسسات القضائية فى حالة سبىة (فالمصرى والأجنبى - على حد سواء - كانا لا يتقان فى العدالة) وكانت الرشوة والظلم منتشرة فى ربوع البلاد؟؟ وأيضاً، لم يكن لدى أى أمل فى أن يساعدنى الرأسماليون الأوروبيون المساعدة التى كنتُ لن أجدها إلا خارج مصر: وكيف يساعدوننى وهم يلومون مصر - بحق - لأنها بلد لا تطبق فيه العدالة ولا تعترف بها أصلاً؟ علماً بأن الحق فى الحصول على العدالة هو حق يتمتع به الإنسان منذ ميلاده. ومن هذا المنطلق، كان يجب على تحقيق أمرين:

- من الواضح أن "الإصلاح القضائى" كان هو الموضوع الأكثر إلحاحاً، فكان لابد من البدء به.

- تنفيذ "الإصلاح الإدارى".

"وكما تعرفون، فقد تطلّب تنفيذ الأمر الأول مرور ثمان سنوات كنتُ خلالها أمارس الضغوط، وألح، وأقلب الدنيا رأساً على عقب لكي أحصل - في نهاية الأمر - على المحاكم التي كنت أريدها.

"لقد لاقيت مصاعب من كل نوع، حيث وضعوا كل العراقيل في طريقي. وبدأ لي - أحياناً - أن الدول التي تنته فخرأ بنظامها القضائي على أرضها كانت هي التي تفعل كل ما بوسعها لكي تمنع مصر من الاستمتاع بمزايا العدالة التي كانت (تلك الدول) تعتبر أن ثمنها غال. وفي الوقت نفسه، أخذت مشاكل المالية تتزايد باستمرار. ويجب على من ينتقدوني ألا ينسوا هذه الظروف التي أحاطت بي."

لقد ساهم تطبيق العدالة الدقيقة والمنضبطة - حتى ولو كانت ناقصة - في تحسين وضع الأوروبيين في مصر. ولكن "نظام الامتيازات الأجنبية" ظل يحتفظ بأبشع مظاهره التي تعكس - دائماً - الوجه القبيح لهؤلاء الأوروبيين ذوي الامتيازات، وظل يذكرنا بأنهم مجرمون ومزيفون ومهربون ومستغلون.

وبالإضافة إلى كل ما ذكرناه سلفاً، فإن:

١- تحديد صلاحية "المحاكم المختلطة" جعل القضايا الجنائية والعقابية ثقلت من تحت سيطرتها.

٢- واستمرار عمل "المحاكم القنصلية" - بالتوازي مع المحاكم المختلطة - أثبت حُسن أداء المحاكم المختلطة وبرر تجديد عملها بشكل دوري.

٣- واستمرار عمل هذين النظامين للعدالة الدولية - جنباً إلى جنب - مع وجود النظام القضائي المصري قد أدّى إلى تنظيمه على أسس متينة منذ ذلك الوقت.

٤- وفوق ذلك كله، استمرت ممارسة أغلب المظالم القديمة التي أفرزها العهد القنصلي.

إن كل هذه العوامل مجتمعة قد جعلت من مصر بلد العجائب الأزلى كما كانت فى زمن هيروdot لقد تدرّعت الدول الأوروبية بحماية "امتيازات" رعاياها فانتهكت باستمرار سيادة الحكومة المصرية على أرضها ولم تأبه بنموها السياسى أو الاقتصادى أو الاجتماعى.

* * *

هوامش الفصل السادس

(1) *Archives françaises*. A.E. Correspondance politique. Egypte. Vol. 45. Le Caire, le 18 mars 1869.

(2) *Archives anglaises*. F.O. 78, Vol. 1754. Alexandrie, le 26 février 1863.

(3) *Archives françaises*. Ibid. Vol. 33. Alexandrie, le 19 juin 1864.

(4) Ibid. Vol. 35. Alexandrie, le 19 mars 1865.

(5) Ibid., Vol. 37. Alexandrie, le 9 décembre 1865.

(6) Ibid. Vol. 36.

وهي محاضر وتحقيقات أجراها المسيو جارنييه ومصطفى بك. الخرطوم،
يوم ١٠ يوليو سنة ١٨٦٥.

(7) Ibid.

تقرير من المسيو جارنييه من الخرطوم بتاريخ ١٠ يوليو سنة ١٨٦٥.

(8) Ibid. Vol. 34. Alexanrie, le 26 novembre 1864.

(9) Ibid. Vol. 37 le Caire, le 8 octobre 1865.

(10) Ibid. Vol. 38. Alexandrie, le 8 janvier 1866.

(11) Ibid. Vol. 39. Alexandrie, le 19 avril 1867.

(12) Ibid. Vol. 48. Alexandrie, le 8 juin 1870.

(13) Ibid. Vol. 37. Alexandrie. le 19 Novembre 1865.

(14) Ibid. Vol. 41. le Caire, le 8 mars 1868.

(15) Ibid. le Caire, le 26 mars 1868.

(١٦) هذا التصرف يُعتبر خرقاً صارخاً لللائحة التي تنظم عمل القنصليات الأجنبية الصادرة في أغسطس سنة ١٨٦٣، والتي كانت تهدف لإنهاء تجاوزات الحماية القنصلية وسوء استخدامها. وذكر أحد الكتاب: "حتى وقت تنفيذ اتفاقية سنة ١٨٦٣ - بين مصر والقوى الأجنبية - كان من حق هذه القوى تقديم حماية شبه مطلقة للعائلات العثمانية. وكانت حقوق الحماية دائمة ووراثية. وتسبب هذا النظام في حدوث مظالم حقيقية وتجاوزات كثيرة. وتم إصلاح هذا النظام فيما بعد؛ ولولا ذلك لما وُجدت في مصر أسرة مصرية ثرية واحدة تخضع لسلطة الحكومة المصرية.

(Maurice de We'è: "La Compétence des Juridictions mixtes d' Egypte." Bruxelles, 1926)

ولكن على الرغم من هذه الاتفاقية، استمر القناصل في منح حمايتهم لعدد من رعايا السلطات المحلية؛ وبالتالي، فقد تم إلغاء سلطة الحكومة عليهم.

(17) Archives anglaises. F.O. 78. Vol. 1819. Constantinople, le 9 août 1864.

من Bulwer إلى Thomas F. Reade

(18) Ibid. Vol. 1898. Constantinople, le 10 Octobre 1865.

(19) G. Pé lissic Du Rausas: "Le Régime des Capitulations dans l' Empire ottoman", T. II.

(20) Archives françaises. A.E. Correspondance politique. Egypte. Vol. 41, le Caire, 28 février 1868.

(21) G. Pé lissié Du Rausas: op.cit. (Paris, 1905).

(22) H. Silvestre: "*La Réforme judiciaire en Egypte devant l'Assemblée nationale.*" 1875.

(23) Paul Merruau: "*L' Egypte contemporaine.*" Paris, 1857.

"إن الأوروبيين المقيمين في مصر لم يفكروا إلا في تقديم البلاغات الكاذبة والبحث عن الفضائح: فقد كانوا ينتمون إلى خثالة أوروبا ورعاع أممها" (كتاب *L' Egypte et l' Europe* ، بقلم قاض سابق في المحاكم المختلطة).

- كانت مصر هي أفضل مكان لأصحاب المشاريع ومصاصي الدماء الأوروبيين.

(Sir Alfreed Milner: "*L' Angleterre en Egypte.*")

(24) Archives françaises. Ibid., Vol. 38. Le Caire, le 17 août 1856.

(25) De Freycinet: "*La Question d' Egypte*"

(٢٦) في شهر نوفمبر سنة ١٨٨٤ - في أثناء احتلال السلطات العسكرية الإنجليزية لميناء سواكن - نوقشت مسألة إغلاق محال بيع الخمر التي يملكها يونانيون لحماية الجنود الإنجليز من التسمم الكحولي. وأعلنت السلطات العسكرية الإنجليزية إيقاف العمل بالقانون المصري - العاجز - وأنها هي التي ستمنح التصاريح اللازمة لفتح هذه المحال. وجاء ذلك نتيجة لحالة الحصار الذي فرضته

حكومة صاحبة الجلالة. وتم إبلاغ السلطات العسكرية الإنجليزية بتاريخ ٨ فبراير سنة ١٨٨٤.

(Archives anglaises. F.O.. Vol. 3971. Le Caire, le 30 janvier 1886).

(27) H. Silvestre: op.cit.

(28) Edmond About: "Le Fellah" Paris, 1869.

(٢٩) في سنة ١٨٦٧، شنت الجرائد الإنجليزية الكبرى (مثل Times و Pall mall Gazette) حملة عنيفة ضد "نظام الامتيازات الأجنبية" الذي يُطبق في مصر. وكتب السير هنري بولوير - خلال صيف سنة ١٨٦٧ - عدة رسائل عن الشرق في مجلة Pall Mall Gazette. وفي إحدى رسائله، ذكر سفير إنجلترا السابق في الأستانة ما يلي: "في مصر، يستطيع أي فرنسي - أو إنجليزي - قتل نصف ستة من المصريين وستقف الحكومة المصرية عاجزة عن فعل أي شيء إزاءه. وسيتولى القنصل الفرنسي - أو الإنجليزي - التحقيق في هذه القضية: فإذا رضى بأن يقتل الفرنسيون - أو الإنجليز - المصريين، فلا راد لقضائه. ومن حق القنصل - أيضاً - أن يقرر ما إذا كان رعايا دولته متوافقين مع القوانين - أم لا - في ممارستهم للمهن المختلفة، ومن حقه - كذلك - أن يأمرهم بمخالفة القانون... والشعور السائد لدى القناصل هو أن مواطنه هو زيونه (أي أنه على حق دائماً)".

(Mac Coan: "La Juridiction Consulaire en Turquie et en Egypte" 1873)

(30) Archives françaises. Ibid. Vol. 44. Alexandrie, le 18 novembre 1868.

(31) Ibid. Vol. 46.

الفصل السابع

خسائر مصر فى قناة السويس

- ١- طبيعة الخلافات بين مصر والشركة عند تولية إسماعيل؛ محافظة البرزخ؛ السخرة.
- ٢- تدخل تركيا وسياسة إسماعيل تجاه القناة.
- ٣- مهمة نوبار فى باريس.
- ٤- تدخل نابوليون الثالث وقرار التحكيم الصادر فى ٦ يوليو سنة ١٨٦٤.
- ٥- رد فعل إسماعيل والباب العالي؛ توقيع اتفاقيتين - فى سنة ١٨٦٦- لتعديل قرار التحكيم الصادر سنة ١٨٦٤.
- ٦- الأعباء دي ليسيس - فى سنة ١٨٦٧ - لمواجهة مشاكل الشركة؛ قرض بمبلغ ١٠٠ مليون بواسطة سندات بجوانتر.
- ٧- استحالة مواجهة إسماعيل لهجمات دي ليسيس عليه فى سنة ١٨٦٨؛ توقيع اتفاقيتين جديدتين فى سنة ١٨٦٩ لجعل الشركة خاضعة للقانون العام.
- ٨- خسائر مصر فى قناة السويس. (١)

(١) فى الفهرس، جاء هذا العنوان الفرعى بالصيغة التالية: "توقيع اتفاقيتين - فى سنة ١٨٦٩- لجعل الشركة تخضع للقانون العام؛ دفع تعويض إجمالى بمبلغ ٣٠ مليون لإنهاء نظام الابتزاز" المستمر الذى فرضه دي ليسيس على الحكومة المصرية [المترجم].

خسائر مصر فى قناة السويس

فى عهده سعيده وإسماعيل، عُرِفَت مصر بأنها البلد الذى يجرى فيه توقيع العقود المجحفة التى يفرض الطرف القوى فيها ما يريد من شروط على الطرف الضعيف. وكان الظلم يقع على مصر إما باستغلال حسن نية الوالدين وإما بفرض هذه العقود عليهما بوسيلة ما.

إن "نظام الامتيازات الأجنبية" مع منظومة الأعراف التى صاحبتَه (التجاوزات والتعقيدات الدولية) يبين لنا المشاكل التى لا تنتهى والتى كان يجب على الحكومة المصرية أن تتأصل ضدها للدفاع عن حقوقها.

كما شكّلت "حقوق الامتياز" والاتفاقات المختلفة - التى وقعتها "شركة قناة السويس" مع الحكومة المصرية - فصلاً آخر من هذه المشاكل التى أعاقَت باستمرار تنمية وتطوير مصر كما أجبرتها على تحمّل خسائر مدمرة.

وتميز الفرنسيون - دائماً - بأنهم يجذبون الإنجليز إلى مصر: فكانت المرة الأولى بمناسبة حملة نابوليون (١٧٩٨ - ١٨٠١)، وكان بمقدور الإنجليز الاستقرار نهائياً فى مصر منذ ذلك التاريخ.

أما فى عهده سعيده وإسماعيل، فقد تصرّفت إنجلترا بشكل تلقائى ضد نقاط الارتكاز الثلاث التى قامت عليها السياسة الفرنسية فى مصر، أى "نظام الامتيازات الأجنبية"، ومشروع برزخ السويس، ورجال المال. ولم يكن بمقدور إنجلترا معارضة هذه السياسة، ولكنها عرفت كيف تستفيد منها بمهارة: ففي البداية، اشتركت فيها مع فرنسا ثم - بعد ذلك - استأثرت وحدها بنتائجها السياسية وحرّمت فرنسا منها.

أولاً: طبيعة الخلافات بين مصر والشركة عند تولية

إسماعيل:

منذ تأسيس "شركة برزخ السويس" (سنة ١٨٥٩) وحتى افتتاح القناة (سنة ١٨٦٩)، كان تاريخ برزخ السويس مليئاً بالخلافات ليس فقط بين "الشركة" - من جانب - وإنجلترا وتركيا - من جانب آخر - بل أيضاً بين "الشركة" والحكومة المصرية. لقد كان سعيد يثق تماماً في صديقه دى ليسبيس: فلم يفكر فى عواقب إصدار مرسومى حق الامتياز اللذين منحهما لصديقه فى سنتى ١٨٥٦ و ١٨٥٤.

وفى عهد محمد على، عندما كان الحديث يدور حول شق القناة، كان الوالى يُصرّح بأنه لن يُقدم على فعل أى شيء إلا بناءً على قرار يُوقعه كل الدول الأوروبية تُعطى فيه لمصر كافة الضمانات اللازمة لتأكيد مكاسبها السياسية والمادية الناجمة عن هذا المشروع.

أمّا سعيد، فإنه لم يشترط الحصول على قرار دبلوماسى مُسبق بل علّق صحة حق الامتياز، وتنفيذ المشروع، على تصديق السلطان عليهما. وأدرك دى ليسبيس أن مجرد تصديق السلطان يمكن أن يضمن للشركة الاستفادة من حق الامتياز الذى أصدره والى مصر؛ ولكنه حاول - بكل جهده - أن يضع الدول أمام الأمر الواقع، خصوصاً إنجلترا وتركيا. فعلى المستوى العملى، سعى لأن يجعل شق القناة وكأنه من أشغال الإدارة المحلية التى لا تحتاج لتصديق من الباب العالى لتنفيذها.

وأياً كان الأمر، فإن موافقة السلطان المسبقة كانت مذكورة بصفحتها أساس مرسوم حق الامتياز؛ وبالتالي، فقد كان من حقه إلغاء المرسوم أو التصديق عليه.

وفى بداية عهد إسماعيل، أى فى سنة ١٨٦٣، كان موقف "شركة القناة" - فى مصر - غير شرعى من الناحية القانونية لأن السلطان العثمانى لم يُصدّق على مرسوم الامتياز.

ومن الناحية المالية، فقد كان موقف الشركة شاذاً: فالمسيو دى ليسبيس كوّن شركته قبل أن يتم الاكتتاب فى إجمالى أسهمها، وقبِلَ بالقوة على حساب الوالى مبلغاً

هائلاً (٩٠ مليون فرنك). لقد كانت مصر هي المساهم الرئيسي في الشركة، ولكن الحكومة المصرية لم تكن قد سئلت مساهمتها في اكتتاب رأس مالها. وبالتالي، فإنها لم تكن في مكانة مساوية لمكانة باقي المساهمين. ونتج عن ذلك أن الشركة وجدت أنه من المستحيل عليها تجميع رأس مال تأسيسها ويقول بعض رجال القانون إن ما فعله دي ليسيبس يعرضه للمساءلة القانونية.

وفي عيد سعيد، كان الأمير إسماعيل ونوبار باشا - وكل كبار أعيان مصر - يُعادون تنفيذ مشروع القناة بالصورة التي جاءت في الشروط المنصوص عليها في مرسوم الامتياز، ولكنهم لم يكونوا مُعادين لفكرة شق القناة نفسها. ولذلك، فإن إسماعيل - بعد توليه الحكم - لم يهدف أبداً للاستفادة من وضع "الشركة" المضطرب - وغير القانوني - لكي يشن عليها حرباً بلا هوادة قد تضرر بالمشروع نفسه: فإسماعيل كان يريد - فقط - أن يدخل في معركة صريحة ونزيرية تجعلها تنفذ الالتزامات التي تتفق مع سيادة البلاد.

وهكذا، فمنذ اليوم التالي لتولي إسماعيل حكم مصر (أى في يوم ١٩ يناير سنة ١٨٦٣)، أعلن لفنصل فرنسا أنه لا يعتقد بوجود أى مشروع يضاهي عظمة مشروع القناة، ولكن "أسسه غير متينة ومبهم"، وأضاف أنه يريد توطيد وترسيخ أسس مشروع القناة لكي يُعطى لتنفيذه دفعة قوية حتى ينتهى العمل فيه.

وفي الفترة الواقعة بين سنتي ١٨٦٣ و ١٨٦٩ - أى على مدار ستة أعوام متتالية - كانت الخلافات المستمرة مع "شركة البرزخ" تستنزف النصيب الأوفر من جهد إسماعيل ووزيره نوبار باشا: فدي ليسيبس كان بارعاً في فن التفسير المغلوط والمتعسف لنصوص مراسيم الالتزام، وخلق للنزاعات والخلافات، والمطالبة بتعويضات في كل مرة تتعرض فيها الشركة لملاعب مالية.

لقد تم تقدير المقايضة المبدئية - لتنفيذ مشروع القناة - بمبلغ ٢٠٠ مليون فرنك، ولكن التكلفة الفعلية تجاوزت هذا التقدير بكثير وبلغت - في سنة ١٨٦٩ - ٤٣٢ مليون فرنك.

وكان قد سبق لدى ليسيبس وأن شغل منصب قنصل فرنسا في عهد محمد علي، ومنصب وزير مفوض لفرنسا في روما (سنة ١٨٤٩)؛ وبالتالي، فإنه كان يعرف - حق المعرفة - البنود الخاصة بالتعويضات فانتوى الاعتماد عليها وأن يغترف منها وينهل بغزارة. ومن هنا جاءت البنود "غير الواضحة والمبهمة" التي أدخلها دي ليسيبس في مختلف مراسيم الامتيازات والتي صاغها بنفسه.

وهناك ما هو أخطر مما سبق؛ فالاتفاقات تخلو من أي بند ينص على طريقة تسوية الخلافات التي قد تنشأ بين الشركة والحكومة المصرية. واعتمد دي ليسيبس تماماً على تأييد نابليون الثالث له؛ فكان يُفسر اتفاقاته مع مصر على هواه ويبتر منها الأموال اللازمة لتنفيذ مشروعه.

ولتقدير طبيعة هذه الخلافات بين "الشركة" والحكومة المصرية بشكل جيد، يجب علينا - أولاً - معرفة جغرافية برزخ السويس؛ فقناة السويس كانت ستخترق البرزخ بدءاً من "خليج بالوطة"^(١) - على البحر المتوسط - حتى تصل إلى "خليج السويس" - على البحر الأحمر - على خط مستقيم (هو الأقصر) يبلغ طوله ١٣٠ كم. وفي البداية، تقرر أن يبلغ عرضها - عند القاع - ٢٠ متراً وبعمق ثمانية أمتار.

ولو كانت القناة قد اتخذت هذا المسار المستقيم - من الشمال إلى الجنوب - لكانت مرّت - أولاً - عبر "بحيرة المنزلة" - وهي حوض واسع به مستنقعات وسبخات وتبلغ مساحته ٢٠٠ كم مربع؛ ويحده من الغرب سهل دمياط، ومن الشرق سهل بالوطة^(٢)؛ ومن الشمال شريط ساحلي ضيق يفصلها عن البحر المتوسط، ومن الجنوب "القنطرة" وهي المغبر إلى بلاد الشام.

(١) "بالوطة" تحريف للاسم الروماني القديم "بيلوزيوم" (Pelusium) أي "المدينة الطينية" (نسبة إلى "الطين")، ومنها جاء اسم "خليج الطينة" الذي حُرّف - بدوره - ليصبح "خليج التينة". وكانت هذه المدينة تقع على الفرع الشرقي للنيل، "الفرع البيلوزي". أما في العصر الفرعوني، فقد كان اسمها "بر أمون" (أي "مقر أو سكن الإله أو بيت أمون") ومنه جاء الاسم العربي "الفرما" وتل الفرما". وهذه الأسماء الثلاثة (بالوطة والطينة والفرما) ما زالت مستخدمة حتى يومنا هذا، وتدل على مناطق محددة تقع شرق مدينة بور سعيد الحالية وعلى بعد ٣٥ كم تقريباً منها [المترجم].

(٢) هو نفسه سهل الطينة" أو "سهل التينة" [المترجم].

وكانت قناة الملاحة البحرية ستخترق 'بحيرة المنزلة' - من 'بورسعيد' إلى 'القنطرة' - بطول ٢٤ كم. وبعد ذلك، كانت ستمر بـ 'بحيرة البلاح'، وهي امتداد 'البحيرة المنزلة'. ويفصل 'بحيرة البلاح' عن 'بحيرة التمساح' مسافة تصل إلى ٣٥ كم. وتقع 'بحيرة التمساح' في منتصف الطريق بين 'برزخ السويس' و'مدينة بورسعيد'. وتليها 'البحيرات المرة' التي يفصلها عن البحر الأحمر لسان من الأرض الرملية يبلغ طوله ٢٠ كم. ومياه هذه البحيرات شديدة الملوحة والمرارة والملوحة.



CARTE DE L'ISTHME DE SUEZ

(خريطة بـرزخ السويس)

إذن، فالقناة البحرية ستخترق "برزخ السويس" بالطول. وبالتالي، فإنها كانت ستمر عبر البحيرات التالية: المنزلة والبّالّح والتمساح والمرّة، وأيضاً عبر أراض صحراوية قاحلة ذات طبيعة مختلفة تماماً عن طبيعة الدلتا التي كوّنتها ترسيبات نهر النيل.

وبما أنه لا يوجد أى مجرى للماء العذب على طول مجرى القناة البحرية، فكان لا بد من جلب الماء العذب لهذه الصحراء، لإرواء عطش العاملين في البرزخ، ولنمو الموانئ ومراكز السكنى على طول مجرى القناة. ولذلك، كان من الضروري الالتفات صوب اليسار، نحو نهر النيل وربطه بالقناة البحرية بواسطة ترعة للماء العذب^(٤).

لقد كانت مياه نهر النيل تصل - فعلاً - إلى "بحيرة التمساح" عندما يكون الفيضان عالياً. وكان "وادي الطليّات" يمتد حتى يصل إلى "بحيرة التمساح". وهذا "الوادي" عبارة عن صحراء قاحلة، ولكنه - فى الماضى - كان أرضاً خصبة، هي "أرض جاسان" التي خصّصها كرم أحد الفراعنة لإقامة العبرانيين فيها بناءً على إلحاح وزيره يوسف.

وهذا الوادي الضيق الممتد فى الصحراء يستقبل فائض مياه الترعة الخارجة من نهر النيل - من عند مدينة الزقازيق - فيبدو وكأنه مجرى طبيعى لقناة اتصال تخرج من النهر، وتلتقى بخط الملاحة البحرية العظيم فى الجزء الأوسط من البرزخ.

وكان لا بد من شق فرعين ثانويين يخرجان من "الترعة الحلوة" - شمالى "بحيرة التمساح" - يتجه أحدهما إلى السويس والثانى إلى بالوطة.

ب - "محافظة البرزخ":

ومنذ تلك اللحظة، فكّر هذا الحالم العظيم - الذى يتصف أيضاً بالواقعية - ليس فقط بتنفيذ مشروع القناة البحرية، بل أيضاً بإنشاء "ملحقات" لها وخلق مستعمرة فرنسية فى قلب هذه الصحراء القاحلة.

^(٤) فى محافظة الشرقية، يُطلق الفلاحون على ترعة الماء العذب اسم "الترعة الحلوة" (أو "الحلوة") فى مقابل "الترعة المالحة" (أو "المالحة" أو "الكنال") أى قناة السويس [المترجم].

ولتحقيق هذه الأهداف، كان عليه ألا يفصح عن فكرته وأن ينفذها على مراحل. وكان مرسوم امتياز سنة ١٨٥٤ قد تحدث عن "إمكانية" شق ترعة للماء العذب، وتملك الشركة للأراضي ولكن ليس بصيغة التأكيد. فضلاً عن ذلك، ولتهدئة بعض المخاوف، فإن المادة الثانية من المرسوم نصت على ما يلي: "من الآن، ممنوع ممارسة أية مضاربة على أراضي المنفعة العامة الممنوحة للشركة".

وفي مرسوم امتياز سنة ١٨٥٦، حدد دي ليسيبس غرضه: فالمادة الأولى تنص على: "أن الشركة التي أنشأها صديقنا المسيو فردينان دي ليسيبس - بناءً على مرسومنا الصادر في ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٥٤ - ملزمة بتنفيذ كافة الأشغال والمباني اللازمة للمشروع على نفقتها وتحت مسؤوليتها، وهي:

١- قناة للملاحة البحرية من السويس (على البحر الأحمر) حتى بالوظة (على البحر المتوسط).

٢- ترعة للري والملاحة النهرية تخرج من نهر النيل وتربطه بالقناة البحرية السابق ذكرها.

٣- فرعان للري يخرجان من هذه الترعة ويمدان بالمياه العذبة مناطق: السويس وبالوظة، إلخ إلخ ...

أما المادة السابعة فقد نصت على أن "تتعهد الشركة بصيانة القناة البحرية والموانئ المرتبطة بها، وكذلك الترعة التي تربط نهر النيل بقناة التحويل، صيانة دائمة - على نفقتها - وتجعلها في حالة جيدة".

لقد التزمت الشركة فعلاً بتكاليف شق وصيانة القناة البحرية، والموانئ، وترعة الري (الصالحة للملاحة النهرية والتي ستخرج من القاهرة وتمر بوادي الطليمات وتصب في بحيرة التمساح).

وفي مقابل تلك "الأعباء"، منحت الحكومة المصرية للشركة - في الجزء الثاني من المادة السابعة (تحت عنوان "امتيازات") - العديد من الامتيازات منها التنازل للشركة عن كل الأراضي - التي لا يملكها أشخاص - اللازمة لشق القناة البحرية و"الترعة الحلوة" وملحقاتها بدون دفع أية ضريبة أو إيجار.

وكان مشروع "الترعة الحلوة" يتكون من جزئين:

أولهما: ربط القناة بنهر النيل (بالقرب من القاهرة).

وثانيهما: يبدأ من عند "وادي الطليمات" حتى "بحيرة التمساح".

وقد تسبب تنفيذ هذين الجزئين في نشوب مشاكل داخلية في غاية الخطورة والتعقيد، فقررت الشركة أن تبدأ بفتح الجزء الثاني من قناة الاتصال للملاحة النهرية. وهذا الجزء هو الجزء الممتد من "وادي الطليمات" حتى "بحيرة التمساح" والذي أصبح يُشكل امتداداً لترعة الزقازيق.

ولزيادة مساحة الأراضي التي تملكها الشركة، استفاد نائب رئيسها - المسيو رويسنايرز (Ruysenaers) قنصل هولندا - من المتاعب المالية التي عانى منها سعيد - في مارس سنة ١٨٦١ - فاشترى منه "تفتيش الوادي" ^(٤) الفسيح الذي يمتد حتى "رأس الوادي" - أو "القصاصين" - الذي يقع على رأس "وادي جاسان" أو "وادي الطليمات" الذي يليه.

وفي هذه المديرية (أو المحافظة) الجديدة، أراد دي ليسيس إنشاء مستعمرة زراعية/ عسكرية حقيقية ^(٥) يسكنها الفلاحون المصريون والبدو (الهانمون ما بين الصحراء والمناطق الزراعية)، وأيضاً بعض قبائل البدو (الذين سيجلبون من الجزائر) والمسيحيون الشوام (الذين أراد أن يستخدميم - في البداية - بصفة عمال ثم يُوطنيم - بعد ذلك - بصفة "مستوطنين" تحت الحماية الكاملة للشركة).

وبتاريخ ٢٣ يناير سنة ١٨٦١، وجّه دي ليسيس رسالة إلى وكيله في بيروت - جاء فيها: "يجب ألا يصلوا" ^(٦) بأعداد كبيرة في الفوج الواحد - سواء برأ أو بحراً - بل يجب أن يصلوا في مجموعات لا تتعدى الخمسين أو الستين فرداً... وإذا كنت قد

^(٤) يطلق عليه أيضاً "جفك" (أو "ثفك" الوادي) بلغة الإدارة التركية في ذلك العصر [المترجم].

^(٥) أي "كيبوتر" [المترجم].

^(٦) أي "المسيحيون الشوام" [المترجم].

طلبت منكم التحفظ الشديد، فقد كان ذلك لإنجاز مهمتكم بنجاح ولكي لا تتدخل السياسة - مطلقاً - في هذه العملية".

وفيما يتعلق بالأراضي الواقعة على ضفتي القناة البحرية، فقد كان دي ليسيبس يعرف حق المعرفة أن قيمتها الزراعية معدومة - أو شبه معدومة - ولكنه كان يعتمد على شيء آخر مرتبط بهذه القناة وبذلك الأرض نفسها ألا وهو الموانئ التي كانت ستنشأ عليها وتنمو بفضل وجود القناة البحرية.

ولم يكن دي ليسيبس ينوي جعل "بورسعيد" المركز الرئيسي لمستعمرته، بل كان ينوي تنفيذ هذا المشروع في الميناء الداخلي الذي سينشأ على "بحيرة التمساح"^(٤).

ولتحقيق المكاسب الهائلة المرجوة من أراضي البناء في الموانئ التي ستنشأ على طول مجرى القناة البحرية (بورسعيد والقنطرة والإسماعيلية) والسويس، صدر مرسوم جديد - في سنة ١٨٥٦ - وهو "أكمل وأكثر تفصيلاً" من مرسوم سنة ١٨٥٤. وحرص دي ليسيبس فيه على حذف كل البنود الخاصة بمنع المضاربة على الأراضي ذات المنفعة العامة الممنوحة للشركة، وهي البنود التي كانت موجودة في أول عقد امتياز حصل عليه من سعيد.

ولدينا دليل قاطع يُثبت أن دي ليسيبس توافرت لديه النية المسبقة للمضاربة على تلك الأراضي: فيتاريخ ٢٠ أكتوبر سنة ١٨٥٥ - أي قبل صدور مرسوم الامتياز الثاني - وجّه إلى رئيس تحرير جريدة Times رسالة يوضح له فيها أن مكاسب المشروع تعتمد على أشياء كثيرة، منها: "قيمة أراضي البناء الواقعة على ضفتي القناة، وحول الميناء الداخلي لبحيرة التمساح الذي سيصبح بمثابة إسكندرية ثانية". إن هذا التصريح يُعتبر خرقاً صريحاً للمادة الثامنة من مرسوم سنة ١٨٥٤.

وهل نستطيع اعتبار حذف البند الخاص بمنع المضاربة - في مرسوم الامتياز الثاني - بمثابة موافقة ضمنية على حق الشركة في عمل مضاربات على الأراضي؟ إننا لا نعتقد ذلك لأن مرسوم سنة ١٨٥٦ "لا يلغي" المرسوم السابق عليه ولكنه يؤكد

^(٤) أي "مدينة الإسماعيلية" الحالية [المترجم].

ويستكملة؛ فالمرسوم الثانى يلغى - فقط - النصوص التى "تتعارض" مع بنود المرسوم النهائى.

وعلى سبيل المثال، فإن المادة الثانية من المرسوم الأول تُعطى للحكومة المصرية الحق فى تعيين مدير الشركة، فى حين أن المادة الثالثة من لوائح الشركة - الملحقة بمرسوم الامتياز الثانى - تُعطى هذا الحق لمجلس الإدارة. وفى حالة وجود لبس فى تفسير النص، وبما أنه لا يوجد تعارض بين شرطين مرتبطين بموضوع مُحدّد، فإن مرسوم سنة ١٨٥٤ يظل سارياً.

وكذلك، فإن المادة ٢٣ من المرسوم الثانى تبدأ بالصيغة التالية: "تُلغى كافة النصوص - الموجودة فى مرسومنا الصادر بتاريخ ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٥٤ - وغيرها التى "تتعارض" مع بنود واشتراطات كراسة الشروط الحالية. وتُعتبر الكراسة الحالية هى القانون الوحيد الذى يتم تطبيقه على هذا الالتزام".

وفى هذه الحالة المُحدّدة التى تهمنا، فإن الشرط الذى كان يتضمنه المرسوم الأول (الذى كان ينص على منع أية مضاربات على الأراضي) "لا يتعارض مع المرسوم الجديد"؛ فالقاعدة القانونية تقضى بأنه "حينما يوجد حذف لا يمكن أن توجد معارضة". وبالتالي، فإن الشرط الذى يقضى "بمنع أية مضاربات" يُصبح نوعاً من الإضافة التفسيرية للمرسوم الثانى الذى يُعتبر - هو نفسه - "مؤكدًا ومكملًا لامتياز سنة ١٨٥٤".

وهذه الإضافة التفسيرية تستكمل النقص الذى تركه دى ليسيبس - مُعتمداً - لكى يستطيع التصرف على هواه مُعتمداً على وجود صيغة بند غير واضح وغير محدد.

وبتلخص الأمر فى أن "شركة البرزخ" لم تجعل من القناة البحرية الهدف الرئيسى لمشروعها، بل تركت نفسها تقع تحت سيطرة وجهة نظر استعمارية تهدف إلى توطيد عملاء موالين لها - من البدو والشوام - فى أراضي الامتياز.

وباختصار، فإن "الشركة" قد سُنعت لإتشاء مديرية (أو محافظة) فرنسية على حافة الدلتا تتوافر لها: إدارتها الخاصة، وترعها، وموانئها الداخلية، ومنافذها البحرية.

وفي الحقيقة، فإن "الشركة" كانت قد طالبت بتعيين مدير (محافظ) مصرى لمنطقة البرزخ - هو إسماعيل بك - والتزمت كتابةً بالامتثال لقوانين البلاد واللوائح التى تصدرها المجالس البلدية والإدارات التابعة للحكومة المصرية. ولكن، هل كانت "الشركة" ستلتزم - فعلاً - بهذه التعهدات؟ وإلى متى؟

لقد أثار هذا الموضوع مخاوف المصريين بشدة خصوصاً وأن هذه المنطقة كانت خالية من أية تحصينات عسكرية. وكانت المشكلة الاستراتيجية - لهذه المنطقة - ذات أهمية خاصة: فالمادة الرابعة من مرسوم امتياز سنة ١٨٥٤ كانت تنص على أن تكاليف إنشاء التحصينات العسكرية - التى تراها الحكومة ضرورية فى هذه المنطقة - لن تتكفل بها الشركة أبداً.

ولكن المرسوم "الأكمل والأكثر تفصيلاً" - الصادر فى ٥ يناير سنة ١٨٥٦ - لا توجد به أية إشارة لموضوع التحصينات العسكرية. إن الحذف الخطير لهذه المادة - مع سابق حذف البند الخاص بمنع أية مضاربات على الأراضي الممنوحة - لهما مغزى عميق وواضح.

ولكى، ندرك مدى خطورة هذه المسألة، يكفي أن نعرف أن الإنجليز - فى سنة ١٨٨٢ - قد استفادوا من انعدام وجود تحصينات عسكرية فى منطقة القناة: فلم يسلكوا طريق القاهرة/ الأسكندرية الطويل والصعب (الذى تحميه البحيرات بشكل طبيعي)، والتفوا من حوله، وغزوا مصر عن طريق القناة و"النل الكبير" - القرية الرئيسية فى "تفتيش الوادي".

هذا هو المصير الذى تقودنا إليه المواقف المترتبة على وجود بنود مبهمة وغير

محددة!!

ويوجد شرط آخر كانت عواقبه وخيمة: فالمادة الثانية - من المرسوم الثانى - كانت تنص على أنه: "من حق الشركة تنفيذ الأشغال - المكلفة بها - إما بنفسها وتحت إشرافها، وإما بواسطة مقاولين - عن طريق المناقصات أو بالأمر المباشر. وفى كل هذه الحالات، يجب أن يكون أربعة أخماس العمال - فى هذه الأشغال - من المصريين".

ولم يُحدّد المرسومان كيفية تطبيق هذا البند ولا الشروط المرتبطة بتنفيذه. وبتاريخ ٢٠ يوليو سنة ١٨٥٦، عقد سعيد تسوية مع "الشركة" بخصوص تشغيل العمال المصريين بهدف سد هذه الفجوة.

وبينما كانت المادة الأولى تنص على "توفر الحكومة المصرية للشركة العمال بناءً على طلبات رؤساء المهندسين وحسب الحاجة"، فإن الحكومة قد حاولت - مثلاً - تحديد عدد هؤلاء العمال الذين يحق للشركة أن تطلبهم، ولكن بلا جدوى.

ومن المؤكد أن المادة الثانية قد نصّت على أن "يتم تحديد العمال مع مراعاة فترات العمل الزراعي"، ولكن دى ليسيبس - حسب عادته - قرر أن يستفيد من بند "منهم وغير مُحدّد" لكى يتجاهل تماماً هذه المادة فطلب تطبيق المادة الأولى وتُسبّب في إلحاق الخسارة بمصالح مصر.

وفى عهد سعيد، استخدمت "شركة البرزخ" - فعلاً - ٢٠ ألف عامل مصري لتنفيذ أشغالها في الصحراء القاحلة، وطلبت من والى زيادتهم إلى ٣٠ ألفاً. وكان هذا العدد يُعتبر "جيشاً من الشغيلة" ^(١) حسب التعبير البليغ لدى ليسيبس؛ فلقد تم انتزاع آلاف الأيدي من العمل الزراعي والأشغال العمومية التى يعتمد عليها رخاء البلاد.

وبالإضافة إلى كل ما سبق، علينا أن نتذكّر أن عدد سكان مصر - وقتها - كان يبلغ خمسة ملايين نسمة، والعدد الحقيقي - للعمال الذين سُخروا فى هذا المشروع - بلغ ٦٠ ألف عامل. إن ما تم كان هو "السخرة" بالتمام والكمال: فالأمر كان يتعلق بعمل مفروض على طبقة بأكملها من طبقات الشعب المصري، ولم يكن الغرض منه درء خطر عام ما يهدد سلامة البلاد.

ولم يقف الأمر عند هذا الحد: فالعمال المصريون كانوا يحصلون على أجور متدنية جداً ^(٢) وعانوا من سوء التغذية والمعاملة. وفى سنة ١٨٦٢، اشتكى العمال

^(١) يجب ملاحظة أن دى ليسيبس قد استخدم هنا كلمة "شغيلة" (Travailleurs) ولم يستخدم كلمة "عمال" (Ouvriers) المذكورة فى المراسيم. واستخدام كلمة "شغيلة" تدل على "عمالة غير مدربة أو غير ماهرة" كما يدل استخدامها على الدقة والمهارة اللغوية لدى دى ليسيبس [المترجم].

^(٢) لم يذكر المؤلف قيمة هذا الأجر [المترجم].

الصعايدة من أنهم يتسلمون بسكويت فاسد، ومن نقص المياه، ومن نقص وسائل إنضاج طعامهم. وفي مثل هذه الظروف، لاقى عشرات الآلاف من العمال المصريين حتفهم تحت أشعة الشمس اللاهبة كما يموت الذباب^(١١).

وفي مواقع العمل، وصل سوء الأحوال بالنسبة للعمال المصريين لدرجة أن خمسة آلاف جندي من الصعيد - أرسلهم الوالي لحفر القناة - قد تمردوا على أوامر ضباطهم، مع أن الوالي نقلهم من الصعيد على متن سفنه البخارية الخاصة إلى القاهرة ومنها إلى الزقازيق بالسكك الحديدية، ومنها إلى مواقع الحفر. وعلى الرغم من كل هذه "العناية" التي أغنتها الحكومة عليهم (بالنسبة لغيرهم)، فقد فرّوا غداة وصولهم إلى مواقع الحفر. إن هذا التمرد - الذي قام به السكان الخاضعون والمسالمون للغاية - كان مؤشراً خطيراً على الضرر الذي أصاب البلاد.

وحاول بعض المؤلفين - المعتدلين للغاية - إثبات أن رقم الـ ٦٠ ألف عامل مصري كان مبالغاً فيه، إلا أنهم اعترفوا - على كل حال - بأن "شركة البرزخ" قد سببت ضرراً هائلاً للزراعة المصرية.

ونذكر المسيو أوليفيه ريت (Olivier Ritt) ما يلي: "وحتى مع وجود هذه النسبة الموثوق فيها، يجب علينا الاعتراف بأن الزراعة قد عانت من ضرر هائل بسبب الاحتياجات المستمرة للشركة" من الأيدي العاملة المصرية.

"وفي الحقيقة، فقد كان يتم دائماً إزعاج عدد كبير من الرجال، أكبر بكثير من هذه المرة فقد رأينا مواقع عمل يحتشد فيها حوالي ١٠٠ ألف رجل. ولكن ذلك كان يحدث لوقت قصير نسبياً، وفي أوقات من السنة لا يتطلب العمل في الأرض كل هذه الأيدي العاملة. ولكن منذ سنتين (أي منذ سنة ١٨٦١)، احتاجت "الشركة" لـ ٢٥ ألف عامل - كانت الحكومة المصرية قد وعدت بتوفيرهم لها - وستحتاج إليهم في المستقبل ولمدد أطول. وهذا الوضع طبيعي، ولن يحسنه مستوى التدريب العملي لحشود الفلاحين الذين يُساقون لبرزخ السويس^(١٢)."

^(١١) لم يذكر المؤلف عدد من ماتوا - في مشروع حفر قناة السويس - والذين يقدر عددهم بنحو ١٢٠ ألفاً [المترجم].

وهكذا، ومنذ ارتقاء إسماعيل لعرش مصر، سجد أن مشكلة حشد جموع الشغيلة، ومشكلة الأراضي والترع - الممنوحة "للشركة" - قد فرضتا نفسيهما عليه وبكل حدة. ومن جهة أخرى، فإن الوالى الجديد - إسماعيل - وجد نفسه يواجه معارضة إنجلترا، وعدم تصديق السلطان على مرسوم امتياز شق القناة، وهو الشرط الأساسى اللازم لصحة العقد.

ثانياً: تدخل تركيا وسياسة إسماعيل تجاه القناة:

أراد إسماعيل أن تكون قناة السويس إحدى مفاخر عهده. وقبل أن يتفاوض مع "الشركة" حول تسوية شاملة حول القضايا المتنازع عليها، وإجراء تعديلات ضرورية على الاتفاقيات السابقة معها، كان يثق ثقة كاملة فى "الشركة" وقد برهن على أريحيته وكرمه تجاه مشروع دى ليسيبس: فاستمر إسماعيل - مؤقتاً - فى إرسال حشود العمالة للبرزخ، وذلك على الرغم من الأضرار التى أصابت الزراعة فى مصر كلها؛ بل وسارع بعقد اتفاقيتين مع "الشركة" بدون إخطار الباب العالى أو إنجلترا.

وتم توقيع الاتفاقية الأولى فى ١٨ مارس سنة ١٨٦٣. وبناءً عليها، تكفلت الحكومة المصرية بشق جزء من "الترعة الحلوة"، من القاهرة حتى "تفتيش الوادي". وهذا الجزء يربط مأخذ المياه (المباشر والدائم) من نهر النيل حتى مأخذ المياه (المؤقت وغير الكافي) المقام على "ترعة الزقازيق"، عند الجزء الذى افتتح - فعلاً - للملاحة النهرية.

وكبّدت هذه الأشغال الحكومة المصرية عشرة ملايين فرنك، وكان يجب الانتهاء من تنفيذها فى وقت محدّد بناءً على خرائط وضعها مهندسو "الشركة". وكان على الحكومة المصرية أن تتكفل بكل الالتزامات، وتحصل - فى المقابل - على كل حقوق الارتفاق التى كانت ستحتظى بها "الشركة" لو كانت هى التى قامت بتنفيذ العمل فى هذا الجزء بنفسها.

وحرصت "الشركة" على أن تترك للحكومة المصرية مسئولية شق هذا الجزء من "الترعة الحلوة" - من القاهرة حتى "الوادي" - لأن الأراضي الواقعة على الضفة الغربية كانت مزروعة ويملكها أفراد ملكية خاصة (بينما كانت "الشركة" تفضل الأراضي غير المزروعة المملوكة للدولة)، كما أن الضفة الشرقية للترعة كان تحدها أراض صحراوية مرتفعة لن تستطيع "الشركة" ربيها بسهولة.

كما كانت "الشركة" ملتزمة بدفع "تعويضات عادلة" لأصحاب الأراضي - الذين قد تنتزع منهم أراضيهم - لتنفيذ الأشغال المطلوبة. وهذه "التعويضات العادلة" كانت ستكبدها مبالغ طائلة وستثير لها متاعب خطيرة: فقررت ترك الحكومة المصرية تتولى مسئولية تنفيذ هذا الجزء.

وأرادت الحكومة المصرية الالتزام بتنفيذ تعهداتها - مهما كان الثمن - فقررت تحمل الخسائر المالية لإستكمال وصيانة هذه الترعة التي كانت - في نهاية الأمر - ستوفر المياه الكافية بشكل منتظم لباقي ترع "الشركة" ولن تؤثر بتاتا على احتياجات الزراعة.

ووقع إسماعيل الاتفاقية الثانية - وهي اتفاقية مالية - مع "الشركة" بتاريخ ٢٠ مارس سنة ١٨٦٣. وكانت هذه الاتفاقية ذات أهمية حقيقية بالنسبة للشركة: فالوالى قد أقر بصحة عملية الاكتتاب - في ثمن الـ ١٧٧٦٢٤ سهم - التي أجراها سلفه لحساب الحكومة المصرية، ووافق عليها؛ كما سوت هذه الاتفاقية رصيد دفعات تسديد الأسهم التي تم الاكتتاب فيها؛ ونظمت الوضع المالي "الشركة".

وبتوقيع إسماعيل على هاتين الاتفاقيتين، فإنه يكون قد أدى خدمة جليلة للشركة: فقد كان يحق له فسخ التزامات سعيد - علانية - لأن السلطان لم يصدق بعد عليها، ولأن "الشركة" ارتكبت مخالفات كثيرة لبنود هذه الالتزامات.

وكان الوالى ونوبار يريدان - أولاً - إنقاذ وضع "الشركة" المهدد ثم إصلاحه بعد ذلك بناءً على خطة موضوعة. ولكن دى ليسيس - بصفته دبلوماسياً أريباً - أراد الاعتماد - بسرعة - على الاتفاقيتين الجديتين لكى يستطيع محاربة خصومه على أرض حرصوا - هم أنفسهم - على تثبيتها.

وكان لزاماً على إسماعيل ووزيره أن يُنسقا - أولاً - مع تركيا وإنجلترا للقيام بعمل مُشترك وجرى يتمثل في إيقاف توريد جحافل العمال المصريين فوراً، وتعطيل أشغال "الشركة" - بأية وسيلة - حتى تتم التسوية الشاملة لكل نقاط الخلاف.

وعندما وقّع إسماعيل على هاتين الاتفاقيتين مع "الشركة"، فإنه قد أضعف - مقدماً - تأثير "مذكرة ٦ أبريل" الشهيرة: فهذه "المذكرة" التي أصدرها الباب العالي تُوضّح لأول مرة - وبشكل رسمي - شروط الباب العالي للتصديق على مراسيم الالتزام، وأرسلت نسخ منها للقاهرة ولسفراء السلطان في كل من لندن وباريس؛ وجاء فيها: "إن الباب العالي لا يرغب في منع تنفيذ مشروع ذي منفعة عامة، ولكنه لن يوافق عليه إلا بتوفر شرطين هما:

أولاً: إذا تيقّن من وجود قرارات دولية تضمن توفير الحياض القام للقناة، كما هو الحال بالنسبة لمضيقي البوسفور والدردينيل.

ثانياً: وجود شروط تحافظ على المصالح الهامة المطلوب حمايتها.

"ولكن المشروع الحالي لا يُقدّم أيّاً من الضمانين الضروريين المطلوبين.

كما يوجد - على وجه التحديد - أمران لفتا نظرنا بشدة - منذ البداية - هما:

أولاً: على الرغم من إلغاء نظام السخرة في الدولة العثمانية، وعلى الرغم من المرسوم الأخير - الذي أصدره الوالي بمنع السخرة إلا أن الأشغال التمهيدية قد تمت بهذه الوسيلة: لقد قامت الإدارة المصرية بإجبار ٢٠ ألف رجل - شهرياً - على ترك أشغالهم وأسرههم للعمل قسراً في القناة. ويُجبر هؤلاء الناس على العودة إلى منازلهم على نفقتهم الخاصة، علماً بأن أغلبهم يسكنون في أماكن بعيدة. وهناك أيضاً الخسائر الناجمة عن إجبارهم على ترك مصالحهم بالقوة...

ثانياً: والأمر الثاني الذي أدينه بأعلى صوتي هو: التنازل "للشركة" عن كل الأراضي المجاورة للقناة مع كل الترع الموجودة فيها. وحسب المشروع المذكور في العقد، فإن أى مكان تصل إليه هذه الترع يكون من حق "الشركة" المطالبة بتملك كل الأراضي الواقعة على ضفاف هذه الترع.

"ويترتب على ذلك أن مدن: السويس والتمساح وبورسعيد، وكل الحدود مع بلاد الشام، ستقع بالضرورة بين يدي شركة مساهمة لا تحمل اسماً، وتتكوّن - معظماً - من أجناب خاضعين لتشريعات وسلطات الدول التي يتبعونها.

"إذن، فلم يبق على "الشركة" إلا إنشاء مستعمرات تقع على نقاط هامة من أراضي الدولة العثمانية وتكون شبه مستقلة عنها إلخ إلخ...."

وبدلاً من أن يستفيد إسماعيل من هذه المذكرة في النقاط التالية:

- أن يقف - بشكل نهائي - مع الباب العالي.

- ويكسب الأرض التي فقدها.

- ويترك المسألة تحل بالطرق الدبلوماسية، وبشكل مباشر بين "الشركة" وتركيا (التي كانت لديها وسائل ضغط أقوى بكثير من وسائله).

إلا أنه فضّل إرسال نوبار باشا إلى الأستانة لكي يقنع الباب العالي بالاعتراف بـ "الشركة"، بما أنه قد اعترف - من حيث المبدأ - بالقناة؛ وأن يسمح للوالى بالتفاوض مباشرة - مع "الشركة" المذكورة حول النقطتين اللتين أثارتا اعتراض السلطان عليهما.

وفي الواقع، فإن إسماعيل قد أعاد المسألة برمتها إلى وجهة النظر الوحيدة التي كان يجب مناقشتها من خلالها، أي أنها: مشكلة خاصة بالصناعة يناقشها الوالى مع "الشركة".

ووافق الباب العالي على ما طلبه مبعوث الوالى، ولكنه حرص - أولاً - على التأكد من الوسائل التي يعتزم صاحب السمو استخدامها لتحقيق هذا الهدف؛ فأوضح نوبار لفؤاد باشا أن الوالى يقترح ما يلي:

١- دفع تعويض مالى لإعادة شراء الأراضي.

٢- وفيما يتعلق بالسخرة، فإنه يأمل في "جعل الشركة" تتفقد بدقة عقدها الذي وقّعه مع سعيد، أي:

أ - إنقاص عدد العمال.

ب - وجعله يتناسب مع احتياجات أشغال الزراعة.

ج - وزيادة الأجرة حسب الزيادة التى يُوافق عليها الملاك المصريون وحسب مسافة الانتقالات.

وأقرّ الباب العالى هذه الطريقة لحل المشكلة، لكنه حدّد لمصر مهلة ستة أشهر للتفاهم مع الشركة . وانقضّت هذه المهلة بدون التوصل لاتفاق، فكان على الوالى أن يخضع لأوامر الباب العالى ويلتزم بالمذكّرة.

ويوجد سبب هام جعل إسماعيل يفضّل اللجوء للتفاوض المباشر مع "الشركة"؛ ورغماً عن المهارات والقدرات الدبلوماسية التى يتمتع بها من تفاوض باسمه، إلا أن إسماعيل وجد نفسه فى وضع أضعف من وضع الشركة وممن يحميها (الإمبراطور نابوليون)؛ فلقد كان يخشى أن يستفيد الباب العالى من هذه المشكلة، فيطالب - بشكل ما - بحق السيادة والحماية والتدخل فى شئون القناة ومصر.

ولذلك، أراد إسماعيل أن يحتفظ بين يديه بخيوط المفاوضات الخاصة بالقناة فلا يؤيد سوى الإجراءات التى ستضمن له ملكيته الهادئة والمستقرة، والمكاسب التى ستأتيه بلا عناء، وموضوع الشرطة المتنازع عليه بين الحكومة و"الشركة"، وأن تسرى هذه الإجراءات على "الشركة" وعلى كل الأجانب.

وباختصار، لقد كان إسماعيل يريد الاحتفاظ بمفاتيح منزله فى يده، وأن يكون هو حارس وحامى القناة التى تمر بكاملها فى الأرض المصرية، وتقع على بُعد ثلاثين ميلاً من الحدود التركية.

وتوصلت مهمة نوبار - فى الأسبّانة - إلى أن يرسل الصدر الأعظم رسالة إلى الوالى - بتاريخ الأول من أغسطس سنة ١٨٦٣ - يخبره فيها: "عندما يتم - فى الداخل - إيجاد حل مناسب لمشاكل: ترع الماء العذب، والأراضى التى ترويبها - أو التى يجب أن ترويبها - والسّخرة، سيتم - فى الخارج - إجراء مفاوضات خاصة باتفاقيات ستتناول تخصيص القناة البحرية فقط لسفن البحرية التجارية بوجه عام".

ولحل مشاكل على هذا القدر من الخطورة، فإن التكتيك الذى اتبعته تركيا ومصر لم يكن بطبيعته بقادر على ضمان نجاح المفاوضات لسببين:

١- انعدام التنسيق بينهما فى الخطوات التى كانت تقوم بها كل منهما، وكان من المنطقى أن تتوحد جيودهما ويشكلا جبهة واحدة.

١- كما حدث انفصال بين المسألتين: الداخلية والخارجية وهما - فى الواقع - مرتبطتان ومندمجتان تماماً مع بعضيهما؛ فمثلاً، كان موضوع التنازل عن الأراضى موضوعاً داخلياً بحتاً، ولكنه كان يهم - لأقصى درجة - السلطات العثمانية طالما أنه كان يتضمن وجود فكرة استعمارية.

•••••

ثالثاً: مهمة نوبار فى باريس:

على إثر استلام رسالة الصدر الأعظم - المؤرخة فى أول أغسطس - قرر إسماعيل إرسال نوبار باشا فى مهمة إلى باريس، فوجد نوبار فيها مناسبة لإظهار مواهبه الدبلوماسية وبلاغته ونشاطه. وطرق نوبار كل الأبواب: فتوجه إلى الحكومة الفرنسية، وللشركة، وللرأى العام.

وبتاريخ ١٢ أكتوبر، وجّه نوبار رسالة إلى الشركة يقترح عليها فيها:

١- تخفيض عدد العمال المصريين إلى ستة آلاف عامل فقط، وزيادة أجرهم الحالى (الذى لم يكن مناسباً بالمرّة).

١- إلغاء امتياز الأراضى الممنوح لها.

وفى اجتماع "مجلس الإدارة"، المنعقد يوم ٢٩ أكتوبر، قرر المجلس - بالإجماع - منح تفويض استثنائى لرئيسه لمتابعة تنفيذ الاتفاقيات التى تربط "الشركة" بالحكومة المصرية والحكومة المصرية "بالشركة"، علماً بأن الرئيس كانت لديه كافة صلاحيات مجلس الإدارة. وكان هذا الموقف لا يوحى بوجود نية للتسوية، وهذا ما دفع الوزير المصرى لأن ينشر - فى صحف يوم ٣٠ نوفمبر - نتيجة استشارة قانونية كان قد طلبها من ثلاثة محامين، وهذه الاستشارة تشكك فى شرعية وجود "الشركة" ذاته.

وردت "الشركة" عليه باستشارة قانونية أعدتها "لجنة الاستشارات القانونية"

التابعة لها، وجاء فيها:

أولاً: فيما يتعلق بتخفيض عدد العمال المصريين، فإن اللجنة تعلن أن هذا الإجراء سيؤخر تنفيذ شق القناة. وقالت الشركة أن مرسوم الامتياز ينص على التزام الحكومة المصرية بتوريد نسبة أربعة أخماس العمال الذين تحتاجهم الشركة.

ثانياً: وبالنسبة لإلغاء امتيازات الأراضي الممنوحة للشركة، فإن اللجنة تعارض رأي الحكومة في أنها قد تنازلت للشركة - مجاناً - عن هذه الأراضي: فالحكومة قد اتفقت مع الشركة على أن تباع لها هذه الأراضي، وخذت سعر البيع في المادة رقم ١٨ من مرسوم سنة ١٨٥٦ على النحو التالي "نظراً للتنازلات عن الأراضي - وغيرها من المزايا التي تمنحها للشركة المواد السابقة، فإننا نحفظ بحق الحكومة المصرية في اقتطاع نسبة ١٥% من الأرباح الصافية سنوياً".

وحسب رأي الشركة، فإن اشتراك الحكومة المصرية في هذه النسبة الهائلة من الأرباح - وبشكل مستقل عن باقى الأعباء - يعطى للامتياز كل صفات البيع".

وقبل الحديث عن حصول الحكومة المصرية على هذه النسبة "الهائلة" من صافى أرباح الشركة، يجب علينا توضيح شيء هام: يبدو أن الشركة ومجلس إدارتها يحملان معنى النصوص فوق ما يحتمل عندما يذكران أن التنازل عن الأراضي كان هو الميزة الأساسية التي حصلت عليها "الشركة". لكن هذه "الأراضي" تشمل - أيضاً - على "لسان من الأرض" يُعتبر بمثابة الميزة الأساسية التي تم - بناءً عليها - تحصيل الـ ١٥% لصالح مصر.

وتؤكد المادة الثامنة من مرسوم سنة ١٨٥٤ وجهة نظرنا بخصوص هذا الموضوع: "لتفادى أية مشاكل قد تنشأ بخصوص الأراضي التي ستترك لصالح الشركة صاحبة الامتياز، سيقوم المسيو لينان بك (Linant) - المهندس المنتدب من جانبنا لدى الشركة بوضع - خريطة تحدد - الأراضي الممنوحة للشركة لشق مجرى القناة البحرية ومنشأتها ومجرى ترعة الماء العذب - التي ستخرج من النيل - والخاصة بالرعى والاستغلال الزراعي".

إن "منح حق الامتياز" (وليس "التنازل") الخاص بالأراضي المخصصة للاستغلال الزراعي كان مرتبطاً بالأعباء. وبالتالي، فعندما وافقت الحكومة المصرية على التنازل عن الأراضي - بما لها وما عليها - فإنها عرضت في المقابل: - أن تأخذ لحسابها ترعة الماء العذب بأكملها (وهذا ما حدث فعلاً بالنسبة للجزء الواقع ما بين القاهرة و"الوادي").

- وأن تعوض الشركة عن التكاليف التي دفعتها في الجزء الذي شقته من هذه الترعة، واستكمالها حتى تصل للسويس مع الالتزام بالأبعاد المطلوبة بالنسبة للعرض والعمق).

كما كانت الحكومة مستعدة - أيضاً - لتحمل تكاليف صيانة الترعة كلها، كما تحملت - من قبل - أعباء شق وصيانة الجزء الأساسي لهذه الترعة (من القاهرة حتى "الوادي") بدون الحصول على أية تعويضات متفق عليها أو متوقعة.

لقد اعتبرت الشركة أن نسبة الـ ١٥% تمثل مشاركة "هائلة" - من قبل الحكومة المصرية - في أرباحها الخاصة. ولكن هذه النسبة، كانت - في الواقع - "حقاً" مرتبطاً "بالالتزام" الممنوح للقناة البحرية.

وكان دي ليسبيس نفسه يرى عكس هذا الرأي قبل نشوب الخلاف الأخير: فقد كان يعتبر أن هذه النسبة بسيطة. وفي رسالة وجيها لرئيس تحرير جريدة Times في باريس - بتاريخ ٣٠ أكتوبر سنة ١٨٥٥ - ذكر له: "لقد احتفظت الحكومة بنصيب ثابت وغير متغير نسبته ١٥% من صافي الأرباح. فأولاً: لقد كان هذا من حقها. والحكومة كانت حرة في ربط الامتياز - الذي منحت - بما يقابله من المزايا التي تراها نافعة لها. فبيل أساءت استخدام هذا الحق؟

ولنأخذ فرنسا كمثال: فعندما منحت الحكومة الفرنسية التزام م خطوط السكك الحديدية للشركات، احتفظت لنفسها بالحق في اقتسام الأرباح - أي كان مقدارها - إذا تجاوزت هذه الأرباح نسبة ٨%. وأنا لا أتردد في التصريح بأنني أفضل الشروط المصرية في موضوع قناة السويس البحرية.

ولكن هذه المزايا - الممنوحة للشركة - كان لها مقابل؛ فمن جهة إذا شاركت الحكومة المصرية الشركة في أرباحها الصافية، فإنها - من جهة ثانية - ستلتف ما أعطته.

وبالإضافة إلى استغلال الشركة لحق الامتياز لمدة ٩٩ سنة:

١- فقد منحت الحكومة المصرية للشركة حق الانتفاع بكل أراضي المنفعة العامة التي يمكن ريثها، أى تلك الأراضي التي ستجعلها الترعتان الخارجتان من النيل (عند "بحيرة التمساح" ومنها إلى السويس) تعطى أفضل ما لديها.

٢- ضمنت الحكومة للشركة حرية إدخال كافة الأدوات والمعدات والآلات والمواد الأولية - من كل نوع - اللازمة لأشغالها.

٣- تكفلت الحكومة بدفع الجزء الأكبر من التكاليف الخاصة بالدراسات والأشغال التمهيدية لشق القناة.

لقد قُدمت الحكومة المصرية - وما زالت تُقدم - مزايا هامة للشركة. - حتى تصل إلى نسبة ١٥% من الأرباح - "فيل نعتبر أن دفع كل هذه "المزايا والمنح" كثير بالنسبة للشراكة مع "المانح" الذي ندين له بزرع كل بذور المستقبل الخصب؟"^(٣).

إذن، فقد كان من المتفق عليه - بوضوح - أن نسبة الـ ١٥% كان شرطاً ربطته الحكومة المصرية بالامتياز الذي منحت، أى أنه كان ثمناً لحكر (مدته ٩٩ سنة) طلبه مالك القناة من مستأجرها.

ولكن عندما يرى المالك أن المستأجر يدعى بحقوق - ليست له - لكي يستقر نهائياً في المكان المؤجر له، فمن حق المالك - عندئذ - أن يتخذ احتياطاته ويقوم بتحديد نطاق ومدى الامتيازات التي منحها؛ خصوصاً عندما لا يضر هذا التعديل بالمشروع البحرى العظيم، ويكون هدفه تخليص المشروع من المضاربات، ويعود به إلى أصله الصناعى والتجارى البحت بحيث لا يمكن مهاجمته.

وبإمكاننا - الآن - أن نفهم لماذا كان الرأي العام الفرنسي العاقل يؤيد الحملة التي شنها نوبار في فرنسا. لقد انعكس هذا الرأي العاقل في جريدتي: le Temps و le "Constitutionnel".

أما رئيس الشركة ومؤسسها فقد طار صوابه ونسى كل التضحيات التي قدمتها مصر لإنجاح مشروعه لدرجة أنه أخذ يناقض نفسه: ألم يكتب - بتاريخ ٢٠ أبريل سنة ١٨٦٤ - من باريس رسالة للمسيو رويسنايرز - نائبه - يسأله فيها مستكراً: "أين هي هذه التضحيات التي قدمتها مصر؟ إنها لم تقدم للشركة مجرد ضمان بالفوائد.

وطبقاً لقانون سنة ١٨٤٢ - في فرنسا - فقد أخذت الدولة الفرنسية على عاتقها دفع أول تكاليف مد خط السكك الحديدية بدون أن تشارك الشركات في أرباحها، وبدون أن تحصل على أية أسهم في هذا المشروع...^(١).

وفي تلك الأثناء، استمر نوبار باشا - منذ شهر أكتوبر سنة ١٨٦٣ - في مساعيه لدى الحكومة الفرنسية معتمداً - أساساً - على صداقته بالدوق دي مورني (Morny)؛ ولكن دي ليسيبس تفوق عليه بفضل تأييد الإمبراطورة له.

وفي شهر أكتوبر سنة ١٨٦٣، وجّه نوبار مذكرة هامة للحكومة الفرنسية - بخصوص قناة السويس - شرح فيها الأسباب الحقيقية التي دفعت إسماعيل لمساعدة الشركة بعقد اتفاقيتي ١٨ و ٢٠ مارس معها، وأيضاً باستمراره في إرسال جموع العمال المصريين للعمل لديها، على الرغم من معارضة الباب العالي لذلك، فذكر: "عندما افتتح المسيو دي ليسيبس الاكتتاب في أسهم الشركة، أعلن أن رأس مالها يبلغ ٢٠٠ مليون [فرنك]، ولم يكن رأس المال المعلن قد تم الاكتتاب فيه بعد؛ فقد كان ينقصه الثلث".

وبعد ذلك التاريخ بسنتين، وبناء على إلحاح المسيو دي ليسيبس، قرّر المرحوم والي مصر السابق أن يقيّد على حسابه ما تبقى من الاكتتاب، أي ٨٠ مليون [فرنك] بشرط أن يبدأ في دفع الأقساط ابتداءً من سنة ١٨٦٧، وعلى ثمانية أقساط بحيث يتم دفع المبلغ بأكمله في سنة ١٨٧٤.

"وفيما بعد، حاول المسيو دي ليسيبس - بلا جدوى - أن يحمل والي على الاكتتاب في قرض لكي يصبح على قدم المساواة مع باقي المساهمين. ولتعويض فشل

هذا الاقتراح، ادعى - أيضاً بلا جدوى - أن الشركة ستوقف رغماً عنها أو - على الأقل - ستغير نشاطها. ولكن الوالى رفض عقد أى اتفاق مالى معه.

ثم توفي سعيد وخلفه الأمير إسماعيل الذى حذد - منذ توليه العرش - أن هدفه يتمثل فى تنظيم الوضع الشاذ وغير الشرعى للشركة. وكان تنظيم وجود الشركة يعنى وضع مشروع القناة فى مأمن بعيداً عن أية عقبات حالية أو أية معوقات مستقبلية. وصرح إسماعيل بهدفه هذا لدى ليسيبس.

"ولكن الباب العالى لم يشاطر إسماعيل رأيه لأنه كان يرحب بفكرة شق القناة البحرية ولكنه كان "يرفض" الشركة ذاتها، أى أنه كان يرفض التصديق على موضوعي: منح الأراضى للشركة والسخرة. وبدأ الباب العالى فى إعداد "مذكرة ٦ أبريل"، لكن قنصل النمسا أبلغ إسماعيل بما ينتويه الباب العالى.

"وقرر إسماعيل أن يرد على هذه المذكرة التى كان الباب العالى ينوئ إرسالها إليه وذلك بوضعه أمام الأمر الواقع: فقيد على حسابه مبلغ ٨٦ مليون فرنك من الاكتتابات الفردية للمرحوم سعيد باشا، وأراد أيضاً أن يتيح للشركة الاستمرار فى الوجود فاتخذ هذا القرار الذى لم يجرو سعيد باشا على اتخاذه. ولأول مرة، منذ ثمان سنوات، استطاع دى ليسيبس أن ينام قريح العين (حسب تعبيره بنفسه).

"وجاء أمر الباب العالى بتعليق كافة الأشغال فى مشروع القناة. ولكن، هل امتثل إسماعيل لهذه التعليمات؟ أبداً... فاستمر إجبار ٢٠ ألف رجل - شهرياً - على الذهاب للعمل فى القناة بواسطة الاستدعاء القسرى لهم... ولكن، فى واقع الأمر، فإن عدد من كانوا يُنْتزَعُونَ من أشغالهم - شهرياً - كان يصل إلى ٦٠ ألف رجل، أى ٧٢٠ ألفاً فى السنة!!! ولم يحدث أبداً أن قامت بلد ما بتجنيد إجبارى لرجالها - على هذا النحو - حتى للدفاع عن كيانها، علماً بأن عدد سكان مصر - وقتذاك - لم يكن يتعدى الأربعة ملايين نسمة !!! (*)

(*) سبق أن ذكر المؤلف أن عدد سكان مصر فى عهد سعيد يبلغ خمسة ملايين نسمة، والواقع أن عدد السكان كان يتجاوز الأربعة ملايين بقليل (المراجع).

وكان عدد ٦٠٠ ألف رجل - هم سكان المدن - يتم إعفاؤهم من السخرة؛ أما من يشتغلون بالزراعة، فقد كان عددهم يصل إلى ثلاثة ملايين و ٤٠٠ ألف رجل. فإذا استثنينا النساء والأطفال وكبار السن، فإن عدداً يتراوح ما بين ٧٠٠ ألف و ٨٠٠ ألف رجل قد وقع عليهم عبء هذه المساهمة الرهيبة في أشغال القناة !!!

"لقد كان كل فلاح - في كل عام - يُعطى شهرين من عمره للشركة، وشهرين أو ثلاثة لتقوية الجسور وتعليقها وتطهير الترع لحماية الأراضي الزراعية من أخطار الفيضان..."

"وبعد تقديم كل هذه التفاصيل، سيكون من السهل فهم مشاعر المصريين تجاه الشركة وتجاه فرنسا معاً. ويوجد شعور بالضيق والغضب لدى المواطنين ولدى الموظفين: فكثير منهم يملكون أراضٍ زراعية (ولكن لا توجد أيدي عاملة). ويقدر المصريون أن مصر تخسر - سنوياً - رأس مال يصل إلى ٤٠ مليون فرنك بسبب عدم الإنتاج الناجم عن استيلاء القناة على الأيدي العاملة. إنهم يعرفون ذلك ويصرحون به^(٤).

وفي شهر ديسمبر، وجّه نوبار مذكرة جديدة للدوق دي مورني: فبعد أن توسّع في عرض الحجج والأدلة المذكورة سلفاً - في مذكرته السابقة - بخصوص السخرة والأراضي، وبعد أن شرح طبيعة مهمته في الأستانة، أنهى المذكرة بالإشادة بالصدقة السامية التي تربط فرنسا بمصر: "هل يوجد سلوك أصدق وأكرم من سلوك الوالي عندما اختار فرنسا - دون غيرها - للتحكيم بينه وبين الشركة؟"

"إنني لا أنكر - أبداً - أن مصر تجتاز - حالياً - أزمة صعبة. ولكن، سبق لمصر وأن اجتازت أزمة مماثلة ما زالت أتذكرها: ففي عيد عباس باشا، كنتُ مكلفاً - طوال عدة شهور - بإبلاغ قنصل فرنسا في الإسكندرية (المسيو لوموان Lemoine) وسفيرها في الأستانة (الجنرال أوبيك Aupick) بالمتاعب والاضطرابات الخطيرة التي يتعرّض لها حكم الأمير عباس. وكنتُ مكلفاً - أيضاً - بالاستفسار منهم عما إذا كان الوالي يستطيع الاعتماد على تأييد الحكومة الفرنسية له.

ويجب على أن أذكر بأنهما أظهرا لى غباءهما التام بالنسبة للوضع فى مصر .
ولكن رفض الدبلوماسية الفرنسية العنيد - والمتكرر - هو الذى أجبر الأمير عباس
على إرسالى للأستانة للتفاوض مع سفير إنجلترا؛ فالأمر كان بمثابة حياة أو موت
بالنسبة لمصر وللأمير.

سيدي الدوق، لقد جئت إلى هنا معتمداً على ما ستقدمه وساطتكم السامية
والقوية. وبالنسبة لى، فإننى أرغب بشدة ألا يتم الخط من قدرى هذه المرة بإجبارى
على الرجوع للأستانة لى أدق باب السير بولوير^(١).

ولم يقف إسماعيل مكتوف الأيدى وقرر دعم موقف مبعوثه باتخاذ قرار حاسم:
فيهدد بسحب العمال المصريين إذا رفضت مقترحات نوبار باشا؛ فدق ناقوس الخطر فى
معسكر الشركة والحكومة الفرنسية. ولكن لسوء الحظ، فإن إسماعيل لم يكن ذلك
الرجل الذى يتمسك بحزم بقرار اتخذه.

وبالقطع، فإن دى ليسيبس كان يهدد مصر برفع دعاوى المطالبة بتعويضات،
ولكنه كان يدرك أن أى خلاف جاد مع الحكومة المصرية - المدعومة بتأييد من تركيا
 وإنجلترا - قد يؤخر العمل بل إنه قد يلغى المشروع برمته، ولذلك سارع بدفع قنصل
هولندا لبذل مساعيه لدى الوالى لتهذئة الأمور. وكان ذلك فى شهر ديسمبر سنة
١٨٦٣؛ فلقد كان دى ليسيبس يريد كسب بضعة أشهر إضافية حتى يستطيع استخدام
الكرافات فى الحفر بشكل أوسع.

وفى الواقع، فإن الشركة كانت قد فتحت - فعلاً - قناة بحرية صالحة للملاحة
بين البحر المتوسط وبحيرة التمساح، وكانت ذات أبعاد مؤقتة بالنسبة للعرض
والعمق. أمّا فيما يتعلق بترعة الماء العذب، فقد أنجزت الشركة شقها حتى وصلت إلى
مدينة السويس. وبالتالى، فإن هذه التريعة ستسمح للشركة - قريباً - بتنفيذ شق القناة
البحرية حتى تصل للبحر الأحمر.

وفى أثناء هذه الحالة من القلق والاضطراب، جمع دى ليسيبس مجلس إدارة
شركته - يوم ٢٢ ديسمبر - لاتخاذ قراراتين:

الأول: يقضى برفع قضية ضد نوبار وطلب مثوله أمام "محكمة السين المدنية" لأنه - بصفته الشخصية - يتحمل مسئولية نشر وثائق مزورة تنال من سمعة الشركة. الثاني: يقضى بتوجيه دعوة استثنائية "للجمعية العامة للمساهمين" للاجتماع فى الأول من مارس سنة ١٨٦٤.

وغنى عن الذكر أن نقول إن العدالة الفرنسية قد برأت ساحة نوبار باشا من الاتهام الموجه إليه.

رابعاً: تدخل نابوليون الثالث وقرار التحكيم الصادر فى يوليو سنة ١٨٦٤:

بتاريخ ٦ يناير سنة ١٨٦٤، رفع مجلس إدارة الشركة شكوى لإمبراطور فرنسا مطالباً إياه بتدخله السامى لحل هذا الخلاف. وفى اليوم نفسه، وجه وزير الخارجية الفرنسى للمسيو تاسنو - القنصل العمومى لفرنسا فى مصر - البرقية التالية: "باريس فى السابع من يناير سنة ١٨٦٤م.

إن الإمبراطور يريد مصالحة شركة قناة السويس على الوالى، ويريد ألا يقوم الوالى بتعليق أشغالها قبل الأول من شهر إبريل"^(٧).

وتثبت الوثيقة السابقة بوضوح أن الخديوى إسماعيل لم يكن هو الذى يادر بطلب تحكيم الإمبراطور كما ادعى دى ليسبيير فيما بعد. لقد أراد نابوليون الثالث أن يكلف نفسه بدفع الشركة للمصالحة، أو بعبارة أخرى: فهو الذى كلف نفسه بالتحكيم فى هذا الخلاف؛ فكان طبيعياً ألا يعلق الوالى الأشغال - احتراماً لشخص الإمبراطور المبجل - ويلتزم تماماً بحكمة جلالتة السامية لحل الخلاف.

وكان من المفروض أن يبدى دى ليسبيس تقديراً خاصاً لموضوع عدم تعليق الأشغال بالسخرة حتى الأول من أبريل، وهو التاريخ الذى سيطلب فيه مهلة جديدة - لمدة شهرين - وسيحصل عليها.

وبهذه الوسيلة، فإن إسماعيل يكون قد سمح للشركة بكسب الوقت وتأجيل الأمور، خصوصاً وأن قرار التحكيم - الذى أصدره نابوليون الثالث - لم يصدر إلا فى السادس من شهر يوليو سنة ١٨٦٤م، أى بعد ستة أشهر من انقضاء المهلة الأولى (الستة أشهر التى حددها الباب العالى فى مذكرته بتاريخ الأول من أغسطس).

وطوال هذه السنة، لم يلتزم إسماعيل بروح مذكرة السادس من أبريل؛ فشجع استمرار الأشغال فى القناة مع أن الوقف الفورى كان - هو وحده - القادر على منح إسماعيل وسيلة ردع للضغط على الشركة. وفى أزمة مماثلة - وقعت فى شهر يونيو سنة ١٨٥٩م - قام سلفه (سعيد باشا) بإيقاف أشغال الشركة لإجبارها على احترام مرسوم الامتياز الذى يقضى بأن "العمل فى شق البرزخ مرهون بتصديق السلطان على هذا المرسوم".

وكان دى ليسبيس موافقاً - حينذاك - على وجهة النظر هذه، ولكنه تعلل بأن تلك الأشغال كانت "مجرد أشغال تمهيدية" وصرح بأنه لا يفكر أبداً فى خرق أى بند من بنود العقود.

ولاستكمال تلك الأشغال، لجأ إلى التعاقد الخر مع العمال، بل إنه كتب للمرحوم سعيد باشا من باريس - بتاريخ ٣ أغسطس سنة ١٨٥٩ - رسالة يخبره فيها بأنه استطاع إقناع الكونت فاليفسكى (Walewski) بأنه "إذا انتصرت المعارضة الإنجليزية، فإنه سيتفق مع صاحب السمو لتخليصه من أى ورطة سياسية، وسيعيد إليه كافة حقوق الامتياز والأراضي والمنشآت وآلات ومعدات الشركة بدون أن يطلب منه أى تعويض من أى نوع - لأى شخص كان - ولن يطلب منه تسديد أية تكاليف يتحقق منها الإشراف الحازم لمجلس الإدارة. وبهذه الوسيلة، لن يُسمح بتوجيه الاتهام لسموه بأنه تسبب فى عدم تنفيذ العقود التى وقع عليها".

ولكن، فى تلك الآونة، كان دى ليسيس محتاجاً لوالى مصر، وكان - أيضاً - غير واثق من تأييد الإمبراطور له. أما فى الفترة التى بدأت منذ سنة ١٨٦٠، فقد حصل على هذا التأييد المطلوب وتقوى به؛ فغُيّر موقفه تجاه الحكومة المصرية وعاملها كما لو كانت تابعة لبرزخ السويس.

لقد أخطأ إسماعيل لأنه:

١- لم يكن حازماً منذ البداية.

٢- ولم يطلب دعم الحكومة التركية له لكى يحدث توازناً مقابل دعم الحكومة الفرنسية لدى ليسيس.

٣- ولم يستفد من حرية التصرف المطلقة التى كانت لديه بدلاً من أن يصبح أسيراً - منذ البداية - لقرارات تحكيم الإمبراطور الذى كان - بدوره - أسيراً لحاشيته.

وكلف نابليون الثالث وزير خارجيته - المسيو دروين دى لويس - بمتابعة دعوى الشركة من وجهة النظر السياسية، ومن كونها قضية خلافية. وفى الثالث من شهر مارس، تشكلت لجنة بها:

- ثلاثة من أعضاء "مجلس الشيوخ" (هم: توفينيل Thouvenel ومالتيه Mallet وسوين Suin)؛

- وواحد من "مجلس النواب" (هو: جونين Gonin).

- ومستشار من "مجلس الدولة" (هو: دوفيرجييه Duvergier).

وبعدما ناقشت "اللجنة" مختلف المسائل، رفعت تقريراً للإمبراطور كان هو الأساس الذى بُنى عليه قرار التحكيم الصادر فى السادس من يوليو سنة ١٨٦٤م

وفى تلك الأثناء، كان إسماعيل ونوبار - الذى كان يتفاوض باسمه - ما زالوا يأملان فى أن قرار التحكيم سيقوم بإصلاح النتائج غير المتوقعة لهذا التقرير. وفى الواقع، فإن والى كان قد أعلن - فى شهر مايو - أن نوبار تلقى من الدوق دى مورنى تأكيداً إيجابياً. وأياً كان رأى اللجنة - التى شكلها الإمبراطور - فإن جلالته لديه

عزم أكيد على أن يترك تماماً - وبدون أية تحفظات - أية مطالبة خاصة بترع الماء العذب...

وذكر تقرير قنصل إنجلترا: "أن الوالى يبدو مقتنعاً بنوايا الإمبراطور"^(٨). وليذا السبب، وثق نوبار بتأكيد النوق دى مورنى له وكُتبت مشاعره، ووافق - بتحفظ - على التوقيع على تقرير "اللجنة"، وقبل أن يكون الإمبراطور حراً - بعد ذلك - فى الموافقة على هذا التقرير أو تعديله. ومن جهة ثانية، فإن موقف تركيا وسفيرها فى باريس - فى أثناء المفاوضات - قد أكد عزلة نوبار أمام الحكومة الفرنسية، وأجبره - بشكل ما - على الاعتماد فقط على عدالة الإمبراطور السامية.

وفى شهر مايو سنة ١٨٦٤م، وجّه الوالى مذكرة إلى السير هنرى بولوير بخصوص الوقائع التى حدثت فى باريس والمرتبطة بتوقيع اتفاق التحكيم. ويتضح من هذه المذكرة أن "اللجنة" قد قدمت لنوبار - فى الأيام الأولى من شهر أبريل - مشروع اتفاق التحكيم المشار إليه.

وبدا للممثل الوالى أن عرض هذه الوثيقة يُعتبر حكماً مسبقاً فى المسألة موضوع النزاع: فقد كُلفت "اللجنة" بدراسة مسألة ترعة الماء العذب" فى حين أنه كان من الواضح أن صاحب الجلالة الإمبراطور قد تبنى مبدأ التنازل عن الأراضى بما لها وما عليها. وفى مثل هذه الحالة، فإن هذه التركة - المخصصة لرى هذه الأراضى - لا يجب أن تبقى تحت سيطرة الشركة.

وأبدى نوبار اعتراضاته. وقام الوالى - من جانبه - بالكتابة إلى الأساتنة وطالب الباب العالى بأن يحرك سفيره فى باريس لدى الحكومة الفرنسية، ويجعل هذا الموظف يدعم نوبار باشا فى مقاومته ضد صياغة قرار التحكيم، وضد دراسة موضوع ترعة الماء العذب. ولكن الباب العالى لم يُغيّر شيئاً فى تعليماته التى أرسلها لجميل باشا، سفيره فى باريس. وفى الوقت نفسه، حاول نوبار التأجيل عدة مرات لكى يعطى للسفير العثمانى فرصة استلام تعليمات من الأساتنة. وسافر نوبار حتى مدينة كان (Cannes) - فى جنوب فرنسا - لاستشارة أوديلون بارو (Odilon Barrot).

وبتاريخ ٢١ أبريل، فقط، قرر نوبار أن يضع توقيعهم على اتفاق التحكيم بشرط أن تضع اللجنة - في بدايته - الصيغة التالية: "بدون الموافقة التي قد تضر بوقائع أو إثباتات تكون موجودة في البيان". وفي اليوم نفسه، وفي الساعة الثانية بعد الظهر، عاد نوبار إلى مقر إقامته. وفور عودته، زاره السفير العثماني جميل باشا حاملاً معه برقية من صاحب السمو عالي باشا يخبره فيها بأن الباب العالي يعلن أنه لا يستطيع قبول أسس هذه التسوية.

وكانت هذه البرقية تحمل تاريخ ١٨ أبريل، ووصلت إلى السفير في يوم ١٩ صباحاً وأبلغها السفير لنوبار يوم ٢١ في الساعة الثالثة بعد الظهر. وهكذا، فإن الأسئنة لم تُقدّم أي عون لإسماعيل، ولم يتدخل سفيرها لدى الحكومة الفرنسية ولم يُساند نوبار، بل إن الباب العالي قد تَهَرَّب منه لكي لا يؤدي واجبه^(١). لقد كان الشك يُغلف دائماً العلاقات التركية/ المصرية. وتركت الأسئنة إسماعيل بمفرده يواجه الإمبراطور.

وصدر قرار التحكيم في يوم ٦ يوليو، وكان مبنياً على الأسس المذكورة في الاتفاق، فجاء بحل غير متوازن كبد مصر الكثير ثم تكبدت لإصلاحه أكثر. وحسبما ذكر المستر فارمان - في كتابه Egypt's Betrayal - فإن الحكم بتعويض الشركة بمبلغ ٨٤ مليون فرنك قد أدهش أوروبا كلها. وعلى أي حال، فإن نوبار لم يوافق عليه إلا مضطراً.

وبعد صدور الحكم، ذهب نوبار لزيارة الدوق دي مورني لكي يودعه قبل سفره. وعندئذ، أخبره الدوق بأن الإمبراطور قد منحه وسام "جوقة الشرف" (La Légion d'honneur) برتبة كوماندور، وقام بوضع رابطة العنق - التي تدل على هذه الرتبة - في رقبة نوبار. وبما أن نوبار باشا كان طويل القامة، بينما كان الدوق قصيراً، فقد كان عليه أن ينحني بشكل ملحوظ. وفي أثناء انحناء الوزير المصري، غمز بعينه تلك الغمزة الشرقية الماكرة، وابتمس ابتسامة الباريسي. الفُح، وقال من بين أسنانه: "٨٤ مليون فرنك في رقبتي!!! إنها فعلاً تجبرني على أن أحني رأسي".

إن هذا القرار التحكيمي - والحق يُقال - كان مثل باقي التعويضات التي أُجبرت مصر على دفعها: أي أنه صدر لمجرد تلبية حاجة الشركة للمال. فضلاً عن

ذلك، فقد عُرف نوبار - من مصدر موثوق به - أن "لجنة التحكيم" كانت تتوى الحكم على مصر بدفع مبلغ ١٣٠ مليون فرنك - وهو المبلغ الذى قُدرت الشركة أنه يمثل تكلفة باقى المشروع - ولكن الإمبراطور رفض.

ولنحاول الآن التعرف على مغزى هذا القرار التحكيمى من خلال البراهين القانونية: فبالنسبة للمسألتين الأولى والثانية - الخاصتين بإلغاء السخرة - فإن القرار التحكيمى لم يتم بالمادة رقم ٢ من لائحة ٢٠ يوليو التى تشترط ضرورة تحديد عدد العمال المصريين "مع الأخذ بعين الاعتبار مدى ملاءمته لفترات الأعمال الزراعية". وأصر هذا القرار التحكيمى على تطبيق نص الفقرة الموجودة فى امتياز ٥ يناير سنة ١٨٥٦ التى تجبر الحكومة المصرية على توريد أربعة أخماس العمال الذين تحتاج إليهم الشركة. ولهذا السبب، حكمت "اللجنة" على الحكومة المصرية بدفع تعويض قدره ٣٨ مليون فرنك "نظراً لاستخدام الآلات أو العمال الأوروبيين محل العمال المصريين".

وكانت الشركة قد أدركت ضرورة تنشيط أعمالها وتنظيم استخدام الآلات الميكانيكية والتوسع فى استخدامها بطريقة منهجية لكى تستطيع تسليم القناة البحرية واستخدامها فى التجارة العالمية فى الوقت المحدد لذلك. ولهذا السبب، وقبل صدور قرار التحكيم الإمبراطورى، وقبل قبول مبدأ إلغاء السخرة، كان إسماعيل قد اقترح على الشركة أن يُوزد لها ستة آلاف عامل شهرياً، ولكن الشركة سبقت ذلك كله وأبرمت عقوداً مع موردين ومقاولين لتنفيذ مجمل الأشغال.

وتم توقيع أول عقد بتاريخ الأول من أكتوبر سنة ١٨٦٣م مع المسيو كوفرو (Couvreux)؛ وتم توقيع الثانى بتاريخ ٢٠ أكتوبر سنة ١٨٦٣م مع إخوان دوسو (Dussaud)؛ و كان العقد الثالث بتاريخ ١٣ يناير سنة ١٨٦٤م مع ويليام آيتون (William Aiton)؛ أما العقد الرابع فكان بتاريخ ٢٦ مارس سنة ١٨٦٤م. مع بوريل لا فاللى وشركاه (Borel Lavalley).

واشتهر المستر ويليام آيتون بتنفيذ أشغال التجريف التى نفذ العديد منها. وقام آيتون بتوريد مركب لنقل الردم - يعمل بالطريقة الإنجليزية ومُصنَّم بعقريّة متناهية -

وقد أدى هذا المركب خدمات عظيمة جداً للشركة. أمّا المسيو كوفرو فقد كان خبيراً بأشغال الردم وجاء معه بالحفارات الآلية التي كانت اختراعاً حديثاً نافعاً للغاية.

وفى كتاب "Egypt's Betrayal"، ذكر المستر فارمان ما يلي: "فى الحقيقة، عندما صدر قرار التحكيم، كان المصريون قد أنجزوا - بالكامل تقريباً - الجزء المنوط بهم بتنفيذه باستخدام الطريقة البسيطة التى يستخدمونها لتبطين جانبي القنطرة... وكان جزء كبير من مجرى القناة يمر فى أراضي رخوة؛ فمن جهة البحر المتوسط، [شمالاً] تم الحفر - بطول ٣٤ ميلاً - عبر مياه بحيرة المنزل وسبخاتها، وهى مياه لا يتجاوز عمقها قدمين أو ثلاثة أقدام على الأكثر... وبالقرب من السويس [جنوباً]، كانت توجد كذلك سبخات واسعة.

"وفى أماكن أخرى، عندما كان العمال يزيلون طبقة الرمال التى تغطى السطح، كانت المياه تتسرب فوراً وتتهمر فى المجارى التى لم يكتمل حفرها بعد. لقد كان العمال المصريون سباحين مهرة، ولكن الأطفال منهم لم يكن بمقدورهم الغطس تحت المياه مع رفع الطين من القاع. أمّا باقى العمل، فقد قامت الكراكات [الجرافات] البحرية بتنفيذه"^(١٠).

"وكانت الشركة تتوقع هذا الشرط واتخذت الإجراءات اللازمة تجاهه: فطلبت مسبقاً توريد الكراكات [الجرافات] البحرية، وتمت صناعتها، وبدأت العمل - فعلاً - فور صدور قرار التحكيم".

ولإعطاء فكرة دقيقة عن ناتج عمل هذه الآلات الميكانيكية، والأهمية القصوى للدور الذى قامت به فى إنجاز مشروع القناة، سنذكر - فيما يلى - ما قاله أ. ريت (O. Ritt)، مؤلف كتاب "L' Histoire de l' Isthme de Suez". عن قرض بمبلغ ١٠٠ مليون فرنك (من سبتمبر سنة ١٨٦٧ حتى يوليو سنة ١٨٦٨م): لقد تم عقد هذا القرض لأن الشركة كانت بحاجة للأموال - لإنجاز أشغالها - بعدما ثبت وجود عجز فى رأس مالها. وازداد هذا العجز - تحديداً - بعد تعويض الحكومة المصرية.

ونذكر أ. ريت ما يلى: "إن أول سبب للنجاح الساحق لهذا القرض يرجع إلى نشاط الأشغال وفاعليتها فى المقام الأول،... ففى نهاية سنة ١٨٦٨م، وصل ناتج الحفر

- فى برزخ السويس - إلى ٢ مليون متر مكعب شهرياً. وهذا الرقم يساوى ٢,٥ مليون متر مكعب فى أوروبا، أى بمعدل استخراج أكثر من ٨٠ ألف متر مكعب يومياً بواسطة ٤٠ ألف عامل؛ وذلك فى حالة نقل هذه الكمية إلى مسافة مرحلة واحدة. كما أنها تساوى أيضاً ما ينقله ٨٠ ألف عامل - وهم مجبرون - لمسافة مرحلتين".

"ولكن هذا التقدير مبنى على إمكانية العمل فى أرض جافة، ولذلك فإنه يصبح أقل بكثير مما يحدث على أرض الواقع. لقد أدّى حفر القناة - فى ضوء هذه الظروف الافتراضية - إلى إلغاء مورد النقل بواسطة المياه على طول خط القناة. وهذا المورد ثمين لسببين: فهو يوفر الوقت والمال. ومن ناحية أخرى، فقد كان من الضرورى مكافحة تشرب المياه وذلك باللجوء إلى وسائل أكثر فاعلية، خصوصاً عند الحفر فى حوض بحيرة المنزلة. إن الجهد الذى بذل فى هذه النقطة كان يتطلب زيادة الأيدي العاملة بنسبة ملحوظة...

"وباختصار، فإن شق القناة فى أرض جافة، وفى ظروف أفضل، كان سيتطلب وجود ١٥٠ ألف عامل - بشكل دائم - فى مواقع المشروع. لقد أدّت الآلات الرائعة - التى جلبت إلى المواقع - إلى النتيجة نفسها ولكن باستخدام عدد يتراوح ما بين ١٢ إلى ١٥ ألف عامل فقط. لقد كان من المستحيل اختيار الأيدي العاملة وحفظ النظام وتوفير الخدمات الطبية بسبب الأعداد الهائلة للعمال المطلوبين لتنفيذ المرحلة الأولى، كما أن المصروفات قد تجاوزت كافة التوقعات.

"ولكن الحل الذى تبنته الشركة كان - على العكس - سهل التطبيق: فقد كان يحصر المصروفات فى الإطار المتوقع سلفاً كما كان يسمح بتحديد موعد دفع القسط النهائى بتأكيد شبه مطلق. وهكذا تشكل أروع موقع تم العمل فيه".

وفى الواقع، وعلى الرغم من الاستخدام العملى والاقتصادى لتلك الآلات الرائعة، فإن المصروفات قد تعدت - بكثير - الحدود المتوقعة. وأياً كان الأمر، فإن الحكم الذى ألزم الحكومة المصرية بدفع تعويض قدره ٢٨ مليون فرنك - بحجة استخدام الشركة للآلات أو العمال الأوروبيين - لم يكن له ما يبرره.

ولم يقف الأمر عند هذا الحد، فبالإضافة إلى المبلغ - الذى كان على الحكومة المصرية أن تدفعه - فإن الشركة رفضت تسديد دين بمبلغ ٤,٥ مليون فرنك دفع جبراً وأجور العمال المصريين، وهذا الرفض مخالف للاتحة ٢٠ يوليو. ولجأت اللجنة إلى حيلة - تعتبر إهانة للعقل السليم - لكى تترر حكماً لصالح الشركة بعدم تسديد المبلغ المستحق للعمال المصريين (أى ٤,٥ مليون فرنك): فقد قبلت على الفور النظر فى طلب تعويض جديد قدمته الشركة، وكان قد سبق للجنة وأن رفضته ثم قبلته جزئياً.

وجاء فى منطوق الحكم ما يلى: "تطالب الشركة بتعويض - قدره تسعة ملايين فرنك - يُدفع لا بصفة أرباح عن رأس المال الذى تم استثماره لمدة سنة فى هذه العملية. وهذه السنة تمثل الوقت الإضافى الذى ستطول فيه هذه الأشغال.

"وقد كان من المحتمل قبول طلب التعويض هذا بكامله لو كانت الحكومة المصرية هى المتسببة فى إطالة فترة الأشغال. ولكن فى واقع الأمر، فإن الشروط التى فرضها الباب العالى تُعتبر بمثابة تصرف مستقل عن إرادة الوالى. ونتيجة لهذا الظرف القاهر، أخذت هذه الأشغال وقتاً أطول مما كان مقدراً لها من قبل: إمّا لطبيعة الحدث نفسه وإمّا نتيجة للعلاقات القائمة بين الوالى والشركة. ولذلك، فمن العدل أن يتحمل الطرفان - مناصفةً - قيمة هذا المبلغ (٩ ملايين فرنك) بواقع ٤,٥ مليون فرنك لكل منهما".

وفيما يتعلق بالمسألة الثالثة - مسألة الترع - سنلاحظ منذ البداية أن "اللجنة" قد تبنّت وجهة نظر دى ليسيسر: فأكدت أن الشركة - بناءً على اتفاقية ١٨ مارس سنة ١٨٦٣م - "قد تنازلت عن "الحق" الممنوح لها فى تنفيذ جزء من "الترعة الحلوة"، وهو الجزء الواقع بين القاهرة و"ترعة الوادى" التى افتتحت فعلاً للملاحة النهرية".

لقد سبق لنا وأن أوضحنا أن قيام الشركة بتنفيذ وصيانة "ترعة الماء العذب" بالكامل على نفقتها وعلى مسؤوليتها كان "تكليفاً" وليس "حقاً" لها، وتمت مكافأتها على ذلك فتمنحت "امتياز" استغلال الأراضى الموجودة على ضفتيها وحقوق الملاحة النهرية فيها. ولكن الطريقة - التى اتبعتها الشركة فى عرض هذه المشكلة - توضح لنا هدفها

لتبرير رفع دعوى تعويض بامطة، والاستيلاء على "الترعة الحلوة" والأراضي الواقعة على ضفتيها.

وهذا الغرض يبدو جلياً في الفقرة التالية مباشرة للفقرة التي ذكرناها نواً؛
تفضلاً عن ذلك، فإن الباب العالي قد زعم بأن التنازل عن الترعة الحلوة - بما لها
وما عليها - كان نتيجة حتمية للتنازل عن الأراضي".

ومن المؤسف حقاً أن "اللجنة" قد تعمّدت التدخل في نية الباب العالي. وهذا ما
قاله - بالضبط - وزير خارجية تركيا في مذكرة بتاريخ ١٦ أبريل سنة ١٨٦٣م: "أما
الحدث الثاني، فإني أودّ التحدث عنه بصراحة مطلقة. إنه الحدث الخاص بالتنازل
للشركة عن قنوات الماء العذب مع الأراضي التي تقع على جانبيها. وحسب مشروع
القانون، يصبح من حق الشركة المطالبة بملكية الأراضي التي تقع عليها ضفتا الترعة
في أي مكان تمتد إليه".

وبناءً على فرماني الامتياز الصادرين في سنتي ١٨٥٤ و ١٨٥٦، ومراسلات
الباب العالي، يبدو أن التنازل التام عن الأراضي كان يُعتبر بمثابة نتيجة ضرورية
للتنازل عن "الترعة الحلوة".

وبالإضافة إلى ما سبق، فقد كان هناك ارتباط وثيق بين الترع وبين الأراضي،
وبين "التكليف" و "الالتزام". وكان الفصل بين أحدهما والآخر يجعل منهما التزامين
منفصلين؛ وبالتالي، فإنه يسمح للشركة بالمطالبة - بدون وجه حق - بتعويضين في
حين أن الربط الطبيعي بينهما لن يَنْتِج عنه أي تعويض لصالح الشركة. لقد كان هذا
التصرف تزويراً وتسويفاً للعقود التي أبرمت.

وأخيراً، فإن منطوق الحكم قد قرّر أن تنازل الشركة بالكامل عن الترعة الحلوة
ولكن بشروط غريبة:

"أولاً: تتنازل الشركة للحكومة المصرية عن جزء الترعة - المحصور بين
"تفتيش الوادي" وبحيرة التمساح والسويس - مثل الجزء الأول. ولكن، تظل الشركة
متمتعة بحق الانتفاع المطلق بهذا الجزء حتى الانتهاء التام من تنفيذ مشروع "القناة
البحرية"، ولا يتم أخذ أي مياه من الترعة إلا بعد موافقة الشركة.

ثانياً: تقوم الحكومة المصرية بتكليف الشركة بإنجاز العمل فى التربة من "تفتيش الوادي" حتى مدينة السويس مقابل عشرة ملايين فرنك تدفع كالتالى:

أ - ٧,٥ مليون فرنك عن الأشغال التى تم تنفيذها فعلاً، وحصة المصروفات العامة، وفوائد القروض.

ب - ٢,٥ مليون فرنك عن الأشغال التى سيتم تكليف الشركة بتنفيذها.

ثالثاً: على الحكومة المصرية أن تُسَدِّد - أيضاً - نفقات الصيانة، ويتم ذلك بتعويض الشركة بواسطة اشتراك سنوى مقداره ٣٠٠ ألف فرنك تدفعها الحكومة المصرية طوال مدة سريان امتياز القناة البحرية.

ومكذا، كان يجب على مصر أن تدفع نفقات تنفيذ وصيانة ترعة تنازلت لها الشركة عنها، مع استمرار حيازة الشركة للترعة. لقد بدا الأمر كما لو أن تعديلات شروط فرمان الامتياز كانت تهدف فقط لجعل الشركة تحتفظ بامتيازاتها ومكاسبها الفعلية - أو المحتملة - الناتجة عن حق الانتفاع الدائم. وبدا - أيضاً - أن مصر مُطالبَةٌ بدفع كافة التكاليف التى لا تبدو لها نهائية.

رابعاً: على الحكومة المصرية أن تُسَدِّد - كذلك - مبلغ ستة ملايين فرنك للشركة تعويضاً لها عن الحقوق الأخرى التى حُرِّمت منها.

خامساً: على الشركة أن تخصم - من حساب التكاليف النهائى للترعة - قيمة حفر ٧٠ ألف متر مكعب يومياً وذلك قيمة تزويد السكان المقيمين على مجرى الترع بالمياه، ورى الحدائق، وتشغيل الآلات، إلخ إلخ...

سادساً: وعند الانتهاء الكامل من حفر القناة البحرية، لن يكون للشركة - على ترعة الماء العذب - سوى حق الاستفادة الذى يتمتع به الرعايا المصريون، أى أن الشركة لن يكون لها الحق في: منع أخذ المياه من التربة، أو الملاحة، أو إرشاد المراكب، أو قطرها، أو سحبها بالحبال، أو رسوها. وفى المقابل، تقوم الحكومة المصرية بتعويض الشركة بدفع مبلغ ستة ملايين فرنك. وتتعهد الشركة للحكومة المصرية بعدم فرض أية رسوم - أبداً - على القوارب أو المنشآت.

وبعد كل ما ذكرناه، هل نستطيع - وبمنتهى العدالة - أن نعتبر ما حدث تنازلاً أم أنه كان مجرد احتقار وتجاهل لحقوق مصر على ما تملكه ؟ لقد حصل المستأجر على عقد إيجار دائم جعله يتصرف كما لو كان هو المالك الفعلي، وأصبح المستأجر يُشرك المالك معه في دفع الضرائب المفروضة على المستأجر.

أما المسألة الرابعة - وهي المسألة الخاصة بالأراضي - فإن التنازل عنها قد تم - تقريباً بالشروط بنفسها التي تم بها التنازل عن التركة الحلوة. وفي واقع الأمر، فإن الشركة لم تتنازل للحكومة المصرية إلا عن مساحة ٦٠ ألف هكتار فحسب واحتفظت لنفسها بمساحة ١٠٢٦٤ هكتار لتلبية احتياجاتها في: البناء، وصيانة "القناة البحرية" واستغلالها وتشغيلها، وضمان ازدهار هذا المشروع، وذلك طوال مدة صلاحية امتياز القناة البحرية. وأيضاً، فإن الشركة قد احتفظت لنفسها بمساحة ٩٦٠٠ هكتار لصيانة وتشغيل "الترعة الحلوة".

لقد أُجبرت مصر على دفع ٣٠ مليون فرنك بصفة تعويض عن أراضي مشكوك في ثمنها وقيمتها، وهي - في الأساس - أراض كانت قد أهدتها للشركة. وكتب أحد الدبلوماسيين تعليقاً على هذا الوضع بقوله: "بناءً على عقد الامتياز - الذي حصلت عليه الشركة - فإنها أصبحت تملك الأراضي التي ترونها "الترعة الحلوة" وفرعها الواسلن إلى بورسعيد والسويس: أي حوالي ٦٠ ألف هكتار.

"وكان قد سبق للمسيو دي ليسيس وأن قدّم هذا الامتياز للمساهمين على أنه مصدر ثروة لهم مع أنه كان يُدرك - تماماً - أن الجزء الواقع بأكمله بين "بحيرة التمساح" وبورسعيد كان مجرد رمال تتحول إلى أرض مُشْبَعَة بالأملح، وليس لها أي وسيلة صَرْف ناحية أطراف بحيرة المنزلة. أمّا الجزء الوحيد القابل للزراعة فهو الجزء المحصور بين "وادي طليمات" والإسماعيلية والسويس، وتبلغ مساحته ٨ آلاف هكتار.

"وفيما يتعلق بالقيمة المحتملة لهذه الأراضي، يكفي القول أن وكلاء الدائنين قد شكّلوا لجنة - في سنة ١٨٧٨م - بعد إشهار إفلاس مصر لتقييم ثمن الأراضي التي تملكها الحكومة المصرية، فقامت هذه اللجنة بمسح كافة الأراضي التي لها قيمة ما - حينذاك - والأراضي التي قد تكون لها قيمة في المستقبل القريب أو البعيد. وبعد المسح، لم تُذكر عنها شيئاً ولم تُسجلها في دفاتر المساحة كما لو كانت لا تساوي شيئاً...

وفي سنة ١٨٨٤م، عندما كنتُ في الخدمة، أردتُ أن أخذ ما يمكنني الحصول عليه من هذه الأراضي، وقدمتها لمن يريد الحصول عليها مع إعفائه من دفع الضرائب لمدة عشر سنوات.

"وبالنسبة للثمانية آلاف هكتار، حدث - بالكاد - إقبال على حوالى نصف هذه المساحة وتم تسليمها. أمّا الأراضي الواقعة بين الإسماعيلية وبورسعيد، فقد كانت مجرد رمال... وكان لابد من تسوية هذه الرمال ونقلها وشق ترعة إلخ إلخ... وكل ذلك يتطلب وقتاً وتكاليفاً باهظة.

"وكان من الممكن زراعة هذه الأراضي بالشعير مثل الأراضي التي يزرعها البدو شتاءً على أطراف صحراء مديرية البحيرة. ولربما كانت هذه الأرض ستعطي محصولاً ضعيفاً ولكنه كان سيُسد رمق بدو الصحراء، وكان سيجعلهم مؤانين للشركة. وما ذكرناه سلفاً يُعتبر كافياً لتقدير هذه القيمة (غير المسبوقة)".

والشيء المثير للدهشة هو أن مصر قد دفعت في هذه الأراضي ثمناً باهظاً أعلى بكثير من قيمتها الفعلية وقتذاك، بل إننا نستطيع القول بأنها دفعت فيها الثمن الذي كانت ستدفعه في المستقبل البعيد بعد أن تنفق الشركة عليها تكاليف باهظة لاستصلاحها. "إذن، ألا يبدو أنه يوجد خطأ في هذا الحساب خصوصاً إذا علمنا - حالياً - أن باشا مصر هو الذي سينفق هذه المصروفات؟"^(١١).

وذكر إدوارد ديسى (Edward Dicey) أن الشركة قد احتاجت - بعد عدة سنوات - لجزء من تلك الأرض التي تنازلت عنها للحكومة المصرية والتي دفعت فيها الحكومة ثمناً مبالغاً فيه (٢٠ جنيهاً للأكتر الواحد)^(١٢) وذلك لبناء أرصفة على ضفتي "القناة البحرية". وطلبت الشركة من الحكومة أن تتنازل لها عن بضعة أكرات بالقرب من بورسعيد مباشرة. وعندئذ، طلبت الحكومة من الشركة دفع الثمن نفسه الذي أجبرت الحكومة على دفعه للشركة حسبما جاء في قرار التحكيم.

^(١١) أكر (Acre): وحدة مساحة زراعية في البلاد الأنجلو سكسونية وتساوى ٤٠٤٦,٨٦ متراً مربعاً [المترجم].

ولكن الشركة اعتبرت أن هذا الاقتراح نوع من العبث، وتَحَجَّجَتْ بأن الأرض نفسها لا تساوى شيئاً، وقَبِلَتْ أن تدفع - فقط - جزءاً ضئيلاً من الثمن الذى كانت - هي بنفسها - قد سبق وأن حُدِّثَتْ لهذه الأرض التى سبق لها وأن "تتازلت" عنها للحكومة^(١١).

ولم تقف الشركة عند هذا الحد؛ فقد حرَّمت والى مصر من حرية التصرف فى مياه "الترعة الحلوة" التى يتوقف عليها إنشاء المراكز السكانية وتخصيب الأراضى التى سبق لها وأن تتازلت عنها للحكومة المصرية أو بمعنى أدق: تلك الأراضى التى اشترتها الحكومة بثمن باهظ تم حسابه بناءً على القيمة التى سوف تكتسبها هذه الأراضى - فى المستقبل - بعد توصيل مياه الرى لها. "وهكذا، فقد خاطرت مصرُ بحرمان نفسها - نهائياً - من المزايا وبأن تَظَلَّ مُثْقَلَةٌ بالأعباء التى فرضت عليها".

وبالإضافة إلى ما سبق، فإن الشركة ظلت تحتفظ بـ "تفنيش (جفلك) الوادي" وبمساحة شاسعة من الأراضى التى تقع على ضفتى قناة السويس البحرية.

وللحقيقة فإن منطوق قرار التحكيم كان ينص على: "لا تُمنَح الشركة أى شيء يزيد عن المطلوب توفيره لإنجاز الخدمات المختلفة بكفاءة. وليس من حق الشركة المطالبة بأية مساحات إضافية من الأراضى لكى تُضارب عليها، أو تزرعها، أو تبنى عليها، أو تتنازل عنها عند زيادة عدد السكان".

ولكن دى ليسيبس كان يحرص - أساساً - على الاحتفاظ بمساحة من الأراضى أكبر بكثير من المساحة اللازمة لصيانة "القناة البحرية". ولذلك، فإنه سعى للحصول على تلك الأراضى لكى يحقق - فى المستقبل - أهدافه فى المضاربة التجارية السياسية عليها. ولدوام السيطرة على هذه الأراضى، قام دى ليسيبس بخرق نصوص العقود ذاتها أو تأويلها لصالحه مستعيناً بالأعباء الدبلوماسية. وبدلاً من تقديم تنازلات كاملة وفعلية - وبحسن نية - فإن دى ليسيبس فضل "المراوغة" حسب تعبيره هو: فاتخذ تدابير مبهمّة أو ناقصة لكى يَنتِجَ لنفسه إجراء مساومات جديدة ورفع دعاوى المطالبة بتعويضات مالية جديدة تُغطّي المصاريف الهائلة المُتَوَقَّعة لتنفيذ مشروعه.

خامساً: رد فعل إسماعيل والباب العالي وتوقيع اتفاقيتين لتعديل قرار التحكيم:

أثار قرار التحكيم الإمبراطوري سُخط الباب العالي ووالى مصر على حد سواء. وخلال مقابلته مع القنصل الفرنسي، صرّح إسماعيل بما يلي: "إنكم تتصورون إنكم قد فرضتم على عملية خاسرة باحتفاظكم بصيانة ترعة الماء العذب مع تخريמי مبلغ ٣٠٠ ألف فرنك سنوياً. ولكننى سأثبت لكم - وقتما تشاءون، وبأرقام إيجابية - أنكم ستعجزون عن الوفاء بالتزاماتكم مقابل هذا المبلغ المدفوع حتى ولو كان المبلغ أكبر. إذن، عليكم أن تعيدوا لى بصيانة ترعتكم هذه كما أفعل مع بقى الترع الأخرى فى مصر.

"أما اعتراضى الثانى فينصبُ على احتفاظكم بالأراضى. لماذا تحتفظون بها؟ وحسب قرار التحكيم، فإنها لم تُعد مملوكة لكم ولن تستطيعوا بيعها ولا إيجارها، وبمقدورى إثارة ألف نزاع معكم إذا بنيتُم عليها أى بناء - مهما صَغُر - أو إذا زرعتُم فيها أية نبتة مهما صَغُرَت...

"أعيدوا لى - إذن - الـ ٢٠ ألف هكتار التى ستتحول إلى رأس مال ميت فى أيديكم. إنكم لن تحتاجون منها - بالفعل - إلا القدر اللازم لبناء المدن التى ستطورها - أو ستخلقها - "القناة البحرية". إننى ألتزم أمامكم بأننى سأعطي خَجَج ملكية الأراضى لأى شخص ستقدمونه لى - أو لكل مَنْ سيطلبها منى - بشرط أن يبنى عليها فى مدة مُحدَّدة، ولكن فى خلال سنة مثلاً"^(١٣).

ولكن الرئيس - المؤسس للشركة [دى ليسيبس] كانت له خططه التى لم يُفصح عنها لأحد: ولكى يُحقِّق دى ليسيبس أهدافه غير المعلنة، فإنه اعتمد دائماً على سوء استخدام القوة أى على دعم إمبراطور فرنسا له. وكان يحلو له - دوماً - ترديد أنه لابد من تطبيق المثل التركى القائل: "أوقية خوف أفضل من قنطار محبة" عند التعامل مع الشرقيين.

إن قرار التحكيم كان مُعدّاً سلفاً ويحمل بصمات دى ليسيبس بوضوح: فهو قد تَوَقَّع إلغاء البنود الخاصة بالسُخرة، فتعاقد على شراء الكراكات (الجرافات) والآلات القوية التى تدل على تَوَقُّع العلوم التقنية الفرنسية وعلى العقلية المرتبة التى يتصف بها المقاولون الفرنسيون.

وتوقع - أيضاً - أنه سيحتفظ بمساحات شاسعة من الأراضي، فلم ينتظر قرار التحكيم وأرسل لاستدعاء الأمير عبد القادر^(١٢) الذي وصل إلى القاهرة في السادس من يونيو سنة ١٨٦٤م. وفي يوم ١٦ يونيو، وافق مجلس إدارة الشركة على قرار دي ليسيبس بوضع الأراضي - الواقعة في برزخ السويس - تحت تصرف الأمير بشرط تصديق إمبراطور فرنسا على ذلك.

وطالب الأمير عبد القادر أن تعطيه الشركة ألف هكتار، وأن يقضى فصل الشتاء في مصر وباقي شهور السنة في دمشق.

وشعر إسماعيل بخطورة بقاء عبد القادر في مصر؛ وتخوف من المؤامرات التي سحيط به، فأمره - رسمياً - بمغادرة البلاد. ومع ذلك، فإن دي ليسيبس لم يهمل أبداً مشروع توطين الجزائريين في الأراضي المصرية - التي حددها قرار التحكيم - وتحت رئاسة الأمير عبد القادر.

وبتاريخ ٢٦ يناير سنة ١٨٦٥م، وصل عبد القادر - للمرة الثانية - إلى الإسكندرية فجأة، وكان قد تلقى رسالة - باللغة العربية - تحمل خاتم دي ليسيبس ذكر له فيها ما معناه: "تلقيتُ رسالتك التي تسألني فيها عما تم بخصوص موضوع أملاكك الواقعة في منطقة "بير أبو بلّاح". ولكنني تأخرتُ في الرد عليك لانشغالي بمحاربة أعداء مشروع البرزخ (كذا في نص الرسالة).

"أما الآن، فإن الأوضاع على ما يرام بفضل من الله وسأنفذ هذا الموضوع: فبعد صدور قرار التحكيم الإمبراطوري الذي نصّ على أن منطقة "بير أبو بلّاح" ستظل في حيازة الشركة، قُمتُ بإبلاغ صاحب الجلالة الإمبراطور وصاحبة الجلالة الإمبراطورة بنيتي في تنفيذ الإجراءات التي ستجعل منك سيداً على هذه المنطقة. وأبدى صاحباً الجلالة^(١٣) رضاءهما التام عن هذه الهدية المقدمة إلى شخصكم الكريم.

^(١٢) المقصود هنا هو الأمير عبد القادر بن محي الدين الحسّاني [المشهور بعيد القادر الجزائري] ولد في مسكرة بالجزائر سنة ١٨٠٧ وتوفي بدمشق سنة ١٨٨٣. وهو أمير من الأشراف المنتمين للطريقة "القادرية". قاد الجهاد ضد الغزو الفرنسي للجزائر (سنة ١٨٣٢) لمدة خمسة عشر عاماً ثم استسلم للفرنسيين سنة ١٨٤٧، وقضى في الأسر خمس سنوات ثم أطلق سراحه، وعاش في دمشق منذ سنة ١٨٥٥ وأسس بها محفلاً ماسونياً [المترجم].

ومن جية ثانية، فقد تصالحت مع الوالى، ولم يبق بيننا إلا خلافات صغيرة غير ذات أهمية. وأعتقد بأننى سأنجح فى جعله يدرك أهمية المزايا التى ستعود على بلاده وعلى الدين [الإسلامي] نظراً لوجود شخصية مثلكم فى تلك المنطقة. وأما فيما يتعلق بى، فإننى أقول لكم جملة واحدة: تعال بأسرع ما يمكن...

وإذا رأيت أن منطقة النفوذ هذه ستكون صغيرة للغاية، فإننى سأضيف إليها مساحات أخرى ستناسبك من الأراضى التى بقيت فى حيازة الشركة. أما إذا بدا لك أن ذلك كله غير كاف، فإننى أأمل - مع مرور الوقت - فى إقناع الوالى بزيادة مساحة منطقة نفوذك وذلك بمنحك أراض من أملاك سموه^(١٤).

وكان عبد القادر - فور وصوله - قد سأل قنصل فرنسا عما يجب عليه أن يفعله، واستند القنصل على ما حدث من قبل، فأبلغه بمعارضة الوالى فى إقامته بمصر.

وفى الواقع، فإن شريف باشا - وزير الخارجية المصرية - كان قد سارع ووجه رسالة إلى وكيل شركة قناة السويس ذكر له فيها: "هل تجيل الشركة أنها لا تستطيع التنازل عن أية أراض طبقاً لنبود قرار التحكيم الإمبراطوري؟ وكيف استطاعت الشركة توجيه مثل هذه الدعوة للأمير، خصوصاً وهى تعلم أن إقامته فى مصر تلقى معارضة شديدة من قبل صاحب السمو الوالى، وأن حكومة صاحب الجلالة الإمبراطور قد أقرت بصحة الاعتراض وبمبرراته؟

وباختصار، فإن صاحب السمو يأسف بشدة لأن الشركة لا تلتزم بما يفرضه عليها واجبها لصالح المشروع، بل وتضع نفسها فى موقف غير ملائم ومُعقّد للغاية مع الحكومة المصرية خصوصاً وأن العلاقات الطيبة - بين الطرفين - تستحق أن توليها الشركة عناية خاصة"^(١٥).

لقد كان مشروع دى ليسبيس يهدف إلى توطيد الأمير عبد القادر - الذى يتمتع بحماية فرنسا - ومعه خمسين أسرة جزائرية موالية له فى منطقة "بئر أبو بلّاح" وتحويلها إلى مركز يلم شَعَث بدو الشام ومصر ويدين بالولاء لفرنسا. ولكن والى مصر أفسد هذا المشروع الوقح.

وطوال تلك المدة، واصل إسماعيل إبداء سُخطه الشديد على قرار التحكيم المجحف الذى لم يكن يتوقعه، خصوصاً وأن الدوق دى مورنى كان يبعث إليه بوعود سرّية مطمئنة. كما أبدى إسماعيل غضبه من الموقف الجديد الذى اتخذته الشركة بخصوص إنشاء مستعمرة على الأراضى المصرية التى أعطاهما لها قرار التحكيم.

ونتيجة لغيظ إسماعيل الشديد من فرنسا، قرر أن يميل بشدة إلى جانب غريمتها إنجلترا. وفى شهر أبريل سنة ١٨٦٥، تم تعيين المسيو أوتريه فى منصب القنصل العام لفرنسا فى مصر. وفى تلك الفترة، كان المستر هنرى بولوير هو الذى يُراقب تطور العلاقات المصرية/ الفرنسية، فكتب - من القاهرة - تقريراً عن لقاءين تمّا بين إسماعيل والمسيو أوتريه جاء فيه: كانت المقابلة الأولى رسمية. وفى المقابلة الثانية، حدثت مناقشة بين الوالى والقنصل... وصرّح إسماعيل للقنصل بما يلي: "أعرف أن حكومتكم تتهمنى بالمراوغة وبأن المشاعر المعادية هى التى تحركنى ضد فرنسا. وهذا خطأ؛ فأنا صديق لفرنسا ولكننى لا أستطيع أن أمبها دمي وبلادي..."

ثم أضاف بولوير: "وهنا أخرج الوالى رسالة أو اثنتين تلقاهما من الدوق دى مورنى وسمح للمسيو أوتريه بأن يقرأهما. وفى رأى، أن هذا التصرف كان يفكر إلى الصواب والذكاء معاً.

"لقد رأيتُ هاتين الرسالتين بنفسى؛ والرسالتان عاقلتان ومعتدلتان للغاية وتُبينان المطالب المجحفة والمبالغ فيها والتى تبتز الشركة مصر بواسطتها. وكانت الرسالتان توضحان - بجلاء - أن الإمبراطور يُشارك الدوق دى مورنى فى آرائه، فأصيب المسيو أوتريه بارتباك... وقال الوالى إن الإمبراطور - وحده - هو الذى يستطيع دراسة الموضوع، وأن يُعَدّل أو يُفسّر - من جديد - هذا الحكم حسبما يرى..."^(١٦).

والسؤالان المطروحان هنا هما: ألم يكن إسماعيل محقاً فى الاعتماد على السير هنرى بولوير والحكومة الإنجليزية فى مسألة القناة (كما حدث من قبل فى مسألة نظام الامتيازات الأجنبية)؟ وهل كان يحق للفرنسيين اتهمه بالاستسلام للسياسة الإنجليزية؟ بالطبع لا. وكتب قنصل فرنسا موضحاً: قدّم إسماعيل لى عرضاً سريعاً لعلاقاته مع وكلاء فرنسا - فى مصر - منذ بداية حكمه. وفى رأيه أنهم قد عاملوه - دائماً - بخلفطة، وكانوا - عادةً - ما يهينونه؛ وكان يخشى من طغیان مشروع البرزخ عليه

وأنة سيجعل مصر بلداً محتلاً. وقال لى سموه: "... لماذا رفضوا دائماً احترام مكانتى بصفتى والى على مصر؟ وفى كل مرة أردت فيها مناقشة حقوق بلدى، كانوا يهددونى بغضب فرنسا على...

"فرددتُ عليه بأننا نعرف تماماً كيف تتملقه إنجلترا لدرجة الرياء، فاستطاعت أن تجعله يظن أننا متعجرفون ومتشدنون، وبأننا غزاة لدينا أهداف خفية سننفذها - فى المستقبل - بواسطة مشروع البرزخ. وفى أثناء زيارة السير هنرى بولوير لمصر، أعلن - بصراحة - أن المصالح الخاصة للأفراد الإنجليز لا تهم حكومته، بل يجب التضحية بهذه المصالح الخاصة لخدمة السياسة العامة.

"وفى الحقيقة، فإن الوكلاء البريطانيين - منذ فترة - يرفضون مساندة أية مطالبات بالتعويضات التى يرفعها مواطنوهم إذا كانت هذه الدعاوى تغضب الوالى. واتباع هذا السلوك، فإنهم يكسبون تقديراً وخطوة على عكس الوكلاء الفرنسيين الذين يُحوّلون كل شيء إلى دعاوى للمطالبة بتعويض...

"ولفتُ نظر سموه إلى أن السير هنرى بولوير ليست له شعبية فى أوساط الجالية الإنجليزية فى مصر، مما أدى إلى سقوطه^(١). فرد على الوالى قائلاً: نعم، هذا مُحتمل. ولكن، أليس هذا ما يسمونه بالديبلوماسية؟^(٢).

وبذل القنصل الفرنسى أقصى جهد لكى يُثبت للوالى أن فرنسا لا توجد لديها أية نوايا خاصة تجاه مصر. ولكن، لسوء الحظ، فإن الوقائع الفعلية كانت تُكذب - بشدة - تأكيدات القنصل. لقد كان على إسماعيل أن يناضل دوماً ضد احتلال منطقة البرزخ، وأن يُضحى تضحيات هائلة لاستعادة سيادته على أرضه، تلك السيادة التى كانت الشركة تنتقص منها بكل وسيلة.

(١) نعتقد أن "هنرى بولوير" كان يمتلك قدراً من الشعبية، فقد أسر فى عام ١٨٦٦ محفلاً ماسونياً باسم (محفّل بولوير رقم ١٠٦٨) بالقاهرة، وكان يتبع المحفل الإنجليزى الأكبر بلندن، والمحفل كانت له شعبية كبيرة ورئيسه كذلك فى أوساط الجالية الإنجليزية بمصر حتى انتهت أعماله فى عام ١٩٦٤، وانتقل بعدها إلى لندن ليعمل حتى الآن (المراجع).

وبالتوازي مع الصراع الذى خاضه ضد إقامة الأمير عبد القادر على الأراضى المصرية، خاض الوالى صراعاً آخر - فى الوقت نفسه وبالاتفاق مع الباب العالى - بهدف إنقاص مساحة تلك الأراضى وجعلها تصل إلى النسبة اللازمة لاستغلال وتشغيل "القناة البحرية". وفى هذا الصراع الثانى، التزم إسماعيل بروح قرار التحكيم.

وأرسل الباب العالى عثمان باشا نورى - بصفته مندوباً عنه - لى يدرس هذه المسألة على أرض الواقع. وبتاريخ ٢٧ ديسمبر سنة ١٨٦٤، بعث المندوب العثمانى تقريراً للصدر الأعظم قُدر فيه مجموع مساحة هذه الأراضى بما لا يتجاوز ١٧٨٤ هكتار فقط. وكتب مبعوث السلطان ما يلى: "إن سموكم ستجدون فرقاً كبيراً جداً بين الرقم الذى ذكرته وبين الـ ١٠٢٦٤ هكتار المذكورة فى قرار التحكيم.

"والشيء نفسه ستجدونه يتكرر بالنسبة للترعة الحلوة": فقرار التحكيم قُدر المساحة بـ ٩٦٠٠ هكتار، وهذا الرقم مبالغ فيه لأن طول الترعة الحلوة يبلغ ١٥٢ كم - من نقطة العباسية حتى مصبها فى السويس - ويصل عرضها إلى ١٥ متراً تزداد إلى ٢٤ متراً عندما نحتسب طريقى جر المراكب بالحبال على جانبيها. وبالتالي، فإن مجراها لا يُعطى أكثر من مساحة ٥٩٧ هكتار لا غير. فإذا أضفنا إلى هذه المساحة المذكورة ما يلى:

١- مساحة عشرة هكتارات (وهى مجموع مساحة محطات الخدمة على طول الترعة بواقع ٢٥٠٠ متر مربع لكل منها، على أن تبعد كل منها عن الأخرى بمقدار فرسخ^(١٤) واحد).

٢- مساحة ٨ هكتارات (لكى يكون موقع المخزن قريباً من محطة سكة حديد السويس طوال فترة الأشغال فى "القناة البحرية").

"فسيكون علينا - إذن - أن نُعطى الشركة حق الانتفاع بـ ٦٥١ هكتاراً فقط طوال الفترة اللازمة لتنفيذ الأشغال فى القناة البحرية...".

^(١٤) الفرسخ (une lieue): مقياس للمسافات البرية يقدر بـ ٤ كم تقريباً. أما "الفرسخ البحرى" فيبلغ ٥٥٥٥,٥ متر تقريباً (أو حوالى ثلاثة أميال) [المترجم].

ولاحظ مبعوث الباب العالي أنه من المؤكد أن قرار التحكيم قد منح الشركة مساحة من الأرض مُبالغ فيها. وبالتالي، فإن هذا القرار يخفى غرضاً ما لاستغلال هذه الأراضي وإقامة مستعمرة عليها، وذلك رغماً عن كل التفسيرات المبهمة التي قدمها - فيما بعد - ممثلو فرنسا حول هذا الموضوع. وكان عالي باشا - في شهر مايو سنة ١٨٦٥ - قد وجّه إلى سفير فرنسا في الأستانة - المسيو دي موسينييه - السؤال التالي: "إذا كانت المساحة المذكورة (١٠ آلاف هكتار) تزيد عن المساحة اللازمة لخدمة المشروع، ففي أي مجال ستُستخدم النسبة التي ستفيض عن احتياجات القناة؟"

وتلقى على باشا الرد التالي من السفير: "هناك ضرورة لوجود شريط عريض - بشكل كاف - على طول ضفتي القناة لزراعته بالأشجار، وللحيلولة دون تكوين إنشاءات غريبة عن القناة - وقريبة جداً منها - قد تضر بالحفاظ عليها أو تعيق استغلالها (إمّا بسبب طبيعة هذه المنشآت ذاتها وإمّا نتيجة للإهمال). وهذا الشريط، احتياج حقيقي مثل الاحتياجان اللذان فصلناهما سلفاً. لقد تم حساب كل شيء حتى لا يحدث أي تجاوز - من أي نوع - لهذه الاحتياجات."

ومع ذلك، ففي تلك الأراضي المخصصة لزراعة الأشجار، قد يُستغل جزء ما منها استغلالاً نافعاً للبناء أو إقامة أي نشاط غير زراعة الأشجار. وهذه الحالة، فإن الشركة لن تطالب بمقابل تحصل عليه لنفسها، وستكون ملتزمة بالسماح للوالى بالتصرف فيها بناءً على امتياز يصدره بنفسه، ولن تطالب الشركة بأى مكسب مقابل ذلك، بشرط أن تكون هي - وحدها - التي تقرر ذلك، ويكون لها حق الرفض^(١٨).

وفيما بعد، سنرى حجم المكسب الذى ستسعى الشركة للحصول عليه من الأراضي الزائدة، تلك الأراضي التي كان يجب أن تعود إلى مصر بمنتهى العدالة، خصوصاً بعد الغرامات الهائلة التي فرضت عليها بسبب تنازل الشركة لها عن هذه الأراضي والترع.

ولم تبتد الحكومة الفرنسية أية رغبة في مراجعة حكمها ولا فى تغيير بنوده بخجة أن أى مساس بالحكم سيكون بمثابة عدم احترام للذات الإمبراطورية، بل إنها كانت تسعى للحصول على تنازل شكلى ثم تقوم بتعيين لجنة مشتركة لتعيين وتثبيت حدود هذه الأراضي (وهذا ما تم بالفعل)؛ وذلك كله مع تمسك الحكومة الفرنسية

بفكرتها الراسخة أي: أن تظل مساحة هذه الأرض - التي حددها قرار التحكيم - كما هي تقريباً.

وبعد مغامرات عديدة، اضطر إسماعيل للاستسلام: فبتاريخ ٣٠ يناير سنة ١٨٦٦م، رضى أن يوقع مع الشركة على اتفاقية لتعديل الحكم الصادر في ٦ يوليو بشرط تصديق السلطان عليها. ولكن هذه الاتفاقية كُتبت الوالى تكاليف باهظة مثل جميع العقود الأخرى المُحففة التى عرف دى ليسبس كيف يصيغها لصالحه ويفرضها على مصر.

وكان قرار التحكيم يسمح للشركة بأن تتولى صيانة "الترعة الحلوة" مقابل الاستفادة بـ ٩ آلاف هكتار من الأراضى (التي قيل إنها ضرورية للعناية بالترعة نفسها)، والاستفادة - أيضاً - بـ ١٠٢٦٤ هكتار على ضفتى "القناة البحرية".

وبناء على هذه الاتفاقية الجديدة، تنازلت الشركة - فعلياً - عن "الترعة الحلوة" وعن الأراضى الواقعة على ضفتيها، كما قبلت أن تخضع للقانون العام فيما يتعلق باستخدام الترعة تبعاً للشروط التى سبق الاتفاق عليها.

أما بخصوص "القناة البحرية"، فقد احتفظت الشركة بعشرة آلاف هكتار - على ضفتيها - لكنها اعترفت بحق الحكومة المصرية فى أن تشغل أى موقع استراتيجى - أو أى نقطة استراتيجية - قد تراها الحكومة المصرية ضرورية للدفاع عن البلاد. كما اعترفت الشركة للحكومة المصرية بالحق فى أن تشغل أى مكان متاح تراه مناسباً لتقيم عليه خدماتها الإدارية (البريد، الجمارك، الثكنات العسكرية، إلخ إلخ...)

ومع أن اعتراف الشركة بهذه الحقوق للحكومة المصرية ينبع - أساساً - من فرمان الالتزام الصادر سنة ١٨٥٤م، فقد كان يجب على مصر:

١- أن تشتري "تفتيش الوادي" من الشركة بثمن بلغ عشرة ملايين فرنك، فى حين أن الشركة كانت قد حصلت عليه مقابل مليون و ٩٩٧ ألف و ٥٣٧ فرنك (فى أغسطس سنة ١٨٦١م). وفيما يتعلق بالمنقولات والآلات والمباني، وأشغال الشركة، والتعويضات الناتجة عن تسريح العاملين، فقد قدرها الميسيو فوازان (Voisin) بـ

٤٠٩١١٠ فرنك. وبذلك، فإن الشركة "بتيانزليا" عن "تفتيش الوادي" تكون قد كسبت ٧ ملايين و ٥٩٣ ألف و ٣٥٠ فرنكاً بالضبط!!!

٢- أن تقبل - وفي الوقت نفسه - تخفيضاً ملحوظاً فيما يتعلق بأجال دفع التعويضات المستحقة على الحكومة المصرية بناءً على قرار التحكيم.

وفي الأول من يناير سنة ١٨٦٦م، وجّه قنصل فرنسا رسالة لحكومته علّق فيها على اتفاقية ٣٠ يناير وبدأ بذكر المزايا التي حصلت عليها مصر منها فقال: "هذه الاتفاقية مفيدة جداً للطرفين. وفي الواقع، فإن الحكومة المصرية:

- ١- قد كرّمت فيها كافة حقوقها في السيادة على طول مجرى القناة البحرية.
- ٢- وتمكنت "الترعة الحلوة" - والأراضي القابلة للزراعة حولها - ملكية تامة وفورية.

٣- وأخيراً، فإن "تفتيش الوادي" أصبح خاضعاً للقانون العام المصري. وبسبب هذا "التفتيش" الهام، تعرضت الشركة للاتهام بأنها كانت تريد إنشاء مستعمرة فرنسية فيه".

وفيما يتعلق بالمزايا التي منحتها هذه الاتفاقية للشركة، فقد قال عنها القنصل ما يلي: لقد تصرّف دى ليسيس بحكمة عندما تنازل عن الامتيازات التي كانت سبباً له مشاكل عويصة في المستقبل، وعندما حصل على امتيازات حقيقية وفورية. لقد حقّق دى ليسيس مكسباً يتراوح ما بين ١٥ إلى ١٨ مليون فرنك عندما جعل مواعيد استحقاق دفع مبلغ الـ ٥٧ مليون فرنك^(١) تتم خلال ثلاث سنوات بدلاً من أربع عشرة سنة. وأهم ما في هذا الموضوع هو أنه أصبح قادراً على مواجهة الالتزامات العديدة التي تعاقب عليها مع المقاولين. وبعبارة أخرى، فإن دى ليسيس وجد بحوزته مبلغاً يتجاوز الـ ١٥٠ مليون فرنك يضمن له استمرار سير أعماله حتى سنة ١٨٦٩م. وخلال تلك الفترة، حتى إذا لم يتم تنفيذ مشروع القناة بالكامل، فإن ما تم تنفيذه كان متقدماً جداً لدرجة أنه يستطيع توفير كافة الاحتياجات المالية^(٢).

وأكد القنصل الفرنسي على أن هذه الاتفاقية لن تكون الأخيرة. وبالفعل، ففي السنة التالية (سنة ١٨٦٧م)، تعرضت الشركة لصعوبات. لكن دى ليسيس كان يحتفظ

فى ترسانة العقود الخاصة به بينود مبهمه وبمواضيع تصلح لإثارة النزاع مع الحكومة المصرية، فاستطاع إجبارها - دائماً - على تلبية الاحتياجات - التى لا تنقطع أبداً - والتي يتطلبها مشروع البرزخ.

وعلى الرغم من التوقيع على الاتفاقية، فقد كان الأمل ما يزال يراود الوالى فى قدرته على جعل الشركة تقبل - فى المستقبل - تخفيض مساحة الأراضى التى حصلت عليها على ضفتى القناة البحرية. لكنه اضطر إلى الإقرار بعجزه، ووضح - فى النهاية - لاحتجاجات وتهديدات قنصل فرنسا. ففي يوم ٢٢ فبراير سنة ١٨٦٦م، وقع إسماعيل مع الشركة عقداً شاملاً صدق السلطان عليه بتاريخ ١٩ مارس سنة ١٨٦٦م.

سادساً: الأعيب دى ليسيبس لمواجهة مشاكل الشركة، عقد قرض بمبلغ ٩٠ مليون فرنك.

كان دى ليسيبس يريد الحصول على المال بأسرع وسيلة، فلم يهتم بتتأ بالصعوبات التى تُعانى منها الخزنة المصرية. وبالنسبة له، فقد كانت كل الوسائل مشروعة - حتى ولو انهارت مالية مصر - بشرط أن يتم تنفيذ مشروع القناة ويزدهر. ولذلك، "اهتم دى ليسيبس بالمشاكل المؤقتة التى تمر بها الخزنة المصرية": ففي شهر أكتوبر سنة ١٨٦٦م، بادر - "من تلقاء نفسه" - واتفق على عقد قرض مع رؤساءالبنين فرنسيين فى باريس. وكان هذا القرض يُغطى مصروفات شركة البرزخ حتى شهر فبراير سنة ١٨٦٧.

ومارس دى ليسيبس وسائله القديمة نفسها وتصرف بالقدر نفسه من الوقاحة وعدم الأمانة: لقد كان هو رجل الأعمال الذى سبق له وأن اكتتب باسم سعيد باشا - وبدون علمه - فى عشرات الآلاف من الأسهم التى رفضتيا أوروبا، وهو نفسه الذى انتحل حقراً سيادية فعقد - باسم مصر - قرضاً بشروط مجحفة.

وعُلقَ قنصل فرنسا على هذا القرض قائلاً: نتيجة لسوء الفهم، فإن هذا القرض قد عُقد بدون الحصول على الموافقة القانونية المسبقة من الوالى. لقد كنتُ أخشى أن يؤدي ذلك إلى نشوب خلاف. ولكن هذا الحادث الذى أعضب سمو الوالى قد انتهى بلا عواقب أو تداعيات بفضل العقلية التوفيقية/التصالحية التى يتميز بها الرئيس [أى دى ليسيبس].

وراعى دى ليسيبس حساسية الوضع: فوافق على تحمّل جزء من نسبة الفائدة المنصوص عليها. وتم قبول القرض بمبلغ ١٧ مليون فرنك وبنسبة فائدة قدرها ١١,٥%، ويجب تسديده فى خلال سنة. وبخلاف هذا المبلغ، ستلتقى الشركة ١,٥ مليون فرنك شيرياً لاستكمال مواعيد الدفع المجدولة من تاريخ عقد القرض حتى شهر فبراير.

ومع أن "شركة برزخ السويس" قد خسرت حوالى نصف مليون فرنك، إلا أننى أعتقد بأنها حققت صفقة جيدة لأنها استطاعت الحصول على مبلغ كبير وفورى كانت فى أشد الحاجة إليه^(١٦).

لكن فى حقيقة الأمر، فإن احتياجات الشركة كانت تشبه "هيدرة ليرن"^(١٧) التى لا تموت أبداً. وتجلّت عبقرية دى ليسيبس فى قدرته الفائقة على خلق مصادر التمويل بأية وسيلة. وذكر القنصل الإنجليزى - بتاريخ ٩ يناير سنة ١٨٦٧م - ما يلى: "فى أثناء حديثى مع الوالى بالأمس، أخبرنى سموه بأنه تلقى توأ عرضاً من المسيو دى ليسيبس (الذى عاد إلى مصر مؤخراً) يُتيح للوالى استعادة ملكية كل الأراضى والإثشاءات الموجودة بحوزة الشركة، فى مقابل تنازل سموه لها عن كل أسهم القناة التى ما تزال باسمه"^(١٨).

وبالطبع، فقد رفض إسماعيل هذا الاقتراح الذى يحرم مصر من أن يكون لها أى نفوذ على القناة، خصوصاً بعد التضحيات الجسيمة التى تكبدتها لضمان نجاح هذا المشروع.

^(١٦) "هيدرة ليرن" (L'hydre de Lerne): ثعبان خرافى له سبعة رؤوس؛ كلما قطعت رأساً منها، نبتت أخرى مكانها فوراً. استطاع هرقل قتلها، وهو العمل الثانى من أعماله الاثنتى عشرة العظيمة [المترجم].

ولكن معاناة مصر لم تنته بعد: ففي سنة ١٨٦٧م، تعرضت الشركة - مجدداً - لاضطرابات مالية. وبناءً على تقدير دي ليسيبس - الذي يقل بكثير عن التقدير الحقيقي - فقد كان يحتاج إلى ١٠٠ مليون فرنك إضافية. ولم يكن اللجوء للاقتراض سهلاً لأن جزءاً كبيراً من الأشغال في البرزخ ما يزال ناقصاً على الرغم من استخدام الآلات والوسائل الميكانيكية. ومن جهة أخرى، فإن عدداً كبيراً من كبار المصريين كانوا حائزين على دي ليسيبس لأنه رفض مشاركتهم له في مشروعه. وأيضاً، فقد كان يجب عليه - بقدر الإمكان - إخفاء العجز الهائل في المصروفات عن الجمهور.

ولتجنب كل هذه العقبات، لجأ دي ليسيبس إلى قنصل فرنسا ليساعده في نزع الأموال من خزانة الوالي. وحتماً، فإن الأمر كان سيتطلب عقد "تسوية" جديدة مع الخديوي. وكان دي ليسيبس يستطيع دائماً استخدام حيله المعتادة ويتلاعب بنصوص بند غير واضح أو مبهم لكي يحصل على الأموال التي يريد (وحتى لو كان البند محدداً وواضحاً، فإن ذلك لن يمنعه عن التلاعب!!).

ومن الواضح أن قنصل فرنسا كان يكره أساليب الابتزاز هذه وكان يريد أن ينأى بنفسه عنها، خصوصاً وأن المصاعب المالية - التي تعاني منها الحكومة المصرية - كانت تتفاقم بشكل ملحوظ من جراء تصرفات الشركة. وبتاريخ ٧ يناير سنة ١٨٦٨م، أرسل القنصل لحكومته ما يلي: "أرفق طية مذكرة مختصرة توضح كافة المبالغ المدفوعة - أو التي ستدفع - في برزخ السويس. ويتبين منها أن الحكومة المصرية عليها أن تدفع لهذه الشركة مبلغ ١٨٢ مليون و ٣٠٠ ألف فرنك، وذلك منذ إتمام التصفية العامة للحسابات. وهذا المبلغ الهائل يفسر - بشكل جزئي - إفلاس الخزانة المصرية.

"ويأمل المسيو دي ليسيبس في إقناع الوالي بعقد تسوية جديدة معه تسمح لشركته بالحصول على مبلغ الـ ١٠٠ مليون فرنك اللازمة لإنتاج الأشغال في البرزخ. وسأبذل قصارى جهدي لمساندة وجهة نظره. ولكن في الظروف الحالية، يبدو لي أنه من الصعب الحصول على موافقة صاحب السمو^(٢٣).

واضطر دي ليسيبس للتراجع عن فكرته، ولم يجد خلاصاً إلا في الاقتراض، لكنه لم يتخل عن أسلوبه المفضل، أي ابتزاز خزانة مصر.

وعقدت "الجمعية العمومية للمساهمين في الشركة" اجتماعاً في الأول من أغسطس سنة ١٨٦٧م، وقرّرت إصدار ٣٣٣٣٣٣ سنداً قيمتها ١٠٠ مليون فرنك. وفتح باب الاكتتاب العام لمدة خمسة أيام - من ٢٦ إلى ٣٠ ديسمبر سنة ١٨٦٧. لكن الإقبال على شراء هذه السندات كان ضعيفاً. وبعد انتهاء مهلة الاكتتاب - رسمياً - اضطر دي ليسبيس للموافقة على بيع هذه السندات في البنوك ولدى مندوبي الشركة.

وفي السنة التالية - يوم ٢ يونيو سنة ١٨٦٨م - انعقدت "الجمعية العامة"، وأعلن الرئيس [دي ليسبيس] للمساهمين أن الاكتتاب قد افتتح في ظروف غير مواتية. ولذلك، فإنه لم يبيع - حتى تاريخه - إلا ١٠٨٣٩٣ سنداً من مجموع الكمية التي طُرحت للاكتتاب العام (أي ٣٣٣٣٣٣ سنداً)^(١٦).

وللخروج من هذه الورطة، أبلغ دي ليسبيس "الجمعية" بأن "مجلس إدارة الشركة" يقع عليه عبء إيجاد أفضل الوسائل لضمان الحصول على قيمة هذا القرض. وبناءً عليه، فإن "مجلس الإدارة" قد التمس من الحكومة الفرنسية ضرورة التصريح له بإصدار "سندات ذات جوائز"؛ وأن "مجلس الدولة" الفرنسي وافق على هذا الالتزام - بجلسة ١١ مايو سنة ١٨٦٨م "تظراً للطابع الاستثنائي لهذا المشروع وبناءً على الأهمية التي توليها فرنسا لإنجاز حفر قناة السويس؛ بل إن "مجلس الدولة" الفرنسي أصدر قانوناً بهذا الشأن، وأحاله إلى "الجمعية التشريعية" [البرلمان] بقرار إمبراطوري صدر يوم ٢٨ من الشهر نفسه.

ومن يوم ٦ حتى يوم ٩ يوليو سنة ١٨٦٨م، طرح إصدار ثانٍ لما تبقى من هذه السندات. ونجحت هذه العملية لسببين:

الأول: بفضل الخطاب الإعلانية التي أُلقيت في "الجمعية التشريعية" ومجلس الشيوخ" والتي انتشرت بين الملايين من أفراد الجماهير الساذجة التي صدقتها.

الثاني: بفضل اليانصيب - بشكل خاص - والجوائز التي سيفوز بها المحظوظون ممن اكتبوا في السندات.

(١٦) [١٥] أي أن المتبقى من كمية الأسهم - التي طُرحت للبيع - هو: ٢٢٤٩٤٠ سهما بنسبة ٦٧,٤٢% تقريباً [المترجم].

ولكن يجب ملاحظة أن هذا النجاح الناتج عن "وسائل استثنائية" يخفى وراءه فشلاً خطيراً، ويؤكد مدى وأهمية المساعدة الاقتصادية التي قدمتها مصر للشركة منذ بداية تكوينها.

وبالإضافة إلى ما سبق، فإن هذا الفشل - في ظروف أخرى - كان سيؤدي حتماً إلى إفلاس الشركة. ولكن هذا الفشل لم يحدث بفضل التضحيات الجسيمة التي تكبدتها مصر. إن هذه التضحيات قد وافقت مصر عليها - أو بالأحرى أجبرت على قبولها - نتيجة لأساليب دي ليسيبس الاحتياطية في أغلب الأحوال.

وفي الوقت الذي كان يجري فيه نهب مصر، فإن الحكومة الفرنسية لم تذكر شيئاً عن الهوة المالية التي وقعت فيها الشركة، بل عملت على مساعدتها. وهذا الموقف - الذي تبنته الحكومة الفرنسية - يتناقض تماماً مع الموقف الذي ستتخذه لاحقاً في قضية قناة بنما". لقد اندلعت فضيحة تمويل هذا المشروع عندما اقترح نفس هذا الـ دي ليسيبس نفسه الحصول على قرض بواسطة طرح سندات ذات جوائز وتزامن ذلك مع وقوع أزمة اقتصادية في بنما وفي ظروف مماثلة لما حدث في مصر من قبل.

سابعاً: استحالة مواجهة إسماعيل لهجمات دي ليسيبس عليه

في سنة ١٨٦٨

توقيع اتفاقيتين جدينتين في سنة ١٨٦٩ لجعل

الشركة خاضعة للقانون العام:

لقد نجح الاكتتاب في مبلغ الـ ١٠٠ مليون فرنك بمساعدة من حكومة الإمبراطور. ولكن دي ليسيبس كان يدرك جيداً أن هذا المبلغ لن يُغطى المصروفات الحقيقية المطلوبة لإنجاز المشروع. وبما أن كل هجماته السابقة التي شنّها على الخزنة المصرية قد نجحت، فقد قرر أن يشن سلسلة من الهجمات الجديدة التي تتسم بوقاحة غير معقولة لدرجة أنها أثارت حتى ضمير المسير پوجاد (Poujade) نفسه (قنصل فرنسا).

وتُثبت لنا الوثائق أن المسيو دى ليسيس بدأ تنفيذ هذه الهجمات في شهر أغسطس سنة ١٨٦٨م فور عودته من منطقة برزخ السويس، وأنه كان قد خطط لها منذ زمن طويل (أى منذ شهر مايو سنة ١٨٦٦م). وهذه هي الوقائع التى تدل على ذلك:

أولاً: تنص المادة رقم ١٣ - من عقد الامتياز الصادر فى ٥ يونيو سنة ١٨٥٦م - على أن: "تعفى الحكومة المصرية الشركة من دفع أى رسوم جمركية تكون مفروضة على استيراد وإدخال كافة الآلات والمواد التى تجلبها الشركة وتدخلها إلى مصر لاستخدامها فى مختلف الخدمات التى تقوم بتنفيذها أو استغلالها".

لقد منحت الحكومة المصرية امتياز الإعفاء الجمركى هذا للشركة، ولكن المسيو دى ليسيس فُسّر هذه المادة تفسيراً لا يُقدر عليه سواه: فأراد أن يشمل هذا الإعفاء الجمركى كافة سكان المدن والموانئ الواقعة فى "مديرية البرزخ".

وكان قد سبق له - بتاريخ ١٢ مايو سنة ١٨٦٦م - أن كتب مذكرة مطبوعة صادرة من مدينة الإسماعيلية قال فيها: "فى البداية، كانت الشركة هى التى تستورد - بنفسها - كل ما يستهلكه العمال. أما فى الوقت الحالى، فيوجد أفراد من جميع الجنسيات أقاموا مشاريعهم بناءً على الربح الناتج عن الإعفاء الجمركى الذى تتمتع به مواقع العمل. وهؤلاء الأفراد يتمتعون بامتياز مُكتسب يستفيد العمال منه؛ فإذا فرضت الحكومة المصرية رسوماً على هؤلاء الأفراد، فإن العمال المستهلكين هم الذين سيدفعونها".

وباعت هذه المحاولة - لحرمان مصر من إيرادات جماركها - بالفشل فى سنة ١٨٦٦ لكن دى ليسيس قرّر المحاولة بها من جديد.

وبين هذين التاريخين، وقعت الحكومة المصرية مع الشركة على "الاتفاقية العامة" فى يوم ٣٠ يونيو سنة ١٨٦٦. وصنّق الباب العالى عليها؛ وكانت المادة الثانية من الاتفاقية المذكورة تمنح الحكومة المصرية "الحق فى شغل أى مكان متاح تراه مناسباً لإقامة خدماتها الإدارية عليه (مثل: البريد، و"الجمارك"، والثكنات العسكرية، إلخ إلخ...)

ولكن دى ليسيس ازدرى حقوق الحكومة المصرية ولم يحترم العقود؛ فعاد -
مجدداً - إلى محاولته القديمة. وبتاريخ ١٨ أبريل سنة ١٨٦٨م، تقمص شخصية الحاكم
المطلق ووجه إلى نائبه التعليمات التالية الخاصة بتطبيق الاتفاقيات المتعلقة بالجمارك
المصرية: "يُطبق الإعفاء الجمركى على كل ما يمر أو يستهلك - فى منطقة البرزخ -
من منتجات الشركة طوال فترة سريان الامتياز؛ وذلك فى مقابل أن تقوم الشركة بجباية
ضريبة بنسبة ١٥% لصالح الحكومة المصرية".

ولكن الالتمامات الطارئة المصاحبة لمفاوضات عقد قرض ١٨٦٧-١٨٦٨ لم
تُتح لـرئيس الشركة بأن يواصل هجومه حتى النهاية: فقد كان عليه أن يعود - أولاً -
إلى منطقة البرزخ، ويرسل من هناك منشوراً موجهاً إلى كافة القناصل العموميين -
بتاريخ ٨ أغسطس سنة ١٨٦٨م - يخبرهم فيه بنص رسالته إلى نائبه - المؤرخة فى
١٨ أبريل - ويعلق قائلاً: "فى الوقت الحالى، يكون من الظلم أن يدفع الأفراد رسوماً
على المواد التى يستهلكونها فى منطقة البرزخ. ولكن الاحتجاجات على هذا الظلم يجب
أن تقوم بيا قنصلياتهم".

وهكذا، فإن المسيو دى ليسيس لا يكتفى بالتعويضات التى يُجبر القناصل
العموميون الحكومة المصرية على دفعها بدون وجه حق، بل إنه يحثهم - أيضاً -
لإجبارها على الاعتراف بمشروعية عمليات التهريب، وعلى فتح أبواب مصر على
مصراعينها أمامها. لكن هذه المحاولة الثانية فشلت - أيضاً - فشلاً ذريعاً لأن مسألة
الإعفاء الجمركى لمنطقة البرزخ لم تلق تأييد تجار الأسكندرية لحسن الحظ.

وأيا كان الأمر، فإن الهدف الثابت لدى ليسيس كان يتخلص فى إثارة مشكلة مع
الحكومة المصرية - بواسطة هذا الابتزاز الوقح - ومن ثم، يجبرها مرة ثانية - على
طلب تحكيم الإمبراطور!!!

وفى تقرير المسيو بوجاد - بتاريخ ١٩ أغسطس سنة ١٨٦٨م - كتب من
الأسكندرية عن "هذه المحاولة الجريئة للغاية" ما يلي: "... قام الكولونيل ستانتون فوراً
بإبلاغ شريف باشا عن هذا المنشور وملاحقه... وعندى معلومات بخصوص مناقشة
حادة للغاية دارت بالأمس بين شريف باشا والمسيو دى ليسيس. ومن مصدر آخر،
عرفت أن شريف باشا أخبر دى ليسيس بوضوح تام:

١- أنه لا توجد أية اتفاقية تمنح "شركة القناة البحرية" أيًا من الحقوق التي يطالب بها رئيسها المحترم.

٢- وإن الأمر يتعلق بمنح الإعفاء الجمركي فقط لإدخال الآلات والأشياء الخاصة بأشغال تنفيذ المشروع.

٣- وأن الباقي كله لا يخرج عن كونه مجرد تسامح تام من جانب سعيد باشا، الوالي السابق.

٤- وأن الحكومة المصرية لم يذر بخلدتها - أبداً - أن تخلق "دولة داخل الدولة" - أي مناطق حرة - أو بالأحرى فإنها لم تفكر أبداً في خلق بؤر فعلية للتهريب.

"وفي هذه المرة أيضاً، اقترح دي ليسيبس على شريف باشا اللجوء إلى تحكيم الإمبراطور في هذه المسألة. ولكن شريف باشا رفض هذا الاقتراح...

"لقد بدأت في دراسة الاتفاقيات العديدة التي عقدتها الحكومة المصرية مع الشركة، وبحثت فيها عن نص يُدعم طلب المسيو دي ليسيبس، لكنني لم أجده حتى الآن. وبالأمر، رجوت المسيو دي ليسيبس أن يُحدّد لي - بنفسه - المواد التي استند عليها في مطالبته، وأن يضع عليا علامة بالقلم الرصاص، لكنه خرج بدون أن يفعل ذلك^(٢٠)."

ولم يتوقف دي ليسيبس عند هذا الحد؛ ففي أثناء زيارته لبورسعيد يوم ١٠ أغسطس - أبلغ كل التجار بما يلي:

١- أن كافة الأشياء المخصصة لاستهلاكهم - في "نطاق القناة البحرية" - تتمتع بالإعفاء الجمركي.

٢- أن تلك الحقوق قد نشأت بناء على الاتفاقيات التي وقعتها الشركة مع الحكومة المصرية.

٣- ويجب على التجار أن يقاوموا مطالبة الجمارك ليم بدفع الرسوم.

وظلّت مصلحة الجمارك تفرض الرسوم على كل البضائع التي كانت تُدفع عليها رسوم من قبل؛ فتوجه التجار إلى الشركة التي أُنْكِت على تعليماتها السابقة. ولذلك، تشجع أربعة تجار فرنسيين بناءً على منشور المسيو دي ليسيبس، وتقدموا - يوم ٢٥ أغسطس - للجمارك ومعهم شهادة إعفاء جمركي صادرة عن الشركة، واستولوا بالقوة على الأشياء التي تخصّصهم وبدون أن يدفعوا الرسوم المستحقة.

وبتاريخ الأول من سبتمبر، علّق المسيو بوجاد - من الأسكندرية - على هذا الحادث قائلاً: "ومن حسن الحظ أن اعتدال السلطات المصرية قد ساهم في حفظ النظام خلال تلك الظروف التي كان يمكن أن تؤدي إلى نتائج خطيرة... إن شريف باشا صديق للمسيو دي ليسيبس، وهو مشجع مستتير لهذا المشروع العظيم...

"ولا يعرف شريف باشا كيف يلتصم الغنز لدى ليسيبس، أو حتى يفسّر البرقية التي أرسلها إلى الأسكندرية - يوم ١٨ - ويعلن فيها أن كافة البضائع معفاة من الضرائب ماعدا البارود والأسلحة والتبغ. لقد حدث ذلك في الوقت نفسه الذي أعلن فيه شريف باشا له - بوضوح - أنه يببالغ كثيراً في مزاعمه غير المدعومة بأي سند مكتوب. وماذا سيقول شريف باشا إذا عرف بأن دي ليسيبس قام بتحريض الأجانب - في بورسعيد - على سلب حقوق البلاد؟؟...

وأُسِر لي المسيو ريت بنفسه أن المشاعر مضطربة للغاية في منطقة البرزخ...-(٢٤).

وأخيراً، توجه دي ليسيبس إلى الأسكندرية، وتقابل هناك مع والي، وتفاهم معه على تعيين لجنة تقوم بتحديد حقوق وواجبات الشركة في مسألة الجمارك هذه.

وتشكّلت اللجنة من أربعة أعضاء هم: - المسيو - بوجاد، قنصل فرنسا؛ والمسيو كليرك (Clercq)، مندوب الشركة؛ وسيرفر أفندي، مندوب تركيا؛ وعلى باشا مبارك مندوب مصر. وكان تشكيل هذه اللجنة يختلف تماماً عن تشكيل لجنة التحكيم، فأصبح حيادها مضموناً.

واجتمع المندوبون الأربعة في الأول من شهر فبراير سنة ١٨٦٩م وفي اليوم التالي مباشرة، بعث المسيو بوجاد البرقية التالية لحكومته: "اتّمت مناقشة الأُمس

بالسخونة، ودافعتُ عن مصالح الشركة بطريقة جعلت مندوبيا يُعزَّر لى عن شعوره بالامتنان. و أياً كانت طبيعة الخلاف حول حقوق الشركة، فإن المصلحة السياسية العليا جعلتني لا أترددُ في أن أمنحها الأولوية قبل أى اعتبار آخر^(١٦).

وباسم المصلحة السياسية العليا، نجح دى ليسبيس في الحصول على دعم الحكومة الفرنسية لمطالبه - التى كانت فى غاية الظلم - ضد الحكومة المصرية. وباسم هذه المصلحة السياسية ساند المسيو بوجاد دى ليسبيس لكسب الدعوى؛ ولكن، لكل شيء حدود.

وفى أول مارس، اتفق مندوبا مصر وتركيا، وقنصل فرنسا على التفسير التالى للمادة رقم ١٣ ووقعوا عليه:

"تُعفى الشركة تماماً من دفع الرسوم الجمركية عن كل المواد اللازمة لأشغالها. وهذا الإعفاء يسرى أيضاً على المشروبات والأطعمة والملابس والأدوية الخاصة بها وبمقاوليها وموظفيها وعمالها فى أثناء فترة تنفيذ الأشغال وطوال مدة الاستغلال. ولا يجوز للشركة أن تتنازل عن هذا الحق لطرف ثالث. وهذا الإعفاء من الرسوم الجمركية لا يسرى على تجار الجملة أو القطاعي".

وبدون شك، فقد كان هذا القرار عادلاً كما كان ملائماً تماماً للشركة: فحسب مواد فرمان الالتزام - الصادر فى سنة ١٨٥٦م - كانت الشركة مُعفاة فقط من دفع الرسوم الجمركية على الآلات والمواد اللازمة لأشغالها. ومع ذلك، فقد رفض مندوب الشركة التوقيع على هذا التفسير.

وأراد قنصل فرنسا تبرير موقفه: فأرسل خطاباً مطوّلاً لحكومته يلقى فيه الضوء على الهدف - غير المعلن - الذى يسعى دى ليسبيس لتحقيقه، ألا وهو ابتزاز مبلغ الـ ٤٠ مليون فرنك - التى يحتاجها لشركته - من الوالى.

وفيما يتعلق بقرار اللجنة، ذكر القنصل ما يلى: "إن هذه النتيجة قد تجاوزت كل ما كان يصبوإ إليه أصدقاء الشركة المستثمرين والجادين. وأنا أعرف أن الشركة غير راضية بالمرّة لأنها كانت تريد إجبار الوالى على أن يشتري منيا - مُجنّداً - حقاً لا

تملكه. فمذ بداية عمل اللجنة، كان من الواضح أن المسألة - بالنسبة لدى ليسيبس - كانت لمجرد الحصول على النقود ولا شيء غير ذلك. لقد أدركت ذلك من أول وهلة.

"أما دفاعي الحار عن مصالح شركة القناة، فلم يكن يهدف إلا لإتاحة الفرصة لدى ليسيبس لكي يتوصل إلى تسوية مع الوالي. وذهبتُ في دفاعي عنها - أحياناً - إلى حد بعيد لدرجة أن الوالي اشتكى من موقفى هذا ولأمنى عليه...

لكن، رغماً عن كل ما بذلناه، لم ينجح رئيس الشركة في إجبار الوالي على دفع مبلغ الـ ٤٠ مليون فرنك التي يحتاجها لإنجاز الأشغال في القناة في الأول من أكتوبر حسبما أكدوا لى.

"وحسبما استنتجت من موقف مندوب الشركة، كان من السهل على إدراك أن المسيو دى ليسيبس كان ينتظر منى:

١- أن يؤكد بصراحة على حق الشركة في إنشاء ميناء حر في بورسعيد.

٢- وأن هذا الحق غير قابل للنقاش.

٣- وأن انسحب من اللجنة - مع المسيو كليرك - إذا أبدى المندوبان - المصرى والعثمانى - أى اعتراض إزاء هذا الادعاء.

"ولكنى لم أستطع أن أفعل ذلك لأننى أرفض انتهاك القانون والعدل. ولكننى - على العكس - قد دافعت بحماسة عن المصالح المشروعة للشركة...^(٣٧).

ولكن الشركة رضخت في النهاية ووافقت على هذا الحل الذى اقترحتة اللجنة. وتبقى على الشركة - بعد ذلك - أن تبيع للوالي حقها "الجديد" نسبياً، أى أن تجعله يشترى منها حقها في عدم دفع الرسوم الجمركية عن الأطعمة والملابس والأدوية اللازمة لموظفيها.

غير أن دى ليسيبس لم يكن بالرجل الذى ينسحب من مباراة: فيما أنه كان ينوى شن هجوم جديد على الخزانة المصرية، كان يجب عليه - قبل كل شيء - التخلص من المسيو بوجاد لخلق فراغ حول الوالي. وفى الواقع، فإن القنصل الفرنسى كان دائماً ما يحتج بشدة على السلوك العام لشركة البرزخ في مصر. واستفاد القنصل الفرنسى

من حادثة وقعت بين الشركة والحكومة المصرية - لا علاقة لها بمشكلة الجمارك -
وقام بتحذير حكومته من مغبة سياسة الإهانة والعنف وفرض التعليمات التي تتبعها
"الشركة العالمية" عند تعاملها مع الحكومة المصرية.

والحادثة التي نعنيها تتخلص في أن الإدارة المحلية المصرية لم يكن لديها خطأ
للتلغراف في المنطقة الواقعة بين الإسمايلية والسويس، فقررت أن تنشئ لها خطأ
هناك، وأبلغت إدارة الشركة بنيتها في ذلك.

ولكن المسيو ريت - باسم الشركة - قام بالرد قائلاً أنه سيكون صعباً على
الحكومة المصرية أن تنصب أعمدة التلغراف - على طول حافة القناة - خوفاً من
تعريض هذه الأعمدة للسقوط (!!!)، واقترح على الحكومة المصرية أن تضع أسلاك خط
التلغراف - الخاص بها - على نفس أعمدة الخط التابع للشركة. واستقبل شريف باشا
هذا الاقتراح ببرود، ووصفه المسيو بوجاد بأنه "رد يتصف بانعدام الذوق".

لقد كانت الشركة تعتبر أن مصر تتبع "منطقة البرزخ" وليس العكس. وبتاريخ ٨
سبتمبر سنة ١٨٦٨م، كتب القنصل الفرنسي محذراً من النتائج السيئة لهذه الرؤية: "إن
الطريقة التي تتخاطب بها "الإدارة العليا لشركة البرزخ مع الحكومة المصرية تجعل
الشركة - أحياناً - وكأنها حكومة مستقلة - أو دولة داخل الدولة - فتثير الشكوك
والمخاوف لدى الأتراك. ولذلك، يجب التعامل بحذر مع هذا الموضوع"^(٢٨).

إن هذا الموقف الذي يتصف ببعد النظر والحزم قد جلب على صاحبه - المسيو
بوجاد - كراهية الشركة: فالشركة كانت تعتبر القناصل العموميين بمثابة وكلاء عنها
وتابعين لها. وبالتالي، فقد اعتبرت أن أول واجباتهم هو ضرورة دعم كل رغباتها،
حتى ولو كانت تلك الرغبات تتعارض مع القانون والعدالة.

وبالإضافة إلى ما سبق، فمن المؤكد أن المسيو بوجاد كان يتذكر ما حدث
للمسيو ساباتييه في سنة ١٨٦٠م. ولذلك، فلا بد وأنه كان يشعر بأن إبعاده عن منصبه
في مصر بات وشيكاً: ففي شهر مارس سنة ١٨٦٩م، ذكر في تقريره: "إن الشركة تعلن
بصراحة أن تغيير القنصل العام يتم حسب رغبة"^(٢٩).

وفى يوم ٩ يونيو سنة ١٨٦٩م، غادر المسيو بوجاد مصر وجاء المسيو تريكو (Tricou) ليشغل منصب القنصل العمومى الجديد لفرنسا فى مصر. وشعر المسيو دى ليسيس بالانتصار لأنه أخذ صوت القنصل العمومى المعارض لرغبته، وبدأ يصوّب مدافعه - من جديد - صوب مصر: فقرر مواصلة التحرش بها - عن طريق رفع دعاوى التعويضات ضدها باستمرار - حتى يستنزف قواها، فتستسلم وتوافق على بذل المزيد من التضحيات الجديدة لى تتخلص من مضايقاته وتحصل على الهدوء.

ثانياً: بعدما رفضت الحكومة المصرية قبول الشكوى الخاصة بالإعفاء الجمركى، وجد المسيو دى ليسيس فى جعبته شكوى مبتكرة للغاية. فالشركة قد تنازلت للحكومة المصرية عن "الترعة الحلوة" (أى "ترعة الإسماعيلية") التى كَبَدَت الحكومة مبلغ ٥٠ مليون فرنك، بالإضافة لتكاليف صيانتها - على حساب الحكومة - لتوصيل المياه مجاناً للشركة.

وبناءً على قرار التحكيم الإمبراطورى، حصلت الشركة على تعويض (تقدره ٦ مليون فرنك) عن ثمن المياه العذبة التى ينتظر أن يبيعها الشركة لو ظلت التربة فى حوزتها.

وتم ذلك كله استناداً على مبدأ يُخالف الاتفاقيات المعقودة والتى تنص على أن "حفر وصيانة التربة هو مجرد "التزام" وليس "تكليفاً".

ولكن قرار التحكيم الإمبراطورى نسى تقدير كمية الأسماك الموجودة فى مياه التربة كما نسى - أيضاً - تقدير الأرباح التى كانت ستدخل خزانة الشركة (!!!). وهناك - أيضاً - "القناة البحرية" والبحيرات التى تخترقها، خصوصاً "بحيرة المنزلة" التى تُصطاد منها كميات وفيرة من الأسماك الفاخرة. (وهى التى أطلق عليها إشعيا^(١٧) اسم "حوض أسماك الفرعون"). فلماذا - إذن - تتنازل الشركة عن تحصيل الرسوم على صيد الأسماك؟

^(١٧) إشعيا: نبي عبراني اشتهر بنبؤاته المذكورة فى "سفر إشعيا" ومنبأ: سقوط بابل، وتدمير مملكة بابل، ونفى اليهود من أورشليم ثم عودتهم إليها: إلخ... [المترجم].

ومن المؤكد أن الشركة كانت تعلم - علم اليقين - أن الحكومة المصرية - من قديم الأزل - هي التي تتبع حق التزام الصيد مقابل رسوم تحصلها. وكانت الشركة تعلم - أيضاً - أن الترع ملك للحكومة. لكن، متى كانت الشركة تُقيم أى وزن للحقوق السيادية لحكومة مصر؟

وبالإضافة إلى كل ما سبق، أليست القناة خير وبركة على مصر؟ أوليست مصر تتبع القناة؟ وبخلاف مسألة الأسماك، فإن الشكاوى "العادلة" - التي ترفعها الشركة ضد الحكومة المصرية - لن تنتهي!!!

ثالثاً: منح قرار التحكيم - الصادر في ٦ يوليو سنة ١٨٦٤م - للشركة أكثر من ١٠ آلاف هكتار من الأراضي الواقعة حول مجرى القناة البحرية. ولكن نص هذا القرار حدد ارتفاع الشركة بهذه الأراضي على النحو التالي: "في المستقبل، وعندما يزيد عدد السكان في تلك المنطقة، لن يكون للشركة الحق في المطالبة بأية زيادة في مساحة هذه الأرض الممنوحة لها لأي غرض كان سواء أكان ذلك للمضاربة عليها، أو لزراعتها، أو لإقامة منشآت عليها، أو للتنازل عنها".

ولسوء الحظ، فإن قرار التحكيم كان يحتوي على بذرة فئائه التي ستدُمّر حتى مواد القرار ذاته: ففيما يتعلق بمسألة الأراضي، نجد أن هذا القرار قد منح الشركة مساحات من الأراضي أوفر من اللازم لإنجاز أشغالها بشكل مريح.

ولكن هذا الوضع قد تحسّن بناءً على اتفاقية ٣٠ يناير سنة ١٨٦٦م: فالمادة الثالثة - من هذه الاتفاقية - أرادت تشجيع التجارة والصناعة، والتوسع في استغلال القناة، فسمحت لأي شخص بالاستقرار على طول مجرى القناة البحرية وفي المدن التي ستقام هناك؛ ولكن بشروط:

١- الحصول على تصريح مُسبق من الحكومة المصرية.

٢- الامتثال لتعليمات الإدارة المحلية أو المجالس البلدية المحلية.

٣- الخضوع لقوانين وأعراف البلاد.

٤- دفع الضرائب.

٥- أما حرم الجسور، وحواف مجارى المياه، والطرق الضيقة لجر المراكب بالحبال (على ضفاف المجارى المائية)، فيجب أن تظل متاحة للمرور الحر عليها وتخضع للوائح التى تنظم استخدامها.

ولكن الاتفاقية أضافت ما يلي: "إن هذه المنشآت لا يمكن إقامتها إلا فى المواقع التى يعتبرها مهندسو الشركة غير لازمة لاستخدامات الشركة. وهذه المنشآت ستقام على نفقة المستفيد منها والذى سيسدد للشركة المبالغ التى أنفقتها لبناء أو تجهيز هذه المواقع".

وهذه المادة تضمن للشركة استرداد المبالغ التى قد تكون صرفتها لإعداد الأراضى وتجهيزها. وقدر مهندسو الشركة هذه النفقات بـ ١٠٠ مليون فرنك على الأقل، ولا يعرف أحد على أى أساس تم تقدير هذا المبلغ. وأياً كان الأمر، إذا لم يكن هذا التقدير هو بعينه مضاربة على سعر الأرض، فإنه - على الأقل - كان بمثابة أول خطوة على هذا الدرب.

لكن هذه النتيجة الأولية لم ترض المسيو دى ليسيبس تماماً: فلماذا يقصر نشاطه على استغلال القناة البحرية وحدها (حتى ولو كان الذهاب يجرى فيها) ؟ ولماذا لا يستغل - بكل الوسائل - الترع والأراضى والموانئ و"مديرية البرزخ" بأكملها (طالما أن تفسيرات المواد مطاطة وغير محددة) ؟

وفى سنة ١٨٦٧م، صدرت سندات القرض ذى الـ ١٠٠ مليون فرنك؛ فبدأ دى ليسيبس يتعامل بجدية مع مسألة الأراضى المخصصة للشركة فى منطقة القناة والتى قدرها بالملايين. لكنه لم يكن يستطيع بيعها - أو التنازل عنها - إلا بعد موافقة الوالى.

وانتهز دى ليسيبس فرصة وجود الوالى فى فرنسا فاقترح عليه بيع الأراضى التى يمكن بيعها على أن تنقسم الشركة ثمن البيع مع الحكومة المصرية. وفى الوقت نفسه، أرسل لجلالة إمبراطور فرنسا بذاكرة تفسيرية توضح طبيعة الاقتراح الذى قدمه للوالى.

وفى تقريره الذى ألقاه أمام "الجمعية العمومية" للشركة - بتاريخ ٢ يونيو سنة ١٨٦٨م - ذكر دى ليسيبس ما يلي: "إن قرار التحكيم الإمبراطورى، واتفاقية ٢٢ فبراير

سنة ١٨٦٦م، يمنعان الشركة من الحق في بيع الأراضى المبنية - أو الصالحة لبناء - (والتي ألت إلى الشركة بحق الانتفاع) مقابل تحقيق ربح وذلك لمدة ٩٩ سنة. ولكن القرار والاتفاقية يمنحانها حق التنازل عن حق الانتفاع، بل ويسمحان لها حتى بمنح حق الملكية لصالح من تتنازل لهم عن حقها، وذلك في مقابل دفع أتعاب نقل الملكية.

"وتقترح الشركة على الوالى اقتسام الثمن الهائل الذى تساويه تلك الأرض فى بورسعيد والإسماعيلية والتجمعات السكانية حول القناة البحرية.

وفى مدة وجيزة، سيكون بإمكاننا الحصول على مئات الملايين من الفرنكات من بيع تلك الأراضى التى نستطيع أن نضيف إليها - تبعاً - بيع قطع أراض أخرى من الصحراء المملوكة للدولة. ويمكن أن يتم ذلك بعد استبعاد القطع الأكثر قرباً من مجرى القناة والتى يمكن أن تكون لها قيمة. أما إذا ظل الحال على ما هو عليه، فلن يستفيد أحد.

"وعندما يوافق الوالى على بيع الأراضى مقابل تحقيق ربح، وعندما يقتسم الثمن معنا، فستحصل الحكومة المصرية على ثروة لن نستطيع الاستفادة منها إلا بمشاركتنا".

وفى هذا التقرير نفسه، أعلن دى ليسيبس ما يلى: "لقد وافق الإمبراطور على هذا الاقتراح وأوص بتنفيذه: فهو يعتبره نتيجة لقرار التحكيم ومكمل له. إن سمو الوالى المستتير هو - قبل كل شيء - المساهم الرئيسى فى مشروعنا وسوافق عليه".

وفى الحقيقة، فإن هذا الاقتراح الجديد ليس مكماً لقرار التحكيم، بل إنه يتعارض معه: فهو يقر مبدأ المضاربة على أراض تطالب مصر باستردادها، ولكن التحكيم أعطاهما لشركة القناة بخجة ضرورة وجود منطقة واسعة نسبياً لردم السبخات، وتثبيت تلال الرمال المتحركة، وإبعاد الصحراء - بكل أخطارها ومعوقاتها - عن مجرى القناة.

وبالإضافة إلى ما سبق، فإن المسيو دى موستييه، سفير فرنسا فى الأستانة، كان قد صرح - فى شهر مايو سنة ١٨٦٥ - مؤكداً على أن "الشركة لن تطالب بأى مكسب" من الأراضى المعروضة للبيع. كما أضاف قائلاً: "أما المدينة التى ستشأ لاحقاً فى بورسعيد، فإن موقعها المستقبلى قد تم تحديده تماماً: فهو سيقع فى الزاوية العريضة

التي ستتكوّن بين القناة والبحر على شاطئ آسيا، والشركة لا تمتلك أية أراضٍ على هذا الشاطئ، والباب مفتوح على مصراعيه لممارسة المضاربات سواء للحكومة المصرية وللأفراد^(٣٠).

إذن، فإن هذه الأراضي يجب أن ترجع إلى مصر بحكم القانون^(٣١): فمصر قد تكبدت غرامة باهظة لكي تستعيد كل الأراضي الواقعة على ضفاف الترع (باستثناء الأجزاء اللازمة لخدمات الشركة).

وفي شهر أغسطس، وافق إسماعيل - من حيث المبدأ - على الاقتراح الذي قدمه له دي ليسيبس والذي حظى بتصديق الإمبراطور، ولكنه وضع شرطاً. وفي الواقع، فإن نوبار قد ردّ - باسم إسماعيل - وأوضح:

١- أن مصر قدّمت تضحيات كثيرة لإنجاح مشروع القناة البحرية.

٢- وأن ٢٠٠ مليون فرنك تنقل كاهل ميزانية البلاد.

٣- وأن الوالي يرجو صاحب الجلالة أن يُنصف مصر وذلك:

(أ) بأن يسمح لها بتنظيم شؤونها بنفسها.

(ب) وأن تتخلص من الضغوط الأجنبية عليها.

(ج) وأن تُنشئ "نظام المحاكم المختلطة".

ووافق دي ليسيبس - وليس الإمبراطور - على الشرط الذي اشترطه الوالي لكي يوافق على بيع الأراضي، وأصبح - منذ ذلك الحين - أكثر الأنصار حماسة لتعديل "نظام القضاء القضائي" في مصر، ولم يُعد ينقصه سوى وجود عقد عليه توقيع الطرفين. لكن إسماعيل كان يربط موافقته على المقترحات بإلغاء مظالم "نظام الامتيازات الأجنبية". وعلى كل حال، فهو لم يوافق على المقترحات إلا من حيث المبدأ فقط؛ ولذلك، كان على دي ليسيبس أن يلوى ذراع الخديوي.

رابعاً: "اكتشف" دي ليسيبس دعوى تعويض "عادلة" جديدة، فجميع المنشآت التي بنتها الشركة لن تحتاج إليها عندما يحين موعد انتهاء الأشغال في القناة البحرية، ويجب

تسليميا للحكومة المصرية لأن الشركة لا تعرف كيف تتصرف فيها. وكانت هذه المنشآت عبارة عن:

(١) المستشفيات - التي بنتها الشركة في منطقة البرزخ لعلاج العمال - مع معداتها.

٢- المعسكرات والمنازل المبنية بالأواح الخشب - المملوكة للشركة من بورسعيد حتى السويس - والتي نخر فيها السويس.

٣- المخازن والأبنية الأخرى الآيلة للسقوط في بولاق (القاهرة) ودمياط.

(باختصار، فإن جميع منشآت الشركة أصبحت لا تصلح لشيء).

٤- وحتى محاجر المكس (في الإسكندرية) - التي كانت الشركة تستغلها مجاناً - اعتبرتها حقاً ليا وأجبرت الحكومة المصرية على شرائها منها بمعداتها.

ولم يكن إسماعيل بقادر على مواجهة دعاوى التعويضات التي ترفعها الشركة عليه بلا انقطاع، فأراد أن يجد حلاً نيائياً لهذه المشكلة. وفي سنة ١٨٦٩، وافق على أن يدفع للشركة مبلغاً إجمالياً قدره ٣٠ مليون فرنك، ومنحها مساحة ٣٠٠ هكتار في بورسعيد و٢٠٠ غيرها في الإسماعيلية لكي يبيعها وتقتسم ثمن البيع مع الحكومة المصرية.

وبما أن الخزانة المصرية كانت تعاني من الإفلاس، فقد تقدم دي ليسبيس بحل جاهز للحصول على مبلغ الـ ٣٠ مليون فرنك: فلفد كان إسماعيل يمتلك ١٧٦٦٠٢ سهماً من أسهم شركة القناة، فاقترح دي ليسبيس عليه أن تظل كما هي في حوزته، واتفق معه أن يسلم القسائم ربع السنوية للشركة وذلك لدفع مبلغ الـ ٣٠ مليون فرنك بصفة رأسمال وبفائدة قدرها ١٠%.

واضطر إسماعيل لأن يخسر ٥٠ فرنكاً في السهم الواحد بالإضافة إلى تنازله عن قبض أرباح هذه الأسهم لمدة ٢٥ سنة أي حوالي خمسي (٥/٢) إيرادات القناة طوال هذه المدة.

ولتغطية مبلغ الـ ٣٠ مليون فرنك، قرر مجلس إدارة الشركة - بتاريخ ٢ أغسطس سنة ١٨٦٩م - إصدار ١٢٠ ألف قسيمة دفع تُحوّل لحساب المدين؛ وبعد ٢٥ سنة، تحل محل الـ ١٧٦٦٠٢ سهماً في حق الانتفاع بها وقبض أرباحها. وسمحت الشركة للمساهمين فيها - فقط - بالاشتراك في هذه القسائم بواقع ٢٧٠ فرنك للقسيمة الواحدة نظراً للمزايا الكثيرة التي سيحصل عليها المكتتبون فيها.

"وحتى إذا احتسبنا فائدة الأسهم بنسبة ٥% فقط، أي بدون احتمال أي ربح طوال فترة الـ ٢٥ سنة الأولى من الاستغلال، فإن المستفيدين من التحويل سيضمنون الحصول على ١١٠ مليون و٣٧٦ ألف و ٢٥٠ فرنك بمتوسط ٩١٩ فرنك بصفة أرباح واستهلاك القرض للقسيمة الواحدة التي صدرت بـ ٢٧٠ فرنك" (٣٢).

وهكذا تثبت لنا التقديرات الأكثر اعتدالاً أن مصر كان مطلوباً منها تسديد ٣٠ مليون فرنك - قيمة الدين الوهمي - فتنازلت عن مكاسب حقيقية تساوي ١١٠ مليون فرنك تقريباً.

إن أفضل تعليق على هاتين الاتفاقيتين الأخيرتين هو ما ذكره دي ليسيس نفسه في تقريره - الذي ألقاه أمام "الجمعية العامة للمساهمين" - بتاريخ ٢ أغسطس سنة ١٨٦٩م. وسنقدم - فيما يلي - تحليلاً موجزاً له. ومن بين ما ذكره دي ليسيس:

"١- إن الإعفاء الجمركي المذكور في الاتفاقية عبارة عن حصانة خاصة لإدخال الآلات والمواد المخصصة للاستهلاك في البرزخ... وتكونت لجنة أبدت رأياً المضاد لمطلب الشركة وقرّرت أن الإعفاء الممنوح على الاستهلاك في البرزخ لن يُمنح إلا لموظفي الشركة فقط.

"إن وضع قيود على البضائع المشحونة على السفن والإجراءات التي فرضت عليها أصبحت مشكلة تعوق عمل إدارة الشركة المطالبة برعاية من يعملون لديها بهذه الطريقة لكي يستفيدوا.

"وإزاء مثل هذه الأوضاع، فإننا لم نتردد في التنازل عما تبقى من هذا الإعفاء - كما تم تعريفه في قرار "اللجنة المشتركة" - مقابل الحصول على تعويض...

٢- لقد كان يجب علينا إنشاء خدمة البريد وخطوط البرق في الصحراء. وبالطبع، كان لابد وأن تصبح تحت إدارة الحكومة المصرية عندما تنتهى الأشغال فى البرزخ ويبدأ الاستيطان فى هذه المنطقة. ودفعت الحكومة المصرية لنا تعويضاً عما أنفقناه، وتكفلت هى بتقديم الخدمة العامة ولكنها منحتنا الحق فى الاحتفاظ بخط تلغراف لخدمة احتياجاتنا.

٣- لم يرد - فى أى نص من نصوص عقود لامتياز - ذكر أى حق للشركة فى صيد الأسماك على طول مجرى القناة أو فى البحيرات التى تمر غيرها. ومن جهة أخرى، فإننا لم نكن نستطيع تجاهل حق الدولة فى السيادة على أراضيها. ولكن العنل كان يقتضى الأخذ بعين الاعتبار أن جزءاً من نفقات الشركة قد صرف على توصيل المياه للصحراء (!!!). إن الموافقة على هذا المبدأ قد شكّلت الركن الثالث من أركان طلب التعويض.

٤- وبما أن العمل فى القناة البحرية على وشك الإنتهاء، وبما أن الملاحة النهرية لكل قارب فى البلاد أصبحت متاحة، فإن رسوم الترانزيت التى نجنيها ستزيد. وليس من مصلحتنا الحصول على امتيازات على حساب عملاتنا أو استبدال حقنا بالحصول على تعويض.

٥- وأخيراً، وبناءً على المادة الخامسة، فإن الشركة أعلنت أنها لن تطالب الحكومة المصرية بدفع أية تعويضات من أى نوع، إلخ... عن أية نفقات أو أضرار مفترضة تكون سابقة على تاريخ توقيع الاتفاقية.

ولندرس الآن الجزء الثانى من هذه الاتفاقات التى قال دى ليسيس عنها:

٦- إن الاتفاقات تشترط تنازل الشركة للحكومة المصرية عن:

أ - كل المستشفيات التى بنتها فى منطقة البرزخ مع كل معداتها.

ب - محجر وميناء المكس وكل الآلات المعدات المستخدمة فى تشغيله.

ج - المخازن الموجودة فى بولاق ودمياط.

وذلك مقابل مبلغ ١٠ ملايين فرنك تدفعها الحكومة المصرية للشركة.

"وكانت خدمات الصحة والمستشفيات تكلف الشركة مبلغ ٥٠٠ ألف فرنك سنوياً؛
ومما يشرفكم أنكم كنتم توافقون دائماً على صرف هذا المبلغ على هذه الخدمة غير
المربحة مادياً. ويجب علينا أن نلغينا بعد انتهاء الأشغال...

لقد وافق صاحب السمو على أن يلحق بخدمته مجموع العاملين في قطاع
الخدمة الصحية للشركة، وسيكفل سموه بتكاليف العناية بالمستشفيات، كما سيُرد
للشركة ما دفعته لإنشاء المباني والمعدات (فتعالى هُتاف الحاضرين: "جيد جداً!! جيد
جداً!!")

"إن محجر وميناء المكس - بالقرب من الأسكندرية - أصبحا غير لازمين
للشركة، فتم التنازل عنها بالثمن الموجود في قوائم الجرد الخاصة بنا مقابل تسديد ما
دفعنا بالضبط.

"أما مخازن بولاق، فهي تقع بين أحد قصور الخديوى ومحطة السكك الحديدية
في القاهرة، وزادت قيمتها بعد حصولنا عليها سنة ١٨٦٠، وقد تنازلنا عنها - وهي
ومخازن دمياط - مقابل مليون فرنك وكانت الشركة قد اشترتَهما بـ ٢٥٥ ألف
و ٤٦٩ فرنك.

"وبالنسبة للمنازل والمباني الموجودة على طول خط القناة البحرية - خارج
المراكز السكنية - فقد كانت مجرد ملحقات بمواقع الأشغال. وبعد انتهاء الأشغال،
كانت ستقع فريسة للإهمال التام لولا أن الحكومة المصرية أثبتت رغبتها في استخدامها
كمبانٍ إدارية ومعسكرات للجيش. ونتيجة لهذه الرغبة، ازدادت قيمة الأراضي
المجاورة لهذه المنازل والمباني، فاستفادت الشركة من هذه الزيادة....

"وبالتأكيد، فإن الخزائن المصرية والشركة ستحصلان على مكاسب هائلة من
البيع المتتالي لأراضي منطقة البرزخ. ويصعب علينا - في الوقت الحالي - تقدير
الأهمية الكاملة لهذه المكاسب. ولكن يمكننا التنبؤ - على الأقل - بأن الحكومة
المصرية والشركة ستستردان - بفضل هذا المشروع - كل ما دفعته في إعداد الأرض
وتجفيفها وفي شق القناة البحرية (فتعالت الهتافات: جيد جداً!!)...

وفيما يتعلق بالضمانات الممنوحة لحاملي السندات، فهي تتضاعف عما كانت عليه بشكل غير مسبوق لأن الاتفاقات الأخيرة تُتمى - بشكل استثنائي - موارد الشركة: لقد قمنا بسحب ٣٠ مليون فرنك من بعض السندات التي وصلت إلى معدل عال لم تبلغه من قبل بسبب الظروف التي أوصلتنا إلى هذا الاتفاق.

وبالإضافة إلى ما سبق، فقد قمنا بزيادة مجال نشاطنا بنسبة كبيرة جداً لا نستطيع حسابها حالياً لأننا نتقاسم مع الخزنة المصرية - في الوقت الراهن - ثمن بيع كل الأراضي التي يمكن البناء عليها على طول القناة البحرية..."

ثامناً: خسائر مصر في قناة السويس:

والآن، وبعد كل ما ذكرناه، هل نستطيع أن نفيس مدى التضحيات والخسائر التي تكبدتها مصر من أجل قناة السويس؟

١ - في سنة ١٨٦٤، دفعت مصر أربعة ملايين فرنك في المهمة التي قام بها نوبار في فرنسا لكي يجعل الشركة تخضع للقانون العام.

٢ - وفي سنة ١٨٦٦، دفع الوالي تعويضاً قدره ٣٠ مليون فرنك لإلغاء العمل بالسخرة في أشغال الشركة. لكن الشركة احتاجت لأعداد استثنائية كبيرة من الفعلة لكي تحفر (على الناشف) "الترعة الحلوة" في زمن وجيز. ورغماً عن إلغاء السخرة، إلا أن الحكومة المصرية أرسلت للشركة ١٥ ألف عامل تحت رئاسة المهندس على مبارك. وأنجز هؤلاء الرجال عملاً هائلاً بشق هذه الترعة.

وكتب شاهد عيان ما يلي: "هل تعتقد أنه من السهل العثور في أي مكان آخر - غير مصر - على ١٥ ألف رجل قادرين على حفر ونقل حوالي نصف مليون متر مكعب من الرديم في أقل من ٥٠ يوماً؟ لقد كان هؤلاء العمال يعملون أغلب الوقت وأقدامهم في الماء ولم يكن هناك أي شيء يظلمهم سوى السماء..."^(٣٣).

٣ - وفي سنة ١٨٦٩، أعلن دي ليسيبس أمام "الجمعية العمومية للمساهمين أن "خديوى مصر مستعد دائماً لإظهار مساندته الدائمة للشركة في علاقته العامة معها وفي مشروع القناة. والدليل على ذلك أنه قد قرر بناء أربعة فئارات جديدة - على أحدث طراز - بطول ساحل مصر وكلف الشركة بالإشراف على تنفيذ هذا المشروع.

إذن، فإنه من المستحيل أن نجتمع ناتج التنازلات والخسائر المالية الثقيلة التي تكبدتها مصر بسبب القناة^(٣٤). وبهذا الصدد، يكفينا التذكير بأن مصر قد سعت لتسديد قيمة الاكتتاب الهائل (الذي فرض عليها)، والتعويضات (التي لا تحصى)، والديون، فاضطرت للاقتراض - من رجال المال الفرنسيين والعالميين - بنسب فوائد باهظة للغاية تؤدي بها إلى الخراب، فوقعت في مشاكل من كل نوع تسببت في تعاستها.

وكتب قنصل الولايات المتحدة الأميركية الأسبق في مصر - المستر فارمان - ما يلي: "إن الشروط التي نفذنا بها مشروع قناة بنما تعطي مثلاً نمطياً وواضحاً للفارق بين طريقتنا في التعامل مع الدول الصغيرة - في القارة الأميركية - وبين طريقة تعامل الحكومات الأوروبية مع بلاد الشرق غير المسيحية.

"بعدما دفعنا للفرنسيين أجرهم عن العمل الذي أنجزوه، فإننا ندفع ١٠ مليون دولار (أي ٥٠ مليون فرنك) لحكومة بنما لكي يكون لنا حق الإشراف على مساحة كافية من الأراضي تسمح لنا باستكمال العمل في القناة [قناة بنما] وضمان صيانتها واستغلالها^(٣٥)."

إننا إذ نبدي تحفظاتنا على أخلاقيات دي ليسيبس وعلى تصرفات حكومته، فإننا لا نستطيع منع أنفسنا من إبداء الاحترام للعبقريّة الفرنسية التي تجسدت في مقاولي ومهندسي الشركة وحتى في دي ليسيبس نفسه. لقد كان دي ليسيبس مؤمناً بنجاح مشروعه، وكانت لديه طاقة عمل لا تعرف الكلل، فاستطاع أن يبحر بسفينته بين الأمواج والصخور، وأنجز عملاً رائعاً هو - بحق - واحد من أهم إنجازات القرن التاسع عشر.

وبتاريخ ١٧ نوفمبر سنة ١٨٦٩، تم افتتاح "قناة السويس" في احتفال مهيب لم يشهد له العالم مثيلاً من قبل: فقد حضرته الإمبراطورة أوجيني (فرنسا)، والإمبراطور

فرنسوا - جوزيف (النمسا)، وأولياء عهد أوروبا وأمراؤها، والسفراء المعتمدون؛ كما حضره أيضا مندوبو الصحف العالمية، والعلماء، والفنانون، ورجال الأعمال والصناعة.

إن عظمة هذه الاحتفالات كان يجب أن تنعكس على مصر وفرنسا معاً، لكن الإمبراطور نابوليون الثالث ألقى خطاباً - بمناسبة افتتاح جلسات البرلمان الفرنسي - تحدث فيه عن افتتاح القناة وعن فرنسا فقط ولم يذكر مصر ولو بكلمة واحدة. وأبلغ المسيو دوروى (Duruy) - وزير المعارف العمومية في فرنسا - نوبار باشا بهذه الواقعة، فرد عليه نوبار بقوله: "يا إلهي! لقد تحدث الإمبراطور عن الكتكوت ولكنه لم يذكر شيئاً عن الدجاجة التي باضت البيضة واحتضنتها طوال أيام وليال !!!".

ثم حدث ما هو أسوأ من كل ما ذكرناه: فبعدما انتهى مشروع القناة بالكامل، سارع دى ليسيبس باستبعاد مصر من مجالس إدارات الشركة. ولتحقيق هذا الهدف، استخدم دى ليسيبس طريقته عديمة الأخلاق: ففي اجتماع عقد يوم ٢٤ أغسطس سنة ١٨٧١، حث دى ليسيبس "الجمعية العمومية للمساهمين" على اتخاذ قرار يقضى بمنع حضور حاملي "الأسهم بدون كوبونات" الجلسات أو المشاركة في "الجمعية العمومية".

وكان هذا القرار يستهدف الخديوى وحده لأنه كان كريماً فسمح بتحويل فوائد أسهمه (١٧٦٦.٠٢ سهماً) لصالح الشركة - لمدة ٢٥ سنة - تسديداً لقيمة التعويضات (٣٠ مليون فرنك).

وبناء على إرادة دى ليسيبس، فإن مصر التي كانت تمتلك حوالى نصف رأسمال الشركة أصبحت محرومة - بصفتها مساهمة - من المشاركة في إدارة "شركة قناة السويس". وبالطبع، فقد احتج إسماعيل على هذا الظلم؛ وعندئذ، اتفقا على أن يأخذ دى ليسيبس منه توكيلاً بالتصويت بدلاً منه.

وهكذا كان على مصر أن تتحمل الخراب والمهانة وتعرض لإهانات شركة أجنبية تعمل على أرضها.

• • •

هوامش الفصل السابع

(١) راجع الفصل الثالث ("الغزو الاقتصادي وشركة البرزخ").

(2) Olivier Ritt: "Histoire de L' Isthme de Suez", Paris, 1869.

(3) F. De Lesseps: "Lettres, Journal et Documents", T. I.

(4) Ibid.

(5) Archives Françaises, A.E. Correspondance politique. Egypte. Vol.32.

مذكرة نوبار باشا، أكتوبر سنة ١٨٦٣، ملحقة ببرقية القسم للألكندرية، رقم ٢٣ بتاريخ ٧ نوفمبر سنة ١٨٦٣.

(6) Ibid.

تقرير من نوبار للدوق دي مورني (de Morny) ملحق برسالة دي ليسيس للوزير بتاريخ ٢٨ ديسمبر سنة ١٨٦٣.

(7) Ibid., Vol. 33:

من الوزير إلى تاستو (Tastu). باريس، ٦ يناير سنة ١٨٦٤.

(8) Archives anglaises. F.O. 78. Vol. 1849. Le Caire, le 15 mai 1864.

(9) Ibid.:

مذكرة من الوالى إلى هـ. بولوير، مايو ١٨٦٤.

(١٠) ابتكر المسيو لافالييه (Lavalley) نموذجاً لكراكة طول ذراعها ٧٠ متراً تستخدم للممرات الطويلة، وتقوم بصب الركام - الناتج عن الحفر - على ضفة القناة؛

وفي الوقت نفسه، تعمل حتى في منتصف القناة (كان عرض القناة يبلغ ١٠٠ متر عند السطح).

(١١) رسالة من عالي باشا لسفير صاحب السمو السلطان في باريس. الأستانة، ٢١ سبتمبر سنة ١٨٦٤.

(12) Edward Dickey: "The Story of The khedivate." Londres, 1902.

(13) Archives Françaises. Ibid. Vol.34. Alexandrie, 9 November 1864.

(14) Ibid. Vol. 35.

من قنصل فرنسا إلى الوزير. الإسكندرية، أول فبراير سنة ١٨٦٥.

(15) Ibid.

جزء من رسالة شريف باشا إلى الممثل الأعلى للشركة العالمية لقناة السويس البحرية بتاريخ ٢٩ يناير سنة ١٨٦٥.

(16) Archives anglaises. F.O. 78. Vol. 1896.

من هنري بولوير إلى الوزير. القاهرة، ٢٥ أبريل سنة ١٨٦٥.

(17) Archives Franyaises. Ibid.. Vol. 37. Le Caire, Le 8 Octobre 1865.

(18) Ibid. Vol. 1897.

ويمكننا أن نضيف إلى ما سبق أن مسألة الأراضي الواقعة حول الموانئ (مثل ميناء بورسعيد) كانت هامة جداً من الناحية الخاصة بالمضاربات (نظراً للسعر الهائل الذي ستصل إليه هذه الأراضي في المستقبل)، وأيضاً من الناحية الاستراتيجية. أما بخصوص موضوع بورسعيد، كتب هنري بولوير ما يلي: لقد أخذت الشركة لنفسها - في هذا المكان - ٤٠٠ هكتار من الأراضي، ومبانيها الحالية تغطي - فعلاً - جزءاً

واسعاً من الأراضي المحيطة بالقناة. وإذا أخذ إجمالي الـ ٤٠٠ هكتار من الميناء ومن مدخل القناة، فإن هذا المدخل سيصبح بالكامل في ملكية هذه الشركة الفرنسية، ويمكن بسهولة تحويل المخازن والمباني الأخرى إلى حصون. وحسب رأى المسيو دورين دى لويس (Drouyn de Lhuys)، فإن الباب العالى والحكومة المصرية ممنوعان من إنشاء أى حصن فى بورسعيد. ولهذا السبب، فإن مسألة الخلاف تحظى بأهمية كبيرة. وهذه الذرائع نفسها يمكن استخدامها فيما يتعلق بميناء السويس".

(Archives anglaises. Ibid. Vol. 1849. Le 16 août 1864).

(١٩) الأمر يتعلق بمبالغ تشكل رصيد التعويضات الذى منحه الحكومة المصرية للشركة ويستحق الدفع المؤجل فى الأول من نوفمبر سنة ١٨٦٦.

(20) Archives françaises. Ibid. Vol. 38. Le Caire, le 1^{er} Février 1866.

(21) Ibid. Alexandrie, le 9 novembre 1866.

(22) Archives anglaises. Ibid. Vol. 2014. Le Caire, Le 9 janvier 1867.

(23) Archives françaises. Ibid. Vol.39. Alexandrie, le 7 janvier 1867.

(24) Ibid. Vol. 43. Alexandrie, le 19 août 1868.

(25) Ibid. Alexandrie, le 1^{er} septembre 1868.

(26) Ibid. Vol. 45. Le Caire, Le 2 fevrier 1869.

(27) Ibid. Alexandrie. le 8 mars 1869.

(28) Ibid. Vol. 43. Alexandrie, le 8 septembre 1868.

(29) Ibid. Vol. 45. Le Caire, Le 18 mars 1869.

(30) Archives anglaises, F.O. 78. Vol. 1897. mai 1865.

إيضاحات حول بعض المسائل المتعلقة بتنفيذ الأشغال في قناة السويس كتبها
المسيو دي موستيه.

(٣١) لكي نفهم إلى أي مدى كان دي ليسبيس لديه حسن غريزي بالمضاربات، وكيف كان يتحدث علناً عن مشاريع غير معقولة، سنورد - فيما يلي - دليلاً إضافياً يثبت ذلك: "كان دي ليسبيس يقول لنا إنه - بعد افتتاح قناة السويس - فإن "الشركة" لن توقف مشاريعها، بل ستقوم ببناء الأرصفة في مينائي بورسعيد والإسماعيلية؛ وأحواض للسفن؛ وقطارات؛ وأنها ستشئ خطأ للسكة الحديد يربط بورسعيد بداخل سوريا - من جهة - ومصر - من جهة ثانية؛ وأن كل من سيبنى منزلاً على هذه الأراضي سيحظى بامتيازات لكي يشتريها".

(L. Ginoux, "Suite de L' Histoire du canal maritime de Suez - Port Said", 1884).

(32) Voisin - Bey: "Le Canal de Suez".

(33) Olivier Ritt: "Histoire de l' Isthme de Suez", 1869.

(٣٤) في سنة ١٨٧١، نشر المسيو ديرفيو (Dervieu) - وهو مصرفي يعمل في مصر - وقبل كل شيء، كان صديقاً للوالى - كتيباً قدم فيه الأرقام الصحيحة للتعاون شبه الإجبارى الذى قدمته الحكومة المصرية فى شق "برزخ السويس". والأرقام المعلنة تعتبر - فى حد ذاتها - جزءاً مهماً من "الدّين المصري".

م	المبلغ (بالفرنك الفرنسي).	البيان
١-	١٣٢,٠٢١,٩٤٠,٤٦	قيمة أسهم قناة السويس المملوكة للحكومة المصرية حتى الأول من يناير سنة ١٨٧١.
٢-	١١٥,٣٥٩,٥٢٨,٦٣	قيمة التعويض (المبلغ وفوائده) الذى حكم به صاحب الجلالة إمبراطور

	فرنسا في التاريخ نفسه.	
٣-	تكاليف الأشغال المتعلقة بشق قناة السويس، والأشغال الجارية أو التي تم الانتهاء منها، وإعادة شراء بعض الحقوق — أو الامتيازات — التالية:	
	أ — شق "الترعة الحلوة" من القاهرة حتى تفتيش الوادي.	٢١,٥٠٠,٠٠٠
	ب — شراء ملكية "تفتيش الوادي".	١٠,٠٠٠,٠٠٠
	ج — إنشاء حوض "الرادوب" في السويس.	٩,٠٠٠,٠٠٠
	د — إنشاء موانئ في السويس.	٢٣,٣٩٥,٠٠٠
	هـ — إنشاء فنارات في البحر المتوسط.	١,٢٥٠,٠٠٠
	و — إعادة شراء بعض الامتيازات حسب الاتفاق المعقود في ٢٣ أبريل سنة ١٨٦٩.	٤٠,٣٠٠,٦٢٨
٤-	المجموع	٣٥٢,٨٢٧,٠٩٧,٠٩

ولكن جون نيينه يعلق قائلا: "وإذا أضفنا إلى هذا المبلغ (٣٥٢,٨٢٧,٠٩٧,٠٩)

ما يلي:

أ — تقدير تقريبي لنفقات مهمة نوبار باشا العجيبة في باريس في سنة ١٨٦٤.

ب — تكاليف الاحتفالات الرائعة — التي لا جدوى منها — والتي أقامها صاحب

السمو الخديوي بمناسبة افتتاح القناة.

ج - تكاليف الميام العديدة للأستانة، في حين أن صاحب الجلالة السلطان لم يكن قد صدّق بعد على مرسوم الامتياز.

"لأننا نستطيع أن نُقدّر - بطريقة صحيحة - أن قناة السويس قد كبدت مصر أربعمئة وخمسين مليون فرنك فرنسي!!!"

(John Ninet: "Mille pertuis des finances du khedive").

(35) Farman: "Egypt's Betrayal".

الفصل الثامن

الرأى العام

- ١- نشأة الروح القومية: تأثير العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
- ٢- جمال الدين الأفغانى والإصلاح الدينى والسياسى.
- ٣- ظهور الصحافة الحرة (سنة ١٨٧٧).
- ٤- الوزارة الأوروبية ورد فعل مصر (سنة ١٨٧٨).
- ٥- الوزارة القومية ورد فعل أوروبا (سنة ١٨٧٩).

الرأى العام

أولاً: نشأة الروح القومية:

تأثير العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية:

أثرت المحن القاسية التى مرت مصر بها - فى عهد إسماعيل - عن نتيجة إيجابية: فالروح المصرية قد استيقظت، وتكونت أفكار اجتماعية وسياسية جديدة تفاعلت مع حالة السخط العام الذى كان منتشرًا حينذاك.

لقد سبق لنا وأن أشرنا إلى أن عهد إسماعيل كان استمراراً لعهد محمد على الذى كان يُشجّع نمو الإحساس القومى للمصريين. وربما كانت أفضل نتيجة تمخضت عنها إنجازات محمد على هى تكوين نخبة مصرية بفضلها تمّت الحضارة المنبثقة عنه بعد وفاته، وأن مُجددى قوى مصر قد ظهرُوا بالمنات بفضل تشجيع ذلك الرجل الذى كان أكثر من أب بالنسبة لهم^(١).

ومع ذلك، ظلّت الفكرة السياسية مُبهمة فى عهده: "غيباب المؤسسات الشعبية الحقيقية، والمحاكم العادلة والقوانين المنصفة، قد أضعفت الفكرة السياسية، فتقلّصت وأصبحت مجرد شعور يُعَبّر عنه المرء باستحياء شديد. وبذت الفكرة السياسية وكأنها "تجم الشتاء" الذى تغطيه السحب فور ظهوره. وكان الدليل المادى الوحيد - على وجودها - هو القانون الذى أصدره السلطان عبد المجيد^(٢). وكان هذا القانون يضمن لرعايا السلطان: الأمن والكرامة وحق الملكية. وعلى الرغم من معارضة عباس الأول له، فإن تطبيقه قد امتد ليشمل مصر، وتحولّ الشعور الخجول فأصبح أكثر جراءة.

^(١) السلطان عبد المجيد الأول (١٨٢٣ - ١٨٦١): سلطان تركيا من سنة ١٨٣٩ حتى سنة ١٨٦١. بعد هزائمه أمام محمد على، وتهديدات روسيا له، ونشاط الحركات القومية الانفصالية فى أرجاء السلطنة، حاول إصلاح الدولة العثمانية بإصدار "التنظيمات"، أى إدخال إصلاحات فى النظام القضائى والتعليمى والإدارى فى الدولة لتجديد قواها [المترجم].

وخلقت الاتصالات المصرية المتزايدة مع أوروبا والأوروبيين لدى المصريين نزعة وطنية خاصة بهم^(١).

وهذه النزعة الوطنية المحلية زادت قوتها في عهد سعيد. ولسوء الحظ، فإن ندرة المطبوعات - خصوصاً السياسية منها - لا تسمح لنا بالتعرف بقدر كاف على شعور المصريين طوال النصف الأول من القرن التاسع عشر، فضلاً عن أن الصحافة المعارضة لم تظهر في مصر إلا في سنة ١٨٧٧.

وبتاريخ ١٩ أبريل سنة ١٨٨١، كتب محمد عبده - المفتي السابق للديار المصرية - (٢) بذكاء ما يلي: "كانت الحكومات (السابقة) تعتبر السكان بمثابة أنعام تتصرف فيهم كما تشاء: فلم يكن أي شخص حراً في تحركاته ولا في أفكاره. وكان سكان المدن يخضعون لمراقبة دقيقة على تصرفاتهم وكلماتهم. وكانت الحكومة غالباً ما تقوم بـ "كُنُسات"، أي قيام الشرطة - في المساء - بمداومة المباني التي يُشتبه في أنها تأوى أفراداً يمارسون الزنا أو يشربون مشروبات محظورة.

"وكان الطغيان يكُمُّ أفواه الناس لدرجة أنهم لم يستطيعوا مناقشة أي موضوع علمي - أو ديني - بدون المجازفة بالتعرض للاتهام بالكفر والإلحاد، أو العيب في ذات الحاكم، ومن ثمّ التعرض لعقوبات قاسية.

"واستمر هذا الوضع حتى اتصل أناس بالحضارة الغربية - حيث تسود الحرية الفردية - وأرادوا إدخال هذه الحرية في مصر، وفرض حدود واضحة للعلاقات بين الحكام والمحكومين. وعندما تعرض المواطنون لهذه العلاقات، كان من الممكن أن يلاقوا حتفهم أو يتعرضوا للسجن أو النفي. وهكذا، بدلاً من أن يحد القانون من طغيان السلطة، استمرت العبودية بدلاً من الحرية الصورية.

"وبالإضافة إلى ما سبق، فإن الناس لم يكونوا معتادين على هذه الحرية الفردية، فأنغمسوا - باسم الحرية الفردية - في ارتكاب الموبقات والسكر، وانتشر الفساد الأخلاقي بين السكان باسم "حرية التصرف". ومع "حرية التصرف" - وجدت حرية فكرية مزعومة انتشرت في مجال المعتقدات والمذاهب الدينية، وبسببها جرو عدد من الناس على الجهر بأشياء تخالف الدين ولا تركز - بالمرّة - على أية مبادئ.

وبالفعل، فإن هذه الحرية العرجاء - التي يشيد العقلاء بها - لم تؤدِ إلى أية نتائج محمودّة.

ومن المؤكد أنه قد حدث نوع من الانحلال الأخلاقي - في عهد إسماعيل - شجعت عليه حياة البلاط التي أدخلت مؤخراً في مصر. ولكن هذا الانحلال كان - هو أيضاً - نتيجة طبيعية للقوانين المستبدة للغاية والمعادية للتقدم التي خضع المصريون لها في عهدي محمد علي وعباس.

"وفي الوقت نفسه، يجب ألا ننسى أن الحكومة المصرية كانت عاجزة عن تطبيق القانون واللوائح على الأوروبيين. ويُعلّق اللورد ميلنر^(١) على هذا الواقع بقوله: "إن نظام 'الامتيازات الأجنبية' - هنا - يقف حجر عثرة في وجه التقدم، ويقوم - أيضاً - بتعطيل التصدي للمفسد وتمويص الخسائر: 'فالامتيازات الأجنبية' تعترض تطبيق القانون فيما يختص بمسائل الأخلاق العامة (مثل: إغلاق أوكار لعب القمار أو البيوت المشبوهة أو مراقبة بيع المشروبات المسكرة)، ومسائل المنفعة العامة (مثل: حماية الجسور والترع، وعقاب مخالفي أبسط الإجراءات الصحية)، فإذا أرادت السلطات ضبط وكر لتزييف النقود، أو حتى تنظيم موقف للعربات، فستظير لها المشاكل نفسها.

"وبالتأكيد، فإن الحكومة حرة في سن القوانين الضرورية. ولكن عندما لا يمكنها تطبيق العقوبات - الناتجة عن هذه القوانين - على الأوروبيين، فإن هذه القوانين تُصبح عديمة الفائدة لأنها لن تُطبّق إلا على المصريين فقط.

"وفي حقيقة الأمر، فإن مصر تكتظ بالأجانب [الأوروبيين] من أخط الطبقات وهم الذين يُشكّلون النسبة العظمى من مرتكبي الجرائم السالف ذكرها، فهم: مزوَّرو العملة، ومديرو أوكار لعب القمار، وباعة المشروبات الكحولية، وقوَّادو بيوت الدعارة؛ وهم الذين يبنون مساكنهم على جسور الترع، ويلقون بالقانورات في الطرق العامة.

^(١) اللورد ميلنر (Milner) (١٨٥٤ - ١٩٢٥): إداري ورجل دولة بريطاني كان مختصاً بشؤون المستعمرات البريطانية ووزيراً لها، وكان رئيساً للبعثة التي جاءت للتحقيق في أسباب ثورة ١٩١٩، وصاحب أول جولة مفاوضات مع سعد زغلول عام ١٩٢٠ [المترجم].

ولا تستطيع المحاكم المصرية محاكمتهم على أى جُرم يرتكبه؛ أمّا تفصيلياتهم، فإنها غير واثقة من قدرتها على التصرف، هذا إذا أبدت حسن نواياها.

وهكذا نلاحظ أن التقدم الأخلاقى لم يواكب التقدم المادى. وبالتأكيد، فقد غابت العدالة فى علاقات المصريين بالأوروبيين، وفى علاقات الحكومة المصرية بالأوروبيين، وأيضاً فى علاقات الحكومة المصرية الاستبدادية بالمصريين: فلقد كان غياب العدالة هو أكبر الشرور التى عانت منها مصر. ولعلاج ذلك الوضع، سعى نوبار باشا لإدخال العنصر الأوروبى فى مجال العدالة المصرية.

لقد سبقَ لنا وأن تحدثنا عن "المحاكم المختلطة" - فيما يختص بالعلاقات بين المصريين والأوروبيين، وبين الأوروبيين والحكومة المصرية - ولكن ما يهمنا هنا هو أن هذه المحاكم أنشئت منذ سنة ١٨٧٦ فقط، تقريباً فى الوقت نفسه الذى بدأ فيه "الإشراف المالى" فبذت وكأنها تدعم الجانب الأوروبى. وفى الواقع، فإن "المحاكم المختلطة" قد حذت من سلطة الحاكم، وكانت بمثابة إهانة للكرامة القومية^(٥).

ويقول محمد عبده فى ذكرياته: "كان نوبار - منذ زمن طويل - يُدبّر موضوع خلع الخديوى عن العرش. وعرفتُ - من جهة عليا - أنه كتب لأحد أصدقائه المقربين - فى باريس - فى يوم توقيع الاتفاقية الخاصة "بالمحاكم المختلطة" ما يلي: "اليوم، تم وضع أول لُغم تحت سلطة الخديوى وأعتقد بأنه سينفجر فى يوم قريب".

وفى هذا الموقف، يبدو لنا نوبار وكأنه يسبق "الدستوريين" و"الإصلاحيين" الذين سغوا - فيما بعد - لخلع إسماعيل عن عرشه معقدين بأنهم يعملون لصالح مصر وخلصها، وكأن أصل الشر يكمن فقط فى ممارسة إسماعيل للسلطة الفردية فى الحكم. وأياً كان الأمر، فهذا ما حدث بالفعل: فالمصريون كانوا يكرهون الأوروبيين ولكنهم ركّزوا بُغضهم على شخص الحاكم ذاته واعتبروه المسئول المباشر عن المصائب التى حلت بالبلاد.

لقد ارتكب إسماعيل نفس خطأ جده: فهو لم يعمل على تحسين حال الفلاح المصرى، وكان الاثنان واقعين إماماً تحت ضغوط الحرب وإماماً تحت ضغوط الاحتياجات المادية لتنفيذ الأشغال العمومية الضرورية. ولذلك، فقد "عصر" الاثنان الفلاحين وأثقلوا

كواهلهم بالضرائب. وفي أول سنتين من عهد إسماعيل، حظى بحب الشعب المصري: فالضرائب كانت ما تزال معتدلة، وتدفقت الأموال على البلاد مع ارتفاع أسعار القطن. ولكن، جاءت بعد ذلك السنوات المليئة بالمرارة والعسر.

وفي مذكرات كتبها المسيو شارل إدمون (Charles Edmond) - في سنة ١٨٦٦ - قال: "عُدْتُ إلى القاهرة بعد غياب عشرين عاماً، فوجدتُها مظلمة بشكل غريب: ففي الماضي، كان الناس يحتفلون بشهر رمضان بشكل مختلف؛ وفي الميادين، كانت الموسيقى والأغاني تصدح طوال الليل، وكانت الفلاحات يتزين بالخلى والأساور والخلاخيل. أما اليوم، فقد تغير كل شيء: فالسكان المحليون مكفهرؤ الوجوه وخزائي وصامتون. وفقد الحاكم شعبيته: فقد زادت الضرائب، وهذا شيء طبيعي للغاية لأنه لا يُقيم وزناً للمستقبل... وبالإضافة إلى ذلك، فإن الكوارث زادت من سوء الوضع العام، وتزامنت بداية عيد إسماعيل مع حدوث: جفاف، وفيضان عالٍ، ووبائين اجتاحا الحيوانات، والكوليرا"

لكن المسيو شارل إدمون يقول: "إن الوضع الاقتصادي - مع ذلك - لا يبدو حرجاً: فالصناعة والتجارة - خصوصاً الزراعة - قد حققت بالفعل مكاسب جيدة جداً ويبدو أن مستقبلها سيكون رائعاً^(٣).

لكن الشعب لم يستفد من هذا التقدم الاقتصادي لأن الحكومة كانت تبحث دائماً عن الأموال: فسحقت الفلاحين تحت وطأة الضرائب، وتركتهم تحت رحمة كبار الموظفين الذين اتصفوا بالقسوة واللاإنسانية. ونظراً لعدم وجود محاكم عادلة، فلم توجد - بالتالي - محكمة للرأي العام يستطيع الفلاح المقيور عرض شكواه أمامها.

وكتبت الليدي داف جوردون^(٣) رسالة من الأقصر - بتاريخ ٣ فبراير سنة ١٨٦٧ - جاء فيها: "لا أريد أن أصف لكم البؤس المنتشر هنا، فمجرد التفكير فيه

^(٣) الليدي لوسي داف جوردون (Lucie Duff - Gordon) تنتمي إلى الطبقة الأرستقراطية الإنجليزية. عندما زارت مصر، تعاطفت مع البلد وشعبها تعاطفاً عظيماً. ألقت كتاب: "رسائل من مصر"، وترجمه إلى العربية "على الكاتب" (وهو الاسم المستعار للدكتور على الراعي)، دار القرن العشرين، سنة ١٩٤٦، (عن كتاب "وثائق ومواقف من تاريخ اليسار المصري، ١٩٤١ - ١٩٥٧" تأليف أبو سيف يوسف وآخرون، ص ٩٣٣

يوجع القلب... إن الأسماك البالية والتوتّر يحيطون بى بشكل متزايد. والضرائب تجعل الحياة شبه مستحيلة: فالفلاح يسدّد الضرائب مرتين، مرة عند جنى كل محصول، ومرة ثانية عند بيعه. والحال نفسه يحدث بالنسبة للدواب: فالفلاح يسدّد ضريبتها ثم يسدّدها مرة أخرى عند بيعها فى السوق....

"إن البؤس رهيب فى إنجلترا ولكنه - على الأقل - ليس نتيجة للسلب والتهب كما يحدث فى هذا البلد شديد العظمة ذى الطبيعة الغنية إلا أنه - فى الوقت نفسه - بلد بئس للغاية. والأمر هنا لا يتعلق بوقوع مجاعة بل بالفقر القاسى الذى يثير غضب الشعب حالياً. وحتى الآن، لم يشكك الناس أبداً، ولكن توجد قرى بأكملها هجرها سكانها، وهرب الآلاف إلى الصحراء الممتدة من هنا حتى أسوان^(٧)."

أما الكاتب المتطرف الذى لعب دوراً بارزاً فى ثورة سنة ١٨٨٢ - ونقصد به عبد الله النديم - فقد نشر فى جريدة "الطائف"^(٨) سلسلة مقالات بعنوان: "مصر وإسماعيل باشا" سنقدم - فيما يلى - تلخيصاً وافياً لأفكارها الأساسية. ففى المقال الثانى، بدأ الكاتب بقوله: "فى عهد سعيد، كانت مصر تعاني من نقص أشياء أساسية مثل: المدارس الكبيرة، والسكك الحديدية، إلخ إلخ... ولكن الشعب كان حراً ولم ينحن ظهيرة تحت ثقل أعباء الضرائب أو الفوائد الباهظة التى كانت تفوق إمكانيات البلاد..."^(٩) ويستكمل النديم مقالته قائلاً: "إننا لا ننكر أن بعض مشاريع إسماعيل كانت نافعة للبلاد، ولكن نفعها لا يقارن بالمشاكل التى تسببت فيها."

ثم يخصّص النديم فصلاً عن "الضرائب وطرق جبايتها" فيقول: "فى عهد سعيد، كان للضرائب وعاء ضريبي محدّد. ولكن إسماعيل أحاط نفسه برجال جيلاء وعاجزين: فتخلصوا من الإداريين الأكفاء، وطالبوا الفلاحين بدفع الضرائب مقدماً - قبل موعد تسديدها بسنة - وانتزعو الأموال بوسائل همجية."

"وهذا الظلم يقع كله على كاهل الفلاح وحده. وفى الوقت نفسه، يتم إعفاء قوى الخطوة لدى إسماعيل من دفع أغلب الضرائب المستحقة. وكذلك كان وضع الأوروبيين

هامش ٦٩ و ص ٩٤٧). أعاد الأستاذ أحمد خاكي ترجمة الرسائل بعنوان: رسائل = من مصر، حياة لوسى نف جوردون فى مصر (١٨٦٢ - ١٨٦٩)، البيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٧٦ [المترجم].

الذين كانوا يمثلون القوانين على الحكام والمحكومين^(١٠). وهذا الوضع قد ساعد على نقشي القهر والابتزاز بين الموظفين على حساب الشعب.

وفي مقال آخر - بتاريخ ٦ مايو - كتب النديم عن مساحات الأراضي الزراعية الشاسعة التي انتزعها الخديوى من الفلاحين - بأثمان زهيدة - وضماها لأملكه؛ ثم تحدث عن موضوع "الشخرة" فقال: "كان الفلاحون يعملون بـ"الشخرة" في أراضي إسماعيل وأعوانه. وكان مطلوباً منهم إحضار أدوات العمل والمؤمن اللازمة لهم معهم... وعندما كان الأمير حسين يشغل منصب "المفتش العام للدلتا"، كان العمل يجرى في حفر ترعة "الخطاطبة" هناك: فرأيتُ الآلاف من الفلاحين يحملون الطين على رؤوسهم وكان يغطي أجسادهم بأكملها ما عدا الأماكن التي كانت ما تزال تحمل الآثار الواضحة لضربات كرباج المأمور أو عصا الخولي^(١١)."

أما الظروف التي كان يتم فيها التجنيد والخدمة العسكرية، فقد كانت سبباً آخر يجعل الفلاحين يكرهون الحكومة: ففي عهد سعيد، كان يوجد قانون يحدد الشروط الواجب توافرها عند إجراء عملية التجنيد في الجيش. ولكن هذا القانون لم يخذ معمولاً به حالياً، فأصبح التجنيد مجرد عملية حشد للأفراد بشكل متعسف. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الوضع في الجيش أصبح يثير قلق الحكومة: فتم إعدام الكثيرين من أفراد الجيش لإرهاب الباقين^(١٢).

وفي ظل نظام حكم مستبد مثل هذا النظام، فإن كل الاحتجاجات قد تقلصت وأصبحت حالة سحق مكثوم أو حالات تمرد فردية تمكنت السلطات من قمعها بقسوة. ولجأت الحكومة إلى تطبيق نظام يقوم على: التجسس والوشاية، والنفي إلى "قازو غلي" (محطة تقع على النيل الأبيض)، وإصدار أحكام الإعدام حسب أهواء الحكومة، تلك الأهواء التي حلت محل العدالة والقانون.

وفي تلك الأونة، كانت جريدة "Progrès Egyptien" من^(١٣) تصدر في الإسكندرية. ودرست مظاهر السخط المنتشر ومظاهر تكوين "الرأى العام". وبتاريخ ٢٦ يونيو سنة ١٨٦٨، نشرت مقالاً جاء فيه: " لا نستطيع الادعاء بأنه توجد - في مصر - طموحات عامة، أو أن المصريين يريدون شيئاً ما. لكن هذا لا يعنى أننا

نُدعى بأن كل مصري - بمفرده - لا يستطيع (أو لا يعرف) التعبير عن فكره أو صياغة شكواه، إلخ...

ووسط كل تلك الظروف، نشبت الأزمة بين مصر وتركيا في سنة ١٨٦٩ عندما اصطدم الخديوى بالسلطان العثماني، مما سمح للسلطان باغتنام فرصة نُقِدَ تصرفات الوالى بهدف الخط من شأنه في عيون رعاياه: فلقد ساهمت هذه الأزمة في إيقاف "الرأى العام" فى مصر. ووجه السلطان إلى الخديوى اتهامات بأنه:

١- ورطُ الولاية في نفقات جنونية بسبب سفرياته المتكررة إلى أوروبا، وطلبه شراء سفن مدرّعة، مما يُعدّ برهاناً على عزمه في إعلان استقلاله عن تركيا.

٢- أثقل كاهل سكان الولاية - المُكَلَّف بادارتها - بالضرائب.

٣- وجّه الدعوة باسمه - شخصياً - إلى حكام أوروبا للحضور إلى مصر والاشتراك في حفل افتتاح قناة السويس.

٤- بعث بشخص إلى أوروبا (يقصد نوبار باشا) - انتحل صفة وزير خارجية مصر - بهدف عقد معاهدات تجارية، والتفاوض بشأن تعديل "نظام الامتيازات الأجنبية" وهذه الحقوق خاصة بالسلطان وحده.

٥- استمر في الاستعداد للحرب بلا مبرر.

"إن كل ما فعله الوالى يُخالف مضمون الفرمات السلطانية، ويزيد من الأعباء المالية المطلوبة من سكان الولاية الذين يعانون - في الوقت الحالى - من البؤس".

ولكن الطبقة المستتيرة من المصريين لم تُلق بالاً إلى هذه الاتهامات، خصوصاً وأن تركيا كانت تزد - من جديد - استقلال مصر الذاتى الذى تضمنه المعاهدات^(١٠). وعندما أُجبرت دول أوروبا إسماعيل على الخضوع لإرادة السلطان، فإنها - بذلك - قد جعلت الطبقة المستتيرة المصرية تتذكر الحقيقة المحزنة التى حدثت في سنة ١٨٤٠.

ومع ذلك، فعندما نظر المصريون - من مختلف الطبقات الاجتماعية - إلى ما يحدث داخل مصر، لاحظوا مظاهر التدهور التى تشير إليها احتجاجات تركيا.

وبتاريخ ١٥ سبتمبر، نشرت جريدة "Le Progrès Egyptien" ما يلي: "في هذا الأسبوع، تم سرّاً لصق منشور معادٍ لصاحب السمو الوالى على حوائط المدينة. وهذا المنشور عبارة عن شكوى مرفوعة للسلطان باسم ١١٤ من أعيان التجار العرب [المصريين] فى القاهرة والقرى". ثم أوضحت الجريدة أن "المنشور لا يحمل توقيعات". ويدل هذا بوضوح على أن الحرية والمساواة غير موجودتين - فى مصر - إلاّ اسمياً فقط. فمن المسئول عن هذا الخطأ؟ إنها العقليّة التركيّة التي هيمنت تماماً على مجالس الحكومة وعرقلت بشدة أفكار التقدم التي أراد الوالى تطبيقها فى البلاد.

وفيما يتعلّق بموضوع "حرية الصحافة"، فقد ظهرت جريدة سياسية وحيدة - فى تلك الفترة - هى جريدة "وادي النيل" (بين سنتيّ ١٨٦٦ و ١٨٧٨) ولكنها كانت تدافع عن وجهة نظر الحكومة ومصلحتها لأنها كانت تتلقى منها تمويلات.

وفى سنة ١٨٦٩، أصدر كاتبان موهوبان هما إبراهيم المولى وعثمان جلال (مترجم أعمال موليير ولافونتين) جريدة ثانية هى "تزهر الأفكار" فى القاهرة، وكانت جريدة سياسية أسبوعية. لكن فور صدور العدد الثّانى منها، نصّح وزير الحربية - شاهين باشا (وهو تركي) - الخديوى بضرورة إلغاء صدور هذه الجريدة فافتتح الخديوى بهذه النصيحة. ويقال إن شاهين باشا قد حذّر الوالى من إثارة المشاعر التي قد تسببها هذه المطبوعة التي لا لزوم لها^(١٤).

وهذا الحدث له دلالة موحية للغاية: فلا بد من الإقرار بأن السّخط الشديد ينتشر بين أغلبية الشعب والكثير من الباشاوات وكبار العلماء ضد الحكومة، ولم يعودوا يحترمونها كما كانوا يفعلون من قبل^(١٥).

لقد أخطأ إسماعيل عندما استخدم الأجانب والأتراك^(١٦) فى إدارة شئون الدولة. وهذا الخطأ لم يكن مجرد خطأ إدارى فحسب، بل إنه كان - تحديداً - خطأ نفسياً نتجت عنه عواقب خطيرة. وكان لدى إسماعيل دافع مبنى ألا وهو حاجته للقيام بالإصلاحات، ولكن تقديراته كانت مغلوطة: فمثلاً عندما كلّف الإنجليز باكتشاف منابع نهر النيل، وإلغاء تجارة الرقيق، والاستيلاء على أراضٍ فى وسط أفريقيا، فإنه اعتقد بأن ذلك سيهدئ من مخاوف إنجلترا تجاهه وسيكسب تأييدها بخصوص من سيطرة مصر على السودان.

وبين سنتي ١٨٦٦ و ١٨٧٢، كان جعفر باشا مظهر يشغل منصب حاكم السودان عندما بعث الخديوى بصمويل بيكر إلى هناك. وكان جعفر باشا مظهر يحظى بنفاذ البصيرة والفتنة؛ فأدرك خطورة إسناد مثل هذه المهمة إلى أجنبي، ورفع تقريراً مكتوباً إلى الوالى حول هذا الموضوع ونصحه بإرسال ضباط من "هيئة أركان الجيش المصري" لتنفيذ هذه المهمة.

وسنقدم - فيما يلى - نموذجاً نمطياً يوضح كيف أن هيمنة العنصرين التركى والأوروبى على قيادة حملة كبيرة قد تسببت فى حدوث كارثة، ونقصد بذلك "حروب الحبشة" التى استطاع فيها يوحنا - ملك الحبشة - تدمير ثلاثة جيوش مصرية - على التوالي - فى سنتي ١٨٧٥ و ١٨٧٦.

فى سنة ١٨٧٦، خرجت حملة عسكرية من القاهرة قوامها ٢٠ ألف جندى بقيادة راتب باشا (الذى رشحه الحزب التركى للخديوى إسماعيل). ورست هذه الحملة فى ميناء "مُصَوَّع"، ودخلت الحبشة عن طريق "بوجوس". وكان الخديوى قد أبدى رغبته الصريحة فى أن يتولى الجنرال لورنج و"هيئة أركان الحرب" - وكلهم أميركيون - القيادة الفعلية للحملة. ومن هنا نشأت الصراعات القاتلة والتوترات المستمرة بين ضباط القيادة العليا من اللحظات الأولى لبدء الحملة وحتى وقوع كارثة هزيمة الجيش المصرى فى "جورا".

وكان عرابى بك - زعيم الثورة المقبلة - موجوداً فى تلك الحملة بصفته مسئولاً عن الشؤون الإدارية. ووجدنا فى مذكراته رواية غريبة عن هذه الحرب: "كُلف الخديوى إسماعيل راتب باشا (وهو شركسى) بقيادة الحملة بما أنه قائد الجيش، ولكنه أمره بتلقى كل أوامره من رئيس "هيئة أركان حرب الحملة" - الجنرال لورنج^(١٨) - وهو أمريكى غير ضليع فى الفن العسكرى. وكانت هيئة الأركان تتكون - فى أغلبها - من ضباط أمريكيين أما قادة الوحدات، فقد كانوا كلهم من الشراكسة الذين كانوا يعتقدون بأن الإقامة الطويلة للقوات المصرية - فى "مُصَوَّع" - ستكلف الخزنة مبالغ طائلة، مما سيجعل الحكومة المصرية تتراجع عن مشروعها؛ وعندئذ سيرجعون إلى مصر بدون قتال. لقد سمعت هذا الرأى من أحد هؤلاء القادة الشراكسة فى لحظة كان فيها مزاجه متعكراً.

"وبالإضافة إلى ذلك، كان هناك راهب فرنسي^(١١) يزور الجنرال لورنج يومياً. وعندما اطلع هذا الراهب - بدقة - على حالة الجيش المصري، تقام مع الجنرال حول التكتيك العسكري الذي يؤدي إلى إفناء قوات الحملة المصرية عند أول صدام مع الأحياء. وأبلغ هذا الراهب الفرنسي الملك يوحنا بما تم الاتفاق عليه مع الجنرال الأميركي، فشن الملك هجوماً على الحملة المصرية بجيش كثيف قوامه ٣٠٠ ألف رجل وامرأة وشيخ...

"وعند رجوع الحملة إلى مصر، استقبلت استقبالاً سيئاً لدرجة أن الخديوي قرر مثول القائد والباشاوات وقادة الوحدات أمام مجلس عسكري لمحاكمتهم. لكن في تلك الأثناء، حدث أن أحد الشراكسة - من مماليك السلطان عبد العزيز - حاول قتل بعض الوزراء العثمانيين في الأستانة، فتملك الخوف من إسماعيل وألقى قرار المحكمة العسكرية بل وأصدر عفواً عن القادة الشراكسة".

وبعد فترة وجيزة، قام إسماعيل بتسريح الضباط الأميركيين، ولم يصرف لهم أية تعويضات إلا بعد تدخل المستر فارمان - القنصل العمومي للولايات المتحدة الأميركية - الذي تفاوض طويلاً مع الخديوي حول هذا الموضوع.

ويجب علينا ملاحظة أن هيمنة العنصر التركي/ الشركسي كانت أوضح في الجيش عنها في الإدارة المدنية للدولة لأن المصريين لم يكن مسموحاً لهم بالحصول على لقب "باشا" أو الترقية لرتبة "اللواء".

لقد خلقت نكبة الحبشة "روح التضامن" بين الضباط المصريين في الجيش. ومن المؤكد أن إبقاء الحكومة على العنصر الشركسي - الذي أثبتت عجزه - في قيادة الجيش المصري (حامى التقاليد القومية) قد بذّر بذور الصراعات المستقبلية بنتائجها الخطيرة للغاية: ففي سنة ١٨٧٦، كَوّن الضباط المصريون أول جمعية سرية. وبفضل براعة عرابي في الخطابة وإخلاصه، أصبح رئيساً لها. وكان هدف هذه الجمعية هو خلع إسماعيل عن العرش.

ومع ازدياد نسبة البؤس بين أفراد الشعب، خلق السخط العام رابطة تضامنية جمعت العناصر المصرية المشتقة التي تتكون منياً نخبة البلاد: فمن جهة، تعطل التقدم

الروحي نتيجة لعدم المساواة والظلم والتعسف والبؤس مما أدى إلى انحطاط الروح وتخريبها. ومن جهة ثانية؛ فقد كان التقدم الروحي مدفوعاً ومتأثراً بالتقدم المادي، وبتمسك الأفكار الأوروبية إلى مصر، والاحتكاك بالأوروبيين "الشرفاء" الذين استفاد منهم إسماعيل لمساعدته في إنجاز الإصلاحات.

وزيادة على ذلك، منذ عهد محمد علي، تكوّن في مصر جيل من أبنائها مذكّر لذاته، ويؤيّن رجال برعوا في دراسة: الآداب والعمارة والفنون العسكرية والهندسة والفلك. وأغلب هؤلاء الرجال عاشوا تقاليد العهدين العظيمين لمحمد علي و إسماعيل، وخلقوا شعوراً بالفخر والثقة بالنفس لدى مواطنيهم المصريين. ويجب ألا ننسى بأن الطبقة المتوسطة المصرية قد تكوّنت في عهد إسماعيل^(٧)، وأن الملامح الأساسية للأمة - مثل اللغة - قد تحدّثت في عهده.

وظل المصري الحديث كما كان في الماضي؛ فهو لطيف المعشر، وكرم وساخر، ويحب المسامرة، ومتسامح ومتشكك فيما يخص الدين. وهو قذري ويحيا يومه بيومه، فردى للغاية، كفء في الجندية، قادر - بصفته مواطناً - على تنفيذ أشياء عظيمة إذا وجّه القائد الذي يفوقه. والمصري مسالم ومرتبّط جداً بأرضه، وليست لديه العقلية التجارية الموجودة لدى الشوام.

والمصري مغرم بالزراعة أكثر من التجارة، و بالأدب أكثر من العلوم أو الفنون. وهو بارع في العمل الفردي أكثر من براعته في المشاريع الجماعية. ويتصف بالانتهازية فيما يختص بالسياسة، وهو متكبّر ومعارض - في باطنه - ولكي يُظهر الاستسلام والتواضع. وهو أقل انحلالاً من اليوناني وسائر أجناس منطقة جنوب/ شرق أوروبا. والمصري قادر على مواجهة المستقبل بثقة ولكن ينقصه أن يكون طبعه مساوٍ لذكائه لكي يصل إلى مرتبة العبقريّة.

وإزداد الشعور القومي المصري الوليد قوة عندما توصّل شامبوليون لحل رموز الخط الهيروغليفي، وإنشاء المتحف، وانتشار علم المصريّات، وصحوة الدراسات التاريخية: فكل هذه العوامل ذكرّت المصريين بأصول مصر، جذّة الأمم المتعدّنة.

وكان إسماعيل هو الذى أعطى الدراسات التاريخية دفعة قوية للأمام. ويقول شاهد غيلان إن أوجوست مارييت بك^(١) - فى سنة ١٨٦٤- كان يهيمن على كل المدن القديمة وكل آثار العصر الفرعونى التى كان مكلفاً بعمل الحفائر فيها. وذلك بناءً على رغبة صريحة من والى الذى وُضع تحت تصرفه مركباً بخارياً مُخصصاً له وحده^(٢).

وفى تلك السنة (١٨٦٤) نفسها، ألّف مارييت كتاباً عن تاريخ مصر منذ أقدم العصور حتى الغزو الإسلامى، وكان هذا الكتاب "مقررًا" على طلاب المدارس المخصصة (أى العليا) فى مصر، وترجمه إلى العربية عبد الله أبو السعود^(٣) الذى كان مثقفاً متميزاً تخرج من "مدرسة الألسن" التى أنشأها محمد على. وقال المترجم فى مقدمته: "أراد الخديوى أن يوقفنا من هذا الخمود بدراسة تاريخ أسلافنا لكى نسترجع فضائلهم المجيدة، ونتمثل بهم فنعمل عملاً جماعياً لرفعة شأن مصر بصفتنا مصريين ووطنيين حقيقيين".

ونهضت الدراسات الخاصة باللغة العربية وآدابها نهضةً عظيمة كان لها أثر كبير فى إمداد مصر الحديثة العربية/ المسلمة (بتقافتها ولغتها ودينها) بأسباب إضافية للعزة والتضامن القوميين.

وترجع أسباب هذه النهضة إلى:

١- دخول الحضارة الغربية إلى مصر بواسطة الحملة الفرنسية والمبشرين اليسوعيين [الكاثوليك] والأمريكيين البروتستانت الذين استقروا فى مصر والشام واستخدموا اللغة العربية لنشر تعاليمهم. وأحرزت نشاطاتهم نجاحاً أكثر فى الشام حيث

^(١) أوجوست مارييت (Auguste Mariette) (١٨٢١-١٨٨١): عالم مصريات فرنسى. أجرى حفائر عديدة فى مواقع أثرية كثيرة واكتشف روائع أثرية منها: تمثال شيخ البلد، وخفرع، والكاتب المصرى، والرابيوم؛ وأزاح الرمال عن معبدى الدفو ودندرة. عينه سعيد باشا فى منصب "مدير مصلحة الآثار" سنة ١٨٥٨. وقاد حرباً شعواء ضد لصووس وتجار الآثار. فى سنة ١٨٦٣ أنشأ أول متحف للآثار المصرية فى بولاق. ما يزال يوجد شارع يحمل اسمه بجوار مبنى المتحف المصرى: "شارع مارييت" [المترجم].

أنشأوا المستشفيات والمدارس التي أتاحَت للمسيحيين الشوام أن يَنَلَقُوا تعليمًا مناسبًا وعملوا على نشر اللغة العربية.

٢- زيادة عدد المستشرقين في أوروبا وبلاد الشرق، وتأسيس "الجمعية الآسيوية" و"المجلة الآسيوية".

٣- إنشاء المدارس في عيذى محمد على وإسماعيل.

٤- إرسال البعثات المصرية للدراسة في فرنسا، وتمتعت هذه البعثات بتشجيع محمد على وإسماعيل، وترجمت عددًا كبيراً من الكتب العلمية التي جذّبت - بفضل منهجها ووضوحها ودقتها - اللغة العربية التي أصيبت بانقراض طوال قرون الانحطاط.

٥- إصدار المجلات والجرائد: فقد أصدر محمد على جريدة "الوقائع المصرية" الرسمية - سنة ١٨٢٨- وفي البداية، كانت "الوقائع المصرية" تُكتب باللغة التركية فقط، ثم باللغتين: التركية والعربية، ثم بالعربية وحدها (أصبحت اللغة العربية هي اللغة الرسمية في مصر في عهد سعيد باشا). وكانت "الوقائع" جريدة أدبية أيضاً.

وفي عهد إسماعيل، أصدرت الحكومة المصرية مجلّتين عسكريتين على نفقتها. وفي سنة ١٨٧٠، أصدرت مجلة طبية هي "عسوب الطب" (كان رئيس تحريرها الجراح المصرى الشَّيخ "البقلي"). وفي السنة نفسها، طبعت الحكومة مجلة أدبية للمدارس الحكومية، هي مجلة "روضة المدارس" (التي كان يحررها الأساتذة المشيرون والطلاب الناهبون). وفي سنة ١٨٧٧، حدث ازدهار كبير في مجال نشر الجرائد.

٦- ظهرت كوكبة من الكتاب العظام الذين كتبوا باللغة العربية، مثل: محمود سامي البارودى (الشاعر والسياسى الذى لعب دوراً ملحوظاً فى ثورة سنة ١٨٨٢)، وإبراهيم المويلحى (الذى كان نائراً عبقرياً وهو يشبه الأخوين "جونكور"^(٢) فى أسلوبه

(٢) الأخوان جونكور (Goncourt) هما: "إيمون" (١٨٢٢-١٨٩٦) و"جول" (١٨٣٠-

١٨٧٠) فرنسيان اهتمّا بالأدب والفن. أنشأ إيمون "أكاديمية جونكور" وهي جمعية أدبية تمنح أهم جائزة سنوية لأفضل عمل إبداعي ولا تزال تمارس نشاطها حتى وقتنا هذا ٢٠٠٨ (المترجم).

وطريقته في الوصف، وحسين المرصفي^(١) (التربوي العظيم الذي ألف كتاباً مهماً عن تاريخ الأدب العربي)، وغيرهم.

وبالإضافة إلى ما سبق، فإن الكتاب الشوام - أنفسهم - وجدوا الحماية الفعالة لدى الخديوي إسماعيل: فاستطاع البستاني تحرير موسوعة عربية عظيمة، ووفد إلى القاهرة الكثير من المثقفين الشوام، وأقاموا فيها لدرجة أن القاهرة أصبحت هي المركز الثقافي للشرق كله.

وكانت القاهرة - أيضاً - مركزاً للإسلام نظراً لوجود "الأزهر" فيها (و"الأزهر" جامعة تشبه جامعة السوربون القديمة) حيث يدرس ١٥ ألفاً من الطلاب دراسة تعتمد أساساً على تفسير القرآن الكريم والسنة النبوية. وكانت الدراسة الأزهرية تنهك ذاكرة الطلاب بحشو هائل من المعلومات النحوية (المشوشة للغاية) والحجج الفقهية (دقيقة التفاصيل والعقيدة)، وكلها كانت تحد من آفاق العقل وتمنعه من التطور لدرجة أن "الأزهر" أصبح معقلاً للأفكار المحافظة والرجعية المعادية للحضارة الغربية. وبدأت فكرة "التقدم" تظهر عندما اصطدمت "العلوم الدينية" "بالعلوم العقلية" فنشأت "العقلية النقدية" من هذا الصدام.

ثانياً: جمال الدين الأفغاني والإصلاح الديني والسياسي:

وحتى لا تتحول هذه العقلية النقدية إلى معول للهدم، كان لا بد من وجود إصلاح عبقرى يوجهها، وقام جمال الدين الأفغاني مريدوه بهذا الدور المنتظر. ويقول رينان عن الأفغاني: "الشيخ جمال الدين ينتمي للأفغان، وهو متحرر تماماً من الآراء المسبقة التي يفرضها الإسلام. إنه ينتمي إلى تلك الأجناس النشيطة التي تسكن منطقة إيران العليا - القريبة من الهند - حيث ما تزال الروح الأرية حيّة وفعالة تحت قشرة سطحية من الإسلام الرسمي. وحرية فكره واستقامة شخصيته النبيلة تجعلني أتصور - وأنا

(١) يقصد كتاب "الوسيلة الأدبية إلى العلوم العربية" وله كتاب مهم في مصطلحات الفكر السياسي والاجتماعي هو كتاب "رسالة الكلم الثمان" [المراجع].

أحادثه - بأننى أمام أحد معارفى القدماء بعد بعثه من جديد مثل: ابن سينا أو ابن رشد وغيرهما من هؤلاء العظماء الذين لا يدينون بنفس ديننا والذين تمثلت فيهم تقاليد الروح الإنسانية لمدة خمسة قرون^(٢٣).

والشيخ جمال الدين ولد فى كابول سنة ١٨٣٩. وفى سنة ١٨٥٦، أتم الدراسة فى مدينة بخارى، وقام برحلة إلى الهند والأماكن المقدسة. وبعد ذلك، شغل وظيفة حكومية فى عهد الأمير "دوست محمد خان" (توفى سنة ١٨٥٨)، ثم قاد قوات الأمير "محمد أعظم" فى أثناء حروبه العائلية التى شنها ضد وريث العرش. وكان هذا الوريث مدعوماً من بريطانيا العظمى التى ساعدته على الانتصار على أعدائه. وبعد هزيمة قوات الأمير "محمد أعظم"، غادر الأفغانى بلاده مضطراً فى سنة ١٨٦٩.

وحط الترحال بالأفغانى فى القاهرة، حيث قضى بها ٤٠ يوماً تعرّف خلالها على عدد كبير من علماء الدين ومشاهير الشوام، ثم سافر منها إلى الأستانة فى سنة ١٨٧٠. وهناك، تم تعيينه عضواً فى "المجلس الأعلى للتعليم العام"، وأستاذ كرسي فى جامعة دينية. وفى الأستانة، تمتع جمال الدين الأفغانى بالحرية لنشر تعاليمه التى تدعو إلى جعل الإسلام يتوافق مع التطور الحديث، وتقديمه على أنه غير معاد للعلم ولا للتقدم. وفسّر الأفغانى القرآن تفسيراً بسيطاً وواضحاً: فجعل هذا الدين نظاماً مرناً وحيّاً. ولكنه اضطر لمغادرة الأستانة نظراً لهجوم الرجعيين عليه، خصوصاً "شيخ الإسلام" مع أنه كان يتمتع بالحماية التى أسبغها عليه المصلحون الليبراليون (مثل على باشا وفؤاد باشا).

ورجع الأفغانى إلى القاهرة - فى سنة ١٨٧١ - وعمل على تقوية بذور حركة القومية المصرية وتنميتها. وكان الأفغانى يرى أن هذه المسألة تتطوى على شقين: سياسى ودينى؛ فقد كان يسعى لتجديد قوى الإسلام وذلك عن طريق دراسة الفلسفة والحقائق العلمية التى تحرّر العقول من الجمود العقائدى. وكان يعمل - أيضاً - على تطوير المؤسسات الليبرالية والدستورية بداخل الدول الإسلامية، وسعى لجعلها تبتعد عن تأثيرات الأوروبيين الذين كانوا يستغلونها^(٢٤).

ولما كانت مصر توافقة للتقدم ومعادية للتدخل الأوروبى فى شئونها الداخلية، فقد استقبلت جمال الدين الأفغانى بحفاوة وترحاب: فقدّم له الوالى والأوساط الحاكمة

والطبقات الشعبية كل ما كان يتناه من دعم لدرجة أن الحكومة منحت إعانة مالية قدرها ١٢٠ جنيهاً شهرياً بدون أن تطالبه بأية التزامات محددة، وسمحت له بإلقاء محاضراته في "الأزهر" حيث كَوَّن هناك العديد من المريدين. لكن سرعان ما نشبت خلافات بينه وبين الشيخ عlish، فنصحه الخديوى إسماعيل بالاعتكاف فى مسكنه. وهناك، كان الأفغانى يستقبل الشباب والموظفين ليُعلمهم أرقى المذاهب الفلسفية والاجتماعية وفن الكتابة والتأليف.

وأثر الأفغانى - أيضاً - فيمن أحاطوا به من الكبار: فأيقظ فيهم الشعور القومى، ونشر فكرة الدستور. وكان الأفغانى يتصف بطبعه الثورى العنيف (الذى تعارض تماماً مع الطبع المعتدل لشخصية محمد عبده الذى كان يؤمن بالتطور): فانغمس فى ممارسة السياسة^(٥٤)، وكانت أفكاره المتحررة فى الفقه والفلسفة تهيئ الأذهان بدون إثارة شكوك السلطات نحوه.

وفى الوقت نفسه، كانت الأفكار الليبرالية تلاقى انتشاراً واسعاً فى أوساط الطبقات الحاكمة: فقد كانت أوروبا - خلال القرن التاسع عشر - تموج بكل الحركات الدستورية، ومنها المحاولة الدستورية لمحدث باشا فى تركيا (سنة ١٨٧٦).

ووجدت هذه الأفكار الدستورية - بشكل أو بآخر - صدئى لها فى مصر، واتخذت عدة أشكال، فحتى ذلك الوقت كان رجال الدين وقياداتهم ملتزمين بطاعة الأمير حسب مبدأ "إطاعة ولى الأمر" وطبقاً للتقاليد؛ ولكنهم بدأوا يدركون خطأهم نظراً للمفاسد التى ارتكبتها الحكومة المستبدة - من ناحية - وبفضل الأفكار التى بلورها جمال الدين الأنغانى ومريدوه (التي تستمد قوتها من الدين نفسه)، ومن النماذج التى قدمها الخلفاء الراشدون وهى ملينة بمبادئ الديمقراطية والليبرالية، من ناحية أخرى.

ثم وَقَعَ حَدَثٌ يمثل ويُجسّد هذه الفكرة الدستورية وإن لم يستطع تحقيقها كما ينبغي، ونعنى بذلك سماح إسماعيل بإنشاء "مجلس النواب" فى سنة ١٨٦٦^(٥٥)

وفي مذكرات محمد عبده - غير المنشورة^(١) - ذكر: "حتى سنة ١٢٩٣ هجرية (أي سنة ١٨٧٧ ميلادية)، كان المصريون خاضعين تماماً لمشيئة الحاكم وموظفيه في تصريف أمورهم العامة والخاصة... ولم يستطع أحد أن يخطر بإبداء رأيه حول الطريقة التي تدار بها البلاد. وكان المصريون يجهلون حالة باقى البلاد الإسلامية أو الأوروبية رغماً عن وجود عدد كبير من المصريين الذين درسوا في أوروبا - منذ عهد محمد على وحتى ذلك التاريخ سنة ١٨٧٧ - أو زاروا البلاد الإسلامية المجاورة في عهد محمد على و إبراهيم^(٢)".

"ومع أن إسماعيل أنشأ - في سنة ١٢٨٣ هـ (١٨٦٦م) - "مجلساً للنواب" يفترض فيه تعليم المصريين الاهتمام بشئون بلادهم ومناقشتها، إلا أن أياً منهم لم يدرك - حتى من كانوا في المجلس - أن هذا الحق الطبيعي ملزم لحق التمثيل النيابي^(٣): إما لأن القانون منع - صراحةً - "مجلس النواب" من إبداء رأيه في اختصاصات الحكومة إلا في حدود ضيقة، وإما لأن الخديوى قد أقصد طريقة أدائه لواجباته: فقد اعتاد إسماعيل على إرسال مبعوث من لدنه لإبلاغ النواب برغبة الوالى المسبقة في اتخاذ قرار ما، فكانت المداولات الصورية تتبنى القرارات التي تتفق مع رغبات الوالى.

"والأهم من ذلك كله، من كان يجرؤ على إبداء رأى مخالف؟ لا أحد، خصوصاً مع وجود التهديد بالنفى خارج الوطن، أو مصادرة الأملك، أو الحكم بالإعدام لكل من يتقوّه بكلمة معارضة.

"وفي وسط هذه الظلمات، ظهر جمال الدين الأفغانى فى مصر، فأحاط به المريدون فوراً، وتلاههم العديد من الموظفين والأمرء المتشوقين للتعرف على الأفكار والمذاهب الجديدة التى تثير الجدل حولها، ثم قاموا بنشر هذه الأفكار فى مختلف مدن مصر، فساهموا فى إيقاظ العقول، خصوصاً فى القاهرة.

^(١) يقصد المؤلف حتى سنة نشر هذا الكتاب: سنة ١٩٣٤. ولكن طاهر الطنناحى نشر "مذكرات محمد عبده" وعلق عليها، ونشرتها دار الهلال تحت عنوان "مذكرات الإمام محمد عبده"، دت [المترجم].

"ولكن هذا الشعاع لم يصل إلى الوالى فى فلكه العالى، إلا أنه استمر فى النمو، وانتشر ببطء، وبشكل غير محسوس فى مختلف الاتجاهات حتى نشبت الحرب بين تركيا وروسيا فى سنة ١٢٩٣ هـ (١٨٧٧م). واهتم المصريون اهتماماً بالغاً بمصير تركيا - الدولة ذات السيادة على بلادهم - فتابعوا بعناية تطور الأحداث عن طريق الأجانب الذين كانوا يتلقون الجرائد من أوروبا. أمّا الجرائد المصرية، فقد كانت محدودة العدد وحديثة الإصدار، ولكنها بدأت تصف مفاجآت الحرب بعدما كانت تنشر بعض الوقائع قليلة الأهمية.

وبذلك، نشأت حركة من الآراء والمناظرات - التى كانت مجهولة حتى ذلك التاريخ - بين أنصار وقراء هذه الجرائد ومعارضيهم الساخطين، وظهرت جرائد جديدة تنافس الجرائد القديمة فى نشر الأخبار ومياجمة اتجاهاتها، كما ظهرت رغبة لا تقاوم دفعت الناس للاشتراك فى هذه الجرائد - بقوة - تفوق قوة الطغيان.

"وبمرور الوقت، بدأت الجرائد تناقش المسائل السياسية والاجتماعية الخاصة بالبلاد الأجنبية، ثم أخذت تناقش - بجرأة - المشكلة المالية المصرية التى كانت تسبب القلق للحكومة المصرية".

ثالثاً: ظهور الصحافة الحرة (١٨٧٧):

من المؤكد أن سنة ١٨٧٧ - تعتبر نقطة تحول فى مسار "المسألة المصرية"، على الأقل فيما يتعلق بتكوين الأفكار بشأنها: فالشعب المصرى قد اهتم بهذه الحرب ليس فقط لأن تركيا كانت مشتركة فيها، ولكن أيضاً لأن جيشاً مصرية - قوامه ٣٠ ألف جندى - كان يشترك بجانب تركيا فى هذه الحرب، على الرغم من أن البؤس المالى والإدارى كان يسحق مصر سحقاً بكل ما يسببه لها من آلام. وأيضاً، لأن الطبقات المصرية المثقفة وجدت أن أوروبا تستعبد مصر أكثر فأكثر، ورأت أن السيادة الاسمية لتركيا على مصر تعتبر بمثابة ضمان لعدم وقوع اعتداء أجنبى عليها

(إنجليزى على وجه التحديد) فبدأ المثقفون يقلقون - بحق - حول مصير هذه الحرب التى تهدد سلامة الإمبراطورية العثمانية ووحدة أراضيها.

ويقال إن جمال الدين الأفغانى قد أصابه الحزن بسبب تطورات الأحداث فى أثناء الحرب: فأوقف دروسه لمدة ستة أشهر تعبيراً عن الحداد^(٢٩). إن المصريين مسلمون أتقياء، فكُتِبَ عليهم مشاركة سيدهم فى آلامه برؤية آخر قوة إسلامية مستقلة وهى تعاني العذاب: فتركيا كانت تمد ظل وصايتها على كل البلاد الإسلامية بفضل وجود الخلافة الإسلامية فى الأستانة.

وفيما يتعلق بازدهار الجرائد فى تلك الفترة، علينا أن نعترف بأنه يرجع - إلى حد كبير - لتشجيع إسماعيل للأدب والفنون: فقد كان الخديوى يُسبغ حمايته وتشجيعه على الموهوبين - من المصريين والشوام - الذين اهتموا بالمسرح فى البداية ثم انغمسوا فى الصحافة وفجروا حرية التعبير. وكان إسماعيل يريد الاستفادة من هذه الحرية لمحاربة التدخل الأوروبى فى شئون مصر الداخلية، ولكن هذه الحرية انقلبت ضده بعد وقت قليل: فالتدخل الأجنبى - نفسه - قد شجعها على ذلك لأنه كان يحارب - بعنف - السلطة العليا لرئيس الدولة. إن ظهور الصحافة الحرة كان بمثابة حدث رئيسى جديد ساهم فى الإعداد لميلاد "الرأى العام" فى مصر^(٣٠).

وكان "أبو نظارة" هو أول من أنشأ - سنة ١٨٧٠ - أول مسرح عربى فى القاهرة بمساعدة من الخديوى إسماعيل الذى أطلق عليه لقب "موليير مصر"، وكان يحضر - غالباً - عروض المسرحيات الكوميديّة التى قدمها. و"أبو نظارة" هو الاسم المستعار ليعقوب صنوع اليهودى المصرى المولود فى سنة ١٨٣٩. وقد زار يعقوب صنوع أوروبا فى سنة ١٨٧٤ وقضى فيها بعض الوقت ثم عاد إلى مصر.

وفى سنة ١٨٧٧، وبالاتفاق مع جمال الدين الأفغانى ومحمد عبده، أصدر أبو نظارة جريدة ساخرة - باللغة العربية - تنتقد تصرفات الخديوى إسماعيل. وكانت هذه الجريدة تُحرر باللهجة العامية التى تتكلمها وتحبها كل طبقات الشعب المصرى. وأثرت هذه الجريدة على الجماهير، فأمر الخديوى بتعطيلها بعد صدور خمسة أعداد منها، ونفى محرريها من مصر. فاستقر "أبو نظارة" فى باريس وواصل إصدار جريدته حتى

سنة ١٩١٠^(٣١) تحت عدة أسماء، واستمر في مهاجمة سياسة إسماعيل ثم الاحتلال الإنجليزي لمصر من بعده. وتوفي يعقوب صنوع في باريس سنة ١٩١٢.

ثم جاء المثقف الشامي أديب إسحاق إلى الأسكندرية سنة ١٨٧٦ بناءً على نصيحة سليم نقاش الذي ساعده في تمثيل مسرحيات عربية، وتلقى الاثنان الدعم من الخديوى إسماعيل، ثم رحل أديب إسحاق إلى القاهرة حيث تصادق مع جمال الدين الأفغانى، وأصدر - فى شهر يوليو سنة ١٨٧٧ - جريدة "مصر" التى نشر فيها الأفغانى وتلاميذه مقالات بتوقيعاتهم. ومنذ ذلك الحين، نزل "المصلح العظيم" من برجه العاجى وفرض نفسه على اهتمام الجماهير^(٣٢).

وبعد ذلك، عاد أديب إسحاق إلى الأسكندرية وأصدر جريدتى "مصر" و"التجارة" بالاشتراك مع سليم نقاش. وفى بداية عهد توفيق - سنة ١٨٧٩ - نفته وزارة رياض باشا إلى فرنسا. وفى باريس، أصدر مجلة سياسية شهرية أسماها "مصر القاهرة" لكى "يفضح أفعال الطغاة - الذين يطلق عليهم اسم "الحكام" - وليوقظ بقايا الكرامة الشرقية، ويفتح عيون السذج لكى يطالب الجميع بحقوقهم المسلوبة وأموالهم التى ينهبها الأجانب".

وبعد إلغاء جريدتى "مصر" و"التجارة"، أصدر سليم نقاش جريدتى "المحروسة" و"العصر الجديد" ولكن لم يكن لهما أهمية تذكر .

وفى سنة ١٨٧٥، أصدر الأخوان الشاميان سليم وبشارة تكللا جريدة "الأهرام"^(٣٣) ثم "صدى الأهرام" (٩ سبتمبر سنة ١٨٧٦) التى كانت أقل أهمية من "الأهرام".

وفى يوم ٢٤ فبراير سنة ١٨٧٩، أصدر كاتب مصرى مشهور وصديق للأفغانى - هو إبراهيم اللقانى - جريدة "مرآة الشرق" الأسبوعية، لكنه ترك رئاسة تحريرها فى شهر أغسطس من السنة نفسها.

وأصدر ميخائيل عبد السيد جريدة "الوطن" فى ١٧ نوفمبر سنة ١٨٧٧، وهى الجريدة الوحيدة التى توجد لها مجموعة كاملة تغطى سنواتها الأولى^(٣٤). وفى البداية، كانت جريدة "الوطن" تهتم فقط بالحرب بين تركيا وروسيا، ولم تواتها الجراءة على

مناقشة الشئون المصرية إلا بدايةً من عدد ١٣ أغسطس سنة ١٨٧٨ عندما نشرت مقالاً عن "لجنة التفويض" وتعيين وزارة نوبار: فمذخت الخديوى واللجنة الوزارية، لكنها بدأت تتطور - رويداً رويداً - وتتجه نحو المعارضة.

وهذه المعارضة "الجريئة" ترجع إلى ثلاثة أسباب أساسية تزامنت مع بعضها بعضاً، وهى:

أولاً: السيطرة الأجنبية التامة التى تَكَرَّست عملياً - على مصر - بتعيين اثنين من المراقبين الأوروبيين فى سنة ١٨٧٦، وإرسال أوروبا لـ "لجنة التحقيق"، ثم تعيين وزيرين أوروبيين فى سنة ١٨٧٨. كما تَكَرَّست السيطرة الأجنبية فى المجال الدبلوماسى - أيضاً - عندما عُقد "مؤتمر برلين" الذى قام بتسوية نتائج الحرب التركية/الروسية.

وأوضح المسيو بنسا ما حدث بقوله^(٣٥): "دعا الأمير بيسمارك فرنسا للاشتراك فى "مؤتمر برلين". ووافقت فرنسا على الحضور، ولكن وزير خارجيتنا (المسيو وادينجتون) وضع عدة شروط مُسَبِّقة لى يجعل شئون مصر خارج مداولات "المجلس الأعلى"، وأن تُعامل على أنها مسائل تخص فرنسا وإنجلترا فقط. ووافق الأمير بيسمارك - باسم ألمانيا - على هذا الشرط المسبق كما وافقت بقاى الدول الأوروبية عليه، فقبل المسيو وادينجتون حضور المؤتمر باسم فرنسا. ولكن استيلاء إنجلترا على قبرص، والوفاق الودى بين إنجلترا والسلطان أكدا الهيمنة الإنجليزية على مصر.

ثانياً: ازدياد حدة اليأس فى مصر: ففي سنة ١٨٧٧، كان فيضان النيل منخفضاً وظهرت عواقبه السيئة فى السنة التالية (١٨٧٨). ومع ذلك، أَصْرَتِ الدول الأوروبية على أن تُسَدَّدَ مصر أقساط الديون. وبالطبع، فقد كان القُيُزُ والتَعَصُّفُ يصاحبان جُباة الضرائب.

ثالثاً: تلاشت سُلْطَةُ الخديوى، وقامت أوروبا بالتشهير باستبداده وأخطائه، ولكن هدفها المؤكَّد كان يتمثل فى مصادرة سُلْطَةُ الخديوى لصالحها هى وليس لصالح الشعب المصرى.

وتشكّلت "لجنة التحقيق العليا" بناءً على فرمان الخديوى الصادر يوم ٢٧ يناير سنة ١٨٧٨. وهذا فرمان منح "اللجنة" سلطات واسعة للتحقيق فى موضوعات: العجز المالى، وسوء استخدام السلطة، والمخالفات، إلخ إلخ... وكان من حقها مخاطبة كل الإدارات، والاستماع لكل شخص للحصول على المعلومات التى قد تحتاج إليها لإنجاز مهمتها".

وبما أن هذه "اللجنة" كانت تُجسّد التدخل الأجنبى المباشر، فقد تسببت فى إثارة السخط فى جميع أرجاء البلاد. ونظراً لأنها - أيضاً - كانت تُمثّل تدخلاً ضد الاستبداد، فقد شجعت "الرأى العام" على إثبات وجوده.

رابعاً: الوزارة الأوروبية ورد فعل مصر (سنة ١٨٧٨):

وبدأت "اللجنة" نشاطها باستعاء شريف باشا - ناظر الحقانية - لكى يمثّل أمامها شخصياً، ولكن شريف باشا قبل - فقط - أن يرد عليها كتابة وفضل تقديم استقالته بدلاً من خضوعه لها. وهذا الحادث يُعتبر دليلاً على وجود روح جديدة لم تكن معروفة منذ قرون.

وفيما يتعلّق بحكم إسماعيل الاستبدادى وعلاقته بـ "لجنة التحقيق"، فقد أوردت جريدة "الطناف" الواقعة التالية فى عدد ٦ مايو سنة ١٨٨٢: "أراد الأمير حسين إضافة ٥٠٠ فدان إلى أطيانه، وكانت هذه الأراضى فى ملك سكان قرية "صفت الملوك" - فى الدلتا - فقدم الفلاحون شكاوهم للخديوى إسماعيل لكى يُوقف مصادرة أراضيهم وأملأهم ومنازلهم. ولم يلق الخديوى بالاً لتلك الشكوى. ووصل مساحو الأراضى مُسرعين لمسح الأطيان وتحديد حدودها. ولم تحضر "لجنة التفتيش" هذه الإجراءات احتراماً لقرار حكومة إسماعيل^(٣٦)".

وكان اللورد كرومر عضواً فى هذه اللجنة، وتحدث عن الفوضى الإدارية فى مصر قائلاً: "إن بعض القوانين واللوائح توجد على الورق فقط، ولا يوجد من يفكر فى تنفيذها حتى أن كبار الموظفين المسؤولين كانوا غالباً ما يجهلون وجودها أصلاً.

وفُرضت لوائح جديدة، وزاد البعض الآخر، كما أن ضرائب أخرى تم تعديلها بدون أى مُبرّر واضح: فشيخ البلد كان يُنفذ أوامر المدير، والمدير يُنفذ أوامر المفتش العام الذى كان - بدوره - ينفذ الأوامر العليا".

"والأمر العالي" كان بمثابة القانون الذى يجب على الموظفين الحكوميين تنفيذه حتى ولو كان أمراً شفوياً، ودافعوا الضرائب لم يفكروا فى الاعتراض لا على إصداره ولا حتى على مضمونه.

وعندما مثل "المفتش العام للصعيد" عن الجهة التى يستطيع الممول أن يلجأ إليها ليشتكو من ظلم وقع عليه، رد بسذاجة ناتجة قطعاً لاعتياده الطويل على نظام يعتبره عادلاً وطبيعياً: "بالنسبة للضرائب، فإن الفلاح لا يستطيع الشكوى؛ فهو يعرف أننا لا نتصرف إلا بناء على أوامر عليا. والحكومة نفسها هى التى تطالبه بسداد هذه الضرائب. فلِمَن تريدونه أن يشكروا؟"

وسجلت اللجنة كل حالات سوء استخدام السُلطة فى تقرير^(٣٧) - بتاريخ ٢٠ أغسطس سنة ١٨٧٨ - ورفعه إلى الخديوى الذى وافق على المقترحات النهائية لهذا التقرير. وبتاريخ ٢٣ أغسطس، رد الخديوى على المستر ريفرز وبلسون قائلاً: "أما النتائج التى توصلتم إليها، فإننى متفق معكم بخصوصها، ومن الطبيعى أن أوافق عليها: فأنا الذى طلبتُ هذا التقرير لصالح بلدى. وبالنسبة لى، فإن الأمر يتعلّق بتطبيق هذه المقترحات وثق بأننى قررتُ تطبيقها بجد. إن بلدى لم تُعد جزءاً من أفريقيا بل إننا الآن جزء من أوروبا. ولذلك، فمن الطبيعى - بالنسبة لنا - أن نهجر السلوكيات القديمة ونطبق نظاماً جديداً يلائم وضعنا الاجتماعى. وأعتقد بأنكم سترون - فى المستقبل - تغييرات هائلة ستتم بأسهل مما تتصورون.

"وهذه التغييرات بسيطة وتختص بالشرعية واحترام القانون. ولن أكتفى بالوعود، فقد قررتُ البحث عن جوهر الأشياء. وكبداية توضّح مدى تصميمى، فقد كلّفتُ نوبار باشا بتشكيل الوزارة. وهذا التجديد قد يبدو قليل الأهمية، ولكنه أعّد بشكل جاد، وسترون بزوغ الاستقلال الوزارى. وهذا ليس بالشىء القليل لأنه بمثابة نقطة انطلاق لتغيير النظام، وأعتقد أنه أفضل تأمين أستطيع تقديمه للبرهنة على جدية نواياى الخاصة بتطبيق مقترحاتكم^(٣٨)."

وتشكّلت وزارة نوبار باشا بناءً على الأمر العالى الصادر يوم ٢٨ أغسطس
والذى كرّس مفهوم "المسئولية الوزارية". وصرح الخديوى قائلاً: "أريد أن أؤكد لكم
قرارى الحاسم لوضع أسس إدارتنا بالاتساق مع المبادئ التى تتنظم الإدارة فى أوروبا:
فبدلاً من "السلطة الفردية" - وهو مبدأ الحكومة الحالى فى مصر - فإننى أريد سلطة
ترسّخ مبدأ "الإدارة العامة للأعمال" وتتوازن مع مجلس الوزراء. وباختصار، ومن
الآن فصاعداً، فإننى أريد أن أحكم مع أو بواسطة "مجلس وزاري".

"وبنفس هذا المنطق لتطبيق الإصلاحات - التى أعلنتُ عنها توأ - فإننى أعتقد
بأن أعضاء مجلس الوزراء يجب أن يتضامنوا كلهم مع بعضهم البعض. وهذه النقطة
أساسية..."

وهذا المبدأ هو أساس التنظيم الحديث؛ فقبل هذا التاريخ، كانت مصر تحكم
بواسطة الخديوى مباشرةً ويعاونه بعض الأعيان الذين يرأسون الإدارات، وكانوا
مسؤولين أمامه مسئولية فردية. أمّا فى المسائل المهمة، فقد كان الخديوى يستشير
"مجلساً مخصوصاً" مكوّناً من مختلف الوزراء ورؤساء بعض المصالح الكبرى
وأعضاء آخرين يمكن اعتبارهم "وزراء بدون حقيبة وزارية".
وعيّن نوبار باشا فى مناصب: رئيس مجلس الوزراء، ووزير الحقانية [العنل]، ووزير
الخارجية؛ وكان رياض باشا وزيراً للداخلية. وحدث تجديد: فقد تم تعيين وزيرين
أوروبيين فى مجلس الوزراء المصري: المستر ريفرز ويلسون (الإنجليزي) فى
منصب وزير المالية، والمسيو دى بلينبير (الفرنسي) فى منصب وزير الأشغال
العمومية.

ولإدراك مدى تطوّر الرأى العام، سنتابع أصداء تشكيل هذه الوزارة فى
الصحافة المصرية ومنقّم تحليلاً لها: فبتاريخ ٢١ سبتمبر سنة ١٨٧٨، كتبت جريدة
"الوطن": "وصلتنا برفقة تفيد بأن الحكومة الإنجليزية قد سمحت للمستّر ريفرز ويلسون
بقبول منصب وزير المالية فى مصر". وقد مدحت الجريدة هذا الوزير وعُبرّت عن
أملها فى قيامه بإصلاح الأخطاء الموجودة.

لكنها - فى الوقت نفسه - حذرتة بقولها: "إذا لم يتعامل المستر ويلسون بإنسانية
وبحرص على مصالح المصريين، فسيحدث فى وزارة المالية مثلما حدث فى مصلحة

السكك الحديدية ومصلحة الجمارك: فمصلحة السكك الحديدية - مثلاً - كان على مبارك باشا ثم زكى باشا قد نظامها على أسس قوية، وتميزت بالنظام والدقة؛ فلم نسمع أبداً عن حدوث تصادم بين قطارين أو وقوع وفيات بسببها كما يحدث الآن!! وكان دخل هذه المصلحة يُقدَّر بمليون جنيه سنوياً، وكان كل موظفيها من المصريين، ومن المصريين فقط. ثم جاء الجنرال ماريوت الذى سَرَّح كل المصريين، وأوكل إدارة المصلحة للأجانب الذين يقبضون مرتبات عالية. وبسبب هذا الإجراء، تدهور دخلها حتى وصل إلى ثلاثمائة ألف جنيه فقط. إلخ...

وفى عدد يوم ١٧ نوفمبر سنة ١٨٧٧، عُدَّت جريدة "الوطن" أحداث السنة المنقضية: فذكرت أن الخديوى أراد تخفيض فوائد الديون، ولكن الدائنين رفضوا، فعَيَّن "لجنة تحقيق" كَتَبَتْ تقريراً مطولاً عن المظالم الموجودة فى الإدارة واستبداد سُلطة الخديوى، "ونَتَجَ عن هذا التقرير تغيير ملحوظ فى الحكومة الاستبدادية وحصلت الصحافة على قدر من الحرية".

وفى شهر ديسمبر، ظهرت فكرة إعادة تنظيم "مجلس النواب" على أسس أشمل وأكثر ليبرالية، فتحدثت جريدة "الوطن" - فى عدد ٢١ ديسمبر - عن المرسوم المنشور فى جريدة "Le Moniteur Egyptien" بتاريخ ١٠ ديسمبر - والذى قضى بأن "مجلس النواب" و"مكتب الصحافة" يتبعان وزارة الداخلية منذ ذلك التاريخ. فَعَلَّقَتْ الجريدة قائلة: "منذ زمن طويل، نتمنى إصلاح هذا المجلس الذى لا تُوجد مسئولية وزارية بدونه. وفى هذه الحالة، نريد أن نعرف أمام مَنْ سيكون الوزراء غير مسئولين عن أعمالهم: هل أمام فرنسا أو إنجلترا أو الدائنين؟"

وفى عدد ٢٨ ديسمبر، تحدثت الجريدة نفسها عن ضرورة وجود برلمان ينشر القانون والعدالة داخل البلاد: فالقانون والعدالة هما اللذان يُشجعان تطور وتنظيم كل المؤسسات. وأوضحت الجريدة أن الحكومة الاستبدادية تخلق لها أعداء فى الداخل وتثير مطامع الدول الأجنبية بسبب ضعفها الداخلى. ثم نشرت أن وزير الداخلية وَجَّه الدعوة "للمجلس" للانعقاد، وأن "المجلس" كان - فيما مضى - أداة للقهر استخدمتها الحكومة لمعاونتها فى إقرار ضرائب جديدة وابتزاز أموال الفلاحين.

وفى يوم الخميس ٢ يناير سنة ١٨٧٩، اجتمع "المجلس" فى القلعة - فى الساعة العاشرة صباحاً - وأطلقت المدافع تحية له. وهذا اليوم مهم للغاية فى تاريخ الحركة الدستورية لأنه يمثل بداية ظهور "المجلس" مع "المعارضة؛ فقد ذهب عشرة أعضاء إلى قصر عابدين للرد على خطبة العرش، ووسط حشد من الأمراء والباشاوات والأعيان، وقف عبد السلام المويلحى بك - زعيم المعارضة المقبل - وألقى بالرد التالي: "نحن - ممثلو الأمة المصرية والمدافعون عن حقوقها ومصالحها - التى هى مصالح الحكومة نفسها - نشكر صاحب السمو الخديوى لأنه أصدر قرار انعقاد "مجلس النواب"، وهو أساس كل تقدم وحارس كل شرعية. كما نشكر سموه لأنه شكّل وزارة مسنولة ستقوم بدعم المجلس، ولأن سموه سمح لهذا المجلس بالاهتمام بالشئون المالية والأشغال العمومية وكل المسائل الأخرى بهدف الحفاظ على حقوق الأمة ومصالح الحكومة... إن خطبة صاحب السمو قد أحييت فينا الأمل ببداية عهد جديد، وأحييت آمال هذه الأمة التى تتوق لأن تصبح - من جديد - أمة قوية وفعّالة، تستعيد مجدها السابق".

إن هذه المقطوعات من خطبة المويلحى بك مليئة بالإشارات والتلميحات للأحداث الجارية - حينذاك - ومن المفيد أن نذكر بأن وزارة نوبار/ ويلسون كانت وزارة غير شعبية منذ بدايتها. بتاريخ ٤ يناير سنة ١٨٧٩، كتبت جريدة "الوطن" ما يلي: "يوجد أناس يعتبرون أنفسهم مصلحين. لكنهم عندما يصلون إلى سدة الحكم، يتسببون فى أضرار أشد من التى تسبب فيها من سبقوهم؛ فإذا ألقينا نظرة على تقرير "اللجنة"، فسنعتمد بأن المستر ويلسون يرفض كل وسائل القهر لأنه يؤمن بأن ضريبة الملح والسخرة وغيرهما من المظالم.

وفى هذه السنة (١٨٧٨)، أفلس الفلاح بسبب طغيان فيضان النيل الذى ذهب بالمحاصيل والحيوانات. وفى السنة الماضية (١٨٧٧) كان الفيضان منخفضاً؛ فتركت مساحات شاسعة من الأرض بدون رى فى الصعيد، وتحول جزء منها إلى أرض بور بشكل دائم. ولذلك، يجب معاملة الفلاح بالعدل والإنصاف...

"وها نحن نعلم بأن المستر ويلسون أرسل - فى الأسبوع الماضى - منشوراً دورياً وجهه لمديرى المديریات والمأمير يأمرهم فيه بمطالبة الفلاحين بتسديد الضرائب المتأخرة عليهم والمستحقة عن سنوات: ١٨٧٦ و ١٨٧٧ و ١٨٧٨، وإلا فسُتُصانَر

محاصيل ومواشى وأراضى وكل ممتلكات من لا يُستد هذه المتأخرات. وفى هذا المنشور الدورى، أمر ويلسون المديرين والمأمير باستخدام الوسائل القاسية والظالمة التى كانوا يستخدمونها فى الماضى لجباية الضرائب. وهذه الأوامر تتناقض تماماً مع روح تقرير "اللجنة"... ومع ذلك، فلم تكن الحكومة السابقة معتادة على توقيع البيع الجبرى للأرض. وكل تلك العوامل ستجعل البيع يتم بأبخص الأسعار وستقع الأرض المباعه بين أيدي الأجانب..." وتختتم الجريدة المقال معلقة:

"إننا نأمل فى أن يضع البرلمان - الذى انعقد يوم ٢ يناير - هذه المشكلة على جدول أعماله مع مشكلة الموظفين المفصولين لأن هدوء الشعب يتوقف على هذه القرارات التى سيصدرها المجلس".

ثم ظهر شعاع أمل قوى النفوس: ففي يوم ١٨ يناير، امتدحت جريدة "الوطن" الوزارة التى وطدت حرية الصحافة وحرية الكلمة بقولها: "إن رؤية الفلاحين قادمين من قراهم للشكوى من الوضع السابق لهُو شيء غير مسبوق، لكنه يقوى أملنا فى مستقبل أفضل: ففي الماضى، لم يكن أى شخص - سواء أكان مواطناً بسيطاً أو من الأعيان - يجرؤ على رفع صوته بالشكوى. وفى أثناء جولة المستر ويلسون فى الدلتا، شجع السكان على تقديم عرائض الشكاوى لكى يحقق فيها... وسرت إشاعات تقول أن الحكومة تدرس تنظيم تأجيل سداد ديون الفلاحين، إلخ..."^(٢١)

وفى عدد يوم ٢٥ يناير، قالت الجريدة نفسها: "إن المجلس المنعقد منذ أكثر من ٢٠ يوماً لم يبحث أية مسألة مالية أو داخلية مهمة. وشعر أعضاؤه بالملل... فكيف يكون الوزراء مسئولين عن أعمالهم بدون رقابة المجلس؟"

ثم عاودت الجريدة تناول الموضوع نفسه - فى الأول من فبراير - فذكرت الموقف المزرى الذى وقفته الوزارة فى هذا الموضوع: "رجا الأعضاء السيد ويلسون - عدة مرات - لكى يأتى إلى المجلس ويدرس معهم بعض الموضوعات، ولكنه رفض. كما أن سلوك المسيو دى بلينبير لا يقل عن موقف ويلسون غرابة: فقد قدّم تقريراً مبهماً للمجلس، وكان حضوره ضرورياً لكى يوضح بعض المعلومات ويرد على بعض الملاحظات. وفى البداية، وعد بدراستها على مهل، ثم كتب لوزارة الداخلية بأنه

مُتَمَسِّك بأرائه. وهذا السلوك يتعارض مع الممارسات البرلمانية في أوروبا، وبحق لنا التساؤل عن هدفه من تقديم تقاريره للمجلس".

وهذا المقال لم يرق للحكومة لأن الجريدة احتجّت - في العدد التالي الصادر يوم ٨ فبراير - على نيّة الحكومة لتسريح الضباط المصريين، فتلقّت إخطاراً من "مكتب الصحافة" بالصيغة التالية: "نظراً لأن جريدة "الوطن" - بتاريخى ١ و ٨ فبراير - وجريدة "التجارة" بتاريخ ٣١ يناير - قد نشرتا وقائع غير صحيحة، فقد تقرر إيقاف هاتين الجريدتين لمدة ١٥ يوماً".

إن هذه الضربة الموجهة لحرية الصحافة كانت مؤثراً على وجود أزمة اقتصادية وسياسية خطيرة تمر بها مصر. وفي الواقع، فإن المجاعة استمرت في اجتياح البلاد، ولكن الإدارة استمرت في "عصر" الشعب بقسوة - خصوصاً في الصعيد - لتسديد قسط شهر مايو سنة ١٨٧٨: ففيضان النيل المنخفض (سنة ١٨٧٧) ثم الفيضان المرتفع (سنة ١٨٧٨) قد تسببا في إتلاف أغلب المحاصيل؛ ومع ذلك، أُجبرت الحكومة الفلاحين على بيع القمح مقدماً، قبل نُضجه وقبل حصاده، ثم تصديره إلى أوروبا.

وهذا الإجراء كان أحد الأسباب الرئيسية لمجاعة سنة ١٨٧٧ التي ضربت ثلاث مديريات وقُضت على ١١٥١٢ نسمة جوعاً، ثم قُضت على ٢١٦٠٤ نسمة في سنة ١٨٧٨: أى أكثر من ٣٣ ألف نسمة في سنتين متعاقبتين. ويذكر شاهد عيان أن مئات الأشخاص قد تحولوا إلى مجرد هياكل عظمية لم تكن تستطع وضع الرغيف في فمها إذا حصلت عليه^(٤٠).

إن تسوية "لجنة جوشن/ جوبير" قد فرّضت على مصر تسديد فائدة باهظة بلغت نسبتها ٧% على مبالغ لم تحصل عليها. ومنذ تلك التسوية، أصبحت مصر أرضاً لا يستطيع الإنسان العيش فيها لأن أوروبا جعلت المظالم تتراكم فوق بعضها البعض.

وظلّت الحكومة عاجزة عن تدبير مبلغ ثلاثة أو أربعة ملايين جنيه لسداد قيمة "الدين السائر" (هو عبارة عن: ثمن آلات وبضائع تم توريدها للحكومة، ومعاشات ومرتبّات) في حين أن موظفي المحاكم المختلطة والوزراء الأوروبيين كانوا يقبضون

مرتباتهم بالكامل وفى موعدها (كان المستر ويلسون - وحده - يقبض ستة آلاف جنيه).

لقد تمّ تجويع الإدارة المصرية - بالمعنى الحرفى للكلمة - بحجة التوفير، ونتيجة للتسويات الدولية - التى عُقدت فى سنة ١٨٧٦ - كان صافى إيرادات مصلحة السكك الحديدية المملوكة للدولة يذهب "لصندوق الدين" لضمان تسديد خدمة "الدين المتميز". وكانت إدارة هذا المرفق مُجبرة على تشغيله بشكل مُتدنٍ للغاية وبدون أية اعتمادات لدفع نفقات جديد؛ فلم تستطع تحسين القطارات التى كان عددها غير كافٍ أصلاً. هذا بخلاف الأخطاء الخطيرة التى ارتكبها الموظفون الأوروبيون قليلو الخبرة.

وبناءً على اتفاق سنة ١٨٧٦ - أيضاً - كان الإيراد الصافى لميناء الإسكندرية يُحوّل إلى "صندوق الدين"، ولم يكن لدى الحكومة المصرية أية أرصدة لكى تقوم بتطوير وتحديث إمكانياته التى يتطلبها حجم العمل المتزايد فيه، بالضبط كما كان الوضع عليه فى مرفقى السكك الحديدية والتلغراف.

وكان شاغل الحكومة الفرنسية الوحيد - طوال عهد هذه الوزارة - هو فصل ميناء الإسكندرية ومرفق السكك الحديدية عن وزارة المالية (التي يتولاها ويلسون) لأنهما يُضيفان عليها أهمية كبيرة سياسياً واستراتيجية... وسعت لضمها إلى وزارة الأشغال العمومية. ورغماً عن منطقية هذا الطلب، إلا أنه أذكى نار الصراع - بين إنجلترا وفرنسا - على تقسيم مناطق النفوذ الإدارى بينهما فى مصر.

أمّا "وزارة الإصلاح" - أو "الوزارة الأوروبية" - فقد بدأت مهامها بإجبار الخديوى على التنازل عن أراضيهِ (التي قُدرت قيمتها ما بين ١٠ و١٥ مليون جنيه) لصالح الدولة - أى لصالح الأوروبيين - لتسديد "الدين السائر" لدرجة أن الخديوى لم يحصل على مخصصاته المالية!! ثم سارت الوزارة على المنهج القديم الخاطئ، أى بدلاً من البدء فى إيجاد حل حاسم لمشكلة الديون، فإنها مارست الاقتراض والألاعيب والحيل المؤقتة؛ فلم تُسدّد مستحقات الدائنين المصريين ولا الأوروبيين المستوطنين، ولم تدفع رواتب جنود الجيش ولا البحرية ولا أصحاب المعاشات.

وتمسّبت الإدارة الأوروبية فى شيوع موجة إحياء عام فى البلاد. وبتاريخ ١١ يناير سنة ١٨٧٩، ذكر القنصل الإنجليزى أن "المسيو ريفرز ويلسون يأمل فى تجاوز المشاكل الملحة بعد الاتفاق على قرض روتشيلد. وفى الوقت نفسه، فإنه يؤمن بضرورة تخفيض نسبة الفائدة على "الدين الموحّد" إلا أنه لا يرى أن هذا الإجراء سيتسبب فى حدوث ضرر مماثل للضرر الذى سينشأ عن إعلان إفلاس مصر رسمياً.

"فإذا كان الوضع المالى مئوساً منه إلى هذا الحد... وإذا كان "الدين العام" لم ينخفض إلا بنسبة ضئيلة للغاية (رغماً عن التضحيات التى قدمتها مصر)، فإننى أثق فى أن المستر ويلسون سيتحمّل مسئولية خطيرة عن هذا الوضع" (٤١).

وقامت وزارة نوبار/ ويلسون بتجريد الخديوى من كل سلطاته بل ومنعته من حضور جلسات مجلس الوزراء مع أن المرسوم ينص على أن "الخديوى يحكم مع أو بواسطة وزرائه. وبعدما سُلِّت الوزارة المختلطة من الخديوى كل مظاهر السُلطة التنفيذية - حتى الشكلية منها - أرادت بالمثل اغتصاب كل السلطات التشريعية من نواب البلاد. وكان تقرير "لجنة التفيتش العليا" قد اعترض على القوانين الضريبية الموجودة وطُرُق جبايتها. وكننتيجة منطقية لهذا التقرير، أصدر الخديوى - قراراً - بتاريخ ٦ يناير سنة ١٨٧٩ - كلف فيه اللجنة المذكورة بـ"إعداد مشاريع قوانين خاصة بكل المواضيع التى درستها".

وكان نوبار معارضاً بشدة "إنشاء هيئة تشريعية أجنبية فى مصر": فهو لم يكن يريد إلغاء سلطة الوالى المطلقة لكى يضعها فى يد خمسة أفراد يحمل كل منهم لقب وزير. ولذلك، واستكمالاً لتشكيل ٢٦ أغسطس، اقترح نوبار تكوين لجنة من بعض الأعيان لصياغة القوانين المطلوبة، ولكن زملاءه رفضوا فكرته، وقال دى بليينير "إن العدالة تعوق الإدارة الجيدة".

لقد أخطأ نوبار عندما ترك نفسه يقوم بتنفيذ ما يريده الأجانب، وعندما تجاهل تماماً سلطة الحاكم، وعندما أراد إنشاء هيئة جديدة - بدلاً من "مجلس النواب" - لكى تضع مدونة القوانين.

ولم يقف الأمر عند هذا الحد؛ ففي مجلس الوزراء، أعلن ريفرز ويلسون ما يلي: "أيها السادة، لا بد من تسريح الجيش . لقد قال جلادستون إن الجيش يتبع وزارة المالية، ويجب علينا أن نتصرف على هذا الأساس". إن اقتراح تخفيض الجيش يعتبر إذن دليلاً على أن الوزارة كانت بصدد تنفيذ برنامج رسمته أوروبا لها. وصرح الضباط المصريون علانية: "إن نوبار وويلسون يعملان سوياً لتسليم مصر إلى إنجلترا"^(٤٢).

وقامت الوزارة بتسريح جزء كبير من الجيش، وأعطت ٢٥٠٠ ضابط نصف راتبهم المعتاد بدون أن تسلمهم رواتبهم المتأخرة المستحقة عن الفترة السابقة التي تراوحت ما بين ١٢ و ١٨ شهراً. وأثار هذا الإجراء سُخْطاً عاماً على المستويين الاقتصادي والسياسي: ففي يوم ١٨ فبراير تظاهر المئات من الضباط أمام وزارة المالية، وسبوا نوبار وويلسون، واضطر الوالي للذهاب فوراً إلى مكان الحدث ومعه قوات من الجيش لفض هذا التجمع.

ويبدو أن الضباط قد سَعَوْا لإضفاء صبغة شعبية على مظاهراتهم: فهم قد حرصوا على إشراك "مجلس النواب" معهم. وفي العدد الأول من جريدة "مرآة الشرق" - الصادر يوم ٢٤ فبراير - نشرت الجريدة ما يلي: "في يوم الثلاثاء الماضي، توجهت مجموعة من الضباط إلى "مجلس النواب" في الساعة العاشرة صباحاً. وبعدما ألقوا خطاباً توضّح مدى بؤسهم، اختار الضباط ١٢ من الأعيان - من بين أعضاء المجلس - واتجهوا مباشرة بصحبتهم إلى وزارة المالية..."

إن هذا التصرف قد بيّن للجيش مدى قوته. فمنذ ذلك اليوم، أصبح الجيش عضواً فعّالاً في حركة المعارضة مثله مثل "المجلس" تماماً، وتخلّى الخديوى عن سلبيته الظاهرة وأصر على إقالة نوبار باشا حرصاً على الأمن العام.

ولكى نفهم جيداً مدى انعدام شعبية نوبار باشا، يجب أن نتذكر الأسباب المباشرة لكراهية الشعب له، وهي:

١- انحيازه للأجانب.

٢- وخنق حرية الصحافة.

٣- ولامبالاة حكومته بـ "مجلس النواب" وكأنه غير موجود.

٤- ولامبالاة حكومته تلقائياً بالحاكم الذى لم تستشره أبداً.

وهذه الأسباب مجتمعة كانت كافية لأن تصبح حكومته - تلقائياً - حكومة غير شعبية.

أما الأسباب العامة لفقدان الحكومة ثقة الشعب فيها فسنجدها ملخصة فى لوحة رسمها مراسل جريدة Times من الأسكندرية بتاريخ ٢٣ فبراير: "إن مرتبات الموظفين المصريين يتأخر صرفها بشكل رهيب. وسبق للجنة التفتيش وأن قدّمت مذكرة بخصوص هذا الموضوع منذ تسعة أشهر، وصدر قرار بصرف المرتبات لكنه لم يُنفذ. ويُضطر موظفو الحكومة للاقتراض بالربا من المرابين لكى يعيشوا. وفى الوقت نفسه، تسدد الحكومة بانتظام الفوائد الباهظة للدائنين فى أوروبا.

"إن مصر فى وضع لا يسر؛ فالسخط يتزايد بين صفوف الجيش وتتفشى الفوضى فى أرجاء الحكومة. وتمثّل الحكومة المصرية حالة شاذة لأن "مجلس الوزراء" يحكم بدون تعاون مع رئيس الدولة، ورئيس الدولة مُستبعد عن حكومة بلاده، والإدارة تقع بشكل مضطرب فى أيدي الأوروبيين، والمواطنون مُستبعدون عن شغل أى منصب عال. ولكن، على الرغم من كل شيء، فإن مصر للمصريين".

وكان الرأى العام الفرنسى وبعض الأمريكيين^(٤٣) يعتبرون نوبار باشا موالياً لإنجلترا. ومن المؤكد أن نوبار باشا كان مُنغمساً فى شئون السياسة الخارجية بالضبط كما كان رياض باشا مُنغمساً فى شئون السياسة الداخلية. وكان نوبار يحظى بثقة الخديوى فى هذا المجال، واستطاع تقديم خدمات جليلة لمصر عندما نجح فى كل المفاوضات التى أجراها باسمها فى الأستانة وأوروبا حول:

١- حل الخلاف مع شركة قناة السويس.

٢- وموضوع الفرمانات التى عززت الاستقلال الإدارى لمصر.

٣- وإنشاء نظام "المحاكم المختلطة" التى سهّلت إجراءات العدالة.

ثم حدث تغيير في المواقف، إن المستر ديسى - وهو من إنجلترا - كان يعرف نوبار، وهو يعطينا - بدون قصد - معلومات حول هذا التغيير فيقول: "منذ أن تشكلت لجنة كيف" سنة ١٨٧٦، اقتنع نوبار بأن ضخامة الديون - التي تعاقدت مصر عليها في عهد إسماعيل - ستؤدي حتماً إلى التدخل الأجنبي.

"وكان نوبار يشرح لى - دائماً - الأسباب التي تجعله يعتبر أن إنجلترا مؤهلة لممارسة السلطة الدائمة في مصر أكثر من أية قوة أوروبية أخرى أو أى تحالف للقوى. وكان مقتنعاً بأن تدخل إنجلترا الفعال سيكون في صالح مصر، وبأنه أقل ضرراً - بل وقد يكون أكثر نفعاً - من أى تدخل لأية دولة أوروبية أخرى... وجاء نوبار إلى لندن (سنة ١٨٧٧) لكي يطرح أفكاره على الحكومة البريطانية، واختارنى بصفة المتحدث باسمه أمام الصحافة البريطانية.. وفي شهر ديسمبر سنة ١٨٧٧، نشرت مجلة "Nineteenth Century" مقالة عن موضوع ديون الخديوى أحدثت تأثيراً عظيماً..."

ثم تناول المؤلف الفكرة الرئيسية قائلاً: "والسبب الأساسى للاضطرابات المالية في مصر يرجع إلى أن الخديوى استولى - طوال عشر سنوات - على مساحة مليون أكر، أى خمس الأراضي الزراعية في البلاد^(١٤)". ولسنا بحاجة إلى القول بأن هذه الفكرة تعتبر تفسيراً ساذجاً ومنحازاً مع أن لجنة التحقيق قد اهتمت به وطالبت في قرارها "بتخصيص كل أراضي" الدائرة السنية" لسد عجز الميزانية".

وعاد نوبار إلى مصر في شهر أغسطس سنة ١٨٧٨، وساند اللجنة بدون أن يكون عضواً فيها. وبمناسبة تشكيل الوزارة الجديدة، وعند قراءة بيانات الخديوى التي كرر فيها - علناً ورسمياً - وعده بقبول قرارات اللجنة، يبدو لنا أنه كان يتنبأ بفشل هذه اللجنة فشلاً منوياً أكثر من الذى حدث بالفعل.

لقد كانت مظاهرة يوم ١٨ فبراير بداية للتحرك، وهى - إلى حد ما - التي صنعت الحركة الماسونية التي لعبت دوراً مهماً في أحداث السنتين الأخيرتين من حكم إسماعيل: فجمال الدين الأفغانى كان يخشى من استبداد إسماعيل على الدعاية السياسية التي كان يريد القيام بها، فأجرى اتصالات مع الماسونيين الإيطاليين واتفق معهم على إنشاء "محفل الشرق العظيم" في الإسكندرية حوالى سنة ١٨٧٨. وقبل هذا المحفل عضوية صحفيين مصريين وشوام منهم: إبراهيم اللقاني وأديب إسحاق وسليم نقاش

وعبد السلام المويلحي (رئيس مجلس النواب) واثنان من الضباط الذين قادوا المظاهرة هما: لطيف سليم وسعيد نصر، وآخرين غيرهم.

وفى تلك الأثناء، وصل القنصل الإنجليزي- بورج - وحُثِم على الانضمام للماسونية الإنجليزية: فأصبح محفل "كوكب الشرق" تابعاً لمحفل "إنجلترا الأعظم". وفى وقت وجيز، أصبح "محفل كوكب الشرق" يضم حوالى ٣٠٠ عضو من نخبة المجتمع المصرى كان من بينهم: ولى العهد- الأمير توفيق- وشريف باشا وبطرس باشا وسليمان أباطة باشا ومحمد عبده وسعد زغلول، وضباط من الجيش وعلماء دين ونواب فى المجلس؛ فجمع هذا المحفل بين جنباة ممثلى الطبقات الحاكمة والمثقة، وكان يشجع تبادل الأفكار بين الرجال العارفين بخبايا السياسة وأسرار الحكومة، وخلق بينهم رابطة من التعاون والتعاقد، وتشكل بذلك جنين "الحزب الوطنى" الذى سينمو ويتخذ الأبعاد التى نعرفها.

إن تمرد يوم ١٨ فبراير قد خرج من عباءة هذا التضامن الماسونى. ولذلك، عندما سَجَنَت السلطات الضباطين الماسونيين (لطيف سليم وسعيد نصر)، اجتمع محفل "كوكب الشرق" فى الليلة نفسها- برئاسة جمال الدين الأفغانى- وأرسل برقيتين للخديوى إسماعيل وولى عهد إنجلترا (الرئيس الأعظم لمحفل لندن الماسونى) للمطالبة بالإفراج عن الضباطين. وبالفعل، أطلق سراحهما بعد أربعة أيام بناءً على تدخل القنصل الإنجليزي^(٧).

وفى يوم ١٩ فبراير سنة ١٨٧٩ - أى بعد التمرد بيوم واحد - كتب القنصل العام الفرنسى (المسيو جودو) تقريراً إلى وزير خارجية بلاده ذَكَرَ فيه: "مع أن النظام مستتب منذ أمس، إلا أن المسخط العنيف يُسيطر على المواطنين [المصريين] وما يزال الوضع حرجاً للغاية. وفى هذا الصباح، جاءنا نوبار باشا وأخبرنا (المستر فيفيان وأنا)

^(٧) لمزيد من المعلومات عن الماسونية ونشاط أعضائها فى تلك الفترة، نرجو مراجعة الدراسة المعنونة "الماسونية فى مصر ونشاطها السياسى والاقتصادى والاجتماعى ١٧٩٨ - ١٩٦٤"، وهى رسالة جامعية لوتل إبراهيم النسوقى والتى حصل بها على درجة الماجستير تحت إشراف أ.د/ أحمد زكريا الشلق من كلية الآداب بجامعة عين شمس (٢٠٠٥)، ونشرت مؤخراً فى سلسلة "مصر النهضة" تحت عنوان "الماسونية والماسون فى مصر"، عدد ٧٣، دار الكتب والوثائق القومية، ٢٠٠٨ [المترجم].

بأنه لم يعد يضمن استتباب الأمن العام، ورجانا أن نحصى حياته وحياة زملائه الوزراء. فذهبنا لمقابلة الوالى وطلبنا منه العمل على ضمان استتباب الأمن. فرد علينا بأنه يتحمل المسؤولية كاملة فى هذا المجال" لو اشترك هو فى الحكومة وإذا خرج نوبار منها". فقدم نوبار استقالته".

فرد عليه المسيو وادينجتون - وزير الخارجية - بما يلي: "بَلَّغَ الخديوى بأن حكومتى فرنسا وإنجلترا قد قَرَرَتَا التحرك سوياً فى كل الأمور المتعلقة بمصر، ولن يُجرى أى تغيير فى شأن التسويات السياسية والمالية التى أقرها الخديوى مؤخراً".

وأخيراً، وافقت الحكومتان [الفرنسية والإنجليزية] على تعيين الأمير توفيق فى منصب رئيس مجلس الوزراء [المصري] بشرط ألا يخضّر الخديوى جلسات الحكومة، بل إنهما قَرَرَتَا ما هو أخطر: فأصبح للوزيرين الأوروبيين فى مجلس الوزراء المصرى أن يستخدموا - معاً - "حق الفيتو" ضد أى قرار لا يوافقان عليه^(٤٥)".

وبتاريخ ١٠ مارس، وَجَّه الخديوى إسماعيل خطاباً إلى الأمير توفيق يكلفه فيه بتشكيل الوزارة، ويعلن موافقته على هَذَيْن الشرطين مع إيداء بعض التحفظات قائلاً: "عندما أنشأت هذا النظام الجديد للأوضاع، لم أَكُنْ أَفكر أبداً فى الانفصال عن وزرائى، بل على العكس فأبنتى أرغب فى أن أظل مرتبطاً بهم ارتباطاً وثيقاً".

ولكن فور تشكيل الوزارة، وقع حادث جديد أهاج النفوس وشجع على زيادة فَوْزَانِيَا: فقد حان موعد تسديد فوائد دين سنة ١٨٦٤ فى الأول من أبريل سنة ١٨٧٩، وهو الدين الذى يضمّنه "قانون المقابلة"، وكانت هذه الفوائد تصل إلى ٢٤٠ ألف جنيه إسترليني. وحتى يوم ٢٨ مارس، بَلَّغَ العجز لدى اللجنة ١٩٦ ألف جنيه إسترليني من أصل المبلغ المستحق سداده: ففكر المستر ويلسون فى إلغاء "قانون المقابلة". وكان هذا القرار سيمحى - بجرّة قلم - حقوق الدائنين المصريين التى تبلغ حوالى ١٤ مليون جنيه دفعها أثرياء البلد، فقبولت هذه الفكرة بمعارضة شديدة للغاية.

وأعذت الحكومة خطة ترتكز على إعلان أن مصر بلد غير قادر على مواجهة التزاماته، واقترحت تأجيل دفع قسط الدين - الذى حل موعد استحقاقه فى الأول من أبريل - وتخفيض نسبة الفائدة إلى ٥% فقط. وأدّى الإعلان عن قُرْب إعلان إفلاس

مصر إلى الإجهاز تماماً على مصداقية الإدارة الأوروبية لدى الشعب المصري، تلك الإدارة التي عجزت - منذ سنة ١٨٧٦ - على إدخال إصلاحات حقيقية في البلاد. ورفضت مصر مجرد فكرة تخفيض نسبة الفائدة التي اقترحتها المستر ويلسون "بشرط أن تكف الأيادى الأوروبية عن التدخل فى الشؤون المالية والسياسية لمصر"^(١٧). وتلاشى نفوذ الخديوى وأصبح فاقداً للأهلية السياسية^(١٨)، فألقى بكل ثقله إلى جانب المعارضة.

ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد: ففي بداية شهر أبريل، ذهب رياض باشا - وزير الداخلية ونائب رئيس "لجنة التفتيش" - إلى "مجلس النواب" للإعلان عن فض النورة البرلمانية فيمنع بذلك "المجلس" من مناقشة المشروع المالى الجديد الذى قدمه ويلسون. فحدثت مظاهرة غير متوقعة بالمرّة.

وذكر مراسل جريدة Times^(١٩) ما يلي: "أنت الأحداث الأخيرة فى مصر إلى نتائج غريبة: فالسلطات المصرية قبلت المساعدة الأجنبية لإعادة تجديد قوى البلاد، فنشأ عنها ميلاد حزب وطني يعارض - صراحة - تدخل أية حكومة خارجية، ويعمل - علناً - على أن تصبح "مصر للمصريين". ويرأس الخديوى هذا الحزب ويسانده مجلس الأعيان المصري ورجال الدين. ونجح" الحزب الوطني "نجاحاً باهراً فى أوساط الشعب المصري لدرجة أنه استطاع توحيد أغلبية المواطنين المصريين حول الخديوى باعتبار أنه (أى الخديوى) يعارض المؤامرة الأنجلو/ فرنسية...

"أما الحكومة الجديدة فتتعامل - عملياً - مع هذا الحزب باعتباره شيئاً لا لزوم له، ولكن قادة الأمة يؤيدونه فى نضاله... وحتى الجماهير - التى تجهل تماماً واجبات المواطن الأساسية - أصبحت تتابع أخباره بشكل فوري وتناقشها بحرية أكثر من ذي قبل. وفى بداية الأمر، كانت الجماهير تنتظر أن يأتى "ويلسون" (كما يطلقون عليه هنا) بالمعجزات، ولكنها أصبحت - حالياً - ساخطة عليه لأنه لم ينجز ما كانت تنتظره منه...

"ولم يُعد "مجلس النواب" يستحق الازدراء كما كان من قبل لأن أعضائه أبدوا - فى عدة مواقف - مظاهر تدل على الحياة والاستقلالية، خصوصاً الموقف الأخير: فقد

ذهب رياض باشا - وزير الداخلية - للمجلس لى يقض انعقاد الدورة البرلمانية رسمياً، وألقى خطبة مجاملة رفيقة للنواب، وشكرهم على خدماتهم، وأعلنهم بأن مهمتهم قد تمت على خير وجه. لكنه فشل فى القيام بدور أوليفر كرومويل^(٨) لأن "المجلس" رفض أن ينفّض. وتحدث أحد الأعيان بالنيابة عن زملائه^(٩) معلناً رفض قبول مجاملات الوداع، وأعلن أن النواب لم يفعلوا شيئاً بعد وما يزال أمامهم الكثير ليفعلوه فى مراقبة أداء الوزراء؛ ولهذا السبب، فإنهم يرفضون فض الدورة البرلمانية والانصراف، وأنذره زملاؤه بالإجماع (كما فعل الأعيان فى بلاط فرساي عندما التقوا حول ميرابو^(١٠) فى أثناء الحادثة الشهيرة).

"وأكمل البرلمان المصرى جلساته بلا انقطاع، وأصبح يطالب بضرورة أن يخضع كل الوزراء - مصريين وأجانب - لإرادته، وأن يكونوا مسئولين أمامه عن إدارتهم لشئون وزاراتهم. إن النواب - والحق يقال - يريدون تحويل هذا الكيان الذى يشبه الحكومة إلى حكومة حقيقية ومسئولة".

ووعده رياض باشا برفع هذا الموضوع إلى الوالى والوزارة. لكن المجلس وجه له - فى اليوم نفسه وفى وزارة الداخلية - رسالة يشرح له فيها أسباب الموقف الذى اتخذته الأعضاء. وفى هذه الرسالة، طالب المجلس بعدة مطالب منها:

١- الحصول على دستور يُتيح للمجلس أن يصبح أداة قوية للإصلاح كما هو الحال فى بلغاريا.

٢- إصدار تشريعات تضمن حرية الصحافة.

^(٨) أوليفر كرومويل (١٥٩٩ - ١٦٥٨) سياسى بيوريتانى إنجليزى كان يمثل الطبقة الوسطى - فى الريف والمدن - فى البرلمان. عارض الملك وهزم قواته، ثم طرد النواب الملكيين من البرلمان. حاكم الملك تشارلز الأول، وأداته، ثم حول النظام الملكى إلى النظام الجمهورى [المترجم].

^(٩) ميرابو (Comte de Mirabeau) (١٧٤٩ - ١٧٩١) خطيب وسياسى فرنسى دعا لإقامة ملكية دستورية فى فرنسا. كان عضواً فى محفل ماسونى. رفضت "طبقة النبلاء" ترشيحه فى البرلمان (مع أنه ينتمى إليها طبقياً) ولكن "نواب الشعب" انتخبوه ممثلاً لهم. لعب ميرابو دوراً هاماً فى بداية الثورة الفرنسية مدافعاً عن حرية الصحافة، وشارك فى كتابة "إعلان حقوق الإنسان والمواطن" [المترجم].

٣-إصدار تشريعات تضمن المساواة في دفع الضرائب بين الأوروبيين والمصريين^(٥١).

وكانت جماهير الشعب المصري - خصوصاً النخبة - تؤمن بأن التدخل الأوروبي المتزايد في الشؤون الداخلية لمصر ناتج عن ضعف الحكم الفردي الاستبدادي الذي يمارسه إسماعيل. وأمنت الجماهير المصرية - ونخبها - بضرورة وجود حكومة قوية تستند إلى تأييد البرلمان وتتقوى به، وتكون مسؤولة أمامه عن تصرفاتها؛ وبذلك تستطيع مقاومة تشدد المطالب الأجنبية، وتستطيع- أيضاً - تحرير البلاد بشكل تدريجي من التدخل الأوروبي بإصلاح الإدارة المحلية.

وهكذا تشكلت حركة دستورية قادها عبد السلام المويلحي بك في "مجلس النواب"؛ أما في خارج المجلس، فقد كانت قيادتها لشريف باشا بطل الوطنية المصرية في أواخر أيام إسماعيل^(٥٢). وكُن الاثنان - المويلحي وشريف - ماسونيين وصديقين لجمال الدين الأفغاني. وكان الأمير توفيق (الذي تولى منصب رئيس الوزراء بدلاً من نوبار) هو أيضاً من أنصار الدستور، وكذلك كان محمود سامي البارودي (رفيق عرابي في الثورة المقبلة).

إن حُب العدالة - أو بالأحرى كراهية القهر، خصوصاً القهر الأجنبي - قد صهر العنصر المصري مع بعض العناصر التركية/ الشركسية في بوتقة واحدة، فأصبحوا جسداً واحداً هو: الأمة المصرية؛ ولذلك سجد أن شريف باشا والبارودي^(٥٣) - وغيرهما من ذوى الأصول التركية والشركسية - قد قاموا بدور ملحوظ بصفتهن مصريين في جميع الأحداث التي وقعت في مصر قبل وفي أثناء ثورة عرابي باشا.

وعَلَّق أحد الأتراك على هذا الوضع قائلاً: "لم يكن موجود سوى حزب سياسي واحد في مصر والشرق أطلقت عليه اسم "حزب المتعاطفين للعدالة"^(٥٤). وكان هذا الحزب يضم - أيضاً - بين صفوفه عناصر شامية في غاية النشاط كانت تؤمن بأنها - عندما تدافع عن قضية العدالة في مصر - فإنها تدافع في الوقت نفسه عن قضية الشرق كله".

لقد كانت مصر بحاجة إلى محاكم عادلة تُقيم ميزان العدل، وإلى مؤسسات ليبرالية كما هو الحال في أوروبا، فكان "مجلس النواب" بمثابة بذرة لهذه المؤسسات. وتأسس هذا المجلس لأول مرة في نهاية سنة ١٨٦٦: فيتاريخ ٢٨ أغسطس، صدر أمر عالٍ أرسى مبدأ الحكومة المسنولة وجسّد فكرة الدستور. وكانت الظروف في صالح المجلس، فقام بدوره بجدية منذ الثاني من يناير سنة ١٨٦٦: فعلى الرغم من أنه أنشئ على أسس غير ليبرالية تماماً، إلا أنه تحوّل إلى برلمان تكفل بالدفاع - بوضوح - عن مصالح البلاد^(٥٥).

وكان المشروع المالي - الذي قدمه المستر ويلسون للخديوي - يضر بشدة بمصالح البلاد لأنه طالب بإلغاء "قانون المقابلة": فكُون شريف باشا وراغب باشا وشاهين باشا (وهم وزراء سابقون)، وحسن باشا راسم (الرئيس المقبل لمجلس النواب)، والسيد البكري (شيخ مشايخ الطرق الصوفية) حلقة أحاطت بالخديوي؛ وقَدّمت خطة مالية مُضادة لمشروع ويلسون، ومشروع لتنظيم تمثيل نيابي وطني حقيقي، ولتحرير البلاد من نير الوصاية الأجنبية.

وبتاريخ ٦ ربيع الآخر سنة ١٢٩٦ هـ (٢٩ مارس سنة ١٨٧٩م)، بانز المجلس ورفع للخديوي عريضة وقّع عليها كل النواب المتواجدون بالقاهرة، وجاء فيها: "عند تشكيل الحكومة الجديدة المسنولة، أُلقيت خطبة في "مجلس النواب" أعلنت وأكدت كل حقوقه. ولكن تصرفات بعض الوزراء كانت مخالفة لهذا البرنامج لأنهم - في مناسبات عدة - اغتصبوا حقوق "المجلس" التي كانت مصونة حتى لحظة حدوث هذه التعديلات واعتبروا قراراته مجرد حبر على ورق. وأيضاً، فإن "مجلس الوزراء" لا يُقيم اعتباراً لقراراتنا؛ فقد علمنا أنه رَفَعَ لسموكم مشروعاً يهدف إلى إعلان إفلاس الحكومة، وإلغاء "قانون المقابلة". إن هذا المشروع يُشكّل إهداراً لكل الحقوق التي اكتسبها أولئك الذين دفعوا أموالهم بناءً على هذا القانون. وهذه التصرفات كلها تضر بمصالحنا وتُجحف بحقوقنا ولن نقبل أبداً تنفيذها. لقد درس "مجلس النواب" الوضع المالي في البلاد، ونحن واثقون بأنه سيبيّز قُصارى جبهه لمساعدة الدولة في إجراء تسوية عادلة لكل ديونها ومصرفاتها".

وكانت خطة ويلسون المالية تهدف فقط:

١- إلى إلغاء ديون الدولة تجاه الشعب (الذى يتم "عصره" بشتى الوسائل).

٢- تسديد الأقساط - غير الإنسانية - للديون الخارجية.

ولتحقيق هذه الخطة، اقترح ويلسون ما يلي:

١- إلغاء "قرض الروزنامة" (الذى اكتتب فيه المصريون بمليون و ٨٧٨ ألف

و ١٠٠ جنيه).

٢- إلغاء سندات "قانون المقابلة" (قيمتها ١٤ مليون جنيه).

٣- زيادة الضرائب المفروضة على "الأراضي العشورية" (التي كانت تتمتع

ببعض الامتيازات منذ عهد محمد علي).

وباختصار شديد، فقد كانت كل مقترحات "الخطة المالية" لويلسون تهدف إلى

إلغاء "السندات" العامة التي اعترفت بها التسويات السابقة. وفي هذه الحالة، فإن

الخسارة ستقع - فقط - على رأس الدائنين المصريين وحدهم: "إذا نُفِذَت مثل هذه

الإجراءات، فسينتج عنها - خلال بضعة سنوات فقط - الخراب التام للطبقة المصرية

الوحيدة التي ما تزال لديها ملكية ذات قيمة إنتاجية صافية. وبشكل موضوعي، ستتزع

من هذه الطبقة أملاكها بالطريقة نفسها التي استخدمت لنزع ملكيات الخديوى

وأُسْرَتْه^(٥٦)."

خامساً: الوزارة القومية ورد فعل أوروبا (سنة ١٨٧٩):

وأمام كل هذه الأخطار التي كانت تهدد المستقبل السياسي والاقتصادى لمصر،

اتحد كل قادة الرأي وكل الطبقات فأصبحوا كرجل واحد لطردهم الأجنبي الذى يلقي بظله

على تاريخها: ففي الخامس عشر من أبريل، اقترح الأعيان وأصحاب الرتب الرفيعة

والموظفون (المدنيون والدينيون والعسكريون) خطة مالية سبق وأن ناقشوها فيما بينهم،

ثم رفعوها للخديوى مصحوبة بعريضة تقدم بهما (الخطة والعريضة) وقد يتكوّن من

ممثلين رجال الدين ونواب المجلس والأعيان وأصحاب الرتب الرفيعة والموظفين

(المدنيين والعسكريين).

ووقع على هاتين الوثيقتين أبرز شخصيات مصر، وصَدَّقَ صاحب السعادة شريف باشا على صحة توقيعات "الذوات"، وصَدَّقَ صاحب السعادة راتب باشا (وزير الجهادية السابق) على صحة توقيعات العسكريين، وصَدَّقَ الشيخ البكرى على صحة توقيعات العلماء ورجال الدين والتجار والأعيان، وصَدَّقَ أحمد راشد باشا على صحة توقيعات أعضاء المجلس، بل إن أصحاب السعادة: شريف باشا وراتب باشا وأحمد باشا والشيخ البكرى وضعوا أختامهم على كل صفحات الوثيقتين^(٥٧).

ولم تُشر هذه الخطة أبداً إلى إلغاء دَين نظرى بلغت قيمته ٩٠ مليون جنيه ولا إلى أن الدين الحقيقي - الذى تسلمته مصر فعلاً - قد تم سداده مع نسبة فائدة قدرها ٥%، بل إن الخطة أقرت كافة التسويات التى عُقدت.

وأعلن الموقعون أنهم يتبرعون للدولة بمبلغ مليون و ١٠٠ ألف جنيه لدفع فائدة الدين التى يحين موعد استحقاقها فى الأول من مايو بالإضافة إلى نسبة ١% هى قيمة استهلاك الدين، علماً بأن ٩٥٠ ألف جنيه - من هذا التبرُّع - يجب دفعها خلال ٣٠ يوماً فقط. إن هذه التضحية العظيمة قد ثَمَّت لتحرير البلاد مما اعتبره المصريون احتلالاً أجنبياً^(٥٨).

ونظراً لأهمية العريضة المرفقة مع الخطة المالية، سنقوم بعرض خطوطها الأساسية: لقد تشاورنا فيما بيننا، وقررنا أنه من واجبنا اقتراح مشروع مضاد يهدف إلى حماية حقوق الطرفين: المواطنين والدائنين الأجانب.

"ولتحقيق هذا الهدف، فإن أول شرط هو: أن يتفضل صاحب السمو ويُنعم على مجلس النواب بالصلاحيات والسلطات - التى تحظى بها المجالس النيابية الأوروبية - فيما يتعلق بالشئون الداخلية والمالية.

"ويجب تعديل القانون الحالى الذى يُنظم انتخاب النواب لكى يصبح مثل قوانين الانتخابات السارية فى أوروبا.

"وسيحضر النواب الدورة البرلمانية المقبلة وهم مُنتخبون فى ظل القانون الحالى. لكن أثناء انعقاد هذه الدورة، سيقوم مجلس الوزراء بإعداد مشروع قانون

انتخابي جديد يُطوّر من صلاحيات النواب ويقدمه للمجلس. وعندما يصوت عليه المجلس بالموافقة، سيُرفع إلى صاحب السمو للتصديق عليه.

وسيُقوم صاحب السمو الخديوي بتعيين رئيس مجلس الوزراء، ويُكلفه بتشكيل الوزارة. وهذا الاختيار سيخضع لرغبة سموه وهو الذي سيُصدق عليه. وسيكون مجلس الوزراء مستقلاً في أعماله ومسئولاً أمام مجلس النواب عن كل تصرفاته المتعلقة بالشئون الداخلية والمالية للبلاد.

وختاماً، فإننا نلتبس من صاحب السمو الخديوي بأن يُعيّن مراقبين أوروبيين للإشراف على الإيرادات والمصروفات."

وهناك ثلاثة أفكار رئيسية تتضح في هذه الوثيقة:

أولاً: إن المصريين الممثلين قانوناً هم الذين بادروا بتقويم مالية البلاد بأنفسهم وبدون مساعدة من الأجانب.

ثانياً: ضرورة تشكيل وزارة وطنية مسؤولة فعلياً أمام مجلس نوابي وطني حقيقي. ولتحقيق هذا الهدف، أقسم صاحب السمو - أمام قادة الحركة - بأنه سيحكم بأسلوب دستوري، وأقسم قادة هذه الحركة بعزله إذا خنث في نفسه^(٤٩).

ثالثاً: دعوة الحاكم - صراحةً - لاستخدام "حق" في استبعاد الوزيرين الأوروبيين عن الوزارة وإعادة تنظيم المراقبة .

لقد تعمدنا استخدام كلمة "حق" لأن الأمر يتعلق فعلاً بـ "حق" للخديوي رغماً عن احتجاجات أوروبا.

إن إعادة "نظام المراقبة الثنائية" يعني - بشكل أو بآخر - تحجيم التدخل الأجنبي وحصر دوره في المجال المالي فقط، وإلغاء المزاي السياسية التي حصلت عليها إنجلترا - على وجه الخصوص - بتعيين وزيرين أوروبيين كانا هما الحكومة الفعلية في مصر. وهذا الإجراء يعني العودة إلى التنظيم المالي الذي نشأ بناءً على نص المادة السابعة من المرسوم الصادر بتاريخ ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦. ويقضى هذا المرسوم بأن تُوضع الإدارة المالية المصرية تحت سلطة اثنين من المراقبين: فرنسي وإنجليزي.

وبناءً على اتفاق مصر وفرنسا وإنجلترا - بتاريخ ١٤ أكتوبر سنة ١٨٧٨ - فإنه يجب وقف "نظام المراقبة الثنائية" قانوناً، بشرط أن يظل قائماً تلقائياً (Ipso Facto) في حالة عزل أحد الوزراء الأجبيين من منصبه بدون الحصول على الموافقة المسبقة من حكومة بلده^(٦١).

ولم يتأخر رد الخديوى على مطالب ممثلى الشعب المصرى. ففي اليوم نفسه - ٥ أبريل - أعلن إسماعيل لمختلف الوفود الحاضرة عنده ما يلي: "إن مصر ليست بلداً مُعسراً، كما أن وضعها ومواردها لا يُبرران اتخاذ مثل هذا الإجراء لأن الموقف قد تحسّن منذ السنة الماضية لسببين:

أولاً: وهب أعضاء أسرة الخديوى أملاكهم للدولة فتحصل عن ذلك مبلغ ستة ملايين جنيه.

ثانياً: حدث توفير كبير فى النفقات.

"وبناءً عليه، أعلن الخديوى ضرورة الحفاظ على أساس القرارات الصادرة يوم ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦، وأنّ الدّين السائر" يجب دفعه بالكامل. وجنّد الخديوى تصريحه بأنّه لم يتخلّ عن موضوع الإصلاحات، وأنّه يرفض أية فكرة تدعو للعودة إلى نظام الحكم الفردى، وطلب من أوروبا القيام بإشراف أوسع على الإدارة المالية.

كما ذكر أنه يريد أن يحكم مع وبواسطة "مجلس وزراء" يكون مسؤولاً بحق أمام "مجلس النواب". ولم يخش الخديوى التأكيد بأن ذلك يصب - فى نهاية الأمر - فى صالح المواطنين والأجانب - على حد سواء - للحفاظ على شرف البلاد، ولصالح أمن وكرامة المشروع الذى التزم بإنجازه أمام أوروبا وبمساعدها.

وأراد الخديوى تهدئة شكوك الوطنيين المصريين والتوحد معهم: فأكد أنه "يرفض أية فكرة تدعو للعودة إلى ممارسة الحكم الفردى". وتم التفاهم بين الطرفين على هذا الأساس. كما أراد - أيضاً - تهدئة مخاوف أوروبا، "قطابها بالقيام بإشراف أوسع على الإدارة المالية".

وشعر الخديوى بالقوة بفضل مساندة الأمة له، فقرر القيام بإجراء حازم "يتناقض تماماً مع سياسته المترددة للغاية ومع خوفه الدائم من فرنسا وإنجلترا"^(٦٢):

فبتاريخ ٥ أبريل، أبلغ القناصل العموميين أنه سيقدّم لهم مشروعاً مالياً يوضح وجهة نظر البلاد، وطلب منهم توصيله لحكوماتهم، كما طلب من الوزيرين الأوروبيين إرسال احتجاج مكتوب - في صباح اليوم التالي - لإبراز "الفرق الموجود بين تصرفاته والتأكيدات التي صرّح بها من أنه سيحكم مع وبواسطة وزرائه".

وفي مساء يوم ٧ أبريل، استدعى الخديوى القناصل العموميين إلى قصر عابدين بحضور الشيخ البكرى وراتب باشا وراغب باشا وعبد السلام المويلحي بك ومحمد راضى أفندى وآخرين وأبلغهم بما يلي: "نظراً لوجود حالة سُخط شديد منتشر بين جميع طبقات الشعب، فإنه قبلَ مشروعاً يطالب بتشكيل وزارة وطنية تكون مسؤولة أمام 'مجلس النواب' يتم تشكيله بناءً على نظام انتخابي جديد، وذلك للبرهنة على أن مصر ليست بلداً معسراً بل إنها قادرة على مواجهة التزاماتها المالية".

وأضاف الخديوى قائلاً: "إن الأمير توفيق لم يرغب في معارضة الشعور القومى، فقدم استقالته من منصب رئيس مجلس الوزراء" وحل شريف باشا محله.

وفي اليوم نفسه، وجه الخديوى رسالة إلى شريف باشا ذكرَ له فيها: "بصفتي رئيساً للدولة وبصفتي مصرياً، فأبني أعتبر أن واجبي المقدس يتطلب منى أن أكون مع ما تراه بلادى وأن ألبّي كل أمانيتها المشروعة". وذكره بسياسة الحكومة السابقة وبـ "الخطأ المالية التي أعدها وزير المالية والتي أهاجت المشاعر القومية ضد الحكومة". وقال الخديوى إنه استجاب "للرغبة الشعبية العارمة" فكلف شريف باشا - بناءً على الأمر العالى الصادر فى ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ - بتشكيل حكومة مُكوّنة من عناصر مصرية خاصة؛ وأن هذه الحكومة مُكلّفة أساساً بتطوير الإصلاحات التي نصّرُ الأمر العالى عليها؛ ويجب عليها تنفيذ ما جاء فيه بكل دقة.

"ويجب على الحكومة - أيضاً - أن تجعل هذا الأمر العالى أكثر فاعلية بتأكيد المسئولية الحقيقية للوزراء أمام 'مجلس النواب' الذى سيتم تنظيم عملية انتخابه وحقوقه بأسلوب يستجيب لمقتضيات الوضع الداخلى والأمانى القومية".

وشعر المستر ويلسون بأن مشروعه أصيب بضربة قاصمة وبخارج موقفه، فبعث برسالة للخديوى - بتاريخ ٨ أبريل - ذكرَ فيها:

١- أنه لم يرفع لسموه "مشروعاً" بل مجرد "وثيقة" يُمكن أن تدرسها لجنة التحقيق العليا".

٢- وتحدث عن "مقترحات" يعتبرها غير نياتية.

٣- واحتج على الهجوم على "مشروع" رفعه لصاحب السمو بشكل سرى.

أما لجنة التحقيق العليا، فقد بعثت برسالة لصاحب السمو - بتاريخ ١٠ أبريل تخبره فيها بأنها سترسل له - فى خلال عدة أيام - مشروعاً لتسوية عامة للوضع المالى. وفى الوقت نفسه، رجا أعضاؤها الخديوى قبول استقالاتهم: فصدر الأمر بقبول الاستقالات فى يوم ١٢ أبريل بناءً على طلب الوزارة.

وبالطبع، فإن هذا التصرف قد أغضب القوتين الأوروبيتين: فبعث وزير خارجية فرنسا برسالة إلى القنصل العام الفرنسى فى مصر - بتاريخ ٢٥ أبريل - يؤكد فيها بأن الخديوى لم يلتزم - أمام حكومتى فرنسا وإنجلترا - بأى التزام صريح يجعله يتمسك بالوزيرين الأوروبيين إلى الأبد.

ثم أضاف المسيو وادينجتون قائلاً: "ومع ذلك، فعلى الخديوى أن يثق فى صدق النصائح التى قدمناها له. وإذا رفض سموه الأخذ بها، واستمر فى رفض مساعدة الوزيرين الأوروبيين - اللذين وضعناهما تحت تصرفه - فسيكون من حقنا الاعتقاد بأن سموه يتعمد رفض صداقتنا. وفى هذه الحالة، سيكون من حق حكومتى فرنسا وإنجلترا مطلق الحرية فى تقدير ما تراه جديراً بالدفاع عن مصالح رعاياهما فى مصر وتنفيذه".

وفى تلك الأثناء، انهمكت وزارة شريف باشا فى إنجاز الإصلاحات الموعودة^(١٦)، وكان إنشاء "مجلس الدولة" هو أول هذه الإصلاحات؛ فتم تحديد مهمته وصلاحياته فى تقرير رفعه رئيس "المجلس" إلى الخديوى جاء فيه: "مولاي، إن الأمر العالى الصادر من سموكم - فى السابع من هذا الشهر - قد فرض على الوزارة الجديدة تطوير الإصلاحات التى نص عليها الأمر العالى فى ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨. وأول اهتمامات الوزارة كان إعداد قوانين تهدف إلى تنظيم عملية انتخابات "مجلس النواب" الجديد وحقوقه بما يتماشى مع مبدأ المسؤولية الحقيقية للوزراء.

ولتنفيذ هذه الفكرة الواعدة، فإن الوزارة تعتقد بأنه من الضروري - وقبل كل شيء - الإسراع بإنشاء هيئة تكون مهمتها تقديم الاستشارات بخصوص كل مشاريع القوانين التي يجب أن يعرضها وزراء سموكم على "مجلس النواب"، وإعداد لوائح الإدارة العامة، وتقييم أعمال الموظفين التي ستُحال إليها.

وبناءً على ما تقدّم، فإن الوزارة ترفع لصاحب السمو مشروعاً أعدّ على نمط المؤسسات المماثلة لها والمعمول بها في أوروبا. وسيكون "مجلس الدولة" تابع لرئاسة مجلس الوزراء، وسيكون أعضاؤه من المصريين والأجانب، على أن تكون نسبة العنصر الأجنبي أكثر من العنصر المصري للبرهنة على أن الحكومة تحتفظ بصفقتها القومية، وتزغب - في الوقت نفسه - في الاستفادة من معاونة الأجانب لإنجاز مهمة تحديث الدولة^(١٣).

إن هذا الاعتدال يبرهن على وجود حسنٍ سياسي لدى الوزارة؛ لكن حكومتنا فرنسا وإنجلترا أصرّتاً على عودة الوزيرين الأوروبيين إلى منصبيهما، فطلب الخديوى مشورة الوزارة التي أرسلت إلى القنصلين العموميين - بتاريخ ٧ مايو - مذكرة للرد عرضت فيها كل الأحداث التي أحاطت بتشكيل الوزارة الأوروبية التي حكمت مصر - فعلياً - من ٢٨ أغسطس ١٨٧٨ حتى ٧ أبريل سنة ١٨٧٩ (أي أكثر من سبعة أشهر).

وفي هذه المذكرة، أكدت الوزارة أنها لم تتشكّل إلا بناءً على شرط صريح هو: تنفيذ المبدأ الذي أقره الأمر العالي - الصادر في ٢٨ أغسطس - ومبدأ المسؤولية الفعلية للوزراء أمام "مجلس نواب الأمة"، ثم تناولت موضوع تمرّد يوم ١٨ فبراير الذي نتج عن تصرفات حكومة نوبار باشا التي أرادت أن تحكم بمفردها "وأهملت شخص الخديوى تماماً"، وتنبّأت في الحالة المأساوية للضباط، مع أن الخديوى - بنفسه - قد سبق له وأن لفت نظر نوبار باشا إلى هذه الحالة يوم ١١ ديسمبر.

ثم وجّهت المذكرة نوعاً من عريضة الاتهام للوزارة السابقة ذكرت فيها مجموعة من الأخطاء التي ارتكبتها:

١ - انتشرت المجاعة في صعيد مصر، لكن الوزارة لم تتخذ أي إجراء - في الوقت المناسب - لتدارك المأسى التي نتجت عنها.

٢- أُلغيت الوزارة المدرسة الحربية للأيتام.

٣- صُنِّعَ قرار بإنشاء مدرسة المساحة، لكن وزارة المالية سَمَحَتْ باستخدام ٤٢ مهندساً أوروبياً في حين أن جميع العناصر المطلوبة موجودة في مصر.

٤- طَلَبَت الحكومة من الفلاحين دفع نصف قيمة الضريبة عن سنة ١٨٧٩ مقدماً عندما كانت مياه الفيضان تَغْطِي كل الأراضي الزراعية، وكان الفلاحون مازالوا يُعانون من الخسائر الناتجة عن قطع الجسور.

٥- فَرَضَت الحكومة ضرائب عالية جداً على زراعة الدُخَان لدرجة أن الفلاحين اقتلعوا جذور نباتات الدخان لكي لا يدفعوا هذه الضريبة الجديدة.

٦- زادت مصروفات الإدارات بشكل كبير لصالح الموظفين الأجانب [الأوروبيين] فقط.

ونتيجة لكل ما سبق، سادت الفوضى الاقتصادية والإدارية في ربوع البلاد.

ولم تكنف المذكرة بهذه الاتهامات، فأوردت أيضاً:

٧- موقف الوزيرين الأوروبيين تجاه "مجلس النواب" الذي دُعي للانعقاد في شهر ديسمبر.

٨- وانتقدت المشروع المالي الذي قدمه ويلسون وكان يريد بواسطته إلغاء "قانون المقابلة"، وينتزع - بذلك - أكثر من ٤٠٠ مليون فرنك من الممولين بَجَرَّة قلم.

٩- وَذَكَرَت المشروع المضاد لمشروع ويلسون.

١٠- وفي النهاية، تَحَدَّثَت عن استقالة توفيق وتشكل مجلس الوزراء الجديد.

وَقَرَّر مجلس الوزراء الجديد تكريس كل جهوده لتحسين الوضع في مصر مُعْتَمِداً على المشاعر الكريمة للشعب الفرنسي التي يُنَاشِدها العمل "لصالح أمة صديقة له".

وَتَحْتَمَّتْ المذكورة بهذا التعليق: "إن تجربة تشكيل وزارة مصرية تضم وزيرين أوروبيين لى تجربة تتعارض تماماً مع المشاعر القومية، وهى من أخطر ما يكون، ومحاولة تكرارها ستعرض مصر والمصالح الموجودة بها لأخطر العواقب".

ولكن إنجلترا لم تهتم بكل ذلك، بل كان اهتمامها ينحصر - فقط - فى كيفية التحرك فى مصر: فأية قوة من القوتين يجب أن تسيطر على هذا البلد؟ فبتاريخ ١٨ أبريل، كتبت جريدة Times فى مقالها الافتتاحي: "إن المصالح السياسية الحقيقية التى يجب أن نحافظ عليها فى مصر هى المصالح المرتبطة بحرية طريقنا للهند: فلو حدث أى تهديد لأمن قناة السويس - إما نتيجة لنشوب فوضى داخلية فيها وإما لحدوث هجوم أجنبى عليها - فسنكون فى موقف حرج".

وبتاريخ ٢٨ أبريل، كتب مراسلها من الأسكندرية: "إن مصالح فرنسا فى مصر مجرد مصالح مالية فقط؛ أمّا مصالح إنجلترا، فهى ذات صفتين: صفة سياسية وصفة إنسانية خيرة، وليست لها أية مصالح مالية. ومن المتوقع أن تغفل الدولتان بسبب انعدام وجود وجهة نظر مشتركة بينهما^(١٤)".

وفى بداية شهر يونيو، عالج هذا المراسل الفكرة نفسها: "الشيء الوحيد الذى يجب أن نخشاه هو أن توسع المكاسب المالية قد يحول الأنظار عن رؤية الأهداف الإمبراطورية: فهذه الأهداف يجب أن تكون هى الوحيدة التى تقود أى عمل مشترك مع الغير، وأن تكون - فى كل الأحوال - هى المحرك لسياستنا فى مصر^(١٥)".

ولتنفيذ هذه السياسة، قامت الحكومة الإنجليزية باستدعاء اللورد فيفيان إلى لندن - يوم ١٥ مارس - وعاد إلى القاهرة فى الثالث من مايو.

ولدينا جريدتان تلقيان الضوء على الدور الذى لعبه اللورد فيفيان فى مصر: فجريدة "مرآة الشرق" ذكرت - يوم ١٧ مايو سنة ١٨٧٩ - ما يلى: "إننا لمندeshون من تصرفات إنجلترا تجاه مصر، وإصرارها على تنفيذ أهدافها السياسية فيها، وعلى تحويل المسألة المالية البحتة إلى مسألة سياسية: ففصل إنجلترا ذهب إلى الخديوى ليقتنع بضرورة اشتراك وزيرين أوروبيين فى حكومة مصر. لكن الخديوى بين له أنه لا يقدر على معارضة الرغبة القومية. فتوجه الفصل - بعد ذلك - إلى منزل الشيخ

البكري^(١٦) (زعيم الأمة) وحاول المحاولة نفسها؛ لكن الشيخ بيّن له أن مصر قرّرت أن تنزع النّير الأجنبي وتحافظ على استقلالها وحريتها... وليس على أوروبا إلا مراقبة تصرفاتنا ومطالبتنا بالوفاء بالتزاماتنا".

ومن الأسكندرية، كتب مراسل جريدة Times يوم ١٢ مايو: "إنّ الحزب الوطني" قد وصل إلى السلطة عن طريق انقلاب يوم ٦ أبريل وأذهش الجميع بقوته؛ ففي البداية، اعتدّ الجمهور أن أيام هذا الحزب في السلطة مغنودة. لكنه - وبسرعة مدهشة - جمّع أموالاً تكفى لتسديد قسط الدين عن شهر مايو مع نسبة الفائدة عليه (٥٠%)؛ فبدأ الناس ينظرون إليه بمزيد من الاحترام. ومع ذلك، كانوا يقولون إن رجوع اللورد فيفيان سيؤدي إلى سقوط "الحزب الوطني". لكن اللورد وصل - منذ أسبوعين - إلى مصر، وقُدّم اقتراحات ترمي إلى وضع السّلطة المصرية الخالصة تحت الإشراف الأوروبي، وسانده فرنسا - بكل إخلاص - في كل خطته. لكن مصر لم تعرهما أدناً صاغية^(١٧).

وفي الحقيقة، فإن اللورد فيفيان كان معادياً لوزارة ويلسون، ودافع لدى حكومته - في أثناء وجوده في لندن - عن وجهة نظر الخديوي، وأوضح المخاطر التي ستشأ عن عودة الوزيرين الأوروبيين إلى منصبيهما. وبعد عودته إلى مصر، كان يرى ضرورة منح مصداقية أكبر لوزارة شريف باشا لأنها كانت تعمل لخلاص مصر وفي الوقت نفسه لإرضاء الدائنين .

وبتاريخ ١٥ مايو، كتب اللورد فيفيان: "تبذل الحكومة أقصى جهد للوفاء بما التزمت به في خطتها المالية: فاستطاعت جمع مبلغ كبير من الأموال لدفع أقساط الدين في موعدها، وذلك في الوقت القصير الذي تولّت فيه السلطة. إن الوزارة الجديدة تبذل جهوداً محمودة لفك الرهونات المفروضة على أراضي "الدائرة" [السنية]^(١٨)، تلك الجهود التي جعلت آل روتشيلد يقبلون دفع قيمة القرض، وهذا ما سمح للحكومة الجديدة بتسديد "الدين السائر".

"وقامت هذه الحكومة بحملة اكتتاب مكثتها من جمع مبلغ كاف سنّته لدائني الرهن العقاري" على النحو التالي: ٢٠% نقداً، و٥٥% تحويلاً على بنك روتشيلد،

و ٢٥% على هيئة سندات بفائدة قدرها ٥%؛ وأبدى أغلب الدائنين موافقتهم على هذه المقترحات.

وإذا سارت الأمور على هذا المنوال، فمن المؤكد أن هذه الحكومة ستتخلص من أنقل أعبائها، وستزيد مصداقيتها بشكل كبير إذا استطاعت تسوية "الدين السائر". لكن نظراً لتقلب الأحوال، يحق لنا أن نتساءل: هل سيفتح آل روتشيلد خزائهم - فوراً - حتى ولو كانت الملكيات المرهونة قد تم فك رهنها ولم تُعد خاضعة للحراسة القضائية؟

لقد كان شك المستر فيفيان في محله: فقد أظهر آل روتشيلد سوء نيتهم بشكل واضح ووضعوا العراقيل في سبيل أية تسوية اقترحتها الوزارة القومية.

وأشار القنصل إشارة ذكية لأنه - بالتأكيد - قد تصوّر أنه يُقدّم لحكومته معلومة مفيدة: "يتمتع راغب باشا - وزير المالية الجديد - بسيرة عطرة فيما يتعلق بحيويته وأمانته وكفاءته وقدرته على النضال ضد المصاعب المالية على الرغم من تقهّم سنّه ومرضه".

وفي النهاية، علّق القنصل - بذكاء - على ما جرى بقلبه: "إن رأيت لم يتغير: فلا داعي لتعيين وزيرين أوروبيين للمالية والأشغال العمومية في الحكومة المصرية الجديدة؛ وبالتالي، لا داعي لأن يتحمّل أية مسؤولية عن تصرفات النظام الجديد: فحتى لو كان هذا الإجراء ممكن تحقيقه إلا أنه غير سياسى. ومع ذلك، فإذا قرّرت حكومتنا فرنسا وإنجلترا أن نتّيحاً لحكومة مصر الحالية الوقت الكافي لممارسة تجربتها، فيجب عليهما إنشاء نظام للمراقبة يكون منفصل عن الحكومة، وتُعطى له كافة الصلاحيات لإجراء التحقيقات ونشرها، وإظهار أى تعسف إدارى، وجعل الرأى العام يحاكم الوزراء"^(٦١).

وكانت الوزارة القومية قد قرّرت إعادة "نظام المراقبة" ومنحة أوسع السلطات في مجال الشؤون المالية. وإلى أن يتم هذا الإشراف، أرادت الوزارة أن تكون قُدوة وتضرب المثل في توفير النفقات. فبدأت - أولاً - بنفسها وخفّضت مرتبات الوزراء: فاكتفت بمبلغ ٩ آلاف جنيه في السنة (كان الوزراء السنّة - في حكومة نوبار -

يقبضون ٢٧ ألف جنيه سنوياً غير العلاوات والبدلات)، وتبرعت الحكومة الجديدة بفارق المرتبات للدولة حتى نهاية الأزمة.

ثانياً: سُرّحت العديد من الموظفين ذوي المرتبات العالية.

ثالثاً: وطُبِّقت مبدأ التَقَشُّف الصارم فى جميع المجالات.

لكن أوروبا كانت تَتَنَزَّعُ بالمسألة المالية لكى تَتَنَخَّلَ فى حُكْم مصر: فكان لابد لها من التحريض على وأد الحركة القومية الوليدة، خصوصاً وأن الحكومة المصرية الجديدة كانت تجتهد - بتفان ووطنية - لرفع شأن البلاد وتقوية المؤسسات الثلاثين تثيران قلق أوروبا، أي: الجيش والبرلمان؛ وبالفعل قُرِّرَت زيادة عدد أفراد الجيش إلى ٦٠ ألف رجل، وأُعِدَّت الدستور وذُعَّت النواب للاجتماع فى شهر مايو.

وفى يوم ١٧ مايو^(٧٠) اجتمع "مجلس النواب" برئاسة حسن راسم باشا (نظراً لمرض راشد باشا)، وقَدَّمَ شريف باشا أعضاء وزارته للمجلس وعرض عليه - بناءً على الأمر العالى الصادر فى شهر أبريل - مشروع قانون نظامى [دستور] ومشروع قانون انتخابى. وفى اليوم التالى - ١٨ مايو - انتخب المجلس النيابى لجنة برئاسة عبد السلام المويلحى بك لدراسة مشروعى القانونين^(٧١).

وبعد تعديل بعض البنود، وإضافة بنود أخرى، قُرِّرَت اللجنة اقتراح قوانين جديدة تَحُدُّ حقوق وواجبات الخديوى والوزراء والأمة والموظفين والجراند إلخ... وأُحيلت هذه المشاريع والمقترحات إلى المجلس يوم ٨ يونيو. ووافق المجلس عليها، وقَرَّر بالإجماع إرسالها إلى الوزارة لكى ترفعها للخديوى للتصديق عليها. وأضافت جريدة "مرآة الشرق" (التي ننقل عنها هذه التفاصيل) ما يلى: "إن هذه القوانين تُوطَّدُ أَسُس الحرية والدستور على أُمْتَن أساس، وستسمح لمصر بتحقيق ما تصبو إليه من رخاء ورفاهية"^(٧٢).

وبتاريخ ١٤ يونيو، نشرت جريدة "الوطن" النص الكامل "للقانون النظامى" وجاء فيه: حُدِّثَت المادة ١٥ مبدأ "الحصانة البرلمانية"، وَمُنَحَّت المادة ٢٧ المجلس حق التصديق على القوانين التى تُقدِّمها الوزارة له، وَذَكَرَت المادة ٣٤ أن عدد النواب سيرتفع إلى ١٢٠ عضواً منهم نواب من السودان، وأُكِّدَت المادة ٣٦ مبدأ "المسئولية

الوزارية" وطالبت "مجلس الوزراء" بأن يقدم لمجلس النواب - على وجه السرعة - قانوناً يسمح بمحاكمة الوزراء، وبيّنت المادة ٤٥ حق النواب فى مراقبة إيرادات ومصروفات الدولة وتحديد قيمة الضرائب وطرق جبايتها.

لكن، قبل إجراء الانتخابات الجديدة، وقبل تنفيذ الخطة التى صاغتها الأمة- والى وافق عليها الخديوى إسماعيل علناً يوم ٧ أبريل - وقع حادث خطير أثار الاضطراب فى الوضع المستقر: ولقد عزل إسماعيل.

ويبدو أن السبب الأساسى لعزل الخديوى إسماعيل يرجع إلى أنه أقال الوزيرين الأوروبيين وإصراره على عدم عودتهما إلى منصبيهما: فبتاريخ ١٨ يونيو، علق المسيو وادينجتون بقوله: "من المؤكد أن الخديوى كان يعرف أن مسألة عزله عن العرش قد أثّرت فوز إقالته للوزيرين الأوروبيين... إننا - حالياً - نتفق مع الحكومة الإنجليزية فى مطالبة هذا الأمير "رسمياً" بالاستقالة ومغادرة مصر".

وقبل توضيح مدى هذا القرار ومغزاه، علينا أن نذكر ببعض الأحداث التى سبقته وكان لها بعض التأثير على تصرف الدولتين:

أولاً: إنَّ الخديوى حزب شريف باشا ومجلس النواب تأييداً علنياً، وخلق هذا التأييد معارضة ضد التدخل الأوروبى فى شئون مصر. ومن هنا، كان لابد من جعل إيقاع الأحداث يتوالى بشكل أسرع.

ثانياً: حدث تطوّر مفاجئ كان له تأثيره ألا وهو: دخول بيسمارك على مسرح الأحداث. "لقد نظر الخديوى فى العرائض والمشروع الذين رفعتهم الأمة إليه؛ وبناءً على اقتراح مجلس الوزراء، أصدر مرسوماً - بتاريخ ٢٢ أبريل - لتسوية ديون الحكومة". وكان أغلب داني "الدين السائر" من الألمان والنمساويين.

وعند نوبار علاقات وثيقة مع قنصل ألمانيا وحتى مع بسمارك نفسه، وربما كان يتمتع بحماية ألمانيا له. ويبدو أنه قد استفاد من وجوده فى مصر - حتى يوم ٢٠ مايو - فاستخدم تأثيره لإحباط نجاح الحكومة القومية. ويتهم نوبار بأنه كان ضالماً فى محاولات ألمانيا المتعلقة بتسوية "الدين السائر"؛ ففي يوم ١٨ مايو، وجّه قنصل ألمانيا العمومى احتجاجاً للحكومة المصرية جاء فيه: "فى شهر" أبريل، أصدرت الحكومة

المصرية مرسوماً أُلغيت به حقوقاً مكتسبة ومُعترف بها، كما حَدّثت - من جانب واحد - طريقة تسوية ديونها. إن حكومة ألمانيا تُعْتَبَر هذا المرسوم يُشكّل خرقاً صريحاً ومباشراً للالتزامات الدولية التي وقّعت عليها الحكومة المصرية بتبنيها مشروع الإصلاح القضائي".

وانضم قنصل النمسا إلى زميله القنصل الألماني في تقديم هذا الاحتجاج الذي جعل من المستحيل التعامل مع الدائنين الألمان والنمساويين. وكان هؤلاء الدائنون قد حصلوا على أحكام لصالحهم من "المحاكم المختلطة" مع أن الحكومة القومية كانت قد قَدِّمَتْ لهم شروطاً أفضل بكثير من شروط الحكومة السابقة.

لقد كان هذا الاحتجاج المشترك بمثابة دعوة لَبَقَة لفرنسا وإنجلترا للتدخل واستبدال الحكومة القومية ليحل محلها النظام الدولي القائم على الديكتاتورية والتهب.

واكتفى الخديوي برجاء القنصل الألماني بأن يُسَلِّم هذا الاحتجاج لرئيس مجلس الوزراء، فالتقى البارون دي سورما (de Saurma) بشريف باشا الذي أوضح له: أن حكم الفرد لم يُعدْ مُطَبَّقاً في مصر؛ ومن الآن فصاعداً، لم تعد مسئولية الخديوي ملزمة لقرارات حكومته.

ولم يَزْ أحد في تُصَرَّف بسمارك أية نِيَّة للإسراع باحتلال فرنسا وإنجلترا لمصر. وهذا التَّصَرَّف هو سبب الخلافات بين هاتين الدولتين: لقد أراد بسمارك أن يجعل من مصر شليشفنج - هولشتاين ^(١٠) جديدة تتصارع فرنسا وإنجلترا عليها. وفي الواقع، فإن بولوف قد أبلغ الدولتين بأن "ألمانيا لم تقصد التَّعَدَّى - أبداً - في المجال السياسي على أي إصلاح ضروري لمصر حيث تمارس فرنسا وإنجلترا سياسة الوفاق"، وأن كل ما ترجوه ألمانيا هو أن تستمر باريس ولندن في تنسيق خطواتهما، وأن تسعيا سوياً لكي يكون نفوذهما المزدوج محسوساً، وذلك لكي يكسبا قضية تحظيا

^(١٠) شليشفنج - هولشتاين (Schleswing - Holstein) دوقيتان تقعان على حدود ألمانيا مع الدانمارك. نشبت بسببهما عدة أزمات بين الدولتين، آخرها في سنة ١٨٦٤ عندما أراد ملك الدانمارك ضم شليشفنج، فطلبت الدوقيتان تدخل بروسيا التي ضمتها إليها [المترجم].

فيها بمساندة وتشجيع وتعاطف كل القوى العظمى^(٧٣). ولا يستطيع أى شخص أن يكون أبرع من هذا الدبلوماسى الألماني.

لقد تدخل بيسمارك تدخلًا سياسياً ومالياً فى الوقت نفسه؛ وبعبارة أخرى، فقد كان لتدخله المالى أهدافاً سياسية^(٧٤). وشعرت حكومة شريف باشا بأن هذا الاحتجاج قد ضيق الخناق عليها، فقررت - يوم ١٤ يوليو - أن تدفع قيمة المبالغ المتأخرة للدين السائر^(٧٥) الأوروبي - بالكامل وفوراً - من اعتمادات قرض روتشليد، وذلك بعد أن يتم تدقيقها بواسطة لجنة تُشكل خصيصاً لهذا الغرض؛ لكن هذا القرار لم يأت بنتيجة.

ثالثاً: أيد بعض المصريين - من ذوى النفوذ - عزل إسماعيل مما دُعم التصرف الذى أقمّت عليه فرنسا وبريطانيا. لقد كانت الروح الشعبية المصرية تضمر كراهية شديدة للغاية لحكم إسماعيل الفردى، لدرجة أنه كان يستحيل تحويلها - بين عشية وضحاها - إلى تعلق بالحاكم مهما كان التغيير الذى طرأ عليه مؤخراً. لقد بدأ "النظام الأوروبي" - بالفعل - منذ سنة ١٨٧٦ فتسبب فى حدوث مظالم كثيرة للمصريين تحمل إسماعيل كل تبعاتها. ومن ناحية أخرى، فإن النتائج الإيجابية للحكومة الجديدة لم تكن قد ظهرت بعد، ولم يشعر بها الريف المصرى الذى استمر فى تقديم تضحيات جديدة لمواجهة الالتزامات المالية ولتحرير البلد. علماً بأن هذه التضحيات كانت تتم بأساليب مختلفة عن الأساليب القديمة.

وفيما يتعلق بموقف قادة الحركة الوطنية، فقد وجدنا تفاصيل مهمة جداً فى "مذكرات محمد عبده" - غير المنشورة - جاء فيها: "رُحِب أغلب المصريين بإقالة الوزيرين الأوروبيين باعتبارها بداية عهد جديد.

"وكان الخديوى قد كرّر وعده - علناً ورسمياً - بمنح البلاد مؤسسات برلمانية حقيقية لمراقبة أعمال الحكومة. ومع ذلك، شكك البعض فى نجاح هذه المهمة لأن الخديوى لم يكن معتاداً على الالتزام بوعوده، ولأن الدولتين لن تغفرا له الإهانة التى وجهها لوزيريهما، وستنتقم من إن أجلاً أم عاجلاً. لكن هؤلاء المتشككين كانوا أقلية.

لكن الأغلبية كانت متفائلة وتتق تماماً بوعود الخديوى لأنها صدقت أن الدولتين ستحترمان الإرادة القومية المصرية (أعلن الشيخ البكرى أن تحت تصرفه ٧٠ ألف

درويش مستعدين لحمل السلاح). ومن ناحية أخرى، فقد تصوّر المتفائلون أن الخديوى قد استفاد من التجربة التى مرّ بها، واستخلص منها درساً يسترشد به، وأن هذه التجربة ستكون ضماناً ضد أية محاولة للعودة لنظام الحكم الفردى.

"ولمّا كان الأمر، فقد بدأ المصريون يشعرون بقوتهم منذ أن بدأ حاكمهم القوى يطلب دعمهم له. لكن بعد فترة وجيزة من تبنّى المشروع المصرى - الذى وقّعه ممثلو الأمة الضامنون لحسن أداء الإدارة - سرت شائعة فحواها أن الخديوى إسماعيل أصنّر أوامر لمديرى المديرىات لكى يرسلوا فوراً جزءاً من الأموال لحساب "الدائرة الخاصة". وكانت هذه الأموال قد تمت جبايتها مؤخراً لصالح وزارة المالية.

"ونشرت بعض الجرائد هذه الشائعة، وأكد لى شهود عدول صحتها. وبرهنت هذه الواقعة - بشكل قاطع - على صحة رأى العقلاء الذى قالوا إن الخديوى لن يستطيع الوفاء بوعوده.

"وفى تلك الأثناء، سافر رياض باشا إلى أوروبا ليلحق بنوبار باشا. ويقال إن الاثنين اتفقا على السعى لعزل الخديوى وعملاً على إقناع حكومتى فرنسا وإنجلترا بأن هذا الموضوع لن يتسبب فى حدوث أية مخاطرة لهما... وعندما استشعر الخديوى هذا السعى، استشار حاشيته...

"وكانت البلاد تتمنى إبعاده عن العرش: فكان دُعاة الحرية يترددون على رئيس مجلس الوزراء ويعبرون له عن تعلقهم بولى العهد. وأجرى جمال الدين الأفغانى مباحثات مع الأمير توفيق حول هذا الموضوع، ثم قام بمساعٍ عاجلة - وبصحبه العديد من أعيان البلاد - لدى شريف باشا لكى يقنع الخديوى بالتنازل عن العرش. وبناءً عليه، نصح شريف باشا الخديوى بقبول طلب الدولتين لأنهما - طوعاً أو كرهاً - ستتصران عليه فى نهاية الأمر. وأضاف شريف باشا بأن فكرة محاربة الدولتين تُعتبر جنوناً لأن الشعب لا يقبلها وحتى الجيش نفسه يرفضها. ونصحه بأنه من الأفضل وضع الأمر برمته أمام السلطان.

ثم التقى جمال الدين الأفغانى - ومعه وفد مصرى - بالتفصيل العمومى لفرنسا^(٧٢) وأخبره بأن مصر يوجد بها حزب وطنى إصلاحى، وأن ولى العهد

- الأمير توفيق باشا - هو الوحيد القادر على القيام بالإصلاحات الضرورية في مصر بشكل جيد".

إن محمد عبده يُبالغ عند ما يقول إن "مصر كلياً" كانت تتمنى عزل إسماعيل، إلا إذا كان يقصد "بمصر كلياً" المجموعة الملتفة حول جمال الدين الأفغانى التى يبدو أن الحركة الماسونية الإنجليزية كانت تحركها لصالح توفيق. لقد اختلط ولى العهد بالحركة القومية، وقَدَّم نفسه على أنه المدافع عن الحريات فى مصر؛ فاستطاع أن يجتنب لصفه بعض أعضاء الحزب المنادى بالإصلاح. ولكن توفيق كان منافقاً، وكان يتأمر سراً على أبيه وعلى الوزارة القومية التى كان يتمنى إسقاطها^(٧٦).

إن غالبية البلاد والنواب والأعيان قد تَوَحَّدوا مع إسماعيل فى أواخر سنوات حكمه، واعتبروا أن قضيتهم هى قضيتهم. ويرجع السبب فى ذلك إلى أن شخصية إسماعيل - فى تلك الفترة - قد تَحَوَّلَتْ فأصبحت شخصية جذابة. كما أن الهيبة التى كانت تحيط به - أو "هذا النوع من التقديس الذى يُحيط بالملوك" (حسب تعبير شايليه - لونج) - كانت تؤثر على كل من يقترب منه. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الخديوى كان يثير - لدى رعاياه - مشاعر هى مزيج من الحب والرتاء معاً.

ولم تكن عند إسماعيل روح العبيد التى اتصف بها ابنه توفيق؛ ولذلك، لم يكن إسماعيل مؤهلاً للقيام بدور الحاكم الدستورى على الطريقة الأوروبية، أى يتخلى عن كل سلطاته ويُسلِّمها للأجانب.

وكان بعض الإنجليز قد فكروا فى خلع إسماعيل من العرش - منذ سنة ١٨٧٦ - وعندما عرف إسماعيل بذلك، فكَّر فى التخلي عن كل سلطاته ولكن لئسماً لأُمته، وليُنقذ بذلك كرامته وإنجازاته. لكن أوروبا كانت تُعارض أية محاولة لإقامة حكومة دستورية تحت رعاية إسماعيل الذى جعلته المحن أكثر نبلاً وغطمة؛ لقد رَفَضَتْ أوروبا أن تظل مصر محكومة بواسطة إرادة قومية واحدة.

وشعر إسماعيل بازدياد ضغوط القوتين الأوروبيتين عليه، فحاول - بلا جدوى - أن يجد عوناً لدى الأتاتنة، متصوراً أن السلطان سيكون ملاذ الأخير. لكن السلطان - الذى طالما قام إسماعيل بتسمينه - كان شامئاً بما يحدث له؛ فقد واثته الفرصة -

أخيراً - لكى يُثبت سلطته، فسارَعَ - يوم ٢٦ يونيو - بإرسال برقية إلى "الخدوي السابق إسماعيل باشا" يأمره فيها "بالتخلّي عن شئون الحكومة بناءً على أمر صاحب الجلالة السلطان" الذى أَمَرَ بتعيين صاحب السعادة محمد توفيق باشا فى منصب خديوى مصر.

وفى الثلاثين من يونيو، غادر إسماعيل القاهرة إلى الأسكندرية، ومنها أخذَ اليخت "المحروسة" متوجّهاً إلى نابولي^(٧٧) حيث منحه ملك إيطاليا مقراً لإقامته هناك. وأكّد كل مَنْ شهدوا لحظة رحيله أنه كان رابط الجأش. ومن المؤكد أنه كان يسترجع - فى تلك اللحظة - مشروعه الخاص لتحديث مصر.

إن خطأ إسماعيل لا يكمن فقط فى ممارسته لنظام الحكم الفردى، بل أيضاً - وعلى وجه التحديد - لأن مصر تَقَع على الطريق الموصّل للهند؛ فمنذ حملة بوناپرت، ظهّرت أهمية مصر بالنسبة لهذا الطريق، فأصبحت تمثل هاجساً يقض مضجع بريطانيا. وفى عهد لويس - فيليب، كانت فرنسا تَعْمَل على تطوير قدرات مصر لكى تجعل منها بلجيكا أخرى تقع على البحر المتوسط. ولكن بالمرستون كان يُريد أن يجعل من مصر صحراء لتظل مجرد ولاية تخضع لنفوذ إنجلترا.

ومنذ وفاة محمد على سنة ١٨٤٩، تغيّرت الأدوار: فعملت فرنسا على الاستفادة من ضعف وأخطاء - أو مزايا - خلفائه لكى تجعل من مصر مُستعمرة فرنسية؛ لكن إنجلترا - على العكس - سعت إلى تقوية مصر حتى درجة معينة لكى تستطيع مقاومة التدخل الدولى فى شئونها. وكان أهم ما يشغل بال بريطانيا وقتذاك هو تأمين طريق الهند : أى أن يظل حراً وبعيداً عن سيطرة أية دولة كبرى عليه؛ أو أن تحمية دولة ضعيفة من دول الدرجة الثانية ويُفضّل أن تكون محايدة.

لكن إنجلترا وجّدت نفسها أمام أمر واقع: فمنذ افتتاح قناة السويس، ازدادت الهيمنة الفرنسية على مصر؛ فأرادت إنجلترا - بدورها - أن تجعل من مصر ولاية من ولايات الهند. وبذلت إنجلترا كل جهودها لإسقاط إسماعيل لأنها كانت تأمل فى وراثة كل تركة فى مصر وأفريقيا^(٧٨): فقد كان إسماعيل هو الدّعامة التى قامت عليها الإمبراطورية البريطانية، وهو الذى قاد خطاها؛ وبالتالي، فإن خلعه عن العرش أصبح

ضرورة لإنجلترا لكي تُنفذ سياسة التجزئة والاستيلاء^(١١). لقد ساعدتيا فرنسا في تنفيذ هذه المهمة ولكن إنجلترا استطاعت إزاحتها وسيطرت على وادي النيل بأكمله.

• • •

^(١١) وتُعرف هذه السياسة أيضا بنسب سياسة القضم والالتيام [المترجم].

هوامش الفصل الثامن

(1) Thomas Waghorn: "Egypt as it is, London" 1837.

(٢) انظر: رواية أحمد رفعت: (Ahmed Rifat story) في كتاب:

"How we defended Arabi Pacha", by: Broadly.

(٣) انظر: "الوقائع المصرية". مقال بعنوان "غلطة الحكماء".

(٤) كانت خطة نوبار تسعى لوضع حد فوري لسلطة الخديوي المطلقة، وتحجيم هيمنة القناصل العموميين، ويكون ذلك بإنشاء محاكم تُراقب القرارات التعسفية التي تصدر عن الجانبين. وفي الوقت نفسه، اقترح نوبار: أن يكون للعنصر المصري فيها صوتاً ترجيحياً، وأن تسرى أحكامها على كل المصريين والأجانب المقيمين في مصر. راجع كتاب: 1877 "The Khedive's Egypt," تأليف: Edmond de Leon ، القنصل العمومي السابق في مصر.

(٥) راجع فصلي: "المالية والتدخل" و"العصر الذهبي للقناصل والمغامرين"، الذين سبق وأن درسناهما.

(٦) نشر المسيو أرتور رونييه هذه المذكرات في كتابه: "L' Egypte petites journees.

(٧) ليدي داف جوردون. ومن الواضح أن الليدي قد رسمت صورة شديدة السواد بناءً على ما سمعته عن أوضاع مصر لأن صحتها كانت ضعيفة. وكان تقييم الليدي لإسماعيل وعيده في غاية القسوة. وهذا الرأي أبداه W. Russl في كتابه: "Diary in the East" , P.277.

راجع كتاب:

Lady Duff – Gordon: "Last letters from Egypt".

(٨) توجد أعداد متفرقة من هذه الجريدة في "دار الكتب" بالقاهرة. والمقال الأول عن إسماعيل باشا غير موجود. أمّا بالنسبة لباقي الأعداد، فيرجى مراجعة جريدة "الطائف" من ٢٩ أبريل حتى ٦ مايو سنة ١٨٨٢.

(٩) ذكر بايار تايلور ما يلي: "حسب معلوماتي، فإن التطور الحديث الذي يجرى في مصر هو - في المقام الأول - تطوّر مادي فقط. ويشكو المصريون بمرارة من ثلاث مشكلات يعتبرونها تلغى مزايا النظام الحالي وهي:
أ- الضرائب الباهظة.

ب- والغياب التام لأية حماية تحميهم من تعسف حكامهم.

ج- والتسبب والفساد في المحاكم المدنية والجنائية.

إن الشعب يقارن العهد الحالي بعهد سعيد باشا الذي وفر العدالة والأمن للمصريين ولم يجعلهم يدفعون سوى ضرائب معتدلة.

راجع كتاب: "Egypt and Iceland in the year 1874", London , 1875.

تأليف: Bayard Taylor

(١٠) "إن الأوروبيين يستغلّون هؤلاء النُساء (الفلاحين) مباشرة وأكثر من الحكومة. ويستكمل الأوروبيون مهمتهم عندما يستولون على جزء كبير مما أخذته الحكومة والخيوى وأمله من الفلاحين". راجع كتاب: "L' Egypte et l' Europe" تأليف: قاض سابق في المحاكم المختلطة.

(١١) "منذ أربعة أشهر، انتزع ١٥٠ ألف عامل من الأعمال الزراعية لإنشاء الطرق ومد خطوط السكك الحديدية وحفر الترع إلخ ... لصالح الخيوى. وكان الكثيرون منهم باتون ومعهم أدوات العمل الخاصة بهم (الفأس والقفّ)، وكان طعاعهم على حسابهم الخاص. وكان الموت يحصد أرواحهم بلا هوادة. وكنا نرى بنات وأولاد صغار يرتدون أسمالاً - وغالباً ما كانوا عراة - وهم يصعدون التلال وينزلون منها

مُحمّلين بالترايب على رؤوسهم وظهورهم منحنية تحت وطأة ضربات عصا الشيخ".
راجع الخطاب السابع بتاريخ شهر سبتمبر سنة ١٨٦٧ في كتاب:

Gellion – Danglar": Lettres sur l' Egypte contemporaine",
1876.

(١٢) راجع كتاب: "Egypt under Ismail" تأليف: Mac – Coan

(١٣) توجد في "دار الكتب" بالقاهرة مجموعة من أعداد جريدة "Le Progres Egyptien" بدءاً من العدد الثاني الصادر في ١١ يوليو حتى ١٤ مايو سنة ١٨٧٠. وهذه الجريدة كانت هي الجريدة الجادة الوحيدة في تلك الفترة لأن أغلب الجرائد الأخرى كانت تُصنر بأموال الحكومة.

(١٤) راجع:

"L' Egypte d' après les traités de 1840-1841". 1869.

وهو كُتِبَ للمسيو ن. بورديانو (N. Bordeano) رئيس تحرير جريدة "Turquie" وراجع أيضاً كتاب: "L' Egypte et la Turquie" تأليف: G.L. عضو "المجمع المصري". الأُسْكَندرية، سنة ١٨٦٩.

(١٥) راجع كتاب: "تاريخ الصحافة العربية". بيروت، سنة ١٩٣١. تأليف: الفيكونت طرازى (باللغة العربية).

(١٦) راجع: جريدة Le Progrès Egyptien عدد ٦ سبتمبر سنة ١٨٦٩.

(١٧) بتاريخ ٢٩ يناير سنة ١٨٧٠، نشرت جريدة Le Progrès Egyptien

إن "الحكومة عيّنت - مؤخراً - عدداً كبيراً من الفلاحين على رأس إداراتها العمومية واستبعدت الأتراك عنها". وتعتقد الجريدة أن هذا الإجراء جيد في حد ذاته، وربما تكون الحكومة قد اضطرت لاتخاذ هذا الإجراء بسبب الحساسيات التي تسببت فيها تهديدات الأستانة. ولكننا نعتقد أن هذا الإجراء لم يكن حقيقياً ولا دائماً. وأثبتت الأحداث التالية صحة رأينا هذا.

(١٨) أكد القنصل العمومي للولايات المتحدة الأمريكية السابق في القاهرة - المستر فارمان - صحة هذه الواقعة.

(١٩) يقصد أحمد غرابي هنا الأب دوفلو (Dufflot) الذي أقام زمناً طويلاً في الحبشة وما يزال دوره غامضاً. لمزيد من التفاصيل، راجع فصل "حرب الحبشة".

(٢٠) في عهد محمد علي، كانت توجد طبقتان متعارضتان:

أ- الشعب: وهو طبقة الفلاحين سكان مصر الأصليين.

ب- الأرستقراطية: وهي الأقلية الحاكمة التي تتكون من الأتراك والشراكسة.

ولكن محمد علي اتبع نظاماً لـتـمـصير الحكم: فقد كان يعمل على إعداد طبقة برجوازية مصرية جديدة لكي تشارك في السلطة. وتكوّنت هذه الطبقة الجديدة أساساً من الأطباء والمدرسين والضباط، ثم تزايد عدد أفرادها في عهد إسماعيل الذي اختار منهم الموظفين الإداريين - بوجه عام - والوزراء ومديرى المديريات أحياناً. وهذه الطبقة هي التي قدّمت لمصر رجالها المتميزين، وهي التي خاضت معركة عنيفة ضد الأرستقراطية الأجنبية الحاكمة (ملحوظة للمؤلف).

(٢١) راجع كتاب: L' Egypte á petites journées Par: Arthur Rhoné

(٢٢) في سنة ١٨٦٦، أسس عبد الله أبو السعود جريدة "وادي النيل" وهي أول جريدة سياسية/ أدبية أسبوعية تصدر في مصر. وكانت تؤيد سياسة الخديوى إسماعيل حتى وفاة مؤسسها سنة ١٨٧٨.

(٢٣) بتاريخ ٢٩ مارس سنة ١٨٨٣، ألقى المسيو رينان (Renan) محاضرة في جامعة السوربون ناقش فيها "النتائج العلمية للإسلام"، فأبدى جمال الدين الأفغانى بعض الملاحظات على آراء رينان في مقال نشرته له جريدة Les Débats بتاريخ ١٨ مايو سنة ١٨٨٣، وسنذكر - فيما يلي - أهم فقراته: "يجب على المؤمن الحقيقي - في واقع الأمر - أن يخرج بالحقيقة العلمية عن طريق الدراسات الخاصة. والمؤمن

الحقيقى يشبه الثور المربوط فى المحراث أو "الدوجما" ^(١٢) التى يُصبح عبداً لها. ولذلك، فإنه يسير - إلى الأبد - على خط المحراث نفسه الذى رسمه له - سلفاً - مفسرو الشريعة؛ كما أنه مقتنع بأن دينه يشتمل على الأخلاق والعلوم كلها. وهكذا، فإنه يتمسك بدينه بشدة ولا يبذل أى مجهود لينخطاه.

"إننى أدرك كل هذا، ولكننى أعرف أيضاً أن هذا الطفل المسلم العربى - هذا المتعصب المليء بفخر كاذب لأنه يمتلك ما يعتقد أنها الحقيقة المطلقة - هذا الطفل ينتمى لجنس ترك بصماته على العالم، ليس فقط بالحديد والدم بل بالأعمال الرائعة والخصبة التى تبرهن على تذوقه للعلوم...

"وبعد سقوط الدولة العربية فى الشرق والغرب، فإن البلاد التى كانت مراكز عظيمة للعلم (مثل العراق والأندلس) سقطت فى مستنقع الجهل وأصبحت مراكز للتعصب الدينى. هذا صحيح ولكن ألا نستطيع استنتاج - من هذا المشهد الحزين - أن التقدم العلمى والفلسفى يرجع إلى الشعب العربى الذى كانت له اليمين فى القرون الوسطى؟؟"

وفى اليوم التالى، رد "رينان" على هذا المقال فى الجريدة نفسياً ممتحاً جمال الدين الأفغانى المدح الذى أوردناه. وبإمكاننا استنتاج فكرة عن هذا الرد: "إننى أعتقد بأن تجديد قوى البلاد الإسلامية لن يتم بواسطة الإسلام بل سيتم بإضعاف الإسلام كما حدث فى الصحوة الكبرى للبلاد التى توصف بأنها مسيحية؛ فلقد بدأت هذه الصحوة بتدمير الكنيسة التى كانت طاغية فى القرون الوسطى."

"ورينان" يقصد بالإضعاف هنا: "الوصول إلى حالة اللا مبالاة المتسامحة حيث تصبح المعتقدات الدينية غير مؤذية". وإذا تم تطويع الدين - لكى يُلائم الاحتياجات المستجدة الناشئة عن انتشار المعرفة وروح التسامح بين الجماهير - فمن المؤكد أننا سنصل إلى هذه النتيجة. ولكن يجب علينا - بالأحرى - إضعاف الدوجما التى يفوز فيها الدين لأن التقدم سيكون على حساب الدين.

^(١٢) "الدوجما" (Le dogme) مبدأ مُسلم به فى عقيدة ما (دينية أو فلسفية أو سياسية) ويُعتبر بمثابة حقيقة أساسية مطلقة لا تُناقش [المترجم].

لقد كان الشيخ محمد عبده هو أعظم مُريدي جمال الدين الأفغاني، ومينمًا بالإصلاح أكثر من اهتمامه بالسياسة: فعمل لمدة ٤٠ عاماً للوصول إلى هذا الهدف وسيظل إنجازُه خالداً.

وبدأ محمد عبده إصلاح الأزهر - أكبر جامعة دينية - وهو عمل يسير ببطء، وذلك عن طريق: إنشاء إدارة للدراسات، ووضع برنامج مُحدّد وغير مُرهق، وتدريب التاريخ والجغرافيا وعلوم أخرى. إن هذا العمل - في حد ذاته - يعتبر ثورة (ملحوظة للمؤلف).

(٢٤) كان الأفغاني يدعو إلى نوع من "الجامعة الإسلامية السياسية"، وكان لا يهتم كثيراً بالفقه وذهب نفسه للسياسة تماماً. وكان يردد بأن الحكومات المسيحية تُبرر هجماتها وإهاناتها للدول الإسلامية بأن هذه الدول متأخرة، وفي الوقت نفسه، فإن هذه الحكومات المسيحية ذاتها تستخدم كافة الأساليب - حتى شن الحرب - لعرقلة أية محاولة لإصلاح البلاد الإسلامية ونهضتها. وبالتالي، يجب على العالم الإسلامي أن يتحد في حلف دفاعي كبير لكي يحمي نفسه من خطر الفناء. ولكي يتّوحد العالم الإسلامي إلى هذه الغاية، يجب عليه: أن يكتسب تقنيات التقدم الأوروبي، وأن يتعلم أسرار القوة الأوروبية.

ولكن الأفغاني لم يقصد أبداً أن يجعل "وطنية الدين" تحل محل "وطنية الأرض"، فقد كان يريد أن تلتقي جيود البلاد الإسلامية لتحقيق هدف مشترك ألا وهو: "التحرر السياسي". ولتجديد قوى الوطن التركي أو الوطن الفارسي أو الوطن المصري، عمل الأفغاني على تجديد قوى الإسلام الذي يؤثر بعمق في الحياة السياسية والاجتماعية في مختلف البلاد الإسلامية. إن مهمة "الإصلاح الديني" قد اضطلع بها مريده النابه محمد عبده الذي يُعتبر "مارتن لوثر الشرق" (ملحوظة للمؤلف).

(٢٥) ذكر Browne مؤلف كتاب "Persian Revolution" أن جمال الدين الأفغاني كان فيلسوفاً ومؤلفاً وخطيباً وصحفيّاً.

وذكرت Encyclopedie de l' Islam (سنة ١٩١٣) أن جمال الدين الأفغاني من أبرز الشخصيات الإسلامية في القرن التاسع عشر... وبالقول والقلم، أصبح واحداً

من أبرز المنادين بفكرة "الجامعة الإسلامية". وفي شهر مايو سنة ١٩٠٧، كتب السيد رشيد رضا - وهو أحد مريدي محمد عبده - مقالاً في جريدته - "المنار" - ذكر فيه ما يلي: "في الحقيقة، إنه [أي الأفغاني] لم يعمل سوى من أجل فكرة "الجامعة الإسلامية". وكان شيخنا [محمد عبده] كثيراً ما يكرر أمامنا أنه يأسف لأن الأفغاني كان هو الرجل المؤهل - أكثر من غيره - للاضطلاع بعملية الإصلاح؛ ولولا انغماسه التام في السياسة، لكان قد استكمل هذا العمل العظيم. وكان محمد عبده يقول إن الإصلاح لتحسين أحوال المسلمين يركز على:

أ - تحرير العقول من قيود التقليد.

ب - وفهم المسائل الدينية بروح الزمن القديم قبل نشوب الخلافات وظهور الخلافات.

ج - ويجب أن يُنظر للدين على أنه منظم للتفكير البشري وصديقاً للعلم. وبذلك، سيحاول فك أسرار الكون".

(٢٦) أنشئ "مجلس النواب" في بداية سنة ١٨٦٦، وعقد أولى جلساته يوم ١٩ نوفمبر، وتكون من ٧٥ عضواً منتخباً، وكانت كل دورة سنوية تستمر لمدة شهرين. واهتم هذا المجلس بالإصلاحات الإدارية العملية مثل: الري وتطهير الترع. وكان رأيه استشارياً فقط. ولكن منذ سنة ١٨٧٦، أبدى المجلس بعض مظاهر الحيوية عندما قام بدراسات جادة للمسائل الداخلية الموجودة على جدول الأعمال - خصوصاً المسائل المالية - ولفت أنظار الحكومة إلى الحلول اللازمة لتحسين أحوال البلاد.

(٢٧) رأى محمد عبده - هنا - يتسم بالعمومية الشديدة - ولن نكرر ما ذكرناه عن "الصحو القومية" التي سبق لنا وأن درسناها^(٢٢). وإلا فكيف نفسر - إذن - اهتمام المصريين البالغ بحرب سنة ١٨٧٧ مع أنيا لم تكن أول حرب تشب بين تركيا

^(٢٢) حصل الدكتور محمد صبرى (السوربونى) على درجة دكتوراه من جامعة السوربون سنة ١٩٢٤ عن رسالته: "نشأة الروح القومية المصرية (١٨٦٣ - ١٨٨٢)". ونشر "المجلس الأعلى للثقافة" - المشروع القومى للترجمة - ترجمة ليا (العدد ١٠٣٥) بقلم ناجى رمضان عطية عن اللغة الفرنسية، مع مقدمة ودراسة بقلم أ.د. أحمد زكريا الشلق [المترجم].

وروسيا؟ لقد أتاحت هذه الحرب للمصريين فرصة التعبير عن مشاعرهم بقوة. ويمكن السبب الرئيسي في أن الوعي القومي قد تطور ببطء ومعاناة بسبب حرمانه من الحرية السياسية اللازمة لتطوره.

(٢٨) بتاريخ ٢٥ - ٢٩ يونيو سنة ١٨٦٨، كتب Gellion - Danglar رسالته السابعة التي جاء فيها: "منذ حوالي سنة ونصف، سرّت إشاعة قوية تقول إن صاحب السمو الوالى قد منح شعبية دستوراً. ولكم أن تتصوروا أن الحكومة قد رشحت كل النواب؛ ومع ذلك تكونت من بينهم كتلة معارضة. نعم! فقد سمح عضوان لنفسيهما بأن يبديا رأيا مخالفاً للرأى الذى تطلبه الحكومة بخصوص مسألة بسيطة: فتم طردهما فوراً من المجلس بناءً على أمر الوالى باعتبار أنهما يثيران الفتن في الدولة، وأنهما عدوان لدودان للسلام".

راجع كتاب: "Lettres sur l' Egypte contemporaine," 1876

(٢٩) حكى الهلباوى بك هذه الواقعة للمؤلف. والهلباوى بك محام مشهور وربما يكون آخر الأحياء من مريدى جمال الدين الأفغانى.

(٣٠) ذكر "القاضى السابق فى المحاكم المختلطة" عن المصريين ما يلى: "إنهم يعيشون فى وسط ساكن تسير كل الأمور فيه حسب العادات القديمة: فالنشاط الذهنى راكد لعدم وجود معارك أو اتجاهات فكرية، ولا يوجد تغيير أو تحديث أو تقدم يعملون على تحريك هذا الركود الذهنى. ولذلك، فإن ذهنهم يظل فى حالة خمول وسكون... ولكن الآلة بحالة جيدة على الرغم من أنها لا تزود جيداً بالوقود (L' Egypte et l' Europe). وذلك كله كان صحيحاً ولكن قبل ظهور الصحافة الحرة.

(٣١) فى شهر يوليو سنة ١٨٧٩، نشرت مجلة L' Europe Diplomatique مقالاً لمراسلها فى القاهرة عن "أبى نضارة" وعن الشعبية الجائنة التى يحظى بها "جيمس [يعقوب] صنوع". وجاء فى هذا المقال ما يلى: "فى الشهر الماضى، ذهبت لسماع أحمد سالم أكبر مغن عربى فى القاهرة... وكان يغنى مواويله الغربية التى يسمعاها الناس بخشوع. ولكن فى تلك الليلة، لا أذكر كيف تسلى - سرا - بانع جرات يبيع جريدة "أبو نضارة" إلى الحفل بدون أن يلحظه رجال الشرطة، فباع فوراً حوالى

٣٠٠ نسخة من هذه الجريدة. وحدث تغير ملحوظ فوراً في جو الحفلة: فقد أدار الجميع ظهورهم للمغنى، وتكوّنت مجموعات صغيرة أخذت تقرأ الجريدة المحظورة... واتفق المستمعون على البقاء في الحفلة بشرط أن يغنى أحمد سالم لهم أغنية لأبى نضارة التي يقول فيها:

"يا مواطني المحبوب، يا أبو نضارة اللطيف

بلّغ حبنا لهذا "الحليم" الذي يحزننا غيابه (إشارة لحليم باشا) ^(١٤)

إنه (الخديوي) قد امتص شراييننا

وأفرغ جيوبنا

الرحمة، الرحمة لعبيدك يارب

ألا تراهم ينفون بسبب الضرائب والرسوم. التي لا تحصى؟"

"وهذه الجريدة لا توجد بها مقالات بل إنها مجرد مجموعة من الحوارات تدور بين أبى نضارة والفلاحين الذين يحبهم، بالإضافة إلى مجموعة من الأناشيد والأدعية واللعنات، وتظهر فيها - أحياناً - أسماء المتوفين ومن النادر جداً ظهور أسماء الأحياء.

"وعلى الرغم من عدم ظهور الأسماء صراحةً - وهو نوع من الاحتياط - فإن أحمد سالم المسكين لم يكن مرتاحاً وهو يغنى أغنية الشخص المحظور ذكر اسمه... ونتيجة لما حدث، ألقى القبض على المغنى وفرقة الموسيقى ووضعوا في السجن في صباح اليوم التالي مباشرة. ولم يُطلق سراحهم إلا بعد مرور عشرة أيام بفضل وساطة الأميرات وهوانم الحريم. ومنذ تلك الليلة، منع أحمد سالم وفرقة منعاً صريحاً من الغناء في القاهرة أو في أى مكان آخر.

^(١٤) الأمير حليم: هو محمد عبد الحليم باشا (١٨٣١ - ١٨٩٤)، عم الخديوي إسماعيل وكان له الحق في تولية العرش بعده. ولكن إسماعيل أفقده هذا الحق عندما غيّر مبدأ ولاية العرش (فرمان سنة ١٨٦٨) وجعلها في أرشد أبناء الخديوي من صلبه. عاش في تركيا وتوفي بيا (المراجع).

"وكما سبق أن ذكرت، من الصعب إيقاف الدعاية "لأبي نضارة": فهذه الورقات لها أنصار في كل مكان تقريباً. ولذلك، فإنني أعتقد بأن جزءاً كبيراً مما تنتشره يأتي من هذه الأماكن بل ويأتي - أحياناً - من شخصيات ذات مراكز عالية جداً.

وفي رأيي، فإن "أبو نضارة" ليس هو الصوت بل إنه الصدى "سليبي". لكنه أصبح قوياً بسبب إبعاده عن الرأي العام في مصر".

(٣٢) يُعتقد أن سليم نقاش كان هو أول من أطلق الشعار "مصر للمصريين"، ونشر في الجزء الأول من كتابه: "مصر للمصريين" دراسة موجزة عن جمال الدين الأفغاني حسبما جاء عنه في المذكرات غير المنشورة لأديب إسحاق التي استعنا بها في الفقرات السابقة. ونضيف إلى ما سبق، أن هذا الكتاب عبارة عن مجموعة من الوثائق تخدم تاريخ مصر بين سنتي ١٨٨١ و ١٨٨٢.

(٣٣) يبدو أن هذه الجريدة لم تظهر بانتظام في بدايتها. والعند الخامس صدر بتاريخ ٢ ديسمبر سنة ١٨٧٦ وبه أول مقال كتبه الشيخ محمد عبده، أشهر مریدی جمال الدين الأفغاني. وفي الأعداد التالية، توجد مقالات أخرى يبدو فيها التطور التدريجي في أسلوب المؤلف الذي تأثر تماماً بتطور اللغة العربية وتحررها من الأسلوب القديم في الكتابة.

(٣٤) كان من حسن حظنا أن وجدنا هذه المجموعة لدى إحدى الشخصيات. ويبدو أن كل مجموعات الجرائد في الفترة السابقة على سنة ١٨٨٠ قد أحرقت أو ضاعت في اضطرابات سنتي ١٨٨١ - ١٨٨٢ إلا أنه توجد منها بعض الأعداد المتفرقة في مكتبات القاهرة.

(35) H. Pensa: "L' Egypte et le Soudan Egyptien," 1885.

(٣٦) بتاريخ ٢٥ يوليو سنة ١٨٧٨، يحكى المستر ويلسون في مذكراته أن بعض اليونان المصريين - من أسرة المرحوم عباس باشا - وخادمتين قد زرته في أثناء اجتماع اللجنة وشرحن له أن أملاكهن قد صودرت فأصبحن معدمات، وفور خروجهن من عنده، ألقت الشرطة القبض عليهن، ووضعن في السجن، فتدخل المستر

ويلسون فوراً لدى الخديوي، وأصر على إقالة حكام الشرطة المسئول عن هذا التصرف. وأضاف ويلسون: "كان لهذه الإقالة وقع رائع وأدهشت الناس في القاهرة".

(M. Wilson: "Chapters of my official life")

(٣٧) هذا التقرير منشور في: (Documents diplomatiques. Affaires d'Egypte.) وبه حوالى ستين صفحة بدون الملاحق وينقسم إلى جزئين: الأول يدرس نظام الضرائب، والثاني يدرس الوضع المالي في مصر. والجزء الخاص بنظام الضرائب يدينها بشكل عام عندما يذكر ما يلي: "وبصرف النظر عن الباقي، فإن السلطة التي فرضت هذه الرسوم العديدة - التي تتقّل كاهل السكان - لا تقبل أى نقد يوجّه لها حتى ولو كان نقداً عادلاً". ثم يذكر التقرير عدة مظالم أخرى منها: "فى بلد يعتمد اقتصاده أساساً على الزراعة - مثل مصر - فإن الضرائب على الأتبان يجب أن تكون هي المصدر الأساسى لإيرادات الخزانة... وفى سنة ١٨٦٧، حدثت محاولة لتصنيف الأراضي^(١٢٠) وصدر قرار يحدّد ربط الضريبة العقارية على أسس عادلة للغاية.

"ولكن أحد وكلاء القناصل قال لنا إن هذا القرار تسبّب في حدوث مظالم هائلة ارتكبها الذين كلّفوا بتنفيذه وبمعاونة مشايخ القرى: فقد زادوا من مقدار الضريبة على الأراضي التي لا تستحق فرض الزيادة عليها، وذلك لتغطية العجز الناتج عن تخفيضهم لمقدار الضريبة المستحقة على الأراضي التي يملكها ذوو النفوذ: إما خوفاً منهم وإما بسبب الطمع".

"وهناك سبب آخر للظلم نشأ بسبب قانون المقابلة": لقد صدر هذا القانون فى سنة ١٨٧١ وينص على أن "كل ممّول يدفع للخزانة مبلغاً يساوى مقدار ما يدفعه فى ست سنوات - كضريبة على الأرض - سيُعفى إلى الأبد من دفع نصف الضرائب. وهذا النصف سيخسب على أساس ما يدفعه للدولة فى الوقت الحالى. ولن تزيد الضريبة المفروضة على هؤلاء الملاك - أيأ كان وضعهم - تحت أى منسئ أو لآى سبب كان (المادة الثالثة).

(١٢٠) يقصد تأريخ الأراضي [المترجم].

"وبتاريخ ١٦ يوليو سنة ١٨٧٧، صدر قرار ينص على أن "المقابلة ستُدفع لمدة ١٢ سنة بنسب متساوية بدءاً من ١١ سبتمبر سنة ١٨٧٣"

"وبالإضافة إلى ما سبق، فإن هذا القانون نفسه يمنح بعض الامتيازات للممولين الذين ليست لهم - حتى ذلك التاريخ - حقوق ملكية كاملة على أراضيهم ولكنهم يوافقون على دفع "المقابلة".

"وفي ٧ مايو سنة ١٨٧٦، صدر قرار "بالغاء عملية المقابلة" وبأن هذه الامتيازات ستكون أيضاً - وبشكل نهائي - من نصيب حتى أولئك الممولين الذين لم يدفعوا سوى جزء منها. وذكر القرار أيضاً أنه ستتخذ إجراءات عادلة: إما بإعادة ما دفع مقدماً وإما بتخفيض نسبي على الضرائب...

"وقبل تنفيذ هذا القرار، صدر قرار ٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ الذي أعاد العمل بقانون المقابلة، واعتبره كأنه لم يُلغ قط وأنه ما يزال سارياً. وأضاف هذا القرار بالنص "إن التخفيضات السنوية - الناشئة عن قانون المقابلة - لن تطبق إلا ابتداء من سنة ١٨٨٦، وأنه سيضع في اعتباره أن يُحاسب الممولين - حتى نهاية سنة ١٨٨٥، بفائدة نسبتها ٥% على المبالغ التي يجب أن تُخصم (مادة ٢)".

"وبالنسبة لمن سَدَدُوا قيمة المقابلة بالكامل قبل يوم ٧ مايو سنة ١٨٧٦، فإنهم أحسوا بأن الضريبة قد انخفضت بمقدار النصف ابتداء من السنة التي دفعوها فيها.

"أما الذين لم يستكملوا سداد قيمة المقابلة - منذ صدور قرار ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ - فإنهم سيستمرون في سداد الضرائب المستحقة عليهم بالكامل، وسيوضع في الاعتبار أن نسبة الـ ٥% لن تكون على المبالغ التي دفعوها، بل ستكون على نصف الضريبة الذي كان سيُخصم منهم .

"وبالإضافة لأسباب الظلم التي ذكرناها تواتر، استجندت ظروف تناقض مع كل أسس العدالة فتم تعديل نسبة الفوائد على الضرائب العقارية .

"والضريبة المفروضة على نخيل البلح تجبي بناءً على تعداد تم منذ أكثر من ١٢ عاماً..." ويقول المفتش العام على الصعيد معلقاً: "هناك فلاح كان يمتلك ١٠٠ نخلة وكان يدفع على كل منها ضريبة قدرها (١٠) فكانت قيمة الضريبة (١٠). ولكن هذا

النخيل لم يعد موجوداً بالكامل، ولم يتبق منه سوى ٥٠ نخلة فقط. والمديرية لا تعترف بهذا العدد الفعلي لأن سجلاتها ما تزال تحتفظ بالعدد القديم (١٠٠ نخلة) وتحاسبه بناءً عليه. لقد ذكر المفتش هذا المثال لكي يوضح أهمية تسديد المتأخرات وصعوبة جبايتها (في سنة ١٨٧٥، بلغت قيمتها ٣ ملايين و١٤١ ألف جنيه).

وأخيراً، تحدثت "اللجنة" عن بيع الفلاحين لمحاصيلهم مقدماً وعن السخرة، وأنهت هذا الجزء من تقريرها بالمطالبة: بوضع تشريع ضريبي، وبتشكيل هيئة قضائية ومحاكم تضم وجود حماية فعالة تحمي المصريين الذين تخضع ذواتهم وممتلكاتهم - حالياً - لتقديرات جزافية تمارسها سلطة مطلقة بلا أية ضوابط.

وفي الجزء الثاني، كان تعليق اللجنة مماثلاً لما جاء في الجزء الأول: يجب الإقرار بأن رئيس الدولة له سلطات مطلقة.

(٣٨) بتاريخ ٢٤ أغسطس سنة ١٨٧٨، بعث قنصل فرنسا العمومي في مصر برسالة إلى وزير خارجيته جاء فيها: "يُجمع الكل على نسبة هذه الكلمة إلى نوبار باشا... وبصرف النظر عن حجم دور نوبار باشا في التنازلات التي انتزعت من الخديوى، يبدو أن صاحب السمو يعتقد تماماً أن من غرض عليه هذه الإصلاحات يجب أن يقوم هو بتنفيذها". وفي كلمة الخديوى هذه، نلاحظ أنه موافق على برنامج "اللجنة" وأنه قد تم اختيار نوبار باشا لتشكيل الوزارة.

(٣٩) بتاريخ ١٣ يناير سنة ١٨٧٩، بعث مراسل لجريدة Times مقالاً من القاهرة نشرته يوم ٢٣. وفي هذا المقال، يُصر المراسل على ضرورة تخفيض نسبة الفائدة مؤكداً: "إن هذه الحقيقة الواضحة تعتمد على أن الدَّين العام يستهلك ٧ ملايين جنيه من إجمالي الدخل الذي لا يتجاوز أبداً تسعة ملايين جنيه". كما وصف - أيضاً - الحالة المزرية التي يعيش فيها الفلاحون "الذين تهدمت منازلهم بسبب الفيضان فأصبحوا بلا مأوى ويقومون على ضفاف الترع أو ينامون تحت الأشجار. ومع ذلك، فإن جُباة الضرائب يطاردونهم لتحقيق الضرائب المتأخرة عليهم". ثم تحدث، بعد ذلك، عن "كبار الموظفين - وأغلبهم أوروبيين - الذين يقبضون مرتبات هائلة. إن كثرة المستشارين تعرقل التقدم". وأضاف قائلاً: "بالأسف، سافرت بقطار الإكسبريس القادم من الإسكندرية. وفي كل محطة، كان سائق القطار ينزل ويذكر اسم المحطة

وزمن التوقف فيها بأربع لغات (الإنجليزية والفرنسية والإيطالية والعربية). وذكرنى هذا الموقف بإدارتنا "متعددة الجنسيات" الكريية.

لقد تَوَقَّفت - تماماً - الإصلاحات التى يريد وزراؤنا تطبيقها لأن الدائنين يقطعون الطريق عليهم تماماً. وفى الوقت الراهن، يوجد مئات من مشايخ القرى فى القاهرة وكل منهم يمثل قريته ويعرض شكاواها لتخفيض الضرائب. ويُجمع الكل على أن المبالغ الحالية لا يمكن لها أن تدوم. ولذلك، فإنهم يُحاصرون كل أبواب الوزارات وينتظرون الوزراء فى الدخول والخروج، ويملأون المكاتب بعرائضهم. وفى الحقيقة، يبدو أن التخفيض العام على الضرائب قد أصبح ضرورة لإنقاذ البلاد من الحالات المتزايدة لنزع الملكية الزراعية - من الفلاحين - لمصالح الأجانب.

وبتاريخ ١٨ يناير، كتب مراسل آخر مقالاً من الأسكندرية ذكر فيه إنجازات إسماعيل بمناسبة عيد ميلاده ثم قال: "إن الشعب لم يستفد بعد من هذا التَّخْصُّم المادى: فالشعب ينز تحت وطأة الدُّيْن العام الثقيل، وجموع المواطنين - فى القاهرة - تهرع إلى المكاتب الحكومية لعرض شكاواها على الوزارة الجديدة.

(40) Archives américaines. De Farman à Evarts. Le Caire, le 21 mars 1879. Vol. XV.

(41) Archives Anglaises. F.O. 78. Vol. 2998. Le Caire, Le 11 janvier 1879.

(42) Ibid.

رسالتان بتاريخ ١٢ و ١٨ يناير من المستر بورج (Borg) - نائب القنصل فى القاهرة - إلى القنصل العمومى المستر فيفيان.

(٤٣) الكولونيل شايليه - لونج بك (Chaillé - Long).

(٤٤) راجع: The story of the khadivate تأليف E. Dicey وأكد المستر ريفرز ويلسون - فى مذكراته - معلومات المستر ديسى قائلاً: "إن المستر لاركنجج (Larking) كان يعرف شخصية الخديوى إسماعيل جيداً، والشئون المصرية بوجه

عام. وفيما يلي، سأذكر نص الرسالة التي تلقيتها منه - عندما كنت في القاهرة سنة ١٨٧٦ - وهي تتبأ بدقة شديدة بما حدث فعلاً بعد ذلك بسنتين: "باريس، ٦ أبريل سنة ١٨٧٦. "عندما جئت إلى باريس، كنت هدفي هو رؤية نوبار كما تعرفون... والنتيجة التي توصلنا إليها كانت الرد على السؤال التالي: "هل الخديوى صادق أم لا؟" ودارت المناقشات حول هذه النقطة: فإذا كان صادقاً، فإن واجبه يتطلب منه - ببساطة ووضوح - التخلي عن أي تدخل في مالية البلاد. وبما أن المالية هي محرك لكل آلية حكومية، فإن هذا يعني التخلي - بدرجة ما - عن مبدأ أوتوقراطية عزيز على حكام مصر منذ قرون...

"ولدى الخديوى قضاة أوروبيون، ويجب أن يكون لديه أيضاً وزير أوروبي للمالية، أقصد وزير حقيقي لديه السلطات الحقيقية لتنفيذ الإصلاحات. وهذا هو المنصب الذي يجب أن تتولوه... ويعتقد نوبار أن الحكومة الإنجليزية لو مارست بعض الضغوط، فسيكون هذا التعيين أمراً واقعاً... ويعتقد الجميع أن المستر ديزرائيلي قد اشترى أسهم القناة، وسمح - بعد ذلك - باستمرار "مهمة كيف"؛ لأنه يهدف إلى خلق مصالح إنجليزية - في مصر - تتوازن مع مصالح فرنسا.

"ونوبار لا يهتم كثيراً بعودته للحكم، ولكنني نصحتة بالصبر وبأن يترك العاصفة تمر وسيصبح كل شيء على ما يرام".

إن رسالة المستر لاركنج لبي رسالة مهمة تحدّد بوضوح اشتراك نوبار في مخططات إنجلترا الموضوعة منذ سنة ١٨٧٦. فضلاً عن ذلك، فإن المستر ويلسون - في أحد فصول مذكراته - قد كتب بتاريخ ١٢ يونيو سنة ١٨٧٨ عن موضوع احتمال عودة نوبار إلى مصر فذكر: "أن الجزء الأكبر من موضوع التفتيش لهو من عمل نوبار. ويشكو الخديوى بمرارة من أننا ننفذ البرنامج الذي وضعه نوبار. وهذا صحيح. أما إذا أراد نوبار حماية الخديوى من التفتيش، فإنه لن يستطيع ذلك: فهو لن يُذير ظهره للإصلاحات ويخون - بذلك - التضحية التي ظل يُبشّر بها منذ سنتين".

(Sir Rivers Wilson: "Chapters of my Official life":1916)

(٤٥) راجع الإعلان الذى أصدره قنصلا فرنسا وإنجلترا فى القاهرة بتاريخ ١٠ مارس سنة ١٨٧٩.

(Documents Diplomatiques. Affaires d' Egypte.)

(٤٦) "المقابلة": اسم أطلق على قانون صدر سنة ١٨٧١. وفى ذلك التاريخ، تم حساب مبلغ من المال يساوى إجمالى قيمة ضرائب ست سنوات سيُخلّص البلد من ديونها. وبناءً على هذا القانون، فإن الممول الذى يدفع مبلغاً يساوى قيمة ضرائب ست سنوات سيُعطى إلى الأبد من دفع نصف قيمة الضرائب فى المستقبل. واستفاد القليل من الملاك - مباشرة وفوراً - من هذا القانون.

وفى سنة ١٨٧٣، تقرر إمكانية تسديد "المقابلة" على ١٢ قسط سنوى متساوين. وبالطبع، فإن تخفيض الضرائب لن يتم إلا بعد تسديد المبلغ بالكامل.

وفى شهر مايو سنة ١٨٧٦، أوقف العمل بقانون "المقابلة"، لكن مع استمرار سريان الحقوق المكتسبة الناشئة عنه، ويكون ذلك بوسيلتين: إما بتخفيض الضرائب بالتناسب مع إجمالى المبلغ المدفوع، وإما بإعادة المبالغ المدفوعة إلى الممولين. والممولون الذين دفعوا قيمة "المقابلة" بالكامل سيظل حقهم سارياً فى التمتع بالتخفيض الضريبى الذى يستحقونه منذ ذلك التاريخ.

وفى شهر نوفمبر من العام نفسه، أعيد العمل "بقانون المقابلة" مجدداً بشرط أن مبدأ تخفيض الضرائب لن يسرى إلا حتى سنة ١٨٨٦. وأضيفت بعض البنود لمعالجة أمر فوائد المبالغ المدفوعة.

وحتى الأول من ديسمبر سنة ١٨٧٨، حصلت الخزانة مبلغ ١٥ مليون و ٦٧٤ ألف جنيه بفضل "قانون المقابلة". وتم تحصيل مبلغ ٢ مليون و ٢٣٨ ألف و ١٠ جنيهات فى سنتي ١٨٧٧ و ١٨٧٨. خصّصت لتسديد أصول بعض القروض الصغيرة وفوائدها (وهى قروض سنوات: ١٨٦٤ و ١٨٦٥ و ١٨٦٧) وذلك حسب اتفاقية جوشن/ جوبير. وهذه القروض موجودة فى حيازة إنجلترا بنسبة فوائد تتراوح من ٧ إلى ٩ %.

واقترحت الوزارة الأوروبية خطة مالية تقضى بإلغاء "قانون المقابلة" وإعادة العمل فوراً بنظام الضريبة الكاملة.

(٤٧) راجع: جريدة "مرآة الشرق" بتاريخ ٥ أبريل سنة ١٨٧٩.

(48) Lord Cromer: "Modern Egypt."

(٤٩) راجع مقالاً أرسل من القاهرة بتاريخ ٨ أبريل سنة ١٨٧٩ ونشرته جريدة Times بتاريخ ١٦ أبريل.

(٥٠) هو عبد السلام بك المويلحي.

(٥١) راجع: جريدة "الوطن" بتاريخ ٥ أبريل سنة ١٨٧٩.

(52) Broadly: "How we defended Arabi and his Friends," London, 1884.

(٥٣) فى أثناء الاضطرابات التى وقعت يوم ١٨ فبراير، استدعى محمود سامى [البارودى] - الذى كان "حينذاك" مديراً للأمن - كلاً من: محمد بك النادى وعلى بك الروبى وأحمد عرابى بك بناءً على أمر الخديوى لسؤالهم عن هذه المظاهرة التى اتهموا بالتحريض عليها. وفى مذكرات عرابى - غير المنشورة - حكى عن انطباعه عن هذه المقابلة قائلاً: "وجدت فيه [أى البارودى] كراهية للظلم وميلاً للعدالة والحرية"

(٥٤) راجع ما أعلنه أحمد رفعت الذى كان يشغل منصب السكرتير السابق للوزارة القومية برئاسة البارودى فى أثناء الثورة، فقد ذكر ما يلي: "أنا تركى، ولا يوجد لدى أى دافع يجعلنى أروى لكم شيئاً غير حقيقى. لقد فاز عرابى بتعاطف مصر كلها وبتعاطفى أنا أيضاً".

(Broadly: "How we defended Arabi and his Friends").

(٥٥) بتاريخ ٢٠ أبريل سنة ١٨٦٩، كتب المسيو دى لويزان (de Luisant) ما يلى فى جريدة Le Progrès Egyptien : "لقد ثارت ضجة كبيرة حول البرلمان الجديد... فالوالى أراد أن يمنح بلاده مؤسسة جديدة شبيهة بمجالس الأعيان - التى كانت فى فرنسا قبل الثورة - والتى كان لبعضها الحق فى فرض الضرائب، والبعض الآخر كان يُستدعى لرفع تمنياته للحاكم... والمشكلة ليست هنا: فالنقطة المهمة هى أن

"محكمة الرأي العام" محجور عليها، وقرارها بطيء للغاية، وأنها مقبورة منذ بداياتها ولكنها ستشرق في آخر الأمر".

(56) Archives américaines. Vol. 15. P. 183.

برقية رقم ٢٩٦، القاهرة، ٢٤ أبريل سنة ١٨٧٩.

(57) Documents diplomatiques. Affaires d' Egypte, 1879.

(58) Archives américaines. Vol. 15. P. 162.

برقية رقم ٢٩٢ من القاهرة، ١٤ أبريل سنة ١٨٧٩.

(59) Archives anglaises. F.O. 78. Vol. 3001.

رسالتان من القاهرة بتاريخ ٥ و ١٠ أبريل سنة ١٨٧٩.

(60) Documents diplomatiques. Affaires d' Egypte.

رسالة المسيو وادنجتون (Waddington) بتاريخ ١٦ نوفمبر سنة ١٨٧٨ موجهة إلى القنصل العمومي في مصر.

(61) Archives anglaises. F.O. 78. Vol. 3000.

رسالة من اللورد فيفيان، لندن ١٦ أبريل سنة ١٨٧٩.

(٦٢) تشكلت الوزارة على النحو التالي:

- شريف باشا: رئيساً لمجلس الوزراء، وزيراً للداخلية، ووزيراً للخارجية.

- راغب باشا: وزيراً للمالية.

- ثابت باشا: وزيراً للأوقاف، ووزيراً للمعارف العمومية.

- زكى باشا: وزيراً للأشغال العمومية.

- ذو الفقار باشا: وزيراً للحقانية [العدل].

- شاهين باشا: وزيراً للجهادية [الدفاع].

وتم عزل رياض باشا من وزارة الداخلية ومن منصب نائب رئيس لجنة التفتيش العليا. وسافر بعد ذلك لأوروبا ليلحق بنوبار باشا وعملاً سوباً على إسقاط إسماعيل (محمد عبده: المذكرات غير المنشورة).

(٦٣) حاول الأوروبيون تشويه سمعة الحركة القومية المصرية: فنشروا إشاعات - فى أوروبا - تدعى بأن المصريين يريدون رفت كل الأوروبيين من الإدارة المصرية (راجع: جريدة Times بتاريخ ١٦ أبريل سنة ١٨٧٩).

(٦٤) راجع: جريدة Times يوم ٧ مايو سنة ١٨٧٩.

(٦٥) المصدر نفسه، يوم ١٢ يونيو سنة ١٨٧٩.

(٦٦) تمت هذه الزيارة يوم ١٢ مايو سنة ١٨٧٩.

(٦٧) راجع: جريدة Times يوم ٢١ مايو سنة ١٨٧٩.

(٦٨) "الدائرة" (أو "الدائرة السنبة" أو "الدومين Le Domaine) هى الأراضى التى كانت مملوكة للخديوى والتى حُجزَ "بنك آل روتشيلد" عليها بصفة ضمان لقرض - عقده ريفرز ويلسون - قيمته ٨ ملايين و ٥٠٠ ألف جنيه فى يوم ٣١ أكتوبر سنة ١٨٧٨.

القاهرة، ١٥ مايو. Archives anglaises. F.O. 78. Vol. 3001. (69)
١٨٧٩.

(٧٠) بتاريخ ١٩ مايو، ذكر أحد مراسلى جريدة Times ما يلى: "فى الوقت الحالى، يعتمد الخديوى على ما يُسمّى بـ "الحزب الوطنى". ويُقال إن هذا الحزب له - أحياناً - نفوذ قوى على الوالى. لقد اتحد الجيش والعلماء والباشاوات على هدف مشترك ألا وهو إثبات أن مصر قادرة على حكم نفسها بنفسها. كما أن البرلمان - الذى يضم حالياً ١٠٠ عضو - قد أبدى مظاهر تدل على حيويته وتُبشّر بمستقبل برلمانى باهر" (مذكور فى كتاب: Rothstein: Egypt's Ruin).

(٧١) راجع فى جريدة "الوقائع المصرية" تقريراً عن الجلسات.

(٧٢) راجع جريدة "مرآة الشرق" عدد ١١ يونيو سنة ١٨٧٩.

(٧٣) راجع مقتطفات من رسالة - بتاريخ ٣٠ مايو - كتبها الكونت سان - فيليب (Saint-Villier) - سفير فرنسا في برلين ووجهها إلى المستر وادينجتون.

(Documents Diplomatiques. Affaires d' Egypte)

(٧٤) ذكر اللورد كرومر أن تصرّف الحكومة الألمانية قد ساعد على الإسراع بإصدار القرار الذي كان سيتم اتخاذه في جميع الأحوال؛ راجع:

Lord Cromer: "Modern Egypt".

(٧٥) هو المسيو تريكو (Tricou) الذي شغل منصب القنصل العمومي لفرنسا في القاهرة منذ ١٠ يونيو سنة ١٨٧٩.

(٧٦) لم يكن إسماعيل غافلاً عن سلوك ابنه [توفيق] . ولذلك، عاتبه بعد عزله عن العرش "لأن مكانه ضده قد نجحت". وفيما بعد، وفي حديث مع ألفريدج. بتلر (Alfred J. Butler)، دَفَع الخديوى توفيق عن نفسه هذا الاتهام مؤكداً أنه رفض عروضاً قدمها له مصريون ذوو مراكز مرموقة لإزاحة أبيه عن العرش. (راجع كتاب: (Court life in Egypt. Pp. 207 - 208) . وسنقدم واقعة ذكرها قنصل إنجلترا ليبرهن على عدم ولاء توفيق للحاكم وعدم وطنيته تجاه الحكومة القومية: فبتاريخ ١١ يونيو، كتب المستر فيفيان - من القاهرة - ما يلي: "زارني الأمير توفيق اليوم. وبالتأكيد، فقد كان مضطرباً بسبب الوضع العام والسياسة غير العاقلة التي يمارسها أبوه. وذكر لي أن زيادة عدد أفراد الجيش إلى ٣٦ ألف جندي هو إجراء ضار ومبالغ فيه: فليست هناك حاجة لجيش كبير بهذا الحجم لحفظ الأمن والنظام في البلاد. وإذا كان أبوه قد اتخذ هذا الإجراء كاستعراض معاد لفرنسا وإنجلترا، فإنه سيكون - ببساطة - مجرد إجراء مثير للسخرية. كما أبدى لي شكه في أن الوزارة ستقدر على مواجهة المشاكل المالية أو حتى على حفظ مركزها أمام الخديوى...

لقد كانت لديه رؤية متشائمة للغاية بخصوص الوضع القائم وأفهمني بوضوح أنه لم يشارك أبداً في كل ما يحدث، وأنه غير متعاطف معه بل إنه معاد له تماماً. (راجع: (Archives anglaises. F.O. 78. Vol. 3002. (القاهرة ، ١١ يونيو سنة ١٨٧٩.

(٧٧) بعد عزل إسماعيل، كتب رسالة - من منفاه في نابولي - وجهها إلى "الصدر الأعظم" جاء فيها: "تأثدت صاحب الجلالة السلطان لكى يحمينى من الضغوط الأجنبية. لقد قضيت ١٦ سنة مليئة بالأحداث. وفى عهدى، غطت شبكة السكك الحديدية كل أرجاء مصر، وأنشأت مينائين عظيمين فى السويس والأسكندرية، وأنجزت مشروع القناة التى تصل البحرين ببعضهما وأهديتها للعالم إلخ إلخ..."

(٧٨) فى العدد الصادر بتاريخ ٢١ مايو سنة ١٨٧٩، نشرت جريدة "مرآة الشرق" مقالاً تحت عنوان: "جوردون باشا الإنجليزى، حاكم السودان" أبرزت فيه وجود تغيير ملحوظ فى سياسة جوردون التى أصبحت متعطرة ومعادية لمصر بوضوح.

وبتاريخ ١١ يونيو، وفى السياق نفسه، استعرضت الجريدة "المسألة المصرية". وأضافت أن قناة السويس قد فتحت باب الدخول إلى أفريقيا أمام القوى الأوروبية وأيقظت لديها أفكار الغزو. وقالت الجريدة أن الدول الأوروبية تدرك أنها لم تكن لتستطيع تحقيق أهدافها لو كانت فى مصر حكومة قومية قوية تتصدى للنفوذ الأجنبى. ولذلك، سعت الدول الأوروبية للتفاهم فيما بينها ولإنهاء انقساماتها التى تتيح للحزب الوطنى:

١- استكمال مشروع الإصلاحات.

٢- ومعالجة الآلام الناتجة عن نظام الحكم الفردى المطلق.

٤- وتحرير البلاد من نثر أوروبا.

وفى هذا تفسير لموقفهم المعارض لمشروعنا واستقلالنا.

صدر للمؤلف في سنة ١٩٣٠:

L'Empire Egyptien Sous Mohamed – Ali
et La Question d'Orient
(1811 – 1849)

الإمبراطورية المصرية في عهد محمد علي
والمسألة الشرقية
(١٨١١ – ١٨٤٩)

تحت الإعداد:

Episode de la Question d'Afrique
فصول من المسألة الأفريقية

• • •

Le Partage de l'Empire d'Ismail
(1879 - 1904)

اقتسام إمبراطورية إسماعيل
(١٨٧٩ – ١٩٠٤)

التصحيح اللغوي: سهام أبو العمرين
الإشراف الفني: حسن كامل